

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة -

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم أصول الدين

نيابة العمادة لما بعد التدرج والبحث

العلمي والعلاقات الخارجية

جهود الشيخ محمود خليل الحصري

في علم القراءات

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علم القراءات.

إشرافه الأستاذ الدكتور:

منصور كافي

إعداد الطالب:

رضوان لخشين

لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	المهنة
أ.د عبد الحليم بوزيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	رئيسا
أ.د منصور كافي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مقررا
د. حسين شرفة	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	عضوا
د. بوبكر كافي	أستاذ محاضر	جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة	عضوا

السنة الجامعية :

(1428هـ - 1429هـ) / (2007م - 2008م)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



إلى الوالدين الكريمين، أداءً لبعض حقهما، وإظهاراً لثمرة تربيتهما، وسعيًا إلى
المزيد من برهما.

إلى أخوي وأخواتي، الكريمين والكريمات.

إلى سائر الأهل والأقرباء، وكافة الأحباب والأصدقاء.

إلى أئمتنا العلماء، وشيوخنا الفضلاء، وأساتذتنا الكرماء، الذين كان لهم الفضل
بعد الله سبحانه، في اكمال هذا البحث، على هذه الحال.

إلى أهل بلدي ومدينتي - القل - ثناء ووفاء، وأهل باتنة الكرماء.

إلى كل من أعان على تمام هذا البحث، ولو بكلمة طيبة، أو نصيحة قيمة، ومن
أحسن إليّ من قريب أو بعيد، وساهم بشيء جليل أو زهيد.

إليكم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع.

الشكر والتواضع

الشكر الخالص لله ربنا سبحانه وتعالى، على مزيد فضله، وجزيل إنعامه.

ثم شكر وافر، بكل حب عامر، لنبيِّنا ومعلمنا وقُدوتنا، محمدا صلى الله عليه وسلم، كفاء ما هدى وأرشد، وبين وسدد.

وهو القائل قولا كريما " لا يشكر الله من لا يشكر الناس".

فمن أخذنا بسنته، وائتمارنا بأمره، أن نشكر كل من كانت له يد بيضاء، وصنيع جميل، في سبيل تمام هذا البحث، من أساتذتنا الكرام في مرحلة الماجستير، والأساتذة المناقشين لقاء ما كان منهم من جهد القراءة والإفادة، والتقييم والملاحظة.

وأستسمحهم جميعا لأخص بالشكر والثناء كلا من، الأستاذ منصور كافي - حفظه الله - على ما كان منه من كرم الإشراف، وحسن الإرشاد والتوجيه، ثم الأستاذ أبو بكر كافي - حفظه الله - على ما أعان وبذل ووجه هو الآخر.

فجزى الله الجميع خيرا الجزاء، وبارك فيهم أجمعين.

ہ ہ ہ ہ ہ ہ
مقدمات
ہ ہ ہ ہ ہ ہ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَقْدِمَةٌ

إنَّ الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

أما بعد:

فالقُرآن الكريم كان منذ نزوله وإلى الآن، محط أنظار العلماء، ومناط أفكار الفضلاء، وموضع عنايتهم في القديم والحديث، حتى استفادوا منه علوما كثيرة، وفنونا غزيرة، وإن تعددت إليه جهات نظرهم، وتباينت منه مشاربهم، واختلفت في ذلك مذاهبهم.

فطائفة منهم اعتنت بدراسة لغته، وأخرى اعتنت بما فيه من البلاغة وأسرارها، وأنواع فصاحته ووجوه مُحسناته.

وطائفة أخرى اعتنت بجل ألفاظه، وتفسير تراكيبه وجمله، وبيان عبره وعظاته، ومعانيه وأحكامه. وأخرى اعتنت بمختلف علومه المتعلقة به.

ومنهم طائفة أخرى اعتنت بضبط ألفاظه، وتصحيح نطق كلماته، وعدّ آياته، وتحقيق رواياته وتحرير وجوهه، وبيان حروفه وضبط مخارجها، وبيان صفاها وتدقيق نطقها، وهؤلاء الزمرة هم المعروفون بالقراء، قطعوا في ذلك أعمارهم، وأفنوا في سبيل ذلك أموالهم وأنفسهم، وتوارثوا هذا العلم المجيد بمتصل الأسانيد.

وقد كان من هؤلاء الجلة العلماء، ومن أولئك الأئمة القراء، فضيلة الشيخ محمود خليل الحصري رحمه الله، فقد كان ممن نذروا أنفسهم لخدمة كتاب الله تعالى، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وحبسوا أنفسهم لذلك، فكانت له في هذا المضمار العديد من الخدمات الجليلة للقُرآن الكريم، والعديد من الجهود الكبيرة في خدمة علم القراءات، وهي التي قصدت إلى بيانها وذكرها والإشارة إليها وإلقاء الضوء عليها في هذه الدراسة، وهذه المذكرة، التي وُسِّمَت بـ (جهود الشيخ محمود خليل الحصري في علم القراءات).

ومضمونها والقصد منها بعد ذلك واضحٌ ظاهرٌ من عنوانها، إذ هي تُعنى ببيان جهود الشيخ محمود خليل الحصري رحمه الله، وما كان له من بذل وعطاء واستفراغ وسع من المال والبدن، في سبيل النهوض

بهذا العلم، ونشر رسالته، وبعث الهمم إلى دراسته وحفظه، ثم هي قبل ذلك توقف القارئ على ترجمة موسعة - بقدر الإمكان- لشخصيته، بيان مختلف أطوار حياته.

أسئلة البحث:

ومن خلال ما سبق، يجد القارئ نفسه أمام العديد من الأسئلة، التي يطرحها موضوع هذه المذكرة، حول إسهامات الشيخ الحصري رحمه الله وجهوده في علم القراءات تأليفاً وتدریسا، ومدى قيمتها العلمية، وأثرها في واقع الأمة المسلمة، وفي العلوم الشرعية بعمومها، وعلوم القراءات بخصوصها.

فمن تلك التساؤلات ما هو ذو علاقة بحياته، فمن هو الشيخ الحصري؟، وما هي مختلف مراحل حياته؟، أين وكيف كانت نشأته ودراسته؟، من هم شيوخه الذين أخذ عنهم؟، متى اشتهر وذاع صيته؟ ما هي أهم الوظائف التي تقلدها؟ وما هي أبرز المشاريع التي قام بها؟ وكذا جملة من الأمور التي تتبع ذلك من جوانب أخرى حول حياته؟.

ثم ما هي جهوده في باب التأليف؟، هل له من مؤلفات؟ ما عناوينها؟، ما علومها؟ ما قيمتها العلمية وميزاتها؟، وما هي جهوده في علم القراءات من خلالها؟.

ثم ما هي أهم الأدوار التي قام بها الشيخ الحصري رحمه الله في مجال نشر رسالة القرآن الكريم في مجال الإقراء؟ وبصفة أخص ما هي أهم جهوده في مشروع الجمع الصوتي للقرآن الكريم؟. والعديد من الأسئلة الأخرى الفرعية، التي تتناول بعض جزئيات هذه المواضيع، وأسأل الله تعالى أن يكون هذا البحث قد وفى المقام حقه، بوضع إجابات عن كل تلك التساؤلات، وغيرها أيضا.

أسباب البحث:

إن جملة ما سبق ذكره، يُبين ويوضح للقارئ المطلع على هذه المذكرة، أهم الأسباب الدافعة إلى اختيار الباحث لهذا الموضوع وهذا البحث، إلى جانب أسباب أخرى تكتنف الطالب الباحث، والموضوع على حد سواء، منها:

ما حبا الله سبحانه وتعالى به الشيخ محمود خليل الحصري رحمه الله، من حسن صوت، ودقة أداء، وروعة تنغيم، تلقي له الحب في قلوب سامعيه، ممن يتذوق القرآن الكريم حق التذوق، ويستمتع على قوانين تلاوته، وقواعد تجويده، الشيء الذي يجعل النفس متطلعة لمزيد التعرف على حياة هذا القارئ الكبير. ثم لتفتح له الأبواب بعد ذلك لمزيد معرفة بهذا العَلم، وما له من جهود ومؤلفات وخدمات للقرآن الكريم.

كما أن شيخاً وعَلماً مثل الشيخ الحصري رحمه الله، وهو من هو علما وعملا، حريٌّ بأن يُعتنى بحياته وجهوده وعلومه، إبرازا ونشرا، ودراسة وتقييما، لما عَفَى عنها الزمان، وطواها النَّسيان، ربطا لحاضر الأجيال بماضيها، وحلقة تصل حاضرهما بمستقبلها.

أضف إلى ذلك أن هذا النوع والنمط من البحوث - والله أعلم -، هو أفضل وأنفع أنواعها، في مرحلة الماجستير، لما له من كبير تعلق بالتخصص - علم القراءات -، ثم لاتساع فروعه وتشعبها في علم القراءات، وعلومها المكملة، بحيث يستطيع الباحث فيه أن يُكوّن نفسه في هذا العلم، وهذا التخصص ومتعلقاته، تَكوّينا مُتكاملا مُتناسقا، من خلال مروره على أغلب مسائل هذه العلوم.

أهداف البحث:

إنّ ذكر ما تقدم يوضح أيضا جملة ما لهذا البحث من أهداف يسعى إليها، أوضحها بصفة أكثر فيما يأتي:

فمن ذلك أنه يُعنى بالتعريف بهذه الشخصية العِلْمِيَّة، التي لا تكاد تعرف، إلا بتلاوتها الفريدة للقرآن الكريم، وذلك بذكر ترجمة كاملة لها.

ومن ذلك أيضا أنّها تُعنى ببيان مؤلفات الشيخ رحمه الله، بذكر عناوينها، وعلومها، ودراستها دراسة وافية بمضامينها.

ومنها أنّها تُعنى ببيان ما كان له رحمه الله من جهود في نشر رسالة القرآن الكريم، وبذله وسعيه في تسجيله وتسميحه للأمة المسلمة متلوا مُحَبِّرا.

كما أنّ هذا البحث، يقدم شيئا من الخدمة لكتب الشيخ رحمه الله، ببيان بعض الملاحظات عليها، وذكر بعض الملاحق المتممة لفائدتها، المكملة لجهدها مؤلفها.

وهي في أول الأمر وآخره، تذكير للأجيال بأحد الأعيان، وواحد من أكبر المقرئين على مر الأزمان، رغبة في إحياء تاريخ هؤلاء الأعلام، الحافل بالمآثر، المليئ بالمفاخر، اعترافاً بما أسدوه إلينا من فضل يشكرون عليه، وجميل يذكرون به، ما بقيت آيات القرآن الكريم تُتلى، وصوته يُسمع، وصداه يَمَلأ آذان المسلمين وقلوبهم.

الدراسات السابقة:

أما بخصوص الدراسات السابقة، فلم أطلع في حدود علمي على من كتب في هذا الموضوع، أو تناول هذه الشخصية. تمثل هذه الدراسة، بل ما هنالك إلا دراسات مشاهمة ومشاكلة، لأعلام وأئمة آخرين في علم القراءات، منها دراسة عن الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام رحمه الله بعنوان (جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام في علوم القراءات) لأحمد بن فارس السُّلُوم، وأخرى عن الإمام المتولي رحمه الله بعنوان (الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات) لإبراهيم الدوسري، وثالثة عن الإمام علي بن محمد الضباع رحمه الله بعنوان (جهود الشيخ علي بن محمد الضباع رحمه الله في علم القراءات) لمحمد بن فوزان العمر، وأخرى بعنوان (العلامة علي محمد الضباع شيخ القراء وعموم المقارئ بالديار المصرية جهوده ومؤلفاته في علوم القرآن).

فحثني ذلك قدماً إلى اختيار هذا العَلم وتناول حياته ومؤلفاته بالدراسة، والله الموفق.

المنهج المتبع:

إنَّ الكلام في المنهج المتبع في كتابة هذه المذكرة، وغيرها من المذكرات المشاهمة لموضوعها، وليد ما تحويه من دراسة، وعليه فقد اختلف المنهج العلمي المتبع في كتابة مختلف مباحث وفصول المذكرة، وذلك حسب ما يأتي:

فأما المنهج التاريخي أو الاستردادي، فيظهر في الفصل الأول من المذكرة، حال ذكر ترجمة الشيخ رحمه الله، ثم في الفصل الرابع، لدى كلامنا في موضوع الجمع الصوتي للقرآن الكريم، وتاريخ مبدئه، ومنتهى أمره.

أمَّا المنهج الوصفي فكان له في هذه المذكرة الحظ الوافر، فقد حضر في أغلب فصولها، وذلك حال ذكر مؤلفات الشيخ رحمه الله، ووصف مضامينها، وما حوته من علوم، وحال ذكرنا لمشروع الجمع الصوتي

للقرآن الكريم وما له من أهداف وبواعث ومخططات، وفي الفصل الأخير حال تصوير مسأله المختلفه، وآراء العلماء رحمهم الله فيها.

وكذا المنهج التحليلي أيضا، كان له حضور كبير في البحث، وتخلل جميع فصول المذكرة، لدى الكلام في العديد من المسائل المتعلقة بمؤلفات الشيخ رحمه الله، وترجيحاته، وذلك من خلال إبداء الرأي فيها، بغرض الوصول إلى مقصودها، والنظر فيها صحة وضعها، قبولاً ورداً.

كما سجل المنهج المقارن حضوره في العديد من المواضع في المذكرة، لدى ذكر المسائل المختلفه فيها، إذ هو المنهج المتبع في عرضها ودراستها، ويظهر ذلك جلياً في فصل المذكرة الأخير، لما كان خاصاً بعرض اختيارات الشيخ رحمه الله في مسائل علم القراءات المختلفه فيها.

وآخر ذلك المنهج الاستقرائي، فقد تخلل المذكرة في فصلها الأول لدى ذكر ما يتعلق بترجمة الشيخ رحمه الله، وما يقتضيه ذلك من تتبع واستقراء لجملة الأمور المتعلقة بها، كعدد شيوخه وأسانيده في القراءات، وما كان له رحمه الله من رحلات، وكذا في الفصول الأخرى حال ذكر ما كان من مؤلفاته رحمه الله، ثم لدى ذكر كل مؤلف منها على حدة، باستقراء منهجه فيها وميزاتها، وآخر ذلك ما كان في فصل المذكرة الأخير، من تتبع واستقراء لاختيارات الشيخ رحمه الله وتبعتها في كتبه.

وخلاصة ما تقدم، أن هذه المذكرة تتناول فيها المناهج العلمية جميعها، في عرض مادتها وفصولها، فهي تستعمل في كل حال ما يناسب المقام، ويقتضيه الحال والمقال.

صعوبات البحث:

أمّا عن الصعوبات التي أحاطت بالبحث وصاحبه، فلم يكن منها مما له أثر على تمامه وكمال ميلاده، إلا ما تعلق بترجمة الشيخ رحمه الله، فقد شحّت المراجع العلميّة التي وقفت عليها بترجمة وافية له، وصعب عليّ أمر تحصيلها، والتوسع في مباحثها، لبعث الديار وتباعد الأقطار، وضعف الجهد وقلة ذات اليد - والله المستعان-، وذلك ما جعلني أول الأمر أغير عنوان الدراسة من عنوانها الأول (الشيخ محمود خليل الحصري وجهوده في علم القراءات) إلى (جهود الشيخ محمود خليل الحصري في علم القراءات)، ثم جعلني بعد ذلك أوسع دائرة بحثي، ونطاق استفادتي، للظفر بالقدر الكافي من ترجمته رحمه الله.

ثم من الصعوبات أيضا، عدم توفر بعض كتب الشيخ رحمه الله تحت يدي، رغم طول بحثي عنها، وكثرة طلبي لها من العديد من الجهات.

وآخر ما يذكر من الصعوبات الموضوعية هو ما يتعلق بمادة كتب الشيخ رحمه الله، وعلومها ومضامينها، فإنَّ تشعب فروعها وكثرة فنونها، وعمق وغزارة علومها، يصعب على باحث مبتدئ أمر دراستها، والتعامل معها في غالب الأمر، وسيلحظ القارئ ولا بد بعض ذلك والله المستعان وإليه المشتكى. أما ما يقال عن الصعوبات الذاتية، فتلك التي لا يستكثر من ذكرها، فهي التي لا يخلو منها باحث، ولا يسلم من تبعاتها بحث، خاصة مع كثرة الشواغل والصوراف، وحسبنا الله تعالى في أجرها، وله الحمد على تسهيلها وتيسيرها.

المصادر والمراجع

أمَّا عن المصادر والمراجع المعتمد عليها في المذكرة، فهي كثيرة جدا، مع تنوع في علومها، ولاختصاص هذه الدراسة بعلم القراءات، وعلومه المكمل، اعتمدت من كتب هذا الفن على أهمها، كمؤلفات العلامة ابن الجزري رحمه الله في علم القراءات، وهي كثيرة وفي مقدمها كتاب (النشر)، وكتاب (غيث النفع) للعلامة الصفاقسي، وكتاب (البدور الزاهرة) للشيخ عبد الفتاح القاضي.

ومن كتب التجويد أيضا اعتمدت على أهمها وأشهرها، ككتاب (الرعاية) للإمام مكِّي بن أبي طالب القيسي، و(تنبيه الغافلين) للصفاقسي، و(نهاية القول المفيد) للعلامة محمد مكِّي نصر، و(هداية القاري) للعلامة المرصفي رحم الله الجميع، وغيرها.

وقد كان اعتمادي عليها، في العزو إليها، ونقل أقوال مؤلفيها، وذكر اختياراتهم وترجيحاتهم، وبذكر الشواهد من كتب هؤلاء الأئمة وأقوالهم، في كل ما أذكره وأسطره في مسائل هذا البحث، للأمانة العلمية وبراءة للذمة.

وكذا اعتمدت على جملة من الكتب، في علوم أخرى، ككتب علم الوقف والابتداء، ومنها (المكتفى) للداني، و(المقصد) للأنصاري و(منار الهدى) للأشموني، وكثير من الكتب الأخرى، التي اقتضتها مسائل البحث وفصوله، منها كتب في اللغة وأخرى في التفسير، والحديث وشروحه، والفقه وأصوله، والتاريخ والجرح والتعديل، وغيرها.

الطريقة المتبعة في كتابة البحث:

أمّا عن الطريقة المتبعة في كتابة البحث، فهي الطريقة المعروفة المألوفة، فأقتصر على بيان بعض الأمور المتعلقة بذلك لتوضيح بعض الجوانب فيها، فأقول:

أولاً: جعلت عزو الآيات الواردة فيه، بعد رسمها وفق الرسم العثماني على رواية حفص رحمه الله، جعلت عزوها في صلب البحث، تفادياً لتضخيم حجم الحواشي.

ثانياً: أما عن الأحاديث النبوية والآثار السلفية الواردة فيه، فأخرجها تخریجاً فنيّاً في أغلب الأحوال، بذكر من خرجها من الأئمة، وأقتصر على ذكر رقم الحديث إن كان الكتاب مرقماً، وإلا فبذكر الجزء والصفحة، كما أقتصر على طريقة الإطلاع في العزو إلى الكتب المشهورة، وأقيد حيث يقتضي المقام، مكتفياً بالعزو للصحيحين أو أحدهما، إن كان الحديث فيهما، وإلا ذكرت من خرجها من غيرهما، منبهاً على أقوال العلماء فيه صحة وضعفاً، وقد أستطرد في أحيان قليلة، بتخريج بعض الأحاديث تخریجاً علمياً، حيث يقتضي المقام ذلك.

ثالثاً: أما بخصوص طريقة العزو إلى المصادر والمراجع، فقد سلكت في ذلك طريقة تقديم المؤلف على المؤلف، مع ذكر معلومات الطبع الموجودة، في أول موضع تذكر فيه في المذكرة، وأستغني بذلك عن إعادتها، في ما يأتي من المواضع، فإن لم توجد معلومات طبع أقتصر على الموجود منها دون تنبيه على غيرها. وانعكس ذلك أيضاً، على طريقة ترتيب المصادر والمراجع في فهرس البحث، فقد رتبها بحسب الحرف الأول من اسم مؤلفيها، وفق ترتيب حروف المعجم.

رابعاً: وإذا عزوت الكلام إلى موضع تقدم في المذكرة، عزوته بلفظ (راجع)، وإن أحلت ذلك لموضع سيأتي ذكرت ذلك بلفظ (انظر)، للمناسبة وللفرق بين اللفظين، فلفظ المراجعة أنسب فيما تقدم ذكره، واللفظ الآخر مناسب في غيره، والله أعلم.

خامساً: وفيما يخص تراجم الأئمة، اقتصر على الترجمة للمغمورين والمعاصرين منهم، ممن توفرت لي تراجمهم، وأضربت عن الترجمة للأئمة المعروفين، في ساحة العلوم الشرعية على اختلاف علومها، فضلاً عن الصحابة، والأئمة من التابعين، والفقهاء الأربعة المجتهدين، ومن ضارعهم في الشهرة، إلا في أحيان يسيرة، اقتضى المقام فيها الترجمة حتى لبعض المشهورين من الأئمة، وإدراك ذلك سهل ميسور.

سادسا: لما كثر اعتمادي على كتب الشيخ رحمه الله، وكتب غيره من الأئمة كالدايني وابن الجزري، وكان لهم رحمه الله مؤلفات كثيرة اعتمدت في هذا البحث، سرت في العزو إليها على الطريقة المعروفة، غير أنني قد أوترت تكرار ذكر أسمائها في بعض الأحيان، وزيادة في البيان، ولئلا يشكل الأمر ما إن لو اقتصر على مجرد عبارة (المصدر السابق، أو المرجع السابق).

وما بقي من الأمور الأخرى، المتعلقة بطريقة كتابة البحوث، لا يخفى - إن شاء الله - أمرها، فذلك كاف عن ذكرها.

خطة البحث:

أما عن خطة البحث فقد اخترت، بعد النظر والتأمل والاستعانة بما ألف من دراسات على هذه الشاكلة، اخترت أن تكون - إجمالا - على النحو الآتي:

أولها مقدمة، وفتحتها تمهيد، تذكر فيه بعض المهمات بين يدي المذكرة.

ثم خمسة فصول، أولها للتعريف بالشيخ الحصري رحمه الله، ثم ثانيها وثالثها لذكر جهوده من خلال مؤلفاته في علم القراءات وعلومه المكملة، ثم رابعها لذكر جهوده في علم القراءات من خلال مشروع الجمع الصوتي للقرآن الكريم، وخامسها وهو أخيرها، لذكر جهوده رحمه الله في علم القراءات من خلال اختياراته وترجيحاته.

وآخر ذلك خاتمة لأهم النتائج والتوصيات، وتتمت الكتاب بعدد من الملاحق الهامة، وختام البحث فهارسه.

أما عرض الخطة على وجه التفصيل فهي كالآتي:

مقدمة:

تمهيد:

الفصل الأول: التعريف بالشيخ محمود خليل الحصري.

المبحث الأول: عصر الشيخ الحصري.

المبحث الثاني: اسمه، ونسبه، ونشأته، وسيرته بعد ذلك.

المبحث الثالث: مشايخه، وسنده في القراءات، ومذهبه الفقهي والعقدي.

المبحث الرابع: وظائفه، ومكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

المبحث الخامس: عائلته، ورحلاته، وتأثره وتأثيره، ووفاته ومآثره.

الفصل الثاني ————— اني جهوده من خلال مؤلفاته في علم القراءات.

المبحث الأول: مدخل إلى كتب الشيخ رحمه الله.

المبحث الثاني: مؤلفاته الجامعة للقراءات العشر المتواترة.

المبحث الثالث: مؤلفاته المفردة لقراءات متواترة

المبحث الرابع: مؤلفاته المفردة لروايات متواترة.

الفصل الثالث ————— جهوده من خلال مؤلفاته في العلوم المكملة، ومؤلفات أخرى.

المبحث الأول: مؤلفه في علم التجويد، كتاب (أحكام قراءة القرآن الكريم)

المبحث الثاني: مؤلفه في علم الوقف والابتداء، كتاب (معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء)

المبحث الثالث: مؤلفه في تاريخ القراء، كتاب (أحسن الأثر في تاريخ القراء الأربعة عشر).

المبحث الرابع: كتاب (مع القرآن الكريم)، وكتاب (فتح الكبير)، ومقالاته.

الفصل الرابع: جهوده في الجمع الصوتي للقرآن الكريم.

المبحث الأول: تاريخ جمع المصحف الشريف.

المبحث الثاني: تاريخ الجمع الصوتي للقرآن الكريم.

المبحث الثالث: بواعث ومخططات الجمع الصوتي، وآفاقه المستقبلية، ومشروعيته.

المبحث الرابع: جهود الحصري في الجمع الصوتي للقرآن الكريم.

الفصل الخامس: جهوده من خلال اختياراته وترجيحاته .

توطئة:

المبحث الأول: اختياراته وترجيحاته في علم القراءات.

المبحث الثاني: اختياراته وترجيحاته في علم التجويد

المبحث الثالث: اختياراته وترجيحاته في علم الوقف والابتداء.

المبحث الرابع: اختياراته في علم عدّ الآي، وعلوم القرآن، ومسائل فقهية.

الخاتمة.

ملاحق .

الملحق الأول: ما فات الشيخ رحمه الله ذكره في كتاب (السبيل الميسر).

الملحق الثاني: ما فات الشيخ رحمه الله ذكره في كتاب (نور القلوب).

الملحق الثالث: ما فات الشيخ رحمه الله ذكره في كتاب (رواية قالون).

الملحق الرابع: ما فات الشيخ رحمه الله ذكره في كتاب (رواية ورش).

الملحق الخامس: ما فات الشيخ رحمه الله ذكره في كتاب (رواية الدوري).

الملحق السادس: نظرات في تعليقات محقق كتاب (أحكام قراءة القرآن الكريم).

الفهارس:

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

فهرس الأعلام المترجم لهم.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

ملخصات البحث.

وهذا آخر ما يسر الله سبحانه تسطيره كمقدمة لهذه المذكرة، وهذا أوان الشروع في ما قُدمت له، وأوّل ذلك تمهيد، كاشف عن بعض المهمات بين يدي ما سيأتي من الفصول، والله سبحانه أسأل أن يُلهمنا رشدنا، ويوفق قولنا، إنّه ولي ذلك والقادر عليه، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

تمهيداً:

لا شك أنّ علم القراءات من أهم العلوم، وأعظمها أجراً، وأجلّها أثراً، في علوم القرآن بخصّوصها، والعلوم الشرعية على عمومها، ولمقامه البالغ من الأهمية، عكف العلماء رحمهم الله عليه - قديماً وحديثاً-، قراءة وحفظاً، ومُدارسة وتأليفاً، واعتنّى به أيّما اعتناء، فوضعت له المؤلفات الأمهات، وجعلت عليها التوضيحات، والحواشي والتّعقّبات، والمنظومات المختصرات، وأفردت بعض مباحثها بالتأليفات.

كما اعتني فيه بالتأليف في تاريخ أئمتّه الأعلام، بذِكر نُبذ من حياتهم، وقُطُوف من فضائلهم ومناقبهم، وجملة من كان من شيوخهم وطُلائمهم، وجميل آثارهم ومآثرهم، وعظيم جهودهم في نشر العلوم الشرعية عموماً، وعلوم القراءات خصوصاً، سواء منهم المتقدم أم المتأخر.

لما كان الأمر كذلك، وكانت هذه المذكرة التي حملت عنوان (جهود الشيخ محمود خليل الحصري في علم القراءات)، واحدة من تلك الدراسات الكثيرة، في هذا العلم العظيم، اقتضى المقام - هاهنا - بيان معاني ومدلولات العبارات البارزة في هذا العنوان، لتُعلم معالمه، وتُتضح مقاصده، فيقال:

علم القراءات، عُرّف بأنّه (علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطريقة أدائها، اتفاقاً واختلافاً، مع عزو كل وجه لناقله)⁽¹⁾.

كما عُرّف أيضاً أنّه (مذاهب الناقلين لكتاب الله عز وجل في كيفية أداء الكلمات القرآنية)⁽²⁾.

ثم إنّ لهذا العلم جملة من العلوم الأخرى المكملة له، والتي تعتبر علوماً مساعدة ووسائل موصلة إلى إدراكه، وتام فهمه، اعتنّى بها الأئمة رحمهم الله ذكراً وبيانا وتأليفاً.

قال العلامة الصفاقسي رحمه الله في بيان ذلك ما نصّه: "وهذا - أعني علم العربية - أحد العلوم السبعة التي هي وسائل تعلم القراءات:

والثاني: التجويد ومعرفة مخارج الحروف وصفاتها.

الثالث: الرسم.

الرابع: الوقف والابتداء.

(1) محمد بن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، إ عبد الحلّيم قابة، دار البلاغ الجزائر، ط1، (1424هـ - 2003م)، () .

عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، دار السلام، ط2، (1426هـ - 2005م)، (51).

(2) عبد الحلّيم قابة، القراءات القرآنية، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط1، (1999م)، (26).

واستفد منه جملة من التعاريف الأخرى في (24 - 25).

الخامس: الفواصل، وهو عدد الآيات.

السادس: علم الأسانيد، وهو الطرق الموصلة إلى القرآن، وهو أعظم ما يحتاج إليه، لأن القرآن والقراءة سنةٌ مُتَّبَعَةٌ، ونقل محض، فلا بد من إثباتها وتواترها، ولا طريق إلى ذلك إلا بهذا الفن.

السابع: علم الابتداء والختم، وهو الاستعاذة والتكبير، ومتعلقهما⁽¹⁾، من آداب ختم القرآن الكريم.

وقد ألف العلماء رحمهم الله الدواوين والمصنفات الكثيرة العدد، المختلفة الحجم، المتباينة المقاصد، في هذه العلوم على اختلافها، لعظيم تعلقها بعلم القراءات، وبيانا لما حوته هذه العلوم من مباحث ومعارف.

ولما كان الأمر كذلك، فقد سار الشيخ الحصري رحمه الله - وهو من علماء القراءات - سير من سبقه من الأئمة، ونهج نهجهم، فظفرت جملة من هذه العلوم، بمؤلفات نافعة على الطريقة الحصريّة، فألف رحمه الله في علوم منها، كعلم التجويد، وعلم الوقف والابتداء، وعلم الأسانيد، وعلم الابتداء والختم، وكانت أكثر مؤلفاته في علم القراءات، سواء منها المؤلفات الجامعة للقراءات العشر، أم الخاصة بقراءات مفردة، أم الخاصة بروايات مفردة⁽²⁾.

أما علم العربية فهو العلم القائم بذاته، ذو الفروع الكثيرة العديدة، التي لا يحيط بها إلا لُغَوِيٌّ صِرْفٌ. ومع ضرورة هذا العلم لطالب علم القراءات، ولزومه للعالم بها، وعدم تأليف الشيخ رحمه الله فيه، فإن ما حواه كتاب الشيخ رحمه الله في علم الوقف والابتداء، من مسائل ومباحث، لهي أقوى دليل وأكبر شاهد على علو كعبه رحمه الله في علم اللغة وفروعه⁽³⁾.

ثم إذ تُذَكَّرُ في هذه المذكورة، جهود الشيخ رحمه الله في علم القراءات، فإنما يقصد بذلك بيان ما كان له رحمه الله من بذل وسع، وإنفاق طاقة⁽⁴⁾، في سبيل خدمة هذا العلم الجليل، وعلومه المكتملة، سواء ما

(1) علي النوري الصفاقسي، غيث النفع في القراءات السبع، ت جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث طنطا، 1425هـ - 2004م، (13).

وقد ذكر هذه العلوم كوسائل لعلم القراءات غيره من أهل العلم كالقسطلاني رحمه الله في (لطائف الإشارات في فنون القراءات)، وفي ذلك يقول العلامة الصفاقسي أيضا "...وقد ذكرها جميعها إلا الأول - أي علم العربية - الإمام العلامة أحمد القسطلاني في كتابه لطائف الإشارات في القراءات الأربعة عشر...."، غيث النفع (13). وانظر لذلك أيضا:

إبراهيم الدوسري، الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، (1420هـ - 1999م)، (361).

(2) وسيأتي تفصيل الكلام على مؤلفاته رحمه الله جميعها في الفصل الثاني والثالث من المذكورة.

(3) وسيأتي الإشارة إلى ذلك لدى دراستي لكتاب الشيخ هذا، انظر ما سيأتي في الصفحة (132 - 146) من المذكورة.

(4) ابن منظور، لسان العرب، دارصادر، ط1، (133/3)، مادة (جهد).

تعلق منها بالتأليف فيها، أم ما كان منه رحمه الله من جهد، وبذل في كل ما له علاقة بنشر رسالة القرآن الكريم عموماً.

فإن المتأمل لحياة الشيخ رحمه الله، بمختلف أطوارها، ليقرأ في صفحات أعوامها، على سطور أيامها، تاريخ شخصية عاشت منذ صغرها، وفي مرحلة شبابه، وفي باقي سني عمرها، لتكون من خدام كتاب الله العظيم، وقرآنه الكريم، قراءة وتجويدا، وتلاوة وتسجيلا، ودعوة وتأليفا، سفرا وحضرا.

وهو ما تعنى به هذه الدراسة فيما يستقبل من فصولها، التي اجتهدت في تقسيمها، لتلم بجميع ما تقدم، ويكون أولها مفتاحا لباقيها، وتعريفا بالشيخ محمود خليل الحصري رحمه الله، بذكر ترجمة مسهبة عن حياته، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

الفصل الأول

التعريف بالشبح محمداً بن عبد الله الحصري رحمه الله.

المبحث الأول: عصر الشيخ الحصري رحمه الله.

المبحث الثاني: اسمه، ونسبه، ونشأته، وسيرته بعد ذلك.

المبحث الثالث: مشايخه، وسنده في القراءة، ومذهبه الفقهي والعقدي.

المبحث الرابع: وظائفه، ومكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

المبحث الخامس: عائلته، رحلاته، تأثيره وتأثيره، وفاته ومآثره.

المبحث الأول: عصر الشيخ المصري رحمه الله.

المطلب الأول: الحال الاجتماعية والاقتصادية.

المطلب الثاني: الحال السياسية.

المطلب الثالث: الحال العلمية.

المبحث الثاني: اسمه، ونسبه، ونشأته، وسيرته بعد فاته.

المطلب الأول: اسمه ونسبه، وولادته ونسبته.

المطلب الثاني: نشأته في أول حياته.

المطلب الثالث: سيرته بعد ذلك.

المبحث الثالث: مشايخه، وسنده في القراءة، ومفاهيمه الفقهية والعقائدية.

المطلب الأول: مشايخه الذين أخذ عنهم.

المطلب الثاني: سنده في القراءة.

المطلب الثالث: مذهبه الفقهي والعقدي.

المبحث الرابع: وظائفه، ومكاتبه العلمية، وثناء العلماء عليه.

المطلب الأول: الوظائف التي تقلدها.

المطلب الثاني: مكاتبه العلمية.

المطلب الثالث: ثناء العلماء عليه.

المبحث الخامس: عائلته، رحلته، تأثيره وتأثيره، وفاته ومآثره.

المطلب الأول: عائلته، ورحلاته في البلدان.

المطلب الثاني: تأثيره. بمن قبله، وأثره فيمن بعده.

المطلب الثالث: وفاته ومآثره.

المبحث الأول: عصر الشيخ الحصري رحمه الله.

المطلب الأول: الحال الاجتماعية والاقتصادية⁽¹⁾.

قُدِّر عدد سكان مصر إلى حدود سنة 1408هـ الموافق لسنة 1988م، حوالي أربع وستين مليوناً، بنسبة نمو تفوق الاثنين بالمائة، تزيد هذه النسبة في الريف، على ما هي عليه في المدن، نتيجة العمل الزراعي. ويتجمع ربع سكان مصر في أكبر مدينتين فيها، القاهرة والاسكندرية، إذ يعيش فيهما ما يزيد على أحد عشر مليوناً، لذا فقد تركزت وكانت بهما أكثر الأحداث السياسية، على الصعيدين الداخلي والخارجي، تأثيراً وتأثيراً.

وبحسب ما ذكره الأستاذ محمود شاكر رحمه الله من إحصاءات، فإن نسبة 92,5 بالمائة، من سكان مصر يدينون بدين الإسلام، جميعهم من أهل السنة، مع وجود بعض الطوائف الأخرى، كما يوجد بها نسبة 5,5 بالمائة من النصارى الأقباط، أغلبهم يعيشون في المدن.

أما اليهود فلا تزيد نسبتهم على 0,5 بالمائة، وقلة عددهم ترجع إلى مغادرة أغلبهم من مصر إلى فلسطين، بعد السيطرة اليهودية عليها، واحتلالها، - نسأل الله تعالى أن يعجل فتحها -.

واللغة المصرية هي اللغة العربية عموماً، غير أن اللهجة المصرية قد دخلها كثير من الكلمات الأجنبية، وخاصة التركية منها والانكليزية والفرنسية، نتيجة حب التقليد، وسيادة الأتراك من قبل، ثم بسبب الاستعمار الانكليزي الفرنسي، على مصر، ثم من اللهجة المصرية انتقلت العديد من الكلمات، إلى العديد من الدول العربية الأخرى، نتيجة أسبقية مصر في التعليم، ووجود عدد من أبنائها يعملون في هذه المهنة في بلدان عربية أخرى، إضافة إلى أسبقية مصر في مهنة التمثيل.

أما من الناحية الاقتصادية، فإنَّ شعب مصر كباقي الشعوب العربية الإسلامية، التي كابدت الاستعمار، وعانت منه أشد المعاناة، اضطهاداً واستغلالاً، فقد كان حال الفقر هو الغالب على معيشة المواطن المصري، يشتغل أغلبهم في الفلاحة والزراعة في الأرياف، في حين أنَّ أغلب نشاط أهل المدن العمل في الصناعة والتجارة، وذلك ما جسَّد الطبقيَّة في الشعب المصري في أقبح صورها، فالشريحة الكبرى من الشعب تعاني الفقر والحرمان، وتكدح وتشقى في سبيل لقمة العيش، وطبقة قليلة من ملاك الأراضي والعقار، تسيطر على رؤوس الأموال، وتعيش في ترف وبذخ.

(1) محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، المكتب الإسلامي، ط1، (1411هـ - 1991م)، (231/13 - 233) بتصرف.

ومع هذا لم يكن لهذه الظروف والأحوال أن تؤثر على الحركة العلمية، في حاضرة الثقافة الإسلامية، مصر العريقة، وبخاصة العلوم الشرعية، وأن ذلك في شعب مسلم مُدْرَجٍ طويلاً من الزمن، يعلم أن الدين الإسلامي مصدر عزّه، والقرآن الكريم قانون حياته، وكانت له اليد الطُولَى على مرّ التاريخ، في مختلف المعارف الإسلامية، تأليفاً وتصنيفاً، وتعليماً وتدریسا، بل ما تراجع مستوى تحصيل العلوم الشرعية بها، إلا لما سيطرت الدول الخرافية، وعششت الأفكار الاستدمارية.

المطلب الثاني: الحال السياسية.

يمكننا الكلام في الحال السياسية لحاضرة مصر العربية، إبان الفترة التاريخية، التي عاشها الشيخ رحمه الله، يمكننا ذلك على وجهين أو ناحيتين، كالآتي:

الفرع الأول: السياسة على الصعيد الخارجي.

قد كانت الفترة الممتدة ما بين (1337هـ - 1400هـ) الموافق لـ (1917م - 1980م)، كانت مسرحاً للعديد من الأحداث السياسية العالمية، ميزها الاضطرابات العديدة في سِدَّة الحكم، والتكالب الغربي الأوربي على الدول الإسلامية، وقد حكم مصر خلال هذه الفترة كل من:

الملك أحمد فؤاد⁽¹⁾، ثم ابنه الملك فاروق⁽²⁾، ثم محمد نجيب⁽³⁾،...

⁽¹⁾ أو الملك فؤاد الأول بن إسماعيل الخديوي بن إبراهيم بن محمد علي، ولد بالقاهرة سنة (1284هـ - 1869م)، وتعلم بها، ثم بسويسرا، ثم بالمدرسة الحربية الإيطالية، وشغل عدة مناصب في الدولة العثمانية، عاد إلى مصر سنة 1892م، تولى بها بعض المناصب، إلى أن تولى سلطة مصر سنة (1335هـ - 1917م)، خلفاً لأخيه السلطان حسين كمال، تحت الانتداب البريطاني، له سجل حافل بالإنجازات، توفي بالقاهرة سنة (1355هـ - 1936م).

خير الدين الزركلي، الإعلام، دار العلم للملايين، ط16، 2005م، (1/196).

⁽²⁾ فاروق بن أحمد فؤاد بن إسماعيل الخديوي بن إبراهيم بن محمد علي، آخر من حكم مصر من عائلة محمد علي، وآخر من لقب فيها بالملك، ولد بالقاهرة سنة (1338هـ - 1920م)، وتعلم بها ثم بفرنسا وإنكلترا، خلف أباه الملك أحمد فؤاد على الحكم بعد وفاته سنة (1355هـ - 1936م)، وأرغمته ثورة مصر سنة 1952م، على الاستقالة والتنازل عن العرش، وخَلَع نفسه، وأقام بعد خَلَعه في روما العاصمة الإيطالية وتوفي بها سنة (1384هـ - 1965م).

الزركلي، المرجع نفسه، (5/128 - 129).

⁽³⁾ ولد بالخرطوم سنة (1319هـ - 1901م)، وتخرج من الكلية العسكرية سنة 1918م، وترقى في المناصب العسكرية، ودرس القانون وأولع بالسياسة، قام بدور مهم في انقلاب الضباط الأحرار على الملك فاروق سنة 1952م، وتولى بعدها الحكم وصار أول رئيس لجمهورية مصر لمدة وجيزة، حيث أجبر على الاستقالة سنة 1954م، وضع تحت الإقامة الجبرية بالقاهرة مرتين، وأطلق سراحه في المرة الثانية سنة 1981م، ولتقدم سنه اعتزل العمل العام إلى أن توفي سنة (1404هـ - 1984م)، له مؤلفين هما (كلمتي للتاريخ، وكنت رئيساً لمصر).

محمد خير رمضان، تنمة الإعلام للزركلي، دار ابن حزم، ط2، (1422هـ - 2002م)، (2/229 - 230).

ثم جمال عبد الناصر⁽¹⁾، ثم محمد أنور السادات⁽²⁾.

وكان من أهم الأحداث السياسية على المستوى الخارجي، في هذه الحقبة ما يأتي.

أولاً: استقلال مصر وانتهاء عهد الاحتلال الانكليزي سنة (1340هـ - 1922م)، وما صحبه من مشاهد روتينية، من مظاهرات، واضطرابات سياسية، فما تنصب وزارة إلا وتحل، وتعاد مكاتها وزارة أخرى، وهكذا دواليك، فكان عدد الوزارات ما بين سنة (1340هـ - 1922م) وسنة (1371هـ - 1952م)، واحدة وأربعين وزارة⁽³⁾.

ثانياً: وقوع الانقلاب على الملك فاروق سنة (1371هـ - 1952م)، وتنازله عن العرش لابنه الحدث تحت الوصاية، ليخلفه بعد ذلك محمد نجيب رئيساً على الجمهورية لمدة قصيرة دامت سنتين، وليستقيل بعدها عن الرئاسة تحت الضغوطات، فيخلفه بعدها عليها الرئيس جمال عبد الناصر الذي استمر حاكماً على جمهورية مصر إلى سنة (1390هـ - 1970م)⁽⁴⁾.

ثالثاً: العدوان الثلاثي، أو ما يسمى بالحرب اليهودية على مصر سنة (1375هـ - 1956م)، وما ترتب عليها من ضغوط خارجية على مصر⁽⁵⁾.

رابعاً: وبعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر سنة (1390هـ - 1970م)، تولى سيّد الحكم بعده الرئيس محمد أنور السادات، إلى أن توفي هذا الأخير سنة (1401هـ - 1981م)⁽⁶⁾.

(1) جمال عبد الناصر بن حسين بن خليل بن سلطان عبد الناصر، نائل عسكري، حكم مصر ثمانية عشر عاماً، ولد بقرية بني مير بأسبوط سنة (1336هـ - 1918م)، تعلم بالإسكندرية، حصل على شهادة البكالوريا سنة 1936م، شارك في المظاهرات ضد الاستعمار الانكليزي، تخرج من الكلية الحربية ودرس بها، وشارك في الحروب، تولى رئاسة الوزراء، وتسلم زمام الحكم رئيساً سنة 1954م، أمم قناة السويس، وبعد العدوان الثلاثي على مصر تنازل عن الحكم، وتوفي بسكنة قلبية سنة (1390هـ - 1970م).

الزركلي، المرجع السابق، (134/2).

(2) محمد أنور السادات، ولد في 25 سبتمبر (1337هـ - 1918م)، بمحافظة المنوفية، درس بالقاهرة، وتخرج من الكلية الحربية عام 1938م، تقلد العديد من المناصب السياسية، وعين رئيساً للجمهورية، عقب وفاة جمال عبد الناصر سنة 1970م، عمل على التقارب بين الدول العربية، وردّ الاعتبار العسكري لمصر في حرب اليهود الثانية سنة 1973م، إلا أن اتجاهه السلمي مع اليهود بعد ذلك، ألبّ عليه الجماهير، فكان من ذلك أن اغتيل سنة (1401هـ - 1981م)، في استعراض للقوات العسكرية.

محمد خير رمضان، المرجع السابق، (128/2).

(3) محمود شاكر، المرجع السابق، (13/35 - 37، 64، 69).

(4) محمود شاكر، المرجع نفسه، (13/101 - 113).

(5) محمود شاكر، المرجع نفسه، (13/164 وما بعدها).

(6) محمود شاكر، المرجع نفسه، (13/171 - 173، 177).

خامسا: وخلال فترة حكم محمد أنور السادات، كانت الحرب الثانية على اليهود سنة (1393هـ-1973م)، وكانت كالضمان لجراح حرب اليهود الأولى سنة (1387هـ-1967م)، على الرغم من أنها لم تأت بنتائج تذكر، فقد كانت تُعدُّ في نظر المؤرخين مجرد تمثيلية⁽¹⁾.

الفرع الثاني: السياسة على الصعيد الداخلي.

أما من هذه الناحية، فيمكننا تقسيم الحياة السياسية الداخليَّة في مصر إلى ثلاث مراحل⁽²⁾، كالآتي:
أولا: المرحلة الأولى من سنة (1340هـ-1922م) إلى سنة (1371هـ-1952م)، تميزت هذه المرحلة بتزايد عدد الأحزاب، والصراعات الداخلية بينها، والتراعات والصراعات الفكرية بين مؤيد للاحتلال الانكليزي، وبين معارض له.

ثانيا: المرحلة الثانية من سنة (1371هـ-1952م) إلى سنة (1390هـ-1970م)، تميزت هذه المرحلة بالصراع الطاحن، المرير الأثر، بين السلطات المصرية ممثلة في الرئيس جمال عبد الناصر، وحركة جماعة الإخوان المسلمين، واتخاذ السلطة جميع الإجراءات لإضعاف شأن جماعة الإخوان، واستعداد الناس عليهم، وعلى مرشديهم، وتسخير وسائل الإعلام للتبليغ منهم، وفي الوقت نفسه تمجيد شخصية الرئيس.

ثالثا: المرحلة الثالثة من سنة (1390هـ-1970م) إلى ما بعد ذلك، ميز هذه المرحلة عودة الحياة الحزبية، وصراع الأحزاب فيما بينها، وتعدد الجماعات الإسلامية، ومزيد من الانفراج في الحياة السياسية في عهد محمد أنور السادات.

مع ما ذكر من أحوال سياسية متردية، لم يكن لها أثر يذكر على الساحة العلمية في حاضرة مصر، فلقد استمرت الحياة العلمية، في السير والعطاء، ولم تكن تلك الأوضاع لتثني عزم العلماء والأئمة عن الدعوة والتدريس والتأليف، في علوم الشريعة بصفة عامة، فضلا عن علم القراءات الذي كانت -ولا تزال- مصر أهم مدارسه، بل قد شهدت هذه الفترات جملة من الإنجازات العظيمة الجليلة، في سبيل خدمة القرآن الكريم وعلم القراءات⁽³⁾.

(1) محمود شاكر، المرجع السابق، (13/186-191).

(2) محمود شاكر، المرجع نفسه، (13/233) بتصرف.

(3) كمشروع الجمع الصوتي للقرآن الكريم، وما كان للشيخ رحمه الله من رحلات وإنجازات في مختلف أسفاره، كما سيأتي الإشارة إليها في موضعه، وانظر لذلك ما سيأتي في الصفحة (40-43، 184-221) من المذكورة.

المطلب الثالث: الحال العلمية.

إنَّ الكلام على الحال العلمية التي سادت في عصر الشيخ رحمه الله، من سنة 1971م وإلى سنة 1980م، تجعلنا ولا بد في حاجة للكلام في تاريخ مصر العلمي، وتاريخ مدرستها العريقة في علم القراءات والتجويد، ربطاً لماضيها بحاضرها، فيقال:

لقد فتحت مصر على يد الفاتحين من المسلمين، من الصحابة التابعين، سنة 20هـ، فكان منهم ولا شك البذل الكبير، في سبيل تعليم المسلمين الجدد أحكام دينهم، وعلى رأس ذلك تعليمهم القرآن الكريم والذكر الحكيم، وما يتبعه من أحكام فقهية وحلقية، فكان من أبرز الصحابة الذين حملوا على عاتقهم تلك المهمة، عبد الله بن عمرو بن العاص، وعقبة بن عامر، وعبد الله بن عباس، وأبو ذر الغفاري رضي الله عنهم.

فبذروا بذلك أول بذرة لمدرسة القراءات بمصر العريقة، فقد استمر بها بعد ذلك حفظ القرآن الكريم، والقراءة والإقراء، وكثر بها الشيوخ المقرؤون، وازدحم عليهم الطلبة القارؤون، فكان من أعيان شيوخها من التابعين عبد الرحمن بن جبير⁽¹⁾، وعمرو بن الحارث الأنصاري⁽²⁾، وقبات بن رزين⁽³⁾، كما قد أقرأ بمصر غيرهم من الأئمة من غير أهلها، كمجاهد بن جبر، وعكرمة مولى بن عباس رحمهم الله.

كما رحل الكثير من الأئمة المصريين رحمهم الله تعالى إلى المدينة لأخذ القراءات عن أئمتها، والفقهاء عن فقهاءها، والتنسُّك في مشاعرها، فكان منهم الإمام الليث بن سعد، وأبو دحية معلى بن دحية بن قيس المصري⁽⁴⁾،...

(1) عبد الرحمن بن جبير المصري، الفقيه الفرضي الإمام الثقة العارف بالعلوم والقراءات، أخذ عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وعقبة بن عامر، وأبي الدرداء، شهد فتح مصر، وتوفي سنة 97هـ.

ابن حجر، تهذيب التهذيب، دار الفكر، ط1، 1404هـ - 1984م، (6/140).

(2) عمرو بن الحارث بن يعقوب بن عبد الله الأنصاري مولاهم، أبو أمية المدني المصري، كان قرناً مفتياً ثقة أديباً، توفي سنة 148هـ.

ابن حجر، المصدر نفسه، (8/13-14).

(3) قبات بن رزين بن حميد بن صالح، أبو هشام المصري، إمام مسجد مصر، وكان يقرأ القرآن الكريم به، توفي سنة 156هـ.

ابن حجر، المصدر نفسه، (8/308).

(4) أبو دحية معلى بن دحية المصري، عرض القرآن على نافع المدني، سمع منه الحروف هشام بن عمار، وروى عنه القراءة يونس بن عبد الأعلى غيره، توفي سنة 190هـ.

الذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ت بشار عواد معروف وشعيب الأرنؤوط وصالح مهدي عباس، دار مؤسسة الرسالة، ط2، 1408هـ - 1988م، (1/160).

ابن الجزري، غاية النهاية في أسماء رجال القراءات أولي الرواية والدراية، إ برجستراسر، مكتبة ابن تيمية مصر، (2/304).

وسُقْلَاب بن شُنَيْبَةَ⁽¹⁾، وعبد الله بن وهب، وعثمان بن سعيد ورش رحم الله الجميع، فكان لرحلتهم تلك، وأخذهم القراءة عن إمام المدينة في القراءة نافع رحمه الله، الأثر الكبير في تثبيت أركان مدرسة الإقراء بمصر المحروسة.

وكان لهم رحمهم الله الحظ الوافر من العلم بها، وامتاز منهم وعنهم، الإمام ورش رحمه الله، بزيادة علم بقراءة شيخه وإمامه نافع رحمه الله، حفظاً وفهماً وبجثا...، حتى عُرفَ رحمه الله بها، وعُرفَت به، ولازمها وأشهرها، وقرأها وأقرأ بها، ولازم علم القراءات تعلماً وتعليماً، حتى انتهت إليه رئاسة الإقراء بمصر، وصار شيخ القراء والمحققين، وإمام أهل الأداء المرتلين.

وعبر هذه الأطوار نشأت مدرسة القراءات بمصر، التي ما زالت وإلى يومنا هذا وساعتنا هذه، توتي الطيب من أكلها، كل حين بإذن ربها، إلى درجة أنها استطاعت أن تستقل بكيانها، وأصولها واختياراتها، وأسانيدها وعلمائها، عن غيرها من المدارس⁽²⁾.

وأجبت على مر السنين والأزمان، من أئمة القراءة من حملوها بحق، وقاموا على أدائها وتبليغها، اشتهروا كالنجوم في سمائها، كان لهم الفضل بعد الله تعالى في حفظها والحفاظ عليها، والدفاع عنها.

وقد كان منهم، بل ومن أعيانهم، المقرئ الحاذق ذي العلم الرائق، والصوت الفائق، شيخ عموم المقارئ المصرية في زمنه، الشيخ محمود خليل الحصري رحمه الله، الذي تربي ونشأ بالمدارس الطنطاوية، والمعاهد الأزهرية، التي كانت ولا تزال منارات للعلم، ومقراً للعلماء.

فكانت الحالة العلمية في عصر الشيخ الحصري رحمه الله، على خير أحوالها، وفي أوج عزها، فالعلماء متوافرون، يألّفون ويدرسون ويقرؤون، والطلاب الكثر -والشيخ منهم- منهم يأخذون، وعنهم يسندون، إنعاما من الله على عباده الصالحين، وإنفاذا لوعده وهو القوي المتين، في قوله المبين ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر 9].

(1) سقّلاب بن شنينة أبو سعيد المصري، قرأ القرآن على نافع، وقرأ عليه يونس بن عبد الأعلى، وأبو يعقوب الأزرق وغيرهما، وكان يقرئ في أيام ورش رحمه الله، توفي سنة 191هـ.

الذهبي، المصدر السابق، (1/160).

ابن الجزري، المصدر السابق، (2/308-309).

(2) قد مرت المدرسة المصرية عبر تاريخها العريق بمرحلة من الضعف، كانت زمن تسلط الإسماعيلية الباطنية الفاطميين على مصر، فقتلوا العلماء والقراء، فقلت الرواية والإقراء، أما مراحل قوتها فقد كانت السمة الغالبة في تاريخها.

إبراهيم الدوسري، المرجع السابق، (48-49).

كما قد كان لمدرسة مصر العريقة، العديد من الإنجازات العلمية، في ميدان القرآن والقراءات، فضلا عن علمائها الذين طبقوا الآفاق علما وعملا، وتأليفًا وتدريسًا وإقراءً، فكان لهم الفضل بعد الله سبحانه، في الحفاظ على أسانيد القراءات⁽¹⁾.

فكان لها من الإنجازات، أن حازت فضل السبق في افتتاح أول معهد للقراءات في البلاد الإسلامية، وكان ذلك سنة 1365هـ - 1946م، وقد تخرَّج منه أجيال من علماء القراءات الأفاضل.

ومما يذكر لهذه المدرسة العريقة من إنجازات ما كانت فيه صاحبة الريادة، من القيام على تصحيح المصاحف ونشرها، بأفضل الطباعات وأجودها وأدقها وأضبطها.

ومن أهم ما يذكر لها من الجميل، ما كانت فيه صاحبة السبق، الحاظية بالفضل الكبير - بعد الله سبحانه وتعالى ذي الفضائل والأفضال-، يوم سهرت على مشروع التسجيل الصوتي للقرآن الكريم، حتى خرج في أحسن حُلَّة وأبهاها، بلغ به القرآن الكريم كل مبلغ، وشتَّفَ به الشيخ الحصري رحمه الله - لما كان أول من سجله- كل مَسْمَع، في أقاصي البلدان وأطرافها، فشكر الله سَعْيَهَا، وبارك فيها وفي جهودها وأعمالها، آمين، آمين.

⁽¹⁾ في الحين الذي كادت أن تنقطع، بل انقطعت حقا في بعض البلدان الإسلامية، فأجى الله على أيديهم سُنَّةُ أسانيدِها. إبراهيم الدوسري، المرجع السابق، (52).

المبحث الثاني: اسمه، ونسبه، ونشأته، وسيرته بعد ذلك.المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وولادته، ونسبته⁽¹⁾.الفرع الأول: اسمه، ونسبه.

هو فضيلة الشيخ المقرئ محمود بن خليل الحصري رحمه الله.

⁽¹⁾ اعتمدت في سبك هذه الترجمة وتسطير مباحثها، على جملة من المراجع، وبعض مواقع الإنترنت، بسبب كون الشيخ رحمه الله من المعاصرين، الذين لم يعن بتراجمهم في الغالب، وفي ما يأتي عرض مختلف ما اعتمدت عليه، ليستغنى بعدها عن العزو إليها :
أولاً: محمد خير رمضان يوسف، تنمة الأعلام للزركلي، (2/244).

ثانياً: وليد بن أحمد الحسين الزبيري وجماعة، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، دار الحكمة، ط1، (1424هـ - 2003م)، (3/2593).

ثالثاً: ترجمة للشيخ رحمه الله، في مقدمة تحقيق الأستاذ محمد طلحة بلال منيار لكتاب الشيخ الحصري (أحكام قراءة القرآن الكريم)، دار البشائر الإسلامية، ط4، (1420هـ - 1999م)، (8-10)، أفاده بهذه الترجمة أولاد الشيخ أحمد وياسمين الحصري.

رابعاً: ترجمة للشيخ رحمه الله، في فاتحة كتابه (أحكام قراءة القرآن الكريم)، المطبوع بمكتب التراث الإسلامي القاهرة، ط1، (1422هـ - 2002م)، (3-7).

خامساً: تسجيل سمعي، للقاء صحفي مع الشيخ محمود خليل الحصري رحمه الله، على موقع (<http://www.qquran.com>).

سادساً: محاوره مكتوبة، مع الشيخ سيد الحصري ولد الشيخ رحمه الله، على موقع (<http://islamophile.com>).

سابعاً: ترجمة للشيخ رحمه الله، بقلم إبراهيم الجوريشي، على موقع (<http://www.ahlalhdeth.com>).

ثامناً: ترجمة للشيخ رحمه الله بقلم إبراهيم خليل إبراهيم، على موقع (<http://feddan.maktooblog.com>).

تاسعاً: مقال عن الشيخ نشر في جريدة الأهرام، ونشر على موقع (<http://quran.maktoob.com>).

إلا أنه يلاحظ على هذه التراجم ما يأتي:

أولاً: أما ما كان منها في تنمة الأعلام، والموسوعة الميسرة، فتراجم مختصرة جداً، بشكل مخل، كما لم تعن بجوانب هامة من حياة الشيخ رحمه الله.

ثانياً: أما النشرات على مواقع الإنترنت، فليست تراجم أكاديمية، ولا وافية بمقصودها، فكل منها يُعنى بجوانب، ويُهمل أخرى.

ثالثاً: التباير في تواريخ بعض الأحداث، من حياة الشيخ رحمه الله، تبايراً واضحاً.

رابعاً: عدم الدقة في معرفة التاريخ الهجري، الموافق للتاريخ الميلادي في بعض الحوادث، لما بينهما من التباير الذي يظهر أثره إذا طالت المدة، وكثرت السنوات.

فكان من اللازم حتى تُجتنب هذه الملاحظات، أن تجتمع في سبيل ذلك كثير من الجهود، سواء من جهة أبناءه أم من جهة من عايشه من طلاب وأحباب، أم من جهة اللجان التي اشتغل بها الشيخ رحمه الله، وبالرجوع إلى الوثائق الرسمية منها، والله أعلم.

الفرع الثاني: ولادته، ونسبته.

ولد الشيخ محمود خليل الحصري رحمه الله - أو الصبي محمود - في غرة شهر الله المحرم ذي الحجة سنة خمس وثلاثين وثلاث مائة وألف للهجرة النبوية (1335هـ)⁽¹⁾، الموافق للسابع عشر من شهر سبتمبر لسنة سبعة عشر وتسع مائة وألف للميلاد (1917م).

وقد عرف الشيخ رحمه الله واشتهر في الأوساط العامة والخاصة بـ (الحصري)⁽²⁾، و(الحصري) هي بضم الحاء المهملة، وبعدها صاد مهملة مفتوحة، فراء مكسورة، بعدها ياء، وهي في ظاهرها نسبة إلى (الحصِر)، التي يفهم منها أنها نسبة إلى بيع الحصر، لكن الذي أكدته ابنة الشيخ رحمه الله الحاجة ياسمين غير ذلك، فقد ذكرت أن هذه الكلمة ليست نسبة، وإنما هو اسم من الأسماء لا غير⁽³⁾، والله أعلم.

(1) ذكر صاحب الموسوعة الميسرة في ترجمة الشيخ رحمه الله قال "...وقيل سنة 1337هـ... (2592/3)، أي ما يوافق سنة 1919م، ولكن ما أثبتته هو ما ذكره ابن الشيخ رحمه الله، الأستاذ سيد الحصري في أجوبة له حول حياة أبيه رحمه الله، ولم يذكر له غيره، وكذا ذكره محمد طلحة منيار في ترجمة الشيخ رحمه الله المأخوذة عن ولديه، أحمد وياسمين، وهم أعرف بأبيهم، فلعله أرجح، والله أعلم.

(2) اشتهر بهذه النسبة أيضا بعض أهل العلم يجمل بي ذكرهم لئلا يلتبس أمرهم، مع الإشارة قبل ذلك إلى أن في ضبط ذلك بعض التغيرات:

الأول: الإمام علي بن عبد الغني الحصري القيرواني صاحب القصيدة الحصرية الرائية في قراءة الإمام نافع رحمه الله.

انظر لذلك : ابن الجزري، غاية النهاية، (550/1 - 551).

عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، دار مؤسسة الرسالة، ط1، (1414هـ - 1993م)، (45/1 - 46).

علي بن عبد الغني الحصري، القصيدة الحصرية، ت توفيق بن أحمد العبقري، مكتبة أولاد الشيخ، مصر، ط1، (1423هـ - 2002م)، (11 - 12).

الثاني: الأديب الشاعر أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن تميم الحصري صاحب (زهر "أو زهرة" الآداب)، وقد قيل أنه ابن أخت الإمام علي بن عبد الغني المتقدم، وقيل ابن خالته.

انظر لذلك: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ت إحسان عباس، دار صادر بيروت، (54/1 - 55).

الثالث: المفكر الإسلامي الكبير ساطع الحصري المتوفى سنة (1388هـ - 1968م).

انظر لذلك: عمر رضا كحالة، المرجع السابق، (747/1 - 748).

الرابع: محمد بن عمر أبي بكر الحسيني الدمشقي، المعروف بالحصري، أديب وشاعر من آثاره (ديوان شعري).

انظر لذلك: عمر رضا كحالة، المرجع نفسه، (558/3).

خامسا: وقريب من ذلك أيضا نصر بن محمد بن علي أبو الفتوح الحنبلي، المعروف بابن الحصري.

انظر لذلك: ابن الجزري، غاية النهاية، (338/2).

وكذلك يذكر وينسب جمع آخرون من أهل العلم بهذه النسبة، غير أنهم لم يشتهروا بها، ولم يعرفوا بها، وانظر لذلك:

السمعي، الأنساب، إ عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط1، 1408هـ - 1988م، (226/2 - 227).

ابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب، دار صادر بيروت، 1400هـ - 1980م، (369/1).

ابن حجر، نزهة الألباب في الألقاب، ت عبد العزيز السديري، مكتبة الرشد الرياض، ط1، (1409هـ - 1989)، (289/2).

(3) في إجابتها على بعض الأسئلة، التي وجهتها لها بخصوص حياة والدها الشيخ الحصري رحمه الله.

المطلب الثاني: نشأته في أول حياته.

نشأ الولد - الشيخ - محمود خليل الحصري رحمه الله، في كنف والده، الذي كان حريصاً عليه، ساعياً في خيره، فتلك أقدار الله تعالى تساق إلى عباده سوقاً، فكان الوالد الصالح خليل، قد نذر ابنه لحفظ القرآن الكريم وخدمته، فسعى في إعداده لذلك الخطب الجليل منذ نعومة أظفاره.

فألحقه بالكتاب في قريته قرية شُبراً النملة، في سنِّ الرابعة من عمره سنة (1339هـ - 1921م)، فعكف الصبيُّ محمود فيها على حفظ القرآن الكريم وتعلمه، إلى أن أمته في سنِّ مبكرة وهو لا يتجاوز الثامنة أو العاشرة من عمره المبارك⁽¹⁾، وقد كان رحمه الله يحفظه سماعاً، ثم يكتب ما حفظ على اللوح بعدما تعلم الحروف الأبجدية.

بقي التلميذ محمود خليل رحمه الله مع شيخه ومحفظه للقرآن الكريم في الكتاب، يتلقى عليه علوم التجويد والقراءة، كما كان أيضاً في هذه السن المبكرة من عمره، يذهب إلى مسجد قريته - شبرا النملة - ليقرأ على الناس ما تيسر من آيات القرآن الحكيم، بصوته العذب الرائق البريء، فأعجب به سامعوه، واستحسنوا أداءه، كما كان يحضر إلى المآتم والأفراح ليقراً فيها، ومذ ذلك الوقت، بدأ الناس يعرفون الولد محمود الحصري رحمه الله، ويشنون عليه بكل خير، ويؤمنون له المستقبل الحافل بكل خير.

ظلَّ الولد محمود رحمه الله على هذه السيرة الطيبة المباركة، إلى أن بلغ سن الثالثة عشر من عمره⁽²⁾، وذلك في حدود سنة (1348هـ - 1930م)، فالتحق رحمه الله بالمعاهد الدينية الأزهرية بمركز طنطا⁽³⁾، وتوجهت همته بقوة إلى العلوم الشرعية بصفة عامة، وإلى علم التجويد والقراءات بصفة خاصة، لما كان يتمتع به رحمه الله من حسن صوت، وسرعة حفظ، وتميز في الأداء.

استمر الشيخ رحمه الله في دراسته بالمعاهد الأزهرية ينهل من معين مشايخها، حتى أتم المرحلة الإعدادية والثانوية العامة، ثم انقطع بعدها ليتفرغ لتخصصه المفضل لديه، وهو علم القراءات والتجويد، فكان أول

(1) ذَكَرَ أَنَّهُ أَمَّ حَفْظَهُ فِي سَنِّ الثَّامِنَةِ، ابْنُهُ سَيِّدُ الْحَصْرِيِّ، كَمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي مَقَالَاتٍ أُخْرَى عَلَى الْإِنْتَرْنِت، أَمَّا الشَّيْخُ الْحَصْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ نَفْسُهُ فَذَكَرَ أَنَّهُ أَمَّ حَفْظَهُ فِي سَنِّ الْعَاشِرَةِ تَقْرِيْبًا، كَمَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي مَا أُجْرِي مَعَهُ مِنْ لِقَاءِ صَحْفِي، فَلَعَلَّ الشَّيْخَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَرَادَ التَّارِيخَ تَقْرِيْبًا، كَمَا هِيَ ظَاهِرٌ عِبَارَتِهِ، فَيَجْتَمِعُ الْقَوْلَانِ، أَوْ أَنَّ أَحَدَهُمَا أَرْجَحُ، وَعِنْدَهُ لَا يُقَدَّمُ عَلَى كَلَامِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَلَامَ غَيْرِهِ.

(2) ذَلِكَ أَنَّ الْمَعَاهِدَ لَمْ تَكُنْ تَقْبَلُ الطَّالِبَ قَبْلَ أَنْ يَتِمَّ لَهُ اثْنَا عَشَرَ سَنَةً مِنْ عَمْرِهِ، كَمَا نَبِهَ عَلَيْهِ سَيِّدُ الْحَصْرِيِّ فِي مَقَالِهِ.

(3) ذَكَرَ الشَّيْخُ الْحَصْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ تَلَقَّى الْعُلُومَ الدِّيْنِيَّةَ وَالشَّرْعِيَّةَ فِي الْمَسْجِدِ الْأَحْمَدِيِّ، فَلَعَلَّ الْمَعْهَدَ كَانَ مَقْرَهُ بِالْمَسْجِدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أخذه للقراءات، على يد شيخه إبراهيم بن أحمد سلام المالكي رحمه الله⁽¹⁾، فأخذ عنه القراءات السبع والعشر الصغرى، بالمسجد الأحمدى بطنطا.

تزوج الشيخ رحمه الله - في سن مبكرة من عمره - سنة (1356هـ - 1938م)، وهو لم يجاوز الحادية والعشرين من عمره، ولم يكن زواجه بالذي يثقله عن مواصلة مسيرته، فقد كانت زوجته نعم المعين لزوجها.

وظل الشيخ رحمه الله بعد زواجه مقيماً بقريته - شبرا النملة-، إلى أن كانت سنة (1362هـ - 1944م) والتي بدأت فيها رحلة الشيخ رحمه الله مع الشهرة الكبيرة، وذيوخ الصيت في الآفاق، اللذان حققهما، ولم يكن يوماً يسعى إليهما، فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

المطلب الثالث: سيرته بعد ذلك.

في عام (1362هـ - 1944م)، تقدم الشاب محمود خليل الحصري رحمه الله بطلب للإذاعة بتحديد موعد لامتحانه بها⁽²⁾، وتم بالفعل تحديد تاريخ الامتحان، واجتازه الشاب محمود بنجاح وامتياز، فقد كان أداءه الأول بين المتقدمين إلى الامتحان، وإعجاب الإذاعة بصوته ولدقة أدائه وإتقانه، تم التعاقد معه في اليوم نفسه، لأن يكون قارئاً بالإذاعة، فكان للشيخ رحمه الله بعدها الفرصة لأن يسمع تلاوته جماهير المسلمين شرقاً وغرباً.

وكان له ذلك بحمد الله، فكانت أول قراءة له على الهواء مباشرة، من الإذاعة المصرية، في يوم 16 نوفمبر سنة 1944م، وظل هذا الصوت الزكي الندي، والأداء الرائع، يُشغف الأسماع بالتلاوة العطرة، عبر أمواج أنثر الإذاعة المصرية، على مدى أكثر من عشر سنوات أو تزيد.

(1) ستأتي ترجمته في الصفحة (19) من المذكرة.

(2) ذلك أن للإذاعة لجنة خاصة من كبار علماء القراءات، تسهر على اختبار المتقدمين للقراءة بالإذاعة، ليذاع القرآن الكريم بأصواتهم وأدائهم، وقد كان من بين من شغل هذا المنصب، فضيلة الشيخ عبد الفتاح القاضي، والشيخ عامر السيد عثمان. انظر: عبد الفتاح المرصفي، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، دار الفجر الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، (1421هـ - 2001م) (756، 661/2).

وغيرهم أيضاً كالشيخ (رزق خليل حبة شيخ المقارئ المصرية - في وقته -، وأبو العينين شعيشع، وإبراهيم مجاهد، وعبد الصمد الدسوقي، وفؤاد عمر، وكمال النجار، ومتولي درويش).

استفدته من كتاب على شبكة الإنترنت، بعنوان (جمع القرآن في مراحل التاريخ من العصر النبوي إلى العصر الحديث)، للدكتور محمد شرعي أبو زيد، المبحث الخامس من الفصل الثاني، على موقع (http://www.sharei.net/J_quran/ch5/005.htm).

ثم بعدها في السنة الموالية (1363هـ - 1945م)، سافر الشيخ رحمه الله إلى مكة المكرمة بطلب من الحكومة السعودية، بعد أن وقع اختيارها عليه لقراءة القرآن الكريم، في حفل تدشين الإضاءة الكهربائية بمكة المكرمة.

وبعدها بثلاث سنوات تقريبا سنة (1369هـ - 1948م)، عين الشيخ محمود خليل الحصري رحمه الله - ذي الواحد والثلاثين خريفا - شيخا لمقرأة سيدي عبد المتعال بمدينة طنطا.

وفي السنة نفسها، وبالتحديد في يوم 7 أوت 1948م، عين رحمه الله مؤذنا بمسجد سيدي حمزة بمدينة طنطا، إلا أنه ولحبه للقرآن الكريم، ولتلاوته، طلب من اللجنة الخاصة أن يكون قارئاً للسورة يوم الجمعة - سورة الكهف -، بدل أن يكون مؤذنا، مع ما كان من الفرق بين أجرة العاملين، فقد كانت مهنة المؤذن أرفع أجرة.

وتلبية لرغبة الشيخ رحمه الله محب القرآن الكريم، المؤثر له على الدنيا ومتاعها، صدر القرار بنقله إلى وظيفة قارئ للسورة بتاريخ 10 أكتوبر 1948م، إلى جانب عمله كشيخ لمقرأة سيدي عبد المتعال بطنطا. ثم بعدها بفترة وجيزة، صدر القرار الوزاري بتعيينه مشرفا فنيا على مقارئ محافظة الغربية.

ليعين بعدها بستة أشهر تقريبا في يوم 17 أبريل 1949م، قارئاً بمسجد أحمد البدوي، بطنطا وهو المشهور بالمسجد الأحمدي، إلى غاية سنة (1375هـ - 1955م)، حيث نقل إلى القاهرة، كقارئ للسورة بمسجد الإمام الحسين رضي الله عنه، على إثر وفاة قارئه الأسبق، وعلى إثر ذلك انتقلت إقامته رحمه الله إلى القاهرة.

واستمر رحمه الله على ذلك العمل والعطاء، إلى أن كانت سنة (1377هـ - 1957م)، حيث عُيِّن رحمه الله مراجعا، ومصححا للمصاحف بالأزهر الشريف.

وفي السنة الموالية سنة 1958م، نال الشيخ رحمه الله شهادة علوم القراءات العشر من الأزهر الشريف، عرفانا باقتداره رحمه الله في تخصص القراءات العشر الكبرى، وطرقها، ورواتها، وجميع أسانيدها.

ثم عين رحمه الله وكيلا لمشيخة المقارئ المصرية، التي كان يرأسها، وكان شيخا لها آن ذاك، شيخه العلامة علي بن محمد الضباع⁽¹⁾ رحمه الله.

(1) ستأتي ترجمته في الصفحة (22 - 23) من المذكرة.

وبعد وفاة هذا الأخير سنة 1960م، خلفه تلميذه ومجبه الشيخ محمود خليل الحصري رحمه الله، على كرسي مشيخة عموم المقارئ المصرية، وهو لا يتجاوز الخامسة والأربعين من عمره المبارك.

وفي هذه السنة بالضبط، وبعد تعيينه رحمه الله شيخاً لعموم المقارئ المصرية، بدأت رحلته في موكب التسجيل الصوتي للقرآن الكريم، وفي رحاب المصحف المرتل⁽¹⁾، فكان بعد ذلك أول من سجل المصحف المرتل، كاملاً برواية حفص عن عاصم رحمهما الله، سنة (1381هـ - 1961م)، ليدخل التاريخ الإسلامي العريق الحافل، من أعظم أبوابه (بوابة القرآن الكريم).

واستمر عمله وعطاؤه في هذا الميدان، وفي هذا العمل العظيم الجليل، فسجل عدة مصاحف أخرى، منها مصحف برواية ورش عن نافع رحمهما الله سنة (1384هـ - 1964م)، وآخران برواية قالون عن نافع رحمهما الله، وبرواية الدوري عن أبي عمرو البصري رحمهما الله، سنة (1388هـ - 1968م)، وكذا المصحف الجود، والمصحف المعلم سنة (1388هـ - 1968) أيضاً.

مصاحف مباركة، حملت جميعها توقيع الشيخ الحصري رحمه الله، وأزيّنت بصوته البديع، وحققت نجاحاً باهراً، وأثراً عميقاً، ونفعاً وخيراً عميمين على الأمة الإسلامية، وختم هذه السلسلة المباركة من التسجيلات، بتسجيل المصحف المفسر (مصحف الوعظ)، وذلك سنة 1975م.

جهودٌ مباركةٌ، أهّلت الشيخ رحمه الله لأن يُمنح وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى، من قبل رئيس الجمهورية آن ذاك جمال عبد الناصر رحمه الله عام (1387هـ - 1967م).

رحلةٌ خالدة، تلك التي عاشها الشيخ رحمه الله، مع التسجيل الصوتي للقرآن الكريم، سجلتها أعوام ما بين 1961م وسنة 1968م، بأحرف من ذهب في سجل تاريخ الشيخ رحمه الله، وفي ثناياها حوادث هامةٌ أخرى، منها تعيينه رحمه الله نائباً لرئيس لجنة مراجعة المصاحف، بالأزهر الشريف سنة 1962م، بعدما كان عضواً فيها، ليعين بعدها بسنة واحدة 1963م رئيساً للجنة.

وفي السنة نفسها، عين رحمه الله مستشاراً فنياً لشؤون القرآن الكريم بوزارة الأوقاف.

ثم عين رحمه الله، بعدها بأربع سنوات، أي سنة 1967م، خبيراً فنياً لعلوم القرآن والسنة بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر⁽²⁾.

(1) سيأتي لهذا الموضوع (الجمع الصوتي، أو المصحف المرتل) مزيد بيان في الفصل الرابع، انظر الصفحة (184-221) من المذكرة.

(2) ومنها أيضاً رحلاته رحمه الله فقد كان لها جانب كبير من حياته، لذا رأيت أن أعقد لها، مطلباً خاصاً فيما يأتي - إن شاء الله-.

المبحث الثالث: مشايخه، وسنده في القراءة، ومذهبه الفقهي والعقدي.

المطلب الأول: مشايخه الذين أخذ عنهم.

أخذ الشيخ الحصري رحمه الله العلوم الشرعية وعلوم القراءات، عن عدد من العلماء والمشايخ بالمعهد الديني بالمسجد الأحمدي بطنطا في أول حياته، وكذا أخذ عن غيرهم من الأئمة، بعدما تخصص في القراءات وعلومها، أذكر فيما يأتي ما انتهى إليه بحثي منهم.

الفرع الأول: الشيخ إبراهيم سلام⁽¹⁾.

هو الأستاذ الفاضل، والمربي الكامل، شيخ القراء والإقراء في وقته بالجامع الأحمدي بطنطا، خاتمة المحققين، إبراهيم بن أحمد سلام، أخذ القراءات على الشيخ الفاضل أحمد مصطفى مراد المرحومي، اشتهر وذاع صيته، وقصده الطلبة من النواحي، فأخذ عنه القراءات الجمع الغفير، منهم الشيخ محمود الحصري، فقد قرأ عليه رحمه الله القراءات السبع والعشر من طريق الشاطبية والدرة، في مدينته ومسقط رأسه طنطا بالمسجد الأحمدي، الذي كان مدرسته الأولى أوّل حياته، وفي ذلك يقول الشيخ الحصري رحمه الله "...ذهبت إلى المسجد الأحمدي لأتزوّد بالعلوم الدينيّة والشرعيّة... وتلقّيتُ القراءات السبع والعشر على الشيخ إبراهيم سلام..."⁽²⁾.

الفرع الثاني: الشيخ عامر بن السيد بن عثمان⁽³⁾.

هو فضيلة الشيخ عامر بن السيد بن عثمان رحمه الله، كان عالماً إماماً مبرزاً في علوم التجويد والقراءات والرسم والضبط والفواصل، ولد رحمه الله يوم 16 ماي سنة 1900م، في قرية ملامس، مركز منيا القمح من أعمال المحافظة الشرقية، بجمهورية مصر العربية.

حفظ القرآن الكريم في صغره ولم يتجاوز التاسعة من عمره، على يد شيخه عطية سلامة⁽⁴⁾ بقرينته، ورحل بعدها إلى بلدة مجاورة تسمى (التلين)، حيث أخذ فيها علم التجويد وطبّقه برواية حفص عن عاصم

(1) المرصفي، المرجع السابق، (41/2).

(2) من كلام الشيخ الحصري رحمه الله في اللقاء الصحفي المسجل معه، راجع الصفحة (13).

(3) المرصفي، المرجع السابق، (755/2 - 758).

محمد خير رمضان، تنمة الأعلام للزركلي، (262/4).

(4) لم أظفر بترجمة له إلى الآن، والله الموفق.

رحمهما الله، على أستاذه وشيخه إبراهيم موسى بكر النَّبَاسِي⁽¹⁾، كما أخذ عليه أيضا القراءات العشر الصغرى، وأجازها بها.

ليرحل بعدها إلى القاهرة، حيث قرأ بها القراءات العشر الكبرى، على العلامة علي بن عبد الرحمن سبيع المقرئ الكبير⁽²⁾، إلى أن بلغ قوله تعالى ﴿وَقَالَ أَرَأَيْتُمْ لِي كَبُورًا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ جَحْرُنَهَا وَفُرْسَتَهَا﴾ [هود 41]، ثم انتقل الشيخ سبيع إلى رحمة الله، فاستأنف أخذها على الشيخ همام قطب عبد الهادي - تلميذ الشيخ سبيع - وأجازها بها، وعُمر الشيخ رحمه الله لا يتجاوز السابعة والعشرين، أي سنة 1927م.

التحق الشيخ رحمه الله بعدها بالأزهر الشريف طالبا، فحصل الكثير من العلوم العربية والشرعية، وجلس للإلقاء في منزله بالقاهرة، إلى أن اختير مدرسا في قسم تخصص القراءات بكلية اللغة العربية، بالأزهر سنة 1945م، وظل كذلك إلى أن أحيل على التقاعد سنة 1968م.

عين رحمه الله مفتشا لمشيخة عموم المقارئ المصرية، ثم وكيلا لها، ليعين بعدها شيخا لعموم المقارئ المصرية سنة 1980م، خلفا للشيخ محمود خليل الحصري رحمه الله بعد وفاته.

وقد تبوأ رحمه الله من العلم مكانا عليا، جعل الطلاب يزدحمون على مجالسه، ويفدون عليه من كل حدب وصوب، حتى كثر عددهم، بشكل يعسر معه حصرهم، وكان منهم :

شيخنا الشيخ محمود خليل الحصري رحمه الله، والشيخ مصطفى إسماعيل رحمه الله، والشيخ محمد تميم الزعبي حفظه الله، والشيخ أيمن رشدي سويد حفظه الله، وغيرهم كثير⁽³⁾.

(1) لم أظفر بترجمة له إلى الآن، والله الموفق.

(2) هو عبده علي سبيع عبد الرحمن، من أئمة القراءة في زمنه، اشتهر بعلي سبيع، أو سبيع مفردا، كان حيا سنة (1338هـ - 1919م)، أخذ القراءات العشر عن الجريسي الكبير، وقرأ عليه جماعة من أهل العلم منهم الجريسي الصغير، وهمام قطب وجماعة، اشتهر بالقراءة في المحافل، وله رسالة في رواية حفص. الدوسري، المرجع السابق، (122).

(3) نبه الدكتور إبراهيم بن سعيد الدوسري، لدى ذكره لترجمة الشيخ عامر السيد عثمان، أنه لم يكمل أحد القراءات العشر الكبرى عليه إلا ثمانية أنفس ليس الشيخ الحصري رحمه الله منهم، ثم أشار أن من معلومات هذه الترجمة ما أحرره به الشيخ أيمن رشدي سويد عن شيخه عامر عثمان، ولعل هذه منها، إذ إن بقية مصادر الترجمة ليست بالتي تُعنى بمثل هذه الدقائق، والله أعلم. إبراهيم الدوسري، الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات، (167).

والظاهر أن الشيخ رحمه الله أخذ عن شيخه عامر عثمان بعد سنة 1961م، وهي سنة تسجيله المصحف المرتل برواية حفص، ذلك أن الشيخ رحمه الله لم يذكره من شيوخه، لما ذكرهم في اللقاء الصحفي الذي أجري معه بخصوص تسجيله الصوتي لرواية حفص، فلو كان أخذ عنه قبل ذلك التاريخ لذكره من جملة شيوخه، والله أعلم.

وافته المنية رحمه الله سنة (1408هـ - 1988م)، عن عمر يناهز الثمانية والثمانين سنة، عامرة كلها- كاسمه عامر - بالعلم والدعوة والتعليم، كما ترك للمكتبة الإسلامية جملة طيبة من المؤلفات في علوم القراءات.

الفرع الثالث: الشيخ عبد الفتاح عبد الغني القاضي⁽¹⁾.

هو فضيلة الشيخ العلامة عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، ولد رحمه الله في يوم 25 شعبان سنة 1325هـ، الموافق لـ 14 من أكتوبر سنة 1917م، بمدينة دمنهور عاصمة محافظة البحيرة، بجمهورية مصر العربية.

حفظ القرآن الكريم في صغره على مشايخ بلده، وأخذ العلم بها على الشيخ محمود محمد غزال، والشيخ محمود محمد نصر الدين، والشيخ همام قطب عبد الهادي، والشيخ حسن صبحي⁽²⁾، أخذ عنهم التجويد والقراءات العشر، وأجازوه بذلك، ثم التحق بالمعهد الأزهرى بالإسكندرية، والتحق بعدها بالأزهر الشريف، وتحصل فيه على الشهادة العالمية النظامية سنة (1931م - 1932م)، ثم التحق بقسم التخصص القديم في شعبة التفسير والحديث، وحصل على شهادة التخصص القديم (المعادلة بالدكتوراه حالياً)، سنة (1934م - 1935م)، وتلقى في هذه المرحلة عن جلة من العلماء بالإسكندرية والقاهرة علومًا كثيرة، في التفسير والحديث والأخلاق والفقه والمنطق والتوحيد وغيرها.

ولي رحمه الله العديد من المناصب المهمة البارزة، فقد عُيِّن رحمه الله رئيساً لقسم القراءات التابع لكلية اللغة العربية بالأزهر الشريف، كما عُيِّن مفتشاً عاماً بالمعاهد الأزهرية، ثم وكيلاً عاماً للمعاهد، ثم مديراً عاماً لها، كما عين أيضاً رئيساً للجنة تصحيح المصاحف بالأزهر، ثم عين رحمه الله رئيساً لقسم القراءات بكلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

ذاع صيت الشيخ رحمه الله، وقصده الطلبة من النواحي، بعد تصدُّره واستحقاقه منصب التدريس، فكان مَن أخذ عنه:

فضيلة الشيخ محمود خليل الحصري رحمه الله، فله إجازة من الشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه الله، مؤرخة في ذي القعدة سنة 1378هـ، أجازته فيها بالقراءات العشر الكبرى⁽³⁾.

(1) المرصفي، المرجع السابق، (658/2 - 663).

(2) لم أعتز على تراجم هؤلاء الشيوخ إلى وقتي هذا، والله الموفق.

(3) هذه الفائدة من موقع (<http://www.ahlalhdeth.com>)، من ترجمة إبراهيم الجوريشي للشيخ رحمه الله.

ومنهم فضيلة الشيخ علي بن عبد الرحمن الحديفي حفظه الله، وكذا فضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد الفتاح القاري حفظه الله⁽¹⁾، وغيرهم كثيرون جدا.

توفي الشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه الله سنة (1403هـ - 1982م)، عن عمر يناهز الخامسة والستين عاما، مليئة بالخير والبركة وخدمة القرآن الكريم، تدريسا وتأليفا، فقد ترك رحمه الله للمكتبة الإسلامية تراثا عظيما، من كتب علوم القراءات، تزيد على التسعة عشر كتابا، ما بين تأليف وتحقيق، فرحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

الفرع الرابع: الشيخ علي بن محمد الضباع⁽²⁾.

هو العلامة المحقق على بن محمد بن حسن بن إبراهيم الملقب بالضَّبَاع، علامة كبير، وإمام مُقَدَّم في علم التجويد والقراءات والرسم العثماني وضبط المصحف الشريف وعدّ الآي وغيرها.

أخذ رحمه الله القراءات على جِلَّة من علماء عصره، وعلى غير واحد من الأئمة، من أبرزهم العلامة حسن الكُتَيْبِي، والعلامة عبد الرحمن الخَطِيب الشَّعَّار رحمهما الله⁽³⁾، وقد أخذ هذان الإمامان على خاتمة المحققين، الشيخ محمد بن أحمد المتولي رحمه الله شيخ القراء بالديار المصرية في وقته⁽⁴⁾.

عُيِّن رحمه الله عضوا في لجنة مراجعة المصاحف الشريفة، فكان له رحمه الله الجهد الكبير، في سبيل إخراج المصحف الشريف في أدق صورة، كما ولي بعد ذلك أيضا مشيخة عموم المقارئ المصرية.

وقال الشيخ الحصري رحمه الله في اللقاء الصحفي: "وكان لي الشرف أن أتلمذ للشيخ عبد الفتاح القاضي... قرأت عليه القراءات العشر الكبرى".

وهائنا إشكال، ذلك أن الدكتور إبراهيم الدوسري ذكر في كتابه الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات (358) حاشية (4)، أن العلامة عبد الفتاح القاضي رحمه الله، مات قبل أن يتم القراءات العشر من طريق الطيبة، بتحريرات الإمام المتولي رحمه الله، على الشيخ أحمد الزيات رحمه الله، وكلام الدكتور يتعارض مع كلام الشيخ رحمه الله تعارضا ظاهرا، إلا أن يقال إن ما أخذه الشيخ رحمه الله عنه، هو القراءات العشر الكبرى على غير تحريرات المتولي، والله أعلم.

(1) ستأتي ترجمته في الفصل الرابع في الصفحة (199) من المذكرة.

(2) المرصفي، هداية القاري، (680/2 - 683).

(3) ستأتي ترجمتهما قريبا، انظر الصفحة (24) من المذكرة.

(4) ولالإمام المتولي رحمه الله مع العلامة الضباع قصة فيها معتبر، فقد أوصى وعهد به خيرا يوم كان حدثا إلى تلميذه، حسن الكتيبي، وأوصاه بالعناية به وإقراءه، وتعليمه علوم القرآن، لما رأى فيه من علامات الذكاء، ولأجل هذا فقد أوصى الإمام المتولي رحمه الله للضباع بكل مؤلفاته بعد موته.

إبراهيم الدوسري، المرجع السابق، (175).

ترجمة للعلامة الضباع، بقلم عبد الرحمن الشهري، على موقع: (<http://www.koraa-alquran.com/koraa.asp>).

كان رحمه الله مُحيطاً لا يَغِيضُ، وجرأ في العلوم، كتب في كل ما له صلة بالقرآن الكريم، فأحسن وأجاد، وناقش فأفحم، وأفاد وردّ المغيرين على علوم القرآن بَعِيظهم لم ينالوا خيراً.

ولما علت رتبته في العلوم الشرعية، وعلوم القرآن والقراءات، كثر طلابه والآخذون عنه، فكان منهم :

فضيلة الشيخ محمود خليل الحصري رحمه الله، وقد خلفه بعد وفاته في رئاسة مشيخة عموم المقارئ المصرية، أخذ عنه القراءات السبع والعشر⁽¹⁾.

وفضيلة الشيخ عبد العزيز بن محمد علي عيون السود رحمه الله⁽²⁾، شيخ القراء وأمين الإفتاء بجمص في وقته، وقد أخذ عليه القراءات العشر الصغرى والكبرى، والأربعة الشواذ.

وفضيلة الشيخ أحمد حامد الريدي التيجي شيخ القراء بمكة في وقته، أخذ عليه القراءات العشر الكبرى.

وغيرهم كثير لا يأتي عليهم العدُّ، فقد ذاع صيته رحمه الله في كل مكان برفعة الشأن.

وبعد حياة حافلة بالخدمات الجليلة للقرآن الكريم، توفي الشيخ علي محمد الضبّاع رحمه الله سنة 1376هـ، تاركاً للمكتبة الإسلامية ميراثاً وافراً زاخراً، بالعديد من المؤلفات في مختلف علوم القراءات، تزيد على سبع وعشرين مؤلفاً.

هؤلاء من تيسر لي جمعهم، واطلعت عليه وتأكدت من كونهم شيوخاً للشيخ محمود خليل الحصري رحمه الله، وهم الذين أسند الشيخ رحمه الله عنهم القراءات العشر الصغرى والكبرى، وكانوا رجال إسناده في القراءات، وهو ما سنعرضه في ما يأتي والله الموفق.

(1) قال الشيخ الحصري رحمه الله في اللقاء الصحفي، بعد ذكره أخذه القراءات السبع والعشر عن شيخه إبراهيم سلام، قال "...ثم عدت وأخذتها على شيخ المقارئ على محمد الضبّاع...".

(2) هو عبد العزيز بن محمد علي بن عبد الغني عيون السود، ولد بجمص سنة 1916م، عالم مقدم في العلوم الشرعية والعربية، حنفي المذهب، من جلة علماء جمص بسوريا، بقية السلف في الخلف علماً وتقياً وورعاً ومهابة، أخذ العلم عن علماء كثر ببلده، وأخذ القراءات على العلامة الضبّاع، وجلس للإقراء والفتيا، فأخذت عنه العلوم والقراءات، فكان ممن أخذ عنه الشيخ محمد تميم الزعبي، والشيخ نعيم النعيمي الجزائري وغيرهم، له جملة من المصنفات، عاش حياة حافلة بخدمة كتاب الله تعالى، توفي رحمه الله ليلة السبت من شهر صفر سنة 1399هـ.

المرصفي، هاية القاري، (657-656/2).

المطلب الثاني: سنده في القراءة.

أخذ الشيخ رحمه الله القراءات بالسند المتصل، عمن تقدم ذكرهم من الأئمة، بأسانيدهم المتصلة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وفي ما يأتي عرض أسانيد هؤلاء الأئمة، التي اتصلت بها قراءتهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم، مرتبة بحسب علوها.

الفرع الأول: سنده عن الشيخ علي بن محمد الضباع رحمه الله.

أخذ الشيخ الحصري رحمه الله، عن شيخه علي بن محمد الضباع رحمه الله، وقد أخذ الشيخ الضباع رحمه الله عن الشيخين عبد الرحمن بن الحسين الخطيب الشَّعَّار⁽¹⁾، وحسن الكُنِّي⁽²⁾ رحمهما الله، وقد أخذ كلاهما عن الإمام المحقق محمد المتولي⁽³⁾، عن أحمد الدُرِّي المشهور بالثُّهَامِي⁽⁴⁾، عن شيخ قراء وقته أحمد بن محمد

(1) عبد الرحمن بن الحسين الخطيب الشعَّار، من أعلام القراءة في وقته، أخذ القراءات وعلومها عن الإمام المتولي رحمه الله، وكان من أبرز من تخرج علي يديه من الطلبة.

إبراهيم الدوسري، المرجع السابق، (131)، ولم أعثر على ترجمة مفصلة له في بطون كتب التراجم.

(2) حسن بن يحيى الكنِّي، المعروف بصهر المتولي، من أعلام القراءة في وقته، أخذ القراءات وعلومها عن الإمام المتولي، الذي أوصاه خيرا بعلي الضباع الذي كان وقتها حدثا، فاعتنى به وهو من أبرز شيوخه.

إبراهيم الدوسري، المرجع نفسه، (130)، ولم أعثر على ترجمة مفصلة له في بطون كتب التراجم.

(3) هو الإمام الكبير والمحقق بلا نظير محمد بن أحمد بن الحسن بن سليمان الشهير بالمتولي، ولد سنة 1248هـ، وقيل 49، وقيل 50، بخط الدرب الأحمر بالقاهرة، التحق بالأزهر بعد أن حفظ القرآن الكريم، وحصل كثيرا من العلوم الشرعية، وحفظ العديد من متون القراءات والتجويد والرسم، كان واسع العلم شديد الضبط للقراءات المتواترة والشاذة، أخذ على شيخه المحقق أحمد الدردي المالكي المشهور بالتهامي، وأخذ عنه جمع غفير من الطلبة منهم حسن الكنِّي، وعبد الرحمن الخطيب الشعَّار، وحسن الجريسي، وغيرهم، له العديد من المؤلفات، توفي رحمه الله 12 ربيع الأول 1313هـ.

انظر: المرصفي، هداية القاري، (698/2 - 702).

الزركلي، الأعلام، (21/6).

(4) أحمد الدردي المشهور بالتهامي، كان حيا سنة (1269هـ، 1852م)، أزهرى مالكي، إمام عارف بالقراءات، والعلوم الشرعية، مع الزهد والورع والتقوى، أخذ العلم والقراءات عن جمع من الأئمة منهم أحمد بن محمد المعروف بسلمونه، وتخرج على يديه العديد من الأئمة منهم، الإمام المتولي، ومحمد عبده السَّرْسِي، ومحمد العقاد، وعبد الله العيادي الكفراوي، الجريسي الكبير، ومحمد مكِّي نصر، ولعله توفي قبل سنة (1284هـ، 1867م).

إبراهيم بن سعيد الدوسري، المرجع السابق، (101 - 104).

وذكر إبراهيم المناوي في مقدمة تحقيقه لكتاب الإمام المتولي (فتح المعطي وغنية المقرئ)، ذكر ترجمة للإمام التهامي، ذكر فيها أنه كان كفيفا، وأنه كان إماما في علوم كثيرة، أخذ عنه كثيرون منهم العلامة المتولي، وذكر شيئا من كراماته.

المتولي، فتح المعطي وغنية المقرئ في شرح منظومة رسالة ورش، ت إبراهيم المناوي، دار البيان للطباعة، القاهرة، (6 - 7).

المعروف بـ (سَلْمُونَه)⁽¹⁾، عن الشيخ المحقق إبراهيم العبيدي⁽²⁾، عن الشيخ عبد الرحمن بن حسن الأجهوري⁽³⁾، عن أحمد البقري المعروف بأبي السَّمَّاح⁽⁴⁾، عن شيخ قراء وقته محمد البقري⁽⁵⁾، عن الشيخ

إلا أن محقق الكتاب روى هذه الترجمة عن شيخه عبد الباسط هاشم، عن شيخه المعمر شمروخ بن محمد شمروخ، عن شيخه المتولي، وقد تكلم كثير من طلبة العلم والعلماء، في بعض المنتديات العلمية على شبكة الإنترنت، حول هذا الشيخ المسمى شمروخ بن محمد شمروخ، وهل يصح سماعه عن الإمام المتولي رحمه الله، بل أغلظ بعضهم القول وجعل هذا الشيخ أكذوبة لا حقيقة لها.

(1) أحمد بن محمد المعروف بسلمونه، من علماء القراءات في القرن الثالث عشر الهجري، مالكي المذهب، أخذ القراءات على سليمان البيباني المالكي الخَلَوْتِي، وإبراهيم العبيدي، وأخذ عنه كثيرون من الطلبة، منهم أحمد الدري التهامي، وكان رحمه الله شيخ قراء مصر ومقارئها، من أكابر القراء والعلماء، عظيم القدر مهاب الجانب، ذا شهرة وصيت، حسن الصوت والأداء، طيب الخلق والعشرة.

إبراهيم الدوسري، المرجع السابق، (108)، ولم أعثر على ترجمة مفصلة له في بطون كتب التراجم.
(2) هو إبراهيم بن بدوي العبيدي بن أحمد الحسيني المقرئ المالكي الأزهري الأحمدي، شريف من آل البيت، شيخ القراء في مصر في زمنه، كان حيا سنة 1237هـ، إمام متقن في القراءات وعلومها، وتحرير طرقها، تنتهي إليه أسانيد العصر في كثير من البلدان، أخذ عن محمد بن حسن السمنودي، وعلي بن حسن البَدْرِي، وعبد الرحمن الأجهوري، ازدحم عليه الطلبة من النواحي، وأخذ عنه الكثير منهم أحمد بن رمضان المرزوقي، وأحمد بن محمد سلمونه، والشيخ علي الحدّاد.

إلياس بن أحمد حسين سليمان البرماوي، إمتاع الفضلاء بتراجم القراء، دار الندوة العالمية، ط1، 1421هـ، (72/2).
(3) هو أبو عبد اللطيف عبد الرحمن بن حسن بن عمر بن أبي زيد الأجهوري المقرئ المالكي المصري، درس بالأزهر الشريف على نخبة من أهل العلم وحاز الفنون والعلوم الشرعية الكثيرة وأتقن العربية والأصول والقراءات، أخذ عن أحمد البقري، ومحمد بن علي السراجي وأجازته سنة 1156هـ، أخذ عنه القراءات الكثير منهم الإمام إبراهيم العبيدي وغيره، استمر بالتدريس والعطاء، إلى أن توفي يوم 27 من رجب سنة 1198هـ.

عبد الرحمن بن حسن الجبري، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، لإبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ-1997م، (585/1-586).

الزركلي، المرجع السابق، (304/3).

(4) لم أعثر على ترجمة له إلى حد الآن، والله الموفق.

(5) هو أبو الإكرام محمد بن قاسم بن إسماعيل البقري المصري، المقرئ المحدث الفقيه، ولد سنة 1018هـ الموافق لـ 1609م، نشأ في بيت علم وفقه وزهد، وأقبل على العلوم في صباه، فأخذ على أشهر مشايخ وقته، منهم العلامة عبد الرحمن اليميني في التجويد والقراءات، ومحمد بن علاء الدين البابلي، وعلي بن يحيى الزبّادي، وسلطان المَرّاحي، وبرع في العلوم، وألف ودرس واجتمع عليه الطلبة من النواحي، فقد كان رجل زمانه وفاضل أوانه، له عدة مؤلفات منها: حاشية على رسالة التجويد، والقواعد المقررة والفوائد المحررة المسمى (متن البقرية)، توفي في يوم 20 أو 24 من جمادى الثانية 1111هـ، الموافق لـ 14 أو 18 كانون الأول 1699م.

عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، (136/11).

البقري، القواعد المقررة، ت محمد بن إبراهيم المشهداني، مكتبة الرشد الرياض، ط1، (1426هـ-2005)، (55-91).

عبد الرحمن اليميني⁽¹⁾، عن الشيخ شحادة اليميني⁽²⁾، عن شيخ زمانه العلامة ناصر الدين محمد سالم الطَّبْلَاوي⁽³⁾، عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري⁽⁴⁾، عن شيخ شيوخ وقته أبي النُّعَيْمِ رضوان العُقَيْبِي⁽⁵⁾، عن

⁽¹⁾ هو عبد الرحمن بن شحادة المعروف باليميني الشافعي، شيخ القراء وإمام الموحدين في زمنه وفتيه عصره ولد بمصر سنة 975هـ، ونشأ بها، جمع القراءات السبع على والده، واستأنف جمعها على تلميذ والده أحمد بن عبد الحق السُّنْبَاطِي، وأخذ العلوم المختلفة عن أعيان عصره، فأخذ الفقه عن الشمس الرَّمْلِي، والثَّوْر الزِّيَادِي، وتخرج به، وكان شيخاً مهاباً عظيم القدر عند الخاصة والعامة، أخذ عنه جماعة من أهل العلم، ومن قرأ عليه بالروايات الشيراملسي، ومحمد البقري، وغيرهم، توفي ليلة الاثنين 15 شوال 1050هـ.

المرصفي، المرجع السابق، (790-789/2).

⁽²⁾ لم أعتز على ترجمة له إلى حد الآن، والله الموفق.

⁽³⁾ هو الإمام العلامة ناصر الدين محمد بن سالم الطَّبْلَاوي، نسبة إلى طَبْلِيَّة قرية من قرى مدن مصر، أحد الأئمة الأعلام، فقيه شافعي، عاش قرابة المائة سنة، لم تذكر كتب التراجم الكثير عن حياته، ومع ذلك فقد كان رحمه الله عالماً مبرزاً في علوم الآلة والفقه والقراءات، أخذ القراءات عنه جمع كثير منهم علامة وقته شحادة اليميني، وأحمد المسيري وغيرهم، توفي رحمه الله في 10 من جمادى الآخرة سنة 966هـ، الموافق لـ 1559م.

المرصفي، المرجع السابق، (707/2).

الزركلي، المرجع السابق، (134/6).

⁽⁴⁾ هو شيخ الإسلام زين الدين أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري الأزهرى الشافعي، ولد سنة 823هـ وقيل 24هـ وقيل 26هـ، حفظ القرآن ودرس العلوم، رحل إلى القاهرة مرتين، ونهل العلوم عن مشايخها، وحاز الفنون برمتها، قرأ القراءات السبع والعشر على شيخ وقته رضوان العقبى رحمه الله، وتصدر للتدريس في سن متقدمة بمحضر من شيوخه، وأخذت عنه العلوم، ورويت عنه القراءات العشر، ومن أخذها عنه العلامة ناصر الدين الطَّبْلَاوي، وغيره، وتوفي رحمه الله في ذي الحجة سنة 926هـ وقيل 925هـ.

عبد الحي بن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الكتب العلمية، (136-134/8).

الشوكاني، البدر الطالع في محاسن من بعد القرن السابع، إ خليل المنصور، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ-1998م، (175/1-176).

⁽⁵⁾ هو زين الدين رضوان بن محمد بن يوسف بن سلامة أبو نعيم، أو أبو الرضا العقبى ثم القاهري، الصخراوي، الشافعي المقرئ، ولد يوم الجمعة من رجب سنة 769هـ، بمنية عقبة بالجيزة، حفظ القرآن والمتون، وأخذ القراءات على النور أبي الحسن الدَّمِيرِي المالكي، وعلى الشمس الغماري، والزكي أبي البركات، وعلى الإمام ابن الجزري رحمه الله داخل الكعبة، تخرج به جمع من الأئمة والقراء والعلماء، منهم تلميذه السخاوي الحدث، وزكريا الأنصاري، لقب بشيخ المحدثين والقراء، وكان متواضعاً حسن السمت كثير التلاوة والعبادة، سليم الباطن محباً للحديث وأهله، له العديد من المؤلفات، كتب بيده وخطه الحسن الكثير، توفي يوم الاثنين من رجب سنة 852هـ.

محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، إ عبد اللطيف حسن، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ-

2003م، (203-200/3).

ابن العماد الحنبلي، المصدر السابق، (274/7-275).

حاتمة المحققين وإمام الصنعة العلامة ابن الجزري رحم الله الجميع⁽¹⁾، وهو بأسانيده المتصلة بالنبي صلى الله عليه وسلم، المبتوثة في كتابه (النشر في القراءات العشر)⁽²⁾.

ولالإمام المتولي رحمه الله، الذي هو مجمع أغلب الأسانيد في وقتنا، وشيخ شيوخ الشيخ الحصري رحمه الله، أسانيد أحر في القراءات، تعتبر في مجملها أسانيد للشيخ الحصري رحمه الله، منها: ما رواه بالسند⁽³⁾ المتقدم عن عبد الرحمن الأجهوري، عن يوسف أفندي زاده⁽⁴⁾، عن علي المنصوري⁽⁵⁾، عن سلطان المزاحي⁽⁶⁾، عن السيف الفضالي⁽⁷⁾،....

(1) هذا الإسناد مستفاد مما ذكره الإمام الضبّاع رحمه الله في إجازته لطلابه بنظم (حرز الأمانى)، وانظر لذلك:

الشاطبي، حرز الأمانى ووجه التهاني، ت محمد تميم الزعبي، دار الهدى المدينة المنورة، ط4، 1425هـ - 2004م، (96).

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، إ علي محمد الضبّاع، دار الكتاب العربي بيروت، (1/99-190).

(3) إبراهيم الدوسري، المرجع السابق، (107-111).

(4) هو عبد الله حلمي بن محمد بن يوسف الحنفي الرومي المعروف بيوسف أفندي زاده، ولد سنة (1085هـ - 1674م)، كان عالما بالقراءات والتفسير والحديث، وشيخ القراء بالقسطنطينية، قرأ على علي المنصوري، أخذ عنه الأجهوري والأزميري، وعلي البديري، من مؤلفاته (زبدة العرفان في وجوه القرآن).

الزركلي، المرجع السابق، (482/1).

عمر رضا كحاله، المرجع السابق، (145/6).

(5) علي بن سليمان بن عبد الله المنصوري، شيخ القراءات بالآستانة، مصري الأصل، كان إماما علامة في القراءات وعلومها، مشهور في إقراؤها، أخذ القراءات على سلطان المزاحي، ومحمد البقري، والشيراملسي، رحل سنة 1088هـ من مصر إلى دار الخلافة، لنشر القراءات، فأخذ عنه الجمع الغفير، له العديد من المؤلفات منها : مؤلف في التحريرات، وألفية في النحو، ومؤلفات أخرى، توفي رحمه الله في الثالث من الحرم سنة 1134هـ.

المرصفي، هداية القاري، (678/2).

(6) هو أبو العزائم سلطان بن أحمد بن سلامة بن إسماعيل المزاحي بفتح الميم وتشديد الزاي نسبة إلى مزّاح، قرية بمصر، الشافعي الأزهري، شيخ القراء بالقاهرة، ولد رحمه الله سنة 985هـ، كان إمام الأثر وبحرا في العلوم، وحاتمة القراء والمحدثين، أخذ القراء على سيف الدين الفاضلي، ونور الدين الزيايدي، وسالم الشبشير رحم الله الجميع، توفي رحمه الله سنة 1075هـ، له عدة مؤلفات منها: رسالة في التجويد، وأخرى في القراءات الأربع الزائدة الشاذة.

الزركلي، المرجع السابق، (108/3).

عمر رضا كحالة، المرجع السابق، (773/1).

(7) سيف الدين أبو الفتوح بن عطاء الوفايي الفضالي المقرئ الشافعي، شيخ القراء بمصر في عصره، أخذ العلوم وحاز الفنون، وتقدم على أقرانه، قرأ بالروايات على شحادة اليميني، وأحمد السنباطي، وأخذ عنه جمع كبير من أهل العلم منهم سلطان المزاحي، ومحمد بن علاء الدين البابلي، له مؤلفات عدة تشهد له بالعلم والتفوق، منها شرح على الجزرية، ورسائل أخرى في علم القراءات، توفي بمصر يوم الاثنين جمادى الأولى سنة 1020هـ.

المرصفي، المرجع السابق، (798/2).

عن أحمد بن أحمد بن عبد الحق السُّنْبَاطِي⁽¹⁾، عن زكريا الأنصاري، عن رضوان العقبى، عن ابن الجزري رحم الله الجميع، كما تقدم.

ومن أسانيده أيضا ما رواه بالسند الأول المتقدم⁽²⁾، عن شيخ شيوخه إبراهيم العبيدي، عن عبد الرحمن الأجهوري وعلي البدري⁽³⁾، كلاهما عن أحمد الإسقاطي⁽⁴⁾، عن ابن الدُمِيَّاطِي⁽⁵⁾، عن أحمد البنا الدُمِيَّاطِي⁽⁶⁾، عن الشَّيْبَرَامَلْسِي⁽⁷⁾، عن عبد الرحمن بن شحادة اليميني، عن أحمد بن عبد الحق السُّنْبَاطِي، عن شحادة اليميني، عن ناصر الدين الطبلاوي، بالسند المتقدم أولا.

(1) هو أحمد بن أحمد بن عبد الحق السنباطي، الفقيه المؤلف الشافعي، الإمام المقرئ المحقق، سند الروايات في القراءات في البلدان، أخذ عن الجمال يوسف بن زكريا الأنصاري، وأخذ عنه القراءات الجمع الغفير منهم عبد الرحمن بن شحادة اليميني، وغيره، له العديد من المؤلفات منها : شرح البسمل، شرح القصيدة الهمزية، شرح الشاطبية، توفي رحمه الله سنة 999هـ.

المرصفي، المرجع السابق، (777/2 - 779).

(2) المرصفي، المرجع نفسه، (39/1 - 40).

(3) لم أعتز على ترجمة له إلى الآن، والله الموفق.

(4) أحمد بن عمر الإسقاطي المصري الحنفي، أبو السعود، نحوي مقرئ فقيه مشارك في العلوم أخذ القراءات عن جمع من الأئمة كالبنا الدمياطي، وشمس الدين المنوفي وغيرهم، وتصدر للإقراء وأخذ عنه الكثيرون منهم علي البدري الشافعي، وعبد الرحمن الأجهوري وغيرهم له عدة تأليف منها : حل المشكلات في القراءات، وغيرها.

المرصفي، المرجع السابق، (781/2).

عمر رضا كحاله، المرجع السابق، (92/2).

(5) لم أعتز على ترجمة له إلى الآن، والله الموفق.

(6) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي، الشهير بالبنا الدمياطي، كان عالما كبيرا بالقراءات والفقه والحديث، والحديث، ولد بدمياط، ونشأ بها وأخذ فيها العلوم، فحفظ القرآن، وتعلم على يد علماء وقته، ثم رحل إلى القاهرة، ولازم سلطان المزاخي، والنور الشيراملسي، فأخذ الفقه والحديث، وكذا النور الأجهوري، وجماعة، حج ورجع إلى دمياط وألف بها كتابه (إتحاف فضلاء البشر)، وحج مرة أخرى ودخل اليمن وأخذ على أحد شيوخها الطريقة النقشبندية، حتى أجازها، وكثر تلاميذه، فكان منهم الأستاذ الكبير أبو النور الدمياطي، توفي رحمه الله سنة 1117هـ.

الزركلي، المرجع السابق، (240/1).

(7) أبو الضياء نور الدين علي بن علي الشيراملسي، من أهل شيراملس من محافظة الغربية، فقيه شافعي مصري، درس بالأزهر الشريف، وكان وكان قد كف بصره في طفولته، فحصل علوما كثيرة وتقدم على أقرانه، أخذ عن جملة من الأئمة منهم مقرئ زمانه عبد الرحمن اليميني وطبقته، وأخذ عنه القراءات جمع من الأئمة منهم العلامة أحمد البنا الدمياطي، وعلي النوري الصفاقسي، وجماعة آخرون، توفي سنة 1087هـ الموافق لـ 1676م.

الزركلي، المرجع نفسه، (314/4).

الفرع الثاني: سنده عن الشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه الله.

أخذ الشيخ الحصري رحمه الله عن الشيخ عبد الفتاح القاضي، وأخذ الشيخ القاضي رحمه الله القراءات عن شيخه همام بن قطب بن عبد الهادي، عن الشيخ علي سبيع⁽¹⁾، عن الشيخ حسن الجريسي الكبير⁽²⁾، عن خاتمة المحققين الإمام المتولي، بالأسانيد المتقدمة.

الفرع الثالث: سنده عن الشيخ عامر بن السيد بن عثمان رحمه الله.

أخذ الشيخ الحصري رحمه الله عن الشيخ عامر عثمان، وأخذ الشيخ عامر السيد عثمان عن شيخه همام قطب، عن الشيخ علي سبيع، عن الشيخ حسن الجريسي الكبير، عن خاتمة المحققين الإمام المتولي، بالأسانيد المتقدمة⁽³⁾، والله أعلم.

(1) تقدمت ترجمته في الصفحة (20).

(2) هو حسن بن محمد بُدير الجريسي، كان حيا (1305هـ - 1888م)، المشهور بـ (الجريسي الكبير)، من علماء الشافعية، وعلماء مصر الأزهرين، من مشاهير القراء، أخذ عن الإمام أحمد الدري التهامي القراءات وأجازها بها، وأخذ عنه جماعة كثيرون منهم أبه حسن الجريسي، وعلي سبيع وآخرون.

إبراهيم الدوسري، المرجع السابق، (119-123)، ولم أعثر على ترجمة له في كتب التراجم.

(3) وقد تقدمت تراجم رجاله، وهنا من المناسب أن يشار - تذكيرا - إلى ما ذكر من قبل في ترجمة الشيخ عامر عثمان رحمه الله، أنه ما أتم أتم القراءات العشر الكبرى عليه إلا ثمانية نفر ليس شيخنا الحصري رحمه الله منهم.

الفرع الرابع: سنده عن الشيخ إبراهيم بن أحمد سَلَامَ رحمه الله⁽¹⁾.

أخذ الشيخ الحصري رحمه الله عن شيخه إبراهيم سَلَامَ، وأخذ الشيخ إبراهيم سَلَامَ رحمه الله⁽²⁾، عن الشيخ أحمد مصطفى مُراد المَرْحومي⁽³⁾، عن حسن أبي شَنَابَةَ المَرْحومي⁽⁴⁾، عن علي صَقْر الجَوْهري المَرْحومي⁽⁵⁾، عن مصطفى الميهي⁽⁶⁾، عن العلامة الميهي الكبير⁽⁷⁾ وسالم النبتي⁽⁸⁾، كلاهما عن علي البدري البدري الشافعي⁽⁹⁾، عن أحمد الإسقاطي الحنفي، عن أحمد البنا الدمياطي، عن سلطان المزاحي، عن سيف الدين الفضالي، عن شحادة اليميني، عن الطُّبلاوي، عن زكريا الأنصاري، عن رضوان العقبى، عن ابن الجزري رحم الله الجميع.

هذه مجمل أسانيد الشيخ الحصري رحمه الله في القراءات، التي تلقاها عن مشايخه، فيما استطعت تقصيه، والاطلاع عليه، والله أعلم.

⁽¹⁾ أخذ الشيخ الحصري عنه القراءات السبع والعشر الصغرى، وأجازها بما، وصدَّق على هذه الإجازة جمع من العلماء، منهم الشيخ إبراهيم متولي الطُّبلاوي، والشيخ عبد المحيد محمد المنشاوي، والشيخ حافظ علي عبده، والشيخ محمد مُحمد العقلة، والشيخ محمد يوسف حموده، والشيخ مصطفى أحمد، والشيخ أبو العزم محمد مصطفى رحمهم الله جميعاً، جاء ذكر هذه الإجازة والتصديق عليها، في ما كتبه إبراهيم الجوريشي من ترجمة للشيخ رحمه الله، في الموقع المشار إليه سابقاً في الصفحة (13).

⁽²⁾ المرصفي، هداية القاري، (1/41-42)، وفيه طرق أخرى أضربت عنها لطولها، فلتراجع للفائدة.

⁽³⁾ لم أعتز على ترجمة له إلى الآن، والله الموفق.

⁽⁴⁾ لم أعتز على ترجمة له إلى الآن، والله الموفق.

⁽⁵⁾ لم أعتز على ترجمة له إلى الآن، والله الموفق.

⁽⁶⁾ هو مصطفى بن علي بن عمر بن أحمد العوفي الميهي، نسبة إلى الميه من أعمال المنوفية بمصر، عالم جليل فاضل متقدم، من العلماء الورعين والفضلاء المشهورين في علم القراءات وغيرها من العلوم الشرعية، كان من علماء القرن الثالث عشر الهجري، أخذ عن أبيه العلامة الميهي الكبير، كان حياً سنة 1229هـ، حيث انتهى من تأليف أحد كتبه.

المرصفي، المرجع السابق، (2/730).

⁽⁷⁾ هو علي بن عمر بن أحمد العوفي الميهي، قارئ متصوف شافعي، كان ضريراً، ولد بـ (الميه)، وهي من قرى منوف بمصر، وإليها ينسب، ينسب، تعلم بالأزهر وبرع في العلوم وبخاصة علوم القراءات، وذاع صيته في طنطا، وتوفي بها سنة 1204هـ - 1790م.

الزركلي، الأعلام، (4/316).

المرصفي، المرجع السابق، (2/679).

⁽⁸⁾ سالم النبتي علامة كبير من رجال مشيخة طنطا المشهورة، كان عالماً مبرزاً في علم القراءات، من أقران العلامة الميهي الكبير، قرأ عليه الشيخ مصطفى علي الميهي الصغير، بعد أخذه على أبيه الميهي الكبير.

المرصفي، المرجع السابق، (2/646).

⁽⁹⁾ لم أعتز على ترجمة له إلى الآن، والله الموفق.

المطلب الثالث: مذهبه الفقهي والعقدي.

لم أقف فيما اطلعت عليه من تراجم للشيخ رحمه الله، سواء ما كان منها من كتب التراجم - ك- (تتمة الأعلام)، أو (موسوعة تراجم القراء) أو غيرهما-، أم ما كان منها على مواقع الإنترنت الكثيرة، لم أقف في شيء من ذلك على من نبه، أو أشار إلى مذهب الشيخ محمود خليل الحصري رحمه الله الفقهي والعقدي، فكان لزاماً عليّ -والحال كذلك- الاجتهاد بحسب ما هو تحت يدي من مؤلفات الشيخ رحمه الله، في تقصي مادتها، وما له علاقة بمذنبين الجانبين - الفقه والعقيدة- الهامين من جوانب حياته المباركة، ليظهر بعد ذلك مذهبه فيهما، وفيما يأتي كلام بنوع من الإيجاز في هذا المضمون، فأقول:

الفرع الأول: مذهبه الفقهي.

إنَّ النَّاطِرَ فِي الْحَالِ الْعِلْمِيَّةِ السَّائِدَةِ زَمَنِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ، يَرَى أَنَّ حَاضِرَةَ الْعِلْمِ وَالْعُلَمَاءِ مِصْرَ وَالْقَاهِرَةَ، وَبِالْأَخْصِ الْجَامِعِ الْأَزْهَرِ، قَدْ اجْتَمَعَتْ فِيهِ الْمَذَاهِبُ الْأَرْبَعَةُ، مَعَ تَفَاوُتٍ فِيهَا بَيْنَهَا كَثْرَةً وَقَلَّةً، فَكَانَ أَكْثَرُهَا اشْتِهَارًا وَانْتِشَارًا الْمَذْهَبَ الشَّافِعِيَّ، ثُمَّ الْمَذْهَبَ الْمَالِكِيَّ، ثُمَّ الْحَنَفِيَّ فَالْحَنْبَلِيَّ⁽¹⁾.

كما أنَّ الْمُتَبِعَ لِتَرَاجِمِ قُرَّاءِ مِصْرَ، عَلَى مَرِّ السَّنِينَ وَالْأَعْوَامِ، يَجِدُ أَكْثَرَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أَوْ الْمَالِكِيِّ، وَقَلَّةً مِنْهُمْ الْأَحْنَافَ، وَيَنْدُرُ فِيهِمُ الْحَنْبَلِيُّ⁽²⁾، مَعَ مَا كَانَ يَذْكُرُهُ بَعْضُهُمْ عَنْ نَفْسِهِ صِرَاحَةً، مِنْ انْتِسَابِهِ إِلَى مَذْهَبٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ.

أَمَّا شَيْخُنَا الْحَصْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَلَيْسَ مِمَّنْ صَرَّحَ فِي مَوْلاَفَاتِهِ بِمَذْهَبِهِ الْفَقْهِيَّ، وَلَا الَّذِي تُدَلُّ مِضَامِينُ مَوْلاَفَاتِهِ، وَالْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ الَّتِي ذَكَرَهَا وَدَرَسَهَا فِيهَا عَلَى مَذْهَبِهِ الْفَقْهِيَّ يَقِينًا، أَوْ ظَنَّ رَاجِحًا، وَلَا الَّذِي تَتَلَمَّذَ عَلَى شَيْوْخِ ذَوِي مَذْهَبٍ فَتَطْبَعُ بِطَابِعِهِمُ الْفَقْهِيَّ، فَلَمْ يَكُنِ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَحَدَ هَؤُلَاءِ.

كما أنَّ الَّذِي يَشْهَدُ بِهِ حَالُ مَوْلاَفَاتِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَمَا دَرَسَهُ فِيهَا مِنْ مَسَائِلِ فِقْهِيَّةٍ، دَالٌّ عَلَى عَدَمِ انْزِوَاتِهِ وَانْطِوَاتِهِ تَحْتَ مِظَلَّةِ مَذْهَبٍ مَعْيَّنٍ، بَلْ نَرَاهُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَبْحِثُهَا وَيَعْرِضُهَا فِي أَسْلُوبِ الْفِقْهِ الْمَقَارِنِ، وَيَخْتَارُ مِنْهَا مَا يَعْضُدُهُ الدَّلِيلُ⁽³⁾، ...

(1) إبراهيم الدوسري، الإمام المتولي وجهوده، (75).

(2) راجع لذلك - كمثال - ما تقدم ذكره من تراجم لأئمة الإقراء عبر الأزمان، ممن اتصل بسند الشيخ الحصري رحمه الله بهم إلى النبي عليه الصلاة والسلام، في الصفحة (24 - 30) مما تقدم في المذكرة.

(3) الحصري، القراءات العشر، مكتبة السنة القاهرة، ط1، (1424هـ - 2003م)، (5).

الحصري، مع القرآن الكريم، مكتبة السنة، ط1، (1423هـ - 2002م)، (48 - 51، 83 - 107).

مع كونه رحمه الله يختار في الغالب رأي الجمهور في المسائل المتخلف فيها⁽¹⁾، فيكون الشيخ الحصري رحمه الله بعد ذلك، المقرئ التابغة، والفقهاء الذي يدرس الفقه على طريقة المحققين، فيأخذ منها ما وافق الدليل، ويعرض عن غيره من الآراء، ولا يمنع ذلك أن يكون الشيخ رحمه الله قد نشأ على مذهب من المذاهب الفقهيّة، بل ولعله كان على ذلك في سائر حياته، غير أنه لم يظهر ذلك جلياً في مؤلفاته، والله أعلم.

الفرع الثاني: مذهبه العقدي.

هذا، وإنّ كلامنا في مذهب الشيخ رحمه الله العقدي، لا يتغير كثيراً عما ذكرنا وقرّرنا في كلامنا في مذهبه الفقهي، إذ لم يظهر في كتب الشيخ رحمه الله ومؤلفاته، ما يدل على ميله إلى مذهب من المذاهب، أو طائفة من الطوائف، أو فرقة من الفرق المنحرفة عن الجادة، وعن مذهب أهل السنة والجماعة، فضلاً عن أن يصرح بذلك رحمه الله صراحة.

بل على العكس من ذلك، فإنّ كلامه رحمه الله في بعض المواضع من كتبه، ينفي عنه تهمة انتحال أي نخلة من نخل أهل الفساد والزيغ، فاستمع إليه رحمه الله وهو يُقرّر في كتابه (معالم الاهتداء) بعض فوائد علم الوقف والابتداء فيقول: "...قال بعض الأفاضل: إنّ الوقف قد يميّز بين مذهب أهل السنة، من مذهب المعتزلة، كالوقف على (وَيَحْتَكِرُ) في قوله تعالى في سورة القصص ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ [القصص 68]، فإنّ الوقف عليه يفيد مذهب أهل السنة، وهو ثبوت الاختيار لله وحده، ونفي الاختيار عن عباده، وعلى هذا تكون (مَا) في (مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ) نافية، بخلاف الوصل (وَيَحْتَكِرُ) بما بعده، فإنّه يفيد أنّ (ما) موصولة، وأنّ للعباد الخيرة، وأنّ الله تعالى يختار لعباده ما يختارون لأنفسهم، وهذا مذهب المعتزلة"⁽²⁾.

كما أنّ كلامه رحمه الله في بعض كتبه، في تفسيره لبعض الآيات القرآنية⁽³⁾، يدل على صفاء سريرته، وسلامة عقيدته، بعيدة عن التأويلات المخالفة، والعقائد الباطلة.

(1) كما هو الحال في العديد من المسائل منها على سبيل المثال:

الأولى: عدم جواز قراءة القرآن الكريم للحائض والجنب، في كتابه مع القرآن الكريم (112).

الثانية: جواز قراءة القرآن والإقراء ماشياً، في كتابه مع القرآن الكريم (113)، والقراءات العشر (8).

الثالثة: تشميت العاطس فرض كفاية، في كتابه مع القرآن الكريم (120).

الرابعة: لا تصح الصلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب، في كتابه معالم الاهتداء (68).

الخامسة: صلاة تحية المسجد مستحبة، كما في كتابه القراءات العشر (6).

(2) الحصري، معالم الاهتداء، مكتبة السنة، ط1، (1423هـ - 2002م)، (7-8).

(3) الحصري، المرجع نفسه، (43، 79-81).

ومع هذا تجدر الإشارة هنا، إلى أن الشيخ رحمه الله قد ينقل في مواضع من كتبه أقوال بعض الأئمة، التي يظهر فيها شيء من التأويل، ولا يَتَعَقَّبُهَا رحمه الله ببيانٍ أو ردٍّ⁽¹⁾، بل يوردها إيراد المقر لها، وهو ما كان ينبغي ألا يكون، والله يغفر للجميع.

كما قد ذكر رحمه الله في غير ما كتاب من كتبه، ما يعرف بـ (الحديث المسلسل بالاستعاذة)⁽²⁾، وفي لفظه (...هكذا أخذته عن جبريل عن ميكائيل عن اللوح المحفوظ...)، وهو أمر مُتَّقَد - ولا شك - من وجهين.

الأول: من حيث ثبوت الحديث، فهو حديث لا يصح كما نبّه على ذلك المحققون⁽³⁾.

الثاني: من حيث معنى الحديث، إذ فيه نفي تكلم الله سبحانه بالقرآن الكريم، وسماع جبريل عليه السلام للقرآن منه سبحانه، بل فيه أن جبريل أخذ القرآن الكريم عن ميكائيل وه أخذه من اللوح المحفوظ، وهو معنى باطل ترده الآيات الصريحة والأحاديث الصحيحة، وعقيدة أهل السنة والجماعة، وأقوال أئمتها⁽⁴⁾.

ثم يقال قبل الختام، قد وردت الإشارة في بعض مؤلفات الشيخ رحمه الله، من كلام غيره، ما يوحي أن الشيخ رحمه الله كان على مذهب أهل التصوف، وذلك حين أثنى عليه الأستاذ أحمد أحمد علي في تقريره لكتاب الشيخ رحمه الله (مع القرآن الكريم)⁽⁵⁾، حيث يقول:

(فإن شئت فاصحبه وأخلص له الولا تجد خير موصول بأهل التصوف).

فإن كان ما ذكر الأستاذ صحيحا، فإن كتب الشيخ رحمه الله بعد ذلك خير شاهد، وأكبر دليل على اعتدال تصوّفه⁽⁶⁾، فلم يكن رحمه الله ممن غلا في ذلك المذهب، بل وقف على مشارفه، فأخذ من خيره، وابتعد عن شره، فلذا لم يكن في كلامه ما يدل على سلوكه مذهب غلاة المتصوفة وزنادقتهم، من أهل

(1) الحصري، مع القرآن الكريم، (19، 87).

(2) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (18).

، فتح الكبير، (14-16)، وفي هذا الموضع الكلام منقول عن الإمام ابن الجزري رحمه الله من كتابه النشر (1/244، 246)، ولم يتعقب الشيخ رحمه الله شيئا من ذلك.

(3) وانظر لذلك ما كتبه العلامة محمد ناصر الدين الألباني من بحث لهذا الحديث في السلسلة الضعيفة (8/3903/405).

(4) وانظر لذلك ما كتبه الإمام ابن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى (12/127-128، 520-521).

(5) الحصري، مع القرآن الكريم، (12).

(6) ذلك أن التصوف على ما فيه، منه ما هو حسن مقبول، وهو ما كان موافقا للكتاب والسنة، ومنه ما هو قبيح ومردود، وهو ما حالفهما، وانظر لذلك:

ابن تيمية، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب عبد الرحمن القاسم وابنه محمد، مكتبة المعارف المغرب، (11/18).

الاتحاد والحلول، والكفر والإلحاد، والاعتقادات الباطلة في الأولياء، وما هم عليه من خرافات وبدع منكرة، عياذا بالله تعالى.

بل كان رحمه الله في هذا المضمار سُنِّيًّا على الجادة، مُنَزَّهاً لله تعالى، معظماً لأنبيائه ورسله⁽¹⁾، محترماً للأئمة والعلماء والأفاضل من الأحياء والأموات، وحاشا أهل العلم والفضل أن يَجْزُوا بأنفسهم، ويلقوا بها في تلك السرايب المظلمة، والقنوات العفنة، فاللهم سَلِّمْ سَلِّمْ.

وهذا - في الأخير - ما تيسَّر لي تسطيره في هذا المطلب، فإن كنت مصيباً، فبتوفيق الله سبحانه وحده، وإن كانت الأخرى، فمن نفسي والشيطان، وعليَّ غُرمها، والله سبحانه يعفو ويتفضل، وهو الغفور الرحيم.

(1) وقرأ ما كتبه رحمه الله بخصوص ذلك في كتابه (معالم الاهتداء) (43، 79 - 81، 116).

المبحث الرابع: وظائفه، ومكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

المطلب الأول: الوظائف التي تقلدها.

أعقد هذا المطلب، كلمحة خاطفة، يتعرف القارئ من خلالها على مختلف الوظائف، التي تقلدها الشيخ رحمه الله، على مر سني عمره، ليعرف بعد ذلك، قدر الرجال بقدر المسؤولية التي أنيطت بهم، فـ (على قدر أهل العزم تأتي العزائم وتأتي على قدر الكرام المكارم)⁽¹⁾.

وعلى شاكلة هذا يقال: (على قدر همم الرجال، تأتي المسؤوليات والأعمال)، أذكر منها ما كان واضح البيان، ثم أردفها بما يحتاج العلم به إلى مزيد إمعان، فيما يأتي:

أولاً: عيّن رحمه الله كقارئ بالإذاعة المصرية سنة 1944م، وظل قارئاً بها قرابة أربعين عاماً.

ثانياً: عيّن في سنة 1948م شيخاً لمقرأة سيدي عبد المتعال بطنطا.

ثالثاً: وعيّن فيها أيضاً مؤذناً لمسجد سيدي حمزة، ثم غيّر عمله إلى قارئ للسورة.

رابعاً: عيّن رحمه الله مشرفاً فنياً على مقارئ محافظة الغربية.

خامساً: عيّن قارئاً بالمسجد الأحمدي سنة 1949م، أو 1950م تقريبا.

سادساً: عيّن قارئاً بالمسجد الحسيني رضي الله عنه، بالقاهرة سنة 1955م.

سابعاً: عيّن وكيلاً لمشيخة المقارئ المصرية سنة 1957م.

ثامناً: عيّن شيخاً لعموم المقارئ المصرية سنة 1960م.

تاسعاً: عيّن عضواً في اللجنة القائمة على تسجيل المصحف المرتل سنة 1961م.

عاشراً: عيّن عضواً في لجنة تصحيح المصاحف، ثم نائباً لرئيسها سنة 1962م.

أحد عشر: عيّن بعدها سنة 1963م رئيساً لهذه اللجنة.

اثنا عشر: وفيها أيضاً عيّن مستشاراً فنياً لشؤون القرآن الكريم، بوزارة الأوقاف.

(1) وهو بيت مشهور للمتنبي، يمدح فيه سيف الدولة، وانظر لذلك :

نصر الله بن محمد بن الموصلي ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ت محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - بيروت، (1995م)، (97/1).

ثلاثة عشر: عيّن رئيساً لاتحاد قراء العالم (اقرأ)، سنة 1966م أيضاً⁽¹⁾.

أربعة عشر: وعيّن سنة 1967م خبيراً فنياً لعلوم القرآن والسنة، بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر⁽²⁾.

ولعله آخر ما تقلّده الشيخ رحمه الله من المناصب والمهام، فلتتأمل هذه المهام والمسؤوليات، التي لا يقوم بها على أكمل حال إلا الرجال، كيف آلت إلى الشيخ رحمه الله الواحدة تلو الأخرى، فقام بها خير قيام، وهي أدل دليل على علميته وفضله، والله أعلم.

المطلب الثاني: مكانته العلمية.

يعتبر الشيخ محمود خليل الحصري رحمه الله، من أكثر قراء القرآن الكريم علماً وخبرة، في فنون القراءة، ومن أكثرهم وعياً، مستفيض بعلوم التفسير والحديث، ومختلف علوم القرآن وفنونه العامة، والخاصة بالقراءات والتجويد، والوقف والابتداء، وأسانيد الروايات والأوجه والتحريرات، وغيرها.

وإلى جانب كونه القارئ للقرآن الكريم بالإذاعة عبر أكثر من أربعين عاماً، فقد كان عالماً في القراءات العشر الصغرى والكبرى، يعرف طرق رواياتها وأسانيدها، وكان يحاضر في كثير من الجامعات المصرية والعربية والإسلامية، فكان رحمه الله ذو رسالة علمية نبيلة، بل هي أفضل رسالة في دنيا العلوم والمعارف، تلك هي رسالة حفظ الكتاب الكريم، والقرآن العظيم، من كل تشويه وتحريف.

كما ظلّ رحمه الله شيخاً لعموم القارئ المصرية طيلة عشرين عاماً، ورئيساً لاتحاد قراء العالم (اقرأ) إلى تاريخ وفاته رحمه الله، كما كان رحمه الله عضواً في مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف.

كما كان أيضاً رحمه الله القارئ الذي سجل القرآن الكريم، لأول مرة في التاريخ الإسلامي، ضمن مشروع الجمع الصوتي للقرآن الكريم، الذي اختير للتسجيل فيه أعلم علماء القراءات في حاضرة مصر العريقة.

ذلك كله - وغيره أكثر منه - يُنبئك عن مكانة الشيخ الحصري رحمه الله تعالى العلمية المرموقة، ورصيده العلمي الزاخر الوافر، في صفوف علماء عصره وأقرانه رحم الله الجميع.

⁽¹⁾ هذا هو ما ذكر في ترجمة الشيخ رحمه الله في مقدمة كتاب (أحكام قراءة القرآن الكريم) المطبوع بإشراف دار الحصري الخيرية (5)، في حين ذكر ولده سيّد الحصري أنّه تقلّد هذا المنصب سنة 1968م، وجعله آخر منصب تقلّده الشيخ رحمه الله.

⁽²⁾ أما ما يحتاج العلم به إلى مزيد نظر وإمعان، فذلك أنّ الناظر بعين البصيرة، يرى في سيرة الشيخ رحمه الله، تعيين الله سبحانه وتعالى له خادماً للقرآن الكريم قبل ازدياده وميلاده، فسبحانه من خالق مُدبّر.

ثم لا أدل على ذلك أيضا، من مؤلفاته المباركة في علوم القرآن والقراءات، وما حوته من مستو علمي راق، في البحث والاستقصاء والاستدلال والمناقشة والردّ، في قالب من اللغة والبيان، ضمن أسلوب بليغ سهل جزل ماتع عذب...، وسيلاحظ القارئ للمذكرة ذلك بجلاء، ووضوح حال كلامنا وحديثنا في مؤلفات الشيخ رحمه الله على وجه التفصيل، وكذا حال كلامنا في ترجيحاته رحمه الله واختياراته فيها.

المطلب الثالث: ثناء العلماء عليه.

مكانة علمية مرموقة، تلك التي كانت للشيخ رحمه الله، شهد له بها الكبير والصغير، والقريب والبعيد، أورثته قبولا وثناء له وعليه من أئمة وعلماء عصره، وهو ما سنوقف القارئ الكريم على شيء منه في هذه العجالة كما يأتي:

قال فيه الشيخ محمود شلتوت⁽¹⁾ رحمه الله شيخ الأزهر في وقته: "...وكثير من الناس آتاهم الله حظ الدنيا والآخرة ومنحهم السعادة فيهما، عن هذا الطريق المستقيم، طريق القرن الكريم، فحفظوه وجودوه، ورعوه حق الرعاية، واستمروا دائبين يخدمونه ويسعدون به، لأنه دائما يهدي إلى الحق وإلى طريق مستقيم.

وكان ممن عرفت من هؤلاء ولدنا الشيخ محمود الحصري، عرفته قارئاً مُجيداً، يخشى الله في قراءته، ويتبع السلف الصالح في طريقتهم في قراءة كتاب الله تعالى، فما يجيد عنها قيد أمثلة، ولا يتعد عنها ما استطاع لذلك سبيلا، تملأ قراءته القلوب سكينة وأمنا وطمأنينة، وتفتح أمام أعين سامعيه سبل الهدى والرشاد... وحين قدم إلينا الشيخ محمود الحصري كتابه (مع القرآن الكريم) حمدت له هذا الصنيع القيم الذي ضم به خدمة كريمة إلى خدماته التي يقدمها إلى القرآن الكريم تقربا لله..."⁽²⁾ اهـ.

وقال فيه أيضا شيخه وزميله العلامة عبد الفتاح القاضي رحمه الله: "...صديقنا الفاضل الأستاذ محمود خليل الحصري..."⁽³⁾.

وقال فيه الشيخ أحمد محمد أبو زيتحار رحمه الله: "الأستاذ الشيخ محمود خليل الحصري"، ثم ذكر في الثناء عليه وعلى كتابه (مع القرآن الكريم) أبياتا من الشعر فقال:

(1) محمود شلتوت، فقيه مفسر مصري، ولد في منية بني منصور بالبحيرة، درس بالأزهر، وتخرج منه، وعلم بالحمامة، ثم عين وكيلا لكلية الشريعة بالأزهر، كما كان عضوا في مجمع اللغة العربية، وكان خطيبا مفوها، جهوري الصوت، له قرابة الستة والعشرين مؤلفا مطبوعا، أشهرها كتابه في التفسير.

الزركلي، الأعلام، (7/173).

(2) الحصري، مع القرآن الكريم، (4-5).

(3) الحصري، المرجع نفسه، (9).

"فمن هدي النبي قبست هديا ومن نور الإله قبست نورا
أبنت بسفرك الميمون رُشدا به تحيا قلوب المؤمنيننا
أبنت لأمة الإسلام فيه طريق النور يهدي الحائرنا"⁽¹⁾.

وأنشد فيه الشيخ أحمد بن أحمد بن علي⁽²⁾ رحمه الله جملة طيبة من الأبيات، مدحا وثناء على شخصه، وعلى كتابه الأنف الذكر⁽³⁾.

يقول عنه الشيخ محمود أمين طنطاوي، وكيل مشيخة عموم المقارئ المصرية السابق: " كان الشيخ الحصري رحمه الله قارئاً مُجيداً، فكان دائماً يوصف بالجوودة، وكذلك الحفظ، فكان يمتلك ذاكرة تحتفظ بكل ما يُسمع، وبخاصة القراءان الكريم، من أجل ذلك نبغ".

أما الشيخ أبو العينين شعيشع⁽⁴⁾ فيقول: "الشيخ الحصري يلتزم بخروج كل حرف من مكانه بصفته وهيئته الصحيحة، وكان أيضاً رجلاً تقياً لا يخشى إلا الله تعالى، وكان يجمعني به حب متبادل خالص لوجه الله عز وجل، وكان عمله لكتاب الله تعالى بعيداً كل البعد عن المصالح الدنيوية، ولصلاحه وتقواه كان يقرأ كلما دعي بدون أجر فكان يجعل هذا العمل خالصاً لوجه الله وكان رجلاً كريماً أيضاً".

وجاء في كلمة جماعة تحفيظ القرآن الكريم بمكة المكرمة، في تقديمها كتاب (أحكام قراءة القرآن الكريم)، ما نصه " فإنه يشرف جماعة تحفيظ القرآن الكريم بمكة المكرمة، أن تتحف قرأة القرآن العظيم، بهذا الكتاب البديع (أحكام قراءة القرآن الكريم)، تأليف فضيلة الشيخ محمود خليل الحصري رحمه الله تعالى، شيخ المقارئ المصرية الأسبق..."⁽⁵⁾.

ولا شك أن عرفان أهل الفضل، بمكانة الشيخ رحمه الله وثنائهم عليه، كثير سوى ما ذكرت، فلنقتصر منه على ذلك تركاً للإطالة، ورغبة في الإيجاز.

(1) الحصري، المرجع السابق، (10).

(2) معاصر لم أعثر على ترجمته إلى الآن، والله الموفق.

(3) الحصري، المرجع السابق، (12).

(4) القارئ أبو العينين شعيشع ولد يوم 12 من شهر أوت سنة 1922م، بمدينة بيلا بمحافظة كفر الشيخ، التحق بالكتاب، وحفظ القرآن قبل سن العاشرة، قارئ حسن الصوت، أعجب به كل من سمعه، اشتهر بقراءته في المحافل منذ صغره، وقرأ بالإذاعة المصرية، سافر إلى مختلف البلدان، وقرأ في المحافل العظيمة، وتقلد رحمه الله العديد من المناصب.

انظر ترجمته على موقع: (<http://www.qquran.com/qu.php?goto>).

(5) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، ت محمد طلحة بلال منيار، (5).

المبحث الخامس: عائلته، رحلاته، تأثيره وتأثيره، وفاته ومآثره.

المطلب الأول: عائلته، ورحلاته في البلدان.

الفرع الأول: عائلته.

تزوج الشيخ محمود خليل الحصري رحمه الله في سن مبكرة من عمره، وبالتحديد سنة 1938م، وهو لا يتجاوز من عمره الحادية والعشرين سنة، ولم يُذكر أنه تزوج رحمه الله أكثر من امرأة واحدة، وكما قيل في الحكم (وراء كل عظيم امرأة)، فقد كانت زوج الشيخ رحمهما الله، نعم الزوج لزوجها، حضورا وغيبة، ونعم الأم لأولادها.

وهذا ولدُها الأستاذ سيّد الحصري يتحدث لنا قليلا عن أمّه، وما كانت تحمله مع الشيخ رحمه الله من مسؤولية، وتقاسمه معه من عناء، في سبيل تيسير وهيئة الأجواء له، ليقوم برسائله العظيمة أتم قيام، فيقول: "كان الشيخ كثير الأسفار، ولذا فالعبء الأكبر يقع على عاتق الزوجة الأم، فهي التي قامت بإعداد الأبناء وتربيتهم، وخاصة وأن الشيخ كان نادراً ما يجلس مع أبنائه لكثرة انشغاله بالقرآن، ورسالة تلاوته وقراءته، وإعداد الكتب الخاصة بالتسجيلات، كل ذلك كانت الأم والزوجة هي التي تشرف على توفير سبل الراحة له ولأولاده، وأعتقد أنها نجحت نجاحاً كبيراً في مهمتها، واستطاعت أن تهيم المناخ المناسب ليستمر في رسالته، دون أن تحمله مشقة متابعة وتربية الأبناء، وما يحتاج من جهد كبير، وكان كل ذلك تقوم به عن طيب خاطر"⁽¹⁾.

وقد ولد للشيخ رحمه الله ثلاثة من البنين وأربع من البنات، فأما الذكور فهم (أحمد، وسيّد، وعلي)⁽²⁾، وأما الإناث فهم (ياسمين، وإيمان، وإفراج، وبنّت أخرى)⁽³⁾.

كان لهم من الأبوين الكريمين كل الرعاية، وكامل الاعتناء، في سبيل النشأة الحسنة والتربية الطيبة، فنشأ الأولاد جميعهم على الخير والصلاح والدين، وكان من بركة الله سبحانه عليهم، ومن حسن تربية الأبوين لهم، أن حفظ جميعهم القرآن الكريم.

وللشيخ رحمه الله مع أبنائه في تحفيظهم القرآن الكريم قصة فيها عبرة وعظة، شأنها عظيم، ومنهجها قويم، يروي لنا بعضها الأستاذ سيّد الحصري فيقول: "لقد كان أباً حنوناً جداً، ولكنه يهتم اهتماماً شديداً

(1) عن مقال الأستاذ سيد الحصري، على موقع (<http://islamophile.com>).

(2) أما أحمد محمود الحصري، فهو أستاذ بجامعة الأزهر، وأما سيّد الحصري فهو الذي حمل ميراث والده، وصار قارئاً مثله، واعتمد قارئاً للسورة بأحد مساجد القاهرة، وأما ولده علي فلم أعلم بخصوصه شيئاً.

(3) أما ابنته ياسمين، فهي التي تقوم على أمور الأوقاف الحصرية، وترعى شؤونها حالياً، ولم أدر عن الأخريات شيئاً.

بحفظ القرآن، وقد استطعنا جميعاً حفظ القرآن كاملاً والحمد لله، وقد كان يعطي كل من حفظ سطرًا قرشاً صاغ بجانب مصروفه اليومي، وإذا أراد زيادة يسأل ماذا تحفظ من القرآن، فإن حفظ وتأكد هو من ذلك أعطاه، وقد كانت له فلسفة في ذلك، فهو يؤكد دائماً على حفظ القرآن الكريم حتى نحظى برضاء الله علينا ثم رضاء الوالدين فنكافؤ بزيادة في المصروف، وكانت النتيجة أن التزم كل أبنائه بالحفظ، وأذكر أنه في عام 1960م كان يعطينا عن كل سطر نحفظه خمسة عشر قرشاً، وعشرة جنيهات عن كل جزء من القرآن نحفظه، وكان يتابع ذلك كثيراً، إلى أن حفظ كل أبنائه ذكوراً وإناثاً القرآن الكريم كاملاً والحمد لله⁽¹⁾.

فكان الشيخ رحمه الله نعم الأب لنعم الأسرة، وأكمل الله عليه نعمه بالزوجة الصالحة، والأبناء الصالحين، وكان لاستقرار حال أسرة الشيخ رحمه الله الأثر الكبير في دفع همته رحمه الله نحو المزيد من العطاء والبذل في مسيرته العلمية القرآنية، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء من عباده المؤمنين.

الفرع الثاني: رحلاته في البلدان.

أما عن رحلات الشيخ رحمه الله، فلقد كانت كثيرةً ومتعددةً، في سائر الأمصار، إلى أغلب الأقطار، زار فيها رحمه الله القارات الخمس ودولها، وحلَّ ضيفاً كريماً على الكثير من الدول الإسلامية، وعمل فيها على تبليغ رسالة القرآن الكريم، ونشره في العالمين، فكان بحق نعم المسافر والمقيم، ذلك الذي كانت إقامته جدًّا واجتهاداً، وسفره دعوةً وسياحةً.

ولكثرة أسفاره رحمه الله تعالى، وما حصل له فيها من أمور تحكى وقصص تروى، ومواقف نوادر وعظات وعبر ومآثر، خصَّها الشيخ رحمه الله بكتاب خاص، عنونته بـ (رحلاتي في الإسلام)⁽²⁾، أذكر هاهنا شيئاً منها على وجه الاختصار:

كانت أول رحلات الشيخ رحمه الله إلى المملكة العربية السعودية، سنة 1945م، لما اختارته المملكة لقراءة القرآن الكريم، في احتفال إضاءة مكة المكرمة بالكهرباء، وتلت هذه الزيادة زيارات أخرى للمملكة، لأداء مناسك الحج والعمرة، وغيرها من الأعمال.

(1) عن مقال الأستاذ سيد الحصري، على موقع <http://islamophile.com>.

(2) وللأسف فإن كتاب الشيخ رحمه الله هذا لم يتوفر لي، ولم أقدر على الحصول عليه، إلى درجة أنني اتصلت بالمجمع الخيري للشيخ الحصري رحمه الله بالقاهرة، رجاء الإفادة به، فأخبرت أن طبعات الكتاب نفدت، ولم يظفروا لي منه بأي نسخة بعد بحث طويل، والله المستعان، ولما كان الأمر كذلك أستعنت بالله، ثم بما جاء ذكره للشيخ رحمه الله من أسفار في ما ذكر له من تراجم، أشرت إليها في مطلع هذا الفصل، والله الموفق.

وفي سنة 1960م، سافر الشيخ رحمه الله إلى الهند، وكان أول من ابْتُعِثَ لزيارة المسلمين في الهند وباكستان، وقراءة القرآن الكريم على مسامعهم، ولقراءة القرآن الكريم أيضا في المؤتمر الإسلامي الأول بالهند، بحضور الرئيس المصري جمال عبد الناصر، والرئيس جواهر لال نهرو، وزعيم المسلمين بالهند.

ويذكر الأستاذ سيد محمود الحصري عن أبيه رحمه الله في هذه الرحلة موقفا طريفا، فقد كان من أمر الشيخ رحمه الله أن "...أرسلت وزارة الأوقاف خطاباً إلى سفارتها في الهند، تخطوهم بميعاد وصول الشيخ، ليكون هناك من يستقبله، إلا أن الشيخ فوجئ عند وصوله مطارَ بمباي بالهند، بعدم وجود من يستقبله فكان في حيرة شديدة، ولم يدر ماذا يفعل، إلا أن الله هداه لأن يستقل إحدى سيارات التاكسي، ووقف بأحد الشوارع بوسط المدينة حائراً، ينظر إلى الناس وهم كذلك ينظرون إليه وإلى عمامته وجبته وشكله غير المألوف بالنسبة لهم، فأستوقف أحد المارة وأخذ يشير إليه بكلتا يديه، بإشارات تعني رغبته في إرشاده عن مكان بيت فيه، فأصطحبه إلى أحد الفنادق، وفور وصوله قام بإعطاء المسؤولين عن الفندق خطاباً مدوناً عليه بالإنجليزية مستر صلاح العبد، وكان مستشار مصر الثقافي في الهند وهو بَلَدِيَّاتٍ - من أهل بلدته - الشيخ، وأفهم المسؤولين عن الفندق بإشارات توحى بأنه يريد الاتصال به، وفعلاً تمَّ الاتصال به عن طريق التلفون، وأتى إليه وانتهت مشكلته في تلك الزيارة بلقائه بالأستاذ صلاح العبد، ولكنَّه ومنذ ذلك الوقت قرر ألا يسافر إلى أي دولة، أجنبية أو عربية إلا بعد أن يتصل بنفسه بالمسؤولين بالسفارات المصرية، حتى لا يقع في حيرة مرة أخرى، وكان رحمه الله يضحك كثيراً كلما تذكَّرَ هذه الواقعة." (1).

ثم في سنة 1963م سافر الشيخ رحمه الله إلى دولة الكويت، وكان خبره في هذه الرحلة خبراً مريعا، ذلك أن "الحكومة الكويتية قدمت له مصحفاً أنيقاً، فتناول بعض السور فإذا به يجد تحريفات في العديد من الآيات، مثل حذف أداة النهي (لَا) في قوله تعالى ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْتُوا النِّسَاءَ كَرهًا﴾ [النساء 19]، وفي قوله تعالى ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء 43].

وأيضاً استبدال كلمة (لعنوا) بكلمة (ءامنوا) في قوله تعالى ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَعْلُومَةٌ عَلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلَعْنُوا بِمَا قَالُوا﴾ [المائدة 64]، وعلي الفور أخبر الحكومة الكويتية بذلك (2)، لتتخذ التدابير اللازمة، فكان من فضل الله عليه وعلى الناس أن كشف هذا التحريف، وردَّ الله به كيد الكائدين، على أعقابهم خائبين.

(1) عن مقال الأستاذ سيد الحصري، على موقع <http://islamophile.com>.

(2) عن مقال الأستاذ إبراهيم خليل إبراهيم، على موقع <http://feddan.maktoobblog.com>.

وبعد ذلك، وفي سنة 1965م، سافر الشيخ رحمه الله إلى فرنسا، وقرأ القرآن الكريم على مسامع الجالية المسلم هناك، وكان من كرامات الله سبحانه عليه، أن دخل عشرة فرنسيين الإسلام، بعدما سمعوا تلاوته للقرآن الكريم⁽¹⁾.

وفي السنة بعدها، سنة 1966م، اختاره اتحاد قراء العالم الإسلامي، رئيساً لقراء العالم الإسلامي، بمؤتمر (إقرأ) بكراتشي بدولة باكستان، وكان رحمه الله وقتها قد عيّن شيخاً لعموم المقارئ المصرية، وقد نالت قراءته إعجاب الحاضرين بالمؤتمر.

ثم كانت سنة 1970م، التي كانت فيها أول سفرت للشيخ رحمه الله إلى الولايات المتحدة الأمريكية، موفداً من وزارة الأوقاف، للجاليات الإسلامية بأمريكا الجنوبيّة والشماليّة، فقرأ القرآن الكريم على مسامع المسلمين.

لتعقبها بعد ذلك زيارة أخرى، سنة 1973م، للمرة الثانية، وقام أثناءها رحمه الله بتلقين الشهادة لثمانية عشر رجلاً وامرأة أمريكيين، أشهروا الإسلام على يديه بعدما سمعوا تلاوته للقرآن الكريم.

كما قرأ رحمه الله خلال زيارته لأمريكا في الكونجرس الأمريكي، ليكون بذلك أول قارئ يقرأ في ذلك المكان، كما أسلمت على يديه امرأة أمريكية بمدينة سان فرانسيسكو، بعد سماعها تلاوته المباركة، وصوته النّدي.

ثم كانت سفرته الثالثة إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1977م، حيث أذن رحمه الله بمقر الأمم المتحدة بنيويورك، وصلى مع جموع المصلين، وراء شيخ الأزهر آن ذاك، الأستاذ عبد الحليم محمود رحمه الله.

ومن أواخر أسفاره رحمه الله سفره إلى لندن، سنة 1978م، وفيها كان أول من رتل القرآن الكريم في القاعة الملكيّة، وقاعة هايوارت المطلّة على نهر التّايّمز، ودعاه حينها مجلس الشؤون الإسلامية، إلى مدينتي ليفربول وشيفلد البريطانيّتين، ليُرّتل القرآن الكريم أمام الجاليات المسلمة.

⁽¹⁾ وهي كرامة من الله سبحانه يَخُصُّ بها من يشاء من عباده، كانت للشيخ الحصري رحمه الله ولغيره من الأئمة من قبله، فهذا الإمام ابن الجزري رحمه الله، يذكر عن شيخ شيوخه الإمام الأستاذ أبي محمد عبد الله بن علي المعروف بـ (سيط الخياط)، أنّه كان قد أعطي حظاً عظيماً من حسن التجويد ودقّة الأداء، حتى أسلم جماعة من اليهود والنصارى لما سمعوا قراءته، النشر (213/1).

كما سافر الشيخ رحمه الله إلى مختلف العواصم العالمية، كروسيا والصين وكندا، والعديد من البلدان الإسلامية، ومن أبرزها زيارته إلى ماليزيا، وما ذلك إلا لعظم الموقف الذي استقبل به الشيخ رحمه الله، فقد حملت جماهير المسلمين سيارته على الأكتاف وهو بداخلها، فسبحان الله ما هذه المحبة، وما هذا الإجلال؟! .

وقد زار رحمه الله العديد من البلدان الإسلامية، وتعددت أسفاره، ثم كان آخرها سفره إلى المملكة العربية السعودية في السنة التي توفي فيها عام 1980م، بعد أداءه لفريضة الحج.

ولعل غيرها من الأسفار كثير، مما سطرته يد الشيخ رحمه الله في ذلك السفر الغائب، وحسبي أنني اجتهد وُسعي في هذه العجالة، والله الموفق.

المطلب الثاني: تأثيره بمن قبله، وأثره فيمن بعده.

الفرع الأول: تأثيره بمن قبله.

لقد كان لأئمة العلوم الشرعية رحمهم الله، على اختلاف طبقاتهم، وتباين علومهم، ومؤلفاتهم، كان لهم أثر كبير في صقل موهبة الشيخ رحمه الله العلمية، وبخاصة في مجال الكتابة والتأليف، ويظهر ذلك في مؤلفاته بوضوح وجلاء للمطلع عليها، الدارس لمضامينها، العارف بمصادرها، ومسائلها ومراجعها.

فهو رحمه الله ينقل في كل فنٍّ، عن أئمة ومحققيه، وبصفة أخص في علمه الذي هو فيه مختص، علم القراءات والتجويد، فقد ظهر من خلالها تأثيره بأئمة المحققين، المتقدمين منهم، كمكي بن أبي طالب القيسي، والداني، والمتأخرين كالعلامة الصفاقسي والمتولي رحمهم الله جميعاً، وجمع من مشايخه المعاصرين⁽¹⁾، وآخرين.

إلا أن الأمر الذي لا شك فيه، والشيء الواضح الذي لا مرية فيه، أنه ما أثرت شخصية علمية، وما أثر إمام من أئمة القراءات في الشيخ الحصري رحمه الله، في شخصيته ومؤلفاته، واختياراته وترجيحاته، كما أثر الإمام العلامة البارع، محقق هذا الفن بلا مدافع، الإمام ابن الجزري رحمه الله، والمتتبع لكتب الشيخ رحمه الله يدرك ذلك، ويلحظه بوضوح، وألخص فيما يأتي بجمل ما يدل على ذلك، فأقول:

أولاً: ما من علم من العلوم ألف فيه الشيخ رحمه الله، إلا وقد اعتمد فيه على كتب العلامة ابن الجزري رحمه الله، ومن ذلك على سبيل المثال، علم التجويد، فقد اعتمد الشيخ رحمه الله في كتابه (أحكام قراءة القرآن الكريم) بشكل واضح، على كتابي (النشر والتمهيد) لابن الجزري رحمه الله، وكذا في علم الوقف والابتداء، في كتابه - أي الشيخ الحصري - (معالم الاهتداء)، أما في علم القراءات المتواترة في كتابه (القراءات العشر من الشاطبية والدرة)، فذاك الشأن الذي لا يحتاج إلى ذكر وتدليل⁽²⁾.

ثانياً: في كتب الشيخ رحمه الله المتقدمة، يميل الشيخ رحمه الله، إلى كلام الإمام ابن الجزري رحمه الله، في اختياراته وترجيحاته، وإلى بحثه وتحقيقاته وتقريراته، في مسائل علم القراءات والتجويد بشكل ظاهر، كما يكثر النقل عنه، تصریحاً، وكنياً⁽³⁾.

(1) كشيخه علي الضباع، وعبد الفتاح القاضي رحمهما الله، فقد شهد الشيخ رحمه الله لهذا الأخير بفضل عليه، وبخاصة في مؤلفاته، قال رحمه الله في لقاءه الصحفي "... وكان لي شرف أن أتلمذ للشيخ عبد الفتاح القاضي... وكان لي منه العون الكبير، خاصة في إنجاز مؤلفاتي العشر في علوم القرآن والقراءات"، فأجمل به من اعتراف فاضل لأهل الفضل بفضلهم.

(2) على أنه ستأتي الدراسة المفردة لكتب الشيخ رحمه الله، وأشير فيها إلى هذا الأمر، في الفصلين الثاني والثالث.

(3) وسيأتي لهذا مزيد بيان حال الدراسة المفصلة لكل كتاب من كتب الشيخ رحمه الله، في الفصل الثاني والثالث.

ثالثا: بل كان الأمر في بعض مؤلفات الشيخ رحمه الله تعالى أبعد من ذلك، إذ قد جعلها مجرد نقل - أو ما يقاربه - عن كتب هذا الإمام، اكتفاء بما ذكره وقرّره، لوفاء بجوته بمقاصدها، ولحسن كلامه في تقريرها، ولصواب أقواله فيها ورجحانها⁽¹⁾.

رابعا: ومما يدل على ذلك أيضا - وهو كالطرفة -، أنّ الشيخ رحمه الله في مقدمة كتاب (معالم الاهتداء)⁽²⁾، لما ذكر المؤلفين من الأئمة في علم الوقف والابتداء، أراد أن يذكر ابن الجزري رحمه الله منهم، فاستطرد في مدحه والثناء عليه وعلى كتبه، حتى أنساه ذلك ذكر اسمه.

كل هذه الأمور مجتمعة، تدل على مدى تأثير الشيخ رحمه الله بهذا الإمام العلم، وذلك لا يغض من قدر الشيخ رحمه الله وعلمه شيئا، إذ هو حال كل من برع في هذا العلم، وعلم مقدار الإمام ابن الجزري رحمه الله في علم القراءات ممن جاء بعده، فإن من وقف على كلام الأئمة رحمهم الله في مدحه، ووصفه بالتقدم في هذا العلم، يعرف - وبحق - قدر هذا الإمام ومترلة مؤلفاته بين كتب القراءات، وبخاصة كتابه (النشر في القراءات العشر)، وإليك في هذه العجالة شيئا من أقوالهم:

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: " كان يلقب في بلاده (الإمام الأعظم)، وقد انتهت إليه رئاسة علم القراءات في الممالك "⁽³⁾.

وقال عنه العلامة الشوكاني رحمه الله: " وقد تفرّد بعلم القراءات في جميع الدنيا، ونشره في كثير من البلدان، وكان أعظم فنونه، وأعظم ما لديه "⁽⁴⁾.

وقال عنه الثوّيري رحمه الله⁽⁵⁾، في شرحه على طبيته: " ومن نظر أسانيد القراءات، وأحاط بتراجم الرواة، وسند الروايات، عرف قدر ما حرّره المصنف ابن الجزري، ونقح واعتبر وصحّح... فلقد أحيا ما كان قد اندرس "⁽⁶⁾.

(1) وذلك في كتابيه (أحسن الأثر)، و(فتح الكبير)، وستأتي الإشارة إلى ذلك، انظر الصفحة (150، 152، 167 - 168) من المذكرة.

(2) الحصري، معالم الاهتداء، (11).

(3) ابن حجر، إنباء الغمر بأبناء العمر، ت حسن حبشي، لجنة إحياء التراث، القاهرة، (1415هـ - 1994م)، (467/3).

(4) الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، (134/2 - 135).

(5) هو أبو القاسم محب الدين محمد بن محمد بن محمد بن محمد النويري، فقيه مالكي عالم بالقراءات، ولد رحمه الله سنة 801هـ، أخذ القراءات وعلومها على شيخه ابن الجزري، وبه تخرج، وله العديد من المؤلفات منها: شرح طيبة النشر، وهو الشرح المعروف، وله شرح آخر على الدرّة، وله كتاب (القول الجاذ لمن قرأ بالشاذ)، توفي رحمه الله سنة 850هـ.

الشوكاني، المصدر نفسه، (133/2 - 134).

(6) النويري، شرح طيبة النشر، ت عبد الفتاح السيد سليمان أبو سنة، دار الصحابة للتراث، طنطا، (191/1).

قال الإمام المتولي رحمه الله عمدة المقرئين وخاتمة المحققين، قال: " فهو رحمه الله نُخْبَةٌ المحققين، وخَيْرَةٌ الجهابذة المُدَقِّقِينَ، العالم الكبير، العالم الشهير، حامل راية الكتاب المنير، حافظ سنّة البشير، شمس الملة والدين وشيخ المسلمين "(1).

ويقول عنه أيضا مُثْنِيًا عليه وعلى كُتْبِهِ، في أبيات راتقة من الشعر:

"هو الجَزْرِيُّ الحَبْرُ حَسْبُكَ يا فتي بطيِّبة من نظمه وبنشْره

وحَسْبُكَ بالحِصْنِ الحَصِينِ كرامةً هو الأصل إنْ جَلَّتْ مناقبُ غيره

لقد كان في الإسلام عدلا وإثني إذا ضاق صدري استترت بنوره."(2).

ويقول العلامة علي بن محمد الضَّبَّاع رحمه الله في مقدمته على كتاب (النشر): " وإنْ كتاب (النشر في القراءات العشر) وغيرها من مؤلفات ابن الجزري رحمه الله، لخير شاهد على نباهته وعلو شأنه ومرتبته، في هذا الفن العظيم، حتى لقب - وحق له - بإمام المقرئين وخاتمة الحفاظ والمحققين... "(3).

فانظر أخي القارئ إلى اعترافات هؤلاء الأئمة بفضله، وإشادتهم بعلمه، وبخاصة الثلاثة الأخيرون، الذين هم بهذا العلم عارفون، فلا يعرف الفضل - بحق - لأهله إلا أهلهم، فلا عجب بعد ذلك أن يكون لهذا الإمام الأثر الكبير في حياة الشيخ الحصري رحمه الله، العلمية والتأليفية، فقد كان مثل هذا التأثير لغيره - الشيخ الحصري -، بأمثاله - ابن الجزري -، في علوم كثيرة، ولم يكن هذا الحب والتأثر بالذي يمنع الشيخ رحمه الله من بيان الحق، والاستدراك على ابن الجزري رحمه الله في بعض آرائه، كما ستأتي الإشارة إليه في مواضعه، من هذه المذكرة⁽⁴⁾، والله أعلم.

الفرع الثاني: أثره رحمه الله فيمن بعده⁽⁵⁾.

لقد كان لحياة الشيخ رحمه الله الحافلة الزاخرة بالرصيد الفكري، والثقافي والعلمي والدعوي، كان لها الأثر البالغ بعد وفاته رحمه الله فيما بعده من المجالات العلمية المتنوعة، وفيما يأتي عرض لأهم تلك الآثار:

(1) محمد المتولي، الروض النضير في أوجه الكتاب المنير، ت خالد حسن أبو الجود، (5).

(2) إبراهيم بن سعد الدوسري، الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات، (98، 144).

(3) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (1/د).

(4) انظر على سبيل المثال ما كتب الشيخ الحصري رحمه الله في كتابه (معالم الاهتداء) (19).

(5) قد كنت ولا أزال على أمل في الظفر ببحر عن تلامذة الشيخ رحمه الله، ومن أخذ القراءات عنه، أو على الأقل بعضهم أو أحدهم، إذ هم مظهر من مظاهر آثار الشيخ رحمه الله فيمن بعده، ولكن إلى يومنا هذا لم يكن لي ذلك المني، والله الموفق.

فمن تلك الآثار وفي مقدمها، أثره الخالد الباقي، ما بقي القرآن الكريم، وما بقيت الأسماع تستمعه وتصغي إليه، ألا وهو أثره المجيد في التسجيل الصوتي للقرآن الكريم، الذي سيظل يستفيد منه الناس إلى يوم معلوم، يستمعه الملايين، ويتدبرونه، ويهتدون بهديه، فياسبحانه الله ما أكرم الله وما أعظم منته سبحانه على الشيخ الحصري رحمه الله، إذ أدخر له عز وجل هذا الأجر والثواب، عبر هذه القرون المتطاولة، والأزمان المتباعدة في تاريخ الإسلام والقرآن، فإن المتدبر لهذا المقام ليقف وقفة إجلال وإكبار وهو يرى هذا الفضل الرباني والإنعام الإلهي على عباده، فسبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر.

ومن ذلك أيضا طريقته في الأداء والتلاوة، التي أدهشت السامعين، وأعجزت المقلدين، وفتحت الباب أمام الدارسين، فقد كان لتلاوة الشيخ رحمه الله الأثر البالغ البارز، إلى درجة أن خصّصت لها الدراسات الصوتية القرآنية نصيبا وافرا، واعتنت بها اعتناء بالغاً، فيما يتعلق منها بالتجويد، كمخارج الحروف وصفاتها، والمدود ومراتبها، وغير ذلك.

كما أن من أبرز آثاره رحمه الله بعد موته، ما خلفه واستفادته المكتبة الإسلامية من تراث علمي، بما أضافه الشيخ رحمه الله إليها من مؤلفات وتصانيف.

وقد كان لهذه الأخيرة - مؤلفاته - أثرا ظاهرا على الساحة العلمية، من حيث استفادة من بعده منها، سواء من خلال الاعتناء بها، وتحقيقها، لتسهيل مضمونها، ونشر علومها، أم من خلال الاستفادة من بحوثها، ونقل أقوال مؤلفها، واعتمادها كمراجع من المراجع العلمية المتخصصة.

هذا، وإن كان الاعتناء بمؤلفات الشيخ رحمه الله في هذين الجانبين لا يزال ضيق النطاق، رغم تقدم زمن تأليفها، وكبير قيمتها العلمية، إذ لا يُعلم حَقُّق من كتب الشيخ رحمه الله إلا كتاب (أحكام قراءة القرآن الكريم)، كما لم تستفد الدراسات - في حدود علمي - من كتب الشيخ رحمه الله إلا في حدود ضيقة أيضا، ومن جملة ما وقفت عليه من ذلك ما يأتي:

أولا: تصنيف محقق كتاب (إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر) لكتاب الشيخ رحمه الله (القراءات العشر من الشاطبية والدرة) ضمن المؤلفات المعتمدة في علم القراءات العشر⁽¹⁾.

ثانيا: اعتماد مؤلف كتاب (الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم)، اعتماده على كتاب الشيخ رحمه الله (معالم الاهتداء)، وجعله من مراجعه المهمة، وقد أكثر التّقل عنه بشكل واضح⁽²⁾.

(1) أحمد البنا الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ت شعبان محمد إسماعيل، دار عالم الكتب، ط1، (1407هـ - 1987م)، (39/1).

(2) عبد الكريم إبراهيم عوض، الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى، دار السلام، ط1، (1428هـ - 2006م)، (382).

ثالثا: اعتماد بعض الدراسات على كتاب (مع القرآن الكريم) للشيخ رحمه الله، ونقلها عنه، واستفادتها منه⁽¹⁾.

والله سبحانه المرجو والمسؤول، أن يقيض لتراث الشيخ رحمه الله الأيدي الخيرة، التي تسمع عنه الغبار، وتزيح عنها الستار، وتخدمه الخدمة اللائقة بمقامها، والله الموفق.

ومما يذكر في آثاره رحمه الله فيمن بعده، ما كان منه قبل وفاته، من تشييده للمساجد، والمعاهد الدينية والتعليمية، والوصية بثالث ماله إلى الأوقاف الخيرية، التي كان لها -ولا يزال- عظيم الأجر، وكبير الأثر والوَقْع، في البلاد المصرية⁽²⁾.

المطلب الثالث: وفاته ومآثره.

عاش الشيخ محمود خليل الحصري رحمه الله، عُمرًا مباركًا، مليئًا بالجهود والأعمال الخالدة الجليلة، التي سجلها له التاريخ المعاصر بأقلام الخلد والإشادة والتقدير، وما سبق ذكره من سيرته شيء يسير.

فقد قضى رحمه الله سنين عمره الثلاث والستين في العطاء والبذل، والقراءة والإقراء، ولكن إذا جاء قدر الله فلا مردَّ له، ولا مناص منه، ف ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران 185]، فقد أصيب الشيخ رحمه الله في سنين عمره بمرض القلب، الذي ظل ملازما له، وظل يعانى منه إلى حين وفاته به رحمه الله.

ويحكي لنا حادثة وفاته رحمه الله ابنه سيّد الحصري فيقول "في عام 1980م عاد الشيخ رحمه الله من رحلته من السعودية -أي من فريضة الحج- مريضا، وقد زاد عناء السفر وإجهاده من مرضه الذي كان يعانى منه، وهو القلب، إلا أن المرض اشتد عليه بعد ثلاثة أيام من عودته، ونصَحنا الأطباء بضرورة نقله إلى معهد القلب، إلا أنه رفض نصيحة الأطباء، بل رفض حتى تناول الأدوية مُردّدا (الشافي هو الله)، ولما تدهورت صحته تمَّ نقله رغما عنه إلى معهد القلب، وقد تحسّنت صحته فعاد إلى البيت مرة أخرى، حتى ظننا أنه شفي تماما، وظنَّ هو ذلك، إلا أنه في يوم الاثنين 24 نوفمبر عام 1980م فاضت روحه إلى بارئها، بعد أن أدى صلاة العشاء مباشرة".

(1) عبد الحليم قابة، القراءات القرآنية، (308).

(2) فعلى سبيل المثال مسجد الشيخ الحصري رحمه الله بالقاهرة، يضم في مرافقه مركز لتحفيظ القرآن الكريم، يرعى أحد عشر ألف طالب وطالبة، ومن ضمن مرافقه أيضا مركز لرعاية الأطفال الذين ضاقت أحوالهم، وأحوال أهليهم، حيث يأوي خمسة وأربعين طفلا وطفلة يقيمون فيه، ويرعى ألفي طفل وهم في بيوتهم، كما أن به مركز للمغتربات، وهناك مركز لعلاج ظاهرة التسول في مصر، يهدف لتحويل المتسولات إلى صاحبات مهن حرة مختلفة ومنتجة، وغيرها من الأعمال كثير.

إنَّ الله وِئَانًا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، قضى الشيخ محمود خليل الحصري رحمه الله نحبه، وأفضى إلى ما قدَّمه من عَمَلٍ جليلٍ خَيْرٍ، وبقيت بعده شهادة العالمين له بالفضل والصلاح والتقوى، فنحن شهداء الله في أرضه.

وبقيت مآثره من بعده تروى للأجيال، لتكون لهم قدوة وأسوة، فقد كان رحمه الله القارئ الذي فضل مهنة قراءة القرآن الكريم، على التأذين رغم فارق الأجرة بين العمَلَيْن، كما كان رحمه الله القارئ الذي لم تُعْرَه الدنيا، ولم تشنيه عن بذل الخير والسَّعي فيه، فسجل رحمه الله المصحف المرتل دون أن يشترط جُعلاً، أو يحدد مقابلاً، فكان بعد ذلك أول من سُجِّل القرآن الكريم بصوته مرتلاً، أكثر من عشر مرات، فكان له بها عند الله سبحانه أعظم الأجر - إن شاء الله-، فما بالك بصدقة جارية انتفع بها الملايين من المسلمين شرقاً وغرباً، ودوَّى صوته من الإذاعة المصرية، وبعدها من مختلف إذاعات العالم الإسلامي في مطلع سنة 1961م.

ثمَّ لِنذكر ما خلفه رحمه الله للمكتبة الإسلامية من تراث مبارك زاخر، يزيد على عشر مؤلفات في علوم القرآن والقراءات، تشهد له بلسان حالها بالعلم والفضل، وهي ما سنتناوله بالبحث في الفصل الآتي.

كما كان أيضاً رحمه الله الداعية الذي لا يبخل بجهده ووقته، فزار مختلف البلدان الإسلامية، وسائر القارات، ورفع صوته بالقرآن الكريم في العديد من المناسبات والمحافل الدولية، والأماكن المختلفة، وأسلم على يده جمع غفير من أهل الدول الأجنبية، فكان بحق القارئ الداعية المجاهد بقلمه ووقته، المخلص في جميع أحواله - نحسبه كذلك والله حسيبه ولا نزكيه على الله-.

ليختم رحمه الله سجل مآثره الزاخر الحافل، بتشييده رحمه الله لمسجد ومكتب تحفيظ للقرآن الكريم، بمقر إقامته (العجوزة)، بمدينة 6 أكتوبر، بالقاهرة.

كما كان حريصاً رحمه الله في آخر حياته، على تدشين مسجد ومكتب تحفيظ آخرين، في قرينته ومسقط رأسه شبرا النملة بطنطا، ولم يتم له ذلك إلا بعد وفاته، ذلك أنَّه رحمه الله قبل وفاته كان قد جمع أبناءه، وأوصى بإنفاق ثلث تركته وممتلكاته في وجوه الخير والبر⁽¹⁾، فكان رحمه الله أول قارئ يوصي بثلث ماله.

(1) فكان من ضمن ذلك مكتبته العامرة التي حوت كتب شيخه الضباع، وشيخ شيوخه العلامة المتولي، ذلك أن الإمام المتولي رحمه الله أوصى بمؤلفاته للعلامة الضباع، وبعد موت هذا الأخير رحمه الله، اشترى تلميذه الشيخ الحصري مكتبته من ورثته، ولما توفي الشيخ الحصري رحمه الله، كانت مكتبته وما حوته من كتب المتولي والضباع، قد دخلت في حوزة وزارة الأوقاف. إبراهيم الدوسري، المرجع السابق، (175-176).

هذا ما ظهر للأعْيُن من مناقب الرجل ومآثره، وتناقضته الألسُن، ولا شك أنَّ ما خفي عليها من خصال الخير في نفسه، وفي تعامله مع خلق الله على اختلاف أنواعهم، وفي تعبدته لله سبحانه، أكثر وأكبر، وذلك دأب القلوب المخلصة، والأنفس الزكية، نحسبه كذلك والله حسيبه ولا نزكِيه على الله سبحانه.

فرحم الله الشيخ محمودا رحمة واسعة، وأسكنه فردوسه الأعلى، وجزاه خيرا على كل ما قدم للإسلام والمسلمين، من قول وفعل ونية صادقة.

ملخص الفصل الأول:

الشيخ الحصري رحمه الله هو محمود بن خليل الحصري رحمه الله، ولد بقرية شبرا النملة بمدينة طنطا، محافظة الغربية، سنة 1335هـ الموافق لـ 1917م، تعلم بالمعاهد الأزهرية في قريته أول حياته، وأخذ علوم الشريعة على العديد من شيوخ وقته كالشيخ إبراهيم سلام، والشيخ علي بن محمد الضباع، والشيخ عبد الفتاح القاضي والشيخ عامر السيد عثمان رحم الله الجميع، حتى تخرج رحمه الله بهم ونال شهادة التخصص في علوم القراءات من الأزهر الشريف.

شغل رحمه الله العديد من الوظائف، وولي العديد من المهام، كان من أجلها توليه لمشيخة عموم المقارئ المصرية بمصر سنة 1960م، وتوليه رئاسة اتحاد قراء العالم إقرأ سنة 1966م، عرف رحمه الله بعلميته الواسعة في علم القراءات، ودقة أدائه، وحسن صوته، حتى أثنى الكثير من علماء وقته على علمه وتلاوته.

كان له رحمه الله الفضل الكبير -بعد الله عز وجل- في إنجاح واحد من أعظم مشاريع القرآن الكريم، ألا وهو مشروع الجمع الصوتي للقرآن الكريم، أو (المصحف المرتل)، فقد كان أول من سجل القرآن الكريم كاملاً في تاريخ الأمة المسلمة.

كما كانت له رحمه الله العديد من الأسفار الدعوية إلى الكثير من البلاد الإسلامية والغربية، نشر فيها رسالة القرآن الكريم، ودعى إلى الإسلام.

توفي رحمه الله سنة 1980م، تاركاً للأمة المسلمة ما يزيد على العشر مؤلفات في علم القراءات وعلومه المكملة، وسجلاً حافلاً بالمآثر والأعمال الخالدة.

وبعد هذه الجولة في حياة الشيخ رحمه الله، بمختلف محطاتها، ومراحلها، نشرع في الكلام في جهوده رحمه الله في علم القراءات في الفصول الآتية، وليكون أولها بياناً لجهوده رحمه الله في مؤلفاته المتعلقة بعلم القراءات، والله الموفق.

الفصل الثاني

تأليفه من خلال مؤلفاته في علم القراءات.

المبحث الأول: مدخل إلى كتب الشيخ الحصري رحمه الله.

المبحث الثاني: مؤلفاته الجامعة للقراءات العشر المتواترة.

المبحث الثالث: مؤلفاته المفردة لقراءات متواترة.

المبحث الرابع: مؤلفاته المفردة لروايات متواترة.

المبحث الأول: مصاحف الخ كتب الشيخ رحمه الله.

المطلب الأول: مجمل مؤلفات الشيخ رحمه الله، وعناوينها، وطبعاتها.

المطلب الثاني: تواريخ المؤلفات وترتيبها.

المطلب الثالث: شبهة حول كتب الشيخ رحمه الله وجوابها.

المبحث الثاني: مؤلفاته الجامعة للقراءات العشر المتواترة.

المطلب الأول: كتاب (القراءات العشر من الشاطبية والدرة).

المطلب الثاني: تحقيق نظم (منحة مولى البر).

المطلب الثالث: جهوده في علم القراءات، من خلال هذه المؤلفات.

المبحث الثالث: مؤلفاته المفصلة لقراءات متواترة.

المطلب الأول: كتاب (السبيل الميسر في قراءة الإمام أبي جعفر)

المطلب الثاني: كتاب (نور القلوب في قراءة الإمام يعقوب).

المطلب الثالث: جهوده في علم القراءات، من خلال هذه المؤلفات.

المبحث الرابع: مؤلفاته المفصلة لروايات متواترة.

المطلب الأول: كتاب (رواية قالون عن نافع).

المطلب الثاني: كتاب (رواية ورش عن نافع).

المطلب الثالث: كتاب (رواية الدوري عن أبي عمرو البصري).

المطلب الرابع: جهوده في علم القراءات، من خلال هذه المؤلفات.

المبحث الأول: مدخل إلى كتب الشيخ الحصري رحمه الله.

المطلب الأول: مجمل مؤلفات الشيخ رحمه الله، وعناوينها، وطبعتها.

الفرع الأول: مجمل مؤلفات الشيخ رحمه الله.

قد سعت منذ الوهلة الأولى التي اخترت فيها هذا البحث، وألهمني الله سبحانه الكتابة والدراسة لهذه الشخصية المميزة، سعت إلى اقتناء جميع مؤلفات الشيخ رحمه الله وكتبه، لتكون الدراسة بعد ذلك وافية تامة، فاجتمع في حوزتي وطالت يدي، من مؤلفاته رحمه الله ثلاثة عشر مؤلفاً، اختلفت مضامينها وتنوعت علومها، واجتمع مقصودها في خدمة القرآن الكريم وعلومه، وعلم القراءات بخصوصه، أوردتها هاهنا مرتبة بحسب الحرف الأول من عناوينها:

أولاً: (أحسن الأثر في تاريخ القراء الأربعة عشر)⁽¹⁾.

ثانياً: (أحكام قراءة القرآن الكريم)⁽²⁾.

ثالثاً: (رحلاتي في الإسلام).

رابعاً: (رواية الدوري عن أبي عمرو البصري)⁽³⁾.

خامساً: (رواية قالون عن نافع)⁽⁴⁾.

سادساً: (رواية ورش عن الإمام نافع المدني)⁽⁵⁾.

سابعاً: (السبيل الميسر في قراءة الإمام أبي جعفر)⁽⁶⁾.

ثامناً: (فتح الكبير في أحكام الاستعاذة والتكبير)⁽⁷⁾.

تاسعاً: (القراءات العشر من الشاطبية والدرة)⁽⁸⁾.

(1) الحصري، أحسن الأثر، مكتبة السنة القاهرة، ط1، 1424هـ - 2003م.

(2) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، مكتبة السنة القاهرة، ط1، 1423هـ - 2002م.

(3) الحصري، رواية الدوري، مكتبة السنة القاهرة، ط1، 1425هـ - 2004م.

(4) الحصري، رواية قالون، مكتبة السنة القاهرة، ط1، 1424هـ - 2003م.

(5) الحصري، رواية ورش، مكتبة السنة القاهرة، ط1، 1423هـ، 2003م.

(6) الحصري، السبيل الميسر، مكتبة السنة القاهرة، ط1، 1425هـ، 2004م.

(7) الحصري، فتح الكبير، مكتبة السنة القاهرة، ط1، (1425هـ، 2004م).

(8) الحصري، القراءات العشر، مكتبة السنة القاهرة، ط1، (1424هـ، 2003م).

عاشرا: (معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء)⁽¹⁾.

أحد عشر: (مع القرآن الكريم)⁽²⁾.

اثنا عشر: (نور القلوب في قراءة الإمام يعقوب)⁽³⁾.

ثلاثة عشر: تحقيقه لنظم (منحة مولى البر في ما زاد كتاب النشر للقراءات العشر على الشاطبية والدرة)⁽⁴⁾.

وهذه الكتب كلها - بحمد الله - مطبوعة⁽⁵⁾، كما أشير إلى ذلك في الحاشية على كل كتاب، وستأتي - عما قريب - الدراسة التفصيلية لكل واحد منها.

ويبقى من كتب الشيخ رحمه الله التي لم تتوفر لي كتابان، هما (حسن المسرة في الجمع بين الشاطبية والدرة)، و(النهج الجديد في علم التجويد)، والذي يظهر من خلال عنوانينهما اتحاد مضمونيهما مع كتابي (أحكام قراءة القرآن الكريم)، و(القراءات العشر)، فلعله تغاير في العناوين لا غير، لذا لم يُطبع هذان الكتابان واكتُفي بالأوليين عنهما.

وأما كتابه (رحلاتي في الإسلام) فهو متداول مطبوع، ولكن لم تطله يدي، والله الموفق.

الفرع الثاني: عناوين مؤلفات الشيخ، وطبعاتها.

عناوين مؤلفات الشيخ الحصري رحمه الله على ما سبق ذكره وبيانه، والقصد من عقد هذا الفرع هنا، هو التنبيه على ما وقع من التغاير في عناوين بعضها، بين ما أثبت على صفحة واجهة الكتاب، وبين ما ذكره الشيخ رحمه الله لها من التسمية والعنونة.

ذلك أن الشيخ رحمه الله غالبا ما ينبه على ما وضعه، وما ارتضاه لكل مؤلف من تسمية وعنوان في مقدمته، كما هو الحال في كتاب (أحكام قراءة القرآن الكريم)⁽⁶⁾، وكتاب (أحسن الأثر)⁽⁷⁾، وكتاب (معالم

(1) الحصري، معالم الاهتداء، مكتبة السنة القاهرة، ط1، (1423هـ، 2002م).

(2) الحصري، مع القرآن الكريم، مكتبة السنة القاهرة، ط1، (1423هـ، 2002م).

(3) الحصري، نور القلوب، مكتبة السنة القاهرة، ط1، (1425هـ، 2004م).

(4) محمد هلاي الإيباري، منحة مولى البر، ت محمود الحصري، مكتبة السنة، ط1، (1423هـ - 2002م).

(5) نال شرف طبعها مكتبة السنة بالقاهرة، بإذن من ورثة الشيخ رحمه الله، وأعيد طبعها في مكتبة ابن تيمية مؤخرا (1428هـ - 2007م)، غير أنهما كسابقتها، لم تسلم من الأخطاء الكثيرة التي بطبعة مكتبة السنة، وانظر ما سيأتي فيما يخص طبعات كتب الشيخ رحمه الله.

(6) الحصري، أحكام قراءة القرآن، (3).

(7) الحصري، أحسن الأثر، (5).

(معالم الاهتداء)⁽¹⁾، وكتاب (فتح الكبير)⁽²⁾، وكتاب (مع القرآن الكريم)⁽³⁾، وعناوين تلك المؤلفات في صفحة واجهتها على ما وضع الشيخ رحمه الله لها، إلا في ثلاثة كتب هي:

الأول: كتاب (معالم الاهتداء)، فقد سماه الشيخ رحمه الله (معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء)، إلا أن المثبت في صفحة واجهة الكتاب بلفظ (معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء)، وهو تغاير يسير بين اللفظين - (الوقف) و(الوقوف) -، غير محل بالمعنى الذي أراده منه مؤلفه، إلا أنه من الضروري التزام ما ذكره الشيخ رحمه الله من التسمية، فهو صاحب الكتاب وأولى الناس بوضع عنوانه.

الثاني: كتاب (فتح الكبير)، فقد سماه الشيخ رحمه الله (فتح الكبير في أحكام الاستعاذة والتكبير)، في حين أن المثبت في صفحة واجهة الكتاب بلفظ (فتح الكبير في الاستعاذة والتكبير)، بإسقاط لفظ (أحكام)⁽⁴⁾، والواجب - ولا بد - ذكرها وإثباتها:

1. لكون الشيخ رحمه الله صاحب الكتاب، والأحق بتسميته.

2. ثم لكون إثباتها أقرب إلى مقصود الكتاب، وأوضح في الدلالة عليه.

الثالث: كتاب (السبيل الميسر)، ففي صفحة واجهة الكتاب بلفظ (السبيل الميسر في قراءة الإمام أبي جعفر)، والذي وضعه الشيخ رحمه الله من التسمية، كما نبّه عليه في الكتاب نفسه بإسقاط لفظ (الإمام)⁽⁵⁾، (الإمام)⁽⁵⁾، وهو خلاف يسير، وإذ لم يثبتها الشيخ فليس هو بالذي ييخل عليه بها، والحال أن أبا جعفر رحمه الله هو الإمام ولا شك، ولعل ذلك من فعل الطابع، والله أعلم.

وأما بقية المؤلفات التي لم ينسبها الشيخ رحمه الله، ولم يذكر عناوينها في مقدماتها، فهي على ما أثبت في صفحة الواجهة، وهي دالة على مضمونها ومحتواها، فلا كلام والحال هذه فيها، والله الموفق.

(1) الحصري، معالم الاهتداء، (9).

(2) الحصري، فتح الكبير، (3).

(3) لم يذكر الشيخ رحمه الله تسمية هذا الكتاب في مقدمته، ولكن يستفاد ذلك مما ذكر في مقدمته، من التقاريط والمدح للشيخ رحمه الله وكتابه، فقد ذُكر فيها هذا العنوان له (مع القرآن الكريم) كما في صفحة الواجهة منه.

(4) وهذا التغاير في هذا الكتاب وفي الذي قبله إنما هو من فعل الطابع الناشر.

(5) الحصري، السبيل الميسر، (4).

أمّا عن طبعات كتب الشيخ رحمه الله، فقد كان الشيخ الحصري رحمه الله نفسه من يسهر على طبع كتبه - لعلها في شركة الشمري إذ هي أقدم طبعات الكتب -، كما كان رحمه الله يوزعها مجاناً، أو تُوزَّع له بسعر رمزي⁽¹⁾، وقد طُبعت كتب الشيخ رحمه الله جميعها مرتين:

الأولى: في مكتبة السنة، بالقاهرة، ما بين سنة (1423هـ - 2002م) و(1425هـ - 2004م).

الثانية: في مكتبة ابن تيمية، بالقاهرة أيضاً، سنة (1428هـ - 2007م).

كما طبع بعضها أيضاً أكثر من مرتين، منها:

1. كتاب (أحكام قراءة القرآن الكريم)، فقد طبع محققاً مرات عدة، لعل أحسنها، التي تولى تحقيقها

الأستاذ محمد طلحة بلال منيار، سنة (1420هـ - 1999م)، كما أشار هو نفسه في مقدمته

على الكتاب إلى طبعاته فقال: "طبع الكتاب بمطابع الشمري بالقاهرة سنة 1389هـ، ثم طبع ثانية

ضمن سلسلة (دراسات في الإسلام) يصدرها المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، بإشراف

محمد توفيق عويضة، في العدد 114 من السنة العشرة، بتاريخ 15 رمضان سنة 1390هـ"⁽²⁾.

كما طبع أيضاً بمكتبة التراث الإسلامي بالقاهرة سنة (1422هـ - 2002م).

2. كتاب (معالم الاهتداء)، فقد اعتمد عليه الأستاذ عبد الكريم عوض، في كتابه (الوقف والابتداء

وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم)، اعتمد على الكتاب بطبعة مطابع الشمري⁽³⁾.

3. كتاب (رحلاتي في الإسلام)، ذكر صاحب تنمة الأعلام أنه اطلع عليه، مطبوعاً في مطابع شركة

الشمري أيضاً⁽⁴⁾.

وهذه الكتب بمختلف طبعاتها، توزع في مركز (دار الشيخ الحصري رحمه الله للقرآن الكريم وعلومه)

مجاناً، كما أن أكثرها متوفر في المكتبات العامة.

هذا مجمل ما اطلعت عليه من طبعات لكتب الشيخ رحمه الله، أردفه بعد ذلك بالكلام في تواريخ

تأليفها، وترتيبها فيما بينها، والله الموفق.

(1) كذا ذكر ولده السيد الحصري، ولم يحدّد أيها من كتبه كان فيه ذلك، جميعها أو بعضها.

(2) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، ت محمد طلحة بلال منيار، (11).

(3) عبد الكريم إبراهيم عوض، الوقف والابتداء، (382).

(4) محمد خير رمضان، تنمة الأعلام، (244/2).

المطلب الثاني: تواريخ المؤلفات، وترتيبها.

إنَّ لمعرفة تواريخ مؤلفات العلماء رحمهم الله فوائد كثيرة، منها معرفة أولها وآخرها، ومنها - وهي أهم - معرفة ما استقرت عليه أقوال العلماء رحمهم الله، واختياراتهم في المسائل العلمية المتنوعة، والآراء المختلفة، فغالبا ما يكون للعالم أو الإمام اختيار وترجيح في بعض المسائل في أول حياته العلمية، وفي مؤلفاته الأولى، ثم يكون له فيها اختيارات أخرى مغايرة في آخر حياته، وفي مؤلفاته الأخيرة، بعد مزيد من البحث والتحقيق والمطالعة والمدارسة، وهذا المسلك معروف مألوف، غير خاف على من له اطلاع على كتب تراثنا العريق في العلوم الإسلامية المتنوعة⁽¹⁾.

وقد كان لكتب الشيخ رحمه الله نصيب من هذا المسلك، فاقتضى ذلك معرفة تواريخ مؤلفاته، ليحسن تعاملنا مع مادتها وعلومها، بعد ذلك، فأقول وبالله التوفيق:

قد اعتنى الشيخ رحمه الله بذكر تواريخ انتهائه من تأليف كتبه في خاتمتها، غير أنه لم يطرد له هذا الصنيع إلا في ستة من كتبه هي:

الأول: كتاب (مع القرآن الكريم) فقد انتهى من تأليفه رحمه الله في يوم الخميس 22 من شهر ربيع الثاني سنة 1380هـ، الموافق لـ 13 من أكتوبر سنة 1960م⁽²⁾، ويعتبر أول كتب الشيخ رحمه الله تأليفاً، باعتبار تاريخ تأليفه.

الثاني: كتاب (السبيل الميسر في قراءة الإمام أبي جعفر) فقد انتهى من تأليفه رحمه الله في يوم الأحد 7 من شهر جمادى الأولى سنة 1384هـ، الموافق لـ 13 من شهر سبتمبر سنة 1964م⁽³⁾.

⁽¹⁾ وخذ مثالا على ذلك في القراءات وعلومها، الإمام ابن الجزري رحمه الله، فلنشاطه العلمي كانت له العديد من المؤلفات في أول حياته وفي آخرها، ظهر فيها اختلافٌ وتغايرٌ اختياراته العلمية، ومعرفة تواريخ مؤلفاته يدرك الباحث والمطلع ما استقر عليه قوله فيها، فمن ذلك مثلا : مسألة (أركان معرفة القراءة الصحيحة المقبولة)، فقد تكلم رحمه الله في هذه المسألة في كتابه (منجد المقرئين) (40)، ومال فيها إلى قول من اعتبر التواتر ركنا من الأركان، وتكلم فيها أيضا في كتاب العظيم (النشر في القراءات العشر) (9/1)، واعتبر فيه الأخذ بصحة السند مع بقية الأركان هو القول المختار.

ولما كان كتاب (منجد المقرئين) من أوائل كتبه رحمه الله، فقد كان فراغه رحمه الله من تأليفه سنة (773هـ)، كما في الصفحة (122) منه، وكان كتاب (النشر في القراءات العشر) من أواخر كتبه، ومؤلفٌ بعد سابقه، فقد كان فراغه من تأليفه سنة (799هـ).

لما كان هذا وذاك، علمنا أن ما ذكره في كتابه (النشر في القراءات العشر) هو آخر اختياراته، وكلامه فيه هو ناسخ الكلامين، ومذهبه فيه هو ما يصح عزوه مذهبا لابن الجزري رحمه الله من أقوال هذه المسألة، والله أعلم.

⁽²⁾ الحصري، مع القرآن الكريم، (132).

⁽³⁾ الحصري، السبيل الميسر، (141).

الثالث: كتاب (أحسن الأثر في تاريخ القراء الأربعة عشر) فقد انتهى من تأليفه رحمه الله في يوم الخميس 24 من شهر شوال سنة 1384هـ، الموافق لـ 25 من شهر فبراير سنة 1965م⁽¹⁾.

الرابع: كتاب (نور القلوب في قراءة الإمام يعقوب) فقد انتهى من تأليفه رحمه الله في يوم الثلاثاء 7 من شهر جمادى الأولى سنة 1386هـ، الموافق لـ 23 من شهر أوت (أغسطس) سنة 1966م⁽²⁾.

الخامس: كتاب (أحكام قراءة القرآن الكريم) فقد انتهى من تأليفه رحمه الله في يوم الجمعة 26 من شهر شعبان سنة 1386هـ، الموافق لـ 9 من شهر ديسمبر سنة 1966م⁽³⁾.

السادس: كتاب (القراءات العشر من الشاطبية والدرة) فقد انتهى من تأليفه رحمه الله في يوم الجمعة 7 من شهر رمضان سنة 1387هـ، الموافق لـ 8 من شهر ديسمبر سنة 1967م⁽⁴⁾ (5).

أما بقية مؤلفاته رحمه الله فلم يذكر تواريخها، لذا فقد حاولت كل جهدي، وبذلت كل طاقتي، في ترتيبها بين كتب الشيخ رحمه الله المؤرخة، وذلك من خلال دراسة مضمونها، ومقارنة محتواها مع ما جاء في الكتب المؤرخة، فأقول مستعينا بالله :

أولاً: كتب الروايات المفردة الثلاثة، (رواية الدوري)، و(رواية قالون)، و(رواية ورش).

فأمّا كتابي (رواية قالون)، و(رواية ورش)، فالذي يظهر - والله أعلم - أن كتاب (رواية قالون) ألف قبل الآخر، وذلك من عدة أوجه:

1. أن عادة العلماء والمؤلفين رحمهم الله جرت على تقديم رواية قالون رحمه الله، على رواية ورش رحمه الله⁽⁶⁾، لكثرة ملازمة قالون للإمام نافع رحمهما الله، وكثرة قراءته عليه⁽⁷⁾.

(1) الحصري، أحسن الأثر، (126).

(2) الحصري، نور القلوب، (184).

(3) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (296).

(4) الحصري، القراءات العشر، (314).

(5) وإذ يذكر هذا ويعلم أن أول كتاب للشيخ رحمه الله سنة 1960م، أي بعدما قضى الشيخ رحمه الله قرابة ثلاث وأربعين سنة من العلم والمراجعة والبحث، فهو أكبر شاهد بعد ذلك على مقامها العلمي، فما ألفت إلا بعد اكتمال أهليته العلمية، على خلاف ما يكون من بعض المؤلفين، من تأليف في أول حياتهم العلمية، كثرت بسببها منهم بعد ذلك التراجمات، و تتعدد عليهم المؤاخذات، والله أعلم.

(6) وهذا ليس بالأمر الكلي المطرد، فقد وقع لبعض أهل العلم خلاف هذا الترتيب، وغير هذا التقديم، كالإمام ابن بري رحمه الله في منظومته (الدرر اللوامع)، والإمام علي بن عبد الغني الحصري رحمه الله في (قصيدته الحصرية في قراءة نافع)، فقد قدما رحمهما الله ورشا على قالون رحمهما الله.

(7) انظر ترجمة الإمام قالون رحمه الله في كتاب (غاية النهاية) لابن الجزري (615/1)، ليظهر لك ذلك.

2. قول الشيخ الحصري رحمه الله في كتابه (رواية ورش)، حيث قال: "...وحيث إن قالون وورش هما أشهر من نقل القراءة عن الإمام نافع، وقد ترجمنا لكل منهما ترجمة، يَجْمَلُ بنا لشيخهما ترجمة موجزة..."⁽¹⁾، قال هذا الكلام مع أنه رحمه الله لم يذكر ترجمة لقالون رحمه الله في هذا الكتاب، وإنما ترجم له في مقدمة كتابه (رواية قالون)، الشيء الذي يدل على أن كتاب (رواية قالون) قبل كتاب (رواية ورش)، وهو المطلوب.

3. كما أن الشيخ رحمه الله لم يختم كتاب (رواية قالون) بأيّ خاتمة، على خلاف عادته في مؤلفاته الأخرى، بل ولا حتى بحمد الله سبحانه، وهذه الملاحظة مع التي قبلها، تدلُّ بوضوح على أن هذين الكتابين في الأصل كتاب واحد، فصلاً حال الطبع. وذلك أنك لو ضمنت الكتابين إلى بعضهما، ظهر تمامهما، واتساق الكلام فيها، فيتضح معنى كلامه السابق، وذكره لترجمة الإمام نافع بعد ذكره لتراجم رواته، ويتوجه صنيعه في إخلائه كتاب (رواية قالون) من الخاتمة، لكون الكتابين كتاب واحد، فختما بخاتمة واحدة.

فيتلخص مما تقدم أن كتاب (رواية قالون) أسبق تأليفاً من كتاب (رواية ورش)، والله أعلم.

أما كتاب (رواية الدوري) فلم تظهر منه **دلائل واضحة**، يمكن معها تعيين رتبة هذا الكتاب بين الكتب الأخرى بيقين، إلا أنه يمكن القول، إن هذا الكتاب جاء بعد الكتابين السابقين تأليفاً، أقول هذا لثلاث أمور:

1. أن عادة العلماء والمؤلفين جرت على تقديم قراءة نافع رحمه الله وراوييه، على بقية القراءات والروايات الأخرى، فكأن الشيخ الحصري رحمه الله بعد ما ألف في قراءة نافع رحمه الله، ألف في قراءة غيره.

2. ما يظهر من التباين في منهج عزو القراءة بين هذه الكتب الثلاثة، ففي كتابي (رواية قالون) و(رواية ورش)، سار الشيخ رحمه الله على عزو القراءة إليهما بـ (قرأ قالون، قرأ ورش) وما شابهها وما اشتق منها، أما في كتابه (رواية الدوري) فسار فيه على منهج مغاير، فهو يعزو بلفظ (رواية الدوري) وما اشتق منها، فكأن الشيخ رحمه الله رأى في لفظ (رواية) دقة وضبطاً، أكثر من لفظ (قرأ)، وذلك لأن ثلاثتهم رواة يروون عن الأئمة قراءاتهم، وما ينسب إليهم فهو رواية، وليسوا قراء تنسب إليهم قراءة من القراءات، فكأن الشيخ رحمه الله لما رأى دقة هذا اللفظ - روى -، عدل عن غيره مما استعمله في ذينك الكتابين المتقدمين إليه، والله أعلم.

(1) الحصري، رواية ورش، (10).

3. كما أن ولدَ الشيخ رحمه الله سيِّداً، أشار فيما ذكر لأبيه من ترجمة⁽¹⁾، أن بعض كتب والده كانت من أجل التسجيل الصوتي، والأقرب نظراً أنّها هذه، لكونها الروايات التي سجلها الشيخ رحمه الله صوتياً، إضافة إلى رواية حفص، فكانت على ما ذكرته من الترتيب، لما كان ذلك ترتيبها في التسجيل، إلا في كتابي (رواية قالون) و(رواية ورش)، فالأمر فيهما على ما سبق ذكره.

فالحاصل مما سبق أن كتب الروايات المفردة مرتبة على النحو الآتي:

فأولها كتاب (رواية قالون)، ويليه كتاب (رواية ورش)، وآخرها كتاب (رواية الدوري)، أما ترتيب هذه الكتب مقارنة ببقية الكتب الأخرى، فذاك أمر لم يظهر لي وجهه، ولم تتضح دلائله بدقة، غير أنّه من الضروري أن تكون ألفت ما بين سنة (1961م وسنة 1968م)، وهي الفترة التي سجل فيها الشيخ رحمه الله هذه الروايات، ضمن مشروع الجمع الصوتي للقرآن الكريم، لما كانت للشيخ رحمه الله مؤلفات خاصة بالتسجيلات⁽²⁾، فلعلها هذه بلا شك، لتطابقها مع ما سجله رحمه الله من الروايات، وتفرّيعاً على هذه المقدمة يقال:

أمّا كتاب (رواية قالون) و(رواية ورش)، فهما قبل سنة 1965م، لأنّها السنة التي سجل الشيخ رحمه الله قلبها مصحف رواية ورش، ولكون كتاب (رواية قالون) قبل كتاب (رواية ورش) كما تقدم التذليل عليه، فالكتابان يرتبان بعد كتاب (السيبيل المسير)، وقبل كتاب (أحسن الأثر)⁽³⁾، والله أعلم.

أمّا كتاب (رواية الدوري) فلعله تأخّر إلى حدود سنة 1968م تقريباً، لتأخر تسجيل الشيخ رحمه الله لهذه الرواية إلى هذا التاريخ، وإن كان من المحتمل أن يُعدّه ويؤلفه قبل التسجيل، فيكون عند ذلك قد أُلّف بعد سنة 1965م، وهي سنة تأليفه لكتاب (أحسن الأثر)، ووجه الربط بين هذا وذاك، أنّه لم يذكر في مقدمة كتاب (أحسن الأثر) أنّه سجل رواية الدوري رحمه الله إلى غاية تلك السنة، في حين أنّه ذكر ما سجله من الروايات الأخرى، والله أعلم.

ثانياً: كتاب (معالم الاهتداء)، هو من الكتب التي لم يذكر الشيخ رحمه الله تاريخ تأليفها أيضاً، وبمقارنة مضمونه وما حواه من مسائل وترجيحات وبحوث، - بمقارنة ذلك - بما ذكره في غيره من الكتب المؤرخة يمكن القول: إن الشيخ الحصري رحمه الله أُلّف هذا الكتاب بعد كتابه (أحكام قراءة القرآن الكريم)، أي بعد سنة (1386هـ، 1966م) وذلك لما يأتي:

(1) راجع ما تقدم في الصفحة (39) من المذكرة.

(2) كما ذكر ذلك عنه ابنه سيد الحصري في مقال له سبقت الإشارة إليه في أول ترجمة الشيخ رحمه الله، في الفصل الأول.

(3) يشار هنا إلى أن تسجيل الشيخ رحمه الله لرواية قالون تأخر إلى سنة 1968م، فيكون الشيخ رحمه الله أُلّف الكتاب قبل التسجيل.

قد تكلم الشيخ رحمه الله في شيء من مسائل علم الوقف والابتداء في بعض كتبه الأخرى، ككتاب (مع القرآن الكريم)، وكتاب (أحكام قراءة القرآن الكريم)، فكان له فيها رأي واختيار، وكان له فيها رأي مغاير في كتابه (معالم الاهتداء).

ولما كان هذا الكتاب الأخير كتابا خاصا، مفردا في مسائل هذا الفن، استطرد في بحثها وجمعها وترتيبها والكلام فيها، تدليلا وترجيحا، وكانت له فيه اختيارات تُغاير ما في الكتب الأخرى، بما يدل على مزيد علم حصل، ومزيد بحث ظهر وتقرر، جعله يعدل عمّا اختاره في مؤلفاته السابقة إلى اختيارات أخرى، أقوى حجة ودليلا.

ومن تَلَكُم المسائل - على سبيل التمثيل⁽¹⁾ - التي تكلم الشيخ رحمه الله فيها، مسألة (الوقف على رؤوس الآي)، فقد أخذ الشيخ رحمه الله فيها بمذهب الاستحباب المطلق، مهما كان تعلق الآية بما بعدها، وذلك في كتابيه (مع القرآن الكريم)⁽²⁾ و(أحكام قراءة القرآن الكريم)⁽³⁾، غير أنّه رحمه الله مال فيها إلى رأي مغاير في كتابه (معالم الاهتداء)⁽⁴⁾، بعد بحث مستفيض مطول، خلص فيه إلى كون رؤوس الآي كغيرها من المواضع، التي يراعى في الوقف عليها جانب المعنى، ما يدل على أنّ هذا الكتاب جاء بعد سابقه، وحوى ما لم يحويه.

ثم - من وجه آخر - قد يكون بعيدا في التقدير، أن يأخذ الشيخ رحمه الله في هذه المسألة بسنية الوقف مطلقا، في كتابه (مع القرآن الكريم)، وهو أول كتبه، ثم يرجع عن ذلك الاختيار في كتابه (معالم الاهتداء)، بعد بحث مطول مفصل، ثم يعود مرة أخرى لاختيار القول بالسنية المطلقة في كتابه (أحكام قراءة القرآن الكريم)، دون أن يُعقَبَ ذلك البحث المطول المفصل، يبحث أكثر طولا وأكثر تفصيلا، يوضح دلائل هذا الرجوع، ولما لم يكن ذلك، وكان بعيدا وقوعه، دل على صواب ما تقدم، من كون كتاب (معالم الاهتداء) بعد كتاب (أحكام قراءة القرآن الكريم) وهو المطلوب.

ساعد على ذلك - أيضا - كون الأقرب إلى الذهن، والذي جرت به العادة، أن يكون الشيخ رحمه الله ألف كتابيه (مع القرآن الكريم) و(أحكام قراءة القرآن الكريم)، سار فيهما على اختيار معين، ثم رجع عنه إلى رأي مغاير في كتابه (معالم الاهتداء) بعد ذلك البحث المفصل، والتقرير المطول.

(1) وانظر مثلا آخر في ما سيأتي في فصل الاختيارات، في الصفحة (279).

(2) الحصري، مع القرآن الكريم، (47-48).

(3) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (229).

(4) الحصري، معالم الاهتداء، (62).

ويبقى من كتب الشيخ رحمه الله أيضا، كتاب (فتح الكبير في أحكام الاستعاذة والتكبير)، وتحقيقه لنظم (منحة مولى البر في ما زاد كتاب النشر للقراءات العشر على الشاطبية والدرّة)، وكتاب (رحلاتي في الإسلام)، فلم أهتدي إلى ما يدل على تاريخها وترتيبها تحديدا، لكن الذي يظهر ما يأتي:

إنَّ تحقيقه لنظم (منحة مولى البر)، كان بعد فراغه من كتابه (القراءات العشر من الشاطبية والدرّة)، لما كان سبيل أهل العلم رحمهم الله العناية ابتداء بالقراءات العشر الصغرى، من طريق الشاطبية والدرّة، ثم التوسع بعدها، بتتيمم ذلك بالقراءات العشر الكبرى، من طريق الطيبة والنشر، فإذا صح حدسي هذا يكون تحقيق الشيخ رحمه الله لهذا الكتاب بعد سنة 1967م، والله أعلم.

ثم إنَّ كتاب (رحلاتي في الإسلام)، بحسب عنوانه يكون في آخر حياته رحمه الله، ذلك أنَّ رحلاته رحمه الله في البلدان الإسلامية والعالمية كثيرة، ومما ذكر للشيخ رحمه الله من رحلات، تلك التي كانت في آخر حياته سنة 1978م إلى بريطانيا، وذلك ما يدل على أنَّ الشيخ رحمه الله ما سطر هذه الرحلة في كتابه هذا إلا بعد وجودها، وأتته ما ألفه إلا بعد هذه السنة، لكن لما لم يتوفر لي هذا الكتاب لا أستطيع أن أجزم بهذه النتيجة، والله أعلم.

وبذلك، يتحصل من جميع ما تقدم، أن كتب الشيخ رحمه الله في ترتيبها على النحو الآتي فـ:

الأول: كتاب (مع القرآن الكريم).

الثاني: كتاب (السبيل الميسر في قراءة الإمام أبي جعفر).

الثالث: كتاب (رواية قالون).

الرابع: كتاب (رواية ورش).

الخامس: كتاب (أحسن الأثر في تاريخ القراء الأربعة عشر).

السادس: كتاب (نور القلوب في قراءة الإمام يعقوب).

السابع: كتاب (أحكام قراءة القرآن الكريم).

الثامن: كتاب (معالم الاهتداء إلى معرف الوقف والابتداء).

التاسع: كتاب (القراءات العشر من الشاطبية والدرّة).

العاشر: تحقيقه لنظم (منحة مولى البر).

الحادي عشر: كتابه (رحلاتي في الإسلام).

على أن كتابي (معالم الاهتداء إلى معرف الوقف والابتداء) و(القراءات العشر من الشاطبية والدرة)، قد يتغاير الترتيب فيما بينهما، إذ لم يظهر لي بوضوح أيهما قبل الآخر، فترتيبهما على هذا الحال نسبي.

هذا آخر ما سطرته يد الباحث عفا الله عنه بخصوص هذا المطلب، الذي يبني عليه بعض المسائل، ويستفاد منه حال تقريرها، وبيان ترجيح الشيخ رحمه الله فيها، كما سيأتي في الفصل الأخير من المذكرة، إن شاء الله تعالى.

المطلب الثالث: شبهة حول كتب الشيخ رحمه الله وجوابها.

انتشر في بعض أوساط غير علمية، لا تعنى بضبط الأقوال، ولا بإسنادها إلى قائلها، ولا بالتدليل عليها، انتشر في هذه الأوساط شبهة غير علمية ولا خلقية، تدعى - زورا - أن هذه الكتب والمؤلفات ليست للشيخ الحصري رحمه الله، بل هي لغيره - كما يزعمون - من العلماء الذين عاصروهم الشيخ رحمه الله⁽¹⁾، تمكن من بعض مؤلفاتهم بطريقة أو بأخرى، ثم طبعت باسم الشيخ الحصري رحمه الله.

وهذه الشبهة يكفي في ردها معرفة اسمها - شبهة -، ثم يكفي في الاستنكاف عن قبولها قراءةً مضمونها ومحتواها، فقد حوت من سوء الأدب وسوء الظن الشيء الكبير، وتضمنت قذف الأبرياء، بل الفضلاء من الأئمة العلماء، بالسرقة والاختلاس والخيانة، وذلك ما يقف معه الحليم حيران، من جرأة تلك الأفواه الناطقة بها - والله المستعان -.

وفيما يأتي رد لها من عدة أوجه اجتهدت في تسطيرها، دفاعاً عن هذا الإمام العَلم، عسى الله سبحانه أن يكتب لي بما أجز من رد ودافع عن عرض أخيه المسلم، فقد قال الصادق الأمين صلى الله عليه وسلم "من رد عن عرض أخيه رد الله عن وجهه النار يوم القيامة"⁽²⁾، فأقول:

أولاً: وهذه النقطة الأولى مجازاة لأصحاب هذه الشبهة في قولهم - على فرض التسليم الجدلي - فيقال، إذا كانت هذه الكتب ليست للشيخ رحمه الله، فهل هذا الحكم في جميعها أو في بعضها؟

فإن قيل في جميعها، ظهر باطل ذلك القول وإفكته، فهو القول الذي لا يجرؤ عليه إلا جاهل كاذب، ذلك أن تلك الكتب ما هو للشيخ رحمه الله يقينا، بشهادة من رُمي بهم رحم الله الجميع، كما سيأتي.

(1) ذُكرَ أنها للشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه الله، فقد كان من العلماء الذين عرفهم الشيخ الحصري رحمه الله، وتلمذ عليهم.

(2) أخرجه الترمذي (1931)، وأحمد (27576، 27583)، والبيهقي في شعب الإيمان (7634، 7635) وغيرهم، قال الترمذي رحمه الله " هذا حديث حسن " .

وإن قيل بل في بعضها، فيقال حَدِّدْوها، ثم بعد تحديدها - وأنتى لهم ذلك - لكم مَنَّا مناقشات طويلة عريضة، لا يثبت قولكم معها، ويكفي من جميع ذلك أن يقال، هل ما بلغه الشيخ الحصري رحمه الله من مستوى علمي رفيع، شهد له به القريب والبعيد، بل ومن رُمِيَ به نفسه - الشيخ عبد الفتاح القاضي -، يعجز معه صاحبه عن تأليف مثل تلك المؤلفات⁽¹⁾؟!.

ثانياً: أن هذه الشبهة خلاف الأصل المتقرر في نسبة المؤلفات إلى أصحابها، وأنها لمن طبعت بأسمائهم، ولما لم يُقْمِ الدليل الصحيح الصريح المعارض لهذا الأصل، وجب البقاء عليه.

ثالثاً: أن من تلك الكتب ما هو من تأليف الشيخ الحصري رحمه الله يقينا ككتاب:

1. (مع القرآن الكريم)، فقد جاء في مقدمة الكتاب ضمن تقارير العلماء له، ذكر هذا الكتاب للشيخ والثناء عليه به، قال شيخ الأزهر في وقته الشيخ محمود شلتوت رحمه الله: "و حين قدم إلينا الشيخ محمود الحصري كتابه (مع القرآن الكريم)..."⁽²⁾، وقال الشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه الله - وهو من رُمِيَ الشيخ به -: " فقد تصفحت هذا الكتاب الذي أُلّفه صديقنا الفاضل، الأستاذ الشيخ محمود خليل الحصري..."⁽³⁾.

كما أن ما نشر للشيخ رحمه الله من مقالات في المجلات المُحكِّمة⁽⁴⁾، ومطابقة ما جاء فيها، لما هو في هذا الكتاب، يدل يقينا على صحة نسبة الكتاب له رحمه الله.

2. (أحسن الأثر)، فقد نبّه الشيخ رحمه الله في مقدمته على سبب تأليفه لهذا الكتاب، وأنه رحمه الله لما مَنَّ الله سبحانه عليه بتسجيل روايتي حفص وورش رحمهما الله، توالى عليه الأسئلة حولهما، وهي التي كانت سبب تأليفه لهذا الكتاب جوابا على تلك الأسئلة، قال رحمه الله: " فلما مَنَّ الله تعالى عليّ بتسجيل القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم... ثم وفقني الله تعالى لتسجيل ختمة أخرى برواية ورش عن نافع...أخذت الأسئلة تتوالى علي من كل صوب وحذب...وتلبية لنداء هذه الكثرة الكاثرة من المسلمين...استخرت الله تعالى أن أضع كتابا وجيزا يكشف عن تراجم أئمة القراءة..."⁽⁵⁾.

(1) لا يقال هذا احتقارا لمادة هذه الكتب وعلومها، ولكن إشادة برتبة الشيخ العلمية ورفعته.

(2) الحصري، مع القرآن الكريم، (5).

(3) الحصري، المرجع نفسه، (9).

(4) انظر ما سيأتي من الكلام في مقالات الشيخ رحمه الله في الصفحة (169-173) من المذكورة.

(5) الحصري، أحسن الأثر، (3-5).

ولا يعرف من سجل رواية حفص رحمه الله قبل الشيخ الحصري رحمه الله⁽¹⁾، ولا من سجل رواية ورش رحمه الله غيره، إلى حدود السنة التي أُلّف فيها هذا الكتاب سنة (1384هـ، 1965م)، كما يفيد كلام الشيخ رحمه الله نفسه في بعض مقالاته⁽²⁾.

3. (رحلاتي في الإسلام)، ولعلهم لم يقصدوا هذا الكتاب بتلك الفرية، ولا طائل من التدليل على نسبته للشيخ رحمه الله، وذلك أوضح من شمس النهار، فكيف يدعي عاقل حياة غيره، ثم يؤلف في ذلك مؤلفا خاصا، وينشره للملا من العالمين، ليرى كذبه الملايين!!؟.

رابعا: إن من تلك الكتب ما هو أكيد النسبة إلى الشيخ رحمه الله، فقد ذكرها له بعض من ترجم له - على قلتهم -، من دون تردد ولا شك ولا شبهة ولا مرية، وذكرها له بعض المؤلفين ممن استفادوا منها.

فقد ذكر صاحب (تنمة الأعلام)⁽³⁾ أن له رحمه الله قرابة الأحد عشر مؤلفا، ذكرها هكذا إجمالا، ولم ينص على عناوينها، ولم يذكر منها إلا كتابا واحدا هو كتاب (رحلاتي في الإسلام).

وذكر له صاحب (الموسوعة الميسرة)⁽⁴⁾ ثلاثة من الكتب هي كتاب (أحكام قراءة القرآن الكريم) وكتاب (القراءات العشر من الشاطبية والدرة) وكتاب (مع القرآن الكريم).

كما ذكر له الدكتور إبراهيم الدوسري بعض كتبه، وهي (مع القرآن الكريم)، و(معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء)، و(القراءات العشر)⁽⁵⁾.

وذكر له الدكتور عبد الكريم إبراهيم عوض كتاب (معالم الاهتداء)، فقد استفاد منه كثيرا في كتابه (الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم)⁽⁶⁾.

وذكر له محقق كتاب (إتحاف فضلاء البشر)، كتاب (القراءات العشر من الشاطبية والدرة)⁽⁷⁾.

(1) فقد سجلت بصوت غيره من القراء بعده، ومع هذا فلم تسجل بصوت من رُمي الشيخ الحصري رحمه الله به - الشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه الله - مطلقا، وانظر ما سيأتي في الصفحة (172، 192-193) من المذكرة.

(2) انظر ما سيأتي ذكره في الصفحة (172) من المذكرة.

(3) محمد خير رمضان يوسف، تنمة الأعلام للزركلي، (2/244).

(4) وليد بن أحمد الحسين الزبيري وجماعة، الموسوعة الميسرة في تراجم، (3/2593).

(5) إبراهيم الدوسري، الإمام المتولي وجهوده، (175)، مع إضافة عبارة (من الشاطبية والدرة) في عنوان الكتاب الأخير، فهي مهمة.

(6) عبد الكريم إبراهيم عوض، الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى، (382).

(7) البنا الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، (1/39).

ثم هاهنا يحسن بنا أن نقول، قد ذكر الشيخ رحمه الله في لقاء صحفي له⁽¹⁾، أنه ألف عشرة كتب في علوم القرآن والقراءات، فأين هي هذه الكتب يا ترى، فإما أنها هذه التي ذكرت، وإما أنها غيرها فيقال أين هي ؟، وإما أن الشيخ رحمه الله يفترى الكذب عياذاً بالله تعالى، ولما بطل الاحتمال الثاني والثالث، تعين الأول يقينا، والله أعلم.

خامسا: إنَّ من المسالك التي يتبعها الأئمة المحققون لكتب التراث، في معرفة نسبة الكتب إلى مؤلفيها، تشابه أسلوب الكتابة، ونمط التعبير، وطريقة عرض المسائل، بين ما علمت نسبته، وما يراد إثبات نسبته، وهو الشيء الذي يلحظه القارئ المدقق، حال قراءته لبعض كتب الشيخ رحمه الله، ومقارنته بين أسلوب الكتابة فيها، ليرى بعد ذلك التشابه الكبير في أسلوبها، وهو ما يجزم معه العارفُ باتحاد الجنان النابعة منه، واليد المسطرة له، ولْيُقْرَأْ - ليعرف ذلك - ما سطرته أنامل الشيخ رحمه الله في كتابه (مع القرآن الكريم)، ولْيُقَارَنَ بما جاء في كتابه (معالم الاهتداء)، ولْيُقَارَنَ بما ذكره في الفصول الأولى من كتابه (القراءات العشر)، وبما كتبه أيضا في مطلع كتابه (أحكام قراءة القرآن الكريم)، ليظهر بذلك صدق ما تقدم، والله أعلم.

سادسا: وتشبه هذه النقطة سابقتها، في الدلالة على صحة نسبة هذه الكتب المذكورة إلى الشيخ رحمه الله، وهي التشابه الكبير في ميزات كتب الشيخ رحمه الله التي تبث له بيقين، وبقية الكتب الأخرى، فتشابه مميزاتا يوحى بوحدة كاتبها، وسيلحظ المطالع لهذه المذكرة، لدى الدراسة الخاصة لكل كتاب من كتب الشيخ رحمه الله، ذلك التشابه الكبير في مميزاتها، الذي يدل على حُصْرِيَّتِهَا.

سابعا: إن من مؤلفات الشيخ رحمه الله ما هو نقل محض عن كتب التراث ككتاب (أحسن الأثر) وكتاب (فتح الكبير)، فإن مضمون هذين الكتاين نقل حرفي أو شبه حرفي، من كتابي الإمام ابن الجزري رحمه الله (النشر في القراءات العشر)، وكتاب (غاية النهاية)⁽²⁾، فهل يعجز الشيخ الحصري رحمه الله - وهو من هو علما وعملا - عن مثل هذا النقل، أو هل بُعد عنه الكتابان ؟، أو عجز عن تحصيل المصدرين ؟، ليلجأ بعد ذلك إلى تقمص شخصية غيره، والتباهي بجهد سواه، أكيد أن هذا قول لا يقبله ولا يرضاه قائله لو قيل فيه، فكيف يرضاه عاقل فيمن طبقت شهرته العلمية والعملية الآفاق، سبحانه الله !!؟.

ثامنا: أنه قد سلك هذا المسلك غير الشيخ رحمه الله في مؤلفاتهم، فهذا الإمام المتولي رحمه الله خاتمة المحققين، ألف بعض الكتب، هي عين النُّقل عن كتب ابن الجزري رحمه الله من غير عزو، مع بعض

(1) راجع الصفحة (13) من المذكرة.

(2) وسيأتي لذلك مزيد بيان لدى الكلام في منهج الكتاين، انظر الصفحة (150، 152، 167 - 168) من المذكرة.

التغييرات، كحذف الأسانيد، والمغايرة في بعض الكلمات، كما هو سبيل الشيخ الحصري رحمه الله في بعض مؤلفاته، وذلك في كتابه -أي الإمام المتولي- (إيضاح الدلالات في ضابط ما يجوز من القراءات ويسوغ من الروايات)، وكتاب (فتح الرحمن في تجويد القرآن)، فقد سار فيهما على النقل المحض من كتاب (النشر في القراءات العشر) لابن الجزري رحمه الله⁽¹⁾، وقد اتفقنا وأصحاب هذه الشبهة أنها من كتب الإمام المتولي رحمه الله يقينا، فهل يجرؤون على نفي ذلك لما كان هذا صنيعه فيها؟.

تاسعا: إن استفادة أهل العلم بعضهم من بعض، كانت ولا تزال سبيلا ونهجا معتبرا عندهم في التأليف، ولم يُقل يوما من الأيام في عالم استفاد من آخر، إنّه اختلس أو استولى، بل وحتى تلك التي بلغ حد الاستفادة منها، والتقل عنها إلى حدّ التطابق أحيانا، قد وُجّه صنيع مؤلفيها، والتُمِسَتْ لهم المسوغات، إحسانا للظنّ بهم رحمهم الله جميعا.

فلا تنكر استفادة الشيخ رحمه الله من كتب غيره من الأئمة في هذا الفن، كالشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه الله، بل قد صرح الشيخ رحمه الله باستفادته منه في كتابه (نور القلوب) حيث يقول رحمه الله: "...وسأحذو في هذا الكتاب حذو صاحب (البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة) في تنسيقه وتنظيمه..."⁽²⁾، ويظهر ذلك أيضا لمن تتبّع مؤلفات الشيخ رحمه الله المفردة في القراءات والروايات⁽³⁾، إلا أنّ هذه الاستفادة لا تعني بحال استيلاء الشيخ رحمه الله على حق غيره.

ولندع المجال للشيخ رحمه الله هاهنا، ليهمس لهؤلاء همسة حق في صماخ باطلهم، إذ يقول رحمه الله في اللقاء الصحفي الذي أجري معه، وهو يذكر مشايخه الذين أخذ عنهم قال: "...كان لي شرف أن أتلمذ للشيخ عبد الفتاح القاضي... قرأت عليه القراءات العشر الكبرى... وقد كان لي منه العون الكثير، خاصة في إنجاز مؤلفاتي العشر في علوم القرآن والقراءات."⁽⁴⁾، فليُنظر القارئ الكريم، إلى هذه الكلمات وما يعلوها من الاعتراف بالفضل لأهله، وما فيها من الصدق والتواضع، فلا إله إلا الله كيف سولت تلك الألسن لنفسها ذلك الافتراء.

(1) إبراهيم الدوسري، المرجع السابق، (288-289، 304-305).

(2) الحصري، نور القلوب، (3).

(3) قد كان لي والحمد لله شرف ذلك، ولولا خشية الإطالة لعرضت للقارئ عشرات الأمثلة، التي يظهر منها استفادة الشيخ رحمه الله من كتب العلامة عبد الفتاح القاضي رحم الله الجميع، ويكفي عن جميع ذلك ما صرح الشيخ رحمه الله به هاهنا، وستأتي الإشارة إلى ذلك لدى الكلام في منهجيته رحمه الله في هذه الكتب بشيء من التوضيح، انظر لذلك الصفحة (87، 93، 106، 112-113) من المذكرة.

(4) راجع ما تقدم ذكره في الصفحة (13) من المذكرة.

عاشراً: إنَّ تغاير أسلوب الشيخ رحمه الله في الكتابة، عن أسلوب غيره لدليل آخر على صدق نسبة هذه الكتب إليه، وبخاصة إذا كان هذا الغير هو من رمي الشيخ الحصري رحمه الله به، فإنَّ القارئ لكتب الشيخ الحصري رحمه الله، وكتب الشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه الله، يرى التغاير في أسلوب الكتابة بينهما بيّناً، وليقرأ على سبيل المثال كتاب (القراءات في نظر المستشرقين والملحدّين)⁽¹⁾ للشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه الله، وليقارنه بما يقرؤه في كتاب (معالم الاهتداء) للشيخ رحمه الله، ليرى بعد ذلك قوتين علميتين كبيرتين، تعبر كل واحدة منهما عن نفسها في نمط خاص وأسلوب مغاير.

فهذه جملة من الأوجه التي ظهرت لي تدليلاً في الردّ على تلك الشبهة، ومزيدُ النظرِ والمقارنة بين كتب الشيخ رحمه الله، وكتب الشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه الله يظهر مزيداً منها، في رد تلك الشبهة ومثيلاًتها⁽²⁾، والله أعلم.

وبعد تمام الكلام في هذا المبحث، يجد القارئ - إن شاء الله تعالى - نفسه على أتم الاستعداد للشروع في تفاصيل الكلام في مؤلفات الشيخ رحمه الله، الكثيرة والمختلفة، وهو ما نقصد إليه في المبحث الآتي.

(1) عبد الفتاح القاضي، القراءات في نظر المستشرقين والملحدّين، دار السلام، ط1، (1426هـ - 2005م).

(2) كالنظر في مواضع المؤلفات، والمقارنة بين الاختيارات، والمصادر والمراجع المعتمدة، وغيرها من الأوجه.

المبحث الثاني: مؤلفاته الجامعة للقراءات العشر المتواترة.المطلب الأول: كتاب (القراءات العشر من الشاطبية والدرّة).الفرع الأول: وصف عام لكتاب (القراءات العشر).

كتاب (القراءات العشر من الشاطبية والدرّة)، من آخر كتب الشيخ الحصري رحمه الله، إن لم يكن آخرها، فكان لذلك - وقد تكاملت أهلية مؤلفه - كتاباً فذاً، عظيم القدر، جليل الرتبة، بالغ النفع، كثير الفائدة، مُحَبَّباً الشاطبية وأصلها، ومُضِيئاً على الدرّة ونظّمها، وناشراً القراءات العشر، أُصُولاً وفَرَشاً ككتاب النَّشْرِ.

ضمَّنه رحمه الله ذكر القراءات العشر، مقتصرًا على ما في نظم (حزب الأمانى ووجه التهاني) المعروفة (بالشاطبية) للإمام الشاطبي رحمه الله، وما في متممها، نظم (الدرّة المضية في القراءات الثلاث المرضية)، للإمام الحافظ ابن الجزري رحمه الله، وهي المعروفة بالقراءات العشر الصغرى⁽¹⁾.

يقع هذا الكتاب في قرابة (314) صفحة من القطع الصغير، عرض فيه مادة الكتاب ومقصوده على خمسة أقسام، كالآتي:

الأول: خطبة الكتاب.

الثاني: مقدمة الكتاب.

الثالث: أصول القراء العشرة، ويمكن أن نعتبره (فصلاً أولاً).

الرابع: فرش حروف القراء العشرة، ويمكن أن نعتبره (فصلاً ثانياً).

الخامس: الخاتمة.

وفيما يأتي بسطُ الكلام في كل قسم منها على حدة، وبيان لمضمونه وأهم معالمه، فأقول مستعينا بالله.

أولاً: خطبة الكتاب⁽²⁾.

استفتح الشيخ رحمه الله بما وفيها الكتاب بالبسملة، وحمد الله سبحانه، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمد رسول الله، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، ثم نبّه رحمه الله على مقصود الكتاب

⁽¹⁾ تميزا لها عن القراءات العشر الكبرى، وهي ما كان من طريق (طيبة النَّشْرِ) للإمام ابن الجزري رحمه الله، وكانت كبرى لما تضمَّنته من زيادات على ما في الشاطبية والدرّة، من حيث الطرق والأوجه، والله أعلم.

⁽²⁾ الحصري، القراءات العشر، (3)، ويمكن اعتباره تابعاً للمقدمة أو منها، لولا أن الشيخ رحمه الله عبّر عن المقدمة منفصلة عنها بعد ذلك.

ومضمونه وشرطه فقال " فهذا كتاب أذكر فيه...قراءات الأئمة العشرة، حسبما تضمَّنه كل من التَّظْمِينِ المباركين الشاطبيَّة والدرَّة، وسأقتصر على الأوجه القويَّة المقروء بها، وقد أذكر الأوجه الضعيفة المهملة لأنَّه على ضعفها، وعدم جواز القراءة بها "(1).

وسأل الله تعالى بعد ذلك السَّداد في القول والعمل، وأن يُمنَّ عليه بالصلاح، وأن يعزَّه بالقرآن الكريم، في الدنيا والآخرة - آمين-.

ثانيا: مقدمة الكتاب (2).

وقد لَخَّص الشيخ رحمه الله مضمونها في عنوانها فقال رحمه الله: "مقدمة تشتمل على فوائد جلييلة، ذكرها مهم قبل الخوض في المقصود"(3)، وضمَّنها بعد ذلك عشرة فوائد، ووضع عنوان كل فائدة منها، وفي ما يأتي بيان لأهم ما جاء فيها، على وفق ترتيبها:

الفائدة الأولى: (في مبادئ هذا الفن الشريف) - علم القراءات -، وهي المبادئ العشرة، المتعارف على ذكرها أول دراسة كل فنٍّ من الفنون الشرعية(4)، وهي (الحُدُّ، والموضوع، والثمرة، والفضل، والنَّسبة، والواضع، والاسم، والاستمداد، والحكم، والمسائل).

الفائدة الثانية(5): (في بيان المقرئ وشرطه وآدابه)، فعَرَّف رحمه الله المقرئ، وذكر شروطه، وما يتوجَّب عليه من الآداب الشرعية المتعلقة به في نفسه، والمتعلقة به في درسه ومع طلابه، وبعض المسائل الفقهيَّة المتعلقة بذلك.

(1) الحصري، القراءات العشر، (3).

(2) الحصري، المرجع نفسه، (4-25).

(3) الحصري، المرجع نفسه، (4).

(4) قال النَّاطِم رحمه الله: إنَّ مبادئ كُلِّ فَنٍّ عَشْرَةٌ
ونسبته وفضله والواضع
والاسم الاستمداد حكم الشارع
ومَن دَرى الجميعَ حاز الشرفا.
الحُدُّ والموضوعُ ثُمَّ الثَّمَرَةُ
مسائلُ والبعضُ بالبعضِ اكتفى

وقد يغيّر بعضهم في ترتيبها، وآخرون اقتصروا على بعضها، كما هو مشار إليه في البيت الأخير منها، وفي ذلك يقول آخر:

الحُد والموضوع والمسائل هن اقتصار بعضهم يا سائل.

(5) الحصري، المرجع السابق، (5-8).

- الفائدة الثالثة⁽¹⁾: (في بيان القارئ وآدابه)، فذكر أيضا تعريفه وأقسامه⁽²⁾، وما يجب عليه من الآداب الخاصة به، والمتعلقة بغيره من شيخٍ أستاذٍ، أو طالبٍ قرينٍ، وما يتعلق بذلك من مسائل فقهية وفوائد أدبية.
- الفائدة الرابعة⁽³⁾: (في ذكر الأئمة العشرة وروايتهم وطرقهم)، الذين اقتصر عليهم، وعلى رواياتهم أصحاب الكتب التي قصد الشيخ رحمه الله بيان القراءات العشر منها.
- الفائدة الخامسة⁽⁴⁾: (في إثبات نزول هذه القراءات)، وذكر تحتها حديث الأحرف السبعة الدالّ على ذلك، وبيان معناه، والراجح في مسألة معنى الأحرف السبعة⁽⁵⁾، والتدليل على ذلك.
- الفائدة السادسة⁽⁶⁾: (في سبب تعدد القراءات)، فذكر تحتها أنّ اختلاف لغات العرب كان أهم الأسباب والأسباب في تعدد هذه القراءات.
- الفائدة السابعة⁽⁷⁾: (في بيان السبب الداعي إلى أخذ القراءات عن القراء المذكورين دون غيرهم)، وأوضح تحتها حكم القراءات الثلاث الزائدة على السبع المعروفة، ومعنى إضافة هذه القراءات إلى هؤلاء القراء.
- الفائدة الثامنة⁽⁸⁾: (في الفرق بين القراءات والروايات والطرق، والخلاف الواجب والجائز)، وما يترتب على ذلك، وفائدة معرفته.

(1) الحصري، المرجع نفسه، (8-10).

(2) أشار بعض الباحثين إلى أنّ هذا التفريق بين القارئ والمقرئ جار على اصطلاح المتأخرين من أئمة الفن وعلمائه، كمكي والداوي وابن الجزري وغيرهم رحمهم الله جميعا، أمّا المتقدمون من الأئمة فكان اللفظان يطلق أحدهما على الآخر، كما قيل للإمام أبي جعفر يزيد بن القعقاع رحمه الله (أبو جعفر القارئ)، وكذا غيره.

انظر: محمد بن محمد الأمين الشنقيطي، الأخذ والتحمل عند القراء، مجلة البحوث الإسلامية، العدد السابعون، (رجب، شعبان، رمضان، شوال)، (1424هـ)، (343-345).

(3) الحصري، المرجع السابق، (10-12).

(4) الحصري، المرجع نفسه، (12-15).

(5) وستأتي الإشارة إليها، لدى بيان اختيار الشيخ رحمه الله فيها، في الفصل الخاص بذلك، انظر الصفحة (302-304) من المذكرة.

(6) الحصري، المرجع السابق، (15-16).

(7) الحصري، المرجع نفسه، (17-19).

(8) الحصري، المرجع نفسه، (20).

الفائدة التاسعة⁽¹⁾: (في أفراد القراءات وجمعها)، فتكلم رحمه الله مُبيناً مذاهب السلف والخلف في جمع القراءات، وشروط جمعها وطرق ذلك⁽²⁾، ونَبَّه في الأخير على حكم تركيب القراءات وخالطها، ليتضح للقارئ الفرق بين المعنيين.

الفائدة العاشرة⁽³⁾: (في بيان ما التزمته في هذا الكتاب قصد الاختصار)، ذكر فيه اصطلاحه في عزو القراءات إلى الأئمة حال اتفاق بعضهم أو أغلبهم.

وبهذا تكون مقدمة الكتاب قد انتهت، ليشرع بعدها في المقصود.

ثالثاً: أصول القراء العشرة، (الفصل الأول)⁽⁴⁾.

عرض في الشيخ رحمه الله أصول القراء العشرة، والقواعد المطردة لهم في القرآن الكريم، في كل باب من أبواب علم القراءات، التي درج المؤلفون قديماً وحديثاً على ذكرها، وبيانها في قسم أصول القراء، وفق ما سار عليه العلامة الإمام أبو عمرو الداني رحمه الله في كتابه (التيسير في القراءات السبع) في ترتيبها، وتبعه فيه من جاء بعده، وبالأخص الإمام الشاطبي رحمه الله في (حز الأمامي)، والإمام ابن الجزري رحمه الله في (الدرّة المضيئة).

ابتداءً بباب الاستعاذة، فباب البسملة، فباب سورة أمّ القرآن، ثم باب الإدغام الكبير،....، وانتهاءً بباب الوقف على مرسوم الخطّ، ثم باب مذاهبهم في ياءات الإضافة، ثم باب مذاهبهم في ياءات الزوائد، وبين هذه وتلك أبواب معروفة عَنَوَنَةً وترتيباً، لا تخفى على مُطَّلِع.

ثم قال رحمه الله: " هذا آخر ما يسره الله تعالى، من ذكر أصول القراء العشرة حسبما تضمّنته الشاطبية والدرّة... " ⁽⁵⁾، وأشار - أيضاً - ضمن ذلك إلى منهجه في عرض فرش الحروف، وطريقته في ذلك، كما سيأتي هنا شرحه وتوضيحه.

(1) الحصري، المرجع السابق، (21 - 25).

(2) انظر ما سيأتي في الصفحة (307 - 311) من المذكورة.

(3) الحصري، المرجع السابق، (25).

(4) الحصري، المرجع نفسه، (25 - 187).

(5) الحصري، المرجع نفسه، (187).

رابعاً: باب فرش حروف القراء العشرة (الفصل الثاني)⁽¹⁾.

أشار الشيخ رحمه الله آخر الفصل السابق إلى منهجيته في التعامل مع فرش حروف القراء العشرة، ومع ما سبق ذكره تحت الفائدة العاشرة من المقدمة، قال رحمه الله هاهنا: "...ويتلوه - فصل أصول القراء العشرة - ... ذكر الفروع المُسمَّاة عند أهل هذا الشأن بفرش الحروف"، ثم قال رحمه الله موضحاً منهجيته في عرض ذلك: "وهو إمَّا أن تتكرَّر فيه الكلمة، ويقع الخلاف فيها في كل موضع أو في أكثره، أو لا تتكرر، فالأول يضبط الخلاف فيه في أول موضع وقعت تلك الكلمة⁽²⁾، ويُضمُّ إليها ما يشبهها، والثاني يورد منشوراً على حسب الترتيب القرآني"⁽³⁾.

وسار رحمه الله على ذينك البندين، كمنهجية في عرض فرش القراء العشرة، في كل سورة من سور القرآن الكريم وآياته، على وفق ترتيب المصحف الشريف، مُفرداً كل سورة على حدة، وأطرد له هذا الصنيع، إلا في مواضع مُعيَّنة ضمَّ فيها فرش جملة من السُّور بعضها مع بعض وذلك لقلتها، وتفادياً للتطويل - الذي لا طائل تحته - بإفرادها⁽⁴⁾.

وببلوغه رحمه الله آخر فرش مختلف فيه في هذا الفصل، يكون هذا الكتاب قد قارب الانتهاء، ولم يبق منه إلا بابٌ واحدٌ، ألحقه الشيخ رحمه الله آخره لارتباطه بالقراءات العشر، وتتميماً للفائدة، ولمناسبة ذلك من حيث مكانٌ مشروعته، وذاك هو (بابُ التكبير)، وبكلامه رحمه الله فيه، وبيان أحكامه وما يتعلق به من مسائل⁽⁵⁾، يكون هذا الكتاب المبارك قد أسدل الستار على آخر فصوله، ولم يبق منه إلا خاتمته تُعلن عن ختامة.

(1) الحصري، المرجع السابق، (188-313).

(2) هذه المنهجية التي سار عليها الشيخ رحمه الله، جعلت الاستفادة من الكتاب في هذا الفصل صعبة للغاية على غير الحافظ للقرآن الكريم، العارف بمواضع الفرشيات المشابهة، المذكورة في غير سورها، وعليه فكتاب الشيخ رحمه الله يحتاج إلى خدمة تسهل صعوباته.

(3) الحصري، المرجع السابق، (187).

(4) ضمَّ رحمه الله فرش السور (من سورة الصف إلى سورة الملك)، و(من سورة الملك إلى سورة الجن)، و(من سورة الجن إلى سورة النبأ)، و(من سورة النبأ إلى سورة الأعلى)، و(من سورة الأعلى إلى آخر القرآن).

الحصري، المرجع نفسه، (298، 299، 301، 304، 306).

(5) الحصري، المرجع نفسه، (309-313).

خامسا: الخاتمة⁽¹⁾.

سأل الشيخُ رحمه الله فيها الله سبحانه أن يضع لهذا الكتاب القبول، وأن ينفع به أهل القرآن الكريم، مُنبِّها بعد ذلك على تاريخ فراغه من تأليفه، وآخر الكلام الصلاة والسلام على خير الأنام، وآله وصحبه الكرام، والحمد لله رب العالمين الملك العلام.

الفرع الثاني: منهج الشيخ رحمه الله في الكتاب، وأهم ميزاته.

أولا: منهج الشيخ رحمه الله في الكتاب.

غلب على منهج الشيخ رحمه الله في كتابه (القراءات العشر) المنهج الوصفي⁽²⁾، إذ يُعطي معظم أقسام الكتاب وفصوله، إذ كان المنهج المناسب لعرض مادة الكتاب، ولاقتضاء المقام له، إذ هو المساعد على بسط مادته وتحريرها، بوصفها وبيانها وعرضها.

سواء أكان الأمر متعلقا بالمقدمة، من حيث ذكر فوائدها، وعرضها والكلام فيها، أم كان متعلقا بفصل أصول القراء من حيث ذكر أبوابه، ووصف كيفية قراءة الأئمة فيها، وعرض تفاصيلها، وأقسام المسائل وأنواعها، وأمثلتها وشرحها، وبيان مستثنياتها، أم كان متعلقا بفصل فرش حروف القراء من حيث ذكر الكلمات المختلف فيها، ووصف كيفية قراءتها.

ويصحب المنهج الوصفي في هذا الكتاب المنهج المقارن بشكل معتبر⁽³⁾، سواء ما كان منه حال عرض المسائل المختلف فيها بين القراء في فصل الأصول، أم ما كان منها حال عرض فرش الحروف، واختلاف القراء والرواة في قراءتها، على اعتبار هذا النوع من عرض الفرشيات المختلف فيها وجهها من أوجه المنهج المقارن.

كما يتخلل الكتاب المنهج التحليلي، في مواضع قليلة منه، حال ذكر المسائل وأدلتها، وعرضها وتحليلها، وبيان مقبولها من مردودها.

أمَّا المنهج التاريخي فلم يكن له في هذا الكتاب كبير حضور، إلا في موضع واحد - بحسب اطلاعي -، حال كلام الشيخ رحمه الله في مسألة (إفراد القراءات وجمعها)، تحت الفائدة التاسعة من المقدمة⁽⁴⁾، فقد

(1) الحصري، المرجع السابق، (314).

(2) وذلك واضح من الكتاب في معظم فقراته وأبوابه.

(3) الحصري، المرجع السابق، (34، 35، 41، 47-48، 76، 92) وغيرها كثير، كثرة المسائل المختلف فيها في هذا العلم أصولا وفرشا.

(4) الحصري، المرجع نفسه، (21).

تكلم بشكل مختصر في تاريخ جمع القراءات، وما كان عليه حال السلف ومن بعدهم من الخلف رحم الله الجميع فيها.

فتمَّ بهذه المناهج الأربعة متناسقةً متكاملةً الكتابُ في أبعي حلة وأجملها.

ثانياً: أهم ميزات الكتاب.

لا شك أن دراسة كتاب مثل كتاب (القراءات العشر) دراسة وافية تامة، يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين، بالنظر إلى المادة العلمية الكثيرة القويّة الموثوقة فيه، وذلك شيء لا ادّعي مقدرة عليه في مثل هذا المقام، كما لا تسمح به حال هذا النوع من الدراسات - الخاصة بالجهود -، ولما كان ما لا يدرك كُله لا يترك جُلّه، اجتهدت قدر طاقتي في دراسة هذا الكتاب، فخرجت منه بجملة من الميزات، أعرضها على شكل نقاط في ما يأتي:

1. اعتناء الشيخ رحمه الله بتأصيل الأبواب، من حيث ذكر تعريفها وأمثلتها وقبورها وضوابطها وشروطها، وذكر ما أئفق عليه وما اختلف فيه منها، توطئة لمادة الباب ومضمونه⁽¹⁾.
2. عرض مادة الأبواب في الفصل الأول - قسم الأصول - من الكتاب في شكل فصول متتالية منفصلة، لتسهيل التعامل مع مادة الكتاب⁽²⁾.
3. عناية الشيخ رحمه الله البالغة الدائمة بذكر التقاسيم، وعرض مادة الأبواب على وفقها، لما فيها من تسهيل الاستفادة من أحكام كل باب، والأصول المذكورة فيه⁽³⁾.
4. عرضه رحمه الله أحكام كل باب ومادته، وفق طريقة السير والتقسيم، فيذكر رحمه الله مختلف صور المسألة، ويرد فيها بذكر حكم كل واحدة منها، وهي طريقةً بديعةً، لا تتسنى إلا لمن كملت أهليته في هذا العلم، وأحاط بمختلف أحكامه، كليّاته وجزئياته⁽⁴⁾.
5. ذكر المستثنيات والتنصيص عليها بعد تقرير كل قاعدة، حتى يكون القارئ فيها على بينة، ولئلا يلتبس عليه الأمر، فيظنّها داخلةً تحت القاعدة العامة⁽⁵⁾.
6. الإكثار من الأمثلة وتنويعها، ليظهر معنى الحكم المراد بيانه، أو القاعدة المقررة بوضوح وجللاء⁽⁶⁾.

(1) الحصري، المرجع السابق، (31، 33، 34، 35، 43) وغيرها كثير.

(2) الحصري، المرجع نفسه، (28، 39، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 102، 103، 104، 105، 106، 107، 108، 109، 110، 111، 112، 113، 114، 115، 116، 117، 118، 119، 120، 121، 122، 123، 124، 125، 126، 127، 128، 129، 130، 131، 132، 133، 134، 135، 136، 137، 138، 139، 140، 141، 142، 143، 144، 145، 146، 147، 148، 149، 150، 151، 152، 153، 154، 155، 156، 157، 158، 159، 160، 161، 162، 163، 164، 165، 166، 167، 168، 169، 170، 171، 172، 173، 174، 175، 176، 177، 178، 179، 180، 181، 182، 183، 184، 185، 186، 187، 188، 189، 190، 191، 192، 193، 194، 195، 196، 197، 198، 199، 200، 201، 202، 203، 204، 205، 206، 207، 208، 209، 210، 211، 212، 213، 214، 215، 216، 217، 218، 219، 220، 221، 222، 223، 224، 225، 226، 227، 228، 229، 230، 231، 232، 233، 234، 235، 236، 237، 238، 239، 240، 241، 242، 243، 244، 245، 246، 247، 248، 249، 250، 251، 252، 253، 254، 255، 256، 257، 258، 259، 260، 261، 262، 263، 264، 265، 266، 267، 268، 269، 270، 271، 272، 273، 274، 275، 276، 277، 278، 279، 280، 281، 282، 283، 284، 285، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 292، 293، 294، 295، 296، 297، 298، 299، 300، 301، 302، 303، 304، 305، 306، 307، 308، 309، 310، 311، 312، 313، 314، 315، 316، 317، 318، 319، 320، 321، 322، 323، 324، 325، 326، 327، 328، 329، 330، 331، 332، 333، 334، 335، 336، 337، 338، 339، 340، 341، 342، 343، 344، 345، 346، 347، 348، 349، 350، 351، 352، 353، 354، 355، 356، 357، 358، 359، 360، 361، 362، 363، 364، 365، 366، 367، 368، 369، 370، 371، 372، 373، 374، 375، 376، 377، 378، 379، 380، 381، 382، 383، 384، 385، 386، 387، 388، 389، 390، 391، 392، 393، 394، 395، 396، 397، 398، 399، 400، 401، 402، 403، 404، 405، 406، 407، 408، 409، 410، 411، 412، 413، 414، 415، 416، 417، 418، 419، 420، 421، 422، 423، 424، 425، 426، 427، 428، 429، 430، 431، 432، 433، 434، 435، 436، 437، 438، 439، 440، 441، 442، 443، 444، 445، 446، 447، 448، 449، 450، 451، 452، 453، 454، 455، 456، 457، 458، 459، 460، 461، 462، 463، 464، 465، 466، 467، 468، 469، 470، 471، 472، 473، 474، 475، 476، 477، 478، 479، 480، 481، 482، 483، 484، 485، 486، 487، 488، 489، 490، 491، 492، 493، 494، 495، 496، 497، 498، 499، 500، 501، 502، 503، 504، 505، 506، 507، 508، 509، 510، 511، 512، 513، 514، 515، 516، 517، 518، 519، 520، 521، 522، 523، 524، 525، 526، 527، 528، 529، 530، 531، 532، 533، 534، 535، 536، 537، 538، 539، 540، 541، 542، 543، 544، 545، 546، 547، 548، 549، 550، 551، 552، 553، 554، 555، 556، 557، 558، 559، 560، 561، 562، 563، 564، 565، 566، 567، 568، 569، 570، 571، 572، 573، 574، 575، 576، 577، 578، 579، 580، 581، 582، 583، 584، 585، 586، 587، 588، 589، 590، 591، 592، 593، 594، 595، 596، 597، 598، 599، 600، 601، 602، 603، 604، 605، 606، 607، 608، 609، 610، 611، 612، 613، 614، 615، 616، 617، 618، 619، 620، 621، 622، 623، 624، 625، 626، 627، 628، 629، 630، 631، 632، 633، 634، 635، 636، 637، 638، 639، 640، 641، 642، 643، 644، 645، 646، 647، 648، 649، 650، 651، 652، 653، 654، 655، 656، 657، 658، 659، 660، 661، 662، 663، 664، 665، 666، 667، 668، 669، 670، 671، 672، 673، 674، 675، 676، 677، 678، 679، 680، 681، 682، 683، 684، 685، 686، 687، 688، 689، 690، 691، 692، 693، 694، 695، 696، 697، 698، 699، 700، 701، 702، 703، 704، 705، 706، 707، 708، 709، 710، 711، 712، 713، 714، 715، 716، 717، 718، 719، 720، 721، 722، 723، 724، 725، 726، 727، 728، 729، 730، 731، 732، 733، 734، 735، 736، 737، 738، 739، 740، 741، 742، 743، 744، 745، 746، 747، 748، 749، 750، 751، 752، 753، 754، 755، 756، 757، 758، 759، 760، 761، 762، 763، 764، 765، 766، 767، 768، 769، 770، 771، 772، 773، 774، 775، 776، 777، 778، 779، 780، 781، 782، 783، 784، 785، 786، 787، 788، 789، 790، 791، 792، 793، 794، 795، 796، 797، 798، 799، 800، 801، 802، 803، 804، 805، 806، 807، 808، 809، 810، 811، 812، 813، 814، 815، 816، 817، 818، 819، 820، 821، 822، 823، 824، 825، 826، 827، 828، 829، 830، 831، 832، 833، 834، 835، 836، 837، 838، 839، 840، 841، 842، 843، 844، 845، 846، 847، 848، 849، 850، 851، 852، 853، 854، 855، 856، 857، 858، 859، 860، 861، 862، 863، 864، 865، 866، 867، 868، 869، 870، 871، 872، 873، 874، 875، 876، 877، 878، 879، 880، 881، 882، 883، 884، 885، 886، 887، 888، 889، 890، 891، 892، 893، 894، 895، 896، 897، 898، 899، 900، 901، 902، 903، 904، 905، 906، 907، 908، 909، 910، 911، 912، 913، 914، 915، 916، 917، 918، 919، 920، 921، 922، 923، 924، 925، 926، 927، 928، 929، 930، 931، 932، 933، 934، 935، 936، 937، 938، 939، 940، 941، 942، 943، 944، 945، 946، 947، 948، 949، 950، 951، 952، 953، 954، 955، 956، 957، 958، 959، 960، 961، 962، 963، 964، 965، 966، 967، 968، 969، 970، 971، 972، 973، 974، 975، 976، 977، 978، 979، 980، 981، 982، 983، 984، 985، 986، 987، 988، 989، 990، 991، 992، 993، 994، 995، 996، 997، 998، 999، 1000.

(3) الحصري، المرجع نفسه، (32، 42-43، 46، 51، 53، 57، 60، 69-71، 84-90، 160، 171) وغيرها كثير.

(4) الحصري، المرجع نفسه، (53، 58، 65، 66، 72، 73، 84، 85، 146) وغيرها.

(5) الحصري، المرجع نفسه، (44، 49، 66، 68، 75، 95، 110، 122، 125، 138، 144) وغيرها.

(6) الحصري، المرجع نفسه، (75، 80، 84، 85، 92-93، 99، 101، 110، 117، 120، 152) وغيرها.

7. حصر الكلمات التي تُندرج تحت قاعدة عامّة مُعيّنة إذا أمكن الأمر، ليكون الحكم عليها، وتأصيل الكلام فيها أكثر قوّة ودقّة، حيث شمل جميع صورته في القرآن الكريم، ولم يشذّ عنها شيء، مع التنبيه على المواضع والأمثلة المفردة، التي لا نظير لها في القرآن الكريم غالباً⁽¹⁾.
8. ذكره رحمه الله للتنبيهات والفوائد المهمة المتممة لمادة الباب أو الفصل، وقد يذكر رحمه الله أحياناً بعض المسائل المتعلقة بالباب، المتممة له المكملّة لأحكامه، وإن تعلقت بعلوم أخرى، كرسوم المصحف، أو عدّ الآي ونحوها⁽²⁾.
9. قد يفرد الشيخ رحمه الله في بعض أبواب الأصول، بعد تقرير قواعد القراء العامة فيها، يفرد بعض الكلمات، التي لها أحكام خاصة في هذا الباب بالذكر، ويُفصّل الكلام فيها⁽³⁾.
10. يتوخى رحمه الله في كتابه العبارة السهلة اليسيرة المختصرة الواضحة، وهذه سمة غالبية، وميزة عامة في هذا الكتاب، وفي كتب الشيخ رحمه الله جميعها⁽⁴⁾.
11. التنبيه على بعض زيادات كتاب (حزب الأمان) على أصلها (التيسير)، وما خرجا فيه عن طريقيهما⁽⁵⁾.
12. كما يذكر رحمه الله ما على بعض الأقوال والمذاهب من التعقبات، والاستدراكات، ليكون الأمر واضحاً، والقارئ فيه على بينة⁽⁶⁾.
13. التنبيه على ما لا يصح من الأوجه، والضعيف منها الذي لا يُقرأ به مطلقاً، أو لا يقرأ به من طريق الشاطبية، وإن كان مقروءاً به من طرق أخرى، لِمَا جرى عليه من منهجية في الكتاب⁽⁷⁾.

(1) الحصري، المرجع السابق، (40، 50، 54، 64، 72، 85، 94، 108، 123-124، 186) وغيرها.

(2) الحصري، المرجع نفسه، (54، 56-57، 67، 70، 73، 87، 125، 137، 147، 171) وغيرها.

(3) الحصري، المرجع نفسه، (69، 74، 81، 114، 116، 139) وغيرها.

وقد يسأل هاهنا سائلٌ قائلاً: أليس مقام مثل هذه الكلمات فصل فرش الحروف؟

فيقال في جوابه: بلى، ولكن الأمر في ذلك أغلبي، قال الشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه الله في كتابه (الوافي في شرح الشاطبية)، بعد تعريفه لمعنى فرش الحروف وأنها الكلمات التي لم تنضبط بضابط كلي بخلاف الأصول، قال: "...وهذا باعتبار الغالب في الفرش والأصول، إذ قد يوجد في الفرش ما يطرد الحكم فيه... وقد يذكر في الأصول ما لا يطرد... فالتسمية في كل من الأصول والفرش باعتبار الغالب".

عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية، دار السلام، ط2، (1424هـ - 2004م) (165).

(4) ذلك في غالب أبواب الكتاب وفصوله، غير أنّها لا تكون كذلك إلا لمطلع عارف بمباحث علم القراءات عموماً.

(5) الحصري، المرجع السابق، (63، 126-127، 141، 147، 162).

(6) الحصري، المرجع نفسه، (49، 96، 126، 136، 137، 142، 147، 167، 175).

(7) الحصري، المرجع نفسه، (45، 51، 91، 183) وغيرها.

14. اعتناء الشيخ رحمه الله في ذكر مسائل الكتاب المختلف فيها أصولاً وفرشاً، اعتناؤه رحمه الله باختيارات الإمام العلامة ابن الجزري رحمه الله، وقلّ ما يُخلى مسألة من المسائل من ذكر أقواله وتحقيقاته، ورأيه واختياره، وتكون مُعتمده في ذلك⁽¹⁾.

15. كما كانت له رحمه الله إشارات إلى اختياراته في بعض المسائل، لم يخرج فيها عن آراء غيره، ممّن تقدمه من الأئمة، سيأتي لها مزيد عرض وشرح في فصل خاص - إن شاء الله تعالى -⁽²⁾.

16. وضعت على الكتاب العديد من الحواشي، من وضع النَّاشِر - كما أشار إلى نفسه -، بلغ عددها ثلاث وعشرون حاشية، اقتصر عمل واضعها فيها على:

أ. ذكر توضيحات لبعض المواضع من كلام الشيخ رحمه الله⁽³⁾.

ب. ضبط نصّ الكتاب، وتصحيح بعض الأخطاء الواقعة في النسخة المنقول منها حال الطبع⁽⁴⁾.

وأخيراً، هذا جملة ما أرادت بيانه، من ميزات كتاب الشيخ رحمه الله، التي وقف عليها، ولا شك أنّ الدراسة الفاحصة المُحصّصة المُدقّقة تورث أكثر من هذا، وبين يدي القارئ جهد المقل، فيا طيب الأنفاس أحسن تأولاً.

الفرع الثالث: المصادر والمراجع المعتمد عليها في الكتاب.

كتاب (القراءات العشر من الشاطبية والدرة)، وما يحمله عنوانه من معنى، دالٌّ يقينا على أنّ مؤلفه سيعتمد على جملة من الكتب في علوم القراءات، المتعلقة والمتصلة بهاذين النّظمين المباركين، وغيرها من الكتب الأخرى.

فكان الأمر كذلك - ولا بد -، فقد اعتمد الشيخ رحمه الله في هذا الكتاب المبارك على جملة من كتب القراءات الكثيرة، واقتصر منها على أشهرها وأعرقها، وفي مقدمة ذلك:

النّظمان المباركان، (حز الأمانى ووجه التهاني) للإمام الشاطبيّ رحمه الله، و(الدرة المضيئة) للعلامة الإمام ابن الجزري رحمه الله، سواء من حيث الاقتصار على القراءات والروايات والطرق المذكورة فيهما، أم من

(1) الحصري، المرجع السابق، (51، 52، 63، 64-65، 66، 71، 73، 96، 97، 110، 114، 183) وغيرها كثير جدا.

(2) انظر ما سيأتي في الفصل الأخير من المذكرة، في الصفحة (226-273).

(3) الحصري، المرجع السابق، (33، 74، 75، 78، 99، 101، 109، 148، 164).

(4) الحصري، المرجع نفسه، (62، 89، 91، 103، 129، 130، 132، 149، 169).

حيث الاستشهادُ بأبياتهما⁽¹⁾، أم من حيث الاعتمادُ على ما اتصل بهماذين التّظمين المباركين من كتب ومؤلفات.

كأصل نظم النشاطية، وهو كتاب (التيسير في القراءات السبع) للإمام أبي عمرو الداني رحمه الله⁽²⁾، وبعض شروحيها، كشرح العلامة السخاوي (فتح الوصيد بشرح القصيد)⁽³⁾، وشرحها للعلامة الجعبري (كتر المعاني شرح حرز الأمان)⁽⁴⁾ رحم الله الجميع.

وكأصل نظم الدرّة، وهو كتاب (تجوير التيسير)⁽⁵⁾ لناظمها الإمام ابن الجزري رحمه الله، وشروحيها كشرح - وهو من أهمها - العلامة الثوري رحمه الله⁽⁶⁾.

وكذا اعتمد رحمه الله على جملة أخرى من كتب علوم القراءات، ككتايب (الجامع في القراءات السبع)⁽⁷⁾ (السبع)⁽⁷⁾ و(المقنع في رسم المصحف)⁽⁸⁾ للإمام الداني رحمه الله، وكتاب (منجد المقرئين)⁽⁹⁾ لابن الجزري الجزري رحمه الله، وكتاب (الرّوضُ التّصييرُ في أوجه الكتاب المنير)⁽¹⁰⁾ للإمام محمد المتولي رحمه الله.

كما نقل الشيخ رحمه الله عن بعض الأئمة، ولم يذكر مؤلفاتهم التي نقل عنهم منها، منهم العلامة سلطان المزاجي⁽¹¹⁾، والشّبراملسي⁽¹²⁾،....

(1) الحصري، المرجع السابق، (49، 68، 76) وغيرها.

(2) الحصري، المرجع نفسه، (49، 64، 68، 76، 86) وغيرها.

(3) الحصري، المرجع نفسه، (32، 48).

(4) الحصري، المرجع نفسه، (24، 51، 80).

(5) الحصري، المرجع نفسه، (45)، وقد ذُكر خطأً في الكتاب بلفظ (التجوير) والصواب ما ذكرته.

(6) الحصري، المرجع نفسه، (24).

(7) الحصري، المرجع نفسه، (49، 68، 139).

(8) الحصري، المرجع نفسه، (94).

(9) الحصري، المرجع نفسه، (19، 21).

(10) الحصري، المرجع نفسه، (29، 97)، وأما الأبيات التي نقلها عنه في حكم (ءالان) (77-79) فهي ليست من كتاب الرّوض، وإنما هي من كلام الإمام المتولي رحمه الله في آخر حياته، كما ذكره عنه العلامة الضباع رحمه الله، وانظر لذلك:

محمد المتولي، فتح المعطي وغنية المقرئ، (19) حاشية (1).

(11) الحصري، المرجع نفسه، (130، 131، 132).

(12) الحصري، المرجع نفسه، (163).

والطَّبِيبِي⁽¹⁾، والسيد هاشم⁽²⁾، واليَمَنِي⁽³⁾ رحم الله الجميع.

وآخر ذلك - وما أُخِّرَ إلا لأهميته - الكتاب الأُمُّ في علوم القراءات العشر ورواياتها وطرقها، كتاب (النشر في القراءات العشر) للإمام الحافظ العلامة ابن الجزري رحمه الله، فقد اعتنى الشيخ رحمه الله به عناية بالغة، واعتمد عليه كثيرا جداً في كتابه هذا، بل لم تخل مسألة من مسائل الكتاب المختلف فيها، إلا ذكر كلام صاحب (النشر) فيها، وتحقيقه لها، واختياراته من مذاهبها، وهو دالٌّ على تأثر الشيخ رحمه الله بهذا الإمام الجليل، ومؤلفاته، كما سبقت الإشارة إليه في ترجمة الشيخ رحمه الله⁽⁴⁾.

فهذه جملة المؤلفات التي اعتمد عليها الشيخ رحمه الله في كتابه هذا، لتصرف القول بعد ذلك إلى الكلام على كتاب آخر من كتبه، وجهد آخر من جهوده في علم القراءات.

(1) الحصري، المرجع السابق، (40).

والطَّبِيبِي، هو أحمد بن أحمد بن بدر الدين الطَّبِيبِي، بكسر الطاء المشددة، الدمشقي، كان مدرسا واعظا شافعي المذهب، فقيها نحويا مشاركا في بعض العلوم، ولد في ذي الحجة سنة (910هـ - 1505م)، له العديد من المؤلفات منها: بلوغ الأماني في قراءة ورش من طريق الأصبهاني، كتاب التنوير فيما زاد للسبعة البدور على ما في الحرز والتيسير، ونظم المفيد في علم التجويد، توفي رحمه الله سنة (979هـ - 1572م).
عمر رضا كحاله، معجم المؤلفين، (93/1).

المرصفي، هداية القاري، (624/2).

(2) الحصري، المرجع نفسه، (71).

وهو السيد بن هاشم بن محمد المغربي الإزميري المالكي إمام من الأئمة، كان حيا في سنة 1179هـ، أخذ العلم عن جمع من الأئمة في زمنه، منهم العلامة المحقق النحرير مصطفى الإزميري، وأسند عنه القراءات، له جملة من المؤلفات منها: كتاب (سنا الطالب لأشرف المطالب) عرضه على شيخه سنة (1147هـ)، وكتاب بعنوان (تحرير طيبة النشر في القراءات العشر).

الإزميري، إتخاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة، ت عبد الله بن محمد وباسم بن حمدي السيد، دار الصحابة للتراث، طنطا مصر، ط1، (1427هـ - 2006م)، (39، 358).

إبراهيم الدوسري، الإمام المتولي وجهوده، (145 - 146).

وما نقله الشيخ رحمه الله عنه من الكلام، لعله من كتاب المتولي رحمه الله فتح المعطي (23)، فهو فيه بحروفه، كما أن كتب الإمام سيد هاشم بعضها مخطوط لم يطبع، وبعضها مفقود أصلا، والعلم عند الله تعالى.

(3) الحصري، المرجع نفسه، (129).

واليميني هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الرحمن الربيع اليميني الزبيدي، لا يعرف في ترجمته الكثير، إلا ما نقله عنه تلميذه العياشي في الرحلة العياشية، فقد ذكر فيها أنه كان من المحققين في القراءات السبع، وناقليها بالأسانيد الصحيحة، مع دقة الأداء، وحسن التلاوة وروعة الصوت، كان حيا يوم 20 صفر 1073هـ، وهو يوم إجازته لتلميذه.

المرصفي، المرجع السابق، (683/2 - 685).

(4) راجع الصفحة (44 - 46) من المذكرة.

المطلب الثاني: تحقيقه لنظم (منحة مولى البر).

من جهود الشيخ الحصري رحمه الله في نشر القراءات العشر، وتيسير سُبُل تَعَلُّمها، وبلوغ المراد منها، تحقيقه لنظم (منحة مولى البر فيما زاد كتاب النشر للقراء العشر على الشاطبية والدرّة)⁽¹⁾، وهو نظم مبارك للعلامة المحقق محمد بن محمد بن هلالى الإيباري⁽²⁾.

يقع هذا النَّظْم المبارك في ثلاث وأربعين ومائة بيت، على بحر الرجز، ضَمَّنهُ مؤلفه رحمه الله ما زاده ابن الجزري رحمه الله في كتابه (النشر في القراءات العشر)، على ما تَضَمَّنَهُ النَّظْمَان المباركان (حزب الأمانى) للشاطبي رحمه الله، و(الدرّة المضيئة) لابن الجزري رحمه الله.

فكأنَّي بمؤلفه رأى فائدة ذينك النَّظْمين وما حَوَيَاهُ، وعِظَم قدر، وجلالة منزلة كتاب (النشر)، بما زاد فيه مؤلفه من روايات وطرق، وفوائد وزوائد، واستصحب رحمه الله حال من حفظ (الحزب والدرّة)، وصعب عليه حفظ (طبيّة النشر)، لِيُظْفَرَ بِحَيْر ما في (النشر)، فأسعفهم بهذا النَّظْم المبارك، ليكون عوناً لهم لإدراك ما سَبَقَهُم به حافظوا (الطبيّة).

ورجاء اكتمال الفائدة المرجوة من هذا النَّظْم على أحسن وجه، جعل النَّظْم رحمه الله الرموز في هذا النَّظْم، على نحو ما هي عليه في الطبيّة⁽³⁾، التي اقتفى فيها ناظمها رموز صاحب (الحزب)، وأضاف عليها.

فجاء بعده الشيخ الحصري رحمه الله، لِيُتَمِّم هذا الجهد، ويقرَّب ذلك الخير، بإخراج هذا النَّظْم المبارك في ثوب لائق، فاعتنى به في إخراجِه بضبط كامل للأبيات والكلمات شكلاً، وأخلاه عن أي حاشية أو تعليق، فجاء الكتاب لأجل ذلك صغير الحجم⁽⁴⁾، خفيف الحمل، ميسور الاقتناء، جميل الإخراج⁽⁵⁾، تام الضبط، مُعِينَا غاية الإعانة، لمبتغي زوائد الطبيّة والنشر، على ما في الحزب والدرّة من القراءات العشر.

(1) محمد بن محمد هلالى الإيباري، منحة مولى البر، ت محمود خليل الحصري، مكتبة السنة، ط1، (1423هـ - 2002م).

(2) هو محمد بن محمد بن محمد هلالى الإيباري، نسبة إلى (إيبار) من أعمال محافظة الغربية بمصر، عالم كبير برع في التجويد والقراءات وعلومها، له العديد من المؤلفات الدالة على علو شأنه في هذه العلوم، من أعلام القرن الرابع عشر الهجري، فقد كان حياً سنة (1334هـ)، من مؤلفاته: نظم (منحة مولى البر)، وله شرح عليها، ونظم (الفوائد الحرر في القراءات العشر المتواترة من الشاطبية والدرّة)، وله أيضاً شرح عليها، وله شرح أيضاً على الدرّة.

المرصفي، المرجع السابق، (720/2 - 721).

(3) وفي ذلك يقول ناظمها رحمه الله في الصفحة (4): (ممارسا فيما أقول الطبيّة متبعا رموزها المهذبة).

(4) إذ يقع في قرابة (30) صفحة من الحجم الصغير جدا.

(5) وزاده بماء وحُسنا إخراج النَّاشِر له، فقد رُقِّمَت أبياته، وميّزَت الرموز في الأبيات بلونٍ أحمرٍ مغاير، لتتسنى الاستفادة من النَّظْم على أكمل وجه، فجزى الله الجميع خيراً، مؤلفين، ومحققين، وناشرين.

المطلب الثالث: جهوده في علم القراءات من خلال هذه المؤلفات.

وقصد ربط مادة هذا المبحث، وهذه الدراسة الخاصة لهذين الكتابين، بالموضوع العام للمذكورة، أعقد هذا المطلب، لبيان شيء من جهود الشيخ الحصري رحمه الله في علوم القراءات، من خلال هذين الكتابين المباركين، مرتبا ذلك فيما يأتي:

أولاً: إسهام الشيخ الحصري رحمه الله في نشر العلم الشرعي عموماً، وعلم القراءات خصوصاً، وذلك بإضافته هذين المؤلفين القيمين، إلى ثراثنا العلمي، ومكتبتنا الإسلامية العامة.

ثانياً: إحياء الشيخ رحمه الله لسُنن الأئمة المؤلفين في هذا الفن، الذين تَغَاير وتَنَوَّع نمط تأليفهم، فكان منها نمط المؤلفات الجامعة للقراءات السبع والعشر، وغيرها من الأنماط الأخرى تأتي الإشارة إليها.

ثالثاً: اعتناء الشيخ رحمه الله بالقراءات العشر الصغرى، ببيان أصولها وفرشها في كتابه (القراءات العشر من الشاطبية والدررة)، مع جملة من الزوائد والفوائد، والتحقيقات والتنقيحات، بأسلوب مُيسر، ولغة سهلة.

رابعاً: اعتناء الشيخ رحمه الله بالقراءات العشر الكبرى، من خلال تحقيقه لمنظومة العلامة محمد محمد الإيباري، التي تكفي الطالب عناء الكَشْف عن زوائد (الطيبة والنَّشر) على (الشاطبية والدررة) منهما، إذ ذلك مطلبٌ عَسِر على غير الخبير بالكتابين.

خامساً: الاعتناء بتراث أئمتنا الزَّأخر الوافر ببحور من العلوم، وإخراجه للأمة المسلمة، ليستفيد منه أبناءؤها، ويعم النَّفع بها، ويحظى أصحابها بالأجر العظيم من ربِّ كريم.

سادساً: إعانة الدارسين لعلم القراءات، المحصلين للقراءات العشر الصغرى، الحافظين للشاطبية والدررة، إعانتهم بمثل هذا النَّظْم المفيد، الذي يكفيهم عناء ومشقة حفظ الطيبة، لإحراز زوائدها، وما حواه - كتاب النَّشر - أصلها.

هذه جملة من جهود الشيخ رحمه الله في علم القراءات من خلال هذين الكتابين، أوردتها باختصار، مع ما تقدم ذكره من دراسة للكتابين، لنصرف القول بعدها إلى نمط آخر من مؤلفاته رحمه الله، وما كان له رحمه الله من جهود في علم القراءات من خلالها، والله المستعان.

المبحث الثالث: مؤلفاته المفردة لقراءات المتواترة.المطلب الأول: كتاب (السبيل الميسر في قراءة الإمام أبي جعفر)الفرع الأول: وصف عام لكتاب (السبيل الميسر).

من كتب الشيخ رحمه الله النَّافعة، التي أفردتها لبيان قراءات وروايات خاصة مفردة، كتاب (السبيل الميسر في قراءة الإمام أبي جعفر)، بيانا لأصولها وفرشها، يقع هذا الكتاب المبارك في قرابة (144) صفحة من القطع الصغير، قرر الشيخ رحمه الله فيها خلاصة هامة مفيدة، مما يحتاجه ويتغنيه الطالب من قراءة الإمام أبي جعفر رحمه الله.

وتَصَفُّحُ يسيرٌ للكتاب، يَظْهَرُ معه منهج الشيخ رحمه الله في تصنيفه وترتيبه وتقسيمه، فقد جعل مادة الكتاب على أربعة أقسام كالآتي:

الأول: مقدمة الكتاب.

الثاني: بيان أصول قراءة الإمام أبي جعفر رحمه الله، ويمكن اعتباره (فصلاً أولاً) للكتاب.

الثالث : بيان لفرش قراءة الإمام أبي جعفر رحمه الله، ويمكن اعتباره (فصلاً ثانياً) للكتاب.

الرابع: خاتمة الكتاب.

وفي ما يأتي بيان لكل قسم على حدة على وجه موسع بعض الشيء:

أولاً: المقدمة⁽¹⁾.

استفتحتها الشيخ رحمه الله بالبسملة، وحمد الله والصلاة والسلام على رسوله ومصطفاه، وعلى آله وصحبه، وضمنها الكلام في جملة من النقاط كالآتي:

1. التعريف بالكتاب وبيان حقيقته، وأنه خاص ببيان قراءة الإمام أبي جعفر، من روايتها (رواية ابن وردان، وابن جهمان)، من طريق نظم (الدرة المضية)، مع إضافة ما زيد في (النشر) عليها.
2. أوضح فيها الشيخ رحمه الله العلاقة بين قراءة أبي جعفر ورواية حفص عن عاصم رحمه الله.
3. نبّه الشيخ رحمه الله على تسميته للكتاب — (السبيل الميسر في قراءة أبي جعفر)⁽²⁾.

(1) الحصري، السبيل الميسر، (3-7).

(2) الحصري، المرجع نفسه، (4)، وراجع ما تقدم في الصفحة (56) من المذكرة.

4. ذكر رحمه الله منهجيتَه في الكتاب⁽¹⁾، وفي عرض الكلمات المختلف في حكمها، وطريقة عزوها، وبيان كيفية قراءتها، وسأل الله آخر ذلك التسليم من العثرات، والنفع بالكتاب في الدنيا والآخرة.
5. تَمَّ رحمه الله الكلام في المقدمة بذكر ترجمة مختصرة للإمام أبي جعفر وراوييه (عيسى بن وردان، وسليمان بن جهمز) رحمهما الله.

وهذه آخر نقطة في المقدمة، ليشرح الشيخ رحمه الله بعدها في أول فصول الكتاب.

ثانيا: الفصل الأول (أصول قراءة الإمام أبي جعفر رحمه الله).

درَجَ الشيخ رحمه الله في هذا الكتاب، وفي غيره من كتب القراءات والروايات المفردة، على عرض مادة كل كتاب على قسمين، الأول منهما لذكر أصول القارئ، والقواعد المطردة في قراءته في القرآن الكريم، مرتبة على الأبواب، على وفق ما درج عليه الأئمة المؤلفون في ترتيبها، كالداني في (التيسير) ومن جاء بعده كالشاطبي في حرزِه، وابن الجزري في دررته وطيبته، رحمهم الله جميعا.

فعرض الشيخ رحمه الله أصول قراءة أبي جعفر رحمه الله على اثني عشرة بابا، تكلم فيها باباً باباً، موضحا في جميعها ما يتعلق بها من التعاريف، والتقسيم المسيرة للفهم، وأحكام كل قسم وأمثله، مع بيان مستثباته إن وجدت، على اختلاف في طول وقصر، كل باب بحسب ما يقتضيه الحال من كثرة في مادته العلمية وقتها، وبحسب ما يقتضيه المقام من تفصيل أو إجمال.

ثالثا: الفصل الثاني (فرش قراءة الإمام أبي جعفر رحمه الله).

تكلم الشيخ رحمه الله تحته في جميع الكلمات، التي لها أحكام خاصة في قراءة الإمام أبي جعفر، أو التي سبق ذكر أصلها في الفصل الأول، عرض ذلك على وفق ترتيب سور القرآن الكريم، بداية بأَمَّ القرآن ثم البقرة، وهكذا إلى آخر سورة في القرآن الكريم، مُفردا كل سورة بأحكامها، إلا في ثلاثة مواضع، فقد ضمَّ الشيخ رحمه الله أحكام عدد من السور في موضع مشترك⁽²⁾.

أما طريقة إيراده رحمه الله لأحكام الكلمات، فهو يذكر الكلمة المختلف فيها برواية حفص عن عاصم رحمهما الله، مكتوبة برسم المصحف - ولعل هذا من حسن صنيع الناشر-، مشيرا أحيانا إلى أرقامها، ثم يتبعها ببيان قراءة أبي جعفر، أو أحد راوييه فيها، ويستمر على هذا المنوال في غالب الكتاب، إلى آخر كلمة

(1) الحصري، المرجع السابق، (4-5).

(2) الحصري، المرجع نفسه، (137-139)، فقد جمع سور (التكوير والانفطار والمطففين) في موضع مشترك، وكذلك جمع السور (من الانشقاق إلى آخر البلد)، وكذلك جمع السور من (الشمس إلى آخر القرآن الكريم)، رغبة في الاختصار.

مختلف فيها، إلا فيما تكرر من الكلمات فيكتفي الشيخ رحمه الله فيها بذكر ما يدل على تقدم حكمه كـ (سبق مثاله، أو تقدم) أو ما في معنى ذلك⁽¹⁾.

ثم عقد آخر الفصل بابا عنونه بـ (باب التكبير)⁽²⁾، ذكر فيه الأوجه الجائزة لأبي جعفر رحمه الله بين التكبير والاستعاذة والبسمة، وهذا آخر ما ذكره في الفصل الثاني من الكتاب (فصل الفرشيات).
رابعا: الخاتمة⁽³⁾.

ختم الشيخ رحمه الله الكتاب بخاتمة قصيرة، سأل الله جل وعلا فيها أن يتقبل منه هذا العمل، وأن ينفع به كل من قرأه، وآخر ذلك ذكر تاريخ الفراغ من تأليف هذا الكتاب المبارك، ثم الصلاة والسلام على رسول الله - وعلى آله ومن والاه - والحمد لله رب العالمين.

الفرع الثاني: منهج المؤلف رحمه الله في الكتاب، وأهم ميزاته.

أولا: منهج المؤلف رحمه الله في الكتاب.

مما سبق بيانه من محتوى الكتاب، يظهر للقارئ الكريم بوضوح منهج الشيخ رحمه الله في الكتاب، ذلك أنه غلب عليه بالدرجة الأولى المنهج الوصفي لدى الكلام في تعاريف الأصول، وأقسامها، والتمثيل عليها، في فصل الكتاب الأول، وكذلك الأمر في الفصل الثاني حال كلامه رحمه الله في فرشيات القراءة، ووصف كيفية قراءة كل كلمة.

كما يكتب الشيخ رحمه الله، أحيانا قليلة بمنهج مقارن لدى ذكر المسائل المختلف فيها⁽⁴⁾، أو لدى ذكر الفروق بين بعض أصول القارئ المتشابهة⁽⁵⁾.

ثم إنَّ الشيخ رحمه الله في فصل الكتاب الثاني - قسم الفرش-، يذكر الكلمة المختلف فيها، والمراد بيان حكمها برواية حفص عن عاصم رحمهما الله، ثم يذكر قراءة الإمام أبي جعفر رحمه الله لها، فإذا صح أن نُسَمِّي هذا المنهج (منهجنا مقارنا) في العرض، فالكتاب حينئذ قسمة بين المنهج الوصفي والمقارن، على حد متقارب.

(1) الحصري، المرجع السابق، (46، 47، 65، 66) وغيرها.

(2) الحصري، المرجع نفسه، (140 - 141).

(3) الحصري، المرجع نفسه، (141).

(4) الحصري، المرجع نفسه، (141).

(5) الحصري، المرجع نفسه، (14).

أما بالنسبة لباقي المناهج، فقد حَلَّ منها المنهج التاريخي ضَيْفًا على الكتاب في مقدمته، لدى ذكر الشيخ رحمه الله ترجمة الإمام أبي جعفر رحمه الله وراوييه، حَلَّ ضيفا هاهنا ثم قفل طاعنا، وأما التحليلي فلم يكن له حضور في الكتاب، والله أعلم.

ثانيا: أهم ميزات كتاب الشيخ رحمه الله.

امتاز كتاب (السبيل الميسر) بجملة من الميزات، نورد هنا ملخصةً في النقاط التالية:

1. يعتني الشيخ رحمه الله، في الفصل الأول من الكتاب بتأصيل الأبواب المذكورة فيه، ببيان التعاريف، والأمثلة، وذكر بعض الفروق المفيدة، وما في الباب من المستثنيات، لتكميل الفائدة وتتميمها، ولتمييز القارئ بين الضوابط المطردة والمستثنيات.
2. اعتناء الشيخ رحمه الله البالغ بالتقاسيم، والتفريعات، التي تُسهّل على القارئ تناول مادة ذلك الكتاب، وهذه الميزة غالبية واضحة، في كتب الشيخ رحمه الله عموما.
3. يردف الشيخ رحمه الله ذكر المسائل، والأمثلة بذكر جملة من التنبيهات الهامة للقارئ، وكان رحمه الله منه ذلك حتى في مواضع من الفصل الثاني من الكتاب⁽¹⁾.
4. يكتفي رحمه الله في تقرير أصول القراءة بذكر الأمثلة الكافية، وقد يغاير عن ذلك فيستقصي جميع أمثلة الأصل في القرآن الكريم، كما فعل في باب ياءات الإضافة والياءات الزوائد.
5. نَبّه الشيخ رحمه الله عند ذكره لقراءة الإمام أبي جعفر رحمه الله، نَبّه على ترجيحات في بعض الأوجه، ولم يكثر ذلك منه رحمه الله، وستأتي الإشارة إلى هذه الترجيحات في مواضعها من المذكورة، إن شاء الله تعالى⁽²⁾.
6. التزم الشيخ رحمه الله في مقدمة كتابه ذكر ما زاده ابن الجزري رحمه الله لأبي جعفر رحمه الله في الطيبة، على ما ذكره له في الدرّة، وكان ذلك منه رحمه الله، غير أن منهجيته في ذلك لم تكن على وتيرة واحدة، فأكثر الأحوال أن يذكر رحمه الله ذلك في صلب الكتاب ومَتْنِهِ⁽³⁾، وفي أحيان أخرى يذكرها في الحاشية⁽⁴⁾، سواء ما كان منها من قسم الأصول أم الفرش، وقد بلغ عدد ما ذكره الشيخ رحمه الله من تلك الزيادات، بحذف المكرر، وبحذف ما كان في قسم الفرش تمثيلا لما سبق في قسم الأصول، بحذف هذا وذاك بلغ عددها أربعاً وأربعين زيادة.

(1) الحصري، المرجع السابق، (14، 39، 41) وغيرها.

(2) انظر ما سيأتي في الصفحة (235-236، 237) من المذكورة.

(3) الحصري، المرجع السابق، (21، 22، 39، 43، 46، 48، 51، 66) وغيرها.

(4) اقرأ ما سيأتي في النقطة التالية.

7. تَخَلَّتْ الكتاب جملة من الحواشي، التي وضعها الشيخ رحمه الله لذكر بعض زيادات الطيبة على الدرّة، مجموعها اثنتا عشرة حاشية، تَسَعُّ منها في فصل الأصول⁽¹⁾، وثلاثٌ منها في قسم الفرش⁽²⁾.

8. يظهر من هذا الكتاب مدى تأثر الشيخ رحمه الله بكتاب (البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة)، فالمتتبع للكتابين يلحظ ذلك بوضوح، فكثيرا ما ينقل الشيخ رحمه الله في بيان أحكام قراءة الإمام أبي جعفر رحمه الله، ينقل جملا بحروفها من كتاب (البدور الزاهرة)⁽³⁾، وإن دلّ ذلك على شيء فعلى استفادة أهل العلم بعضهم من بعض، ومكانة الشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه الله وكتابه عند تلميذه الحصري رحمه الله، فلا يعرف الفضلَ لأهله إلا أهله.

9. لم يرقم الشيخ رحمه الله الكلمات المراد بيان حكمها على قراءة أبي جعفر، ولما كان ذلك جعل رسم الكلمة بشكل يدل عليها ويميزها عن غيرها من مثيلاتها رسما، لمخالفتها لها حكما، وإن كان مثال هذا قليل⁽⁴⁾، وإلا فالغالب أنّ الكلمات التي يذكرها الشيخ رحمه الله، واضحة المحل لا تلتبس بغيرها.

10. يوضح الشيخ رحمه الله حكم الكلمة على قراءة أبي جعفر بعبارة مختصرة، واضحة جامعة مانعة، لا طول فيها ولا إحفاف، إلا حيث يقتضي المقام زيادة البيان بذكر ما فيها من الأوجه، أو ما هو زائد فيها من طريق الطيبة، وغيرها من الدواعي.

11. لم يُعَنَّ الشيخ رحمه الله ببيان أوجه القراءة الجائزة، حال اجتماع كلمتين أول أكثر في آية واحدة، في كل كلمة منها أكثر من وجه في القراءة أو ما يسمى (تركيب الأوجه)، ولعل ذلك لأجل الاختصار وعدم التطويل.

(1) الحصري، المرجع السابق، (11، 16، 18، 24، 26، 29، 33)، وأما ما في الصفحة (31) فهو تنبيه وليس زيادة من الطيبة.

(2) الحصري، المرجع نفسه، (48، 56، 117).

(3) الحصري، المرجع نفسه، (40-41، 43، 49، 72، 105، 132)، وراجع ما يقابلها في كتاب:

عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، (86-87، 98، 115، 215، 218، 347، 457).

(4) الحصري، المرجع نفسه، (56).

12. نبّه الشيخ رحمه الله على أربع كلمات في الكتاب مصحوبة بحكمها، وما فيها من الأوجه من طريق الدرّة، ونبه على أن ابن الجزري رحمه الله لم يذكر تلك الأوجه في الطيبة، بل أهملها وأضرب عنها⁽¹⁾، وهذا ما يدل على تحري الشيخ رحمه الله وتمحيصه حال التأليف. وهذه باختصار جملة ما ميز هذا الكتاب المبارك من ميزات خاصة أو عامة، واقتصاري على ما ذكر لا يعني الحصر، وإنما هو جهد المقل، ولذي البصيرة استدراك وزيادة غيرها.

الفرع الثالث: ملاحظات على الكتاب.

بدا لي لدى تبعي للكتاب، بعض الملاحظات المفيد إبدائها، آثرت ذكرها عساها تجد قارئاً كريم النفس، يقبل صوابها تكريماً، ويُعْضِي عن زللها - بعد التصحيح - تَجَمُّلاً، أوردتها في النقاط التالية:

الأولى: لم يُنبّه الشيخ رحمه الله على بعض أصول قراءة الإمام أبي جعفر رحمه الله، كباب الاستعاذة والبسملة، والوقف على أواخر الكلم، واللامات والراءات، فإن كان سبب ذلك - كما يظهر - اتفاق الإمامين أبي جعفر وحفص فيها، فلا أقل من أن يشار إليها باختصار، خاصة وأن الشيخ رحمه الله لم يشر إلى أن ذكره لأصول القراءة يُفْتَضَرُّ فيه على المتفق عليه منها دون غيرها، وإنما اتبع هذا المنهج في فصل فرش الحروف⁽²⁾.

كما أن ذكر تلك الأبواب، ولو على سبيل الإشارة والاختصار، تكميلٌ لفائدة الكتاب، حتى لا يُكَلَّفَ القارئ غير العارف مشقّة مُراجعتها في مظانّها، فلو أن الشيخ رحمه الله أضافها لكان أحسن وأليق.

(1) أولها كلمة:

﴿يَخْرُجُ نَبَاتُهُ﴾ [الأعراف 58]، بضم الباء وكسر الراء.

﴿سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [التوبة 19]، بضم السين وحذف الباء في الأولى، فتح العين وحذف الألف بعد الميم في الثانية.

﴿فَيَغْرِقُكُمْ بِمَا كَفَرْتُمْ﴾ [الإسراء 69]، بالتأنيث وفتح الغين وتشديد في الراء.

فهذه الأوجه في هذه الكلمات ذكرها لابن وردان عن أبي جعفر ابن الجزري رحمه الله في الدرّة، كما في شرح الدرّة للزبيدي (243، 253، 283)، إلا أنه رحمه الله لم يذكرها له في الطيبة كما في مواضعها (75، 77، 83)، وقرأ في ذلك كلام ابن الجزري رحمه الله في النشر (270/2، 278، 308).

وما تقدم من الكلام إنما يتعلق بالذكر وعدمه، أما صحة هذه الأوجه وعدمها، فذلك كلام آخر، فهي صحيحة ولا شك، ولعل القارئ أن يستفيد الكلام على ذلك من شرح الدرّة للزبيدي رحمه الله (253-254)، وكذا ما كتبه الشيخ عبد الرزاق علي إبراهيم موسى في تعليقه على هذا الشرح كما في الصفحة (254، 283، 284)، والله تعالى أعلم.

(2) الحصري، المرجع السابق، (4-5).

الثانية: ذكر الشيخ رحمه الله حكم مد اللين والبدل عند الإمام أبي جعفر رحمه الله، إلا أنه نبّه عليهما في الحاشية⁽¹⁾، ولو ذكر ذلك في أصل الكتاب ومثته لكان أولى، لأهمية هذا الحكم، وتتميماً لأقسام المدود التي ذكرها، وتتميماً لأحكامها.

الثالثة: نبّه الشيخ رحمه الله في باب المد والقصر، أنّ مدّ التعظيم من زوائد الطيبة على الدرّة في قراءة الإمام أبي جعفر رحمه الله⁽²⁾، ومع هذا لم يُنبّه رحمه الله على أي مثال له في قسم الفرش إطلاقاً، رغم كثرت هذا النوع في القرآن الكريم، ولو مثل رحمه الله على ذلك ولو أحياناً - كما هي العادة - لكان أحسن وأتم، كما فعل مع باقي زوائد الطيبة على الدرّة.

الرابعة: يقتصر الشيخ رحمه الله في ذكر أحكام بعض الكلمات على الوجه الزائد فيها من الطيبة، من غير إشارة إلى حكمها من طريق الدرّة، وذكر ذلك أولى ولا شك، عملاً بمقصد الكتاب وهو بيان قراءة أبي جعفر من طريق الدرّة، وتتميماً للفائدة بذكر زوائد الطيبة.

الخامسة: يلاحظ على الكتاب أيضاً، عدم ذكر الشيخ رحمه الله حكم بعض الكلمات الفرشية، التي اختلفت في قراءتها أبو جعفر وحفص رحمهما الله، وقد رأيت أن أذكرها مرتبة في سورها ومواضعها من الكتاب، في ملحق خاص آخر المذكورة⁽³⁾، إن شاء الله تعالى.

السادسة: اكتنفت الكتاب جملة من الأخطاء المطبعية، بعضها سقط من النص، وأخرى أخطاء في ضبط بعض الكلمات وكتابتها، وهي على قلتها تتفاوت في تأثيرها على قيمة الكتاب، فبعضها أمره سهل لتعلّقه برسم الكلمات القرآنية وفق رسم المصحف، أو لكونها سقط ظاهر، أو تكرر بين يُنبّه إليه عادة، إلا أن بعض الأخطاء لها تأثير بالغ السوء على كمال فائدة الكتاب، وتؤثر سلباً على الفهم السليم، كالتي تتعلق بضبط الآيات رسماً وإعجاماً وشكلاً، تميزاً لها عن غيرها، وبالأخص حال تحديد الكلمة محل الحكم دون غيرها، وحال ذكر حكمها وكيفية قراءتها، والتي تتعلق أيضاً بنص الكتاب، وتحري نقل كلام الشيخ رحمه الله كما هو، من غير سقط أو تصحيف، والعهدّة في ذلك على الطابع الناشر، والشيخ منه بريء.

ومع هذا فإنّ ذكر هذه الملاحظات لا يزري بقيمة الكتاب، ولا يحط من قدره، ولا قيد شعرة، فهي بما فيها مقارنة بحجم الكتاب وفائدته ومحاسنه لا تكاد تذكر، والقصد من بيانها أن نشدّان الكمال المقدور عليه أمرٌ مطلوبٌ، وإخراج الكتاب على ما أراده مؤلّفه الأمرُ فيه يفيد الوجوب، والله أعلم.

(1) الحصري، المرجع السابق، (11).

(2) الحصري، المرجع نفسه، (11).

(3) انظر الصفحة (335-336) من المذكورة.

المطلب الثاني: كتاب (نور القلوب في قراءة الإمام يعقوب).

الفرع الأول: وصف عام لكتاب (نور القلوب).

كتاب أفرده الشيخ رحمه الله لبيان قراءة الإمام يعقوب الحضرمي رحمه الله، وبيان ما خالف في قراءته الإمام حفص رحمه الله، أصولاً وفرشاً، على شاكلة سابقه (السبيل الميسر)، يقع هذا الكتاب المبارك في (190) صفحة من القطع الصغير، سار الشيخ رحمه الله في تأليفه على ما كان منه في كتاب (السبيل الميسر) في كثير من الأمور، وخالف في بعضها، فقد قسم رحمه الله الكتاب إلى أربعة أقسام كالآتي :

الأول: مقدمة الكتاب.

الثاني: بيان أصول قراءة الإمام يعقوب رحمه الله، ويمكن عده (فصلاً أولاً).

الثالث: بيان فرش قراءة الإمام يعقوب رحمه الله، ويمكن عده (فصلاً ثانياً).

الرابع: خاتمة الكتاب.

هذا مجمل تقسيم الكتاب باختصار وفيما يأتي تفصيل الكلام على هذه الأقسام ومزيد بيان وإيضاح:

أولاً: مقدمة الكتاب⁽¹⁾.

استهلها رحمه الله كعادته في مؤلفاته - والتي هي عادة أهل العلم - بالبسملة، والصلاة والسلام على عبده ورسوله، ثم تكلم في جملة أمور أرتبها على الآتي:

1. بيان المقصد من الكتاب، وأنه ذكّر لقراءة الإمام يعقوب رحمه الله من روايتها (رواية رويس وروح) من طريق الدرّة، مع ما زاد له ابن الجزري رحمه الله في الطيبة، من الوقف على جمع المذكر السالم والملحق به، الوقف عليهما بهاء السكت.

2. بيان اقتصاره في الكتاب على ما خالف فيه الإمام يعقوب رحمه الله، الإمام حفصاً رحمه الله، عن الإمام عاصم، أي في ما جاء عنهما من طريق الشاطبيّة.

3. ذكر رحمه الله أنه سيحذو في عرض مادة الكتاب حذو الشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه الله في كتابه (البدور الزاهرة) في التنسيق والتنظيم.

4. أوضح رحمه الله منهجيته في الكتاب، وطريقة عزو قراءة الكلمات المختلف فيها، وآخر ذلك سؤال الله جل وعلا أن يُجنّب العثرات وأن ينفع القارئ بهذا الكتاب.

(1) الحصري، نور القلوب، (3-5).

5. ثم تمَّ الشيخ رحمه الله الكلام في مقدمته بذكر ترجمة مختصرة للإمام يعقوب رحمه الله وراوييه (محمد بن المتوكل رويس، وروح بن عبد المؤمن) رحمهم الله جميعاً.

هذا خلاصة ما تعرض إليه الشيخ رحمه الله في مقدمة كتابه بشيء من الاختصار.

ثانياً: الفصل الأول (أصول قراءة الإمام يعقوب رحمه الله)⁽¹⁾.

عرض فيه الشيخ رحمه الله مختلف أصول قراءة يعقوب رحمه الله، مرتبة على الترتيب المعروف لأبواب أصول القراءة، وعدَّتها في هذا الكتاب اثنا عشر باباً، موافقة في مجملها ومشابهة لما سار عليه الشيخ رحمه الله في كتاب (السبيل الميسر)، إلا في البعض مما اقتضى المقام حذفه، لعدم اختلاف أغلب القراء فيه، كـ (باب أحكام النون الساكنة والتنوين)، أو اقتضى المقام إضافته لاختلاف يعقوب وحفص رحمهما الله فيه، كـ (باب ما جاء بين السورتين)، ثم إنَّ هذه الأبواب تختلف في مضمونها طولاً وقصراً بحسب مادة كل باب منها.

هذا باختصار مجمل ما حواه الفصل الأول (القسم الثاني) من الكتاب.

ثالثاً: الفصل الثاني (فرش قراءة الإمام أبي جعفر رحمه الله)⁽²⁾.

تكلم الشيخ رحمه الله ضمَّنه في فرش قراءة الإمام يعقوب رحمه الله، سواء منها ما تقدم بيان أصله في الفصل الأوَّل لدى ذكر أصول القراءة، أم ما لم يكن كذلك، عرض ذلك رحمه الله على وفق ترتيب سور القرآن الكريم، بداية بسورة الفاتحة وانتهاء بسورة النَّاس، أفرد كل سورة بذكر فرشها، وحكم كل كلمة مختلف فيها ضمَّنها، واطَّرد له هذا الصنيع إلا في مواضع قليلة، حيث لم يوجد في السورة المُعيَّنة فرش يُنبَّه عليه⁽³⁾.

وطريقة إيرادها رحمه الله أحكام الفرش، هي الطريقة نفسها التي سلكها رحمه الله في كتابه السابق (السبيل الميسر)، إلا في بعض الأمور، وهي كالآتي:

1. يجعل فرش كل ربع على حدة، على شاكلة صنيع صاحب (البدور الزاهرة).

2. ينبه على رقم كل آية، يُرادُ بيان الفرش المختلف فيه بين يعقوب وحفص رحمهما الله فيها.

(1) الحصري، نور القلوب، (6-22).

(2) الحصري، المرجع نفسه، (23-184).

(3) كان ذلك منه رحمه الله في سورة البروج (175)، وسورة الأعلى (179)، وسورتي التكاثر والعصر (182)، وسور قريش والماعون والكوثر (183)، وسورة النصر (183)، وسورتي الفلق والناس (183)، والقصد من ذلك عدم وجود فرش مختلف فيه بينهما، لا عدم وجود أي فرش، والله أعلم.

3. بعد تمام بيان أحكام الفرش في كل ربع، يُرَدِّف ذلك ببيان ما في الرُّبْع من الكلمات الممالة ليعقوب رحمه الله، ثم الكلمات المدغمة إدغاما صغيرا أو كبيرا، إنَّ وجدا أو وجد أحدهما، وآخر ذلك ذكر الكلمات التي يَقِف عليها يعقوب رحمه الله بهاء السكت، من جمع المذكر السالم والملحق به.
رابعا: الخاتمة⁽¹⁾.

اقتصر الشيخ رحمه الله فيها على بيان تاريخ تأليفه لهذا الكتاب النافع، وآخر الكلام الصلاة والسلام على رسول الله، والحمد لله رب العالمين.

الفرع الثاني: منهج المؤلف رحمه الله في الكتاب، وأهم ميزاته.

أولا: منهج المؤلف رحمه الله في الكتاب .

سبقت الإشارة إلى أنَّ الشيخ رحمه الله سار في هذا الكتاب على التَّسْق الذي سار عليه في كتابه (السبيل الميسر)، في التنسيق والتنظيم، وفي ذكر الأبواب، بل إنَّه رحمه الله يكرر أبوابا بحروفها وأمثلتها من كتاب (السبيل الميسر)، في تقرير قراءة الإمام يعقوب في هذا الكتاب، ولا يغير الشيخ رحمه الله إلا ذكر قراءة الإمام يعقوب لها، وحكمه فيها، ومن تلك الأبواب:

باب الإدغام الكبير والصغير، باب هاء الكناية، باب الهمز المزدوج في كلمة، باب الهمز المزدوج في كلمتين، باب ياءات الإضافة، باب الياءات الزوائد، وهذه الستة الأبواب تشكل في مجموعها أكثر من ثلاثة أرباع القسم الأول من الكتاب.

فإذا تقرر هذا، اتضح منه أنَّ الكلام في منهج الشيخ رحمه الله في هذا الكتاب، لا يختلف عما سبق ذكره كمنهج له في كتاب (السبيل الميسر)، فقد غلب على الكتاب المنهج الوصفي والمنهج المقارن، على اعتبار - كما سبق - أنَّ ذَكَرَ الكلمة برواية حفص رحمه الله، وذكر قراءة الإمام يعقوب رحمه الله لها بعد ذلك نوع من المقارنة.

ثانيا: أهم ميزات كتاب الشيخ رحمه الله.

إنَّ تشابه المحتوى بين الكتاين إلى حد كبير، يجعلهما يمتازان بجملة من الميزات المشتركة ويزيد أحدهما على الآخر، وفيما يأتي عرض لأهم الميزات التي تظهر في كتاب نور القلوب مع إعادة ما قد يُشترك فيه، لإعطاء كل كتاب حقه ومستحقه، لكن بشيء من الاختصار في شكل نقاط:

(1) الحصري، نور القلوب، (184).

1. اعتناء الشيخ رحمه الله بتأصيل الأبواب والمسائل، من حيث ذكر التعاريف والأمثلة، وذكر الفروق بين متشابه المسائل⁽¹⁾.
2. اعتناء الشيخ رحمه الله البالغ في كافة كتبه - وهذا منها - بالتقاسيم، المُسهّلة للتعامل مع مادة الكتاب⁽²⁾.
3. يذكر ما زاده ابن الجزري رحمه الله في الطيبة للإمام يعقوب رحمه الله، من الوقف على جمع المذكر السالم والملحق به بهاء السكت، وطريقة ذلك أن يقول "هاء السكت" ثم يذكر جميع الكلمات التي يقف عليها كذلك في الرُّبع المدروس، فإذا تكررت أكثر من مرة أتبعها بما يدل على ذلك، فيقول "معا" إن تكررت مرتين، و"جميعا" إن تكررت أكثر من مرتين.
4. يقتصر في بيان ما يوقف عليه بها السكت على ما كان منه رأس آية يصح الوقف عليه، دون ما كان غير ذلك، مما كان وسطها.
5. يظهر من هذا الكتاب - كسابقه - تأثر الشيخ رحمه الله بكتاب (البدور الزاهرة) للشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه الله، وذلك من وجهين :
 - أ. في ترتيب الكتاب وتنسيقه، وتقاسيم مادة الفرشيات على طريقة الأرباع، كما صرح بذلك الشيخ رحمه الله نفسه في مقدمة كتابه⁽³⁾، كما تقدم.
 - ب. وكذا في ذكر كيفية قراءة الإمام يعقوب رحمه الله للكلمات الفرشية المختلف فيها، فالشيخ رحمه الله ينقل من (البدور الزاهرة) جملا بحروفها⁽⁴⁾.
6. لم يُعنَ رحمه الله ببيان أوجه القراءة المتعددة، الجائزة حال اجتماع كلمتين أو أكثر في آية واحدة، وفي كل واحدة منها أكثر من وجه في القراءة وهو ما يسمى بـ (تركيب الأوجه).
7. يُنبّه الشيخ رحمه الله على حكم وكيفية قراءة كل كلمة مختلف فيها بأوجز لفظ، وأوضح عبارة، بعيدا عن التطويل والإطناب، وهي ميزة غالبية في الكتاب عموما بأقسامه الأربعة.
8. بعد تمام كل ربع، ولدى شروعه في أحكام الرُّبع الموالي، يذكر بعد رقم الآية المراد بيان حكمها، يذكر كلمة (أول الرُّبع)، دلالة على أنه رُبْعٌ جديد، ولا يعني ذلك أن الآية المذكورة هي أول آية في الرُّبع.

(1) الحصري، نور القلوب، (6، 8، 10، 17-19، 21).

(2) الحصري، المرجع نفسه، (6، 8، 10-11، 18-19).

(3) الحصري، المرجع نفسه، (3).

(4) الحصري، المرجع نفسه، (37، 39، 46، 46-47، 48، 88، 93-94، 139، 163)، وراجع ما يقابلها في كتاب:

عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، (118، ...، 143، 144، 261، 275، 377، 438).

9. اعتمد الشيخ رحمه الله في بيان الأرباع ومنتهاى كل ربع على التجزئة المثبتة في المصحف المرسوم برواية حفص رحمه الله، ولو تصوّرنا أنّ مصحف قراءة الإمام يعقوب رحمه الله، تُعَايِرُ تَجْزِئَتَهُ ما هو في مصحف رواية حفص رحمه الله، لكان هو أولى بالاعتماد.

فهذه باختصار جملة من ميزات هذا الكتاب المبارك، وإن كان مقام التطويل والاستطراد، ومزيد النظر قد يظهر غيرها، والله أعلم.

الفرع الثالث: ملاحظات على الكتاب.

ظهر لي لدى قراءتي لكتاب الشيخ رحمه الله بعض الملاحظات، رأيت من المناسب التنبيه عليها تميمًا للكتاب وفائدته، وأوردها في النقاط الآتية:

الأولى: لم يُنبّه الشيخ رحمه الله على بعض أبواب أصول قراءة الإمام يعقوب رحمه الله، كباب الاستعاذة، وبعض أنواع المدود، واللامات والراءات، فإن كان سبب ذلك - كما يظهر - اتفاق الإمامين يعقوب وحفص فيها، فلا أقل من أن يشار إليها باختصار، خاصة وأن الشيخ رحمه الله لم يشر إلى أن ذكره لأصول القراءة، يفتقر على المتفحّ عليه منها دون غيرها، وإنّما اتبع هذا المنهج في فصل الفرش.

كما أن ذكر تلك الأبواب ولو على سبيل الإشارة والاختصار، تكميل لفائدة الكتاب حتى لا يُكلّف القارئ غير العارف مشقة مراجعتها في مظانها، فلو أنّ الشيخ رحمه الله أضافها لكان أحسن وأليق.

الثانية: لم يُنبّه الشيخ رحمه الله في (باب الفتح والإمالة) على المقصود من الإمالة فيه ليعقوب رحمه الله هل هي الكبرى أو الصغرى؟، والمقصود منها وهو معلوم عند الشيخ رحمه الله الإمالة الكبرى، كما هو مذكور في كتب القراءات⁽¹⁾، فلو أنّه أشار إلى ذلك بوضوح أكثر لكان أحسن، فإنّه وإن كان المراد عند إطلاق لفظ (الإمالة) يراد منه الكبرى⁽²⁾، إلا أنّ معرفة هذا الإطلاق عسرٌ على غير العارفين.

الثالثة: لم يُنبّه الشيخ رحمه الله على بعض الكلمات الفرشية التي اختلفت في حكمها حفص ويعقوب رحمهما الله تعالى.

الرابعة: كما لم يُنبّه رحمه الله على جملة من كلمات جمع المذكر السالم والملحق به، التي يقرؤها يعقوب رحمه الله بهاء السكت وقفًا، وذلك في مواضع كثيرة.

(1) عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، (75، 82 - 83).

(2) إبراهيم المارغني، النجوم الطوالع على الدرر اللوامع، دار الفكر، (1424هـ - 2044م)، (90).

ولأهمية هاتين الملاحظتين، رأيت أن أفرد ما فات الشيخ رحمه الله منها في ملحق خاص آخر المذكورة، تكميلاً لجهود المؤلف رحمه الله، وتتميماً لفائدة الكتاب⁽¹⁾.

الخامسة: تخللت الكتاب جملة من الأخطاء المطبعية الكثير، التي يفاوت بعد ذلك أثرها على مضمون الكتاب، وهي على كثرة أفرادها تنحصر في أمور معينة، فمنها أخطاء في ضبط الآيات، وأخرى أخطاء في ضبط الكلمات المراد بيان أحكامها، وأخرى فيها تقديم وتأخير، بما قد يورث في كثير من الأحيان خللاً في المعنى، وإساءة إلى الكتاب ومؤلفه.

هذا ما رأيت إبداءه كملاحظات على الكتاب، وهي لا تُعْضُّ من قيمته وعلم مؤلفه، والله ولي التوفيق.

(1) انظر ما سيأتي في الصفحة (331-336) من المذكورة.

المطلب الثالث: جهوده في علم القراءات، من خلال هذه المؤلفات.

ولغرض ربط مادة هذه الدراسة الخاصة بهذين الكتابين، بالموضوع العام للمذكرة، أعقد هذا المطلب لبيان شيء من جهود الشيخ الحصري رحمه الله في علم القراءات من خلالهما، على شكل نقاط كآآتي:

أولاً: إسهام الشيخ الحصري رحمه الله في نشر العلم الشرعي عموماً، وعلم القراءات خصوصاً، وذلك بإثراء المكتبة الإسلامية بمثل هذين المؤلفين المباركين.

ثانياً: إحياء الشيخ رحمه الله لسُنن الأئمة المؤلفين في هذا العلم، من خلال مغايرته وتنوع نمط تأليفه، بين مؤلفات جامعة للقراءات العشر، وأخرى خاصة بقراءات مفردة.

ثالثاً: اعتناء الشيخ رحمه الله بالقراءات المتواترة والسعي إلى نشرها وبثها، من خلال تقرير قراءة الإمامين أبي جعفر ويعقوب رحمهما الله في هذين الكتابين، بتضمينهما عرضاً لأصول وفرش القراءتين، مُقرّرة مُحَبَّرة مُرتَّبة على أبواب علم القراءات التي درج عليها الأئمة في مؤلفاتهم.

رابعاً: اعتناء الشيخ رحمه الله البالغ برواية حفص عن الإمام عاصم رحمهما الله، فقد سار رحمه الله في كلا الكتابين على طريقة من العرض تدل على ذلك، فهو يذكر الفرش على وفق رواية حفص ثم يردفه بكيفية قراءة أبي جعفر أو يعقوب رحمهما الله له، وهو ما يدل على اعتناؤه برواية حفص رحمه الله بوضوح.

خامساً: إسعاف المبتدئين من القارئین بمؤلفات في قراءات مفردة، تُقَرَّبُ البعيد، وتوجز المطول، وتسهل الصعب، على من لا يستطيع معاناة مشاقّ تطلبها من الكتب المتقدمة، التي بسطت القول فيها.

سادساً: إخراج الكتابين في أسلوب مسير، ولغة سهلة، وعرض سلس أصولاً وفرشاً، تيسر للطالب فهم ما جاء في كتب الفن العتيقة، وتكون له بَوَّابة عليها ودرجا في سلم الارتقاء إليها، وهمزة وصل للتمكن من مادتها وعلومها.

هذا ما جادت به القريحة من بيان لجهود الشيخ رحمه الله في علم القراءات، من خلال هذين الكتابين، لنذكر بعد ذلك نمطاً آخر من مؤلفاته رحمه الله في علم القراءات، وجهوده فيه من خلالهما، والله الموفق.

المبحث الرابع: مؤلفاته المفردة لروايات متواترة.المطلب الأول: كتاب (رواية قالون عن نافع).الفرع الأول: وصف عام لكتاب (رواية قالون عن نافع).

كتاب رواية قالون عن نافع رحمهما الله تعالى، كتاب أفرده الشيخ الحصري رحمه الله لبيان تفاصيل رواية قالون عن شيخه إمام القراءة نافع المدني رحمهما الله، وما خالف فيه حفصا رحمه الله عن إمامه عاصم رحمهما الله، أصولا وفرشا، على شاكلة وتمط ما تقدم بيأته في كتابيه (السبيل الميسر)، (نور القلوب).

يقع هذا الكتاب في (94) صفحة من الحجم الصغير، وقد سار الشيخ رحمه الله في تقسيم الكتاب وعرض مضمونه وفق منهج لائق موفق، فجعل الكتاب ثلاثة أقسام كالاتي:

الأول: مقدمة الكتاب.

الثاني: منهج قالون في الرواية، ويمكن أن نعنونه بـ (أصول رواية قالون).

الثالث: فرش حروف رواية قالون⁽¹⁾.

وفيما يأتي بيان لهذه الأقسام جميعها بشيء من التوسع:

أولا: المقدمة⁽²⁾.

استهلها رحمه الله بالبسملة وحمد الله سبحانه حقَّ حمده، والصلاة والسلام على نبيِّه وعبدِ وآله وصحبه، ثمَّ نَبَّه رحمه الله على المقصود من هذا الكتاب والغرض منه، وهو بيان رواية قالون رحمه الله، وذكر الكلمات التي يخالف في قراءتها حفصا رحمه الله، ثم أتبع ذلك - تنميما للفائدة - بترجمة موجزة للإمام قالون رحمه الله هي كالجواب عن سؤال مقدر يعلم مما تقدم، وبذا تم كلامه رحمه الله في هذا القسم.

ثانيا: منهج قالون في الرواية (أصول رواية قالون)⁽³⁾.

خصَّه الشيخ رحمه الله لبيان أصول رواية قالون رحمه الله، وقواعدها العامة باختصار، في أبواب علم القراءات المعروفة، (باب البسملة، باب ميم الجميع، باب هاءات الضمير، باب المد والقصر، باب الهمز

(1) لم ينبه الشيخ رحمه الله على اسم هذا القسم من الكتاب، وما ذكرته مستنبط من كلامه في الصفحة (8) من الكتاب.

(2) الحصري، رواية قالون، (3-4).

(3) الحصري، المرجع نفسه، (4-8).

المزدوج في كلمة وفي كلمتين، باب الهمز المفرد، باب مسائل في الإدغام والإمالة، باب ياءات الإضافة، باب الياءات الزوائد).

وأشار آخر هذا القسم إلى أن هذه القواعد العامة هي المسماة عند علماء القراءات بـ (أصول الرواية)، وهي القواعد المطردة العامة، وما تفرّق في القرآن الكريم من كلمات لا تدخل تحت قاعدة عامة هي المسماة عندهم (الفرشيات)، وهي ما سيبيّن في القسم الآتي من الكتاب.

ثالثاً: فرش حروف رواية قالون⁽¹⁾.

هو آخر أقسام الكتاب وأطولها ومقصوده الأول، فقد خصّه الشيخ رحمه الله لبيان الكلمات الماثورة المنتورة في القرآن الكريم، التي يخالف فيها قالون رحمه الله حفصاً رحمه الله، وعرضها على وفق ترتيب سور القرآن الكريم، وآيات كل سورة، بداية بسورة الفاتحة، وانتهاء بسورة الناس، وأفرد كل سورة بذكر فرشياتها، وحكم كلماتها وطريقة قراءتها، وأطرد له هذا الصنيع، إلا في مواضع قليلة وسور مُعيّنة، ضمّ بعضها إلى بعض لما قلت فرشيات كل واحدة منها⁽²⁾.

وطريقة عرضه رحمه الله لذلك أن يضع رقم السورة واسمها، ثم يذكر رقم الآية التي حوت فرشا يخالف فيه قالون حفصاً رحمه الله، مع ضبط تلك الكلمة على رواية حفص، مرسومةً برسم المصحف، ثم يردف ذلك ببيان حكم وطريقة قراءتها على رواية قالون رحمه الله، وهكذا مع سائر تلك الكلمات.

وبإتيان الشيخ رحمه الله على جميع السور، وبلوغه آخر سورة منه، يكون قد أتم كلامه في هذا الكتاب المبارك⁽³⁾.

الفرع الثاني: منهج المؤلف رحمه الله في الكتاب، وأهم ميزاته.

أولاً: منهج المؤلف رحمه الله في الكتاب.

كَتَبَ الشيخُ رحمه الله هذا الكتاب - كغيره من كتبه - بلغة سلسة وعبارة سهلة واضحة، كانت أحسن طابق لتقديم مادته ومضمونه، وقد تنوع نمطه ومنهجه فيه بحسب المقام، وما يقتضيه من أسلوب ومنهج مناسب، فقد غلب على الكتاب منهجان رئيسان:

(1) الحصري، رواية قالون، (9-98).

(2) وذلك في سور (الانشقاق، والبروج، والطارق) جمعت مع بعضها البعض، وكذلك السور (من الأعلى إلى سورة الانشراح)، وكذلك السور (من الانشراح إل آخر القرآن).

الحصري، المرجع السابق، (88-98).

(3) لم يجعل الشيخ رحمه الله لهذا الكتاب خاتمة واضحة، ولا حتى ختمه بحمد الله، فراجع توجيه ذلك في الصفحة (60) من المذكرة.

أولهما المنهج الوصفي لدى تقريره رحمه الله لأصول الرواية، وبيان أحكام الرواية، وكذا حال بيان فرشيات الرواية، ووصف طريقة قراءتها.

وثانيهما المنهج المقارن، إن اعتبرنا أن ذكر الشيخ رحمه الله للكلمات برواية حفص رحمه الله، ثم وصف رواية قالون في قراءتها، إن اعتبرنا هذا مقارنة بين الروايتين.

كما ظهر في الكتاب المنهج الاستردادي - التاريخي -، لدى ذكر الشيخ رحمه الله لترجمة الإمام قالون رحمه الله⁽¹⁾، فهو المناسب لذلك.

ثانيا: أهم ميزات كتاب الشيخ رحمه الله.

هذا، وقد امتاز كتاب الشيخ رحمه الله هذا بجملة من الميزات، نعرضها مختصرة في شكل نقاط، فيما يأتي:

1. قرر الشيخ رحمه الله رواية قالون رحمه الله في هذا الكتاب، من طريق الشاطبية، وأصلها (التيسير)، ويظهر ذلك من وجهين:

أ. لكونه المنهج الذي سار عليه الشيخ رحمه الله في مؤلفاته، سواء منها الخاص بروايات مفردة، أم ما كان منها في القراءات العشر⁽²⁾.

ب. وكذلك بتأمل بعض الفرشيات، وما ذكره الشيخ رحمه الله لها من الأحكام⁽³⁾.

2. بين رحمه الله أصول الرواية وفرشها، بعبارة سهلة يسيرة موجزة دالة على المراد بوضوح.

3. يذكر الشيخ رحمه الله بعض أصول الرواية إشارةً، ثم يرجئ ذكر تفاصيلها وأمثلتها إلى مواضعه في قسم الفرش⁽⁴⁾.

(1) الحصري، رواية قالون، (3-4).

(2) كما مر في كتاب (القراءات العشر)، وكما سيأتي أيضا في كتابي (رواية ورش عن الإمام نافع)، (رواية الدوري عن أبي عمرو البصري).

(3) من ذلك مثلا:

أولا: لم يُنبه الشيخ رحمه الله على حكم الاختلاس في كلمة ﴿تُرْقَايَه﴾ [يوسف 37]، ذلك لأن حكمها الصلة وجهها واحدا من طريق الشاطبية، أما وجه الاختلاس فهو لقالون من غير طريقها، كما نبه على ذلك الصفاقسي في غيث النفع (268).

ثانيا: ذكر الشيخ رحمه الله أنه ليس لقالون رحمه الله في (ها ويا) من قوله تعالى ﴿كَهَيْعَصَ﴾ [مرم 1] إلا الفتح، وهذا من طريق الشاطبية، أما من طريق غيرها فله الفتح والتقليل، كما نبه على ذلك الصفاقسي في غيث النفع (321)، والمارغني أيضا في النجوم الطوالع (102).

(4) الحصري، المرجع السابق، (5، 7، 8).

4. يذكر الشيخ رحمه الله الكلمة المختلف فيها برواية حفص، مرسومة برسم المصحف، ثم يرسمها وفق رواية قالون رحمه الله، ثم يذكر وصف قراءتها بيانا للمرسوم بالمكتوب، زيادة في الإيضاح وهي طريقة حذقة دقيقة.
5. يذكر رحمه الله ما جاء عن قالون رحمه الله من أوجه مختلفة، سواء ما كان منها في الأصول أم الفرش، حرصا منه على الوفاء بمقام الرواية وعدم الإخلال بها، وقد يُنبه على المشهور منها أحيانا⁽¹⁾.
6. يذكر رحمه الله أحيانا الأوجه الجائزة في القراءة، حال تركيب أصلين أو أكثر في الآية الواحدة، كاجتماع المد المنفصل مع ميم الجميع، أو اجتماع ميم الجميع مع الهمز بعدها، وغيرها من الأصول مع ذكر الأوجه الجائزة حال القراءة⁽²⁾.
7. يذكر الشيخ رحمه الله الكلمات المتشابهة في الآية الواحدة، ويُنبه على حكمها مرة واحدة، بجملة تدل على شمول الحكم لجميع الفرشيات المتشابهة في الآية الواحدة، كما يُنبه أيضا على أحكام الفرشيات المتعددة في الآية الواحدة في سياق واحد، وهذا أحيانا فقط، لقصد الاختصار⁽³⁾.
8. سلك الشيخ رحمه الله في ذكر الفرشيات المتكررة بكثرة في رواية قالون مسلكين:
 أ. إمّا أن يجيل على ما تقدّم من مواضعها، التي ذكر فيها حكمها⁽⁴⁾.
 ب. وإما أن يذكرها مشيرا إلى وضوح حكمها، وعدم خفائه لكثرة تكرره فيقول (لا يخفى كذا)، أو (كذا لا يخفى)⁽⁵⁾.
- فهذه باختصار بعض ميزات التي امتاز بها كتاب (رواية قالون عن نافع)، وإمعان النظر والقراءة الفاحصة تورث - ولا بد- الاهتداء إلى ميزات أخرى، وحسي الإشارة بالاختصار والتنبيه من غير إكثار، والله الهادي سواء السبيل.

(1) الحصري، رواية قالون، (5-6، 7، 9، 13، 15، 16، 33، 36، 38، 41، 60، 68).

(2) الحصري، المرجع نفسه، (9، 10، 11، 18).

(3) الحصري، المرجع نفسه، (34، 36، 53، 55، 80، 81، 84، 86).

(4) الحصري، المرجع نفسه، (11، 19، 28، 39، 62، 76).

(5) الحصري، المرجع نفسه، (17، 19، 20، 28، 29، 30، 42، 56، 57).

الفرع الثالث: ملاحظات على الكتاب.

كتاب (رواية قالون عن نافع) للشيخ رحمه الله كتاب نافع في بابه، حوى خلاصة رواية قالون رحمه الله، غير أنه - ولسبب أو لآخر - اكتنفت الكتاب بعض الأمور الملاحظة فيه، رأيت من اللائق التنبيه عليها فيما يأتي:

الأولى: لم يُعَنَّ الشيخ رحمه الله في هذا الكتاب، وباقي كتب الروايات المفردة - كما سيأتي -، لم يعن رحمه الله بتأصيل أبواب أصول الرواية، من حيث ذكر تعاريفها، وأقسامها، وأمثلتها، ومستثباتها، وسائر توابعها، خلافا لما درج عليه رحمه الله في كتابي (نور القلوب) (السبيل الميسر)، ولعلَّ عُذْرَه في ذلك تَوَخَّي الاختصار، أو لكون الكتاب مُعَدًّا لتسجيلات المصاحف المرتلة، والشيخ رحمه الله المُسَجَّل عارف بها، والله أعلم.

الثانية: ذكر الشيخ رحمه الله في فصل الأصول لدى كلامه على الكلمات التي يدغمها قالون رحمه الله ذكر منها كلمة ﴿أَخَذَتْ﴾ [يونس 24]⁽¹⁾، وهو سبق قلم فقط، إذ لا إدغام في هذه الكلمة لقالون رحمه الله، لهذا لم يذكرها الشيخ رحمه الله نفسه في موضعها من قسم الفرش⁽²⁾.

الثالثة: أخذ الشيخ رحمه الله على نفسه التَّنْبِيه على جميع ياءات الإضافة، المتعلقة برواية قالون إلا أنه فاتته رحمه الله شيء منها، ولأهميتها رأيت من المناسب التنبيه عليها وذكرها، فجعلتها في ملحق آخر المذكورة.

الرابعة: كما لم ينبّه رحمه الله على أحكام بعض الفرشيات، التي خالفت فيها رواية قالون رواية حفص رحمه الله بشكل واضح، ولا يخفى - يقينا - مثلها على الشيخ رحمه الله، وله كل العذر في ذلك، وقد رأيت إلحاقها في ملحق آخر المذكورة، تكميلا للفتاوى⁽³⁾.

الخامسة: اكتنفت الكتاب العديد من الأخطاء المطبعية، التي بحق قد أساءت إلى الكتاب في بعض مواضعها، والشيخ رحمه الله منها براء، وهي على تنوع أفرادها، تنحصر في أمور:

1. التقديم والتأخير للكلمات وأحكامها عن مواضعها.

2. الخطأ في ترقيم الآيات.

(1) الحصري، رواية قالون، (7).

(2) الحصري، المرجع نفسه، (35).

(3) انظر لهذه النقطة وسابقتها ما سيأتي في الصفحة (337-340) من المذكورة.

3. الخطأ في ضبط الكلمات المختلف فيها، والمراد بيان حكمها، سواء من حيث كتابتها رسماً، أم من حيث ضبطها شكلاً وإعجاماً، أم من حيث وصف قراءتها خطأً.

وهذه الملاحظات وإن كانت، فهي لا تحط من قيمة الكتاب، ولا تنقص من قيمته، بله من مكانة مؤلفه، فالعذر له رحمه الله وافر مبدول، فكفى بالمرء نبلاً أن تُعدَّ معاييبه، فقد أبي الله سبحانه أن يتِمَّ إلا كتابه.

المطلب الثاني: كتاب (رواية ورش عن الإمام نافع المدني).

الفرع الأول: وصف عام لكتاب (رواية ورش عن الإمام نافع المدني).

كتاب (رواية ورش عن الإمام نافع المدني)، هو ثاني كتب الشيخ رحمه الله الخاصة بالروايات المفردة، أفرده لبيان وإيضاح رواية الإمام ورش عن نافع رحمهما الله، وما خالف فيه حفصا رحمه الله سواء في أصول القراءة أم في فرشها، على نسق ما تقدم في كتاب (رواية قالون) رحمه الله، من حيث الشكل والتقسيم عموماً⁽¹⁾.

يقع هذا الكتاب في (224) صفحة من الحجم الصغير، قسم مضمونه، وعرض مقصوده على ثلاثة أقسام كالآتي:

الأول: مقدمة الكتاب.

الثاني: منهج ورش في الرواية، ويمكن أن نُعَنونه بـ (أصول رواية ورش).

الثالث: فرش حروف رواية ورش.

وسأعرض لهذه الأقسام بشيء من البيان والتفصيل قسماً، قسماً بحسب ترتيبها فيما يأتي :

أولاً: مقدمة الكتاب⁽²⁾.

وهي مشابهة إلى حد التطابق - تقريباً - لمقدمة كتاب رواية قالون، استفتحها الشيخ رحمه الله بالبسملة وحمد الله سبحانه، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه ومن والاه، ثم أرشد رحمه الله إلى المقصود من الكتاب، والغرض من مضمونه، وهو بيان رواية ورش رحمه الله عن الإمام نافع المدني رحمه الله، وبيان الكلمات التي تخالف فيها رواية حفص رحمه الله، قراءة وحكما.

وأتبع ذلك بذكر ترجمة مختصرة للإمام ورش رحمه الله، وبها يكون الشيخ رحمه الله قد أتم كلامه في قسم الكتاب الأول.

ثانياً: منهج ورش في الرواية (أصول رواية ورش)⁽³⁾.

(1) لذا فسيلحظ القارئ التشابه الكبير في الكلام في هذا الكتاب، وكتاب (رواية قالون).

(2) الحصري، رواية ورش، (3-4).

(3) الحصري، المرجع نفسه، (4-13).

خصَّ الشيخ رحمه الله هذا القسمَ لبيان أصول رواية ورش رحمه الله، على وجه الاختصار والإشارة، فذكر أصول روايته في مختلف الأبواب التي سبق عرضها في كتاب (رواية قالون)، وأشار بعد ذلك أن هذه القواعد المطَّردة لرواية ورش رحمه الله، هي المسماة عند علماء القراءة بـ (أصول الرواية)، ويقابلها ويذكر معها ما في القرآن الكريم من الكلمات التي لا تدخل تحت ضابط عام، وهي المسماة بـ (فرش حروف الرواية).

ليستطرد رحمه الله بعد ذلك بذكر ترجمة موجزة للإمام نافع رحمه الله، باعتباره إمام القراءة الذي روى عنه قالون وورش رحمهما الله⁽¹⁾.

لِيُنْهِيَ كَلَامَهُ فِي الْمَقْدِمَةِ بِذِكْرِ الْمَنْهَجِ الَّذِي سَيَعْرُضُ قِسْمَ الْفَرَشِيَّاتِ عَلَى وَفْقِهِ، وَاخْتَارَ أَنْ يَكُونَ عَرْضُ فَرَشِيَّاتِ كُلِّ رِبْعٍ عَلَى حِدَةٍ، مَعَ التَّنْبِيهِ آخَرَ كُلِّ رِبْعٍ عَلَى مَا فِيهِ مِنْ كَلِمَاتٍ مِمَّالَةٍ أَوْ مَقْلَلَةٍ أَوْ مَدْغَمَةٍ، وَيَسِيرَ الْأَمْرَ عَلَى هَذَا الْمَنَوَالِ حَتَّى آخِرِ رِبْعٍ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

ثالثاً: فرش حروف رواية ورش رحمه الله⁽²⁾.

وهو أطول أقسام الكتاب وأكبرها، وهو المقصود الأول منه، ويمكن أن نعنونه بـ (فرش رواية ورش)، فقد خصه رحمه الله لبيان الكلمات المتفرقة في القرآن الكريم، التي لا يجمعها ضابط كلي، ويختلف ورش وحفص رحمهما الله في قراءتها، كما أضاف لذلك أيضاً ذكر كلمات في القرآن الكريم، تعتبر كالأمثلة لما تقدم من الأصول والقواعد العامة في القسم الثاني من الكتاب.

أوضح رحمه الله جميع ذلك على وفق ترتيب سور القرآن الكريم، ابتداء بسورة الفاتحة، وانتهاء بسورة الناس، مفرداً كل سورة على حدة، واطَّرد له هذا الصنيع إلا في موضعين من الكتاب، فقد جمع فيهما عدداً من السور تحت عنوان واحد، لقلة فرشها⁽³⁾.

وطريقته رحمه الله في العرض تماثل التي سبق بيانها في كتاب (رواية قالون)، لم تُغايِرْهَا إِلَّا فِي أُمُورٍ يَسِيرَةٍ اقْتَضَتْهَا أَحْكَامٌ خَاصَةٌ فِي رِوَايَةِ وَرْشٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(1) راجع ما تقدم ذكره في الصفحة (60) من المذكرة.

(2) الحصري، رواية ورش، (14-218).

(3) ضم الشيخ رحمه الله فرش السور (من سورة القارعة إلى سورة الكوثر) في موضع واحد، والسور من (سورة الكافرون إلى سورة الناس) تحت عنوان واحد.

الحصري، المرجع نفسه، (217-218).

من ذلك دراسة كل ربع على حدة ببيان منتهاه، وآخر كلمة فيه، وما فيه من الكلمات الممالة والمقللة والمدغمة في رواية ورش رحمه الله، فيحصرها ويذكر آخر كل ربع ما فيه منها، وهكذا إلى آخر ربع في القرآن الكريم.

ليختتم الشيخ رحمه الله بعد ذلك كتابه، بالصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر الأمر الحمد لله رب العالمين.

الفرع الثاني: منهج المؤلف رحمه الله في الكتاب، وأهم ميزاته.

أولاً: منهج المؤلف رحمه الله في الكتاب.

لم يختلف كتاب الشيخ رحمه الله هذا في أسلوبه ومنهجه عن سابقه كتاب (رواية قالون)، فهما في طريقة التصنيف على نسق واحد، فقد امتزج في كتابه هذا المنهج الوصفي، والمقارن: أما أولهما فلدى تقرير أصول الرواية وبيان أحكامها، ووصف رواية ورش رحمه الله لها. وأما الثاني فيظهر - على ما سبق ذكره من الاعتبار - في قسم الفرش، حال عرض الكلمات المختلف فيها، وطريقة قراءة حفص وورش رحمهما الله لها، ففي هذا نوع مقارنة.

وآخرها المنهج التاريخي - الاستردادي - على قلة، عند ذكر الشيخ رحمه الله لترجمة الإمامين نافع وورش رحمهما الله.

ثانياً: أهم ميزات كتاب الشيخ رحمه الله.

هذا، وقد امتاز كتاب رواية ورش رحمه الله بعدد من الميزات المهمة، نعرضها على وجه الاختصار فيما يأتي:

1. قرر الشيخ رحمه الله رواية ورش رحمه الله في هذا الكتاب، عن الإمام نافع رحمه الله من طريق الشاطبية، ويظهر ذلك من وجهين:

أ. لكونه المنهج الذي سار عليه الشيخ رحمه الله في مؤلفاته، سواء منها الخاص بالروايات مفردة، أم ما كان منها في القراءات العشر.

- ب. وكذلك بتأمل بعض الفرشيات، وما ذكره الشيخ رحمه الله لها من الأحكام⁽¹⁾.
2. يظهر من ترتيب الشيخ رحمه الله للكتاب تأثره البالغ بكتاب (غيث النفع) للعلامة الصفاقسي رحمه الله، وكتاب (البدور الزاهرة) للشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه الله، ويظهر ذلك في:
- أ. اعتناء الشيخ الحصري رحمه الله بإفراد أحكام فرشيات كل ربع على حدة، وهي الطريقة التي سارا عليها في ذينك الكتابين.
- ب. في تعامله رحمه الله مع قسم المال من الفرشيات آخر كل ربع، فقد سار على ما سارا عليه، من ذكر ما يقلله ورش رحمه الله بخلاف عنه - فله فيه الفتح أيضا -، وإفراده عما يميله وجها واحدا.
- ت. كما سار الشيخ رحمه الله في عرض الكلمات الممالاة في السور الإحدى عشر، على ما سارا عليه من التنظيم والتنسيق.
- ث. في ذكره رحمه الله لبعض التنبيهات، هي في المواضع نفسها من ذينك الكتابين، بجمل مقارنة.
3. ذكر الشيخ رحمه الله في القسم الأول من الكتاب جملة من الأصول إجمالاً، وأرجأ تفصيل الكلام في أمثلتها إلى قسم الفرش طلباً للاختصار⁽²⁾.
4. يذكر رحمه الله ما لورش رحمه الله فيه أكثر من وجه مقروء به، سواء منها ما تعلق بالأصول أم بالفرش، وفاء بمقام الرواية، كأوجه الوصل بين السورتين، وأوجه المدود، وأوجه ذوات الياء، وغيرها من الأمثلة كثير⁽³⁾.
5. توخى رحمه الله العبارة السهلة الموجزة، في بيان وراية ورش رحمه الله أصولاً وفرشاً، وهي سمة غالبية في جميع كتبه.

(1) من ذلك:

أولاً: الآية 20 من سورة النساء، ذكر الشيخ رحمه الله (الصفحة 49) لورش رحمه الله فيها ستة أوجه، نص عليها الصفاقسي رحمه الله أيضاً في غيث النفع (141-142)، وذكر الصفاقسي أنها جائزة من طريق الشاطبية، وأضاف إليها وجها سابعاً من طريق الطيبة، فلما اقتصر الشيخ رحمه الله على الستة دون السابع دل على المطلوب.

ثانياً: ذكر الشيخ رحمه الله في قوله تعالى ﴿فَوَادَكَ﴾ [هود 120]، أنه لا إبدال فيه لورش رحمه الله (الصفحة 96)، ونبه الصفاقسي رحمه الله في الغيث (260) أن ترك الإبدال هو طريق الشاطبية.

ثالثاً: اقتصر الشيخ رحمه الله في كلمة ﴿وَالْإِشْرَاقِ﴾ [ص 18]، (الصفحة 169) على وجه الترقيق في الراء، وهو المقروء به لورش من طريق الشاطبية، كما نبه عليه العلامة عبد الفتاح القاضي رحمه الله في البدور الزاهرة (378).

(2) الحصري، رواية ورش، (5، 7، 8، 9) وغيرها.

(3) الحصري، المرجع نفسه، (4، 5، 6-7، 8، 14، 15، 32، 52، 126، 138) وغيرها.

6. توخى رحمه الله الاختصار في بيان حكم الفرش - إلا ما اقتضى حاله التطويل -، وذلك من خلال ما يأتي:

أ. بالإشارة إليه بشكل يميزه عن غيره، ولا يلتبس به.

ب. أو بجمع المثل مع مثيله، وذكر حكمهما مرة واحدة.

ت. أو بذكر حكم الفرش، والإشارة إلى فرش آخر أنه مثله في حكمه⁽¹⁾.

ث. أو بإحالة المتأخر على المتقدم، الذي سبق بيان حكمه⁽²⁾.

7. زيادة في البيان، ودقة في الإيضاح، يعمد الشيخ رحمه الله في بعض الفرشيات إلى ضبطها رسماً على رواية ورش، ثم يزيدها بيانا بوصف حكمها كتابةً وخطاً⁽³⁾.

8. يذكر الشيخ رحمه الله الأوجه الجائزة في رواية ورش، حال اجتماع أكثر من أصل في الآية الواحدة (تركيب الأوجه)، كاجتماع مد اللين ومد البدل، وكاجتماع مد اللين وذوات الياء، وغيرها، فيذكر ما فيها من الأوجه الجائزة، وينبه على الممنوع منها أحياناً⁽⁴⁾.

9. التنبيه على حكم الفرش حال الوقف والوصل والابتداء، إذا اقتضى الأمر ذلك⁽⁵⁾.

10. يختلف أول كتاب الشيخ رحمه الله عن آخره، فقد أكثر الشيخ رحمه الله في أول قسم الفرش إلى غاية سورة الأعراف تقريباً⁽⁶⁾، أكثر من ذكر الفرشيات التي هي كالأمثلة لما تقدم في قسم الأصول، وذلك حتى يستقر في ذهن القارئ حكمها، فيغني ذلك عن تكرارها في كل مواضعها في القرآن الكريم.

11. نبه الشيخ رحمه الله في قسم الأصول، أنه سيذكر ما لكل أصل من المستثنيات في مواضعها من قسم الفرش⁽⁷⁾، وقد كان ذلك منه رحمه الله وفاء بالعهد، وزاد عليها شيء من الفضل⁽⁸⁾.

(1) الحصري، رواية ورش، (14، 17، 18، 19، 21، 22، 47، 76) وغيرها.

(2) الحصري، المرجع نفسه، (139، 149، 150، 163، 164، 199، 209، 210، 217) وغيرها.

(3) الحصري، المرجع نفسه، (20، 21، 23، 27، 29، 30) وغيرها كثير.

(4) الحصري، المرجع نفسه، (16، 18، 19، 26، 27، 30، 36، 49-50، 88-89، 108، 143) وغيرها كثير.

(5) الحصري، المرجع نفسه، (17، 27، 31، 35، 40، 65، 67، 75، 103، 107، 126، 143، 147) وغيرها.

(6) الحصري، المرجع نفسه، (78).

(7) الحصري، المرجع نفسه، (9).

(8) الحصري، المرجع نفسه، (33، 34، 39، 80، 85، 118، 185، 204، 206، 214، 217) وغيرها.

12. ذكر النَّاشِر على كتاب الشيخ رحمه الله بعض الحواشي القليلة، وهي في جملتها ست حواش⁽¹⁾، أُولى تلك الحواشي ذكر فيها جهده وعمله في خدمة هذا الكتاب، وباقيها - خمسها - حوت جملاً قصيرة فيها توضيح لكلام الشيخ رحمه الله - وهو واضح - في بعض المواطن.

13. ينبه الشيخ رحمه الله أحياناً على جملة من الترجيحات، بعضها حال ذكره لبعض فرشيات الرواية، التي لورش رحمه الله فيها أكثر من وجه، وأخرى في عَدِّ الآي، فرأيت من المناسب أفرادها بالذكر والدراسة لأهميتها، في فصل خاص كما سيأتي⁽²⁾.

هذا الذي تقدم، هو ذكر لبعض الميزات، التي امتاز بها كتاب الشيخ الحصري رحمه الله (رواية ورش عن نافع)، فليستفدها القارئ، ولا ييخل على نفسه بمزيد من النظر والإمعان، عساه يظفر بغيرها، والله الموفق.

الفرع الثالث: ملاحظات على الكتاب.

كتاب (رواية ورش عن الإمام نافع) كتاب مفيد نافع، تضمن عرضاً لاثقا جميلاً لهذه الرواية أصولاً وفرشاً، غير أنه بدا لي حال قراءته بعض الملاحظات المناسب ذكرها والإشارة إليها، ولو على سبيل الإيجاز في ما يأتي:

الأولى: لم يُعن الشيخ رحمه الله في هذا الكتاب بتأصيل أبواب أصول الرواية، من حيث ذكر تعاريفها، وأقسامها، وأمثلتها، ومستثنياتها وسائر توابعها، خلافاً لما درج عليه رحمه الله في كتابيه (نور القلوب) (السبيل الميسر)، ولعل عذره في ذلك توخي الاختصار، أو لكون الكتاب مُعدّاً لتسجيلات المصاحف المرتلة، والشيخ رحمه الله المُسجِّلُ عارفٌ بها، والله أعلم.

الثانية: رسم الشيخ رحمه الله لنفسه أول الكتاب منهجاً يسير عليه فيه⁽³⁾، وكان من ضمِّنه أن يفرد ذكر ذكر قسم المدغم بعد قسم الممال، إلا أن الشيخ رحمه الله لم يلتزم هذا المنهج، بل ذكر الكلمات المدغمة لورش رحمه الله في سياق ذكره لباقي الكلمات الفرشية في الرُّبع، ولم يفرد بها بقسم خاص⁽⁴⁾.

كما فاته رحمه الله التنبيه على بعض الكلمات المدغمة في مواضعها، رأيت من المناسب إلحاقها، وتتميم الكتاب بها، فجعلتها في الملحق على الكتاب آخر المذكرة⁽⁵⁾.

(1) الحصري، رواية ورش، (13، 15، 16، 17، 30، 37).

(2) انظر الصفحة (240، 298-299) من المذكرة.

(3) الحصري، المرجع السابق، (13).

(4) الحصري، المرجع نفسه، (20، 24، 26، 34، 44، 56، 63، 67، 81، 95، 103) وغيرها.

(5) انظر ما سيأتي ذكره في الصفحة (347-354) من المذكرة.

الثالثة: اعتمد الشيخ رحمه الله في تحديد بداية ونهاية كل ربع على التجزئة المثبتة على مصحف رواية حفص رحمه الله، فإذا علمنا أنها تخالف التجزئة المثبتة على مصحف رواية ورش رحمه الله، ظهر من ذلك أن الأولى بالشيخ رحمه الله اعتماده على تجزئة مصحف رواية ورش رحمه الله، في ذلك التحديد وذلك من وجهين:

1. لكون الكتاب خاص برواية ورش رحمه الله، فالتجزئة المثبتة فيه أولى من غيرها.
2. لكون التغيرات في تحديد بداية ونهاية كل ربع أوثق تداخلا في الكلمات الفرشية المذكورة تحته، وكذا الكلمات الممالأة، فحيث ينتهي الربع على تجزئة مصحف رواية حفص رحمه الله، إذا لم يكن نهاية ربع في تجزئة مصحف رواية ورش رحمه الله، فيقتضي زيادة في الكلمات الفرشية المذكورة تحته، وكذا الكلمات الممالأة، فليتصور بعد ذلك مقدار الخلل الناتج⁽¹⁾، وعليه فالأولى بالشيخ رحمه الله أن لو كان اعتمد التجزئة المثبتة على مصحف رواية ورش رحمه الله، والله أعلم.

الرابعة: فات الشيخ رحمه الله التنبيه على جملة من الفرشيات التي خالف فيها ورش رحمه الله حفصا رحمه الله، وكذا فاته التنبيه على بعض الكلمات المقللة لورش رحمه الله في مواضعها، ولأهمية هذه وتلك آثرت تكميل جهد الشيخ رحمه الله، وتتميم الكتاب بجعلها في الملحق على الكتاب آخر المذكرة⁽²⁾، عسى أن ينفع الله بها كاتبها وقارئها، كما نفع بأصلها.

الخامسة: تخللت الكتاب جملة غير قليلة من الأخطاء المطبعية - الشيخ براء منها -، أساءت إلى الكتاب في كثير من المواضع، تجتمع أفرادها في ما يأتي:

1. أخطاء في ترقيم الآيات.
2. أخطاء في ضبط الفرش المراد بالحكم، وفي ضبط حكم الفرش وطريقة قراءته.
3. سقط ظاهر في الكلام.
4. أخطاء في ضبط الكلمات المقللة آخر كل ربع.

هذه باختصار جملة الملاحظات التي ظهر لي أن أביها على الكتاب، سائلا الله تعالى التوفيق والسداد، وهي لا تنقص ولا تقلل من شأن الكتاب، وإنما القصد من ذكرها التنبيه ليعلمها - فيحترز منها - التنبيه، والمُنصِف من اغتفر قليل خطأ الكتاب في كثير صوابه، والله أعلم.

(1) وأمثلة ذلك كثيرة في المصحف، يضيق المقام عن ذكر بعضها فضلا عن جميعها، إن القصد هاهنا إلا التنبيه.

(2) انظر ما سيأتي ذكره في الصفحة (347-354) من المذكرة.

المطلب الثالث: كتاب (رواية الدوري عن أبي عمرو بن العلاء البصري).

الفرع الأول: وصف عام لكتاب (رواية الدوري عن أبي عمرو)⁽¹⁾.

كتاب (رواية الدوري عن أبي عمرو بن العلاء البصري)، هو ثالث كتب الشيخ رحمه الله الخاصة بالروايات المفردة، وآخرها، أفرده - كسابقه - لبيان وإيضاح رواية الإمام الدوري عن الإمام أبي عمرو بن العلاء البصري رحمهما الله، وما خالف فيها حفصا رحمه الله أصولا وفرشا، على النسق والترتيب المتقدمين في كتابيه السابقين.

يقع هذا الكتاب المبارك في قرابة (138) صفحة من الحجم الصغير، ولما كان ترتيب الكتاب وطريقة عرض مادته على شاكلة سابقه كتاب (رواية قالون)، وكتاب (رواية ورش)، لما كان ذلك، فقد قُسم الكتابُ أقساما ثلاثة كالاتي:

الأول: مقدمة الكتاب.

الثاني: منهج الدوري في الرواية، ويمكن أن نعنونه بـ (أصول رواية الدوري).

الثالث: فرش حروف رواية الدوري.

وفيما يأتي عرض لمضمون هذه الأقسام بشيء من البسط:

أولا: المقدمة⁽²⁾.

مشاهدة في مضمونها - إلى حد كبير - مقدمة الكتابين السابقين، استفتحتها بالبسملة والحمدلة، ثم الصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه ومن اتبع هديه إلى يوم الدين، ثم أوضح مقصود هذا الكتاب ومضمونه، وأنه بيان لرواية الإمام الدوري عن شيخه وإمام قراءته أبي عمرو بن العلاء البصري رحمهما الله، مما خالف فيه حفصا رحمه الله، ثم ختمها بترجمة موجزة للإمام أبي عمر حفص بن عمر الدوري رحمه الله.

ثانيا: منهج الدوري في الرواية (أصول رواية الدوري)⁽³⁾.

عقدّه الشيخ رحمه الله لبيان جملة من أصول رواية الدوري رحمه الله، وقواعدها العامة المطردة، على وجه الاختصار والتنبيه، وفق ترتيب أبواب أصول القراءات المعروفة (باب البسملة، باب ميم الجميع، باب

(1) من طريق عبد الرحمن بن عبدوس أبي الزعراء، عنه عن الإمام أبي عمرو رحم الله الجميع.

(2) الحصري، رواية الدوري، (3-4).

(3) الحصري، المرجع نفسه، (5-8).

هاءات الضمير، باب المد والقصر، باب الهمز المزدوج في كلمة وفي كلمتين، مسائل في باب الإدغام، باب الفتح والإمالة، باب مرسوم الخط، باب ياءات الإضافة، باب الياءات الزوائد).

وكعادته في الكتابين السابقين، نبّه على أنّ هذه القواعد العامة هي المسماة بأصول الرواية، مع بعض المستثنيات المذكورة على كل قاعدة منها، والتي أرجأ الشيخ رحمه الله ذكرها إلى قسم الفرش.

ليختم بعد ذلك كلامه في هذا القسم بعرض للمنهجية التي سيسير عليها في عرض القسم الثالث من الكتاب، وسيأتي بيانها، فهذا خلاصة ما تضمنه هذا القسم.

ثالثاً: فرش حروف رواية الدوري⁽¹⁾.

وهو أكبر أقسام الكتاب حجماً ومضموناً، خصّه رحمه الله لبيان الكلمات المتفرقة في رواية الدوري رحمه الله، التي لا تندرج تحت ضابط كُليّ، وتحقّق فيها الخلاف بينه وبين حفص رحمه الله، كما تضمن ذكر كلمات والإشارة إلى حكمها، وهي أمثلة لما تقدم في قسم الأصول، سائراً في ذلك وفق ما وضعه لنفسه رحمه الله من المنهجية.

فبعد أن جعل طريقة العرض على وفق الأرباع، وإفراد كل ربع بأحكامه، استفتح بعد ذلك أول ربع في القرآن الكريم من سورة الفاتحة، واستمر على ذلك إلى غالبية سورة الناس آخر القرآن الكريم، مفرداً كل سورة على حدة، إلا في مواضع يسيرة ضُمّت فيها بعض السور إلى بعضها⁽²⁾، اختصاراً لقلّة فرشها.

وطريقة ذلك تشبه في أغلبها طريقته رحمه الله في كتاب (رواية ورش)، من ذكر لاسم السورة ورقمها، ورقم الآية المتضمنة للفرش المختلف فيه، متبوعة بالكلمة المرادة مرسومة برسم المصحف على رواية حفص رحمه الله، مردفة بكيفية قراءة الدوري رحمه الله لها.

ويستمر على ذلك إلى آخر كلمة، وبعد أن ينيه على الكلمة التي ينتهي عندها الرُّبع، يذكر ثلاثة عناوين (الممال) (المقلل) (المدغم) ويحصر تحت كل عنوان منها ما في الرُّبع المدروس من كلماته، فإن لم يوجد في الرُّبع شيء منها، أو من بعضها نبه على ذلك، لينتقل بعدها إلى الرُّبع الآتي.

(1) الحصري، رواية الدوري، (9-138).

(2) ضم رحمه الله فرش سورتي (الجمعة والمنافقون) تحت عنوان واحد، وكذا فرش سور (الانشقاق، والبروج، والطارق)، وسور (الأعلى والغاشية والفجر)، والسور (من البلد إلى الضحى)، والسور (من الانشراح إلى العاديات)، والسور (من القارعة إلى آخر القرآن الكريم)، كما في الصفحات (125، 135، 136، 137).

وسار رحمه الله على هذا النحو إلى آخر أرباع القرآن الكريم، ليختم بعد ذلك الكتاب بالصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه، والحمد لله أولاً وآخراً.

الفرع الثاني: منهج المؤلف رحمه الله في الكتاب، وأهم ميزاته.

أولاً: منهج المؤلف رحمه الله في الكتاب.

لم يختلف كتاب الشيخ رحمه الله هذا في أسلوبه ومنهجه عن سابقه كتابي (رواية قالون)، و(رواية ورش)، فهي في تصنيفها على نمط واحد، فقد امتزج في كتابه هذا المنهج الوصفي، والمقارن:

أما أولهما فلدى تقرير أصول الرواية وبيان أحكامها ووصف كيفية قراءتها على رواية الدوري رحمه الله. وأما الثاني فيظهر - على ما سبق ذكره من الاعتبار - في قسم الفرش، حال عرض الكلمات المختلف فيها، وطريقة قراءة حفص والدوري رحمهما الله لها، ففي هذا نوع مقارنة.

وآخرها المنهج التاريخي أو الاستردادي - على قلة - عند ذكر الشيخ رحمه الله لترجمة الإمام الدوري رحمه الله⁽¹⁾.

ثانياً: أهم ميزات كتاب الشيخ رحمه الله.

وقد امتاز كتاب الشيخ رحمه الله هذا بجملة من الميزات، نعرضها مختصرة في شكل نقاط فيما يأتي:

1. قرر الشيخ رحمه الله رواية الدوري رحمه الله في هذا الكتاب، من طريق الشاطبية، وأصلها التيسير، ويظهر ذلك من وجهين:

أ. لكونه المنهج الذي سار عليه الشيخ رحمه الله في مؤلفاته، سواء منها الخاص بروايات مفردة، أم ما كان منها في القراءات العشر، كما سبق ذكره.

ب. ويظهر ذلك أيضاً بتأمل بعض الفرشيات، وما ذكره الشيخ رحمه الله لها من الأحكام⁽²⁾.

2. يظهر من حال الكتاب تأثير الشيخ رحمه الله بكتاب (غيث النفع) للعلامة الصفاقسي رحمه الله، وكتاب (البدور الزاهرة) للشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه الله، ويظهر ذلك في:

(1) الحصري، رواية الدوري، (4).

(2) من ذلك قوله تعالى ﴿وَلَوْلَا﴾ [فاطر 33]، فقد اقتصر الشيخ رحمه الله على الوجه الذي ذكر في الشاطبية، (كسر الهمزة الأخيرة) كما في الصفحة (99)، ولم يذكر غيره من الأوجه الجائزة من طريق غير الشاطبية.

انظر: الصفاقسي، غيث النفع، (427-428).

- أ. اعتناء الشيخ الحصري رحمه الله بإفراد أحكام فرشيات كل ربع على حدة، وهي الطريقة التي سارا عليها في ذينك الكتابين.
- ب. في تعامله رحمه الله مع قسم المقلل والممال والمدغم، من الفرشيات آخر كل ربع، فقد سار على ما سارا عليه، من ذكر ما يقلله الدوري رحمه الله، ثم ذكر ما يميله، ثم يتبعهما بذكر المدغم.
- ت. كما سار الشيخ رحمه الله في عرض الكلمات الممالة في السور الإحدى عشر، على ما سارا عليه من التنظيم والتنسيق⁽¹⁾.
- ث. في ذكره رحمه الله لبعض التنبهات، هي في المواضع نفسها من ذينك الكتابين.
3. ذكر الشيخ رحمه الله في القسم الأول من الكتاب، جملة من الأصول إجمالاً وأرجأ تفصيل الكلام في أمثلتها إلى قسم الفرش⁽²⁾.
4. يتوخى الشيخ رحمه الله العبارة السهلة الموجزة، في بيان رواية الدوري رحمه الله أصولاً وفرشاً، وهي ميزة غالبية في جميع كتبه، التي سبقت دراستها، والتي ستأتي إن شاء الله تعالى.
5. سار الشيخ رحمه الله في هذا الكتاب - بخصوصه - في عزو ووصف رواية الدوري رحمه الله، بقوله (روى) أو (رواها)، في حين أنه في الكتابين السابقين (رواية قالون)، و(رواية ورش)، جرى على عزوها بلفظ (قرأ) أو (قرأها)، فكأن الشيخ رحمه الله لحظ الفرق بين اللفظين، وأن لفظ (روى) وما اشتق منه أليق وأدق، والحال أن الدوري رحمه الله راو عن الإمام البصري رحمه الله، وليس إماماً قارئاً، تنسب إليه القراءة⁽³⁾.
6. يذكر رحمه الله ما للدوري رحمه الله فيه أكثر من وجه مقروء به، سواء منها ما تعلق بالأصول أم بالفرش، وفاء بمقام الرواية، وجمعاً لأوجهها⁽⁴⁾.
7. توخى رحمه الله الاختصار في بيان حكم الفرش - إلا ما اقتضى حاله التطويل -، وذلك من خلال ما يأتي⁽⁵⁾:
- أ. بالإشارة إليه بشكل يميزه عن غيره، ولا يلتبس به.
- ب. أو بجمع المثل مع مثيله، وذكر حكمهما مرة واحدة.

(1) الحصري، رواية الدوري، (24، 25، 40، 66، 73، 78، 99) وغيرها، وراجع فيما يقابلها كتاب:

الصفاقسي، غيث النفع، (141، 146، 209، 264، 310، 336، 355-356، 507-506).

(2) الحصري، المرجع نفسه، (5، 7).

(3) الحصري، المرجع نفسه، (9، 10، 11، 12، 14، 15، 16، 17) ولا تخل صفحة من الكتاب منه.

(4) الحصري، المرجع نفسه، (9، 10، 11، 18، 22، 54، 57، 103، 118، 126، 135) وغيرها.

(5) الحصري، المرجع نفسه، (11، 12، 13، 21، 25، 26، 41، 51، 93، 104، 110، 120، 122) وغيرها.

- ت. أو بذكر حكم الفرش، والإشارة إلى فرش آخر أنه مثله في حكمه.
- ث. أو بإحالة المتأخر على المتقدم، الذي سبق بيان حكمه.
8. يعمد الشيخ رحمه الله في بعض الفرشيات إلى ضبطها رسماً على رواية الدوري، ثم يزيدها بيانا بوصف حكمها كتابة وخطاً⁽¹⁾.
9. ينبه الشيخ رحمه الله على حكم الفرش حال الوقف والوصل والابتداء، إذا اقتضى الأمر ذلك، تمييزاً للفائدة⁽²⁾.
10. يذكر الشيخ رحمه الله جملة من التنبهات المهمة⁽³⁾:
- أ. منها ما يتعلق بالكلمات الممالة والمقللة عند الدوري رحمه الله، حتى لا تشبهه على القارئ أحكامها.
- ب. وأخرى تتعلق ببعض الكلمات التي اتفق في أحكامها الدوري وحفص رحمه الله، فيذكر حكمها - خلاف منهجيته في الكتاب - حتى لا تشبه بالمواضع التي اختلفا فيها، وتبّه فيها على اختلافهما.
11. يشير الشيخ رحمه الله في مواضع من الكتاب إلى بعض الترحيحات⁽⁴⁾، في مسائل متنوعة بعضها متعلق بفرش الحروف، وأخرى بعد الآي، وسيأتي بسط الكلام فيها، في موضعه إن شاء الله تعالى⁽⁵⁾.

هذا باختصار جملة ما أرادت عرضه من ميزات لهذا الكتاب النافع، والقارئ يلحظ اشتراك جملة منها بين كتب الشيخ رحمه الله المؤلفة في الروايات المفردة، وما ذلك إلا لوحدة اليد المسطرة لها، والنفس العلمي النابعة منه، ولا اشتراك وتشابه مقصدها.

الفرع الثالث: ملاحظات على الكتاب.

كتاب (رواية الدوري عن الإمام أبي عمرو البصري) كتاب مفيد نافع، تضمن عرضاً لائقاً جميلاً لهذه الرواية أصولاً وفرشاً، غير أنه بدا لي حال قراءته بعض الملاحظات، المناسب ذكرها والإشارة إليها، ولو على سبيل الإيجاز في ما يأتي:

(1) الحصري، رواية الدوري، (9، 10، 12، 13، 15، 26، 34) وغيرها كثير جداً.

(2) الحصري، المرجع نفسه، (10، 11، 13، 20، 24، 27، 40، 42، 52، 74، 77، 94، 95، 126، 131) وغيرها.

(3) الحصري، المرجع نفسه، (25، 29، 32، 59، 63) وغيرها.

(4) الحصري، المرجع نفسه، (67، 71، 133، 135).

(5) انظر ما سيأتي في الصفحة (241-242، 300-301) من المذكرة.

الأولى: لم يُعَنَّ الشيخ رحمه الله في هذا الكتاب بتأصيل أبواب أصول الرواية، من حيث ذكر تعاريفها، وأقسامها، وأمثلتها، ومستثنياتها وسائر توابعها، كسابقه من كتب الروايات المفردة، خلاف كتابيه (السبيل الميسر)، و(نور القلوب).

الثانية: اعتمد الشيخ رحمه الله في تحديد بداية ونهاية كل ربع على التجزئة المثبتة على مصحف رواية حفص رحمه الله، وهي في مصحف رواية الدوري، المطبوع بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف، موافقة في تجزئتها لما هو مثبت في مصحف رواية حفص رحمه الله، ولو تغيرت التجزئة بينهما لاقتضى الأمر التزام ما هو مثبت في مصحف رواية الدوري:

1. لكون الكتاب خاص برواية الدوري رحمه الله، فالتجزئة المثبتة في مصحف روايته أولى من غيرها.
 2. لكون التباين في تحديد بداية ونهاية كل ربع يورث تداخلا في الكلمات الفرشبية المذكورة تحته كل ربع، وكذا الكلمات المقللة، والممالة، والمدغمة.
- الثالثة: فات الشيخ رحمه الله التنبيه على جملة من الأمور، تعددت آحادها واجتمعت في أربعة نقاط كالاتي:

1. سَقَطَ في نصّ الكتاب، في بعض المواطن، فلم تذكر فرشياتها.
 2. لم يُنَبِّه الشيخ رحمه الله على بعض الكلمات الفرشبية، وعلى بعض ياءات الإضافة، التي التزم الشيخ رحمه الله التَّنْبِيه على جميعها في مواضعها من قسم الفرش، فللدوري رحمه الله حكم خاص فيها.
 3. كما لم ينبه على بعض الكلمات المقللة والممالة والمدغمة، في مواضعها.
- ولأهمية هذه الأمور، رأيت من المناسب تكميل جهد الشيخ رحمه الله، وتتميم فائدة الكتاب بذكرها، فجعلتها في ملحق آخر المذكرة⁽¹⁾.

الرابعة: وقعت في الكتاب جملة من الأخطاء المطبعية القليلة - والحمد لله -، وهي غالبا لا تسيء إلى الكتاب ولا تخل بمضمونه، إذ أنَّ جُلَّها أخطاء في أرقام بعض الآيات، وأخرى تقديم وتأخير في غير محله. وقليلٌ قليلها، تلك التي أساءت إلى مضمونه، كالأخطاء في ضبط الآيات القرآنية، والأخرى في ضبط الكلمة المراد بيان حكمها، والخطأ في حكمها نفسه.

ومهما يكن من أمر، فهذه الملاحظات لا تقلل من شأن المؤلف - بله المؤلف - شيئا، بل رفعة المرء أن تُعدَّ معاييه، كما أن تفاديها، وتكميل ما فات الشيخ رحمه الله منها، يورث الكتاب قبولا أكثر، والقارئ انتفاعا أكبر، والله أعلم.

(1) انظر الصفحة (355-362) من المذكرة.

المطلب الرابع: جهوده في علم القراءات من خلال هذه المؤلفات.

ولغرض ربط مادة هذه الدراسة الخاصة بهذه الكتب، بالموضوع العام للمذكورة، أعقد هذا المطلب لبيان شيء من جهود الشيخ الحصري رحمه الله في علم القراءات من خلالها، على شكل نقاط كالاتي:

أولاً: إسهام الشيخ الحصري رحمه الله في نشر العلم الشرعي عموماً، وعلم القراءات خصوصاً، وذلك بإثراء المكتبة الإسلامية بمثل هذه المؤلفات المباركة.

ثانياً: إحياء الشيخ رحمه الله لسُنن الأئمة المؤلفين في هذا العلم، من خلال مغايرته وتنوع نمط تأليفه، بين مؤلفات جامعة للقراءات العشر، وأخرى خاصة بقراءات مفردة، وأخرى خاصة بروايات مفردة.

ثالثاً: اعتناء الشيخ رحمه الله بالقراءات والروايات المتواترة والسعي إلى نشرها وبنها، من خلال تقرير قراءة الإمام نافع بروايتها، وقراءة الإمام أبي عمرو البصري رحمهم الله، في هذه الكتب، بتضمينها عرضاً لأصول وفرش القراءتين، مُفَرَّرة مُحَبَّرة مُرْتَبَة على أبواب علم القراءات التي درج عليها الأئمة في مؤلفاتهم.

رابعاً: اعتناء الشيخ رحمه الله البالغ برواية حفص عن الإمام عاصم رحمهما الله، فقد سار رحمه الله في هذه الكتب على طريقة من العرض تدل على ذلك، فهو يذكر الفرش على وفق رواية حفص ثم يردفه بكيفية قراءة قالون أو ورش أو الدوري رحمهم الله له، وهو ما يدل على اعتناؤه بها .

خامساً: إسعاف المبتدئين من القارئین بمؤلفات في بروايات مفردة، تقرب البعيد، وتوجز المطول، وتسهل الصعب، على من لا يستطيع معاناة مشاقّ تطلبها من الكتب المتقدمة، التي بسطت القول فيها.

سادساً: إخراج هذه الكتب في أسلوب مسير، ولغة سهلة، وعرض سلس أصولاً وفرشاً، تيسر للطالب فهم ما جاء في كتب الفنّ العتيقة، وتكون له بَوَابَة عليها، ودرجا في سلم الارتقاء إليها، وهزمة وصل للتمكن من مادتها وعلومها.

سابعاً: هذه الكتب الثلاثة، تدل على ما بذله رحمه الله من جهد كبير في مشروع الجمع الصوتي للقرآن الكريم، إذ كانت هذه الكتب مؤلفة لأجله، استعانة منه رحمه الله بها، واستذكاراً لأصول رواياتها وفرشها، وإفادة لعموم المسلمين بمحتواها، وبخاصة لما كانت هذه الروايات أشهر ما يقرأ به في العالم الإسلامي اليوم.

هذا آخر ما يسر الله لي ذكره، من جهود للشيخ رحمه الله من خلال مؤلفاته في علم القراءات، لنصرف القول بعدها إلى بيان جهوده رحمه الله في مؤلفاته الأخرى، والله الموفق.

الفصل الثالث

مؤلفه من خلال مؤلفاته في العلوم المختلفة، ومؤلفاته الأخرى، ومقالاته.

المبحث الأول: مؤلفه في علم التجويد، كتاب (أحكام قراءة القرآن الكريم).

المبحث الثاني: مؤلفه في علم الوقف والابتداء، كتاب (معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء).

المبحث الثالث: مؤلفه في تاريخ القراء، كتاب (أحسن الأثر في تاريخ القراء الأربعة عشر).

المبحث الرابع: كتاب (مع القرآن الكريم)، وكتاب (فتح الكبير)، ومقالاته.

المبحث الأول: مؤلفه في علم التجويد، كتاب (أحكام قراءة القرآن الكريم).

المطلب الأول: وصف عام لكتاب (أحكام قراءة القرآن الكريم).

المطلب الثاني: منهج الشيخ في الكتاب، وأهم ميزاته.

المطلب الثالث: المصادر والمراجع المعتمد عليها في الكتاب.

المطلب الرابع: ملاحظات على الكتاب.

المطلب الخامس: جهوده في علم القراءات من خلال هذا الكتاب.

المبحث الثاني: مؤلفه في علم الوقف والابتداء، كتاب (معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء).

المطلب الأول: وصف عام لكتاب (معالم الاهتداء).

المطلب الثاني: منهج الشيخ في الكتاب، وأهم ميزاته.

المطلب الثالث: المصادر والمراجع المعتمد عليها في الكتاب.

المطلب الرابع: ملاحظات على الكتاب.

المطلب الخامس: جهوده في علم القراءات من خلال هذا الكتاب.

المبحث الثالث: مؤلفه في تاريخ القراء، كتاب (أحسن الأثر في تاريخ القراء الأربعة عشر).

المطلب الأول: وصف عام لكتاب (أحسن الأثر).

المطلب الثاني: المصادر والمراجع المعتمدة في الكتاب.

المطلب الثالث: ملاحظات على الكتاب.

المطلب الرابع: جهود الشيخ رحمه الله في علم القراءات من خلال هذا الكتاب.

المبحث الرابع: كتاب (مع القرآن الكريم)، وكتاب (فتح الكبير)، ومقالاته.

المطلب الأول: كتاب (مع القرآن الكريم).

المطلب الثاني: كتاب (فتح الكبير في أحكام الاستعاذة والتكبير).

المطلب الثالث: مقالاته.

المطلب الرابع: جهوده في علم القراءات من خلال هذين الكتابين، والمقالات.

المبحث الأول: مؤلفه في علم التجويد، كتاب (أحكام قراءة القرآن الكريم).المطلب الأول: وصف عام لكتاب (أحكام قراءة القرآن الكريم)⁽¹⁾.

هو من بين كتب الشيخ رحمه الله المهمة، خصّه رحمه الله لبيان علم من أهم علوم القراءات، ألا وهو علم التجويد، ويقع هذا الكتاب في قرابة (300) صفحة من القطع الصغير، حوى عُصارَةَ فكر الشيخ رحمه الله، ومُخْلِصَةَ علمه في فن التجويد وفروعه ومسائله، أبَدَعَتْ فيه خِوَاطِرَهُ، تقسيماً لأبوابه، وتوزيعاً لفصوله، وتسطيراً لمسائله، وتخريجاً لفروعه، فكان بحق مرجعاً هاماً، من مراجع هذا العلم الشريف، لما توفر عليه وحواه من خصائص وميزات، تأتي الإشارة إليها إن شاء الله تعالى.

والكتاب إجمالاً ثلاثة أقسام:

الأول: مقدمة الكتاب.

الثاني: مضمون الكتاب.

الثالث: خاتمة الكتاب.

وتفصيل الكلام على كل قسم منها، فيما يأتي:

أولاً: مقدمة الكتاب⁽²⁾.

استفتح رحمه الله الكتاب بمقدمة قصيرة، استهلها بالبسملة وحمد الله، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه، وأنهاها بسؤال الله تبارك وتعالى النَّفْعَ في الدنيا بهذا الكتاب، وأن يعظم له به الأجر في الآخرة، وبين هذا وذاك ذكر رحمه الله تَسْمِيَتَهُ للكتاب، ومقصوده منه، ومنهجيته العامة فيه، فقال في ذلك "...وبعد فهذا كتاب (أحكام قراءة القرآن الكريم) أذكر فيه إن شاء الله تعالى جميع مباحث علم التجويد مُتَقَنَةً مُحَرَّرَةً مُبَسَّطَةً مُيسرةً مُنَسَّقةً مُهذبةً مُنظمةً مُرتَّبةً، وسأبدل إن شاء الله تعالى قُصَارَى جهدي، في بسط العبارة وتوضيح الأسلوب ما استطعت إلى ذلك سبيلاً."⁽³⁾

ثانياً: مضمون الكتاب⁽⁴⁾.

(1) وقد اعتمدت على طبعة مكتبة السنة، وقد طبع في غيرها، كما سبقت الإشارة إلى ذلك في الصفحة (60) من المذكرة.

(2) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (3).

(3) الحصري، المرجع نفسه، (3).

(4) الحصري، المرجع نفسه، (4-293).

أما مضمون الكتاب فهو القسم الأكبر حجماً والأكثر نفعاً، إذ هو مقصوده، ومن خلال النظر في محاور الكتاب، ومسائله، وترتيب أبوابه، يمكن أن أقسّمه إلى أربعة فصول رئيسة كالآتي:

1. الفصل الأول: ويمكن أن أعنونه بـ (فصل تمهيدي)، ذكر الشيخ رحمه الله تحتها جملة من المسائل التي تُعدُّ كالتمهيد لما سيأتي، وكالتوطئة له، تكلم ضمّنه في مبادئ علم التجويد العشرة⁽¹⁾، (حد علم التجويد - أي تعريفه -، ثم موضوعه، ثم ثمرته، ثم فضله، ثم نسبته، ثم واضعه، ثم استمداده، ثم غايته، ثم مسائله)، وأخّر الكلام في المبدأ العاشر وهو (حكم علم التجويد)، لطول الكلام فيه، ودقة تفاصيله، فتكلم تحتها في حكم التجويد العملي والعلمي، وتقرير ذلك بأدلتها من الكتاب والسنة. ثم أفرد بعدها الحديث في موضوع اللحن وأقسامه، وأحكام كل قسم، ويتبع ذلك الكلام في تقسيم الواجب في علم التجويد، وأحكام كل قسم أيضاً.

2. الفصل الثاني: حوى جملة من المباحث التي يمكن أن يُعنون لها بعنوان عام (تجويد الحروف)، بما يحمل هذا العنوان من معنى واسع كبير، فقد تكلم تحتها في العديد من المسائل المتعلقة بالحروف العربية، وصفة تجويدها على أكمل هيئة، وأحسن حال، كالآتي:

- أ. مسألة الحروف العربية، أصلها وفرعها، وبيان حقيقة كل نوع منها، وعددها.
- ب. مسألة مخارج الحروف، واختلاف العلماء في عددها، وتوزع حروف المعجم عليها، وبيان مخرج كل حرف، وحروف كل مخرج على وجه التفصيل.
- ت. مسألة ألقاب الحروف، وحروف كل لقب.
- ث. مسألة صفات الحروف، وفائدة معرفتها، وأقسام الصفات.
- ج. مسألة الصفات الذاتية والخلاف في عددها، وتعريف كل صفة، وبيان حروفها، وتقاسيمها، وتقاسيم حروفها، وصفات كل حرف من حروف المعجم.
- ثم استطرده رحمه الله في ذكر مبحث مهم، متعلق بالكلام على الصفات، وهو الكلام في الحروف المتماثلة والمتجانسة والمتقاربة والمتباعدة، وبيان تعاريفها، وأحكامها، ومستثنياتها.
- ح. مسألة الصفات العرضية، وتعريف كل صفة منها، وذكر حروفها، وما يتبعها من كلام في أحكام النون الساكنة والتنوين، والميم الساكنة.
- خ. مسألة اللامات السواكن في القرآن، وما تدخل عليه من اسم وفعل وحرف، وحكمها في كل ذلك.

⁽¹⁾ وهي مبادئ يستهل بها العلماء كلامهم، في كل علم من العلوم، هبة للطلاب، وتدرجاً في تعليمه، وفي ذلك أبيات مشهورة، راجعها فيما تقدم في الصفحة (71) من المذكرة.

د. مسألة المدود، فذكر أنواعه، وتعريف كل نوع، وأمثله، ومقدار مدّه، وما يتبع ذلك من قواعد وفوائد.

3. الفصل الثالث: حوى أيضا جملة من المباحث التي يمكن أن أُعنون لها بعنوان (معرفة الوقوف)⁽¹⁾، بما يفهم منه من معنى عام واسع، فقد تكلم تحته في الكثير من المسائل المتعلقة بالوقف، وكذا الابتداء، لأنّه تابع له في الذكر، مقارنة له في الحكم، وبيان ما حواه من المسائل فيما يأتي:

أ. مسألة الوقف على آخر الكلمة، بـ (السكون، أو الروم، أو الإشمام)، وتعريف كل نوع منها، وأقسام أواخر الكلمات العربية، وكيفية الوقف على كل قسم منها، من حيث جواز الروم والإشمام فيه، وعدم جوازهما.

ب. مسألة الوقف والابتداء، فذكر أقسام الوقف، وضابط كل قسم، وأمثله، وتعريف الابتداء، وضوابط مواضعه، وتعريف السكت، ومواضعه، وتعريف القطع، وأحكامه.

ت. مسألة المقطوع والموصول، والكلمات المتفق عليها في ذلك، والمختلف فيها بين القطع والموصول، وبيانها كلمة كلمة، وحكمها وصلا ووقفا، على ما هو في رسم المصاحف العثمانية.

ث. مسألة إثبات حروف المد حال القراءة، وحذفها، وحكم كل حرف منها حال الوقف والموصول.

ج. مسألة تاءات التأنيث في الأسماء، والمرسوم منها في المصاحف بتاء مربوطة، أو بتاء مفتوحة، وبيان مواضع ذلك، وحكم كل موضع.

ح. مسألة همزة الوصل، وأحكامها، من حيث ما تدخله من الأسماء والأفعال والأحرف، ومن حيث حكمها حال الابتداء بها، وحال وصلها.

4. الفصل الرابع: تمّ به الشيخ رحمه الله مضمون كتابه، ببعض المسائل اللازمة لطالب علم التجويد، هي كالآتي:

أ. المسألة الأولى في بيان بعض ما تلزم معرفته من مذهب حفص رحمه الله، ذكر تحتها جملة من الفرشيات الخاصة به، وكيف قرأها.

ب. المسألة الثانية في بيان الكيفيات التي يُقرأ بها القرآن الكريم، من ترتيل وتحقيق وتدوير وحدر، وضابط كل نوع، ومن قرأ به من الأئمة القراء.

(1) أي معرفة طريقة الوقف على كل كلمة بحسب حكمها، وما يجوز في الوقف عليها، وحكم الابتداء بها، أو غيرها، ليكتمل بذلك الكتاب على أحسن حال وأكمل ترتيب، فيصير بذلك من أهم مراجع علم الترتيل، الذي هو (تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف) كما جاء عن الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

ت. المسألة الثالثة في بيان أحكام الاستعاذة والبسمة، من حيث الإسرارُ والجهرُ، ومن حيث الأوجهُ الجائزَةُ فيهما، في أحوال القراءة المختلفة.

ثالثاً: خاتمة الكتاب⁽¹⁾.

أما خاتمة الكتاب، فقد حوت جملة من الأدعية التي كان يدعو بها النبي صلى الله عليه وسلم، وسلفنا الصالح من الأئمة والصالحين، وجملة أخرى من الأدعية، التي جادت بها القريحة، واقتضاها الحال، وثنى ذلك رحمه الله بذكر تاريخ الفراغ من تأليف الكتاب، لينتتم الخاتمة بعد ذلك بحمد الله في كل حين، جل جلاله رب العالمين.

المطلب الثاني: منهج الشيخ رحمه الله في الكتاب، وأهم ميزاته.

الفرع الأول: منهج الشيخ رحمه الله في الكتاب.

يكتب الشيخ رحمه الله في هذا الكتاب بلغة سلسة، واضحة العبارة، سهلة الأسلوب، كثيرة الوصف، جميلة البيان، على طريقة من لا يشح بالقرطاس والقلم على القارئ المرید الانتفاع.

ولا يلمس في هذا الكتاب التنوع الكثير في المناهج المتناوبة على عرض مادته، وإنما غلب عليه، أو يظهر فيه بجلاء منهجان، المنهج الوصفي لدى تقريره رحمه الله لمسائل علم التجويد، وبيائها، ووصف أحكامها، والمنهج المقارن عند ذكره رحمه الله للمسائل علم التجويد المختلف فيها، بذكر أقوالها، وبيان أدلتها، واستيعاب مناقشتها، ويظهر معهما أحياناً المنهج التحليلي حال اقتضاء المقام له، على قلة.

الفرع الثاني: أهم ميزات كتاب الشيخ رحمه الله.

وقد امتاز كتاب الشيخ رحمه الله بجملة من الميزات المهمة، نعرضها على شكل نقاط فيما يأتي:

الأولى: يظهر من خلال الكتاب عناية الشيخ رحمه الله برواية حفص عن عاصم رحمه الله، إذ هو في أغلبه مُقرَّرٌ مسألته وأحكامه على وفق هذه الرواية، ويظهر ذلك بجلاء لمن قرأ الكتاب، أو بعض الفصول منه، وبخاصة الأخيرة منها⁽²⁾.

الثانية: اعتناء الشيخ رحمه الله بتأصيل الأبواب والمسائل، وذكر القواعد اللازمة للمتعملم قبل قراءة تلك الأبواب أو المسائل⁽³⁾.

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (294 - 296).

(2) الحصري، المرجع نفسه، (92، 99، 103، 181، 232، 285) وغيرها.

(3) الحصري، المرجع نفسه، (88، 120، 164، 221، 234) وغيرها.

الثالثة: اعتناء الشيخ رحمه الله بذكر التعاريف اللغوية، والتعاريف الاصطلاحية، والجمع بين مختلفها، وترجيح بعضها على بعض أحيانا، الشيء الذي يجعل القارئ على بينة⁽¹⁾.

الرابعة: من أهم ما ميز كتاب الشيخ رحمه الله، بناؤه المسائل ودراستها وفق طريقة السبر والتصنيف، فتجده يتتبع جميع فروع المسألة وشواردها، ثم يعرضها في شكل تقاسيم سهلة المنال والفهم على القارئ، الشيء الذي يضمن الشمولية في الدراسة، والاستغناء بمادة الكتاب عن غيره غالباً⁽²⁾.

الخامسة: كما أنه يُعنى عناية بالغة، بذكر التقاسيم المفيدة في كل مسألة، وهو الشيء الذي يُضفي على الكتاب طابعا من التنظيم والترتيب في عرض ما حوَاه ومسائله⁽³⁾.

السادسة: الإكثار من الأمثلة وتنويعها تحت كل فرع وضمن كل مسألة، الشيء الذي يُعين القارئ على الفهم، وهو في الوقت نفسه دال على قوة استحضار الشيخ رحمه الله، ودقته في اختيارها وتقسيمها، وتوزيعها على مسائلها⁽⁴⁾.

السابعة: يورد الشيخ رحمه الله لدى دراسته لبعض المسائل المهمة في كل فصل، يورد الخلاف المذكور فيها إن وُجد، ويقرّر أدلتها، ويتبعها بالتحليل والدراسة المُحصصة لها، من حيث صحة الاستدلال بها وعدم ذلك، ويتكلم فيها أحيانا نقدا وردّاً، إذا اقتضى الأمر⁽⁵⁾.

الثامنة: بعد تقرير الشيخ رحمه الله للمسائل وأقسامها، وأحكامها وأمثلتها، يذكر الشيخ رحمه الله أحيانا ما قد يراود القارئ من الاستشكالات ويجب عليها بأسلوب بارع، وقوة إقناع، وعلم نافع⁽⁶⁾.

التاسعة: يُعنى الشيخ رحمه الله عناية بالغة بذكر التوجيهات للمسائل وبيان عللها، وهو صنيع جيّد منه رحمه الله، دال على قوّة علمه، ودقّة نظره، في هذا العلم⁽⁷⁾.

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (31، 35، 51، 113، 89-90، 201-202) وغيرها.

(2) الحصري، المرجع نفسه، (51، 70-71، 81، 113، 121، 164) وغيرها.

(3) الحصري، المرجع نفسه، (51، 70-71، 81، 113، 121، 164) وغيرها.

(4) الحصري، المرجع نفسه، (70، 115، 119-120، 121-123، 135-136، 147-152) وغيرها.

(5) الحصري، المرجع نفسه، (15، 16، 22، 33، 90) وغيرها.

(6) الحصري، المرجع نفسه، (38، 44، 60، 65، 173، 253).

(7) الحصري، المرجع نفسه، (140، 142، 146، 181، 184، 190، 206، 220، 258).

العاشرة: ذُكر بعض التنبيهات التي ينبغي للقارئ أن يكون على علم بها، حتى لا تشبّه عليه مسألة غيرها، ولقد أجاد في ذلك وأفاد، فنبّه القارئ على جملة طيبة منها، لا ينبه عليها إلا من كملت في هذا العلم أهليته، وطالت فيه دُرْبته⁽¹⁾.

الحادية عشر: ذكر الفروق بين المسائل والأحكام المتشابهة، والتي قد يلتبس أمرها على القارئ غير العارف، إذا لم يعلم الفرق فيها عن غيرها⁽²⁾.

الثانية عشر: يختم الشيخ رحمه الله المباحث التي طال تفصيل أحكامها، واستطرد في الكلام فيها، يختتمها بخلاصات تجمع متفرقاتها، وتلخص طولها، وتقرب فهمها، وهي ميزة نافعة⁽³⁾.

الثالثة عشر: يعزُّو الشيخ رحمه الله في أحيان قليلة طرق رواية حفص، مُبَيِّنًا ما كان منها من طريق الشاطبية، وما كان من طريق الطيبة، ولم يكثر منه هذا الصنيع، وإثما هو في مواضع قليلة⁽⁴⁾.

الرابعة عشر: تخلّلت الكتاب بعض الحواشي، وهي قليلة جدا مقارنة بحجم الكتاب الكبير، كان للشيخ رحمه الله منها ثلاث حواش فقط⁽⁵⁾، نَبّه فيها على بعض الأمور الزائدة لفائدة القارئ.

الخامسة عشر: خلال عرض الشيخ رحمه الله لمسائل هذا العلم المختلف فيها، كثيرا ما يردفها بذكر ما يراه راجحا منها، وما يختاره فيها، فكان له رحمه الله جهد مبارك في علم التجويد من خلال هذه الاختيارات والترجيحات، ولأهميتها، وفائدتها، وكبير أثرها في بيان جهوده رحمه الله، رأيت من المناسب إفرادها، ونظيراتها في العلوم الأخرى، في الفصل الخاص بالترجيحات، كما سيأتي⁽⁶⁾ إن شاء الله تعالى.

هذه باختصار جملة ما وقفت عليه من ميزات لهذا الكتاب المبارك، وللفاحص بتأمل زائد الظفر غيرها، وما ذكر جهد المقل، والله المستعان.

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (17، 35، 37، 112، 114، 171، 207، 239) وغيرها.

(2) الحصري، المرجع نفسه، (76، 133، 153) وغيرها.

(3) الحصري، المرجع نفسه، (24، 43، 105، 143، 149، 176) وغيرها.

(4) الحصري، المرجع نفسه، (98، 104، 182، 184، 232).

(5) الحصري، المرجع نفسه، (40، 119، 278)، وثمة حواش أخرى هي من وضع الناشر، اقتصر أمرها على تخرّيج الآيات والأحاديث، وعزو بعض القراءات الواردة في الكتاب، وبعض الزيادات للإيضاح، وانظر لذلك الصفحات (7، 8، 14، 16، 39، 99، 118، 124، 172، 173، 188، 218) وعددها الإجمالي خمس عشرة حاشية.

(6) انظر ما سيأتي في الصفحة (226-234، 238-239، 243-273) من المذكورة.

المطلب الثالث: المصادر والمراجع المعتمد عليها في الكتاب.

اعتمد الشيخ رحمه الله في تقرير مباحث هذا الكتاب وتحرير مسائله، على جملة من كتب علم التجويد، وأخرى من علوم القراءات:

أما كتب التجويد، فاعتمد على جملة طيبة منها، تنوعت بين شروح للمقدمة الجزرية، وكتب في علم التجويد عموماً، بعضها مصادر عتيقة، وأخرى مراجع حديثة ومعاصرة.

فمن الكتب التي اعتمد عليها الشيخ رحمه الله بشكل كبير كتاب الرعاية لمكي بن أبي طالب القيسي رحمه الله⁽¹⁾، فقد أكثر النّقل عنه، وكذا كتاب التمهيد لابن الجزري رحمه الله⁽²⁾، بدرجة أقل من سابقه.

ومن شروح المقدمة الجزرية اعتمد رحمه الله على كتاب (الحواشي المفهومة بشرح المقدمة) لأحمد بن الجزري المعروف بابن الناظم⁽³⁾، وكتاب (الدقائق المحكّمة في شرح المقدمة) لذكريا الأنصاري رحمه الله⁽⁴⁾، وكتاب (المنح الفكرية) للعلامة ملا علي القاري⁽⁵⁾، وشرح لها آخر للشيخ خالد الأزهري رحمه الله، والمسمى (الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية)⁽⁶⁾.

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن، (29، 41، 61، 75، 76، 79، 80) وغيرها.

(2) الحصري، المرجع نفسه، (39، 63، 98).

(3) الحصري، المرجع نفسه، (85، 97، 120، 154).

(4) الحصري، المرجع نفسه، (70).

(5) الحصري، المرجع نفسه، (20، 184، 280).

والملا علي القاري: هو نور الدين علي بن محمد سلطان، وقيل علي بن سلطان الهروي، المعروف بالقاري، فقيه حنفي، من صدور لعلم في وقته، ولد بمرأة، ورحل إلى مكة، أخذ عن ابن حجر الهيتمي، وقطب الدين المكي، له العديد من المؤلفات منها: شرح على المشكاة، وشرح على النخبة، وشرح للشاطبية، وشرحه على الجزرية (المنح الفكرية).

الزركلي، الأعلام، (12/5 - 13).

المرصفي، هداية القاري، (683/2، 805 - 806).

(6) الحصري، المرجع نفسه، (282).

والشيخ خالد الأزهري: هو زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاني الأزهري، نحوي عالم بالقرآن والقراءات، ولد بمرجا من الصعيد المصري سنة 838هـ، له تأليف كثيرة منها شرحه على الجزرية المسمى (الحواشي الأزهرية)، توفي رحمه الله سنة 950هـ.

الزركلي، المرجع السابق، (297/2).

المرصفي، المرجع السابق، (641/2).

ومنها أيضا كتب معاصرة أخرى في علم التجويد، ككتاب (نهاية القول المفيد في علم التجويد) للعلامة محمد مكي نصر رحمه الله⁽¹⁾، وكتاب (العقد الفريد في فن التجويد) للغرياني رحمه الله⁽²⁾، و(جهد المقل) للعلامة المرعشي رحمه الله⁽³⁾.

وأما كتب القراءات، فهي الأخرى نالت الحظ الوافر من اعتناء الشيخ رحمه الله واعتماده عليها⁽⁴⁾، منها (التيسير) للداني، وشروح الشاطبية، كـ (إبراز المعاني) لأبي شامة رحمه الله، و(كثر المعاني) لأبي عبد الله محمد بن أحمد المعروف بشعلة⁽⁵⁾، وكتاب (التجويد الطوالع) للمارغني رحمه الله، و(الإضاءة في أصول القراءة) للضبّاع رحمه الله، وكان اعتماده على هذا الأخير في مواضع قليلة.

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن، (42، 48، 50، 156، 183، 252، 253) وهو من الكتب التي كثر نقل الشيخ رحمه الله منها. ومحمد مكي نصر الجريسي، هو عالم كبير في التجويد والقراءات وغيرها من العلوم الشرعية، شافعي المذهب، أخذ علوم القراءات على أحمد الدرري التهامي، ثم على تلميذه المتولي، له كتاب (نهاية القول المفيد في علم التجويد)، وهو من الكتب المعتمدة في علم التجويد، كان حياً رحمه الله سنة (1307هـ-1890م).

المرصفي، المرجع السابق، (725/2).

إبراهيم الدوسري، الإمام المتولي وجهوده، (130).

(2) الحصري، المرجع نفسه، (47، 56، 79، 280).

والغرياني: هو علي بن أحمد صبرة الغرياني، عالم مصري أزهرى، شافعي المذهب، نال العلوم، واشتغل بالتدريس في مختلف العلوم الشرعية بالأزهر سنة 1330هـ، من مؤلفاته كتاب (العقد الفريد) والمعروف بالكبير، وله تلخيص عليه، وكلاهما مطبوع. المرصفي، هداية القاري، (676/2).

(3) الحصري، المرجع نفسه، (61، 63، 75، 125، 144).

هو محمد المرعشي المعروف بساحقلي زاده، عالم كبير مشارك في العلوم والفنون، متقدم في علوم التجويد، له مصنفات عدة شاهدة على علو مقامه في العلم، منها كتابه (جهد المقل)، وشرحه عليه المسمى (بيان جهد المقل)، وله رسالة في (الضاد المعجمة).

عمر رضا كحاله، معجم المؤلفين، (711/3).

المرصفي، المرجع السابق، (774/2).

(4) الحصري، المرجع نفسه، (40، 80، 201، 203، 217، 218).

(5) شعلة: هو محمد بن أحمد بن محمد بن الحسن أبو عبد الله الموصلي الحنبلي، الإمام الناقل والأستاذ العارف الكامل، صالح زاهد ورع، ولد سنة 623هـ، قرأ القراءات صغيراً على علي بن عبد العزيز الأربلي، وسمع منه شيخه هذا تصانيفه بعد، وصفه الأئمة بكل خير وجميل من الخلق والعلم والمقام الجليل، ومن مؤلفاته كتاب الشفعة في القراءات السبعة، وشرح الشاطبية المسمى كثر المعاني شرح حرز المعاني، توفي رحمه الله بالموصل في صفر سنة 656هـ.

الذهبي، معرفة القراء الكبار، (639/2).

ابن الجزري، غاية النهاية، (80/2-81).

مع زيادة قليل من الكتب الأخرى، نقل منها ولم يذكر عناوينها، بعضها في اللغة⁽¹⁾، وأخرى في علم التجويد⁽²⁾.

وأخر تلك الكتب، وما أُخِّرَ إلا شرفاً، كتابٌ عَظُمَ اعتمادهُ الشيخ رحمه الله عليه، وأكثر منه النَّقل، واستفاد منه في اختياراته وترجيحاته، ألا وهو مَعْلَمَةٌ فَنِّ القراءات، والمرجعُ الفذُّ في مختلف الروايات، كتاب (النَّشر في القراءات العشر)، لمؤلفه المحقق الثقة الثبت الحجّة الإمام ابن الجزري رحمه الله، فقد اعتنى الشيخ رحمه الله به اعتناء بالغاً، ونقل منه نُقولاً كثيرة، زادت على الخمسة والعشرين نقلاً⁽³⁾، مما يدل على تعظيم الشيخ رحمه الله لشأن الكتاب ومؤلفه، ولا غرابة في ذلك عند من عرف الإمام ابن الجزري رحمه الله وكتابه النشر⁽⁴⁾.

هذا باختصار عرض موجز لجملة المصادر والمراجع، التي اعتمد الشيخ رحمه الله عليها، في تقرير فصول كتاب ذي النفع العميم، (أحكام قراءة القرآن الكريم)، والقصد من ذكر هذه الكتب إظهار شيء من جهود الشيخ رحمه الله في استقصاء مسائل هذا العلم وفوائده، ومدى اعتماده على كتب هذا الفن الأصيلة، الشيء الذي يَدُلُّك على رزانة ما ذكره الشيخ رحمه الله من مباحث، ومثانتها، من حيث تقريرها وتحرير أحكامها، وهي دالة أيضاً على جهده الكبير رحمه الله، وسعيه الحثيث في الاستفادة من جميع ما أُفِّ في هذا الفن قبله، ليكون الكتاب - بحق - غُنِيَّةً عن غيره، ولا غُنِيَّةً عنه.

(1) كـ (القاموس المحيط) للفيروز أبادي: الحصري، أحكام قراءة القرآن، (46، 47).

(2) كشرح التحفة للميهي، وبعض كتب العلامة المتولي، انظر لذلك:

الحصري، المرجع نفسه، (116، 153).

(3) الحصري، المرجع نفسه، (6- 11، 43، 61، 80، 98، 127، 132، 189، 200) وغيرها.

(4) راجع ما تقدم في الصفحة (44- 46) من المذكرة.

المطلب الرابع: ملاحظات على كتاب (أحكام قراءة القرآن الكريم).

كتاب (أحكام قراءة القرآن الكريم)، من الكتب القيّمة في بابها، عرضا وتبويبا وبحثا، غير أنّه ظهر لي حال قراءته، ومقارنة مضمونه بما جاء في الكتب الأخرى في هذا الفن، ظهرت له جملة من الملاحظات، أوردها فيما يأتي:

الأولى: ذكر الشيخ رحمه الله في فصل المقطوع والموصول، كلمة (مِنْ) مع (ما)، وأنّه اتفق على القطع في موضعين⁽¹⁾ هما:

قوله تعالى ﴿فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء 25]، وقوله تعالى ﴿هَلْ لَكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [الروم 28]، وقد نظّم العلامة الخراز رحمه الله⁽²⁾ ما يتعلق بهاتين الكلمتين فقال:

"فَصَلُّ وَغَيْرُ الثُّورِ مِنْ مَّا مَلَكَتْ
وَفِي الْمُنَافِقِينَ مِنْ مَّا قَطَعَتْ
وَالخَلْفَ لِلدَّانِي فِي الْمُنَافِقِينَ
وَلَأَيُّ دَاوُدَ فِي الرُّومِ يَبِينُ"⁽³⁾.

قال المارغني رحمه الله⁽⁴⁾ في شرحه: "وقد تلخص من كلام الناظم أنّ الذي في النساء متفق على قطعه، والآخران في قطعهما خلاف، والعمل على قطعهما"⁽⁵⁾.

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (343-244)، ولعله تبع في ذلك محمد مكي نصر في (نهاية القول المفيد) (195).

(2) هو محمد بن محمد بن إبراهيم أبو عبد الله الأموي الشريشي الشهير بالخراز، عالم بالقراءات والرسم، من أهل فاس، أصله من شريش، له عدة مؤلفات منها: موارد الظمان في رسم أحرف القرآن.

الزركلي، الأعلام، (33/7).

المرصفي، هداية القاري، (719/2).

(3) الخراز، مورد الظمان في فن الرسم والضبط (مع شرحه دليل الحيران)، إ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، ط1، (1415هـ - 1995م) (182).

(4) هو إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني، ولد رحمه الله بتونس سنة 1281هـ، الموافق لـ 1865م، حفظ القرآن الكريم، التحق بالزيتونة، وأخذ عن أساطينها، منهم عمر بن الشيخ مفتي المالكية، وهو أخص شيوخه، ومحمد بن يالوشة الشريف، أخذ عنه القراءات والتجويد وتخرج به في القراءات السبع والعشر، تصدر للتدريس والإفادة، فأخذ عنه كثيرون منهم ابنه عبد الواحد، والظاهر بن عاشور، وغيرهم، من مؤلفاته النجوم الطوالع، وموارد الظمان على دليل الحيران، تحفة المقرئين والقارئ في بيان حكم جمع القراءات..، وغيرها، توفي يوم الأحد 3 ربيع الثاني سنة 1349هـ.

المارغني، تحفة المقرئين، ت عبد الحليم قابة، دار المصحف الشريف ومكتبة التوفيق الجزائر العاصمة، (6-8).

المرصفي، المرجع السابق، (622/2).

(5) المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان في فن الرسم والضبط، إ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، ط1، (1415هـ - 1995م)، (182) ورسم المصحف في الآيات واضح منه الخلاف فيهما.

والموضعان اللذان أشار إليهما المارغني رحمه الله هما، موضع سورة الروم السابق ذكره، وموضع سورة المنافقون في قوله تعالى ﴿ وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ [المنافقون 10]، وعليه فما ذكره الشيخ رحمه الله من الاتفاق في موضع سورة الروم غير مُسلّم، لوقوع الخلاف فيه، نقل هذا الخلاف العلامة أبو داود سليمان بن نجاح رحمه الله، كما نبّه على ذلك المارغني رحمه الله في شرحه (دليل الحيران)⁽¹⁾.

الثانية: ذكر الشيخ رحمه الله في هذا الفصل أيضا كلمة (بتس) مع (ما)، وأنه اتفق على وصله في موضعين⁽²⁾ هما:

قوله تعالى ﴿ بِئْسَمَا أَشْتَرُوا بِإِيْمَةِ أَنْفُسِهِمْ ﴾ [البقرة 90]، قوله تعالى ﴿ قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُوْنِي مِنْ بَعْدِي ﴾ [الأعراف 150]، قال العلامة الخراز رحمه الله في نظمه (مورد الظمان):

" فَصَلُّ وَقِلْ بوصل بئسما اشتروا وعن أبي عمرو في الأعراف رروا
وخلّفه لابن نجاح رسيما وعنهما كذلك في قل بئسما"⁽³⁾.

قال المارغني رحمه الله في شرحه: " وأنّ الخلاف في هذا الذي في الأعراف... فتحصل من كلام الناظم أنّ مواضع (بئسما) وفاقا وخلافا ثلاثة: موضع متفق على وصله وهو (بئسما اشتروا) في البقرة"⁽⁴⁾. وهو ما ذكره العلامة المرصفي، حيث نبّه رحمه الله أنّ المتفق على وصله موضع واحد، وهو موضع سورة البقرة⁽⁵⁾، وعليه فما ذكره الشيخ رحمه الله من اتفاق في موضع الأعراف متعقب، والله تعالى أعلم.

الثالثة: لو أضاف الشيخ رحمه الله إلى فصل المقطوع والموصول جملة من الكلمات الأخرى لكان أليق وأكمل⁽⁶⁾، وهي:

(1) المارغني، المصدر السابق، (182).

(2) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (244)، وقد تبع في نقل هذا الاتفاق محمد مكّي نصر في (نهاية القول المفيد) (197).

(3) الخراز، المصدر السابق، (100).

(4) المارغني، المصدر السابق، (101).

(5) المرصفي، المرجع السابق، (435).

(6) وهي مستفادة ممّا كتبه الشيخ عبد الرزاق على إبراهيم موسى في كتابه الفوائد التجويدية (222-225)، مع حذف بعض الكلمات المُجمّع على حكمها في سائر المصاحف، فتحكمها حينئذ واضح، والله أعلم.

1- كلمة ﴿إِلْ يَاسِينَ﴾ [الصفات 130]، فالخلاف في الوقف عليها تابع للخلاف في قراءتها⁽¹⁾.

2- كلمتي ﴿وَيَكُنَّ اللَّهُ﴾ [القصص 82].

3- قوله تعالى ﴿حَمَّ ۝١ عَسَىٰ﴾ [الشورى 1-2].

الرابعة: ذكر الشيخ رحمه الله في فصل حكم الوقف على تاء التأنيث، وما رسم منها بالتاء المجرورة، وما رسم منها بالتاء المربوطة، في الكلمة السادسة عشر لفظ (كلمت)، ذكر أن موضعها في سورة الأعراف في قوله تعالى ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا﴾ [الأعراف 137]، مما اتفق على رسمها بالمجرورة⁽²⁾، كذا قال رحمه الله، في حين قال العلامة الخراز رحمه الله في نظمه:

".....وفي الأعراف كلمة جاءت على خلاف
فرجح التَّنْزِيلَ فيها الهاء ومُتَّعِ حكاها سواء"⁽³⁾.

قال المارغني رحمه الله في شرحه: " (كَلِمَتُ) في الأعراف (وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ) وقد أخبر بأنها جاءت على خلاف فيها، فرجح صاحب التَّنْزِيلِ رسمها بالهاء على رسمها بالتاء، وصاحب المقنع حكى فيها الوجهين مستويين، والعمل عندنا على رسمها بالهاء، وإن اقتصر الشاطبي في العَقِيلَةَ على رسمها بالتاء"⁽⁴⁾.
وأشار العلامة محمد مكي نصر إلى الخلاف⁽⁵⁾، وكذا المرصفي رحمه الله أيضا، ثم ذكر أنها رسمت بالتاء "على المعتمد"⁽⁶⁾.

فكان الأولى بالشيخ رحمه الله أن يذكر هذا الموضوع مع موضعي سورة يونس (الآية 96) وغافر (الآية 6)، المُخْتَلَفَ فيهما، مع ترجيح رسمهما بالتاء المجرورة، والله تعالى أعلم.

(1) ﴿إِلْ يَاسِينَ﴾ قرأ نافع وابن عامر ويعقوب بفتح الهمزة ومدّها، وبعدها لام مَفْصُولَةٌ عن (يَاسِينَ) كفصل اللام من العين في (آل عمران)، وكل منهما كلمة مفردة، يجوز الوقف على كل واحدة منهما، وقرأ باقي العشرة ﴿إِلْ يَاسِينَ﴾ بكسر الهمزة وبعدها لام ساكنة، فتكون كُلُّهَا كلمةً واحدةً لا يجوز فصلها والوقف على بعضها دون البعض الآخر.

عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، (377)، بتصرف.

(2) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (269).

(3) الخراز، المصدر السابق، (197).

(4) المارغني، المصدر السابق، (198).

(5) محمد مكي نصر، نهاية القول المفيد في علم تجويد، عبد الله محمود محمد عمر، ط1، (1424هـ - 2003م)، (216).

(6) المرصفي، المرجع السابق، (468 - 469).

هذا مجمل ما يسر الله ذكره من ملاحظات علي كتاب الشيخ رحمه الله، تزيده حسنا إلى حسنه، والله الهادي إلى سواء السبيل.

المطلب الخامس: جهوده في علم القراءات من خلال هذا الكتاب.

وقصد ربط مادة هذا المبحث، وهذه الدّراسة الخاصة بهذا الكتاب، بالموضوع العام للمذكرة، أعقد هذا المطلب، لبيان شيء من جهود الشيخ الحصري رحمه الله في علم القراءات، من خلال هذا الكتاب المبارك، مرتبا ذلك فيما يأتي:

الأول: مشاركة الشيخ رحمه الله في نشر العلم الشرعي عموما، وعلم التجويد خصوصا، بإثراء المكتبة الإسلامية، للعلوم الشرعية، بهذا المؤلف المبارك.

الثاني: مسارعة الشيخ رحمه الله إلى الخير والبرِّ، وإلى أداء ما أوجبه الله على أهل العلم، من ميثاق تَبْلِيغِهِ، وَبَيْتِهِ فِي النَّاسِ، وَعَدَمِ كَيْتْمَانِهِ، ما وجدوا إلى ذلك سبيلا، ولا شك أن سبيل التأليف من أعظم تلك السُّبُلِ نَفْعًا، وَأَكْثَرُهَا أَثْرًا وَأَجْرًا.

الثالث: عَرَضُ مسائل علم التجويد في مؤلف مستقل، يَجْمَعُ شتاتها، ويستقصي بحوثها بمختلف أقوالها، ويوضح قوَّيها من ضعيفها، وراجحها من مَرَجوحها، مقرونة بكلام الأئمة المحققين فيها، وهذا في مجمله وتفصيله، نَمَطٌ من التأليف لا يُحسِنُهُ إلا من وفقه الله وسدده.

الرابع: تصوير مسائل هذا الفنِّ، والكلام فيها وصفا وتمثيلا، بأسلوب معاصر، ولغة سهلة ميسورة، تكفي القارئ المبتدأ عناء التعامل مع كتب هذا الفن العتيقة، واصطلاحاتها المختلفة الصعبة، وتكون له بعد ذلك همزة وصل، ودرجة في سُلَّم الارتقاء إلى قراءة تلك الكتب العتيقة الأصيلة.

وهذا آخر ما يسر الله سبحانه تسطيره من كلام في هذا الكتاب المبارك، لننتقل بعدها إلى كتاب آخر، في علم آخر لا يقل عنه أهمية، ألا وهو علم الوقف والابتداء، وبيان ما كان للشيخ رحمه الله فيه من جهود، والله الموفق.

المبحث الثاني: مؤلفه في علم الوقف والابتداء، كتاب (معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء).

المطلب الأول: وصف عام لكتاب (معالم الاهتداء).

كتاب من أعظم ما ألف الشيخ رحمه الله نفعاً، وأغزرها علماً، وأجملها عبارة، وأروعها أسلوباً، ومن بديع ما خطته يمينه الطيبة، وتدفتت به قريحته المتوقدة، علماً ولغة وبياناً، فكان دُرّة في عقد كتب علم الوقف والابتداء، ذاك هو كتاب (معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء).

يقع الكتاب في قرابة (188) صفحة من الحجم أو القطع الصغير، خصه لبيان مسائل علم الوقف والابتداء، الذي يعد من أهم علوم القراءات، وعلوم القرآن عموماً، فأجاد فيه رحمه الله أيما إجادة، من حيث ترتيبُ مباحثه وعنوانتها، وبحثُ مسائله، ووصفُ وتحريرُ مواضعه، فكان بحق مرجعاً قيماً، جامعاً في هذا العلم، حريٌّ بكلِّ مشتغلٍ بالعلم الاطلاع عليه، والاستفادة منه.

ويُقسّم كتاب الشيخ رحمه الله من خلال تصفّحه، وقراءة العناوين الموضوعية على مباحثه التي تكلم فيها، رحمه الله فيها، يقسم بحسب ذلك إلى ثلاثة أقسام رئيسة كالآتي:

الأول: المقدمة.

الثاني: مضمون الكتاب، من المسائل المتعلقة بعلم الوقف والابتداء.

الثالث: الخاتمة.

وفيما يأتي بيان لهذه الأقسام بشيء من التوسع، وبالله أستعين:

أولاً: المقدمة⁽¹⁾.

مقدم الكتاب جاءت طويلة نوعاً ما، على خلاف عادة الشيخ رحمه الله في غالب كتبه، وما ذلك إلا لاقضاء المقام هذا التوسع والاطناب في الكلام - كما سيظهر -، ضمّنها الشيخ رحمه الله الكلام في أمور مُهمّة، هي كالمبادئ الأولى الضرورية، المفيد تقدّمها بين يدي مسائل الكتاب ليسهل على القارئ فهمها واستفادتها.

فاستهلها رحمه الله بالبسملة وحمد الله سبحانه، والثناء عليه بما هو أهله، وأردفه بالصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه أجمعين، ثم استطرّد رحمه الله في كلام طويل، ألخص أهم ما جاء فيه في النقاط الآتية:

(1) الحصري، معالم الاهتداء، (3-9).

1. أشار رحمه الله في أسلوب بلاغي بديع - براعة الاستهلال⁽¹⁾ - إلى مقام القرآن الكريم، وعناية العلماء به قديما وحديثا، ببيان أنواع من علومه، ومكنون من فوائده، وشيء من عجائبه.
 2. ذكر رحمه الله أن من تلك العلوم التي عني العلماء بها في القرآن الكريم، علم الوقف والابتداء، وهو مقصود هذا الكتاب، فحشد جملة من الأدلة على عناية الشرع الكريم به، من لدن السلف الصالح من الصحابة والتابعين، إلى يوم الدين - والحمد لله رب العالمين -، وأتبع ذلك بكلام لبعض الأئمة في الحث على تعلمه، وضرورة ذلك لقارئ القرآن الكريم.
 3. بيان أهمية هذا العلم، وما له من كبير الأثر في حسن التلاوة وجودة الأداء، وصحة المعنى، ومثّل على جميع ذلك.
 4. ذكر رحمه الله جملة من الكتب المؤلفة في هذا الفن، ومؤلفيها.
 5. أوضح رحمه الله سبب تأليفه لهذا الكتاب، وأنه حدّو منه لسنن الأئمة من قبله، وترسّما منه لخطاهم في ذلك، وإسهاما منه في خدمة كتاب الله سبحانه، رجاء الثواب في الدنيا والآخرة.
 6. ذكر رحمه الله تسميته لكتابه بـ (معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء)⁽²⁾، وآخر الأمر سؤال الله جل جلاله انتفاع الدارسين والقارئ بالكتاب.
- ثانيا: مضمون الكتاب⁽³⁾.
- وهو القسم الأكبر حجما من الكتاب، والمقصود الأول منه، ربّب الشيخ رحمه الله كلامه فيه، ونظّمه على سبعة مباحث، وفيما يأتي بيان عناوينها، مع الإشارة المختصرة لمجمل ما تضمنه كل مبحث منها، رجاء الاختصار وعدم الإكثار.

1. المبحث الأول: أشار الشيخ رحمه الله تحته إلى اختلاف العلماء في تقسيم الأوقاف، وتسميتها، وما سيذكره من اختيار في تلك التقسيمات.

(1) قال الخطيب القزويني رحمه الله " وأحسن الابتداءات ما كان مناسبا ويسمى براعة الاستهلال"، وقال الجرجاني رحمه الله "وهي - براعة الاستهلال - كون ابتداء الكلام مناسبا للمقصود".

القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار إحياء العلوم بيروت، ط4، 1998م، (392).

علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، مؤسسة الحسن الدار البيضاء المغرب، ط1، 1427هـ - 2006م، (31)

(2) راجع ما تقدم ذكره في الصفحة (56) من المذكرة.

(3) الحصري، معالم الاهتداء، (10 - 183)، فاستغرق بذلك قرابة 174 صفحة.

2. المبحث الثاني: خصه الشيخ رحمه الله لبيان اختياره في تقسيمات الأوقاف، مع تعريف كل قسم، وبيان أمثلته، وشرحها، مع الإشارة إلى بعض الأمور الأخرى المتعلقة بهذا المبحث.
 3. المبحث الثالث: ضمَّنه رحمه الله الكلام في مسألة (حكم الوقف على رؤوس الآي)، فذكر صورتها، والمذاهب فيها، وأدلتها، ومناقشاتها، وختم ذلك ببيان ما يختاره فيها، مع التدليل عليه.
 4. المبحث الرابع: تكلم فيه رحمه الله في القسم الثاني من هذا العلم، ألا وهو علم الابتداء، فبيَّن الفرق بينه وبين الوقف، وأوضح ضوابطه، وأمثلته، مع بعض الثُّقُول النَّافِعَة.
 5. المبحث الخامس: وهو أطول المباحث السبعة على الإطلاق، فقد ضمَّنه الشيخ رحمه الله الكلام في عدة مسائل مهمة من مسائل علم الوقف والابتداء، وليعلمها القارئ الكريم أذكر عناوينها المشيرة إلى مضامينها، فيما يأتي:
- أ. المسألة الأولى: بيان بعض المصطلحات والألفاظ الدائرة على ألسنة أقلام علماء هذا الفن، وإيضاح معانيها.
 - ب. المسألة الثانية: بيان ما يسمى بـ (الأوقاف الشاذة)⁽¹⁾، بذكر بعض مواضعها، وشرحها، وبيان ضعفها، وبطلانها.
 - ت. المسألة الثالثة: الكلام في الفواصل الطويلة والقصيرة، وما يصلح الوقف عليه منها وما لا يصلح، وأشار إلى ما في بعضها من الخلاف إشارة خفيفة.
 - ث. المسألة الرابعة: تُشَبِّهُ في مضمونها المسألة الأولى، ففيها بيان بعض المصطلحات المستعملة في هذا الفن، كما أشار تحتها أيضا إلى مسألة حكم الوقف على الأوقاف القبيحة، وختمها بالنصح للقراء.
 - ج. المسألة الخامسة: خصها لبيان حكم الوقف على لفظي (الذي والذين في القرآن الكريم)، فشرح قاعدتها، وذكر أمثلتها، وبين معانيها، ومستثنياتها.
 - ح. المسألة السادسة: بحث تحتها رحمه الله حكم الوقف على الاستثناء بنوعيه (المتصل والمنقطع)، فذكر أقسامه، وتعريف كل قسم، وأمثلته، وأحكامها من حيث جواز الوقف وعدمه.

(1) وهي أوقاف يعمد إليها، ويتعمد لها بعض العرب والمُقرنين تكلفا وإغرابا على السامعين، أو يتأولها بعض أهل الأهواء المضللين في غير مواضع الوقف، للتلبس على العامة، ومن أمثلته، الوقف على لفظ (أنت) في قوله تعالى ﴿وَأَعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَأَرْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا﴾ [البقرة 286]، وانظر لمزيد البيان:

ابن الجزري، النشر، (231/1 - 232).

الأشموني، منار الهدى، مطبعة مصطفى بابي الحلبي، ط2، (1393هـ - 1973م)، (18 - 19).

الحصري، معالم الاهتداء، (74 - 91).

خ. المسألة السابعة: وهي أطول مسائل هذا المبحث، تكلم الشيخ رحمه الله تحتها في حكم الوقف على بعض الألفاظ الخاصة في القرآن الكريم، هي (نعم، وبلى، وكلا)، فنحصر كل لفظ منها بالمبحث، بذكر معناها اللغوي، وبيان مواضعها في القرآن الكريم، وما يوقف فيه على هذه الألفاظ، وما لا يوقف فيه عليها.

د. المسألة الثامنة: درس الشيخ رحمه الله تحتها مسألة (وقف الازدواج)، فعرفه، ومثل عليه، وبين المذاهب في ذلك، مرجحاً - آخر ذلك - ما يراه راجحاً.

وهي آخر مسائل المبحث الخامس، ليأتي بعده ما يليه من المباحث.

6. المبحث السادس: تكلم تحتها في حكم الوقف على ألفاظ خاصة في القرآن الكريم أيضاً، وهي (ذلك، كذلك، هذا)، وفق هذا الترتيب، فبيّن مواضعها، وحكم الوقف عليها في كل موضع.

7. المبحث السابع: وهو آخر مباحث هذا السفر المبارك، عقده رحمه الله لبيان بعض التعاريف المهمة في هذا العلم، تعريف (الوقف، والقطع، والسكت)، فعرفها، وبين ضابط موضع جواز كل واحد منها.

وإذ ينهي الشيخ رحمه الله الكلام في هذا المبحث، يكون قد أنهى مباحث الكتاب ومسائله، ولم يبق منه إلا خاتمته، واكتفيت بذكر عناوينها، عن الإطالة بتفاصيلها، عساها تبعث همة طالب العلم القارئ لمطالعتها، والاستفادة منها.

ثالثاً: الخاتمة.

عنوانها رحمه الله بعنوان (بيان مذاهب القراء في الوقف والابتداء) فذكر تحتها - نقلاً عن ابن الجزري رحمه الله⁽¹⁾ - مذهب كل إمام من الأئمة السبعة في ما يقف عليه وما لا يقف عليه، والضابط المعتمد عنده في ذلك، وما يراعيه حال الوقف والابتداء⁽²⁾.

وبهذه الخاتمة، وبحمد الله سبحانه أنهى الشيخ رحمه الله هذا الكتاب النافع المبارك.

(1) ابن الجزري، المصدر السابق، (238/1).

(2) ذكر الصفاقسي رحمه الله في غيث النفع (25) هذه المذاهب، ونبه تبيينها جميلاً، مضمونه أن هذه المذاهب يراعى اختلاف القراء فيها حال القراءة إفراداً، فلكل قراءة الضابط المختار عند إمامها، أما حال جمع القراءات، أو القراءة بالجمع، فنصّ على أن عمل الشيوخ جرى على اعتبار وتقديم مراعاة حسن الوقف والابتداء، والله أعلم.

المطلب الثاني: منهج الشيخ في الكتاب، وأهم ميزاته.

الفرع الأول: منهج الشيخ رحمه الله في الكتاب.

حوى كتاب الشيخ رحمه الله (معالم الاهتداء) خلاصة مفيدة في علم الوقف والابتداء، بمختلف مسائله ومباحثه، بتعاريف مُحَقَّقة، ودلائل مُدَقَّقة، مُقَدِّمة للقارئ الكريم على طريقة حُصْرِيَّة بديعة، في الكتابة والجمع، والتنسيق والبيان، فاقتضى ذلك كله من المؤلف رحمه الله تنوعا في المنهج المتبع في الكتابة، وتحرير المباحث في كل مقام بحسبه.

فيظهر في الكتاب المنهج الاستردادي، التاريخي - على قلة -، لدى كلامه رحمه الله في نشأة علم الوقف والابتداء، والمراحل التي مر بها⁽¹⁾.

كما يظهر فيه بوضوح أيضا بقية المناهج الأخرى، التحليلي والوصفي والمقارن، في مواضع كثيرة من الكتاب، بل لا أبعد إن قلت إن مادة الكتاب جميعها يتناوب في عرضها هذه المناهج الثلاثة، فالوصفي منها⁽²⁾ لدى ذكر التعاريف، والأقوال، وشرح المسائل، وتوضيح الأمثلة، ثم التحليلي منها⁽³⁾ عند الكلام في المسائل المذكورة بتحليل مضامينها، والكلام في أدلتها، وبيان صحتها وضعيفها وغير ذلك، وكذا المنهج المقارن لدى إيراد المسائل المختلف فيها⁽⁴⁾، بذكر الأقوال فيها، ومقارنة أدلتها، وذكر المناقشات عليها، وبيان الراجح فيها.

الفرع الثاني: أهم ميزات كتاب الشيخ رحمه الله.

مع جميع ما تقدم ذكره حول الكتاب، قد امتاز هذا الأخير بجملة من الميزات، نعرضها بشيء من الاختصار في النقاط الآتية :

الأولى: من ميزات كتب الشيخ رحمه الله جميعها، أسلوبه في الكتابة، المتميز بالجودة، والرزانة، وقوة المعاني، وسهولة العبارة، والغزارة اللغوية، والمكنة البلاغية وغيرها، بشكل يسهل على القارئ الاستفادة من مضمون الكتاب، مع استفادة كثير من الفنون اللغوية.

(1) الحصري، معالم الاهتداء، (6، 10).

(2) الحصري، المرجع نفسه، (13، 14، 16، 25، 49، 53) وغيرها.

(3) الحصري، المرجع نفسه، (16، 17، 20، 26، 40، 41، 43، 113، 114، 122) وغيرها.

(4) الحصري، المرجع نفسه، (10، 32، 49، 92-93، 113، 132) وغيرها.

الثانية: اعتناء الشيخ رحمه الله، واهتمامه بالتقاسيم المفيدة الميسرة، في عرض مادة الكتاب ومباحثه⁽¹⁾، وهي سمة غالبية في جميع كتبه رحمه الله.

الثالثة: اهتمام الشيخ رحمه الله بذكر تعاريف الأوقاف المختلفة، وضبطها وتسميتها وبيان وجه التسمية⁽²⁾.

الرابعة: الدقة اللغوية ظاهرة بجلاء ووضوح لدى بيان الشيخ رحمه الله لأقسام الأوقاف، وما اختاره رحمه الله في ذلك⁽³⁾.

الخامسة: ذكر الأوجه التفسيرية في الآيات المذكورة، والكلام فيها ببيان معانيها وتحليل مضامينها، ذكر فوائدها، بشكل موسع⁽⁴⁾، الشيء الذي يظهر معه مدى تضلع الشيخ رحمه الله في علوم الشريعة، ورفعة مستواه العلمي في التفسير وعلومه، كما يجعل الكتاب مستودعا علميا وكثرا فكريا، حوى دررا تفسيرية بتوقيع الشيخ الحصري رحمه الله.

السادسة: اعتناء الشيخ رحمه الله بالإكثار من الأمثلة، والشواهد على كل مسألة من مسائل الكتاب، مزيدا في البيان والإيضاح، مع الكلام فيها من النواحي اللغوية، كما يظهر منها مدى دقة الشيخ رحمه الله في اختيارها، وإيرادها، وشرحها، وبيان موضع الاستشهاد منها⁽⁵⁾.

السابعة: لم يُخلِ الشيخ رحمه الله أقوال العلماء وآراءهم المذكورة في هذا الكتاب من ذكر مناقشة مُصنفة لها، وتَعَقُّبات عليها، وإبداء الرأي فيها، موافقة واعتراضا، مع التدليل على ذلك، بالأدلة القويّة من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، والآثار السلفية، والقواعد الشرعية، الأصولية والفقهية والتفسيرية واللغوية⁽⁶⁾.

(1) الحصري، معالم الاهتداء، (12-39، 39-42، 42-55، 55-60، 105-107، 136-140) وغيرها.

(2) الحصري، المرجع نفسه، (12، 13، 14، 15، 16، 25، 26، 28، 31، 32) وغيرها.

(3) الحصري، المرجع نفسه، (16، 25، 28، 32، 35) وغيرها.

(4) الحصري، المرجع نفسه، (16، 17، 23، 25، 41، 43، 113، 114، 122) وغيرها.

(5) الحصري، المرجع نفسه، (12-13، 18-19، 25-26، 40-46، 49، 69-70) وغيرها.

(6) الحصري، المرجع نفسه، (19-21، 53، 75، 132، 149، 151، 152) وغيرها.

الثامنة: يذكر الشيخ رحمه الله ما في الآيات المُمَثَّل بها والمتكلم فيها، يذكر ما تحمله من أوجه إعرابية ونحوية، مع بيان الراجح والمرجوح منها، وفق ما قرره الأئمة المحققون من المفسرين، وهذه الميزة من الأدلة على مكنته رحمه الله في هذا العلم، وعُلُو كعبه فيه⁽¹⁾.

التاسعة: يُعنى الشيخ رحمه الله بذكر ما يقتضيه المقام من تنبيهات وفوائد مهمة، يكتمل بها نفع الكتاب، وتتم بها مادته ومقصوده⁽²⁾.

العاشرة: حرصاً من الشيخ رحمه الله على عدم تشتت فكر القارئ وذهنه، يذكر خلاصات للمباحث الطويلة، التي كثرت تفاصيلها، وتشعبت مداركها، وسعياً فيما هو خير للقارئ، يورد رحمه الله أحياناً جملاً تحمل نصائح لقارئ الكتاب والمستفيد منه، وما ذاك إلا فعل من خلصت نيّاتهم في التأليف والتصنيف⁽³⁾.

الحادية عشر: كما كانت للشيخ رحمه الله ضمن مباحث هذا الكتاب المبارك جملة من الاختيارات والترجيحات، في المختلف فيه من مسأله، ارتضى الشيخ رحمه الله فيها آراء واتبع فيها أقوالاً، قويت عنده حجتها، وظهر له الحق فيها، فلما كانت ذات نفع وأهمية، آثرتُ إفراد ذكرها في فصل خاص، مع نظيراتها⁽⁴⁾.

فهذه باختصار جملة ما استخلصته من كتاب الشيخ رحمه الله من ميزات خاصة وعامة، والله تعالى أسأل أن يوفقنا، ويلهمنا رشدنا، آمين.

(1) الحصري، معالم الاهتداء، (29، 30، 31، 33، 46، 47، 58) وغيرها.

(2) الحصري، المرجع نفسه، (28، 46، 53، 96، 103، 113، 148) وغيرها.

(3) الحصري، المرجع نفسه، (61، 74، 95، 114) وغيرها.

(4) كما سيأتي في الصفحة (274-297) من المذكرة.

المطلب الثالث : المصادر والمراجع المعتمد عليها في الكتاب.

اعتمد الشيخ رحمه الله في تحرير مباحث الكتاب، وسبك مباحثه، على جملة من الكتب في فنون متنوعة وعلوم متعددة، فمنها ما هو في علم الوقف والابتداء، وأخرى في علوم القرآن، واللغة، والقراءات والتجويد، وأخرى في التفسير.

فأما كتب الوقف والابتداء، فهي التي لها كبير العلاقة، ومزيد الاستفادة منها في هذا الكتاب، لذا فقد اعتمد الشيخ رحمه الله على أشهرها ذكراً، وأكثرها تداولاً، كـ (كتاب المكتفى) للدَّانِي، و(المقصد لتلخيص ما في المرشد) لـ زكريا الأنصاري، و(منار الهدى) للأشْمُونِي⁽¹⁾، وإذ يلحظ القارئ الكريم قلتها، فلعل سبب ذلك يرجع إلى عدم توفُّر غيرها في ذلك الوقت، أو لكونها مما لم تطله يد الشيخ رحمه الله زمن تأليفه لهذا الكتاب، أو...⁽²⁾، والله أعلم.

وأما كتب علوم القرآن فاعتمد رحمه الله على أهمها وأشهرها في هذا العلم وهما كتابا (البرهان) للإمام للزرکشي⁽³⁾، و(الإتقان) للإمام السيوطي⁽⁴⁾.

وأما كتب اللغة فقد اعتمد الشيخ رحمه الله على كتب عديدة منها، غير أنه لم يُظهر النَّقل المباشرة منها، إلا من كتاب (مغني اللبيب) لابن هشام الأنصاري⁽⁵⁾، وكذا نقل آخر عن أبي البقاء النحوي، لعله من كتابه (التبيان في إعراب القرآن)⁽⁶⁾.

ومن كتب التجويد والقراءات، اعتمد الشيخ رحمه الله على عدد قليل منها، فمن كتب التجويد اعتمد رحمه الله على كتاب من كتب الإمام المرعشي رحمه الله ولم يسمِّ كتابه⁽⁷⁾، وكتاب (نهایة القول المفيد) لمحمد مكي نصر رحمه الله⁽⁸⁾، أما كتب القراءات فاقْتَصِرَ منها على نقل موجز عن كتاب (الكامل في

(1) الحصري، معالم الاهتداء، (8، 27، 52، 78، 98، 93) وغيرها، والملاحظ أنه رحمه الله أكثر الاستفادة من كتاب منار الهدى للأشْمُونِي مقارنة بالكتابين الآخرين.

(2) انظر ما سيأتي في (141-142) الصفحة من المذكرة، في ما يذكر من ملاحظات على الكتاب.

(3) الحصري، المرجع السابق، (95، 98-99، 103، 104، 107، 136).

(4) الحصري، المرجع نفسه، (89، 130).

(5) الحصري، المرجع نفسه، (112، 113، 135).

(6) الحصري، المرجع نفسه، () .

(7) الحصري، المرجع نفسه، (23-24)، ولعله من كتاب (بيان جهد المقل)، فَيَبِّنُ يَدِيَّ كتاب (جهد المقل) ولم أعر فيه على ما نقله الشيخ رحمه الله.

(8) الحصري، معالم الاهتداء، (44، 61، 70).

القراءات) للهندي⁽¹⁾، واعتمد بشكل كبير في هذا العلم على كتاب (النشر في القراءات العشر) لابن الجزري رحمه الله⁽²⁾.

ومن كتب التفسير اعتمد رحمه الله على عدد كبير منها، كتفسير (البحر المحيط) لأبي حيان⁽³⁾، و(الدر المصون) للسمين الحلبي⁽⁴⁾، و(الكشاف) للزمخشري⁽⁵⁾، و(تفسير النسفي)⁽⁶⁾، وتفسير الخطيب الشربيني المسمى (السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض كلام ربنا الحكيم الخبير)⁽⁷⁾، كما اعتنى وأكثر النقل والاستفادة من كتابي (روح المعاني) لآلوسي⁽⁸⁾، و(الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي⁽⁹⁾.

كما اعتمد على جملة من التفاسير الأخرى كتفسير ابن جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه⁽¹⁰⁾، إلا أنه اعتمد عليها في تخريج بعض الأحاديث والآثار الواردة في الكتاب، إضافة إلى جملة أخرى من كتب السنة، كالصحيحين وصحيح ابن خزيمة ومستدرک الحاكم، ومسند أحمد، وكتب السنن، كسنن أبي داود والترمذي والدارقطني والبيهقي وسعيد بن منصور.

وإذ أوضحت بعض الكتب التي اعتمدها الشيخ رحمه الله في التأليف هذا السفر الجليل، فما ذاك إلا لبيان كبير جهده رحمه الله في تحرير الكتاب وتقرير مباحثه، وإفادة قارئه بمادة علمية قوية، موثوقة، مؤصلة من كتب أصيلة عريقة، والله أعلم.

(1) الحصري، معالم الاهتداء، (6)، ولعل الشيخ رحمه الله نقله بالواسطة، أو اعتمد المخطوط منه، إذ لم يطبع في ذلك الوقت، والله أعلم.

(2) الحصري، المرجع نفسه، (4-5، 8-9، 18-19، 38، 92، 93، 168، 164، 182، 183، 185) وغيرها.

(3) الحصري، المرجع نفسه، (30، 155، 166).

(4) الحصري، المرجع نفسه، (33، 80، 100).

(5) الحصري، المرجع نفسه، (155، 157، 172).

(6) الحصري، المرجع نفسه، (155، 164).

(7) الحصري، المرجع نفسه، (128).

والخطيب الشربيني: هو شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني، فقيه شافعي مفسر، من أهل القاهرة، له العديد من المؤلفات والتصانيف، منها: السراج الوهاج وهو كتاب في التفسير يقع في أربع مجلدات وغيره، توفي رحمه الله سنة (977هـ - 1570م).

الزركلي، المرجع السابق، (6/6).

عمر رضا كحاله، المرجع السابق، (69/3).

(8) الحصري، المرجع السابق، (30، 58، 85، 100، 120، 147) وغيرها.

(9) الحصري، المرجع نفسه، (145، 146، 148، 151، 155، 163، 164، 166) وغيرها.

(10) الحصري، المرجع نفسه، (83، 85) أما تفسير ابن مردويه فلعلى الشيخ رحمه الله نقل عنه بواسطة، ذلك أنه لم يطبع إلى سنة تأليف هذا الكتاب، والله أعلم.

المطلب الرابع: ملاحظات على الكتاب.

كتاب (معالم الاهتداء) للشيخ رحمه الله من أبرز كتب هذا العلم - الوقف والابتداء - وأهم مؤلفاته المعاصرة، امتاز بكثير من الميزات الهامة التي قد لا تجتمع في غيره - قد سبقت الإشارة إليها⁽¹⁾، وعلى الرغم من ذلك فقد ظهر لي حال قراءته جملة من الملاحظات، رأيت من المناسب ذكرها والإشارة إليها، رجاء أن يتم للقارئ الانتفاع من الكتاب بها، فله غنمها وعلي غرمها، أوردتها في النقاط الآتية:

الأولى: يظهر من كتاب الشيخ رحمه الله ومجمل مباحثه، أنه قصر اهتمامه على الجانب النظري لعلم الوقف والابتداء، فلم يتناول الجانب التطبيقي لهذا العلم في هذا الكتاب، بتطبيق ما أصّله من أقسام الوقف وأنواعه واختياراته فيها، وكذا ما أصّله ورجحه في مسائله الأخرى، فلم يطبقها رحمه الله على آي القرآن الكريم، كما جرت عليه عادة المؤلفين في هذا العلم⁽²⁾، ولعل عذر الشيخ رحمه الله في ذلك أموراً منها:

1. أنه رحمه الله قصد في هذا الكتاب توخي الإيجاز والاختصار، دون التطويل وكثرة التفصيل.
2. أن عنوان (الكتاب معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء) ظاهر منه أنه جعله معالم وقواعد عامة، يُهتدى بها إلى معرفة صحيح الوقوف وسقيمها، فلم يقصد ابتداء التعرض لوقوف القرآن تفصيلاً.

الثانية: تكلم الشيخ رحمه الله في مقدمة كتابه في مؤلفات هذا العلم فقال: " ومع حثّ العلماء سلفاً وخلفاً على العناية بهذا العلم... لم يتوفر على التأليف فيه - فيما نعلم - إلا نفرٌ قليل..."⁽³⁾، ثم ذكر منها كتاب (المكتفى) للداني، وكتاب (الوقف والابتداء) للسجاوندي⁽⁴⁾، و(المُرشد) للعماني، و(المقصد) لذكري الأنصاري و(الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء) لابن الجزري و(منار الهدى) للأشموني، وإذ يذكر الشيخ

(1) راجع ما تقدم في الصفحة (136 - 138) من المذكرة.

(2) كالداني في (المكتفى)، والأنصاري في (المقصد)، والأشموني في (منار الهدى) وغيرهم ممن تقدمهم من أئمة هذا العلم، كابن الأنباري في (الإيضاح)، وابن النحاس في (القطع والانتشاف)، فقد قسموا كتبهم إلى قسمين: قسم نظري، وقسم تطبيقي فيه استعراض لسور وآيات القرآن الكريم وذكر ما فيها من الأوقاف على اختلاف أنواعها.

(3) الحصري، معالم الاهتداء، (8).

(4) محمد بن طيفور أبو عبد الله السجاوندي الغزنوي، إمام كبير محقق مقرئ نحوي مفسر...، كان في وسط المائة السادسة، له تفسير حسن لكتاب الله تعالى، وكتاب علل القراءات في عدة مجلدات، وكتاب الوقف والابتداء الكبير، وآخر صغير، وكان من كبار المحققين. ابن الجزري، غاية النهاية، (157/2).

الحصري رحمه الله هذه الكتب، فهو دليل على أنه أراد بقوله السابق، ما طبع من تلك الكتب وما لم يطبع⁽¹⁾، وإذا تقرر هذا المعنى من كلام الشيخ رحمه الله فأقول:

قد توفر على التأليف في هذا العلم الجليل جمع كثير من أهل العلم قديما وحديثا، وفيه كتب كثيرة، منها ما تقدم ذكره في كلام الشيخ رحمه الله، ويزاد عليها مما هو مطبوع ما يأتي:

كتاب (الإيضاح في الوقف والابتداء) لابن الأنباري⁽²⁾.

وكتاب (القطع والائتناف) لابن النحاس⁽³⁾.

وكتاب (الوقف على كلا وبلى ونعم) لمكي بن أبي طالب القيسي⁽⁴⁾.

وكتاب (كنوز أطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن) للشيخ محمد صادق الهندي⁽⁵⁾.

وكتاب (نظام الأداء في الوقف والابتداء) لابن الطحَّان⁽⁶⁾.

فهذه جملة من كتب هذا العلم المطبوعة بحسب اطلاعي، فإذا أضفنا إلى هذا قرابة خمسة عشر مؤلفا مخطوطا في هذا العلم، وأضفنا لجميع ما تقدم قرابة خمسين مؤلفا من التراث المفقود، التي ذكرتها كتب الفهارس⁽⁷⁾، إذا أضفنا جميع ذلك إلى ما ذكره الشيخ الحصري رحمه الله من مؤلفات، ظهر لنا جليا مدى عناية أئمتنا وعلمائنا بهذا العلم تأليفا وتصنيفا، ولقد أحسن الشيخ رحمه الله أيما إحسان حين قال "...فيما

(1) ذلك أنه قرن في الذكر المطبوع منها كالمكتفي والمقصد ومنار الهدى، قرنها بغير المطبوع والمفقود ككتاب السجاوندي والعماني وابن الجزري رحمهم الله جميعا.

(2) طبع بتحقيق الدكتور محي الدين رمضان، ضمن منشورات مجمع اللغة العربية، دمشق، (1391هـ - 1971م)، أي قبل تأليف الشيخ رحمه الله لكتابه هذا، كما تقدم تقريره في الصفحة (61-62) من المذكرة.

(3) طبع بتحقيق الدكتور أحمد خطاب العمر، ضمن منشورات وزارة الأوقاف العراقية، سلسلة إحياء التراث الإسلامي، ط1، (1398هـ - 1978م).

(4) طبع بتحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات، دار عمار للنشر دمشق، ط1، (1423هـ - 2003م).

(5) يوسف المرعشلي، مقدمة تحقيق كتاب المكتفى للداني، مؤسسة الرسالة، ط2، (1407هـ - 1987م)، (71).

(6) (حاتم صالح الضامن)، (تحقيق كتاب الإنباء في تجويد القرآن لابن الطحَّان السُّمَّاني)، مجلة الأحمدية، العدد الرابع، جمادى الأولى، (1420هـ)، (53)، ونَبَّه أن كتابه هذا مطبوع.

(7) استقصى الدكتور يوسف بن عبد الرحمن المرعشلي، في مقدمة تحقيقه لكتاب المكتفى للداني، عند كلامه في تطور التأليف في علم الوقف والابتداء، استقصى ما انتهى إليه علمه من الكتب المؤلفة في هذا العلم، وما ذكرته هنا شيء يسير مختصر، من جهد الدكتور الضخم الحافل، فقد سرد رحمه الله ما يزيد على السبعين مؤلفا في هذا العلم، بين مذكور ومطبوع ومخطوط، فليراجع تلك المقدمة النَّافعة من أراد الاستزادة (60-71).

نعلم ... " (1)، فله في وقوفه عند حدود علمه أكبر المدح، وأبلغ العُذر، فلقد أحسن من انتهى إلى ما علم وسمع، والله أعلم.

الثالثة: تكلم الشيخ رحمه الله تحت مبحث تسمية (الوقوف) (2) في اختلاف الأئمة في تقسيم الأوقاف، فذكر أن طائفة منهم قسموا الأوقاف إلى أربعة أقسام، وعزا هذا المذهب للإمام الداني رحمه الله في (المكتفى) - وهو كذلك -، ثم لما أراد عزوه إلى الإمام ابن الجزري، استطرد في وصفه والثناء عليه وعلى كتبه، حتى إنّه من كثرة ذلك لم يذكر اسمه، وإدراك ذلك شيء ميسور، وإنّما هو دليل الحب الكبير والإعجاب البالغ، والله يرحمنا ويرحمهم أجمعين.

الرابعة: تكلم الشيخ رحمه الله تحت المسألة الخامسة من مسائل المبحث الخامس من الكتاب، تكلم في مسألة (حكم الوقف على لفظ الذي والذين في القرآن الكريم) (3)، فذكر مُلخّص ذلك من كلام الإمام الزركشي رحمه الله في (كتاب البرهان) حيث قال هذا الأخير: "جميع ما في القرآن من (الذين) و(الذي) يجوز فيه الوصل بما قبله نعتاً له، والقطع على أنّه خبر مبتدأ... " (4)، ثم أوضح الشيخ رحمه الله مقصود كلامه، وأن هذا الحكم متحقق حال كون أحد هذين اللفظين في صدر الآية لا في وسطها، أي لم يتقدمه شيء في الآية، ثم استعرض بعدها المواضع التي يتعيّن البدء فيها بأحد هذين اللفظين، ولا يصح فيها الوصل بما قبلها وهي سبعة مواضع (5):

الموضع الأول: قوله تعالى ﴿ مَا لَكَ مِنْ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ (١٢٠) الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ ﴿ [البقرة 120 - 121].

(1) الحصري، معالم الاهتداء، (8).

(2) الحصري، المرجع نفسه، (10-11).

(3) الحصري، المرجع نفسه، (95).

(4) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط3، (1400هـ-1980م)، (357/1).

(5) ولعله من الممكن أن يضاف إليها موضعان آخرين هما:

قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِنُّوْنَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [النساء 76].

وقوله تعالى ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ أَضَلَّ أَعْيُنُهُمْ ﴾ [محمد 1].

فإن في كلام الأئمة من المفسرين، وأهل اللغة المعربين ما يدل على كون الكلام في الآيتين استئنافاً، ولا علاقة لها بما تقدمها من الآيات، فتعين أن تكون مواضع ابتداء فلا توصل بما قبلها، والله أعلم.
وانظر لذلك:

أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ت على محمد البحوي، دار الجيل بيروت، ط2، (11407هـ-1987م)، (1160/2).

الألوسي، روح المعاني، دار احياء التراث العربي، (84/5).

الموضع الثاني: قوله تعالى ﴿إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (١٤٥) الَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ، كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ ﴿﴾ [البقرة 145-146].

الموضع الثالث: قوله تعالى ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (٢٧٤) الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا ﴿﴾ [البقرة 274-275].

الموضع الرابع: قوله تعالى ﴿وَإِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ (١١) الَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ، كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ ﴿﴾ [الأنعام 19-20].

الموضع الخامس: قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (١٩) الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴿﴾ [التوبة 19-20].

الموضع السادس: قوله تعالى ﴿إِلَّا جِنَّاتِكِ بِالْحَقِّ وَآحَسَنَ تَقْسِيرًا﴾ (٣٣) الَّذِينَ يُحْشِرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ ﴿﴾ [الفرقان 33-34].

الموضع السابع: قوله تعالى ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ (٦) الَّذِينَ يَجْمَعُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ ﴿﴾: [غافر 6-7].

وذكر الشيخ رحمه الله بعدها تعليلاً وجوب الابتداء بلفظ (الذين) في هذه المواضع^(١)، ومنع وصلها بما قبلها، ثم قال: "... إذا عرفت هذا فقول الزركشي (والقطع على أنه خبر مبتدأ محذوف) لا يتحقق إلا في الآية السادسة على بعض الأعراب كما سبق..."^(٢).

وكلام الشيخ رحمه الله هذا يوهم أن كلام الزركشي رحمه الله المتقدم، بخصوص هذا الموضع السبعة المستثنات، في حين أن كلام الزركشي رحمه الله في غير هذه المواضع السبعة، فهذه المواضع مستثنات ذات حكم خاص، فالزركشي لم يدع أن هذه المواضع السبعة يجوز فيها الوجهان المتقدمان، حتى يصح اعتراض الشيخ الحصري رحمه الله عليه بعد ذلك، بأنه لا يتحقق ذلك إلا في الموضع السادس، في سورة الفرقان (الآية 33-34)، وإنما جَوَّزَ الزركشي رحمه الله الوجهين (الوصل، والقطع) في غير المواضع السبع المستثنات في القرآن الكريم، فالذي يظهر أن تَعَقَّبَ الشيخ رحمه الله مُتَعَقَّبَ والله أعلم.

(١) يشار هنا إلى أن جميع هذه المواضع مستثنات من حكم لفظ (الذين)، أما لفظ (الذي) فقد جاء في صدر الآية في أربع وعشرين موضعاً من القرآن الكريم، وجميعها بحسب تنبؤي لها - والله أعلم - يجوز فيها الوجهان، الوصل على التعت، والقطع على أنه خبر مبتدأ، فلا يوجد منها ما يستثنى كما هو الحال في لفظ (الذين) كما مر معك هنا، والله أعلم.

(٢) الحصري، معالم الاهتداء، (97).

الخامسة: ذكر الشيخ رحمه الله عند الكلام في حرف (كلا)، والوقف عليه، وأقسام ذلك، ذكر ما نقله الزركشي رحمه الله عن الإمام مكّي القيسي، من تقسيمه الوقف على (كلا) إلى أربعة أقسام، فنقل الشيخ عن الإمام مكّي بهذه الوساطة دليل على عدم توفر هذا الكتاب للشيخ رحمه الله، وهو كتاب (شرح كلا وبلى ونعم والوقف على كل منهن في كتاب الله عز وجل)، وهو الآن مطبوع متداول كما تقدم⁽¹⁾، وإذا كان اعتماد الشيخ في العزو إلى كتاب مكّي على كتاب الزركشي رحمه الله، فلقد نبه الدكتور أحمد حسن فرحات أنّه قد وقع للزركشي أو نُسّخ الكتاب من بعده تخطيط عجيب وتصحيح كثير فيما نقل من كتاب مكّي رحمه الله⁽²⁾.

كذا قال المحقق حفظه الله، وبعد مقارنة ما نقله الشيخ رحمه الله بما هو في كتاب مكّي بن أبي طالب رحمه الله، إذ الأمر على العكس، فقد ذكر الشيخ رحمه الله تقسيم مكّي لمواضع (كلا) في القرآن الكريم، وذكر تحت القسم الأول أحد عشر موضعاً⁽³⁾، في حين أنّ المذكور في كتاب مكّي إنما هي عشر مواضع فقط، وسقط منها الموضع الحادي عشر، وهو موضع سورة الفجر (الآية 15 - 17)⁽⁴⁾، مع أنّه نبّه على أنّ عدّتها أحد عشر موضعاً أوّل التقسيم، فكان على المحقق استدراكه وذكره، كما فعل الشيخ الحصري رحمه الله، لأن مكّي رحمه الله جعل حكم القسم الأول (ما يحسن الوقف عليه على معنى، ويحسن الابتداء به على معنى آخر، وذلك أحد عشر موضعاً)⁽⁵⁾، وبمراجعة كلامه في موضع سورة الفجر، نجد أنّه أجاز فيه الوقف على معنى والابتداء على معنى آخر⁽⁶⁾، فكان من مواضع القسم الأول.

فإذا كان مكّي رحمه الله قد ذهل عنه، أو أنّ السقط من النَّاسخ فكان على المحقق أن يُنبّه عليه، ويكون صنيع الشيخ الحصري رحمه الله -والزركشي من قبله-، مَرِيّة عظيمة، وفهما دقيقا لكلام الأئمة أنفسهم، والله أعلم.

(1) راجع الملاحظة الثانية على الكتاب وما ذكر تحتها في الصفحة (141 - 143) من المذكرة.

(2) مكّي بن أبي طالب، شرح كلا وبلى ونعم، () .

(3) الحصري، معالم الاهتداء، (136 - 140).

(4) وهو قوله تعالى ﴿فَيَقُولُ رَبِّ أَكْرَمَ ﴿١٥﴾ وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ، فَيَقُولُ رَبِّ أَهْنَى ﴿١٦﴾ كَلَّا بَلْ لَأَكْرَمُونَ ﴿١٧﴾﴾ [الفجر 15 -

16]، انظر:

مكّي بن أبي طالب، المصدر السابق، (68 - 72).

(5) مكّي بن أبي طالب، المصدر نفسه، (68).

(6) مكّي بن أبي طالب، المصدر نفسه، (59).

السادسة: ذكر الشيخ رحمه الله آخر كتابه المبارك مبحثا بعنوان (معنى الوقف والسكت والقطع)⁽¹⁾، ضمّنه ذكر تعاريف هذه الألفاظ في اللغة والاصطلاح، وذلك شيء نافع ولا بد، غير أن هذا المبحث لو كان قدّم فجعل أول الكتاب لكان أحسن وأليق، فمعرفة الحدود والتعاريف للاصطلاحات يفيد كثيرا في فهم مادة الكتاب ومضمونه، والله أعلم.

السابعة: كما يلاحظ أخيرا على الكتاب - لا على مؤلفه - بعض الأخطاء المطبعية، وهي والله الحمد قليلة جداً، العهدة فيها على الناشر الطابع، ولعلي في هذه العجالة أشير إلى تصويب بعضها مما قد يورث الخطأ فيه خللا في المعنى، وهي في الوقت نفسه أمثلة لما تخلل الكتاب من ذلك، فمنها:

1- ما وقع في الصفحة (13) لدى تعداد الشيخ رحمه الله للأوقاف المسماة (وقف السنة) ذكر منها قوله تعالى ﴿أَنْذِرِ﴾ [يونس 2]، والصواب في ذلك أن ما ذكر وقفاً في هذه الآية، هو الوقف على كلمة (النَّاسَ) بعدها، لا الوقف على (أَنْذِرِ)، كذا أثبتته غير واحد من الأئمة الذين ذكروا هذا النوع من الأوقاف⁽²⁾.

2- ما وقع في الصفحة (42) فقد ذكر الشيخ رحمه الله لدى تمثيله لبعض أنواع الوقف القبيح الوقف على قوله تعالى ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾ [البقرة 258]، وهذا كما هو ظاهر وقف صحيح فهو وقف كاف⁽³⁾، والصواب إضافة اسم الجلالة بعدها والوقف عليه ليظهر قبح الوقف (فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ)، وليصح التمثيل به في قسم الوقف القبيح.

3- ما وقع في الصفحة (177) لدى ذكره رحمه الله للأمثلة التي يصح فيها الوقف على لفظة (كَذَلِكَ)، ذكر قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر 28]، والصواب زيادة لفظة (كَذَلِكَ) إِنَّمَا... في أولها ليظهر موضع الشاهد منها.

(1) الحصري، معالم الاهتداء، (182-183).

(2) كحاجي خليفة في ما نقله عن المغربي في كشف الظنون (2025/2)، وكالآشموني في منار الهدى (8).

(3) انظر:

الداني، المكتفى في الوقف والابتداء، ت يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، ط2، (1407هـ-1987م)، (190).

الآشموني، منار الهدى، (64).

أما زكريا الأنصاري في (المقصد) فقال فيه (حسن) (64).

وفي الأخير، هذه جملة الملاحظات التي ظهر لي أن أنبه عليها، سائلا الله سبحانه التوفيق والصواب فيها، وهي كما يلاحظ القارئ مع قلتها، لا تُخجلُ بالكتاب لا شكلا ولا مضمونا، ليسرها وسهولة إدراكها، إلا في بعضها مما يحتاج كشفه إلى مزيد بحث وتأمل، والله أعلم.

المطلب الخامس: جهوده في علم القراءات من خلال هذا الكتاب.

وقصد ربط مادة هذا المبحث، وهذه الدراسة الخاصة لهذا الكتاب، بالموضوع العام للمذكرة أعقد هذا المطلب، لبيان شيء من جهود الشيخ الحصري رحمه الله في علوم القراءات، من خلال هذا الكتاب المبارك، مرتبا ذلك فيما يأتي:

أولاً: إسهام الشيخ رحمه الله في نشر العلم الشرعي عموماً، وعلوم القرآن خصوصاً، وعلم الوقف والابتداء بصفة أخص، وذلك بإثراء المكتبة الإسلامية بهذا المؤلف البديع والكتاب الفذ المبارك.

ثانياً: إتحاف الشيخ رحمه الله قراء الكتاب من طلبة العلم والعلماء، ببحوث رائعة التحرير، ومسائل مدروسة في غاية الإتقان، في قالب لغوي بياني بديع، تُغني الباحث عن تطلب المزيد من تفاصيلها في غيره، بما يجعله مغنياً عن كثير مما سواه، ولا يغني كثير منها عنه.

ثالثاً: ما صاغ به رحمه الله الكتاب من لغة عذبة سهلة، واقتصاره على الجانب النظري منه، يجعله من الكتب الضرورية لطالب العلم للترقي في درج سلم هذا العلم، وبوابةً على كتب الفن المتقدمة.

رابعاً: إسهامه رحمه الله في تحرير بعض مسائل هذا العلم، من حيث بيان أقوالها والاجتهاد في تحريرها وبيان المختار والراجح فيها، بعثاً منه رحمه الله لهمة الطلاب والعلماء إلى المضىّ قدماً على هذا المنوال، وترك الركون إلى التقليد والجمود، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى سعى الحثيث رحمه الله إلى نشر الحق والمذهب الراجح، الذي تُعضده الأدلة، وتقريراً لمبدأ (العبرة بالدليل).

خامساً: إسهامه في الدفاع عن القرآن وعلومه، من خلال ما أودعه فيه من ردود في بعض المسائل، كما يمكننا اعتبار ما ذكره الشيخ رحمه الله في بيان معاني بعض الآيات وشرحها، قطعاً تفسيرية بتوقيع الشيخ الحصري رحمه الله، وهو شيء من جهوده في هذا العلم.

هذا آخر ما يسر الله سبحانه ذكره ضمن دراسة هذا الكتاب، لنعرج على كتاب آخر في علم آخر من علوم القراءات المكملة، وهو علم تاريخ القراء، والله موفق.

المبحث الثالث: مؤلفه في تاريخ القراء، كتاب (أحسن الأثر في تاريخ القراء الأربعة عشر).

المطلب الأول: وصف عام لكتاب (أحسن الأثر).

كتاب أحسن الأثر من كتب الشيخ رحمه الله النَّافعة، حَصَّه رحمه الله لذكر تراجم القراء الأربعة عشر وروايتهم، ويقع هذا الكتاب في (128) صفحة من القطع الصغير، جعله الشيخ رحمه الله - كسائر كتبه - على ثلاثة أقسام كالآتي:

الأول: مقدمة الكتاب.

الثاني: مضمون الكتاب ومقصوده.

الثالث: خاتمة الكتاب.

وفيما يأتي بيانا لكل قسم على حدة بشيء من التوسع:

أولاً: المقدمة⁽¹⁾.

استهلها الشيخ رحمه الله بالبسملة، وحمد الله سبحانه والثناء عليه سبحانه بما هو أهله، والصلاة والسلام التامان الأكملان على نبيِّه وخليته محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وأئمة القراء⁽²⁾ معهم إلى يوم الدين، ثم تكلم فيها رحمه الله في عِدَّة أمور، نوردها مختصرة في النقاط الآتية:

1. بين رحمه الله السبب الباعث على تأليف الكتاب، ذلك أنه جاء تلبية واستجابة وإجابة على العديد من الأسئلة، التي توالى عليه من مختلف الأقطار الإسلامية، تستفسره عن الإمامين حفص بن سليمان الأسدي، وعثمان بن سعيد ورش رحمهما الله، استفسالا عن حياتهما، غداة تسجيله رحمه الله للمصحف المرتل بروايتيهما⁽³⁾، فكان هذا الكتاب إجابة عن تلك الأسئلة، وزاد الشيخ رحمه الله ذكر غيرهما من القراء الأربعة عشر والرواة عنهم، تَكَرُّماً وحكمة، وأدرج ترجمة حفص وورش رحمهما الله ضمن ذلك.

2. بيّن رحمه الله أنه انتهج في كتابه هذا منهج الإيجاز والاختصار، وذلك باقتصاره على أشهر راويين عن كل قارئ، خشية الإطالة لو ذكر تراجم جميع روايتهم⁽⁴⁾.

(1) الحصري، أحسن الأثر، (3-6).

(2) براعة في استهلاله رحمه الله هذه المقدمة للإشارة إلى شيء من مقصود الكتاب.

(3) الحصري، المرجع السابق، (3-5).

(4) الحصري، المرجع نفسه، (5).

3. نَبّه رحمه الله على عنوان كتابه هذا، وهو (أحسن الأثر في تاريخ القراء الأربعة عشر).
4. ذكر رحمه الله جملة من المصادر والمراجع، التي اعتمد عليها رحمه الله في سبك تراجم هذا الكتاب، وسيأتي مزيد بيان لهذه النقطة، لدى كلامنا في الملاحظات على الكتاب.

ثانياً: مضمون الكتاب⁽¹⁾.

أما عن مادة الكتاب ومضمونه، فهي تراجم القراء الأربعة عشر ورواتهم، وقد سلك رحمه الله في ذكْرِها، ترتيباً ونمطاً مُعَيَّناً، وفيما يأتي حديث موسع في بيان ذلك:

1. ترتيب التراجم:

أما ترتيب التراجم، فقد ابتداءً رحمه الله بذكر تراجم أئمة القراءات المتواترة، وراويين عن كل واحد منهم، على وفق ما سار عليه المؤلفون في علم القراءات في ترتيبهم، كالداني في (التيسير)، والشاطبي في (حرز الأماني)، وابن الجزري في (الدرة المضية، وطيبة النشر، والنشر في القراءات العشر)، حيث جعلوا

أولهم: الإمام نافعاً وراوييه، عيسى بن مينا قالون ثم عثمان بن سعيد ورش رحمهم الله.
 ثانيهم: الإمام ابن كثير وراوييه، أحمدَ البزي ثم محمدَ بن عبد الرحمن قنبل رحمهم الله.
 ثالثهم: الإمام أبا عمرو البصري وراوييه، حفصاً الدوري ثم صالحاً السوسي رحمهم الله.
 رابعهم: الإمام عبد الله بن عامر وراوييه، هشامَ بن عمار ثم عبدَ الله بن ذكوان رحمهم الله.
 خامسهم: الإمام عاصم بن أبي النّجود وراوييه، شعبةَ بن عياش ثم حفص بن سليمان رحمهم الله.
 سادسهم: الإمام حمزة بن حبيب الزيات وراوييه، خلفَ البزار ثم خلادَ بن خالد رحمهم الله.
 سابعهم: الإمام علي الكسائي وراوييه، أبا الحارث الليثَ ثم حفصاً الدوري المتقدم ذكره رحمهم الله.

ثامنهم: الإمام أبا جعفر يزيدَ بن القعقاع وراوييه، عيسى بن وردان ثم سليمان بن جمار رحمهم الله.
 تاسعهم: الإمام يعقوب الحضرمي وراوييه، محمد بن المتوكل رويس ثم روح بن عبد المؤمن رحمهم الله.

عاشرهم: الإمام خلف البزار وراوييه، إسحاق الوراق ثم إدريس الحدّاد رحمهم الله.

(1) الحصري، أحسن الأثر، (7- 125).

وبعد تمام تراجم الأئمة العشرة ورواتهم، أردفها بتراجم القراء الأربعة، الذين تُنسب إليهم القراءاتُ الشاذة، ورواتهم، ورَبَّهم رحمة الله كما يأتي⁽¹⁾:

الحادي عشر: الإمام محمد بن محيىن وراوياه، أبو الحسن بن شنبوذ ثم أحمد البزي وقد تقدمت ترجمته رحمهم الله.

الثاني عشر: الإمام يحيى بن المبارك اليزيدي وراوياه، سليمان بن أيوب ثم أحمد بن فرح رحمهم الله.
الثالث عشر: الإمام الحسن البصري وراوياه، شجاع بن أبي نصر ثم أبو عمر الدوري المتقدم رحمهم الله.

الرابع عشر: الإمام الأعمش وراوياه، الحسن بن سعيد المطوعي ثم أبو الفرج الشنبوذي رحمهم الله⁽²⁾.

2. منهجيته في ذكر التراجم:

ولغرض استخلاص منهجية الشيخ رحمه الله في ذكر تراجم الكتاب، قرأت الكتاب عدة مرات، مقارنة مضمونه بما جاء في الكتب التي جعلها الشيخ رحمه الله مصادر ومراجع، فظهر لي من ذلك أنَّ الشيخ رحمه الله جعل الكتاب عبارة عن نقل مباشر محض، لما ذكره ابن الجزري رحمه الله في كتاب (غاية النهاية)، غير أنَّ الشيخ رحمه الله يتصرف فيما ينقله من كتاب (غاية النهاية) بما يأتي:

أ. الحذف:

يحذف الشيخ رحمه الله حال نقله لتراجم الرواة من كتاب (غاية النهاية) جملة أمور هي:

- الاختلاف الواقع في اسم الإمام أو الراوي، والاقتصار على المشهور من ذلك.
- الاختلاف الواقع في تاريخ ميلاد أو وفاة الإمام أو الراوي المترجم له، والاقتصار على الصحيح من ذلك.

(1) والظاهر من ترتيبه رحمه الله لها أنه سار على وفق ما سار عليه صاحب (إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر) العلامة أحمد بن محمد البنا الدمياطي رحمه الله، وذلك من وجهين:
الأول: توافق الترتيب في الكتابين.

الثاني: كونه الكتاب الوحيد الذي ذكر هذه القراءات الأربعة، من بين الكتب التي اعتمد عليها الشيخ رحمه الله، مع العلم أنَّ كتاب (غاية النهاية) لابن الجزري رحمه الله، مرتبٌ ترتيباً ألف بائي، والله أعلم.

(2) فكان من ذلك عدد التراجم بحسب الحساب العددي (42) ترجمة، في حين أنَّ الموجود في الكتاب حقيقة من عددها (38) فقط، وذلك لتكرار بعضها، فقد يكون الراوي الواحد روى عن إمامين قراءة كل منها، فيترجم له أول مرة، ويُكتفى بعد ذلك بالجزء لما تقدم، وانظر لذلك:

الحصري، أحسن الأثر، (18، 31، 61، 77، 95، 108، 118).

- بعض الأمور التي قد يورث ذكرها لبسا أو غموضا على القارئ.
 - جملة من الأمور التي لا تهم القارئ، كالأسانيد وبعض أوهام المصنِّفين، التي يُنبّه ابن الجزري رحمه الله عليها.
 - حذف الأقوال التي ضَعُفَ سندُها، ولم تصح روايتها، فلا عبرة بها ولا حاجة لإيرادها.
- ب. الإضافة:

- يضيف الشيخ رحمه الله على التراجم التي ينقلها من كتاب (غاية النهاية) بعض الزيادات للفائدة، وجملة ذلك فيما يأتي:
 - يضيف بعض الجمل من كتب أخرى، ونقولاً أخرى لم يصرح بمصدرها.
 - يضيف بعض الجمل والكلمات، ليتسق الكلام وينتظم ربطه، ويتفق سياقه بين أسلوب الإنشاء الذي اقتضاه المقام، وبين أسلوب التَّقل الذي هو حال الكتاب.
 - يضيف بعض الجمل كالعناوين لبعض عناصر التراجم، ولم يكثر منه رحمه الله هذا الصنيع.
 - يضيف بعض الكلمات في أثناء التراجم زيادة في البيان والوصف.
 - يعزو الآيات المذكورة في التراجم، إلى سورها ويضع لها أرقامها، وقد يكون من عمل الناشر.
- ت. الإبدال:

- يُبدل الشيخُ رحمه الله بعض الأمور، عما هي عليه في كتاب (غاية النهاية) لمقاصد رآها في ذلك، ومنها:
- إبدال بعض فقرات الترجمة عما هي عليه في كتاب (غاية النهاية) بالتقديم أو التأخير.
- إبدال بعض الجمل والأقوال بألفاظ مقاربة، ومعاني موافقة.
- إبدال بعض الكلمات لغرض توافق السياق، بين أسلوب الإنشاء الذي يقتضيه المقام، وبين أسلوب النقل الذي هو حال الكتاب.

وأمثلة كل نمط من أنماط تصرف الشيخ رحمه الله مع التراجم التي ينقلها من كتاب (غاية النهاية)، أمثلة كل ذلك يَطُولُ المقام بذكرها، ويُخْرِجُ الدِّراسة عن مقصودها، فلنكتفي بهذه الإشارات عن كثرة التمثيلات.

ثالثاً: الخاتمة⁽¹⁾.

أما الخاتمة فقد جعلها رحمه الله موجزة قصيرة، سأل الله تعالى فيها أن يرزقه الإخلاص في قوله وعمله، وأن يختم له بالإيمان، وأن يأجر على ما قدم من النفع في كتابه هذا في الدنيا والآخرة، مع ذكر تاريخ الفراغ من تأليفه، وآخرها حمد الله سبحانه، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

المطلب الثاني: المصادر والمراجع المعتمدة في الكتاب.

نَبّه الشيخ رحمه الله آخر مقدمة الكتاب⁽²⁾، على أهم المصادر والمراجع، التي اعتمد عليها في تحرير تراجم الكتاب، وعدّد جملة كثيرة، منها:

كتاب (غاية النهاية) لابن الجزري رحمه الله، وكتاب (إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر) للبنا الدمياطي رحمه الله، وكُتِبَ أخرى بعضها شروح على الشاطبية⁽³⁾، وأخرى شروح على الدرّة⁽⁴⁾، وأخرى شروح على الطيبة⁽⁵⁾، وكُتِبَ أخرى أيضا.

كذا ذكر الشيخ رحمه الله في الموضوع المشار إليه، في حين أن الأمر كما سبقت الإشارة - لدى ذكر منهجيته في عرض التراجم -، أن تتبّع تراجم الكتاب، ومقارنتها بما ذكر في هذا المصادر والمراجع، يُظهِرُ أن هذه التراجم نقل مباشر محض، من كتاب (غاية النهاية) لابن الجزري رحمه الله، إلا في مواضع يسيرة - مقارنة بمادة الكتاب -، تصرف فيها الشيخ رحمه الله بالحذف، أو الزيادة، أو الإبدال، كما سبقت الإشارة إليه قريبا.

ولعل سائلا يسأل، ما بال الشيخ رحمه الله - وحال الكتاب ما وُصِفَ - يدّعي اعتماده على كل تلك الكتب؟

فيقال: العُدْرُ لِمَثَلِهِ وإِفْرٌ مَبْدُولٌ، فلعله رحمه الله رأى أوّل الأمر الاستفادة منها، والاعتماد عليها، والنقل من جميعها، ثم بعد مُراجعتِهِ لها وجد أنّ ما ذكره ابن الجزري رحمه الله، أولى من كل ما ذكره غيره، لكثرة

(1) الحصري، أحسن الأثر، (126).

(2) الحصري، المرجع نفسه، (6).

(3) كشرح العلامة على بن عثمان المعروف بابن القاصح المسمى (سراج القارئ المبتدي وتذكرة المقرئ المنتهي)، وشرحها للعلامة محمد بن أحمد الموصلي المعروف بشعلة المسمى (كتر المعاني في شرح حرز الأمان)، وشرحها للعلامة أبي شامة والمسمى (إبراز المعاني من حرز الأمان)، وشرحها للعلامة على بن محمد الضبّاع المسمى (إرشاد المرید إلى مقصود القصيد) رحم الله الجميع.

(4) كشرح العلامة النويري، وشرحها للعلامة أحمد عبد الجواد، رحم الله الجميع.

(5) كشرح العلامة النويري، وشرحها أحمد بن الجزري المعروف بابن الناظم، رحمهم الله.

جمعه وتحريره، وزيادته على ما اقتصر عليه مَنْ تَقَدَّمَه، ولاقتصار مَنْ جاء بعده على النَّقْلِ من كتابه، فرأى أن في نَقْلِ ما ذكره ابن الجزري رحمه الله، وسَطْرَه كفاية وغُنْيَة، عن تَطَلُّب المزيد عند غيره.

أو لعله رحمه الله شُغِلَ عن مراجعة غير كتاب ابن الجزري رحمه الله، بعد نقل ما ذَكَرَه، وشَوَاغِلُ عامَّةِ النَّاسِ كثيرةٌ، يَضِيقُ وقتُ المرءِ عنها، فما بالك بشواغل الخاصة من أهل العلم، وقد كانت شواغله رحمه الله بحق كثيرة، لا يقوم بها حقَّ القيام إلا من وفقه الله سبحانه.

والمهم في هذا المقام أن نلتمس العذر الحسن لشيخنا رحمه الله، فإن لم نجد عُذْرًا، فَلنَقْلُ لعلَّ له عذرا لم نَعْلَمَه، والله أعلم.

المطلب الثالث: ملاحظات على الكتاب.

وقد ظهر لي لدى قراءتي للكتاب بعض الملاحظات، رأيت من المناسب التنبية عليها تميما للكتاب وفائدته، وأوردها في النقاط التالية:

الأولى: وقد سبقت الإشارة إلى بعضها، ذلك أن الشيخ رحمه الله قصر اعتماده في هذا الكتاب على كتاب غاية النهاية لابن الجزري رحمه الله، من جملة الكتب التي ذكر اعتماده عليها في المقدمة، إلا أنه رحمه الله اعتمد على كتابين آخرين حقيقة، ونقل منهما، ولكنه لم يُنبِّه عليهما ولم يذكرهما من جملة ما اعتمد عليه من الكتب، وهما:

كتاب (النشر في القراءات العشر) لابن الجزري رحمه الله، فقد نقل عنه رحمه الله في مواضع كثيرة، تصريحاً⁽¹⁾، ومن غير تصريح⁽²⁾.

وكتاب آخر، هو للعلامة الجعبري رحمه الله⁽³⁾، وهو شرحه على الشاطبية المسمى (كتر المعاني)⁽⁴⁾.

(1) الحصري، أحسن الأثر، (34، 84).

(2) الحصري، المرجع نفسه، (10، 17، 18، 21، 26) وأخرى كثيرة.

(3) هو إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل بن أبي العباس، العلامة الأستاذ أبو محمد الربيعي الجعبري السلفي بفتحيتين نسبة إلى طريقة السلف، محقق حاذق ثقة كبير ولد رحمه الله 640هـ تقريبا، قرأ القراءات السبع والعشر وأقرأها، استوطن بلد الخليل عليه السلام، حتى توفي بها في 13 من شهر رمضان سنة 732هـ، له العديد من المؤلفات منها شرحه على الشاطبية المعروف، وله شرح على الرائية، وألف تصانيف أخرى في أنواع العلوم.

ابن الجزري، غاية النهاية، (21/1).

(4) الحصري، المرجع السابق، (56-58، 66، 74).

فكان الأولى به رحمه الله والحال أنه اعتمد عليهما حقيقة، أن يذكُرهما من جملة المصادر والمراجع المعتمد عليها، والله أعلم.

الثانية: وقعت للشيخ رحمه الله، أو للطابع لدى نقل أسماء وأنساب الرجال المذكورين ضمن تراجم القراء والرواة، وقعت له أخطاء كثيرة جداً، وتصحيقات متعددة، ولولا الإطالة، وخروج الدراسة عن مقصودها، لسُقت للقارئ العديد من الأمثلة على ذلك.

الثالثة: كما وقعت في الكتاب العديد من الأخطاء المطبعية والسُّقَط، الذي يحمل وزره الطابع، وذلك لما لبعضها من أثر في حسن الاستفادة من الكتاب، وإن كان أغلبها ليس كذلك.

الرابعة: نقل الشيخ رحمه الله في ثلاثة مواضع من كتابه نقولاً صدرها بـ (قال في النهاية)⁽¹⁾، وهذه النقول بحروفها من كتاب (غاية النهاية) لابن الجزري رحمه الله⁽²⁾، فتعبير الشيخ رحمه الله فيه توسُّع غير مرضي، ذلك لما في من إيهام أنها نقول عن كتاب (نهاية الدرايات في أسماء رجال القراءات) لابن الجزري رحمه الله أيضاً، الذي هو أصل كتابه (غاية النهاية)⁽³⁾، في حين أن كتابه (نهاية الدرايات) من كتبه المفقودة⁽⁴⁾.

(1) الحصري، أحسن الأثر، (13، 18، 27).

(2) ابن الجزري، غاية النهاية، (1/ 502، 119، 291).

(3) ابن الجزري، المصدر نفسه، (3/1)، حيث قال رحمه الله: " فهذا كتاب غاية النهاية... اختصرت فيه كتاب طبقات القراء الكبير الذي سميته نهاية الدرايات في أسماء رجال القراءات... "

(4) قال ابن الجزري رحمه الله في كتابه النفيس (منجد المقرئين)، بعد أن ذكر أسماء ستة عشر طبقة من القراء الذين ثبت عنهم القراءة والإقراء بالقراءات الثلاثة المتواترة، الزائدة على السبعة، قال: "...ولعمري ما فاتني - أي من الأسماء - لكثير، لأنني لم أذكر إلا من تحققت أنه قرأ بها، وكلهم مذكورون مترجمون في كتابي (طبقات القراء) " (75)؛ ونقل محقق الكتاب الأستاذ عبد الحليم قابة هاهنا تعليقا للأستاذ علي بن محمد العمران - الذي حقق الكتاب في طبعة أخرى - قال فيه: " لم نجد بعض التراجم في الغاية، فلعل هناك سقطا في المطبوع، أو تحريفا في الأسماء هنا - أي في المنجد -، وإن أراد المؤلف كتابه الكبير المسمى (نهاية الدرايات) فهو مما لم نقف عليه".

قال الباحث غفر الله له: إذا علمنا أن ابن الجزري رحمه الله ألف كتابه منجد المقرئين سنة 773هـ، كما ذكر ذلك في آخر الكتاب في الصفحة (122)، اقتضى كلامه السابق أن كتاب (طبقات القراء) مؤلف قبل هذا التاريخ.

ثم إن ابن الجزري رحمه الله نفسه يقول في آخر كتابه (غاية النهاية) (408/2) ما نصه: " وابتدأت في تأليف أصله - الذي هو كتاب نهاية الدرايات - في شهور سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة (772هـ)، وفرغت منه يوم الأحد السادس عشر جمادى الآخر سنة أربع وسبعين وسبعمائة (774هـ)... وابتدأت اختصاره في هذا التأليف في شهور سنة ثلاث وثمانين وسبعمائة (783هـ)... "

فإذا تأملنا مجموع كلام ابن الجزري رحمه الله هذا، ظهر لنا بجلاء أن مقصوده في كتابه المنجد هو كتابه الكبير (نهاية الدرايات)، لا كتابه (غاية النهاية) كما احتمله الأستاذ العمران، وقد تقدم في الحاشية السابقة تسميته له بكتاب (طبقات القراء الكبير).

وقد ذكر إبراهيم الدوسري في كتابه (الإمام المتولي وجهوده) (141) أن كتاب ابن الجزري هذا من الكتب المخطوطة، لكن الظاهر أنه مفقود، ذلك أنه لم يشر في العزو إلى مكان مخطوطاته، وإنما لبعض المصنفات التي ذكرت ترجمة ابن الجزري وكتبه لا غير، والله أعلم.

يضاف إلى ذلك ما سبق ذكره، أن تراجم الكتاب نقول مباشرة عن كتاب (غاية النهاية)، دون الكتاب الآخر، وهو الشيء الذي يُعَلِّمُ بداهة من ذكر الشيخ رحمه الله كتاب (غاية النهاية) ضمن الكتب المعتمد عليها، دون أصله.

هذا ما أرادت أن أبديه من ملحوظات يسيرة على كتاب الشيخ رحمه الله، وهي لا تنقص من قيمة الكتاب شيئاً، بل تسعى في تكميله، وتتميم فائدته، والله أعلم.

المطلب الرابع: جهود الشيخ رحمه الله في علم القراءات من خلال هذا الكتاب.

وهو آخر مطالب هذا المبحث، ربطاً لمضمونه، بمقصد هذه الدراسة، وعنوان هذه المذكرة، أعرض فيه جملة من جهود الشيخ رحمه الله في علم القراءات من خلال هذا الكتاب، فيما يأتي:

أولاً: إسهام الشيخ رحمه الله في نشر العلم الشرعي عموماً، وتراجم الأئمة القراء خصوصاً، بإضافة هذا الجهد العلمي المبارك، إلى فهرس المكتبة الإسلامية العامة.

ثانياً: سعي الشيخ رحمه الله الحثيث في سبيل تلبية نداء إخوانه المسلمين، وتلبية لطلبهم، ومساعدة إلى الخير، بإفادتهم بهذا الكتاب، إجابة لأسئلتهم، وتحقيقاً لطلبهم، إذ خير الناس أنفعهم للناس.

ثالثاً: إحياء تاريخ هؤلاء الأعلام، الحافل بالآثار، المليء بالمفاخر، اعترافاً بما أسدوه إلينا، من وخير يشكرون عليه، وجميل يذكرون به⁽¹⁾.

رابعاً: تعريف قارئ الكتاب بجملة من الكتب والمؤلفات النافعة، التي حوت تراجم هؤلاء الأئمة الأعلام، أو بعضهم، وذكر قراءاتهم أصولاً وفرشاً، من خلال بيانه رحمه الله لبعض الكتب المعتمد عليها في صياغة تراجم الكتاب، على اختلاف مواردها، سواء منها ما كان كتب تراجم بالأصل، أم ما كان منها شروحا على (الطبية)، أو (الحرز) أو (الدرة).

خامساً: تعريف قارئ الكتاب من الجماهير المسلمة بالأئمة الأربعة عشر، من حيث ذكر تراجمهم، بصفة موسعة مستقصات، مُضمَّنة الكلام على أسمائهم وأنسابهم، ومآثرهم وكراماتهم، وتبذير من محاسن أقوالهم ووصاياهم.

سادساً: تعريف القارئ للكتاب، بأهم راويين عن كل إمام من أئمة القراء، بالتوسع في تراجمهم على شاكلة ما ذكر لشيخوخهم.

(1) الحصري، أحسن الأثر، (5).

سابعاً: الإشارة والدلالة، بالاستطراد والاستقصاء في ذكر الأئمة القراء، والرواية عنهم رحمهم الله، إلى عدم تفردهم بنقل قراءات القرآن الكريم، على ما تقتضيه نسبتها إليهم، لئلا يلتبس الأمر بعدها، على من قصر بابه في هذا العلم، ففيه بيان سند القراءات المتواترة⁽¹⁾، والله تعالى أعلم.

وبهذا يكون كلامنا في هذا الكتاب قد بلغ آخر مطالبه، ليُشرع بعدها في الحديث في مؤلفاته الأخرى، ومقالاته، التي تمثل صورة أخرى من جهود الشيخ الحصري رحمه الله في علم القراءات، علماً ودعوة وتأييماً، والله الموفق.

⁽¹⁾ قال الشيخ الحصري رحمه الله في كتابه (أحسن الأثر): "...إلى هنا تم ما قصدت تدوينه، من تاريخ أئمة القراء، وسند الرواية..."، (125).

المبحث الرابع: كتاب (مع القرآن الكريم)، وكتاب (فتح الكبير)، ومقالاته.المطلب الأول: كتاب (مع القرآن الكريم).الفرع الأول: وصف عام لكتاب (مع القرآن الكريم).

من أروع كتب الشيخ رحمه الله، وبديع ما خطته يمينه الكريمة، كتاب (مع القرآن الكريم)، كتاب جليل القدر، صغير الحجم عظيم النفع، يقع في قرابة (144) صفحة من القطع الصغير، حوى جملة من مسائل العلم النافعة، إضافة إلى جملة من التحقيقات في أحكام بعض المسائل المعاصرة، جادت بها قريحة الشيخ رحمه الله، وروحه الزكية الغيورة على القرآن الكريم، أن تُعَبِّث به أيدي العابثين، ويمكنني أن أقسم مضمونه إجمالاً إلى خمسة أقسام:

الأول: توطئة، أو تمهيد، أو (بين يدي الكتاب).

الثاني: مقدمة الكتاب.

الثالث: مضمون الكتاب.

رابعاً: خاتمة الكتاب.

خامساً: ملحق الكتاب.

وفي ما يأتي توضيح ذلك، وبيان كل قسم على حدة بنوع توسع، فيقال:

أولاً: توطئة الكتاب⁽¹⁾.

حوت هذه التوطئة تقارير لكتاب الشيخ رحمه الله من بعض السادة الفضلاء الأئمة العلماء، كأمثال شيخ الأزهر محمود شلتوت، والشيخ العلامة عبد الفتاح القاضي، والأستاذ أحمد محمد أبو زيتحار، والأستاذ أحمد أحمد علي رحمهم الله جميعاً، أثنوا فيها خيراً على الشيخ الحصري رحمه الله، وكتبه، وأقروا مضمونه، وباركوا له جهده، ودعوا له بوافر الخير وجميل الجزاء، لقاء ما أسدى من الخدمة للقرآن الكريم بهذا الكتاب النافع.

(1) الحصري، مع القرآن الكريم، (3- 12).

ثانياً: مقدمة الكتاب⁽¹⁾.

افتتحها الشيخ رحمه الله بالبسملة، وحمد الله، والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه والتابعين، ثم ذكر رحمه الله السببَ الباعثَ على تأليف هذا الكتاب، ذلك أنه وضعه وألفه نصيحة للمسلمين، ورداً على بعض القارئین، وبعض انحرافاتهم في قراءة القرآن العظيم، وخص منها بالرد:

1. قراءة القارئ بعض الآيات وتركه البعض الآخر، دون ترتيب لأي القرآن حال التلاوة.

2. قراءة القارئ الآية الواحدة بروايات مختلفة وقراءات متنوعة في المجالس والمحافل العامة.

ومَهَّد رحمه الله لدراسة هاتين المسألتين، وبيان الحقَّ فيهما، بجملة من المباحث المفيدة، والمعينة على تدبر وفهم ما يأتي ذكره، حال الردِّ على هاتين المسألتين.

ثالثاً: مضمون الكتاب⁽²⁾.

وكما سبق، فقد حوى مضمون الكتاب جملةً من المباحث المُمهِّدة للمقصود منه، إضافة إلى المباحث المقصودة، وانتهاء ببعض المباحث المتممة للفائدة، المتعلقة بجملة من الأحكام الشرعية، والآداب المرعية حال قراءة القرآن الكريم وتلاوته، وفي ما يأتي عرض لعناوين تلك المباحث، الدالة على مَضامينها، على النسق الذي وَضَعها عليه الشيخُ رحمه الله من الترتيب:

1. المبحث الأول: علو القرآن الكريم على سائر الكتب المترلة.

2. المبحث الثاني: فضلُ تلاوة القرآن الكريم، وبيان ما أعدَّه الله لقارئه من عظيم الأجر وجزيل الثواب.

3. المبحث الثالث: فضل استماع القرآن الكريم.

4. المبحث الرابع: الحثُّ على استذكار القرآن الكريم وتعاهده والتحذير من تركه بعد حفظه.

5. المبحث الخامس: كيفية تلاوة القرآن الكريم.

6. المبحث السادس: إنزال القرآن على سبعة أحرف وما حكمة ذلك.

وهذه المباحث جميعها، مباحثٌ تمهيديةٌ بين يدي مقصود الكتاب، رجاء الانتفاع بها، وحسن التعامل مع ما سيذكر من الأحكامِ علماً وعملاً.

7. حكم ما يفعله بعض القراء من ترك بعض الآيات أثناء التلاوة.

8. حكم جمع القراءات في المحافل.

(1) الحصري، مع القرآن الكريم، (13).

(2) الحصري، المرجع نفسه، (14-132).

وهما المبحثان المقصودان بالتأليف في هذا الكتاب المبارك، قسم فيه الجمع إلى قسمين، جمع في الدرس لأخذ القراءات على الشيوخ، والثاني جمع أمام العامة من الناس وفي المحافل. وسيأتي لهاتين المسألتين بخصوصهما عرضٌ مُفصَّلٌ، مُرتَّبٌ وفق ما ذكره الشيخ الحصري رحمه الله فيهما من بحث واستدلال⁽¹⁾.

9. حكم التَغْنِي بالقرآن وتحسين الصوت به.

10. الآداب التي ينبغي أن يتحلَّى بها قارئ القرآن ومستمعه.

وتحت كل مبحث جملة من العلوم الغزيرة الواسعة المفيدة، طَوِّيتُ ذكرها، سعياً في الاختصار وعدم الإطالة، فلا يَخْلُفُ على نفسه كلُّ مريدٍ للخير، أن يستفيدَها من هذا السفر الجليل، عساهُ يحصل له بها فائدة وعلم، وللشيخ رحمه الله بها ذكر وأجر، والله الموفق.

رابعا: خاتمة الكتاب⁽²⁾.

ذكر الشيخ رحمه الله فيها تاريخ فراغه من تأليف هذا الكتاب المبارك، والسفر الجليل، وآخر القول فيها الصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، والحمد لله رب العالمين.

خامسا: ملحق الكتاب⁽³⁾.

أفاد فيه الشيخ رحمه الله قُرَاءَ كتابه الكرام، بما نقل من الدعاء المأثور عن الإمام عليِّ بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، زين العابدين رحمه الله في ختم القرآن، وهو آخر مضامين الكتاب، وآخر أقسامه الخمسة، وبه يتم وينتهي.

(1) انظر الصفحة (318-324) من المذكرة.

(2) الحصري، مع القرآن الكريم، (132).

(3) الحصري، المرجع نفسه، (133-142).

الفرع الثاني: منهج الشيخ رحمه الله في الكتاب، وأهم ميزاته.

أولاً: منهج الشيخ رحمه الله في الكتاب.

القارئ للكتاب والمُعَنُّ للنظر فيه، وفيما حواه من مباحث ومسائل، لا يكون تَمييز منهج الشيخ رحمه الله فيه عليه صعباً، ولا الكشفُ عنه عويصاً، فمن الواضح جداً - وحال الكتاب كما وصف - أن يتنوع منهج الشيخ رحمه الله في الكلام بما يناسب كل مقام.

فتراه رحمه الله يكتب بمنهج وصفي، لدى حديثه وكلامه في معاني الآيات والأحاديث، وبيان فوائدها وما يستنبط منها، ولدى تقريره وتصويره لمسائل الكتاب المنشورة في ثناياه.

ثم ما كان منها محل خلاف بين العلماء رحمهم الله، فلا أحسن من المنهج المقارن في عرضها وبيان مذاهبها، وهو ما سلكه الشيخ رحمه الله من المنهج فيها.

إضافة إلى المنهج التحليلي لدى عرض أدلة المذاهب والمسائل وأقوالها، تحليلاً يُمحِّص مقبولها من مردودها، وواضح الدلالة منها من خفيها، مع ذكر جملة معانيها الظاهرة والمحتملة، وما شابه ذلك.

ولم يكن للمنهج التاريخي كبير حضور في هذا الكتاب، إلا في مواضع قليلة اقتضاهها المقام، حال الكلام على التطور الزمني لبعض قضايا علم القراءات⁽¹⁾.

ثانياً: أهم ميزات كتاب الشيخ رحمه الله.

هذا وقد امتاز كتاب الشيخ رحمه الله هذا بجملة من الميزات نوردها مختصرة في النقاط الآتية:

1. القوَّة اللغوية، والقدرة البلاغية، التي يكتب بها الشيخ رحمه الله، مع جمال الأسلوب ووضوح العبارة وجزالة التركيب وعضوية التعبير، وهي ميزات وخصائص مهمة قلَّ ما تجتمع، إلا في أقلام عزَّ حاملوها⁽²⁾.

2. اعتناء الشيخ رحمه الله بالاستشهاد بالآيات القرآنية، والاستدلال بها والإفادة من معانيها، وتخيُّر المناسب منها في كل مقام، مع توجيه مختلف قراءاتها إن وُجدت، بما يدل على قوة حفظه، وسيلان ذهنه، وقوة استحضاره، ودقة نظره⁽³⁾.

(1) الحصري، مع القرآن الكريم، (62، 72).

(2) وهي ميزة غالبية في الكتاب وأي موضع منه يعطيك أكثر من مثال، وراجع لبعض ذلك (14-17، 59، 64-69) وغيرها.

(3) الحصري، المرجع السابق، (14-17، 18، 37، 38، 46، 60) وغيرها.

3. كتاب (مع القرآن الكريم) كتاب حافل بعدد ضخم من الأحاديث النبوية، التي اعتنى الشيخ رحمه الله بها عناية بالغة، ذكرا وتخريجا واستدلالا، مع ذكر طرقها، وبيان رواها، فقرر رحمه الله كل دعوى بيبتها، وكل مسألة بدليلها⁽¹⁾.
4. الكلام على الكثير من تلك الأحاديث شرحا لغريب ألفاظها، وتوضيحا لبديع معانيها، واستفادة من جميل حكمها وأحكامها، اعتمادا على أقوال أهل العلم وأئمتها، في كتبهم المؤلفة، وشروحهم المشهورة المصنفة⁽²⁾.
5. الاعتناء بالآثار السلفية، عن الصحابة والتابعين والأئمة المهتدين، ذكرا واستدلالا، زيادة في الحجّة وتقوية للمحجّة، ببيان فعل جيل القدوة، وخير قرون هذه الأمة⁽³⁾.
6. بيان المسائل المختلف فيها، بذكر أقوالها وعزوها إلى قائلها، واستقصاء أدلتها، مع بيان الرأي الراجح والمختار فيها غالبا، إما إشارة أو تصريحاً، سواء منها - أي المسائل - الفقهية وغير الفقهية⁽⁴⁾.
7. العناية بكلام الأئمة المتقدمين والمتأخرين، من المؤلفين في شرح الحديث، أو التفسير، أو علوم القرآن عموماً، من حيث استقصاؤه جمعا وتحليله معنى، والإفادة منه في تقرير التريجيات والاختيارات⁽⁵⁾.
8. يُذيل الشيخ رحمه الله المباحث الطويلة والمسائل الدقيقة، بخلاصات يُوضّح فيها أهم معالمها، وأبرز نقاطها، تسهيلا على القارئ، ربطا بين أول المبحث وآخره، وبين مقدمته وخاتمته⁽⁶⁾.
9. لا ييخل رحمه الله - كحال الدعاة إلى الله سبحانه - على القارئ للكتاب بالتّصح والتوجيه، والإرشاد والتّنبية، على مهمات الأمور، إسهاما منه رحمه الله في تصحيح ما علق بالأذهان من أحوال ومفاهيم مُنكرة⁽⁷⁾.
10. يذكر الشيخ رحمه الله مادة المباحث في أصل الكتاب ومتمته، لذا فقد خلا من الحواشي، إلا في موضعين اثنين لا ثالث لهما:

(1) الحصري، مع القرآن الكريم، (18-36، 27-28، 38، 40-44، 47، 52-55، 88) وغيرها.

(2) الحصري، المرجع نفسه، (16، 19-36، 38-39)، مع ملاحظة أن الشيخ رحمه الله قد لا يخرج أحيانا بعض الأحاديث كما في الصفحات (30، 34، 36، 47).

(3) الحصري، المرجع نفسه، (37، 62، 68، 83-84، 90، 111)، وغيرها.

(4) الحصري، المرجع نفسه، (48-51، 72-77، 83-107، 113، 121-122) وغيرها.

(5) الحصري، المرجع نفسه، (76-77، 111، 121-122) وغيرها.

(6) الحصري، المرجع نفسه، (80، 81، 108-109، 130).

(7) الحصري، المرجع نفسه، (69-70، 70، 126، 130-132).

أ. أولهما في الصفحة (37) تحت مبحث (فضل استماع القرآن الكريم)، أوضح فيه رحمه الله فائدة ينبغي لقارئ المبحث فهمها، واستصحابها حال قراءتها للمبحث، وهي في الفرق بين السماع والاستماع⁽¹⁾

ب. ثانيهما في الصفحة (52) تحت مبحث (إنزال القرآن على سبعة أحرف...)، بين فيها الشيخ رحمه الله معنى كلمة (أضأة بني غفار)⁽²⁾ التي وردت في بعض أحاديث⁽³⁾ المبحث.

11. كثيرا ما يُردف الشيخ رحمه الله ما يذكره من مسائل خلافية، بترجيح لأحد الأقوال فيها تبعاً لما اختاره وقرره الأئمة قبله رحمهم الله، وسيأتي لهذه الميزة بخصوصها مزيد كلام فيها ومزيد تفصيل، في فصل خاص⁽⁴⁾.

هذه باختصار جملة من الميزات التي أزيّن بها الكتاب، اقتصرت عليها، وإن كان التفصيل وإمعان النظر أكثر قد يورث مزيداً عليها، كما قد يظهر لقارئ الكتاب غيرها، وفوق كل ذي علم عليم وحسيبني أني اقتصر على ما كان منها واضحاً بارزاً في الكتاب دون الخفي منها.

(1) وانظر لذلك أيضاً: كتاب فتح الباري لابن حجر العسقلاني (523/2)، وقد ذكر الفقهاء رحمهم الله فروقا بين السامع والمستمع في

أبواب سجود التلاوة، فاستفدها مما ذكره النووي رحمه الله في المجموع شرح المهذب (381/3).

(2) اسم مكان، واختلف في تحديده، فقيل في مكة وقيل في المدينة، انظر لبيان ذلك:

عبد الحليم قابة، القراءات القرآنية، (51-52).

إبراهيم الدوسري، الإمام المتولي وجهوده، (17-22)، وفيما كتبه الدكتور إبراهيم الدوسري تحرير جيد حري بأن يُطالع للاستفادة.

(3) ورد ذلك في حديث أبي بن كعب رضي الله عنه، الذي أخرجه مسلم (821) وغيره.

(4) انظر الصفحة (302-317) من المذكرة.

الفرع الثالث: المصادر والمراجع المعتمد عليها في الكتاب.

اعتمد الشيخ رحمه الله في سبك مباحث هذا الكتاب، وتقرير مسائله، على جملة من الكتب في علوم مختلفة، منها كتب في علوم القرآن، وأخرى في علوم القراءات، وأخرى في شرح الحديث، وغيرها في فضائل القرآن، وجملة من الكتب في معارف أخرى، نعرض مجملها فيما يأتي:

أما كتب علوم القرآن، فقد اعتمد الشيخ رحمه الله منها على أهم وأشهر مصدرين في هذا الفن، كتاب (البرهان) للزركشي، و(الإتقان) للسيوطي رحمهما الله⁽¹⁾.

ومن كتب علم القراءات، اعتمد الشيخ رحمه الله منها على أهم وأشهرها أيضاً، ككتاب الفن (النشر) لابن الجزري، و(غيث النفع) للصفارسي، و(إتحاف فضلاء البشر) للدمايطي، وقد اقتصر اعتماده رحمه الله عليها في مبحث واحد، لدى تقرير حكم مسألة جمع القراءات بقسميها، وتفصيل الكلام فيهما⁽²⁾، كما اعتمد على كتاب (اللوائح في القراءة)⁽³⁾ للإمام أبي الفضل الرازي رحمه الله، في موضع واحد حال ذكره رحمه الله لاختياره في مسألة معني (الأحرف السبع)⁽⁴⁾.

وأما كتب السنة وشروحها، فقد اعتمد رحمه الله على جملة طيبة منها، فمن كتب المتون اعتمد رحمه الله على الصحيحين وغيرهما من الصحاح كصحيح ابن خزيمة وابن حبان ومستدرک الحاكم وغيرها، وكذا السنن الأربع وسنن الدارقطني والدارمي والبيهقي، ومسند أحمد والبخاري ويعلى، ومعجم الطبراني الكبير والأوسط، وجملة من الكتب الأخرى كمسند الفردوس للديلملي، والإبانة لأبي نصر وغيرها، فلم يغفل رحمه الله حديثاً عن تخريجه إلا في القليل النادر.

أما كتب الشروح فاعتمد على المعروف منها كشرح صحيح مسلم للقاضي عياض⁽⁵⁾، وللنووي⁽⁶⁾،...

(1) الحصري، مع القرآن الكريم، (63، 74، 106، 112، 122).

(2) الحصري، المرجع نفسه، (46، 73، 74، 75).

(3) والذي يظهر أن الشيخ رحمه الله لم يعتمد عليه مباشرة، بل نقل عنه بواسطة، ولعل هذا الكلام - والله أعلم - منقول عن صاحب (مناهل العرفان)، للتشابه الكبير بين الكلامين، وكذا للتشابه الحاصل في تسمية كتاب الإمام أبي الفضل الرازي رحمه الله، وانظر لمزيد البيان ما سيأتي في الصفحة (303) من المذكرة، والله أعلم.

(4) الحصري، المرجع نفسه، (55).

(5) الحصري، المرجع نفسه، (25، 26، 40).

(6) الحصري، المرجع نفسه، (20، 24 - 25، 39، 92).

وشرح صحيح البخاري للقسطلاني⁽¹⁾، وشرح الإمام الخطابي على سنن أبي داود⁽²⁾، وكتب أخرى كـ (شعب الإيمان) للبيهقي⁽³⁾، و(نوادير الأصول) للحكيم الترمذي⁽⁴⁾ رحم الله الجميع.

ومن كتب فضائل القرآن الكريم اعتمد الشيخ رحمه الله على أشهرها، ككتاب (فضائل القرآن) لأبي عبيد⁽⁵⁾، وكتاب (التذكار) للإمام القرطبي⁽⁶⁾، و(فضائل القرآن) لابن كثير⁽⁷⁾ رحم الله الجميع، وقد اعتنى الشيخ رحمه الله بهذين الكتابين الأخيرين عنايةً بالغةً، فأكثرُ نُقول الكتاب منهما، وفي هذا الفن يمكن أن ندرج ونذكر أيضا (كتاب التبيان في آداب حملة القرآن) للإمام النووي⁽⁸⁾ رحمه الله.

كما اعتمد رحمه الله جملة من الكتب في معارف أخرى، ككتاب (إحياء علوم الدين) للغزالي⁽⁹⁾، وكتاب (تلبيس إبليس) لابن الجوزي⁽¹⁰⁾، و(مجموع الفتاوى) لابن تيمية⁽¹¹⁾، و(زاد المعاد) لابن القيم⁽¹²⁾ رحم الله الجميع، إضافة إلى كتب أخرى نقل الشيخ رحمه الله منها ولم يذكر عناوينها، ولا أصحابها.

هذا، وإذ أعرض هذه الكتب التي اعتمد الشيخ رحمه الله عليها، فما ذلك إلا إشارة إلى جهده المبارك في جمع مادة كتابه ومباحثه، وتحرير مسائله، وتقرير أحكامه، من مختلف كتب أهل العلم الأصيلة على اختلاف فنونها، وتنوع مذاهب مؤلفيها، فجزاه الله على هذا الجهد خير الجزاء.

(1) الحصري، مع القرآن الكريم، (107).

(2) الحصري، المرجع نفسه، (21، 89، 93-94).

(3) الحصري، المرجع نفسه، (68).

(4) الحصري، المرجع نفسه، (67).

(5) الحصري، المرجع نفسه، (67، 69).

(6) الحصري، المرجع نفسه، (26، 30، 31، 33، 54، 87، 129)، وغيرها، وقد طبع هذا الكتاب بعنوان (فضائل القرآن)، وكيف ما كان العنوان فهو كتاب واحد، وفي حقيقة الحال هو مقدمة كتاب (الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي رحمه الله، والله أعلم.

(7) الحصري، المرجع نفسه، (27، 29، 41، 43، 50، 17، 91، 105) وغيرها.

(8) الحصري، المرجع نفسه، (85، 91، 106، 122).

(9) الحصري، المرجع نفسه، (51، 118).

(10) الحصري، المرجع نفسه، (79) غير أن الملاحظ أن الشيخ رحمه الله سماه (نقد العلم والعلماء) مع أن النص المنقول، هو بلفظه في كتاب (تلبيس إبليس)، فهل هما عنوانان لكتاب واحد؟ والله أعلم.

(11) الحصري، المرجع نفسه، (79-80).

(12) الحصري، المرجع نفسه، (51، 86، 103).

المطلب الثاني: كتاب (فتح الكبير في أحكام الاستعاذة والتكبير).

الفرع الأول: وصف عام لكتاب (فتح الكبير في أحكام الاستعاذة والتكبير).

كتاب (فتح الكبير)، من كتب الشيخ رحمه الله المفيدة، أفرده لبحث مسألتين من مهمات مسائل علم القراءات - وكلها مهم -، ألا وهما مسألة الاستعاذة وأحكامها، ومسألة التكبير وأحكامه.

يقع هذا الكتاب المبارك في (48) صفحة من القطع الصغير، لخص وذكر الشيخ رحمه الله فيه جملة من أحكام هاتين المسألتين، تعليماً للمبتدئين، وتذكيراً للمتتهين.

رتب الشيخ رحمه الله الكلام في هذا الكتاب، وعرض مباحثه على مقصدين، قبلهما مقدمة لاستفتاح مقصود الكتاب، فصار الكتاب مرتباً على ثلاثة أقسام كالآتي:

الأول: مقدمة الكتاب.

الثاني: المقصد الأول من الكتاب (في الاستعاذة).

الثالث: المقصد الثاني من الكتاب (في التكبير).

وفي ما يأتي بيان لكل قسم منها على وجه التوسع والتفصيل:

أولاً: المقدمة⁽¹⁾.

افتتحها الشيخ رحمه الله بخير الكلام، بالبسملة وحمد الله سبحانه، والصلاة والسلام على عبده ورسوله، وخيرة خلقه محمد صلى الله عليه وسلم، وذكر فيها سبب تأليفه للكتاب، والمصادر المعتمد عليها فيه، وتسميته، وترتيبه لمقصدي الكتاب، وقسم كل مقصد إلى مباحث.

وآخر الكلام سؤال الله جل وعلا النفع بهذا الكتاب في الدنيا، وأن يجعله سبباً للفوز بجنّته في الآخرة.

ثانياً: المقصد الأول (الاستعاذة)⁽²⁾.

صدر الشيخ رحمه الله هذا المقصد قبل الشروع في تحرير مباحثه، صدره بذكر معنى الاستعاذة لغة، وما يتعلق بذلك، ثم رتب الكلام في الاستعاذة وأحكامها، على خمسة مباحث، عنوانها الشيخ رحمه الله بعناوين تدل على مضامينها، وسأحاول عرض ما اندرج تحتها من المسائل على وجه الاختصار فيما يأتي:

(1) الحصري، فتح الكبير، (3-4).

(2) الحصري، المرجع نفسه، (5-33).

1. المبحث الأول: في حكم الاستعاذة، من حيث استحبابها أو وجوبها، وحكمها في الصلاة، وحال التلاوة، وما يتبع ذلك من أحكام.
 2. المبحث الثاني: في محل الاستعاذة، وموضع مشروعيتها، وذكر هذه المسألة بطولها، في بحث رائع ماتع.
 3. المبحث الثالث: في صيغ الاستعاذة، وما ورد في ذلك من الألفاظ، والمختار منها.
 4. المبحث الرابع: في حكم الاستعاذة من حيث الجهرُ بها والإخفاء لها، حال التلاوة، وحال الصلاة.
 5. المبحث الخامس في حكم الاستعاذة، من حيث الأوجه الجائزة فيها حال التلاوة، سواء مع البسملة أم بمفردها، وسواء كانت التلاوة من أول السورة، أم من وسطها.
- وبهذا المبحث الخامس يكون الشيخ رحمه الله قد أتمَّ الكلام في المقصد الأول من الكتاب ليشرع في ثانيه.

ثالثاً: المقصد الثاني (التكبير)⁽¹⁾.

استهل الشيخ رحمه الله هذا المبحث بتوطئة موجزة، بيّن فيها معنى التكبير في اللغة، والمقصود منه، والمتعارف عليه من لفظه.

ثم قسم رحمه الله الكلام في هذا المقصد على ثلاثة مباحث، عنونها بما يُناسب مضامينها، وفيما يأتي عرض مختصر لما جاء في كل مبحث:

1. المبحث الأول: في سبب مشروعية التكبير، ومحلّه، من حيث موضعُ ابتدائه، وموضعُ انتهائه، وما في ذلك من الخلاف، وتخريج الأقوال الواردة في ذلك، وآخر ذلك الأوجه الجائزة في أدائه، وصلا ووقفاً، وما يتفرع على ذلك.
 2. المبحث الثاني: في مَنْ ورد التكبير عنه من الأئمة القراء، ومَنْ رواه عنهم، ومَنْ اتفق عنه في روايته، ومَنْ اختلف في ذلك عنه، والمواضع التي يشرع فيها التكبير، وصفة أخذه، وبعض الأمور الزائدة.
 3. المبحث الثالث: في ذكر صيغة التكبير، المتفق عليها والزائد منها عند بعض الأئمة، مع ذكر من ورد عنه كل لفظ، وختم هذا المبحث ببعض التنبيهات اللازمة.
- وآخر هذا الكتاب النافع، الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

(1) الحصري، فتح الكبير، (34-48).

الفرع الثاني: مسلك الشيخ رحمه الله في تأليف الكتاب.

ألّف الشيخ رحمه الله هذا الكتاب، على نسق مغاير لما درج عليه في مؤلفاته الأخرى، فقد جعل هذا الكتاب على مقصدين، متغايران في مسلك تأليفهما، نعرض مسلكه في تأليف كل مقصد على حدة فيما يأتي:

أولاً: مسلك الشيخ رحمه الله في المقصد الأول.

أما المقصد الأول فقد سلك فيه الشيخ رحمه الله مسلك النّقل المحض، من كتاب (النشر في القراءات العشر) لابن الجزري رحمه الله، نقلاً مباشراً حرفياً، ولم يغيّر عما هو في (النشر) إلا في أمور قليلة يسيرة، أوردتها مختصرة فيما يأتي:

1. استهل هذا المقصد ببيان بعض معاني الاستعاذة لغة، وبعض اشتقاقاتها.
2. غاير الشيخ رحمه الله بين ترتيب مباحث هذا المقصد عما هي عليه من الترتيب في (النشر).
3. اقتضى مسلك النّقل المباشر الذي اعتمده الشيخ رحمه الله في الكتاب، اقتضى هذا المسلك منه تغيير بعض العبارات، أو زيادة بعضها، ليتسق بها الكلام، ولا يظهر الخلل، حال نقل بعض عبارات ابن الجزري رحمه الله في الكتاب، وكذا تبديل بعض العبارات، التي يقتضى مقام النقل تبديلها.

ثانياً: مسلك الشيخ رحمه الله في المقصد الثاني.

أمّا المقصد الثاني، فقد سلك فيه الشيخ رحمه الله مسلكاً مقارباً لسابقه، في التعامل مع المادة العلمية الموثقة في كتاب (النشر)، الخاصة بمبحث التكبير، ذلك أنّه رحمه الله عمّد إليها واختصرها اختصاراً جميلاً أنيقاً، مُستوعباً جميع مسائله وفروعه، سهّل القراءة، اقتصر فيه على ما يُهم القارئ المبتدئ في هذا المبحث، دون استطراد أو تطويل بذكر تفاصيل الأسانيد والروايات، والعزو المُطوّل للكتب التي يفيدها ابن الجزري رحمه الله، كل ذلك في طريقة من الاختصار والإتقان مناسبة، أظهر أبرز معالمها فيما يأتي:

1. يجعل رحمه الله كلام صاحب (النّشر) أصل مادة كل مبحث، وقد ينقل عنه أحياناً بتصريح⁽¹⁾، وأخرى بتلميح⁽²⁾.
2. حذف الأسانيد، والمرويات الحديثية المطولة، والاختصار على البعض منها⁽³⁾.

(1) الحصري، فتح الكبير، (39، 41، 42، 43، 44).

(2) ذلك أنّ مادة المبحث في عمومها من كتاب النشر، لولا ما أضفاه الشيخ رحمه الله من الاختصار.

(3) الحصري، فتح الكبير، (35)، وقارنه بما في النشر (2/405).

3. حذف بعض الأوجه التفسيرية للآيات، ومعاني الأحاديث، التي لها علاقة بمبحث التكبير⁽¹⁾.
 4. اختصار العزو الذي يطيل به ويفيد به ابن الجزري رحمه الله، عزو الأوجه والأقوال إلى العديد من الكتب، والمختار منها، فيقتصر الشيخ رحمه الله على بعضها، وعلى المهم منها⁽²⁾.
 5. يتصرف رحمه الله في فقرات البحث تقديمًا وتأخيرًا، بما يراه مناسبًا ملائمًا لائقًا⁽³⁾.
 6. غاير الشيخ رحمه الله ترتيب المباحث المرتبة في الكتاب عما هي عليه في كتاب (النَّشْر)⁽⁴⁾.
- على هذا النهج سار الشيخ الحصري رحمه الله، في اختصار مادة كتاب (النَّشْر) المتعلقة بمبحث التكبير، فخرج به المقصد الثاني من الكتاب في أسمى حلة، وأحسن تقديم، يلائم حال القارئ المبتدي، وتذكرا للمقرئ المنتهي.

(1) الحصري، فتح الكبير، (35)، وقارنه بما في النشر (406/2).

(2) الحصري، المرجع نفسه، (36، 37)، وقارنه بما في النشر (417/2، 418).

(3) الحصري، المرجع نفسه، (35-36)، وقارنه بما في النشر (405/2-408).

تنبيه: هذه المواضع التي أشرت إليها من كتاب الشيخ رحمه الله ومن كتاب النشر، إنما هي على سبيل التمثيل، وإلا فتم غيرها، أضربت عنها خشية الإطالة.

(4) قد سبق بيان ترتيب الشيخ رحمه الله لها، أمّا في النشر فهي ثلاثة مباحث فقط، على النحو الآتي (سبب وروده، ثم ذكر من ورد عنه وأين ورد وصيغته، ثم صيغته وحكم الإتيان به).

المطلب الثالث: مقالاته.

وفي عصر تنوعت فيه وسائل المقرئية، وأخذت حركة الكتابة فيه مظاهرَ عدة، وأنماطاً متنوعة، من كتب ومؤلفات، إلى مجلات ومقالات، إلى رسائل وبرقيات، وجرائد ومنشورات، لما كان ذلك كان ولا بد على العلوم الشرعية عموماً، وعلوم القراءات خصوصاً، أن يجد أهلها في هذه الوسائل نوافذ لبث خيرهم، ونشر علمهم، لعامة المسلمين من القراءات والقارئين.

وقد كان للشيخ الحصري رحمه الله جهد مشكور في هذا السبيل، بأن كانت له بعض من المقالات المنشورة، في بطون الجرائد والمجلات، التي يقتضى المقام بيان جهود الشيخ رحمه الله فيها، فلزم من ذلك البحث عنها، ودراستها.

وبعد البحث والتنقيب في العديد من المجلات المحكّمة، التي كانت تصدر بالجمهورية العربية المصرية، إلى غاية تاريخ وفاة الشيخ رحمه الله سنة (1980م)، لم أظفر من مقالاته رحمه الله إلا بمقالين اثنين فقط، ولعل سبب قتلها انشغاله رحمه الله بالعديد من المناصب والأعمال، التي كان يرأسها، والأشغال التي كان يتحمّلها، وكذا انشغاله رحمه الله بمشروع الجمع الصوتي، فإن تاريخ بعض هذه المقالات يتزامن مع تاريخ مشروع الجمع الصوتي كما ستأتي الإشارة إليه، إضافة إلى انشغاله رحمه الله بالتأليف، وبالأسفار الدعوية الكثيرة.

كل هذا وغيره حال بين الشيخ رحمه الله وبين كثرة المقالات، فاكتفى منها رحمه الله بمقالين هما جملة ما وقفت عليه منها:

أولاً: المقال الأول بعنوان (القراءات السبع)⁽¹⁾.

ثانياً: المقال الثاني بعنوان (مداومة استذكار القرآن)⁽²⁾ ⁽³⁾.

وبغية بيان ما حواه هذان المقالان من المواضيع، وإيضاحاً لجهود الشيخ رحمه الله في علوم القراءات من خلال المقالين، نعرض لهما بمزيد من التفصيل والبيان في ما يأتي:

(1) الحصري، القراءات السبع، لواء الإسلام، مصر، العدد 12، 1965م، (760 - 755/19).

(2) الحصري، مداومة استذكار القرآن، لواء الإسلام، مصر، العدد (5 - 6)، 1980م، (39 - 37/34).

(3) يشار هنا إلى أن تاريخ المقالين سنة (1965م، و1980م)، كان بعد تأليف الشيخ رحمه الله كتابه (مع القرآن الكريم)، ولذا سيلحظ القارئ الكريم اعتماد الشيخ رحمه الله في المقالين على هذا الكتاب، وستأتي الإشارة إلى ذلك.

الفرع الأول: المقال الأول (القراءات السبع)⁽¹⁾.

أصل هذا المقال جملة من الأسئلة، ألقاها مندوب مجلة (لواء الإسلام) على فضيلة الشيخ المقرئ محمود خليل الحصري رحمه الله، أجاب عنها، فكانت تلك الإجابات مضمون المقال، وقد دارت تلك الأسئلة والأجوبة حول محورين رئيسيين:

المحور الأول: القراءات القرآنية الصحيحة، وضابط ذلك.

المحور الثاني: التسجيل الصوتي للقرآن الكريم، وما يتعلق به.

وفيما يأتي بيان مجمل لما حواه كل محور:

أما المحور الأول: فأجاب الشيخ رحمه الله فيه على سؤالين، أولهما (ما هي القراءات المعتمدة؟)، والثاني (ما الفرق بين قراءة حفص وغيرها من القراءات؟).

وكان جوابه رحمه الله على السؤال الأول مطولاً، تكلم فيه في جملة من الأمور ملخصها ما يأتي:

أولاً: ذكره رحمه الله لقاعدة العلماء في القراءات المقبولة، والأركان الثلاثة المعروفة⁽²⁾، المذكورة كمعيار لكون القراءة قرآناً أم لا، مع إيضاح كل ركن والتمثيل عليه.

ثانياً: ذكر رحمه الله بعدها، أن القراءات التي توفرت فيها هذه الأركان هي القراءات العشر المعروفة، وأن ما سواها فشاذا لا تحل القراءة به لا في الصلاة ولا خارجها.

ثالثاً: واستطرد بعد ذلك في التدليل على تنوع القراءات، وصحة ما توفرت فيه تلك الأركان، بذكر جملة من الأحاديث الواردة في نزول القرآن على سبعة أحرف، وتكلم باختصار في مسألة الأحرف السبعة

⁽¹⁾ تنبيه: هذا العنوان مع ما سيأتي ذكره من مضمون المقال، مستغرب قليلاً، ذلك أنه لم يرد فيه ذكر للقراءات السبع بخصوصها، وإنما ذكر الشيخ رحمه الله فيه كلاماً في القراءات العشر عموماً، ولم يخص القراءات السبع بالذكر، وإن كان الشيخ رحمه الله قد تكلم فيه في موضوع الأحرف السبع ومعاني ذلك، إلا أن الفرق بين الأحرف السبع والقراءات السبع فرق كبير ظاهر، لا يغفل عنه مثل الشيخ الحصري رحمه الله. يقال هذا إن كان العنوان من وضع الشيخ رحمه الله، وإلا فالظاهر أنه من وضع محرر المقال، أو لجنة المجلة، ذلك أن أصل هذا المقال جملة من الأسئلة أجاب عليها الشيخ رحمه الله، وليس مقالة محرراً من كتابة يده، ويظهر ذلك أيضاً بالنظر إلى عنوان المقال الثاني وانطباقه مع مضمونه كما سيأتي.

⁽²⁾ وهي أن يتواتر نقلها، وأن توافق رسم أحد المصاحف العثمانية حقيقة أو تقديرًا، وأن توافق وجهها من أوجه اللغة العربية سواء كان فصيحاً أم أفصح، وانظر لتفصيل الكلام على هذه الأركان بتوسع:

ابن الجزري، النشر، (9/1-13).

الصفاقسي، غيث النفع، (10-11).

محمد عمر بازمول، القراءات القرآنية وأثرها في التفسير والأحكام، دار الهجرة، ط1، 1417هـ-1996م، (162/1-173).

والمراد منها، فأشار إلى الخلاف الكبير فيها، واقتصر على ذكر ما يراه رحمه الله راجحاً فيها، وهو قول الإمام أبي الفضل الرازي رحمه الله في كتابه (اللوامح في القراءة)، وأن الأحرف السبع هي سبعة أوجه من أوجه التباين، ثم ذكرها⁽¹⁾.

رابعاً: ذكر رحمه الله جملة من الفوائد المستنبطة من الأحاديث المتقدمة، والحكم من إنزال القرآن على سبعة أحرف، وما في ذلك من أوجه الإعجاز القرآني العظيم، والدليل على صدق النبي الكريم صلى الله عليه وسلم⁽²⁾.

أما السؤال الثاني من المقال فحوت الإجابة عليه الإشارة إلى أمرين رئيسين:

أولهما أن قراءة حفص رحمه الله من حيث تواترها وصحة نقلها، وتوفر أركان القراءة المقبولة فيها، هي من هذه الحثية موافقة لجميع القراءات المتواترة الأخرى، لا تختلف عنها.

وثانيهما أن قراءة حفص تخالف غيرها من القراءات المتواترة الأخرى، من حيث كيفية أدائها، تبعاً لاختلافها عن غيرها في بعض أصول القراءة وفرش الحروف، ومثل الشيخ رحمه الله لذلك بجملة من الأمثلة.

أما المحور الثاني: فحوى مضمونه الإجابة على أربعة أسئلة متعلقة بالتسجيل الصوتي للقرآن الكريم⁽³⁾.

أولها: عن الموعد الذي يذاع فيه المصحف المرتل برواية ورش وحفص رحمهما الله، بصوت الشيخ رحمه الله؟.

ثانيها: عن سجل القرآن صوتياً من القراء غير الشيخ رحمه الله؟.

ثالثها: عن المادة التي يسجل عليها المصحف المرتل (أشرطة أم اسطوانات)؟.

رابعها: عن الوقت الذي استغرقه تسجيل المصحف المرتل؟.

فأجاب رحمه الله عنها، وفي ما يأتي ملخص جوابه عنها:

(1) ستأتي الإشارة إلى هذه المسألة واختيار الشيخ رحمه الله فيها في فصل الاختيارات بشيء من التوسع، انظر الصفحة (302-304) من المذكرة.

(2) مضمون هذه النقطة والتي قبلها ملخص من مبحث (إنزال القرآن على سبعة أحرف وما حكمة ذلك) من كتاب (مع القرآن الكريم) الصفحة (52-61).

(3) وسيتأتي في الفصل الرابع من المذكرة، الكلام في موضوع مشروع الجمع الصوتي للقرآن الكريم، وتاريخه، ومخططاته، ومنهجه، ومشروعيته، وآفاقه، وغيرها من الأمور المتعلقة به إن شاء الله تعالى.

أما السؤال الأول فذكر الشيخ رحمه الله في جوابه عليه، أن المصحف المرتل يُتلى بالتناوب بين الفترة الصباحية وبين الفترة المسائية، أما الفترة الصباحية فتستمر مدتها من الساعة السادسة إلى الساعة الحادية عشر، وأما الفترة المسائية فتستمر مدتها من الساعة الثانية إلى الحادية عشر ليلاً.

وأما السؤال الثاني، فأشار الشيخ رحمه الله في جوابه عليه أن المصحف الكريم سجل برواية حفص رحمه الله بصوت عدد من الشيوخ، وذكر بعضهم⁽¹⁾، وأما رواية ورش رحمه الله فلم يسجلها غيره، وذلك من فضل الله عليه⁽²⁾.

وأما السؤال الثالث، فنَبّه رحمه الله في الجواب عليه أن التسجيل يكون أولاً على الأشرطة، ثم بعدها ينقل إلى مصنع الأسطوانات، لنقل المادة المسجلة على الأسطوانة، وذلك لغرض تيسير وتسهيل اقتناءه، والاستفادة منه على عموم الناس، سواء من حيث سعرُ الأسطوانة المنخفضُ بالنسبة لسعر الشريط، أم من حيث سعرُ جهاز تشغيل الأسطوانة المنخفضُ بالنسبة لسعر جهاز تشغيل الأشرطة.

وأما السؤال الرابع والأخير، فعن المدة التي استغرقها التسجيل، فذكر في جوابه أن أمر المدة يختلف بحسب القراءة المسجلة، فأما رواية حفص رحمه الله فاستغرقت مدة أقل من مدة تسجيل رواية ورش رحمه الله، لما بينهما من الخلاف في أصول القراءة المتعلقة خصوصاً بالمدود.

الفرع الثاني: المقال الثاني (مداومة استذكار القرآن الكريم).

ومضمون مقال الشيخ رحمه الله هذا على ما عُنون به، فقد ضمَّه الشيخ رحمه الله الكلام على مسألة استذكار القرآن ودوام مراجعته، فكانت مادة هذا المقال جملة من الأحاديث النبوية والآثار عن السلف الصالح، التي تحث على استذكاره ومداومة مراجعته وكثرة قراءته، وأقوال العلماء رحمهم الله في ذلك، مع الإشارة إلى حكم نسيان القرآن، وبعض الفوائد الأخرى المتعلقة بهذه المسألة، من شرح لغريب الحديث، وبيان ما فيها من المعاني، مردفة بأقوال العلماء في فوائدها وأحكامها.

وهذا المقال كسابقه مقتبس من كتاب (مع القرآن الكريم)، بل أجزم هنا — بعد المقارنة والمقابلة — أن هذا المقال هو المبحث الرابع من الكتاب الأنف الذكر المُعنون بـ (الحث على استذكار القرآن وتعاوده

(1) منهم الشيخ مصطفى إسماعيل، والشيخ عبد الباسط عبد الصمد، والشيخ محمد صديق المنشاوي رحم الله الجميع.

(2) هذا صحيح وقت نشر هذا المقال وذلك سنة 1965م، وإلا فقد سجلها بعده الشيخ عبد الباسط عبد الصمد رحمه الله.

والتحذير من تركه بعد حفظه⁽¹⁾ بحروفه وحمله، لم يغير الشيخ رحمه الله منه شيئاً، وما ذلك إلا لما كان ذلك المبحث من الكتاب، قد وفى المقام حقّه، فأغنى ذلك عن الإضافة.

ولما كان الأمر على ما وصف في هاذين المقالين، وكان اعتماد الشيخ رحمه الله فيهما على كتاب (مع القرآن الكريم)، فقد أغنى ما تقدم له من الدراسة التفصيلية - فيما سبق⁽²⁾ - عن تفصيل الكلام في مواضيع هاذين المقالين، يستثنى من ذلك ما يتعلق بمشروع الجمع الصوتي، وهو الأمر الذي سيأتي له مزيد بيان وإيضاح في الفصل الرابع من المذكرة - إن شاء الله تعالى -.

المطلب الرابع: جهوده في علم القراءات من خلال هذه المؤلفات، والمقالات.

وقصد ربط مادة هذا المبحث، وهذه الدراسة الخاصة لهذه الكتب والمقالات، بالموضوع العام للمذكرة، أعقد هذا المطلب لبيان شيء من جهود الشيخ الحصري رحمه الله في علوم القراءات، من خلال هذا الكتاب المبارك، مرتباً ذلك فيما يأتي:

أولاً: إسهامه رحمه الله في نشر العلم الشرعي - عموماً -، ونشر العلم في بعض مسائل علم القراءات خصوصاً، بإضافة هذه الجهود العلمية، وهذه الكتب المختصّة النّافعة، إلى المكتبة الإسلامية.

ثانياً: سعيه رحمه الله - كغيره من أهل العلم - إلى أداء ما أنيط بهم، من واجب عيني بتبليغ العلم الشرعي، بمختلف علومه وفنونه ومسائله، وإيصال ذلك إلى عامة الناس وطلاب العلم، إما تأليفاً أو تدريساً، أو غيرها من سبل رفع الجهل عن الأمة.

ثالثاً: تحقيق القول وتجيّره، وبيان الحق وتوضيحه، في بعض مسائل علم القراءات المعاصرة، المتعلقة بتلاوة القرآن الكريم، ذوداً عن حياض العلم، تطفلات أهل الجهل والظلم، وبالأخص مسألتى (جمع القرآن في المحافل، والقفز في القراءة)، اللتان كانتا المقصد الأول من كتاب (مع القرآن الكريم).

رابعاً: إفادة القراء عموماً، وطلبة العلم خصوصاً، بجملة من المسائل المتعلقة بتلاوة القرآن الكريم، على طريقة الإلتقان والتحرير، وبيان رأيه فيها، ووصفاً، وتدليلاً، ومناقشة، وترجيحاً، كما هو الحال في مختلف مسائل كتاب (مع القرآن الكريم) ليكون الكتاب بعد ذلك جملة من البحوث المحررة المحبرة، يكتفي بها - في الغالب - طالب العلم عن مزيد البحث فيها.

(1) الحصري، مع القرآن الكريم، (40 - 44).

(2) راجع ما تقدم في الصفحة (156 - 161) من المذكرة.

خامسا: إفاذة القراء والمقرئين بمؤلف مستقل، يجمع شتات العديد من مسائل علم الابتداء والختم، تسهيلا لما حوته مراجع هذا الفن، والتي لا يستطيعها إلا المتخصصون.

سادسا: تعريف قارئ كتاب (فتح الكبير) ببعض مهمات مسائل علم القراءات، المندرجة تحت بابي الاستعاذة والتكبير.

سابعا: إسهامه رحمه الله في نشر العلم على شتى الأصعدة، وكان من ذلك مقالاته، على صفحات الجرائد والمجلات، تقريبا لمضامينها وعلومها بين يدي عامة الناس.

ثامنا: التعريف والإشادة بمشروع الجمع الصوتي للقرآن الكريم، وفوائده ومنجزاته وأبعاده وأهدافه، إذ لا شك أن عدد من يقرأ الجرائد والمجلات، أكثر بكثير ممن يقرأ الكتب والمؤلفات.

ملخص الفصل الثاني والثالث:

لقد كان للشيخ الحصري رحمه الله العديد من الجهود في علم القراءات، من أبرزها وأهمها جهوده من خلال مؤلفاته.

فكان من مؤلفاته رحمه الله ما هو متعلق بعلم القراءات ككتاب (القراءات العشر)، و(السبيل الميسر)، و(نور القلوب)، و(رواية قالون)، و(رواية ورش)، و(رواية الدوري)، وتحقيقه لنظم (منحة مولى البر).

كما كان من مؤلفاته رحمه الله ما هو متعلق بالعلوم المكملة لعلم القراءات ككتاب (أحكام قراءة القرآن الكريم) في التجويد، و(معالم الاهتداء) في علم الوقف والابتداء، و(أحسن الأثر) في علم تاريخ القراء. ومن ذلك أيضا ما كان له من مؤلفات أخرى ومقالات حوت علوما نافعة، مقربة للقراء في أسلوب معاصر، وترتيب حسن سهل، رغم ما قد يلاحظ عليها من ملاحظات، في القليل من الأحيان.

وقد تناولت في هذين الفصلين جملة كتبه رحمه الله بالدراسة و الوصف والتحليل لمضامينها، مع ملاحظة ما يمكن ملاحظته عليها، واجتهدت في تكميل نقصها، رجاء تمام النفع بها، في ملاحق المذكرة، والله الموفق.

هذا ما يسر الله سبحانه تسطيره من بحث، ودراسة، وعرض، لما حوته كتب الشيخ رحمه الله ومؤلفاته في علم القراءات وعلومه المكملة، من ميزات وخصائص، وما تضمنته من جهوده في علم القراءات.

لنصرف القول بعد ذلك إلى موضوع، غمرته الأيام والسُّنُون، لا يقل أهمية عما سبق ذكره من الجهود، كانت مصر صاحبة السبق فيه، وكان للشيخ الحصري رحمه الله الجهد الكبير في إنجاحه، ألا وهو مشروع الجمع الصوتي للقرآن الكريم، وهو ما سنتكلم فيه في الفصل الآتي، إن شاء الله.

الفصل الرابع

الهوية من خلال الجمع الصوتي للقرآن الكريم.

المبحث الأول: تاريخ جمع القرآن الكريم في المصاحف.

المبحث الثاني: تاريخ الجمع الصوتي للقرآن الكريم.

المبحث الثالث: بواعث ومخططات الجمع الصوتي، وآفاقه المستقبلية، ومشروعيته.

المبحث الرابع: جهود الحصري في الجمع الصوتي للقرآن الكريم.

المبحث الأول: تاريخ جمع القرآن الكريم في المصاحف.

المطلب الأول: جمع القرآن الكريم في عهد النبوة.

المطلب الثاني: جمع القرآن الكريم في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

المطلب الثالث: جمع القرآن الكريم في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه.

المبحث الثاني: تاريخ الجمع الصوتي للقرآن الكريم.

المطلب الأول: مدخل إلى الجمع الصوتي.

المطلب الثاني: تاريخ الجمع الصوتي للقرآن الكريم.

المطلب الثالث: المنهجية العامة المتبعة في مشروع التسجيل الصوتي.

المبحث الثالث: بواعث ومخاطبات الجمع الصوتي، وآفاقه المستقبلية، ومشروعيته.

المطلب الأول: بواعث ومخاطبات وأهداف الجمع الصوتي للقرآن الكريم.

المطلب الثاني: الآفاق المستقبلية للجمع الصوتي للقرآن الكريم.

المطلب الثالث: مشروعية الجمع الصوتي للقرآن الكريم.

المبحث الرابع: جهود الشيخ رحمه الله في الجمع الصوتي للقرآن الكريم.

المطلب الأول: مصاحف الشيخ الحصري رحمه الله المسجلة.

المطلب الثاني: دراسة مختصرة لطريقة أداء الشيخ رحمه الله في المصاحف المرتلة.

المطلب الثالث: جهوده في علم القراءات من خلال الجمع الصوتي للقرآن الكريم.

المبحث الأول: تاريخ جمع القرآن الكريم في المصاحف.

المطلب الأول: جمع القرآن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم⁽¹⁾.

أنزل الله سبحانه القرآن الكريم على قلب سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم هداية للعالمين، منجما في آياته وسوره على مدة رسالته، وكان عليه الصلاة والسلام يملئ ما أوحى إليه من الذكر الحكيم، ويأمر أصحابه بكتابة ما نزل منه، فقد كان للوحي كُتَّبةٌ معروفون، يؤلفون القرآن بين يديه، وتحت إشرافه وعلى مرءاه منه، ورجوعا في كل الأمور إليه، بما توفر لديهم من وسائل يسيرة للكتابة، من دواة ومداد، على العُسْبِ واللِّخافِ والرِّقَاعِ وقِطْعِ الأديمِ والأكتافِ والأضلاعِ والأقْتَابِ⁽²⁾، مؤتمرين في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: (لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحاه)⁽³⁾، وجاء عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنَّه قال: (كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نُوَلِّفُ الْقُرْآنَ فِي الرِّقَاعِ)⁽⁴⁾، وكان عليه الصلاة والسلام يقوم على أمر ترتيب الآيات في مواضعها من سورها، فيقول عليه الصلاة والسلام: (ضعوا هؤلاء الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا)⁽⁵⁾، كل ذلك بوحي من الله سبحانه قال صلى الله عليه وسلم: (أتاني جبريل فأمرني أن...)

(1) انظر لهذا الموضوع:

القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ت أحمد البردوني، (1/49).

ابن كثير، فضائل القرآن، ت أبي إسحاق الحويني، مكتبة ابن تيمية، ط1، 1416هـ، (66 وما بعدها).

ابن الجزري، النشر، (1/6).

ابن حجر، فتح الباري، إ علي بن عبد العزيز الشبل، دار السلام، الرياض، ط1، 1421هـ - 2000م، (9/14-21).

السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، إ مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، ط5، (1422هـ - 2002م)، (1/181).

(2) انظر لمعاني هذه المفردات:

ابن حجر، المصدر السابق، (9/19-20).

السيوطي، المصدر السابق، (1/185-186).

(3) أخرجه مسلم (3004)، وأحمد (11100، 11102)، والدرامي (450)، وابن حبان (64)، والحاكم (437) وقال: "على شرطهما ولم يخرجاه"، وقال الذهبي: "على شرطهما"، ولم يقل "لم يخرجاه" كما هي عبارة الحاكم رحمه الله جميعا، لأن الحديث في صحيح مسلم كما تقدم.

(4) أخرجه الترمذي (3954)، وأحمد (21647)، وابن حبان (114)، والحاكم (2900، 2901، 4217)، وابن أبي شيبة في المصنف (19448، 32466)، والبيهقي في الشعب (2311)، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي (3099).

(5) أخرجه أبو داود (786)، والترمذي (3086)، وأحمد (399)، وابن حبان (43)، والحاكم (2875، 3272)، والبيهقي (2205)، وأبو عبيد في فضائل القرآن (ص 280، 285)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1096)، جميعهم من طرق عن عوف الأعرابي عن يزيد الفارسي عن ابن عباس عن عثمان بن عفان رضي الله عنهما به.

أضع هذه الآية هذا الموضع من هذه السورة ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾ [النحل 90]⁽¹⁾.

على هذا المنهج سار خير الخلق صلى الله عليه وسلم في كتابة القرآن الكريم وجمعه، فما رُزئت الأمة بوفاته، وحق قضاء الله بموته، إلا والقرآن الكريم كامل الجمع، مُتَقَنَ الضبط، حفظا وكتابة في مجمله، غير أنه لم يكن مجموعا في موضع واحد، فلدى كل واحد من الصحابة ما قدر عليه من المكتوب والمحفوظ.

وكان أكثرهم رضي الله عنهم يعتمد في أخذه للقرآن الكريم على حفظ الصدور ووعاء القلوب، إذ قد كانوا عربا أقحاحا، صافية أذهانهم، قوية حوافظهم، سليمة - على السليقة - عربيتهم، فوجدوا في القرآن الكريم خير الكلام الذي يُقرأ، وخير حديث مؤنس، وأجلّ كلام يحفظ، فاشتغلت ألسنتهم به قراءة وتردادا، وقلوبهم تدبرا وفكرا، وجوارحهم طاعة وامتثالا، فكانوا خير أهل للقرآن، على مر السنين وتعاقب الأزمان.

وامتاز منهم طائفة، عُنى بالقرآن الكريم أشد عناية، تفرغوا لحفظه، وبذلوا جهدهم في إتقانه، وتلقوه من النبي صلى الله عليه وسلم حرفا حرفا، فلم يهملوا منه حركة ولا سكونا، ولا مثبتا ولا محذوفا، ولا دخل عليهم في شيء منه شك ولا وهم، وكان منهم من حفظه كله، ومنهم من حفظ أكثره، ومنهم من حفظ بعضه، عُرفوا بالقرآن فصاروا علما عليه، جَدُّوا فيه واجتهدوا حفظا وتردادا وتكرارا، وتلاوة وتدارسا وتفسيرا وتفقها، وكانوا خير آخذ لأقدس مأخوذ، قوم من الصحابة الكرام كان هذا وصفهم من كثرة قراءتهم للقرآن الكريم حتى عرفوا بعد ذلك بالقراء.

وقد اختلف أئمة الحديث في يزيد الفارسي هل هو يزيد بن هرمز أو يزيد الرقاشي؟، وللشيخ أحمد شاكر رحمه الله بحث قوي في حاشية تحقيقه لمسند الإمام أحمد (197/1 - 199)، خلص فيه إلى تضعيف هذا الحديث ونكارتة، وانظر أيضا ما كتبه شعيب الأرنؤوط في حاشية تحقيقه المسند (460/1 - 462)، وأبو إسحاق الحويني في حاشية تحقيقه لكتاب فضائل القرآن لابن كثير (72).

⁽¹⁾ أخرجه أحمد (17947)، وفيه ليث بن أبي سليم قال في التقريب (5685/464) " صدوق اختلط جدا ولم يتميز حديثه فترك"، وفيه أيضا شهر بن حوشب قال في التقريب أيضا (2830/269) " صدوق كثير الإرسال والأوهام"، واختلف العلماء في حكمه، فحسنه الهيثمي في مجمع الزوائد (11120/137/7)، و السيوطي في الإتقان (190/1)، وقال ابن كثير في التفسير (747/1): " وهذا إسناد لا بأس به"، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (66) وفي السلسلة الضعيفة (1753)، وأحمد شاكر في تحقيقه لمسند أحمد ()، وضعفه أيضا شعيب الأرنؤوط في تحقيقه للمسند (441/29 - 442).

المطلب الثاني: جمع القرآن في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه⁽¹⁾.

آل الأمر بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، إلى صديق الأمة الأكبر، وخير الأمة بعد نبيها، أبي بكر رضي الله عنه، فقام بولاية الأمر خير قيام، وواجه في بداية خلافته أحداثاً عاتيةً، ومشاكل كثيرة، كان أشدها على الإسلام والمسلمين حروب الردة، فكان بين جيوش المسلمين وفلول المرتدين وقائع كثيرة، أعظمها وأخطرها وقعة اليمامة، التي كسر فيها المرتدون ورأسهم - مسيلمة الكذاب - كسراً لا قيام لهم بعده، ويومئذ فرح المؤمنون بنصر الله⁽²⁾.

وقتل يومئذ من القراء وحفاظ القرآن الكريم عدد كبير⁽³⁾، الشيء الذي أحزن المؤمنين، وأفزع الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه، خوفاً ورفقاً على مصير القرآن الكريم، إذا كثرت الوقائع والمعارك واستحرق القتلى بالقراء، فأشار على الخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه بجمع القرآن الكريم وكتابته، غير أن أبا بكر رضي الله عنه تردد بادي الأمر، ظناً منه أن ذلك ابتداء في الدين مكروه و تغيير ممقوت، وبعد مراجعة بينهما شرح الله سبحانه صدر أبي بكر رضي الله عنه لهذا الأمر الجليل.

ولما استقر رأي الصديق رضي الله عنه على جمع القرآن الكريم، ندب إلى زيد بن ثابت رضي الله عنه، الصحابي الذي اجتمعت فيه جملة من المؤهلات قلماً تجتمع لغيره من الصحابة، إذ كان من أكثرهم كتابة للوحي، وكان قد شهد العرضة الأخيرة للقرآن الكريم من الرسول صلى الله عليه وسلم قبل وفاته، وندب معه جماعة من خيرة الصحابة لهذا الأمر العظيم، منهم عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وأبي بن كعب وغيرهم رضي الله عن الجميع، فكانوا بذلك لجنة ذات رفعة ومقام عظيم كريم في الإسلام، كفاء الأمر

(1) انظر لهذا الموضوع:

القرطبي، المصدر السابق، (49/1 - 51).

ابن كثير، المصدر السابق، (56 - 65).

ابن حجر، المصدر السابق، (15/9 - 21).

ابن الجزري، المصدر السابق، (7/1).

السيوطي، المصدر السابق، (182/1 - 187).

(2) بفضل - بعد فضل الله سبحانه - القراء من الصحابة الذين أخلصوا لله في قتالهم، بعد أن ميزهم خالد بن الوليد من الأعراب الذين كانوا معهم في الجيش، فجعل يحمس بعضهم بعضاً ويتنادون بـ (يا أصحاب البقرة)، وصدقوا الحملة على عسكر المرتدين، وقتلوا قتلاً مريراً، حتى فتح الله على أيديهم، انظر لذلك:

ابن كثير، البداية والنهاية، إ عبد الرحمن اللادقي ومحمد غازي، دار المعرفة، ط2، (1417هـ - 1997م)، (6/717 - 718).

، فضائل القرآن، (58).

(3) فقبل استشهد يومها من القراء قرابة الخمسمائة، وأوصلهم القرطبي وابن حجر رحمهما الله إلى السبعمائة وأكثر، قال ابن حجر في الفتح (16/9) "قبل سبعمائة وقيل أكثر"، وانظر أيضاً: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (1/85).

الجليل الذي أُسندَ ووُسدَ إليها، ورجاء السير الحسن لهذه المهمة وُضِعَ لها منهج دقيق، وطريقة محكمة، تضمن الحيلة في جمع كتاب الله، والدقة والحذر الشديدين، فلم يكتفوا رضي الله عنهم بما كان من القرآن محفوظا في الصدور، ووعته القلوب فحسب، بل تتبعوا واستقصوا القرآن الكريم كله معتمدين في ذلك مصدرين هامين:

الأول: المحفوظ في الصدور.

الثاني: ما كتب بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا يقبل شيء من المكتوب إلا بشهادة عدلين على كتابته بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، مبالغة في الحيلة والحذر والدقة.

سارت اللجنة على هذا النسق، ووفق هذا المنهج في تدوين القرآن وجمعه، حتى كمل في صحف من الورق صالحة للاحتفاظ بها، ولتكون مرجعا ميسورا يرجعون إليه عند الحاجة.

وبوركت تلك الجهود، ورضي المهاجرون والأنصار وجماعة المسلمين ذلك الصنيع، وأجمعوا على سداد ذلك الرأي ورشاده، وسلامة ذلك الفعل وتمامه وإحكامه، ثم كانت تلك الصحف عند الخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه أيام خلافته، وبعد وفاته كانت عند عمر رضي الله عنه، ثم كانت عند ابنته حفصة بعد استشهاده رضي الله عنهم جميعا.

وحيث تم هذا الجمع فلقد كان بحق منقبة من مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وفضيلة من فضائلهما، وحسنة من حسناتهما على هذه الأمة، توفيقا من الله سبحانه وإلهاما، حفظا لكتابه الكريم وإتماما

لوعده العظيم⁽¹⁾، في قوله الكريم ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحجر 9].

(1) انظر لذلك:

ابن حجر، المصدر السابق، (17/9).

السيوطي، المصدر السابق، (181/1).

المطلب الثالث: جمع القرآن في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه⁽¹⁾.

ثم آلت الأمور بعد الخليفين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، إلى ذي الثورين عثمان بن عفان رضي الله عنه، والأمة الإسلامية في أوج قُوَّتها، ورخاء في عيشها، وسعة في رقعتها وملكها، فلقد كثرت الفتوحات واتسع العمران، ودخلت الأمم في الإسلام جماعات جماعات، وتفرق صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم في البلدان، يدعون ويعلمون ويرشدون يجاهدون، فكان كل إقليم من الأقاليم المسلمة يقرأ بقراءة وحرف من اشتهر بينهم من الصحابة الأجلاء، فكان أهل الشام يقرءون بحرف أبي بن كعب، وكان أهل الكوفة يقرءون بحرف عبد الله بن مسعود، وغيرهم يقرأ بقراءة غيرهم من الصحابة كأبي موسى الأشعري وغيره رضي الله عنهم، ولم يكن اختلاف قراءاتهم عن رغبة في الاختلاف، بل هو محض الاتباع لما أخذوه عن النبي صلى الله عليه وسلم وما أقرأهم به من الأحرف، ثم هم مع ذلك الخلاف بينهم على علم بصحة تلك الأوجه، وكون الجميع قرآنا من عند الله تعالى، لا اختلاف بينهم ولا مرأ بينهم فيه، غير أن هذا الملحظ عجز عنه غيرهم من حديثي العهد بالإسلام، فأروا في هذه الاختلافات والأحرف المتباينة، محلا لأن يفاضل بعضهم بين القراءات، ويضلل بعضهم بعضا، بل ويكفر بعضهم بعضا.

وهذا الأمر هو ما شهدته الصحابيُّ الجليل حذيفة بن اليمان رضي الله عنه في فتوح أرمينية وأذربيجان⁽²⁾، وكان قد اجتمع في ذلك الجيش من أهل الشام وأهل العراق، فرأى رضي الله عنه الناس يختلفون في القراءة اختلافا كثيرا، يُضللُّ به بعضهم بعضا، ورأى منهم اختلافا كثيرا وافترقا وتنازعا، هاله أمره وأفرعه، وخاف رضي الله عنه على مصير هذه الأمة، إن هي اختلفت في كتاب ربها جل جلاله، وأدركته الشفقة عليهم أن يختلفوا اختلاف أهل الكتاب، فركب إلى عثمان رضي الله عنه ليشير عليه (بأن يدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى)، فوافقت إشارته وخبره عند عثمان شيئا من ذلك الاختلاف من بعض القراء بالمدينة النبوية بالقرب منه، فكان من بعد عنه أولى بوقوعه منهم.

(1) انظر لهذا الموضوع:

القرطبي، المصدر السابق، (51/1 - 55).

ابن كثير، فضائل القرآن، (66-77).

ابن حجر، المصدر السابق، (22/9 - 28).

ابن الجزري، المصدر السابق، (7/1).

السيوطي، المصدر السابق، (187/1 - 189).

(2) انظر لبيان ضبط هاتين البلديتين وموقعهما، فتح الباري (22/9 - 23).

فجمع عثمان رضي الله عنه لهذا الأمر العظيم أعلام الصحابة وأكابرهم وفقهاءهم، يستشيرهم فيه، ورأى رأياً أجمعوا عليه، واتفقوا فيه على أن يكتبوا مصاحف معدودة، على وجه خاص، يضمن بها عدم الاختلاف، والإبقاء على القراءات القرآنية الثابتة، يرسل بها إلى الآفاق والبلدان، لتكون مرجعاً للناس في اختلافهم، وأمر بتحريق ما سواها من المصاحف، وانتدب لهذه المهمة العظيمة، عدداً من خيرة الصحابة وفضلائهم، كزيد بن ثابت، وأبي بن كعب، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وغيرهم رضي الله عن الجميع.

فأرسلوا إلى حفصة رضي الله عنها، أن تبعث إليهم بالصحف التي عندها، فكان منها ذلك ونسخوا منها عدداً من المصاحف، على نحو يضمن للأمة عدم الاختلاف في كتاب ربها، مرتب الآيات والسور، وعلى وجه من الرسم يحتمل ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من أوجه التلاوة والرسم، وإتماماً لهذا الجهد أرسل عثمان رضي الله عنه مع كل مصحف إماماً مقراءً، يعلم الناس ويقرؤهم بما فيه.

فتم ذلك الأمر الجليل ذي الأثر - على الأمة الإسلامية - الجميل، على أكرم حال وأحسنه، ورضيه أكابر الصحابة وأفاضلهم، وأجمعوا على سداد الرأي والعمل، وظهر به فضل عثمان رضي الله عنه، وحرصه على أمة محمد صلى الله عليه وسلم، ورحمته بها، وكذا من قبله الشيخان رضي الله عن الجميع.

المبحث الثاني: تاريخ الجمع الصوتي للقرآن الكريم.

المطلب الأول: مدخل إلى الجمع الصوتي.

لقد أحيط القرآن الكريم على مر الدهور والأزمان، بالعناية الربانية والصيانة الإلهية، إحقاقاً من الله سبحانه لوعده العظيم، في قوله الكريم ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر 9]، وما جمع القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ثم في عهد أبي بكر وعثمان رضي الله عنهم جميعاً، إلا مظهر من مظاهر حفظ الرحمن الرحيم للقرآن الكريم.

و(لا يزال الله سبحانه يغرس في هذا الدين غرساً يستعملهم في طاعته)⁽¹⁾، ويسخرهم في مرضاته، فقد توالى جهود الأئمة في كل عصرٍ ومصرٍ، في حفظ كتاب الله سبحانه، في صور متعددة ومظاهر متنوعة، فلقد اعتنى العلماء رحمهم الله بالقرآن الكريم عناية لم يكن، ولما يكن، ولن يكون مثلها لكتاب غيره، شكلاً ومضموناً.

فكان من ذلك جمعُه في الصحف، ثم نسخه في المصاحف، ثم توالى اعتناؤهم به من حيث الشكل فوضعوا التَّقَط، وضبطوه بالشكل، ووضعوا علامات رؤوس الآي، وحزبوه أحزاباً وأنصافاً وأرباعاً، كما اعتنوا به من حيث خطه، فكتبوه بالخطوط المتنوعة، المشرقية والمغربية، وزينوه بمختلف أنواع الزينة، فاستعملوا في كتابته الألوان، وحلّوه بأنواع الحلبي من الذهب والفضة.

فلما كان زمن ظهر فيه فنُّ الطباعة، نالت المصاحف فيه حظها الوافر منه، فطُبِعَ بأحسن أنواع الطباعة، وفي أبهى حللها وأروع خطوطها، مُتَقِنِ الوضْع تام الضَّبْط، مرقم الآيات والصفحات، معلمة مواضع وقفه وابتدائه، ومواقع سكتته وسجداته، مُكَمَّلًا تاماً مُفَهَّرًا، على مختلف الروايات والقراءات، كما وُضِعَتْ على حواشي بعضها فوائد في علوم أخرى، كالتفسير وشرح الغريب، والترجمات باللغات العالمية المتداولة.

أما عناية الأئمة به من حيث معناه ومحتواه، فذاك الجهد العظيم، الذي تفتقر الألسن عن ذكره، وتكل الأيدي في سطره، فما أَقَلَّتْ وَرَقَاءَ وَلَا أَظَلَّتْ خَضْرَاءَ كِتَابًا أَوْ صَحْفًا أُعْثِيَّ بِهَا، كما اعتنى المسلمون سلفاً وخلفاً بالقرآن الكريم، كلام رب العالمين، دستور الدنيا والدين، وظهرت تلك العناية البالغة في مظاهر عدة،

(1) ما بين قوسين لفظ حديث أخرجه ابن ماجه (8)، وأحمد (17822)، وابن حبان (326)، وأبو بكر الشيباني في الأحاد والمثاني (2497) وغيرهم، من طرق عن الجراح بن مليح عن بكر بن زرعة عن أبي عتبة الخولاني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وحسن هذا الحديث الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (8)، وصحيح الجامع (7692)، و السلسلة الصحيحة (2442). قال ابن القيم رحمه الله " ولهذا لا يزال الله يغرس في هذا الدين منهم - العلماء - خلفاً عن سلف يحفظ بهم دينه وكتابه وعباده " مفتاح دار السعادة، (144/1).

بدأ بتلاوته وقراءته، بمختلف القراءات والروايات والأوجه، إفراداً وجمعاً، تحقيقاً وترتيباً وتدويراً وحدراً، ومروراً بحفظه الحفظ المتقن عن ظهر قلب، وانتهاءً باستنباط مختلف علومه الصادرة عنه والواردة إليه، كعلوم القرآن بمختلف أنواعها وفروعها، وعلم الفقه وأصوله، وعلم التفسير وقواعده، واللغة العربية على اختلاف علومها، وغيرها كثير من أنواع العلوم الإنسانية واللسانية التي اعتنت بالقرآن الكريم، استدلالاً واستنباطاً، بشكل واسع يقصر المقام عن ذكر بعضه، فضلاً عن استقصائه وحصره.

وفي عصرنا الحديث وما حمله من ابتكارات علمية تكنولوجية، في المجالين السمعي والبصري، وُجِدَتْ طرائق وسبلٌ معاصرة حديثة لحفظ للقرآن الكريم، وذلك بواسطة تسجيله صوتياً على مختلف وسائل التسجيل.

وقد أَلْهَمَ اللهُ سبحانه من شاء من خلقه - مِنَّةً مِنْهُ وفضلاً - فكرةً، عظيمةً نفعها جليلٌ خطرُها بالغةٌ أهميتها، ألا وهي فكرة التسجيل الصوتي للقرآن الكريم، بمختلف قراءاته ورواياته المتواترة، وهو المشروع الذي سمي في ما بعد بـ (الجمع الصوتي للقرآن الكريم)، ليكون بذلك حلقة متصلة من سلسلة الحفظ الرباني للقرآن الكريم.

وقبل الخوض في بيان تفاصيل هذه الفكرة الجليلة، من حيث تاريخها ومراحلها ونتائجها وأهم آثارها وأهدافها، كان من الجميل بنا أن نذكر لصاحبها الدكتور لبيب السعيد - تنويهاً بفضله - بعض الأسطر المعرفة بشخصه، إلا أن شحّة المراجع بمادتها، جعلتني أضرب عن مضمونها⁽¹⁾، وكفاه فخراً وشرفاً وذكراً، حُبّه وغيرته العظيمين على القرآن الكريم، اللذان كانا سبباً في انبثاق ذهنه عن هذه الفكرة العظيمة.

ذاك هو الدكتور لبيب السعيد رحمه الله، الذي أسعده الله جل جلاله بإلهامه فكرة الجمع الصوتي للقرآن الكريم، وأعاناه على التخطيط لها، ووفقه في القيام عليها وتنفيذها، فالشكر الخالص لربنا جلّ في علاه وتقدس في عالي سماه، ثم الشكرُ مبذولٌ وموصولٌ للدكتور لبيب السعيد، كفاء ما عاناه وكابده في هذا المشروع المبارك الضخم من مشاقق فـ (لا يشكر الله من لا يشكر الناس)⁽²⁾.

(1) إذ لم يتوفر لي من ذلك إلا نتف لا يليق أن تسمى تعريفاً وترجمة، فلم أظفر بعد البحث إلا بكونه رحمه الله كان يشغل منصب المراقب العام بمصلحة الاستيراد، ومنتدياً للتدريس بكلية التجارة في جامعة عين شمس.

(2) لفظ حديث أخرجه أبو داود (4811)، والترمذي (1954)، وأحمد (7926، 8006، 8022، 10382)، والبخاري في الأدب المفرد (218)، والطبائسي في المسند (2491)، وغيرهم من طرق عن الربيع بن مسلم عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضي الله عنه به مرفوعاً، قال الترمذي: "حديث حسن صحيح"، وصح الحديث الألباني في صحيح الجامع (6601)، وفي السلسلة الصحيحة (7719)، وأحمد شاكر في تحقيقه على المسند (246/13).

ولما كان الدكتور لبيب السعيد صاحب الفكرة والمخطط لها، وبإذلَّ الجهد في إنجازها، كان بذلك أعرف النَّاس بتاريخ ميلادها، وأطوار نشأتها، بيومياتها وشهورها وسنيها، ولما كان الأمر كذلك، كان على صاحب البيت وهو أدرى بما فيه، أن يُورخ ويعرف المُتطلِّع على هذا المشروع العظيم⁽¹⁾، الذي سيظل على تعاقب القرون ملء الأفواه والأسماع، ذكرا وثناء ومدحا.

وقد كان - بحمد الله - منه ذلك⁽²⁾، في كتابه الموسوم (الجمع الصوتي الأول للقرآن الكريم أو المصحف المرتل)⁽³⁾، كشف رحمه الله فيه النَّقاب عن مختلف تفاصيل هذا المشروع وجلالها، فتكلم في تاريخ فكرة الجمع الصوتي، ومختلف أطوارها ومراحلها، وما واجهها من عقبات وعوائق، وغيرها من التفاصيل، كما ضَمَّن كتابه العديد من المباحث المتعلقة بجمع القرآن الكريم، وطرق قراءته، ومسائل في رسم المصحف، وعددا كبيرا من المسائل النَّافعة⁽⁴⁾، وفيما يأتي عرض موجز مختصر لتاريخ هذا المشروع المبارك، وأهم أطواره مما ذكر الدكتور لبيب السعيد في كتابه هذا.

(1) وهو العمل الذي ألح به الشيخ حسن الساعاتي على الدكتور لبيب السعيد، كما تقرؤه في تقدمته لكتاب الدكتور الآتي ذكره.

(2) وقد أثناه عن ذلك أوَّل الأمر حياؤه وتواضعه، إذ إنَّ عملا كهذا سيحمل في طياته ولا بد كلاما عن صاحب الفكرة، وعمله وجهده وبذله، بما قد يفهم منه تزكية النفس، وهو ما تنفر عنه الطباع السويَّة والفطر النَّقيَّة، والقلوب المخلصة النَّقيَّة، نحسب صاحب هذه الفكرة كذلك، والله حسيبه ولا نزكيه على الله.

(3) لبيب السعيد، الجمع الصوتي الأول للقرآن الكريم أو المصحف المرتل، دار المعارف، القاهرة، ط2.

(4) وهذا الكتاب دال بحق على علو منزلة مؤلفه العلمية في القرآن وعلومه، وعلى سعة اطلاعه، وإلمامه باللغات، ومعرفته بالواقع المعيش وأحوال الناس، وغير ذلك من المعارف، على ما اعتراه من نقص وقصور في بعض الأحيان، مرجعه الطبيعة البشرية، وعدم تخصص الدكتور رحمه الله في بعض العلوم التي تكلم فيها، والله أعلم.

المطلب الثاني: تاريخ الجمع الصوتي للقرآن الكريم.

الجمع الصوتي للقرآن الكريم، (هو ذاك المشروع الذي يسعى إلى تسجيل القرآن الكريم بمختلف قراءاته ورواياته المتواترة غير الشاذة، بصوت جماعة من أشهر قراء العالم، وأعلم علماء العصر بالقرآن الكريم وعلومه والقراءات والتجويد)، ولا عجب أن يكون أول هذا المشروع الضخم فكرةً ألهمها الله سبحانه من شاء من خلقه - الدكتور لييب السعيد -، فقام بالدعوة إليها والسعي في إنجاحها، بكل ما أوتي من جهد وقوة، إلى أن متعه الله سبحانه برؤية أول ثمارها، والنفع العميم بها، فلا عجب أن يكون أول كل هذا فكرة، فأول الغيث قطرةً.

وبين تلك الفكرة الخاطرة، وبين تلك الثمرة الزكية الباهرة، مراحل تاريخية يرويها الدكتور لييب السعيد رحمه الله في كتابه الآنف الذكر، شهادة لله ثم للتاريخ، شكراً لله وتحديثاً بنعمه، نوردها هاهنا مختصرة في النقاط الآتية:

الأولى: وهي أول النِّقَاط، وتقتضي من القارئ وقفة وتأملاً، فما أشبه اليوم بالأمس، فبالأمس كان موت القراء في الوقائع والمعارك سبباً حرك غيرة الصحابة الكرام إلى جمع المصحف الكريم⁽¹⁾، وهاهو اليوم موت القراء ومشاهيرهم في المقارئ الكبيرة بحاضرة العلم والعلماء - القاهرة -، يكون سبباً في أن يفكر الدكتور لييب السعيد رحمه الله في مشروع جمع جديد هو الجمع الصوتي، فقد كان - كما يروي عن نفسه -، يرى - متألماً - كلما مات أستاذ من حذاق القراء، خلفه من لا يعُدُّه أستاذاً وحفظاً، فضع بذلك على المسلمين - إلى الأبد - مواهب من قد مات منهم وذهبت معهم، خاصة بعدما هُدِيَ العلم إلى طرائق تسجيل هذا التراث الصوتي، وتأخر تسجيل تلك المواهب قبل موت أصحابها.

إضافة إلى جملة ما أمّله رحمه الله من أغراض وأهداف، يكون هذا المشروع كفيلاً بها سبباً في تحقيقها⁽²⁾.

الثانية: كانت تلك الخواطر والآمال، أسباباً ودوافع، لأن يتقدم الدكتور لييب السعيد في أواخر فبراير (فيفري)، أو أوائل شهر مارس سنة 1959م، إلى اللّجنة العامة للمحافظة على القرآن الكريم وهو يومئذ رئيسها، بفكرة الجمع الصوتي للقرآن الكريم، كوسيلة مهمة، وكأصلح أسلوب عصري في حفظ القرآن الكريم وتلقّيه، وقرّر مجلس الإدارة قبول هذه الفكرة، والمبادرة إلى تنفيذ هذا الاقتراح⁽³⁾.

(1) كما تقدم ذكره في الصفحة (180) من المذكرة.

(2) لييب السعيد، الجمع الصوتي، (80-81، 142).

(3) لييب السعيد، المصدر نفسه، (81-84)، وقد ذكر رحمه الله نص هذا الاقتراح بطوله.

الثالثة: شكّل لهذا المشروع بخصوصه من أعضاء الجمعية العامة للمحافظة على القرآن الكريم، شكّل له لجنة خاصة برئاسة صاحب الفكرة، ودعا هذا الأخير إلى اجتماع في مساء 14 رمضان سنة 1378هـ، الموافق لـ 23 مارس 1959م، حضره رجال عن الهيئات الحكومية المعنية، منهم مندوب عن وزارة الثقافة والإرشاد القومي، وممثل لهيئة الإذاعة، ومندوب عن الإدارة العامة للمعاهد الدينية بالأزهر، ومندوب عن الإدارة العامة للثقافة بالأزهر أيضاً، وبعد عرضه رحمه الله للفكرة لقيت قبولا، وكانت محل تقدير وإجلال من الجميع، فرحبوا بها وأفادوا صاحبها ببعض التوجيهات، المعينة في سبيل إنجاح الفكرة⁽¹⁾.

الرابعة: في صبيحة الـ 15 من رمضان سنة 1378هـ، الموافق لـ 24 مارس 1959م، عقد الدكتور لبيب السعيد رحمه الله مؤتمرا صحفياً، دعوة منه لرجال الفكر والثقافة إلى المشاركة في ترشيده مسار هذه الفكرة، رجاء بلوغ الأكمل في تنفيذها، والأجود في إخراجها⁽²⁾.

الخامسة: في يومي 3 و5 أبريل (أفريل) سنة 1959م، نشرت جميع الصحف المصرية بياناً عن شيخ الأزهر - آن ذاك - محمود شلتوت رحمه الله، أشاد فيه رحمه الله بهذه الفكرة، وأبدى ارتياحه لها ورضاه عنها، فبورك بذلك هذا المشروع العظيم، من جميع الجهات الرسمية، الحكومية منها والدينية⁽³⁾، وهي - والله الحمد - جميعها حوافز إيجابية، تشجذ همة صاحب الفكرة، للمضي قدماً فيها.

السادسة: وفي يوم 4 يونيو (جوان) سنة 1959م، وفي حفل للجمعية العامة للمحافظة على القرآن الكريم، الذي أقيم بقاعة المحاضرات الكبرى بالأزهر الشريف، وسعيًا من الدكتور لبيب السعيد رحمه الله إلى إعطاء الصورة الحسنة للتلاوة المرسلّة، التي اقترح تسجيل المصاحف المرتلة بها، سعيًا في هذا القصد طلب من الشيخ محمود خليل الحصري رحمه الله أن يقرأ بالقراءة المرسلّة في هذا الحفل الكريم، فليقت هذه التلاوة الإعجاب الكبير، والاستحسان العظيم، فقد كانت بحق القراءة المعينة على تدبر الآيات وتأملها⁽⁴⁾.

السابعة: اقتضى مشروع الجمع الصوتي للقرآن الكريم، وهو هذا المشروع الضخم، اقتضى دعماً مالياً كبيراً، اضطرَّ صاحبه إلى السعي في سبيله مساعي شتى، باءت بالفشل، ليكون ذلك سبباً وحافزاً له إلى التفكير في وضع المشروع تحت الرعاية المالية للدولة نفسها، فقابل رحمه الله في يوم 24 فبراير (فيفري)

(1) لبيب السعيد، الجمع الصوتي، (84 - 85).

(2) لبيب السعيد، المصدر نفسه، (85).

(3) لبيب السعيد، المصدر نفسه، (86).

(4) لبيب السعيد، المصدر نفسه، (86).

1960م وزير الأوقاف، وعرض عليه فكرة التدعيم، فاستجاب الوزير طلبه، وصار المشروع محل اهتمام مزدوج من صاحبه ومن وزارة الأوقاف⁽¹⁾.

الثامنة: ورجاء السير الحسن للمشروع، وباقتراح من صاحبه الدكتور لبيب السعيد، شُكلت لجنة عامة في 3 مارس 1960م، ضُمَّت جماعة من الأساتذة وعلماء القراءات، وكان الدكتور لبيب السعيد مُقرراً للجنة⁽²⁾، كما شكلت فيما بعد لجنة خاصة، وُكِّلت إليها مهمة الإشراف المباشر على التسجيل الصوتي⁽³⁾.

التاسعة: وفي شهر مايو (ماي) سنة 1960م، تكاملت الجهود، وتهيئة الأحوال والظروف لأن يشرع الشيخ الحصري رحمه الله في تسجيل أول مصحف مرتل برواية حفص عن عاصم رحمهما الله، وانتهى من تسجيل الطبعة الأولى منه في يوم 23 يوليو (جويلية) سنة 1961م، ووُزِعَ في هذه السنة لأول مرة في تاريخ الإسلام (المصحف المرتل)⁽⁴⁾.

العاشرة: يُذاع بعد ذلك المصحف المرتل من دار الإذاعة بالقاهرة، لأول مرة في الساعة السادسة صباحاً يوم الاثنين 8 ربيع الثاني 1381هـ الموافق لـ 28 سبتمبر سنة 1961م، واستمر ذلك إلى أن جُعِلت له بعد ذلك إذاعة خاصة به، تُذيعه أغلب ساعات الليل والنهار⁽⁵⁾.

الحادية عشر: وفي يوم 22 يناير (جانفي) 1963م أحالت الوزارة إلى الدكتور لبيب السعيد رحمه الله كل ما كانت انتهت إليه في شأن هذا المشروع مما يتعلق بأمور التسجيل، ليتولى الإشراف على تنفيذها⁽⁶⁾.

الثانية عشر: وبعد ذلك استمرت مساعي المشروع، فشرع في تسجيل المصحف المرتل برواية الدوري عن أبي عمرو البصري رحمهما الله سنة 1962م، غير أن هذا العمل قوبل في البداية بالمنع والتوقيف من قبل شيخ الأزهر⁽⁷⁾، وبعد ما كان بين الدكتور لبيب السعيد والشيخ محمود شلتوت رحمهما الله من المحاوراة والمفاهمة، كتب شيخ الأزهر محمود شلتوت إلى الوزارة برفع المنع عن المشروع، والوصية بالسعي في إنجاحه،

(1) لبيب السعيد، المصدر السابق، (88).

(2) لبيب السعيد، المصدر نفسه، (88)، وكان ممن عيّن في هذه اللجنة عدد من أعيان علماء العصر آن ذاك، كالشيخ محمد أبي زهرة، والشيخ سيد سابق، والشيخ عبد الفتاح القاضي، والشيخ عامر عثمان، والشيخ محمود خليل الحصري، وغيرهم رحمهم الله جميعاً.

(3) كما سيأتي ذكره قريباً في الصفحة (191) من المذكرة.

(4) لبيب السعيد، المصدر السابق، (91).

(5) لبيب السعيد، المصدر نفسه، (91).

(6) لبيب السعيد، المصدر نفسه، (385).

(7) وهو الشيخ محمود شلتوت وذلك لجملة أسباب، منها ألا يكون التسجيل بمختلف القراءات والروايات مثاراً لاختلاف المسلمين في أفضلها، وأي أصوات المسجلين أحلى، وغيرها من الأسباب وهذه أهمها، ولمعرفة بقيتها انظر كتاب الجمع الصوتي (91).

رجاء أن تنتفع البلاد الإسلامية عموماً - مصر وغيرها - من هذا العمل المبارك، وتكامل السعي، واستمر الجهد، فأنتهي من تسجيل رواية الدوري رحمه الله⁽¹⁾ في شهر سبتمبر سنة 1963م⁽²⁾.

هذا وقد أحسن المجتمع العربي الإسلامي تقييم هذا المشروع واستبشر بميلاده وازدياده، فكأن هذا المشروع قد صار مِلءَ الأفواه، وشغّل الأذهان، وهو أصدق دليل على ذلك، وكان من أبرز مظاهر ذلك ما يلي:

الأول: كُرِّمَ في يوم 15 مارس 1964م صاحبُ الفكرة، والقائمُ على المشروع الدكتور لبيب السعيد رحمه الله، بجائزة سُلِّمَتْ له من طرف نائب رئيس الجمهورية المصرية، جزاء خدمته للقرآن الكريم بما العمل المبارك⁽³⁾.

الثاني: كما رَفَعَتْ وزارة الأوقاف إلى رئيس الجمهورية المصرية آن ذاك (جمال عبد الناصر)، رفعت تقريراً عن خدمتها للقرآن الكريم في الفترة الممتدة بين جمادى الأول لسنة 1379هـ، وجمادى الأول لسنة 1381هـ، أشادت فيه بالمشروع، وذكَّرت ما له من وَقَعٍ وأثرٍ في الأمة المسلمة وما له من نفع⁽⁴⁾.

الثالث: كما كُرِّمَ صاحبُ المشروع أيضاً في سبتمبر سنة 1963م، في حفل أقامته هيئة دينية (العشيرة الحمودية)، وأننى عليه غير واحد من الحاضرين، وأشادوا بجهده، ومُدِّحَ مدحا كبيرا، وقيلت فيه أبيات كثيرة من الشعر⁽⁵⁾.

الرابع: وضَمَّ الأزهر الشريف الجمع الصوتي إلى الجمعين الأولين قبله - جمع أبي بكر وعثمان رضي الله عنهما-، على اعتبار أنه ثالثهما⁽⁶⁾.

(1) لم يُنَبِّه الدكتور لبيب السعيد بأيِّ صوت سجلت، وأيِّ من القراء قرأها، وظاهر اعتراض مشيخة الأزهر على تسجيل هذه الرواية في أول الأمر، ومنعهم غير صوت الشيخ الحصري رحمه الله من التسجيل، يدل على أنَّها سجلت بصوت غيره.
وقد أشار الشيخ الحصري رحمه الله نفسه في مقاله (القراءات السبع) - سبقت الإشارة إليه الصفحة (172) من المذكرة - أن رواية الدوري سجلت بصوت غيره من القراء، كالشيخ كمال يوسف البهيمي، والشيخ فؤاد العروسي، وتاريخ ذلك المقال سنة 1965م، ولم يكن الشيخ الحصري رحمه الله سجلها إلى ذلك التاريخ.

(2) لبيب السعيد، المصدر السابق، (385).

(3) لبيب السعيد، المصدر نفسه، (384).

(4) لبيب السعيد، المصدر نفسه، (384-385).

(5) لبيب السعيد، المصدر نفسه، (385-386).

(6) لبيب السعيد، المصدر السابق، (387).

الخامس: وقد أُهْدِيَتْ نسخٌ من المصحف المرتل برواية حفص رحمه الله إلى جميع سفارات الجمهورية العربية المصرية في الخارج، وأُهْدِيَتْ إلى جميع الحكومات الإسلامية، والهيئات العلمية الكبرى في كل بلاد العالم، وكذا إلى بعض الإذاعات، ومن ذلك نُسخة أُهْدِيَتْ إلى الجزائر سنة 1962م، وكتبت في ذلك جريدة الأهرام مقالا بعنوان (المصحف المرتل إهداؤه إلى الجزائر)⁽¹⁾.

ويذكر في الأخير أنّ عصرنا الحاضر، يشهد فيه الإنسان ثورةً رقمية هائلة مذهلة، قد ظفر فيها القرآن الكريم من حيث الخدمةُ بحظٍ معتبر، عن طريق تسجيله على مختلف الوسائل الإعلامية السمعية، والبصرية، كالأقراص المرنة، والحواسيب، والهواتف النقالة، ومختلف الوسائل التكنولوجية، بشكل يسهل معه حمل العديد من التلاوات والختمات الجودة والمرتلة بأقل كلفة، وأحسن نوعية، وهو الشيء الذي يُرجى معه أن يُحقّق التسجيل الصوتي للقرآن الكريم نصيباً وافراً من أهدافه المرسومة المرجوة.

ويبقى الأمر في نجاح ذلك وعدمه، مُلقى على عاتق الدعوة إلى الله تعالى، علماء كانوا أو طلبة علم أو مثقفين أو مفكرين أو من عامة المسلمين، وذلك بالنصح لله سبحانه وكتبه الكريم، وقد قال صلى الله عليه وسلم (الدِّينُ النَّصِيحَةُ ، اللهُ وَلِكِتَابِهِ)⁽²⁾.

⁽¹⁾ وذلك في العدد الصادر في 26 سبتمبر سنة 1962م، لبيب السعيد، المصدر نفسه، (381 - 382).

⁽²⁾ أخرجه مسلم (55)، وأبو داود (4944)، والنسائي (4197، 4198)، وأحمد (16982، 16983)، والدرامي (2754)، وابن حبان (4574، 4575)، وغيرهم من طرق عن سهيل بن أبي صالح عن عطاء بن يزيد عن تميم الداري به مرفوعاً.

المطلب الثالث: المنهجية العامة المتبعة في المشروع.

إنَّ إنجاح مشروع كمشروع الجمع الصوتي ليس بالأمر الهين ولا السهل، فذلك مشروع يحتاج إلى منهج مدروس بدقة، وخطّة عمل مُدقّقة مُتقّنة، تشارك فيها جهات متخصصة في علم القراءات والتجويد، وفي ميدان الهندسة الصوتية، لذا فقد سارت اللجنة القائمة على المشروع وفق خطّة مدروسة، ومنهج محكم، نَعْرِضُ أهم معالمه في يأتي:

أما من حيث التسجيل والهندسة الصوتية فقد:

أولاً: تمَّ اختيار الاستوديوهات المناسبة، وبعد عجز صاحب المشروع عن تهيئة استوديوهات مجانية للتسجيل، تقدم إلى الجهات الحكومية، بطلب الإذن بالتسجيل في استوديوهات الإذاعة، فأجيب لذلك على شروط بينه وبين الإذاعة⁽¹⁾.

ثانياً: وأما عن التسجيل فيكون على الأسطوانات، فكان لزاماً وحال التسجيل يتطلّب عدداً كبيراً منها، ويتطلب جهات متخصصة في الصنّاعة والتسجيل عليها، كان لزاماً والحال هذه أن يعقد الدكتور لبيب السعيد اتفاقاً مع مصنع الشرق الأوسط للأسطوانات رجاء التمويل⁽²⁾.

وأما من حيث منهج القراءة المسجلة فقد:

أولاً: اشترط في القراء المحوِّدين المُسجَّل بأصواتهم، جملة من الشروط الصّارمة، فكان منها أن يكونوا أعلم علماء العصر في القراءات والتجويد وعلوم القرآن⁽³⁾، فانتدب صاحب المشروع لذلك ثلاثة من القراء، أولهم الشيخ الحصري رحمه الله، ليسجل رواية حفص عن عاصم رحمهما الله⁽⁴⁾، والثاني الشيخ مصطفى

(1) لبيب السعيد، الجمع الصوتي، (86)، وكان الشرط بينهما أن للإذاعة الحق المطلق في إذاعة ما سجل من المصحف المرتل.

(2) لبيب السعيد، الجمع الصوتي، (86)، ويذكر هنا أن التسجيل على الأسطوانات يكون آخر الأمر، أما التسجيل الأولي فيكون على الشريط، وبعد التأكد من دقتها وسلامتها تنقل إلى المصنع لتنقل على الأسطوانات، وذلك تيسيراً لاقتنائها على الناس، للفارق المعتر بين سعر الشريط والأسطوانة، وكذا في سعر جهاز تشغيل الأشرطة وجهاز تشغيل الأسطوانات، وقد أشار إلى هذا الشيخ الحصري في مقال (القراءات السبع)، راجع ما تقدم في الصفحة (172) من المذكرة.

(3) لبيب السعيد، الجمع الصوتي، (83-84).

(4) سجل الشيخ رحمه الله رواية حفص عن عاصم من طريق أبي جعفر أحمد بن محمد بن حميد الملقب بالفيل، عن عمرو بن الصباح النهشلي، وسجلت الرواية نفسها من طرق أخرى بصوت غيره رحمهم الله جميعاً، وانظر:

ليبس السعيد، الجمع الصوتي، (216).

المَلَوَانِي رحمه الله، ليسجل رواية خلف عن حمزة رحمهما الله، والثالث منهم الشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه الله، ليسجل رواية ابن وردان عن أبي جعفر رحمهما الله⁽¹⁾.

ثانياً: تشكيل لجنة متخصصة، متكوّنة من جلة من علماء القراءات، مُشرفة على مراقبة التسجيل، كانت أوّل الأمر مكونة من الشيخ عبد الفتاح القاضي، والشيخ عامر عثمان، والشيخ محمد سليمان صالح⁽²⁾، والشيخ محمود حافظ برانق⁽³⁾ رحمهم الله جميعاً⁽⁴⁾.

ثالثاً: ورجاء أن تكون هذه المصاحف أئمة، كما كانت المصاحف العثمانية أئمة، طلب الدكتور لبيب السعيد من اللجنة المشرفة على مراقبة التسجيل أمرين اثنين:

1. اقتضاء كلّ قارئ غاية الدقة في الأداء، مع إلغاء كلّ تسجيل لا يصل في القارئ إلى حدّ الامتياز، واعتبار هذا المبدأ مبدأ لا يجوز الترخّص فيه.
2. الاستماع مقدماً إلى الحصة القرآنية المراد تسجيلها، للتأكد من دقة أداء القارئ لها، ومراعاته للأحكام، وتزويده بما قد يلزمه من التوجيهات، وبصفة خاصة لتحديد مواضع الوقف بحسب السنّة، وبحسب ما تقتضيه المعاني، وما اتفق عليه علماء القراءات⁽⁵⁾.

رابعاً: أن يكون التسجيل بحسب القراءة المرسلة (القراءة حال الصلاة)⁽⁶⁾، ابتعاداً بها عن التّعني والتطريب، إذ القصد من التسجيل أن يكون أنموذجاً في دقة التلاوة، والتزام الأحكام، والقراءة المحكمة، أما

(1) لبيب السعيد، المصدر السابق، (87)، وقد كتب الدكتور لبيب السعيد لذلك إعلاناً عن مسابقة قرآنية عامة، لاختيار عدد من القراء الممتازين، لتسجيل المصاحف المرتلة بمقاييس وشروط صارمة تضمن الدقة والجودة في الإخراج، وانظر: لبيب السعيد، المصدر نفسه، (276).

(2) محمد بن سليمان بن صالح عالم مصري في القراءات، يعتبر من أوائل المدرسين في معهدي القراءات الأزهرية والسودانية، أخذ القراءات العشر من طريق الشاطبية والدرّة والطيبة، وقرأ عليه جماعة كثيرة من أهل العلم منهم حسن الفكي وعبد المنعم الربيع، وغيرهما، توفي سنة (1409هـ - 1989م).

إبراهيم الدوسري، الإمام المتولي وجهوده، (163).

(3) محمود حافظ برانق، من علماء القراءات بمصر، ولد رحمه الله سنة (1350هـ - 1931م)، من الرعيل الأول الذين تخرجوا من معهد القراءات بالأزهر، ودرّس بالمعهد عدة سنوات، كما عين مفتشاً في شؤون القرآن بالأزهر، وكان مشاركاً في لجنة تسجيل المصاحف المرتلة، ولم أقف على تاريخ وفاته.

إبراهيم الدوسري، الإمام المتولي وجهوده، (163).

(4) لبيب السعيد، المصدر السابق، (90).

(5) لبيب السعيد، المصدر نفسه، (90).

(6) لبيب السعيد، المصدر نفسه، (85)، وانظر ما سيأتي من اختيار للشيخ رحمه الله في مسألة القراءة بالألحان في الصفحة (315).

الصوت فله من ذلك الدرجة الثانية⁽¹⁾، وقد اختير لذلك جلة من القراء ذوي الأصوات المتميزة، وقد سبقت الإشارة إلى قراءة الشيخ الحصري رحمه الله بالقراءة المرسلية، في حفل الجمعية العامة للمحافظة على القرآن الكريم، بقاعة المحاضرات الكبرى بالأزهر الشريف، وما لقيته من قبول واستحسان كبيرين⁽²⁾، فالقصد الأول أن تكون هذه التسجيلات مصاحف أئمة في القراءة الهادفة، المعينة على التدبر قبل التَّعْنِي⁽³⁾.

خامسا: يقتصر في التسجيل على القراءات والروايات المتواترة دون الشاذة منها، التزاما بكلام الأئمة والعلماء في المنع من القراءة بها في الصلاة وخارجها، خاصة وأن هذه المصاحف موجهة إلى العامة، أما القراءات الشاذة التي لا يُعْنَى بها إلا الخاصة، فَتَطْلُبُهُمْ لها من مظاهرها لا يَشُقُّ عليهم ولا يُعْجِزُهُمْ⁽⁴⁾.

سادسا: يشرع في تسجيل تلك الروايات، بداية برواية حفص عن عاصم من طريق أبي جعفر الفيل عن عمرو بن الصباح النهشلي⁽⁵⁾ عنه رحمهم الله جميعا، وهي الرواية التي سجلت بصوت الشيخ الحصري رحمه الله، على أن تُسَجَّلَ هذه الرواية بطرق أخرى بصوت غيره من القراء، ثم يتبع ذلك تسجيل المصحف بالقراءات المتواترة الأخرى، وتُسَجَّلُ كل قراءة بأشهر روايتين، ولكل رواية بطريقتين، على ما هو المقرّر في كتب القراءات المتخصصة كـ (التيسير والشاطبية والتجوير والدرة والطيبة والنشر)، على أن يُخْتَارَ في التسجيل أشهر الأوجه من كل طريق⁽⁶⁾.

سابعا: أفراد كل رواية بختمة مفردة، والمنع من جمع الروايات في ختمة واحدة، بل يُمنَعُ حتى من التَّنْفِيقِ في الطرق والأوجه أيضا، فَيُسَجَّلُ القرآن من أوله إلى آخره ملتزما في ذلك الطريق والوجه المختارين⁽⁷⁾.

ثامنا: مراعاة ترتيب المصحف العثماني، في السور والآيات، وعدم الإخلال بذلك⁽⁸⁾.

(1) لبيب السعيد، المصدر السابق، (89).

(2) راجع ما تقدم في الصفحة (188) من المذكرة.

(3) لبيب السعيد، المصدر نفسه، (82، 86).

(4) لبيب السعيد، المصدر نفسه، (171 - 173، 226).

(5) ستأتي ترجمتهما في الصفحة (209) من المذكرة.

(6) لبيب السعيد، المصدر السابق، (173)، وقد ذكر الدكتور لبيب السعيد في فصل مطول الروايات والطرق المقترح التسجيل بها، والأوجه المشهور التي يقتصر عليها في التسجيلات، وانظر لذلك:

ليبب السعيد، المصدر نفسه، (173 - 215).

(7) لبيب السعيد، المصدر نفسه، (178، 216، 218 - 219).

(8) لبيب السعيد، المصدر نفسه، (358 - 361).

المبحث الثالث: بواعث ومخططات الجمع الصوتي، وآفاقه المستقبلية، ومشروعيته.

المطلب الأول: بواعث ومخططات وأهداف الجمع الصوتي للقرآن الكريم.

وإذ يقرأ القارئ الكريم ما تقدم من الكلام والحديث في مشروع الجمع الصوتي للقرآن الكريم، والإشادة به ومدحه والثناء عليه، إذ يقرأ القارئ مثل هذا يراوده - ولا بد-، ويحدث فكره، ويزاور خاطره، حديث عن مدى قيمة هذا المشروع، وما هي فوائده وأهدافه المرجوة منه؟، إذ من الضروري أن يكون قد حمل في رحله منها، ما يكون به كفؤاً لما أُصنّف عليه من هالةٍ وتعظيم، وهو سؤال حريٌّ بأن يُطرح، وحريٌّ بأن يُجاب عليه، وبخاصة من صاحب المشروع لبيب السعيد، فهو صاحب الفكرة والمشروع، وهو الأدرى بما يراد منه ويُؤمّل تحقيقه منه، وقد كان منه ذلك رحمه الله - والله الحمد -، فقد عقد لهذه الأمور الواردة في هذه الأسئلة وغيرها قسماً كاملاً، هو ثاني قسمي كتابه (الجمع الصوتي)⁽¹⁾، استقصى فيه الفوائد والأهداف والبواعث والمخططات المرجوة من هذا المشروع المبارك، وعنون هذا القسم بـ (البواعث والمخططات)، ولكونه رحمه الله استطرده فيه وأطال، وضمّنه الحديث في كثير من مسائل القراءات، وعلم الرسم، ومسائل آخر في علوم القرآن، بشيء من التوسع - تدليلاً منه لمخططات وبواعث المشروع -، كما ضمّنه أيضاً الكثير من الزوائد والفوائد، لَمَّا كان الأمر كذلك رأيت من المناسب أن أختصر من كلامه ما يُوفي السؤال جوابه في نقاط مختصرة مرتبة كالآتي:

الأول: إن مشروع الجمع الصوتي للقرآن الكريم، يضمن تحقيق التلقي الشفوي والسماعي، المعتمدين في أخذ علم القراءات بخاصة، حذراً من تصحيف المصحفين، وبصفة أخص في جملة من الأحكام التي لا يُحكّمها إلا التلقي والسمع⁽²⁾، فتكون تلك المصاحف المسجلة بذلك أئمة للناس، يأمنون بها من التحريف والخطأ السمعي واللفظي، كما كانت المصاحف العثمانية أئمة للناس أمناً بها من الخطأ الكتابي الخطي⁽³⁾.

الثاني: إن مشروع الجمع الصوتي للقرآن الكريم، يضمن مزيد محافظة على القراءات المتواترة ورواياتها وطرقها، التي أجمع العلماء المعتبرون على قرآنتها وتواترها القطعي، فحتى يتسنى للناس معرفتها وتعلمها، ويحافظوا على تواترها على مرّ الأزمان، ودفاعاً عنها ضدّ تشكيك المنحرفين، وطعون الضالين في بعض

(1) لبيب السعيد، المصدر السابق، (99-382).

(2) مع وجود بعض الأحكام الأخرى التي لا تؤخذ إلا بالتلقي الشفوي كالإشمام مثلاً.

(3) لبيب السعيد، المصدر نفسه، (114، 119).

حروفها، في سبيل جميع ذلك يُقدّم مشروع الجمع الصوتي للقرآن الكريم أحسن وسيلة في العصر الحديث، وأيسر طريقة لتحقيق تلك المطالب والأغراض، إذا تمّ وفق ما رُسم له من تخطيط⁽¹⁾.

الثالث: وهي نقطة تابعة للتي قبلها، ذلك أنّ الحفاظ على القراءات المتواترة والإحاطة بعلمها، يجعلها في حرز من أن تختلط بغيرها من القراءات الشاذة، والموضوعة وغيرها، بما يُوصد بعد ذلك الباب في وجوه المُلحدّين، السّاعين في فتح كل باب يفتنون به المسلمون عن دينهم وقرآهم، وهذا الملحظ ممّا رُوِيَ في مشروع الجمع الصوتي⁽²⁾.

الرابع: إنّ اشتراط طريقة القراءة التي تسجل بها المصاحف المرتلة ليس بالعبث، بل يحمل من وراءه مقاصد حسنة، فهذا الشرط يبتعد بالقرآن الكريم عن كثير من المنكرات، من تلحين بالآلات الموسيقية، أو قراءته بأوزان المقامات الموسيقية الخارجة عن قواعد التجويد، وهو الشيء الذي يجعلها قراءة لا تُعنى بتدبر القرآن، وتأمّل معانيه إلا قليلاً، ولما كان هذا هو القصد الأعظم من قراءة القرآن - أي التدبر والتفكير-، فإنّ تسجيل المصاحف بالقراءة المرسلّة، فيه أكبر محفز ودافع وسبب لبلوغ ذلك المقصد⁽³⁾.

الخامس: كما تكون هذه المصاحف المرتلة نماذج صوتية للترتيل الشرعيّ، فتكون بذلك كالمصاحف العثمانية، يُقنّدى بها ويُرجع إليها عند الشك أو النسيان، ويُتحاكم إليها عند الخلاف والتنازع، فينقطع بها النزاع⁽⁴⁾.

السادس: كما أنّ لهذه المصاحف أبعاداً تعليمية عظيمة، من خلال تحفيظ القرآن عن طريق الاستماع إلى هذه المصاحف المرتلة على تلك الطريقة المتقنة تجويداً وترتيلًا، فهذه المصاحفُ تضمن للمُتعلّم معلّمًا كفؤًا، يُعلّم ويُقرّئ كأحسن ما يكون من التعليم والإقراء، ويُدرّسه وقت ما يشاء بالقدر الذي يشاء، سعيًا في نشر التعليم القرآني، وتداركاً للنقص الملحوظ واللافت والمؤسف لعدد حفاظ القرآن الكريم، اشتغالا منهم عنه بغيره من العلوم الدنيويّة الزائلة⁽⁵⁾.

السابع: ومن أبعاده التعليمية أيضا، أنّ فيه أحسن وسيلة لعليم النساء القرآن الكريم والتلاوة الصحيحة، فالمصحف المرتل يستطيع سماعه في كل وقت وفي كل مكان، فيكون معهنّ القارئُ المحقق والمقرئُ الخبير

(1) لبيب السعيد، المصدر السابق، (129، 171، 173).

(2) لبيب السعيد، المصدر نفسه، (226، 235).

(3) لبيب السعيد، المصدر نفسه، (118).

(4) لبيب السعيد، المصدر نفسه، (227).

(5) لبيب السعيد، المصدر نفسه، (284).

الذي لا يَضُرُّهُنَّ - على مختلف أعمارهنَّ - أن يُجالسَنَه، ويَخِلن معه وإليه، فَيُؤَدِّي إِلَيْهِنَّ حَقَّهُنَّ من التعليم القرآني⁽¹⁾.

الثامن: كما يضمن التسجيل الصوتي للقرآن الكريم الوسيلة الميسورة والسهلة لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، من المعاقين والمكفوفين، فالمعاقون مثلا يُذْهِب عنهم عناء كثرة التنقل وكُلْفَتَه، وأما المكفوفون فالتلقي الشفوي السمعي هو الوسيلة الوحيدة السهلة لتعليم القرآن الكريم⁽²⁾، فالمؤمِّل أن تجد هذه الشريحة من المجتمع في هذه المصاحف المرتلة المُعلِّم القدير، من خيرة المجوِّدين، في أيسر الأحوال وأحسن الأوقات⁽³⁾.

التاسع: من المعلوم أن رسم المصحف الشريف مخالف لما استقر عليه الاصطلاح في الرسم والإملاء عموماً، وهو الشيء الذي قد يورث إشكالا عند من أراد قراءة القرآن برسمه العتيق الأنيق، مستصحباً قواعد الإملاء الحديث، وهو المشكلة التي تقدم هذه المصاحف الوسيلة لحلها، ويُزال معها أثر اختلافات الرسم المُصحفي والاصطلاحي الحديث، وينقطع معها كل نزاع، ويقوم مقام التلقي الشفوي المباشر، الذي لا يتاح لقلّة المُحَفِّظين والمُعَلِّمين في الغالب⁽⁴⁾.

العاشر: قد أثّرت حول المصاحف العثمانية، في زمننا هذا زمن الجهل والظلم، العديد من المطاعن التي لم تُبَيِّنْ على أساس من الدليل، فإنَّ هي إلا أقوالٌ عليّلة، وصيحات غارقة في موج بحر الجهل المتلاطم، فلا يُهِمُّها بعد ذلك بأي شيء تعلّقت، بخفيف القشِّ أو بأيِّ شيء هسَّ، وهي عند أهل العلم لا يُلقَى لها بال، فضلاً عن أن يحتاج أمرها إلى عناء الردِّ، ولكن لما انطلى جهلها على طائفة من العوام، وجب - ولا بد - الردُّ على تلك الشبهات والخزعبلات، وفي هذه المصاحف المرتلة نوع من أنواع الردِّ على تلك المطاعن الخبيثة الرخيصة، من تلك الأنفس الخسيصة، فهذه المصاحف تجعل المسلم أشد تمسكاً بالقرآن الكريم على ما هو عليه من الرسم، الذي أجمعت عليه الأمة المسلمة، فلا يبقى مكان للشك فيها، أو الطعن عليها⁽⁵⁾.

(1) لبيب السعيد، المصدر السابق، (287).

(2) أما الطرق الأخرى كطريقة (إبراهيم)، ففيها بعض الصعوبات:

أولاً: فهي تستلزم مجلدات كبيرة ثقيلة الحجم صعبة الحمل.

ثانياً: كما تستلزم تدريباً أولياً لا يتاح لكل مكفوف.

ثالثاً: كما لا يؤمن معها الخطأ على الحافظ.

رابعاً: وإذا قورنت بالكتابة العادية رغم ما بينهما من التباين فهي لا تُعلِّم الأداء.

(3) لبيب السعيد، المصدر نفسه، (287-288).

(4) لبيب السعيد، المصدر نفسه، (314).

(5) لبيب السعيد، المصدر السابق، (343، 347، 361).

الحادي عشر: وفي عصر نَجَم فيه قرنُ التَّفَاق أيضا، أظهر فيه أعداء الإسلام من الكيد والمكر بالمسلمين ودينهم شيئا عظيما، في ظلّ ما تعانیه الأمة المسلمة من تخلف في شتى الميادين، الدّينية والدينيّة، فلقد سعى أعداء الله بالمكر والخديعة، حتى طال ذلك كتابَ الله سبحانه بالتحريف والتغيير، وهيهات تمام ذلك، فالله حافظُ كتابه متم وعده رغم أنوف الكافرين، ولا يصلح الله عمل المفسدين، فلقد تصدّت الأمة المسلمة كافة لتلك المحاولات ولله الحمد، ولما وجب على الأمة المسلمة الذود عن مقدساتها ومقوّمات دينها، فإنّ لهذه المصاحف المرتلة الدور الكبير البارز في مواجهة ومحاربة أيّ نيّة للمساس بالقرآن الكريم، من خلال نشر القرآن الكريم مسجلاً، تاماً، مُكمّلاً غير منقوص، الشيء الذي يسهل معه إدراك أيّ خلل في المطبوع منه مقارنة بالمسموع المتقن⁽¹⁾.

الثاني عشر: كما كان من وسائل أعداء الوحدة الإسلامية - لما علموا سرّاً وحدتها -، إيقاد نار الحرب على كل أسبابها وموجباتها، ولما كانت اللغة العربية من أكبر أسباب الوحدة عند المسلمين، كونها اللسان الذي نزل به كتابهم الربانيّ القرآن الكريم، كانت الحرب عليها شديدة، فجاءت هذه المصاحف المرتلة، لتكون سببا كبيرا في توثيق علاقة المسلمين بلغتهم، وبكلام ربهم على تباعد أقطارهم واختلاف أوطانهم، وتوكيد للعروبة الإسلامية على النحو المطلوب⁽²⁾.

هذا باختصار خلاصة ما أمّل الدكتور لييب السعيد من مشروعه المبارك أن يحققه ويثمره، ونسأل الله الكريم أن يوفق هذا السعي لذلك وأكثر، إنّه جواد كريم.

⁽¹⁾ لييب السعيد، المصدر نفسه، (371)، وقرأ في هذا الموضع المشار إليه ما كتبه الدكتور من حادثة مُسّ فيها القرآن الكريم بالتحريف والتغيير، وكان لهذه المصاحف أثر في تصحيح ذلك ودفع التحريف وإبطاله.

⁽²⁾ لييب السعيد، المصدر نفسه، (380-381).

المطلب الثاني: آفاق ومستقبلات الجمع الصوتي للقرآن الكريم.

سُجِّلت ضمن مشروع الجمع الصوتي للقرآن الكريم عدّة مصاحف، بعضها بصوت الشيخ الحصري رحمه الله - ستأتي الإشارة إليها-، وأخرى بصوت غيره من المقرئين، تحت إشراف اللجان المختصة بالمراقبة، لتكون المصاحف أئمة يقتدى بها، ويُعوَّل عليها، وتُعتمد تلاواتها.

هذا، وقد سُجِّلت أيضاً في بعض البلدان بعض الروايات، فسُجِّلت رواية قالون عن نافع، وكذلك رواية البزي عن ابن كثير، ورواية خلف عن حمزة، إلا أن هذه التسجيلات لم تحظ بالمراجعة العلميّة المطلوبة، فوجد فيها من الأخطاء ما لا تستحق معها أن تدرج مع المصاحف المتقنة السابقة⁽¹⁾.

وفي سنة 1402هـ الموافق لسنة 1982م تقريباً، طرحت كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مشروعاً لتسجيل مصحف (واحد) بالقراءات العشر المتواترة، ويذكر لنا الدكتور عبد العزيز عبد الفتاح القاري حفظه الله⁽²⁾ قصة هذا المشروع فيقول حفظه الله، لما سئل - في أحد منتديات الإنترنت - عن أهم أمنية له في حياته العلميّة القرآنيّة⁽³⁾، فقال مُجيباً: " أهم أمنية علمية قرآنية كنت حريصاً على تحقيقها هي (الجمع الصوتي للقراءات المتواترة)، وهذا الهدف الخطير الكبير فكرت فيه أيام تقلدي لعمادة⁽⁴⁾ كلية القرآن الكريم بالمدينة النبوية، لأنني نظرت فإذا حولي بالكلية أعلام كبار من علماء القراءات، كالشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه الله،... والشيخ عامر بن السيد عثمان شيخ المقارئ المصرية رحمه الله... والشيخ أحمد عبد العزيز الزيات رحمه الله،... وأهل العلم يعرفون إمامة هؤلاء الثلاثة في مجال القراءات،... والشيخ عبد الفتاح المرصفي رحمه الله، والشيخ الدكتور محمود سبيويه البدوي رحمه الله، والشيخ محمود جادو رحمه الله، والشيخ عبد الرافع رضوان حفظه الله وبارك في عمره وغيرهم، وكان كل هؤلاء علماء في القراءات بمرتبة الحجية،... فلما رأيت اجتماع أولئك الأئمة في القراءات في مكان واحد هو المدينة النبوية، وأكثرهم

(1) محمد شرعي أبو زيد، جمع القرآن في مراحل التاريخ من العصر النبوي إلى العصر الحديث، الفصل الثاني من الباب الخامس، على موقعه في الإنترنت (http://www.sharei.net/J_quran/ch5/005.htm).

(2) هو أبو عاصم وأبو مجاهد عبد العزيز بن عبد الفتاح بن عبد الرحيم بن الملا محمد عظيم القارئ، ولد بمكة سنة 1365هـ، حفظ القرآن الكريم على والده، والشيخ محمد أمين أيدا الشنقيطي، وأخذ العلوم على والده والشيخ ابن باز ومحمد الأمين الشنقيطي وجماعة آخرون، وشغل عدة مناصب، منها التدريس بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، بكلية القرآن الكريم، ثم عميداً لها، شارك في العديد من اللجان العلمية، له عدة مؤلفات نافعة، حفظه الله وأمد في عمره.

ترجمته بقلم عبد الرحمن الشهري، على موقع (<http://tafsir.org/vb/showthread.php?t=10331>).

(3) في إجابته على جملة من الأسئلة التي وجهها إليه، مندوب ملتقى التفسير، وأجاب عليها حفظه الله، وهي مدونة مكتوبة والحمد لله على الموقع (<http://tafsir.org/vb/showthread.php?t=10331>)، وكانت بتاريخ 1428/11/25هـ.

(4) وكان حفظه الله تقلدها من سنة 1401هـ إلى 1408هـ، كما هو مثبت في ترجمته في الموقع المشار إليه.

عندي في كلية القرآن، أدركت أنّها فرصة لا تُفوّت لتحقيق هذا الهدف الكبير وهو (الجمع الصوتي للقراءات المتواترة)، وهو لو تحقق فإنه يُعدُّ بحق الجمع الرابع للقرآن،... " اهـ.

وبعد اكتمال متطلبات هذا المشروع الضخم، من توفر الإشراف العلمي الراقي، بوجود مراجع بمرتبة الحجية في القراءات، يشرفون على التسجيل ويراقبونه، وتوفر أيضاً الأداء القرآني الراقي بوجود قراء ذوي أداء مُتقن، وأصوات حسنة، وتنظيم جيد، والإرادة الإدارية ممثلة في كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، كما توفر أيضاً الاستوديو المناسبة لهذا التسجيل، كان ما يراد.

وها هنا نعيد الكلمة للشيخ رحمه الله ليكمل حديثه قائلاً: "...وبدأنا نُسجل ونذيع ما نسجله في إذاعة القرآن الكريم باسم (دروس من القرآن الكريم)، حتى يستمع أهل العلم وأهل الاختصاص إلى ما نسجله، ويشاركوننا الرأي والمشورة، ونجحت هذه الخطة نجاحاً باهراً".

وكان المخطط لهذا المشروع أن يكون على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تسجيل ختمة كاملة بالقراءات السبع، بمُضمّن الشاطبية.

المرحلة الثانية: تسجيل ختمة كاملة بالقراءات العشر الصغرى (بمضمّن الشاطبية والدرّة).

المرحلة الثالثة: تسجيل ختمة كاملة بالقراءات العشر الكبرى (بمضمّن الطيبة والنشر).

وكانت الخطة المقترحة للعمل في هذا المشروع على النحو الآتي:

أولاً: أن يتمّ هذا الجمع على هذه المراحل ثلاث، ويُبدأ في ذلك بجمع القرآن بالقراءات السبع بمضمّن الشاطبية.

ثانياً: أن يتمّ الجمع بين أوجه القراءات في التلاوة الواحدة، في المراحل الثلاث، السبع ثم العشر الصغرى، ثم العشر الكبرى، وذلك على طريقة الجمع بالوقف⁽¹⁾.

ثالثاً: أن يقوم أساتذة القراءات في الكلية المذكورة، بالإشراف على عملية التسجيل وتوجيه القراء، وإلقاء بعض الشروح والتعليقات على القراءة.

رابعاً: أن يُختار من طلاب الكلية المتقنين من يقوم بالقراءة.

(1) انظر لبيان هذا النوع من أنواع الجمع: ابن الجزري، النشر، (201/2 - 202).

الحصري، القراءات العشر، (22).

بدأت الكلية في تجارب المرحلة الأولى من المشروع، وهي تسجيل القرآن بالقراءات السبع بمضمن الشاطبية، حيث سُجِّلت سورة البقرة في نحو مائة ساعة، مع بعض الشروح والتوجيهات.

وفي عام 1404هـ كانت الكلية قد انتهت من التسجيل، من أول القرآن الكريم إلى آخر سورة النساء، فجاءت سورة البقرة في ستين ساعة، وسورة آل عمران في إحدى وثلاثين ساعة، وسورة النساء في ثمان وعشرين ساعة، كل ذلك بالقراءات السبع بمضمن الشاطبية، وأذيعت هذه التسجيلات من إذاعة القرآن الكريم بالمملكة العربية السعودية، تحت عنوان (دروس من القرآن الكريم)⁽¹⁾.

ثم استمرت الكليّة في متابعة التسجيلات، غير أنّه لم يطل الأمر بها حتى توقفت، لأسباب وظروف، يرويها لنا ويقصها علينا الشيخ عبد العزيز عبد الفتاح القاري رحمه الله، بحسرة وحزن وأسى فيقول: "وبعد انتهاء مدة عمادتي لكلية القرآن الكريم، استمرّ التسجيل فترة من الوقت حتى بلغوا آخر سورة المائدة أو بعدها⁽²⁾، ثم توقف المشروع، والآن يَعْلُو غبارُ التّسيان ذلك (الاستوديو) الذي أنشأته وزارة الإعلام بالكلية، ويبدو أنّه فاتت فرصةٌ ثمينةٌ لتحقيق الجمع الرابع للقرآن الكريم، الذي هو (الجمع الصوتي للقراءات المتواترة)، لأنّ معظم أولئك الأئمة الأعلام من علماء القراءات رحلوا إلى الآخرة".

وهكذا انتهت قصة الجمع الصوتي للقرآن الكريم، الذي كان يوماً ما فكرةً فرديةً، فصار - والحمد لله - ثورة علمية، ومشاريع جامعية، ولكن أَلَمَّتْ بها مُلَمَّاتُ الزمان، فأوقفت حركة عجلاته، فهلا قلوب غيورة، وأيد معينة، تدفعه قدماً، وتوطئ له ما أعاقه سهلاً، فإن من وراء ذلك الخير العميم، والنّفع العظيم - في الدنيا-، في الآخرة الأجر الكريم، من رب رحيم، فاللهم أبرم لهذه الآمال زمن رشد وصلاح يُسَعَى فيه إلى تكميلها وتحصيلها، إنك جواد كريم، أمين أمين.

(1) محمد شرعي أبو زيد، المرجع السابق، بتصرف.

(2) قال الدكتور محمد شرعي أبو زيد في نص رسالة له لي - عبر البريد الإلكتروني - ما نصه: "ولكنني أنبهكم إلى أنّ ما قاله الشيخ عن توقف المشروع عند سورة المائدة غير دقيق، وربما وهم الشيخ، وربما لم يطلع على ما زاد عن ذلك لابتعاده عن الكلية بعد تركه عمادتها، وكنت قد ذكرت في بحثي أنّ آخر عهدي المباشر بذلك المشروع في أواخر سورة التوبة، فلتكن على علم بذلك، وفقكم الله ونفع بكم"، ولعله يدل على صواب قول الدكتور، كلام الشيخ عبد العزيز القاري حفظه الله نفسه هنا عندما قال "أو بعدها"، والله أعلم.

المطلب الثالث: مشروعية الجمع الصوتي للقرآن الكريم.

وبعد ما تقدم ذكره من كلام في هذا المشروع، بذكر لمحة تاريخية عنه، ومنهج سيره، وأهم بواعثه ومخططاته، وبعد ما أشرنا باختصار إلى مراحل وأطوار الجمع القرآني في عهد النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، بعد هذا كله يوقن المطلع عليه مدى النفع المرجو من هذا المشروع المبارك، والخير العميم المتحقق به، بما لا يبقى بعد ذلك للسؤال عن مدى مشروعيته مكانا ومحلا، لكل ذي قلب سليم مريد للخير.

غير أنه لما طرأت شبهة عدم المشروعية، واشتباه مثل هذه الأعمال بالأعمال بالبدعية، في عهد خير القرون، كان بيان مشروعية هذا العمل المبارك - الجمع الصوتي -، أمرا لازما وواجبا متحتمًا في عصر عمّ فيه الجهل، وقل فيه الإخلاص في القول والعمل، فهو عصر حرّيٌّ بأن تثار فيه الشبهات حول كل عمل خيري، من ذوي الأغراض الفاسدة، أو ذوي العلوم الكاسدة، ورجاء كشف الغطاء وإزالة الإلباس في ذلك، نتكلم فيما يأتي باختصار حول مدى مشروعية هذا العمل الخيري العظيم فيقال:

إن غاية ما قُوبل به هذا المشروع من شبهات حول مشروعيته، أن وصف بأنه عمل لم يكن ولم يجر عليه عمل السلف الأولين من هذه الأمة، فلم يفعله لا النبي صلى الله عليه وسلم، ولا الصحابة المرضيون ولا التابعون لهم بإحسان الصالحون، فكان بذلك عملا بدعيا.

والجواب عن هذه الشبهة فيه بيان لمشروعية هذا العمل القرآني الكريم فيقال:

أولا: صحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله ولم يأمر به، كما أنه من الصحيح أيضا أنه لم ينه عنه، وإذ استوى في ذلك الطرفان، ولم يشهد لهذا الأمر وهذا الفعل شاهد من الشرع لا باعتبار ولا بإلغاء، كان حكمها بعد ذلك بحسب ما يترتب عنها من صلاح وفساد، ولما عُلِمَ يقيناً ما في هذا المشروع من خيرٍ وصلاحٍ ومصالحةٍ، دل يقينا على مشروعيته لدخوله تحت مسمى (المصلحة المرسلّة)⁽¹⁾، مع ملاحظة أن هذا الفعل لم يقيم المقتضي لفعله، والوسائل الكفيلة به في زمنه صلى الله عليه وسلم.

ثانيا: ثم إن من القواعد المقررة أن الدين الإسلامي مبني على جلب المصالح وتكميلها، ودرء المفاسد وتقليلها، فحيث كانت المصلحة يقينيةً أو راجحةً فتمّ الشرع، والعكس بالعكس، والنّاظر في مشروع الجمع

(1) انظر لتقرير الكلام في تعريف المصلحة المرسلّة وأقسامها وضوابطها:

ابن قدامة المقدسي، روضة الناظر وحنّة المناظر مع شرحه (نزهة الخاطر العاطر)، دار الكتب العلمية، (1/413).

الجيزاني، معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، دار ابن الجوزي، ط2، (1419هـ-1998م)، (243-247).

الصوتي وبواعثه ومخططاته، يوقن بمدى المصالح المترتبة عليه، والخير المرجو منه، فهو بذلك مما يأمر الشرع الكريم به ابتداءً، ويُقرُّ بمشروعِيته بعد وجوده انتهاءً.

ثالثاً: كما أنّ من تلك البواعث والمخططات السابق ذكرها، منها ما هو من الواجبات على الأمة المسلمة، وما يتعيّن عليها القيام به والسعي في تحصيله، كالمحافظة على القراءات المتواترة بوصفٍ تواترها، والمنع من القراءات الشاذة، وكذا مختلف أبعاده التعليميّة، وما يرومه هذا العمل العظيم من الذود والدفاع عن القرآن الكريم، ولما كان الأمر كذلك، كان هذا المشروع المبارك أمراً واجبا شرعياً وجوب الوسائل الموصلة إلى المقاصد الواجبة، على قاعدة (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)⁽¹⁾.

رابعاً: كما أنّ هذا الجمع يقتبس وجهها من المشروعيّة من الجمعين القرآنيين قبله، الجمع البكري والجمع العثماني، فقد جاء مشابهاً لهما في غرضهما، مسايراً لهما في مقصدهما، فكما أنّ الجمع البكري يسعى للحفاظ على كتاب الله من الذهاب، وكان الجمع العثماني يسعى للحفاظ على الأمة من الفرقة والاختلاف، فكذلك كان الجمع الصوتي للقرآن الكريم يسعى لدينك الأمرين، ويقصد دينك المقصدين.

خامساً: ثم بعد ذلك، إذا كان قد أجمع الصحابة رضوان الله عليهم على مشروعيّة دينك الجمعين، فلقد أجمع علماء العصر أيضاً، إجماعاً سكوتياً يقينياً على مشروعية الجمع الصوتي⁽²⁾، ولا يعرف القول بإنكاره والنهي عنه من عالم معتبر، لذا جاءت كلمات العلماء رحمهم الله متفقة في الثناء على هذا المشروع، والإشادة به وإليك بعض ما اطلعت عليه منها:

1. قال الأستاذ محمد أبو زهرة⁽³⁾: "إنّ الذين يقومون بهذه الدعوات -الجمع الصوتي- ناس مأجورون، فقراءة القرآن هي التي تجعل الإنسان يُحسُّ بروحانيّته."⁽⁴⁾

(1) انظر لتقرير الكلام في هذه القاعدة:

ابن القيم، إعلام الموقعين، إله عبد الرؤوف سعد، دار الجيل بيروت، (1973م)، (100/1).

الجزيري، معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، (302-305).

(2) إجماعاً سكوتياً يقينياً، لاشتهار هذا الأمر بينهم، وإطلاعهم عليه، وسكوتهم عن إنكاره مع قدرتهم على ذلك وعدم المنع، والله أعلم.

(3) أبو زهرة: هو محمد بن أحمد أبو زهرة، من علماء الشريعة الإسلامية، ولد في سنة (1316هـ - 1898م)، بمدينة الحلة الكبرى، وتربى بالمسجد الأحمدي، وأخذ العلم عن شيوخه، وتعلم في مدرسة القضاء الشرعي، وتولى التدريس بالمدارس الثانوية، وكان أستاذاً محاضراً بالجامعة لقسم الدراسات العليا، وتولى غيرها من المناصب، توفي رحمه الله سنة (1394هـ - 1974م)، وله تراث زاخر من الكتب والمؤلفات، تزيد عن الأربعين مؤلفاً.

الزركلي، الإعلام، (25/6 - 26).

عمر رضا كحاله، معجم المؤلفين، (43/3 - 44).

(4) لبيب السعيد، المصدر السابق، (73).

2. وجاء في كتاب (زاد المستفيد في علم التجويد): " وكان من الجهود الموفقة، التي حظيت بإعجاب المسلمين واستحسانهم في مشارق الأرض ومغاربها، ذلك الجهد المشكور الذي بذلته الجمهورية العربية المتحدة، في تسجيل القرآن الكريم، وجمعه صوتياً بالقراءات المتواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان من نتائج ذلك ظهور (المصحف المرتل) ... ولقد كان للجمهورية... بهذا العمل المجيد فضل سبق إلى تيسير القرآن وحسن تلاوته، فقدمت بذلك إلى جميع المسلمين في جميع بقاع الأرض مَكْرُمَةً تَكْتَسِبُ عَظَمَتَهَا وَجَلَالُهَا مِنْ عَظَمَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَجَلَالَتِهِ، وَإِنَّهُ لَفَضْلٌ يَذْكُرُهُ لَهَا الْمُسْلِمُونَ جِيلًا بَعْدَ جِيلٍ ... " (1).

3. بل لقد عُدَّ الجمع الصوتي معجزة جديدة للقرآن الكريم، فذاك هو " ...المصحف المرتل الذي يعتبر المعجزة الجديدة للقرآن الكريم، وكيف تَكْفَلُ اللهُ بِحِفْظِهِ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ بِهَذِهِ الْفِكْرَةِ، حِينَ أَخَذَ يَتَقَلَّصُ ظِلَّ التَّوَاتُرِ عَنْ مَسْتَوَاهُ " (2).

4. وقال الشيخ محمود شلتوت رحمه الله شيخ الأزهر آن ذاك، في التقرير الذي كُتِبَ عنه في هذا الموضوع، قال ما نصُّه: "قدَّم الأستاذ لبيب السعيد رئيس جمعية المحافظة على القرآن الكريم، اقتراحاً إلى فضيلة الأستاذ محمود شلتوت شيخ جامع الأزهر، يتلخَّص في أن يسجل القرآن الكريم تسجيلاً صوتياً مُجَوِّداً، وذلك لتمكين المسلم العادي من تلاوة آي الذكر الحكيم، تلاوة مُجَوِّدة في سُهولة ويُسر، ومعنى التَّرتيل المرسل القراءة على نحو ما يكون في الصلاة، وقد أبدى فضيلة الأستاذ الأكبر ارتياحه ورضاه عن هذه الفكرة، لأنها طريقة رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة من بعده. " (3).

5. ويتكلم الأستاذ أحمد شرشال في هذا الموضوع في مقدمة تحقيق لكتاب (الطراز شرح ضبَّط الخراز) فيقول: "...تقوم بمشروع، وتشرف بتسجيل القراءات المتواترة صوتياً، فيمكن أن يُعدَّ هذا الجمع رابعاً في تاريخ المصحف الشريف، كما أشار إليه بعض الفضلاء (4)، ولعل هذا الأسلوب أصحَّ أساليب العصر وأكثرها تيسيراً وتناولاً للمسلمين في تلقي الكتاب، وتصحيح الألفاظ وتحقيق المخارج، بعد التلقي المباشر من المقرئ، لأن في القراءة ما لا يمكن إحكامه إلا عن طريق السماع والمشاهدة والتكرار... فهذا المشروع في تسجيل القرآن الكريم صوتياً، بالأحرف السبعة وإداعتها

(1) عبد الرحمن العدوي ومحمد سالم محيسن، زاد المستفيد في علم التجويد، القاهرة، 1971م، (30 - 31).

(2) لبيب السعيد، المصدر السابق، (388).

(3) لبيب السعيد، المصدر نفسه، (85).

(4) راجع ما تقدم من كلام الدكتور عبد العزيز بن عبد الفتاح القاري رحمه الله قريباً، في الصفحة (201).

ونشرها، جدير بالإكبار والإعجاب، وله أهمية عظيمة في متابعة التطور، وتأكيد لطريقة النقل الشفوي، ومفيد للتعليم والإتقان⁽¹⁾.

هذا ما يسر الله جمعه وتسطيره بخصوص هذا المشروع الجليل، مشروع الجمع الصوتي للقرآن الكريم، بمختلف أطواره التاريخية، وإنجازاته التسجيلية، وما له من الأهداف والمخططات وغير ذلك، ليكون القارئ على دراية بهذا العمل الجليل، الذي طوته السنون، وأهمل ذكره، وقل ذاكره.

وإذ يُذكر هذا، فلأجل -أيضا- ذكر جُهد الشيخ رحمه الله في علم القراءات من خلال هذا المشروع المبارك، وهو ما سنعرض له في المبحث الآتي إن شاء الله تعالى، والله الموفق.

(1) محمد بن عبد الله التَّنَّسي، الطراز شرح ضبط الخراز، ت أحمد أحمد شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط1، (1420هـ - 2000م)، (19).

مع الإشارة إلى أن الدكتور يتحدث عن الجمع الصوتي الذي تقوم به الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، لا عن الجمع الصوتي للدكتور لبيب السعيد، ولا حرج في ذلك فكلاهما جمع صوتي، والله أعلم.

المبحث الرابع: جهود الشيخ رحمه الله في الجمع الصوتي للقرآن الكريم.

المطلب الأول: مصاحف الشيخ رحمه الله المسجلة.

لقد كان للشيخ الحصري رحمه الله حضوراً بارزاً، في مختلف أطوار هذا المشروع المبارك، فقد رأيناه أول الأمر القارئ المثاليّ التّمودجيّ في حفل الجمعية العامة للقرآن الكريم، ثمّ كان رحمه الله - سعيًا في إنجاح المشروع - عضواً في اللجنة المشرفة عليه، ليكون بعد ذلك الصوت المتميّز، الذي يُسجّل القرآن الكريم كاملاً برواية حفص عن عاصم رحمهما الله، لأول مرة في تاريخ الأمة الإسلاميّة، وكفى بذلك عملاً كريماً، وجهداً مشرفاً عظيماً، فكان له رحمه الله - بفضل الله تعالى - الجهد المشكور في إنجاح المشروع، والبذل الكريم للوقت والجهد في سبيل إتمامه، فشكر الله سعيه وبارك له في جهده، وهو المؤمل سبحانه أن يجعل هذا العمل سبباً موثقاً إلى جناته، آمين.

وتم الله سبحانه به الخير وأكمل به النعمة، فحظيت روايات أخرى بتسجيل حُصريّ جميل الصوت دقيق الأداء، فسجل ثلاث مصاحف أخرى، بروايتي ورش وقالون عن نافع، وبرواية الدوري عن أبي عمرو البصري رحمهم الله، وأشار إلى شيء من ذلك هو نفسه رحمه الله في مقدمة كتابه (أحسن الأثر في تاريخ القراء الأربعة عشر)، وهو يذكر أسباب تأليف الكتاب فيقول رحمه الله - واصفاً هذا العمل الجليل وكرم الله سبحانه وتعالى عليه به - "... فلما منّ الله تعالى عليّ بتسجيل القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم وأذيع هذا التسجيل، وذاع صيته في البلاد الإسلامية من أقصاها إلى أقصاها، وأقبل على استماعه المسلمون من شتى بقاع الأرض بإخلاص ورغبة وشوق ولهفة، وأخذت البلاد تطلب في إلحاف الآلاف من نسخ المصحف المرتل من المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة.

ثم وفقني الله تعالى لتسجيل ختمة أخرى برواية ورش عن نافع وكان حظها من الذيوع والانتشار لا يقل عن حظ ختمة حفص فيما ذُكر...⁽¹⁾.

كما أشار إلى ذلك في أحد مقالاته المعنون بـ (القراءات السبع)، فقد ذكر رحمه الله في جوابه على بعض الأسئلة أنّه الوحيد الذي سجل القرآن برواية ورش عن نافع رحمهما الله⁽²⁾.

أما رواية قالون رحمه الله ورواية الدوري رحمه الله، فالظاهر أنّ الشيخ رحمه الله سجلهما بعد ذلك، وبالتحديد بعد سنة 1965م وهو تاريخ تأليفه رحمه الله لكتاب (أحسن الأثر) وتاريخ مقاله (القراءات

(1) الحصري، أحسن الأثر، (3-4).

(2) الحصري، القراءات السبع، مجلة لواء الإسلام، (760/19)، وقد سجلت بعد ذلك ختمة أخرى بصوت الشيخ عبد الباسط عبد الصمد رحمه الله.

السبع)، إذ لو كان رحمه الله سجلهما قبل ذلك لذكر ذلك في ما أشار إليه في مقدمة كتابه (أحسن الأثر)، وفي ما ذكره من المصاحف المسجلة في المقال المذكور⁽¹⁾، وقد سبقت الإشارة في الفصل الأول، لدى ذكر ترجمة الشيخ رحمه الله أنه ما سجل هاتين الروایتين إلا في سنة (1388هـ - 1968م)⁽²⁾.

كما سجل رحمه الله أيضا المصحف الجود، والمصحف المعلم، ومصحف الوعظ أو (مصحف التفسير)، إلى جانب تسجيلات أخرى كثيرة له، وتلاوات متفرقة، تدخل في عموم الجمع الصوتي للقرآن الكريم، والحفاظ على المواهب قبل موتها.

وكان من جهوده رحمه الله أيضا في علوم القراءات من خلال هذا المشروع، أن كان سببا في تأليف الشيخ رحمه الله لثلاثة من كتبه، وهي كتاب (رواية ورش)، و(رواية قالون)، و(رواية الدوري)، ولعل ذلك منه استعانة على الأداء المتقن الدقيق في تسجيل هذه المصاحف المرتلة.

ذلك الأداء الذي تميّز به الشيخ الحصري رحمه الله في تلاوته للقرآن الكريم عموما، وفي تلاوته في هذه المصاحف المرتلة بصفة أخص، الشيء الذي يقتضي منا وقفة متأنية أمام هذه المصاحف المرتلة، وطريقة أداء الشيخ الحصري رحمه الله فيها، وذلك بشيء من الدراسة لطريقة أدائه فيها، وهو ما سنتكلم عنه في المطلب الآتي إن شاء الله تعالى.

(1) وعليه فما ذكره الدكتور لبيب السعيد في كتابه الجمع الصوتي (385) من تسجيل لرواية الدوري سنة 1963م، فالظاهر أن المقصود منه تسجيلها بصوت غير الشيخ الحصري من المقرئين، وهو ما صرح به الحصري نفسه في المقال المشار إليه، فقد ذكر أنه اشترك في تسجيلها الشيخ كامل يوسف البهتيمي والشيخ فؤاد العروسي.

(2) راجع ما تقدم في الصفحة (18) من هذه المذكرة.

المطلب الثاني: دراسة مختصرة لطريقة أداء الشيخ رحمه الله في المصاحف المرتلة⁽¹⁾.

لقد حظيت هذه المصاحف المرتلة غداة تسجيلها بالعناية البالغة، والتوخي الكامل للجودة والتميز في كل متعلقاتها، المباشرة وغير المباشرة، فقد اختيرت لها أحسن وسائل التسجيل، وخصّصت لها أحسن الأمكنة، كما اختير لها المهندسون الصوتيون الذين كملت أهليّتهم وطالت خبرتهم، وأمور أخرى، هذا كله من حيث المتعلقات غير المباشرة.

أما من حيث المتعلقات المباشرة، فقد وضعت لها خطط التنفيذ الكفيلة بإخراجه في أحسن هيئة وحال، منها⁽²⁾:

أولاً: اختيار اللجنة المشرفة على التسجيل، فقد اتصف أعضاؤها برفعة المستوى في الدين والعلم والنباهة، والإتقان في علوم القراءات والتجويد.

ثانياً: وضع المنهج الصارم في التسجيل الكفيل بالإخراج الجيد.

ثالثاً: اختيار أحسن المرتلين والقراء، ممن عرفوا بالإتقان ودقة الأداء، وجمعوا إلى ذلك حسن الصوت.

هذه الأمور وغيرها كانت كفيلة بالأداء المتميّز المتقن في هذه المصاحف، وكان من بينها تلك التي سجلها الشيخ الحصري رحمه الله، فناسب المقام هاهنا ذكر بعض الكلمات كدراسة لطريقة أدائه فيها، ولا شك أن الاستطراد في هذه الدراسة، واستيعاب تفاصيلها يطيل الكلام ويجلب السأم، ويخرج الموضوع عما يناسب المقام، فأكتفي في تلك الدراسة على جوانب معينة كالآتي:

أولاً: الروايات والطرق والأوجه التي سُجِّلت بها المصاحف، والكلام فيها.

ثانياً: علم الوقف والابتداء، في التسجيل الصوتي.

ثالثاً: مسائل تجويدية خاصة، في التسجيل الصوتي.

⁽¹⁾ ويشار هنا إلى أن ذكرنا ودراسنا لطريقة أداء الشيخ رحمه الله في هذه المصاحف المرتلة، هو كلام بالدرجة الأولى في منهج اللجنة القائمة عليه، إذ قد كان لها الأمر من قبل ومن بعد، فدراسنا لطريقة أداء الشيخ رحمه الله على هذه الحال إنما هو على سبيل المجاز، والله أعلم.

⁽²⁾ وقد تقدم بيان بعضها فيما تقدم، راجع الصفحة (193-194) من المذكرة.

وأقول في تفصيل الكلام عليها:

الفرع الأول: الروايات والطرق والأوجه التي سجلت بها المصاحف، والكلام فيها.

للشيخ الحصري رحمه الله أربعة مصاحف مرتلة، بأربع روايات:

الأولى منها برواية حفص عن عاصم، من طريق أبي جعفر الفيل⁽¹⁾، عن عمرو بن الصباح النهشلي⁽²⁾،
رحم الله الجميع.

الثاني منها رواية ورش عن نافع، من طريق أبي يعقوب الأزرق رحم الله الجميع.

ثالثها رواية قالون عن نافع، من طريق أبي نشيط رحم الله الجميع.

ورابعها رواية الدوري عن أبي عمرو البصري، من طريق أبي الزعراء رحم الله الجميع.

ولما كان الدكتور لبيب السعيد المخطط للفكرة، فقد أشار في كتابه الآنف الذكر إلى بعض الأوجه التي يسير القارئ عليها في تسجيل كل رواية⁽³⁾، إلا أن الذي سارت عليه اللجنة الموقرة في التسجيل، يخالف بعض ما ذكره رحمه الله، وما ذلك إلا لعلو شأن هذه اللجنة العلمية، وأهليتها، وكفاءتها، وخبرتها في هذا العلم، بشكل لم يكن للبيب السعيد مثله، ومن ذلك على سبيل التمثيل:

1. ذكر الدكتور أن تسجيل الحصري رحمه الله لرواية حفص رحمه الله، يكون على وجه قصر المد

العارض للسكون العارض⁽⁴⁾، إلا أن الذي سارت عليه اللجنة في التسجيل، قراءته (مده) توسطاً.

2. كما ذكر أن رواية ورش تسجل بتسهيل الهمزة الثانية مع التوسط، في كلمات ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ [الأعراف

123] [طه 71]، و﴿ءَالِهَتُنَا﴾ [الزخرف 58]⁽⁵⁾، في حين سار التسجيل على وجه التسهيل مع

المدّ طولاً.

(1) أحمد بن محمد بن حميد البغدادي الملقب بالفيل، ويعرف بالفامي، نسبة إلى قرية فامية، من قرى دمشق، ولقب بالفيل لعظم خلقه، مقرئ مشهور حاذق، قرأ على عمرو بن الصباح، واشتهرت رواية حفص من طريقه، توفي سنة 289هـ، وقيل سنة ست، وقيل سنة سبع.
ابن الجزري، غاية النهاية، (1/112).

(2) أبو حفص عمرو بن الصباح بن صبيح البغدادي الضرير، مقرئ حاذق ثقة ضابط، من أصحاب الإمام حفص بن سليمان، روى عنه القراءة عرضاً وسماعاً، روى عنه أبو جعفر أحمد بن محمد بن حميد الملقب بالفيل، توفي سنة 221هـ.
ابن الجزري، غاية النهاية، (1/601).

(3) لبيب السعيد، المصدر السابق، (179-182، 185-187، 191-192).

(4) لبيب السعيد، المصدر نفسه، (191).

(5) لبيب السعيد، المصدر نفسه، (179)، مع ملاحظة أن رسم المصحف في الكلمة الأولى، على رواية حفص رحمه الله.

3. أما رواية قالون فنص على أن التسجيل سيكون بوجه الصلة في ميم الجميع، وبالتسهيل في ﴿بِالسَّوِّءِ﴾ [يوسف 53] ، وبالفتح في كلمة (التَّوْرَةَ)⁽¹⁾، وهو خلاف ما سار عليه التسجيل، فقد كان بترك الصلة في الميم، وبوجه الإبدال في موضع سورة يوسف، وبالتقليل في (التَّوْرَةَ).
4. وفي رواية الدوري ذكر أن التسجيل يكون بوجه التسهيل في الهمز المزدوج من كلمتين (أ إ)⁽²⁾، والذي سار عليه التسجيل هو وجه الإبدال.
- فالحاصل أن أمر الروايات والطرق والأوجه المسجل به، أمر تكفّلت به اللجنة القائمة على التسجيل، وجعل على عاتقها، لأهليتها وتخصصها في هذا العلم ، والله أعلم.
- وتبقى الإشارة هاهنا، إلى أن من أصول الرواية أو فرشها، ما للراوي فيه وجهان أو أكثر، فاعتماد اللجنة وجها منها، والتزامه في التسجيل، يقتضي ترجيحها له على غيره، وتقديمه عليه، ولا تقدم اللجنة - والشيخ تبع لها - إلا ما رجحه الأئمة المحققون في هذا العلم، وتقضي ذلك في هذه العجالة غير ممكن، لكن من أمثلة ذلك:

1. لحفص رحمه الله في قوله تعالى ﴿الَّذِكْرَيْنِ﴾ [الأنعام 143، 144] وبابه وجهان، المد المشيع لهمزة الوصل، أو تسهلها، وعلى الأول سارت اللجنة وهو المقدم⁽³⁾.
2. كما سارت اللجنة على الأخذ بالتوسط في مد البدل لورش رحمه الله، وهو المأخوذ به عند بعض أهل الأداء⁽⁴⁾، ويتبع ذلك أحكام أخرى، كما سارت على التسجيل بوجه التفخيم في ﴿ذِكْرًا﴾ [الكهف 83] وأخواتها، وهو المقدم أيضا⁽⁵⁾.
3. وفي رواية قالون رحمه الله سجلتها اللجنة بترك الصلة في ميم الجميع أي السكون، وهو المقدم⁽⁶⁾.
4. وأخيرا سجلت رواية الدوري بوجه قصر المنفصل، وله فيه التوسط أيضا، لكن الأول مقدم⁽⁷⁾.
- وتم غيرها من الأمثلة اقتصر على المذكور منها رجاء الاختصار، والله أعلم.

(1) لبيب السعيد، المصدر السابق، (181 - 182).

(2) لبيب السعيد، المصدر نفسه، (182).

(3) الصفاقسي، غيث النفع، (193 - 194)، وهو الوجه المقدم لجميع القراء.

(4) أشار إلى ذلك الصفاقسي رحمه الله في غيث النفع (43)، والمارغني في النجوم الطوالع (42)، وغيرهما ولعل اللجنة سارت عليه لما يتبعه من أحكام تختص برواية ورش رحمه الله كالتقليل في ذوات الياء، الله أعلم.

(5) عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، (281).

(6) المارغني، النجوم الطوالع، (28).

(7) البقري، القواعد المقررة، (259).

الفرع الثاني: علم الوقف والابتداء، في التسجيل الصوتي.

علم الوقف والابتداء من أهم العلوم وألصقتها بعلم القراءات، خاصة من جهة الأداء والتلاوة، حتى جعله العلماء رحمهم الله من لوازم القراءة، بل من شروطها في بعض الأحيان⁽¹⁾، لذلك كان على اللجنة – والشيخ الحصري تبع لذلك – أن تُعنى أشدَّ العناية بهذا العلم العظيم حال التسجيل.

ومن خلال دراستي المتواضعة، لمصاحف الشيخ الحصري رحمه الله المسجلة، أذكر ما يتعلق فيها بهذا العلم في النقاط الآتية على وجه الاختصار:

أولاً: سارت اللجنة المشرفة على اعتماد مذهب الوقف على رؤوس الآي مطلقاً، سواء أكان الأمر في سورة الفاتحة، أم في غيرها من سور القرآن الكريم جميعاً، في المصاحف الأربعة، مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف الأئمة القراء، والرواة عنهم في عدِّ الآي، إذ ذلك من توابع قراءة الإمام، واطرد لها هذا المنهج في القرآن العظيم كله، إلا في الموضوعين المعروفين وهما:

قوله تعالى ﴿أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ أَفْكَهَمَ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَّ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿١٥٢﴾﴾ [الصفات 151-152].

وقوله تعالى ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴿٤﴾ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿٥﴾﴾ [الماعون 4-5].

فقد تغاير منهج التسجيل في هاتين الآيتين، عما سار عليه من المنهجية، تغايراً ظاهراً في المصاحف الأربعة كالآتي:

ففي أولها وهو مصحف رواية حفص رحمه الله، سُجِّلَ بالوصل بين آيتي سورة الصفات، ووقف على رأس الآية الأولى من سورة الماعون.

وأما في مُصحف رواية ورش رحمه الله، فقد وُقِفَ على رؤوس الآي في الموضوعين، إلا أن صنيعه في موضع سورة الصفات مغاير، فقد وقف أول الأمر على رأس الآي (لَيَقُولُونَ)، ثم أعاد من أول الآية الأولى، ووصلها بالآية الثانية، ووقف على (لَكَاذِبُونَ).

وأما مصحف رواية قالون رحمه الله، فقد وُقِفَ على رأس الآية في موضع سورة الصفات، ووصل الآيتين في سورة الماعون.

⁽¹⁾ وذلك حال جمع القراءات في ختمة واحدة، وانظر لذلك:

ابن الجزري، النشر، (204/2).

الحصري، القراءات العشر، (22).

وآخر ذلك مصحف رواية الدوري رحم الله، فقد وقف في السورتين، وفي الموضعين على رأس كل آية. ففعل اللجنة المشرفة - والشيخ من ورائها - أرادت بيان جواز جميع ذلك، من خلال تسجيل كل رواية بوجه، لما أخذت على نفسها وجوب التزام وجه واحد حال التلاوة، وعدم تكرار الآيات، والله أعلم. ثانيا: أما بخصوص الوقف والابتداء في وسط الآيات الطويلة، فلجنة والشيخ بعد ذلك منهج تام وكاف وحسن، لتمام وكفاية وحسن الأوقاف التي يوقف عليها⁽¹⁾، وذلك بأن يتحرى الموضع المناسب للوقف، رعاية لحسن الابتداء بعد ذلك، وكفايته وتماه.

أمّا ما طال من فواصل الكلام بشكل لا يدرك معه طویل النَّفَس موضع الوقف السليم، فيعمد الشيخ رحمه الله إلى الوقف حيث يقارب نفسه الانتهاء، ثم يعيد من أقرب موضع يصلح للابتداء به، ويتم القراءة إلى رأس الآية أو الموضع الصالح للوقف.

ثالثا: لم تُعَنَ لجنة التسجيل بما يسمى (الوقف النبوي)، أو (وقف جبريل)⁽²⁾، وما وقف عليه منها فليس لكونه نوعا خاصا من الأوقاف، له حكمٌ يخصه، وإنما لكونه وقع رأس آية، أو كان الوقف عليه تاما أو كافيا وحسنا، فمن أمثلة ما كان من تلك الأوقاف رأس آية قوله تعالى ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ ﴿٧﴾﴾ [الرعد 17]، ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ ﴿٦﴾﴾ [غافر 6]، ﴿وَأَسْتَغْفِرُهُ ﴿٣﴾﴾ [النصر 3]، وغيرها.

وأما أمثلة ما كان منها وقفا حسنا أو كافيا أو تاما، فكقوله تعالى ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ﴿٣﴾﴾ [البقرة 148] [المائدة 48]، ﴿قُلْ صَدَقَ اللَّهُ ﴿٤﴾﴾ [آل عمران 95]، وغيرها.

ويدل على ما تقدم، من كون اللجنة لم تقف على هذه الأوقاف لكونها نوعا خاصا من الأوقاف، يدل على ذلك وجوه نذكرها مختصرة فيما يأتي:

1. ما سبق ذكره من منهجها في الوقف على رؤوس الآي، واطراد ذلك لها، إلى درجة أن هذا المنهج ألغى بعض الأحكام الخاصة بالرواية المسجل بها، كحكم السكت لحفص رحمه الله عند

(1) وتتبع ذلك في المصاحف الأربعة مجهد جدا، ورجاء تحصيل بعض ما لا يدرك كله، تتبعت مواضع ذلك في سورتي البقرة وآل عمران، من تسجيل رواية حفص رحمه الله، على اعتبار أنه أول التسجيلات، وأوسعها انتشارا، وقيمت بمقارنتها بما جاء في كتب الوقف المعتمدة، ككتاب منار الهدى للأشموني، والمقصد للأنصاري رحمهما الله، فكانت جميعها على ذلك الوصف، إلا بعض الأوقاف التي تعد على أصابع اليد، وقد يكون لها وجه، والله أعلم.

(2) انظر لتعريفه، وموضعه، واختيار الشيخ الحصري رحمه الله ما يأتي فيه الصفحة (280 - 283) من المذكرة.

(3) قال الداني في المكتفى (121، 241) "كاف"، قال الأنصاري في المقصد (51) "حسن"، وقال الأشموني في منار الهدى (51) "حسن".

(4) قال الداني في المكتفى (205) "كاف"، قال الأنصاري في المقصد (84) "كاف".

قوله تعالى ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ۗ قَيِّمًا﴾ [الكهف 1- 2]، مما يدل على مدى التزامهم هذا المنهج، واعتباره أولاً وقبل كل شيء⁽¹⁾.

2. عدم الوقف على بعض تلك الأوقاف مما ليس برأس آية، ولا يحسن الوقف عليه، كقوله تعالى

﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ﴾ [المائدة 32]، ﴿أَنْ أَنْذِرَ النَّاسَ﴾ [يونس 2]، ﴿فَحَشَرَ﴾ [النازعات 23].

3. ومما يدل على ذلك أيضاً، التغيرات في المصاحف المرتلة من حيث الوقف عليها وعدمه، ففي

مصحف رواية ورش رحمه الله زيادة على ما تقدم، لم يقف الشيخ رحمه الله على قوله تعالى ﴿مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّهِ﴾ [المائدة 116]، و﴿إِنَّهُ لِحَقِّ﴾ [يونس 53]، ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان 13]، في حين أنه وقف عليها في مصحف رواية قالون رحمه الله.

فمن جميع ما تقدم يدل ذلك على عدم اعتبار أي حكم خاص لهذه المواضع، بل المعبر فيها ما هو معبر في غيرها من المواضع، والله أعلم.

رابعا: الوقف على حرف (كلا).

بعد تتبع المواضع الثلاثة والثلاثين لهذا الحرف، في المصحف الشريف، ظهر لي منها اتفاق الوقف عليها بين المصاحف الأربعة، في سبعة مواضع، واتفق على الوصل في أربعة عشر موضعاً، واختلف في الباقي، ولكن كيفما قلبت هذه المعطيات، لا تجدها تتوافق مع أي تقسيم من التقاسيم المشهورة للعلماء في هذا الباب⁽²⁾، ليجعل كمنهج عام للجنة في هذا الحرف، وذلك ما يجعل الناظر يحكم بأن اللجنة اجتهدت في ذلك رأيها وما تراه حقاً، فكان من ذلك الاجتهاد ذلك المنهج المتبع في التسجيل، خاص وأن من المواضع ما يكون الوقف فيه وعدمه راجعاً إلى المعنى المراد من الآية، وهذا مرده إلى الترجيح في تفسيرها، والله أعلم.

(1) ذكر الدكتور محمد شرعي أبو زيد في كتابه (جمع القرآن)، أن رواية حفص عن عاصم سجلت من طريق الفيء عن عمرو بن الصَّبَّاح عنه، على ما أوضحه الإمام الشريف أبو إسماعيل موسى بن الحسين بن إسماعيل بن موسى المعدل، في كتابه الروضة، وهي عنده بترك السكت لحفص رحمه الله في المواضع الأربعة المعروفة - أي التي اختص بها -، في حين أن الذي جرى عليه التسجيل حقاً خلاف ذلك، فقد قرأ الشيخ الحصري رحمه الله بالسكت في موضعي [سورة المطففين 14]، و[القيامة 27]، وترك في الموضعين الآخرين من سورة [الكهف 1- 2]، و[يس 52]، وهذا يدل على خلاف ما ذكره الدكتور حفظة الله.

أقول هذا الكلام حتى لا يعترض معترض على ما ذكرته هنا، بأن التسجيل جرى على ترك السكت من أصله، فلا يسلم لي بعد ذلك الاستدلال بما ذكرت، من أن التسجيل سار على التزام الوقف على رؤوس الآي مطلق، حتى ولو تركت بعض الأحكام الخاصة برواية حفص رحمه الله، والله تعالى أعلم.

(2) انظر على سبيل المثال: مكي بن أبي طالب، شرح كلا وبلى ونعم، (68- 72).

السيوطي، الإتيقان، (271/1 - 274).

خامسا: الوقف على (بلى).

وكذلك الأمر في الوقف (بلى)، فبعد تتبع المواضع الاثني والعشرين لهذا الحرف في القرآن الكريم، في التسجيلات الأربعة للشيخ الحصري رحمه الله، وتعيين المتفق على الوقف عليه فيها، والمختلف فيه، ظهر لي والله أعلم أن اللجنة لم تَسِرْ على أي تقسيم من التقاسيم المذكورة للعلماء في كيفية الوقف على هذا الحرف⁽¹⁾، ولكن اجتهدت رأيها، على وفق ما يقتضيه المقام، والمعنى في الآيات الكريمة، والله أعلم.

الفرع الثالث: مسائل تجويدية خاصة، في التسجيل الصوتي.

اشترط في تسجيل المصاحف الدقة والتميز والامتياز في جانب الأداء والتجويد، فاختير لذلك أشهر القراء وأمهَرُهم، ومنهم وفي مقدمهم الشيخ الحصري رحمه الله، وهو من هو في دقة أدائه وحسن صوته، وأداء الحروف على هيئتها، والنطق بها من مخارجها، مميزة عما يقاربا أو يجانساها، مستوفاة في صفاتها، ذاتيها وعرضيها، مُحَرَّرَةٌ مُحَبَّرَةٌ، وهاهنا مسائل خاصة في علم التجويد نشير إليها، ونعرضها على ضوء التسجيل الصوتي، من خلال مصاحف الشيخ رحمه الله:

أولا: القراءة المرسلة⁽²⁾.

التي اعتمدت كقراءة نموذجية في تسجيل المصاحف، كما هي حال القراءة في الصلاة، الشيء الذي يتعد بها عن الأنغام الموسيقية، والأداءات التي تكون أقرب إلى رعاية الألحان، منها إلى رعاية أحكام التلاوة، فتكون القراءة المرسلة بعد ذلك أكبر مُعِين على التدبر والتفكير في الآيات المتلوة، وهما كما - لا يخفى - المقصد الأسمى لقراءة القرآن الكريم، واستماعه.

(1) انظر على سبيل المثال : مكّي بن أبي طالب، شرح كلا وبلى ونعم، () .

السيوطي، الإتيان، (1/274-275).

الحصري، معالم الاهتداء، (105-108، 129-131).

(2) راجع ما تقدم في الصفحة (202)، وانظر ما سيأتي في الصفحة (315) من المذكرة.

ثانياً: مسألة حرف الضاد ومخرجه.

وهي من المسائل التي كثر فيها الكلام، وألفت فيها الكتب، ونشرت المقالات، وألقيت الدروس والمحاضرات، ومضمونها خلاف بين جمهور أهل الأداء رحمهم الله، وبين بعض المتأخرين في كيفية النطق بحرف الضاد، هل له مخرج خاص به، أو أنه ينطق به ممزوجاً بحرف الظاء، وهما القولان المذكوران في هذه المسألة:

أولهما: أن الضاد ينطق بحرف الظاء، ممزوجاً به.

ثانيهما: أن الضاد له مخرجه الخاص، وله صفته التي يغاير بها ما قاربه من الأحرف، وحرف الظاء منها.

نُسب القول الأول إلى العلامة علي بن محمد بن غانم المقدسي⁽¹⁾، وهو قول العلامة المرعشي في كتابه (جهد المقل)⁽³⁾، وتبعه على ذلك جمع من المعاصرين⁽⁴⁾.

أما القول الثاني فهو قول جمهور أهل العلم، وكافة الأئمة قديماً - لما لم يذكروا تشابهاً بين هذين الحرفين-، وحديثاً لما ردُّوا على هذه المقالة، وشنَّعوا فيها على المخالفين، ومن هؤلاء الأئمة شحاذة اليميني، وعلي المنصوري، وعبد الغني التَّابلسي، والأزميري⁽⁵⁾، والصفاقسي⁽⁶⁾،....

(1) هو نور الدين علي بن محمد بن علي بن خليل بن غانم المقدسي الحنفي الخزرجي، العالم الكبير الحجة الرحلة القدوة، اجمع على جلالته وتقدمه في العلوم مع الزهد والورع والشهرة، ولد يوم السادس من ذي القعدة سنة 920هـ، نشأ بمصر، وحفظ القرآن الكريم، وتلا بالسمع على أحمد بن الفقيه علي بن حسن المقدسي، والسمديسي، أخذ عنه الكثيرون، وولي المناصب الرفيعة، كما كان له رحمه الله جملة من المصنفات، توفي رحمه الله ليلة السبت 18 من جمادى الآخرة سنة 1004هـ.

الشوكاني، البدر الطالع، (491/1).

المرصفي، هداية القاري، (785/2).

(2) عبد الرزاق علي إبراهيم، الفوائد التجويدية في شرح المقدمة الجزرية، دار ابن القيم ودار ابن عفان، ط1، (1426هـ - 2005م)، (129).

(3) المرعشي، جهد المقل، ت جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، (1426هـ - 2005م)، (62)، وأشار رحمه الله أن له رسالة خاصة في ذلك.

(4) كمحمد مكي نصر الجريسي، والغرياني، ومحمد السباعي عامر، وغيرهم، مع الإشارة إلى أن بعضهم رجع عن هذا القول في آخر حياته. (5) عبد الرزاق علي إبراهيم، المرجع السابق، (129).

(6) الصفاقسي، تنبيه الغافلين، إجمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث مصر، (1426هـ - 2005م)، (75 - 76)، قال ردًّا على القول الأول "ويقع الخطأ فيها - أي في نطق الضاد - من أوجه منها إبدالها ظاء مشالة... وهو لحن فاحش وخطأ ظاهر، يغير اللفظ والمعنى، وكلام الله جل ذكره يتره عن هذا"، بل ذهب رحمه الله إلى أبعد من ذلك، فقد ذكر بحثاً في حكم صلاة من يفعل ذلك من حيث صحتها وبطلانها، وهو أمر ينبئ بخطور هذا الخطأ.

ومن المعاصرين العلامة الضبَّاع⁽¹⁾، وآخرون⁽²⁾، وقبلهم إمام الصنَّاعة، وشيخ القراءة في دنيا الشهادة، ابن الجزري⁽³⁾ رحمه الله.

وتفصيل الكلام، والتطويل بذكر أدلة رجحان القول الثاني، لا يحسن في هذا المقام، لما ذُكر ابتداء من كون هذه الدراسة إشارة إلى منهج اللجنة في المصاحف المرتلة، لا ذكر الخلاف في هذه المسائل والراجح منها.

ولما كان يُرجى من هذه المصاحف أن تكون أدق أنموذج يحكي التلاوة الصحيحة، المتلقاة عن الحضرة النبوية الأفضحية، لما كان الأمر كذلك، كان على اللجنة أن تختار أحد القولين في هذه المسألة، ولا شك أنه القول الثاني لرجحانه، وهو الذي سُجِّل وفقه المصحف المرتل، بعدما كادت تأخذ بالقول الأول الذي كان يأخذ به بعض أعضائها⁽⁴⁾، لولا مخالفة بقية الأعضاء، وإثارهم تسجيل المصاحف بالضاد العربية الفصيحة، وعلى ما هو متلقى عن مشايخ القراءة⁽⁵⁾ -المقطوع به نقلا، والمحفوظ نطقا-، بالتفريق بين الحرفين نطقا كما افترقا خطأ، ومخرجا، وصفة...، فكانت المصاحف المرتلة في هذه المسألة على الجادة، والحمد لله.

(1) له رحمه الله رسالة مفردة في هذه المسألة، ذكرها له ولخص أهم ما فيها الشيخ عبد الرزاق علي إبراهيم موسى في كتابه الفوائد التجويدية (129 وما بعدها).

(2) كالعلامة المتولي، وأحمد عبد العزيز الزيات، وأبْن رشدي سويد، وعبد الرزاق علي إبراهيم موسى، ومشايخ مصر والمغرب والشام، وغيره كثيرون جدا، أنكروا هذا النطق الدخيل، على هذا الحرف العربي الأصيل، أنظر لذلك: عبد الرزاق علي إبراهيم موسى، الفوائد التجويدية، (139، 140 - 141).

(3) قال رحمه الله "وأما الضاد... فمنهم من يجعله ظاء مطلقا، لأنه يشارك الظاء في صفاته كلها ويزيد عليه بالاستطالة، فلولا الاستطالة واختلاف المخرجين لكانت ظاء... وهذا لا يجوز في كلام الله تعالى، لمخالفته المعنى الذي أراد الله تعالى".

ابن الجزري، التمهيد، إالحسين بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، ط1، (86).

ولما بينهما من التشابه أمر ببيانهما حال الالتقاء، فقال رحمه الله في مقدمته الجزرية:

"والضد باستطالة ومخرج ميز من الظاء وكلها تجي".

ثم قال بعدها بأبيات:

"وإن تلاقيا البيان لازم أنقض ظهرك بعض الظالم".

ابن الجزري، المقدمة في ما على قارئ القرآن أن يعلمه، دار الإمام مالك الجزائر، ط1، 1424هـ - 2003م، (39، 42).

وقال في النشر (1/219) بعد أن ذكر أن من الناس من ينطقه ظاء قال "وكل ذلك لا يجوز".

ولو كان ما قالوه من الوصف صحيحا، لساغ إدغام أحدهما في الآخر، لأجل هذا التشابه الكبير بينهما، ولا قائل به، بل قد حذروا من ذلك، كما في التمهيد لابن الجزري (87 - 88)، والله أعلم.

(4) وهما الشيخان عامر السيد عثمان، وإبراهيم شحاته رحمهما الله.

(5) عبد الرزاق علي إبراهيم موسى، الفوائد التجويدية، (139) بتصرف.

ثالثاً: حكم التسهيل في الهمز المزدوج.

من المعلوم أن للهمز أنواعاً وتقاسيم خاصة، وضعها علماء الفن رحمهم الله، أصلوها وذكروا أحكامها، وبينوا خلافها ووافقها، وعضدوا راجحها، وأخروا مرجوحها، ومنها أحكام الهمز المزدوج في كلمة وفي كلمتين.

فللقراء رحمهم الله في هذا الباب أحكاماً معلومة، يُهْمُنَا منها في هذا المقام حكم تسهيلها، وهو تغييرها لقصد التخفيف، وهو النطق بالهمزة الثانية بين الهمزة المتحركة بحركتها محققة، وبين حرف العلة الموافق لحركتها، قال المارغني رحمه الله: "التسهيل بين بين، أي بينها - أي بين الهمزة المحققة - وبين الحرف المجانس لحركتها، فتكون المفتوحة بين الهمزة والألف، والمضمومة بين الهمزة والواو، والمكسورة بين الهمزة والياء..."⁽¹⁾.

وقد اختلف الأئمة في كيفية تسهيلها، على أربعة أوجه فيما انتهى إليه بحثي، أوردتها كالاتي:

الوجه الأول: وهو قول البعض، أن تسهيلها هو النطق بها⁽²⁾.

الوجه الثاني: أن حقيقة التسهيل هو النطق بها هاء خالصة، في المفتوحة فقط، دون المضمومة والمكسورة⁽³⁾.

الوجه الثالث: أن حقيقة التسهيل هو النطق بها هاء خالصة مطلقاً، أي كيفما كانت حركتها.

حكّي هذا القول الثالث عن الداني تبعاً لسيبويه⁽⁴⁾، وقال به آخرون تبعاً للداني، وهو ما جرى عليه العمل

(1) المارغني، النجوم الطوالع، (53).

ابن الجزري، تحبير التيسير، لجماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، ط1، 1404هـ - 1983م، (55).

الصفاقسي، تنبيه الغافلين، (29).

المتولي، فتح المعطي وغنية المقرئ، (23).

الضباع، الإضاءة في أصول القراءة، (25).

(2) نسبه العلامة المتولي رحمه الله في فتح المعطي (23) لبعضهم، ورده رحمه الله فقال "وهو مخالف لأهل الأداء".

(3) وهو منسوب إلى (ابن حلواذه) كما في فتح المعطي للمتولي (24)، وقد علق إبراهيم المناوي محقق الكتاب على ذلك فقال "لم أجد له

ترجمة، وربما يكون خطأ مطبعياً، والاسم الصحيح (ابن الحذاء) كما ذكره بعض المحققين".

وأقول: لعل الصواب أنه الشيخ أبو عمران موسى بن حدادة المرسي نزيب فاس، فقد نسب هذا المذهب له أبو الوكيل في كتاب له عنوانه

(تحفة المنافع)، وهو مستفاد من بعض البحوث في هذه المسألة عبر منتديات الإنترنت ولم يتسن لي الوقوف على هذا المؤلف، ولا الظفر

بترجمة لهذا العلم.

(4) المتولي، المرجع السابق، (23).

المارغني، المرجع السابق، (53).

بفاس والمغرب فيما حُكي⁽¹⁾.

الوجه الرابع: أن حقيقة التسهيل هو النطق بها بين حال تحقيقها، وبين حرف العلة الموافق لحركتها، كما سبق.

وهو ما لم يذكر المحققون غيره، كمكي بن أبي طالب⁽²⁾، وابن الجزري⁽³⁾، وهو مذهب أبي شامة والأكثرين⁽⁴⁾، وغلظ الأئمة كالصفاقي⁽⁵⁾، والضباع⁽⁶⁾ من قال بغيره، ونص المارغني رحمه الله على أنه المعمول به في بلده⁽⁷⁾.

واحتج القائلون بنطقها هاء حال تسهيلها بما يأتي:

1. كون ذلك جائزا لغة، فقد نص عليه الأئمة كسيبويه⁽⁸⁾، وابن عصفور⁽⁹⁾، ومكي بن أبي طالب⁽¹⁰⁾ رحمهم الله جميعا.

2. أن إمام الصنعة أبا عمرو عثمان بن سعيد الداني رحمه الله قرأ به، قالوا: "وبه قرأ الحافظ الداني تبعا للإمام لسببويه، والطلبة يبحثون في هذا كثيرا، ولكن لا يُبحث في ذلك حيث قال الحافظ، فإنه شيخ هذه الطريقة، وإمامها المقتدى فيها:

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام"⁽¹¹⁾.

⁽¹⁾ قال المارغني في النجوم الطوالع (53) "قال العلامة سيدي عبد الرحمن بن القاضي في بعض تأليفه: جرى الأخذ عندنا بفاس والمغرب في المسهل بالهاء خالصة مطلقا وبه قال الداني...".

⁽²⁾ مكّي، الرعاية لتجويد القراءة، (إجمال محمد شرف، وعبد الله علوان)، دار الصحابة للتراث، (1422هـ - 2002م)، (53).

⁽³⁾ ابن الجزري، تحبير التيسير، (55)، وكتابه التحبير من آخر كتبه، إن لم يكن آخرها، فهو بعد النشر والطبقة والدرة، كما يستفاد من كلامه في مقدمته (8).

⁽⁴⁾ المتولي، المرجع السابق، (24).

المارغني، المرجع السابق، (53).

⁽⁵⁾ الصفاقي، تنبيه الغافلين، (29).

⁽⁶⁾ الضباع، المرجع السابق، (25).

⁽⁷⁾ المارغني، المرجع السابق، (53).

⁽⁸⁾ سيبويه، الكتاب، ت عبد السلام هارون، دار الجيل، ط1، (238/4).

قال رحمه الله "وأما (الهاء) فتكون بدلا من التاء...وقد أبدلت من الهزمة في هرقت، وهمرت، وهرحت الفرس تُريدُ أرحت...ويقال إياك وهياك".

⁽⁹⁾ ابن عصفور الإشبيلي، المتع الكبير في التصريف، ت فخر الدين قباوه، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996م، (264).

⁽¹⁰⁾ مكّي، المصدر السابق، (53).

⁽¹¹⁾ المتولي، المرجع السابق، (23-24).

ورد الجمهور هذا القول، وأدلته من عدة وجوه:

1. أنه لا يلزم من جواز الشيء في العربية جوازه في القراءة، لأنَّ القراءة مبناها على التلقي والسند المتواتر، أما اللغة فتبع⁽¹⁾.
2. أنَّ أمر الإبدال مقصور على السماع، فما سمع إبداله جاز فيه إبداله، وما لم يسمع إبداله، لا يجوز إبداله، فلا يقاس ما لم يسمع على ما سمع، وفي مسألتنا هذه وهي مسألة الهمز المزدوج لم يسمع فيه بذلك⁽²⁾.

وأما استلالهم بأبي عمرو الداني رحمه الله القائل به، فجوابه من أوجه:

1. أين ذكره الداني رحمه الله، إذ قد عزوه تعميماً من غير تعيين.
2. ما صفة ذكر الداني رحمه الله له، هل ذكره من باب الفائدة، أو استطرادا في البحث، أو عزاه عزوا، أو ذكره مذهبا له حال كونه آخذاً به، مقرراً له، إذ لا يسلم للدلالة على ما ذكره إلا الاحتمال الأخير.

3. ثم على فرض صحة هذا الاحتمال، يبقى أمر القراءة مبناه على الرواية والتلقي والمشافهة، بعد تواتر ذلك، فإذا عدم لم يقبل أياً كان قائله، ولا يتصور أن يقول به إمام كالداني رحمه الله.
4. أنه قول لم يشتهر ولم يعرف، لذا كثر بحث الطلبة فيه، كما سبق في قولهم.

قال الصفاقسي رحمه الله: "وبعض القاصرين يجعل التسهيل هاء محضة، وهو لحن لا تحل القراءة به"⁽³⁾.

قال الضباع رحمه الله: "وليتحرز فيه - أي التسهيل - عن قلب الهمزة هاء، فقد غلط قوم فأخرجوه من مخرجه - أي مخرج الهاء -"⁽⁴⁾.

فالحاصل مما تقدم أنَّ الوجه الصحيح في التسهيل، هو ما عليه أكثر الأئمة وجمهورهم، وما عليه المحققون، وهو الوجه الرابع.

(1) الصفاقسي، تنبيه الغافلين، (29).

(2) الصفاقسي، المصدر نفسه، (29 - 30).

(3) الصفاقسي، المصدر نفسه، (29).

(4) الضباع، المرجع السابق، (25).

وإذ أستطرد في هذه المسألة على هذا الوصف، فلأجل أن يتضح ما سأذكره فيما يأتي:

قد سارت اللجنة المحترمة في تسجيل بعض المصاحف، وبالتحديد مصحف رواية ورش رحمه الله⁽¹⁾، على الأخذ بوجه نطق الهمزة المسهلة هاء، وذلك واضح في عدة مواضع منها:

(ءَامَنْتُمْ) [الأعراف 123] [طه 71] [الشعراء 49]، (أَيَّتِكُمْ) [النمل 55] [فصلت 9]، (أَأَكَلَهُ) [النمل 60]، 61، 62، 63، 64]، (ءَأَلِهْتُنَا) [الزخرف 58]، (أَأَذَا) [ق 3]، (أَأَنَّا) [النازعات 10].

وهي في هذه المواضع واضحة جداً، وتركت تعداد بعض المواضع غير الواضحة.

ثم هاهنا وقف قلمي، وانتهى علمي، فلا أنا بالذي يخالف الأئمة المحققين، ولا بالذي يجراً على تخطئة اللجنة، فضلاً عن تنقصها أو الطعن عليها، فعسى الله تعالى أن يفتح علينا بما يوضح لنا هذا الإشكال.

بقي أن يشار إلى أمر مهم، لعل من ورائه حل هذا الإشكال، وهو أن الشيخ الحصري رحمه الله نفسه، ذكر أن السلطات المغربية طلبت من وزارة الشؤون الإسلامية المصرية، أن يُسجّل لها القرآن الكريم برواية ورش رحمه الله، وهي الرواية السائدة المقروء بها في تلك الأوطان⁽²⁾، فلعل وجه التسهيل بالإبدال هاء، مما طالبت به السلطات المغربية في ذلك التسجيل، لكونه الوجه المعمول به عندهم، والله أعلم.

⁽¹⁾ أما مصحفي قالون والدوري رحمهما الله تعالى فلم يظهر لي ذلك فيهما، وإن كان التسجيل غير واضح في كثير من المواضع، وبقي مصحف حفص رحمه الله فعلى أصله بتحقيق الهمز مطلقاً.

⁽²⁾ ذكر رحمه الله هذا في لقاء صحفي معه، سبقت الإشارة إليه في الفصل الأول (13).

المطلب الثالث: جهوده في علم القراءات من خلال الجمع الصوتي للقرآن الكريم.

وقصد ربط مادة هذا المبحث، وهذه الدراسة الخاصة لهذا المشروع، بالموضوع العام للمذكورة، أذكر في هذا المطلب جملة من جهود الشيخ رحمه الله في علم القراءات، من خلال المشروع.

الأول: مشاركة الشيخ رحمه الله الفعالة الخالدة، خلود القرآن الكريم، في تبليغ القرآن الكريم، بنشره وإقراءه، وتعليمه تسميحه، للعالمين من خلال التسجيل الصوتي للقرآن.

الثاني: السعي الحثيث في امتثال أوامر الله عز وجل، والسعي في خدمة القرآن الكريم، تحقيقاً لوعده الله سبحانه وتعالى في قوله ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر 9]، بقصد أن تكون هذه المصاحف وسيلة من وسائل قمع وقطع لتلك الأيدي الباغية الفاجرة، التي حاولت يوماً ما تحريف القرآن الكريم، ولا تزال على ذلك، ولكن أنى لها الفلاح، فهل من حرك البحر المحيط بعود ثقاب، عكره يوماً من الأيام؟!.

الثالث: خدمة القرآن الكريم، وإعانة القارئ له والحافظين، في مختلف الدول المسلمة، بتسجيل القرآن الكريم بمختلف القراءات والروايات التي يقرؤون بها.

الرابع: إن هذا المشروع العظيم، بما أمّله من أهداف مُدهشة، وما حققه من نتائج مبهرة، يجعل كل هدف من أهدافه المرجوة، والمحقة - التي سبقت الإشارة إليها - جهداً من جهود الشيخ رحمه الله، في هذا المشروع العظيم خصوصاً، وفي علم القراءات عموماً.

ملخص الفصل الرابع:

لقد اعتنت الأمة المسلمة بالقرآن الكريم أيما عناية على مر السنين، فجمع ودون وكتب، في زمن النبوة والخلافة، وسعيًا في المزيد من العناية بالقرآن الكريم، اجتهدت طائفة من المخلصين من عباد الله تعالى في جمعه جمعًا غير مسبوق، ألا وهو جمع تلاوته، وهو المشروع المعروف بـ (الجمع الصوتي للقرآن الكريم). ذلك المشروع الذي حقق للأمة المسلمة العديد من المكاسب العظيمة النافعة، ودافع عن مقوماتها وثوابتها، بتسميع القرآن الكريم للأمة الإسلامية متلوا محبرًا.

وقد كان للشيخ الحصري رحمه الله الجهد العظيم في إنجاح هذا المشروع، فقد كان رحمه الله أول من سجلت المصاحف المرتلة بصوته العذب الشجي، كما سجل رحمه الله مختلف الروايات المنتشرة والمشتهرة في العالم الإسلامي اليوم، على وصف غاية في الإتقان والتحرير والدقة في الأداء، ما جعلها مصاحف أئمة يرجع إليها ويتحاكم عندها في هذا الشأن.

وقد أشرت في هذا الفصل إلى التفاصيل المتعلقة بهذا المشروع، وسردت تاريخ حياته وأيامه، وبعض ما يتعلق به، وذيلته بدراسة لطريقة تسجيل الشيخ رحمه الله فيه، بقدر الوسع والطاقة، والله أعلم.

وهذا تمام ما أردت تسطيره من دراسة لهذا المشروع العظيم، وبيان لجهود الشيخ رحمه الله وأعماله فيه، ودراسة لتسجيلاته الصوتية، لنأتي بعد ذلك على آخر فصول هذه المذكرة، وبيان جهود الشيخ رحمه الله من خلال ما كان له من اختيارات وترجيحات في مسائل علم القراءات، وعلومها المكلمة وغيرها، والله الموفق.

الفصل الخامس

الأساليب المختلفة في اختيار وترتيب الآيات.

المبحث الأول: اختياراته وترجيحاته في علم القراءات.

المبحث الثاني: اختياراته وترجيحاته في علم التجويد.

المبحث الثالث: اختياراته وترجيحاته في علم الوقف والابتداء.

المبحث الرابع: اختياراته في علم عدّ الآي، وعلوم القرآن، ومسائل فقهية.

المبحث الأول: اختياراته وترجيحاته في علم القراءات.

- المطلب الأول: في باب الاستعاذة والبسملة.
المطلب الثاني: في إدغام القاف في الكاف في (نخلقكم).
المطلب الثالث: في باب المدود.
المطلب الرابع: في الهمز المزدوج من كلمتين (أب).
المطلب الخامس: في باب الوقف على أواخر الكلم.
المطلب السادس: في بعض الفرشيات.

المبحث الثاني: اختياراته وترجيحاته في علم التلويح.

- المطلب الأول: في مسائل متنوعة.
المطلب الثاني: في مسائل الأحرف.
المطلب الثالث: في مسائل الصفات.
المطلب الرابع: في مسائل الإدغام والإخفاء.
المطلب الخامس: في مسائل المقطوع والموصول.

المبحث الثالث: اختياراته وترجيحاته في علم الوقف والابتداء.

- المطلب الأول: في تقسيم الأوقاف.
المطلب الثاني: في وقف السنة، أو وقف جبريل.
المطلب الثالث: في الوقف على رؤوس الآي.
المطلب الرابع: في الوقف على الاستثناء المنقطع.
المطلب الخامس: في الوقف على (بلى).
المطلب السادس: في وقف الازدواج.

المبحث الرابع: اختياراته في علم علم الألف، وعلوم القرآن، ومسائل فقهية.

- المطلب الأول: في المذهب المعتبر لورش والدوري رحمهما الله، في عدد الآي.
المطلب الثاني: في معنى الأحرف السبعة.
المطلب الثالث: هل القراءات القرآنية المختلفة مأذون فيها أو أنها نازلة؟
المطلب الرابع: في جمع القراءات حال الدرس، وحال التلاوة في المحافل العامة.
المطلب الخامس: في التغيي بالقرآن وتحسين الصوت به، وفي حكم قراءته بالألحان.
المطلب السادس: عرض لمسألتي كتاب (مع القرآن الكريم).

توطئة :

سبقت الإشارة في مواضع كثيرة من المذكرة، إلى ما تضمنته كتب الشيخ رحمه الله من اختيارات وترجيحات⁽¹⁾، في العديد من المسائل على اختلاف علومها، وهذه الاختيارات هي ما قصدت ذكره وجمعه، وأفردت بيانه في هذا الفصل.

وما ذاك إلا لما كانت هذه الاختيارات والترجيحات صورةً من جهود الشيخ رحمه الله في علم القراءات وعلومها المكملة خصوصاً، وفي العلوم الشرعية عموماً، على مضمار التأليف.

فهي قبل ذلك تظهر - ولو بعض الشيء - مستوى الشيخ رحمه الله العلمي، الذي أهله للاختيار والترجيح، وفق ما دلّ عليه الدليل، واختاره المحققون من الأئمة قبله.

كما تظهر أيضاً نطم التأليف الذي سار الشيخ رحمه الله عليه في كتبه، فهو الذي لم يركن إلى الجمع والتقميش، بل زاد عليه بالتمحيص والتحقيق والتفتيش، بيانا لصحيح الأقوال وضعيفها، وراحها من مرجوحها.

ثم إنَّها بعد ذلك ترسم للباحث والقارئ والمطلع عليها منهجاً علمياً رزيناً، في التعامل مع المسائل الشرعية عموماً وفق منهج (العبرة بالدليل)، بعرض الآراء المختلفة ونقدها، وبيان صوابها وخللها، في أسلوب علميٍّ، وأدب جمٍّ، يُظهر بلجلاء ووضوح الموضوعية الحقيقية في البحث.

تلك هي الاختيارات والترجيحات التي أردت جمعها، وبسط الكلام فيها في هذا الفصل، وفق ترتيب مدروس، ومنهجية في العرض - أرجو أن تكون - موفقة، بذكر عنوان المسألة، ومذاهب الأئمة فيها إن وجد، ثم ذكر اختيار الشيخ رحمه الله فيها، وكلامه في ذلك، مع شيء من الاستطراد حيث يقتضي المقام.

غير أنني اقتصر في ذلك على المسائل التي كان له فيها ترجيح ظاهر صريح، أو شبه ذلك، وأضربت عن الكثير من المسائل التي اكتفى الشيخ رحمه الله فيها بذكر الخلاف، ولم يكن من صنيعه ما كان في الأخرى.

وهذا أوان الشروع في المقصود، وقد جعلت أول ذلك ذكر اختياراته رحمه الله في علم القراءات أصولاً وفرشاً، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

(1) راجع الصفحة (78، 86، 108، 124، 138، 162) من المذكرة.

المبحث الأول: اختياراته وترجيحاته في علم القراءات.المطلب الأول: في باب الاستعاذة والبسملة.الفرع الأول: مسألة في الاستعاذة.

أشار الشيخ رحمه الله في باب الاستعاذة من كتاب (أحكام قراءة القرآن) إلى اختلاف - التنوع - الأئمة في لفظها، إشارة مختصرة⁽¹⁾، مقتصرًا على المشهور من الصيغ، وذكر منها لفظ (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)، وهذا اللفظ بخصوصه هو المختار لجميع القراء⁽²⁾، والمستعمل عند الحدائق من أهل الأداء⁽³⁾، والمأخوذ به عند عامة الفقهاء⁽⁴⁾، حتى ادّعى بعضهم الإجماع عليه⁽⁵⁾، وهو المختار عند جمهور المحققين كالشاطبي⁽⁶⁾، وابن بري⁽⁷⁾، وابن الجزري⁽⁸⁾، والصفاقسي⁽⁹⁾، وغيرهم⁽¹⁰⁾.

وإلى هذا الاختيار مال الشيخ الحصري رحمه الله فقال: " والمختار في صيغتها (أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ)"⁽¹¹⁾.

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن، (289-290).

وأطال البحث فيها بشكل قد لا يوجد عند غيره، ابن الجزري رحمه الله في كتاب النشر (243/1-259)، وكذا الشيخ الحصري - نقلا عنه - في كتابه فتح الكبير (5-33).

(2) ابن الجزري، النشر، (243/1).

(3) الداني، التيسير في القراءات السبع، إ. أوتويرتزل، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة، ط1، (1426هـ-2005م)، (16).

(4) قال في النشر "... كالشافعي وأبي حنيفة وأحمد وغيرهم..." (243/1).

(5) كابن سوار والقلانيسي والسخاوي رحمهم الله كما في النشر (243/1)، ولم يرتض ذلك المحققون، بل ردوه لوقوع الخلاف المعلوم في ذلك، وانظر لذلك النشر (246/1)، وإتحاف فضلاء البشر (107/1).

(6) الشاطبي، حرز الأماني، (8).

(7) الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع (مع شرحه النجوم الطوالع)، دار الفكر، (1424هـ-2004م)، (18)، قال: "وقد أتت في لفظه أخبار وغير ما في النحل لا يختار".

(8) طيبة النشر في القراءات العشر، إ. محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى المدينة المنورة، ط3، (1426هـ-2005م)، (38).

(9) الصفاقسي، تنبيه الغافلين، (100).

، غيث النفع، (28).

(10) انظر لذلك: ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، ت. جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، (50).

المارغني، النجوم الطوالع، (19).

المرصفي، هداية القاري، (555).

(11) الحصري، المرجع السابق، (290).

والقصد هاهنا إظهار اختيار الشيخ رحمه الله وسلفه في ذلك، وأنه رحمه الله سار على ما اختاره الجمهور من لفظها، وإلا ففي المسألة مزيد بحث من حيث جمع أقوالها، واستقصاء أدلتها من الكتاب والسنة مع بيان صحتها وصالحها للاستدلال من غيره، فذلك مقام آخر تضيق هذه المذكرة عنه، والله أعلم.

الفرع الثاني: مسألة في البسمة.

من المسائل التي أشار إليها الشيخ رحمه الله في باب البسمة من كتاب (أحكام قراءة القرآن الكريم)⁽¹⁾، مسألة الأوجه الجائزة بين الاستعاذة والبسمة حال ابتداء القارئ بالقراءة، فللقارئ حينئذ أربعة أوجه جائزة لجميع القراء⁽²⁾، وإنما اختلف العلماء - وهو المقصود هاهنا - في المختار منها على قولين في حدود بحثي: القول الأول: إن الوجه المختار هو وصل الاستعاذة بالبسمة، وهو ظاهر كلام الداني رحمه الله في المكتفى⁽³⁾، لأنه أكمل في الاستفتاح⁽⁴⁾.

القول الثاني: إن الوجه المختار قطع الاستعاذة عن البسمة، وقطع البسمة عن أول السورة، وهو الوجه المعنون بـ (قطع الجميع).

حكى هذين القولين ابن الباذش رحمه الله في الإقناع⁽⁵⁾ فقال: "...ولك أن تصلها - الاستعاذة - بالبسمة في نفس واحد، وهو أتم لأنك تكمل الاستفتاح، ولك أن تسكت عليها ولا تصلها بالبسمة وذلك أشبه بمذهب أهل الترتيل...". ويبيّن ابن الجزري رحمه الله كلام ابن الباذش هذا، فقد نقله في موضع من (النشر). بمعناه، مشيراً إلى أن معنى قوله هنا (السكت عليها)، أي الوقف على الجميع⁽⁶⁾.

ومع صحة الوجهين وجوازهما في القراءة والأداء⁽⁷⁾، إلا أن المختار عند الشيخ الحصري رحمه الله هو القول الثاني،...

(1) الحصري، المرجع السابق، (291-292).

(2) انظر لاستفادتهما: ابن الجزري، النشر، (1/268).

المارغي، المرجع السابق، (20).

المرصفي، المرجع السابق، (561).

(3) الداني، المكتفى في الوقف والابتداء، (155)، فقد جعل الوقف على الاستعاذة تاماً، والوقف على البسمة أتم.

(4) ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، (51).

(5) ابن الباذش، المصدر نفسه، (51).

(6) ابن الجزري، النشر، (1/268)، قال: "وقال ابن الباذش إن الوقف على الجميع أشبه بمذهب أهل الترتيل".

(7) ابن الجزري، المصدر نفسه، (1/257)، وكن على ذكر أن الخلاف هنا في المقدم والمختار، لا في الصواب والخطأ.

قال في بيان ذلك: "...الوقف على الاستعاذة، وعلى البسملة، وهذا أحسن الأوجه"⁽¹⁾، وهو الأشبه بمذهب أهل الترتيل كما ذكر ابن البادش، واختاره أيضا العلامة الصفاقسي⁽²⁾ رحم الله الجميع.

المطلب الثاني: في إدغام القاف في الكاف في (نَخْلَقُكُمْ)⁽³⁾.

ذكر الشيخ رحمه الله - في كتاب (أحكام قراءة القرآن الكريم) - في قسم المتجانسين الصغير، تحت فرع ما يدغم من المتجانسين اتفاقا، إدغام القاف في الكاف⁽⁴⁾، فقد اتفق أهل الأداء على إدغامهما، غير أنهم اختلفوا في إبقاء، وعدم إبقاء صفة استعلاء القاف حال إدغامه في الكاف، فاختلف في ذلك على قولين عند أهل الأداء كالآتي:

القول الأول: قالوا بإبقاء صفة الإطباق حال إدغام (القاف في الكاف)، أي إدغامهما إدغاما ناقصا، وهو مذهب مكّي بن أبي طالب القيسي⁽⁵⁾، وغيره⁽⁶⁾.

القول الثاني: قالوا بعدم إبقاء صفة الإطباق حال الإدغام، أي إدغامهما إدغاما تاما، وهو مذهب الجمهور، وحكاه الداني رحمه الله إجماعا⁽⁷⁾.

وقد صحح الأئمة رحمهم الله الوجهين، ويقول ابن الجزري رحمه الله في ذلك: "قلت وكلاهما حسن"⁽⁸⁾، وقال أيضا في النشر: "والوجهان صحيحان"⁽⁹⁾.

(1) الحصري، المرجع السابق، (291).

(2) قال في تنبيه الغافلين، (100) "وهو أجملها"، وقال في غيث النفع (29) "وهو أحسنها".

(3) من قوله تعالى ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَّاءٍ مَّهِينٍ﴾ [المرسلات 20].

(4) الحصري، المرجع السابق، (97-98).

(5) مكّي بن أبي طالب، الرعاية، (70).

(6) عزا الشيخ رحمه الله هذا القول للمصريين، كما عزا القول الثاني الآتي للشاميين، ولم يعز غيره رحمه الله فيما اطلعت عليه من الكتب هذا العزو، ولعل الشيخ رحمه الله ذكره اعتمادا على ما نقله عن ابن الجزري في التمهيد حيث قال: "وبالأول أخذ المصريون، وبالتالي أخذ الشاميون"، كذا نقله الشيخ رحمه الله في الصفحة (98) عن ابن الجزري، والذي اطلعت عليه في التمهيد (94) قوله رحمه الله: "وبالأول أخذ عليّ المصريون، وبالتالي الشاميون" وبين العبارتين فرق، والله أعلم.

(7) الصفاقسي، غيث النفع، (559).

(8) المارغني، المرجع السابق، (83).

(9) ابن الجزري، التمهيد، (94).

(9) ابن الجزري، النشر، (221/1).

ومع صحة الوجهين إلا أنَّ المقدم أداء هو القول الثاني، عند جمع من الأئمة المحققين كاللاداني⁽¹⁾، وابن الجزري⁽²⁾، وابنه⁽³⁾، والصفاقسي⁽⁴⁾، والبنَّا الدمياطي⁽⁵⁾، وابن يالوشة⁽⁶⁾، والمارغني⁽⁷⁾، والمرصفي⁽⁸⁾، وغيرهم.

قال ابن الجزري رحمه الله: "والوجهان صحيحان إلا أنَّ هذا الوجه - القول الثاني - أصحُّ قياساً على ما أجمعوا عليه في باب المحرك للمدغم..."⁽⁹⁾ وقال أيضاً: "واختياري الثاني وفاقاً للاداني وقياساً على مذهب أبي عمرو بن العلاء"⁽¹⁰⁾.

وقد سار شيخنا الحصري رحمه الله على هذا على هذا الاختيار ورجح هذا المذهب، وذلك أنَّه بعد ما قرَّر المسألة وذكر القولين فيها، نقل عن ابن الجزري رحمه الله التَّقول السابقة من (التمهيد) و(النشر) في

(1) الصفاقسي، غيث النفع، (559).

(2) ابن الجزري، النشر، (221/1).

(3) نقله عنه الشيخ رحمه الله في الصفحة (97)، وهو كلامه في شرحه على المقدمة الجزرية.

وأحمد بن الجزري: هو أحمد بن محمد بن محمد بن الجزري، أبو بكر ولد يوم الجمعة 17 من رمضان سنة 770هـ بدمشق، حفظ القرآن الكريم سنة 790هـ، وحفظ الشاطبية والعقيلة والطيبة والدرة، قرأ على جماعات من أهل العلم وأجازوه، ومنهم أبوه الإمام ابن الجزري وأجازوه بالعرش، وقرأ عليه النشر والتقريب، له شرح على الطيبة والجزرية، ألف الكثير وتولى المناصب، توفي رحمه الله سنة 859هـ، وقيل بعدها.

ابن الجزري، غاية النهاية، (129/1 - 131).

عمر رضا كحاله، معجم المؤلفين، (291/1 - 292).

المرصفي، المرجع السابق، (633/2).

(4) الصفاقسي، غيث النفع، (559).

(5) البنَّا الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، (141/1 - 142) (581/2).

(6) محمد بن علي بن يالوشة الشريف، الأوجه المقدمة عند القراء، إ عبد الحليم قابة وسمير جاب الله، دار البلاغ، ط1، (1422هـ - 2001م)، (105).

ابن يالوشة: هو أبو عبد الله فخر الدين محمد بن علي بن يوسف بن يالوشة الشريف، الأندلسي الأصل التونسي إقامة، المالكي مذهباً، عالم فاضل بالقرآن والقراءات، والفقهاء والحديث والتوحيد، ولد بتونس سنة 1260هـ، كان مدرساً من الرتبة الأولى بالجامع الأعظم الزيتونة، وأسندت إليه مشيخة الإقراء بتونس، وكان يلقب لعظم مقامه بـ (الشاطبي الصغير)، له العديد من المؤلفات النافعة النفيسة، منها: المقدم أداء عند القراء، الفوائد المفهومة في شرح الجزرية، توفي رحمه الله بتونس في أواخر جمادى الآخر سنة 1314هـ.

المرصفي، المرجع السابق، (714/2).

(7) المارغني، المرجع السابق، (83).

(8) المرصفي، المرجع السابق، (255).

(9) ابن الجزري، النشر، (221/1).

(10) ابن الجزري، التمهيد، (94).

اختياره لمذهب الداني رحمه الله⁽¹⁾، مما يدل على اختيار الشيخ رحمه الله قوله ورأيه، وميله إلى ترجيحه، وقد رجّحه صراحة في كتابه (القراءات العشر)، حيث يقول: "والوجهان صحيحان، إلا أنّ الإدغام الخالص أصحُّ وأَوْجَه، بل ينبغي ألا يؤخذ بسواه من طرقنا"⁽²⁾، أي من طريق الشاطبية والدرّة، والله أعلم.

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (98).

(2) الحصري، القراءات العشر، (41).

المطلب الثالث: في باب المدود.

الفرع الأول: المد في حرف (العين).

تكلم الشيخ رحمه الله في باب المدّ اللازم الحرفي⁽¹⁾، في مسألة حكم مد حرف (العين)، في فاتحة سورة مريم ﴿كَهَيْعَاصَ ۙ﴾ [مريم 1]، وفاتحة سورة الشورى ﴿حَمَّ ۙ﴾ ﴿عَسَّ ۙ﴾ [الشورى 1-2]، وذكر مذاهب أهل الأداء فيها، وقد اختلف في مداها على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: المدّ المشبع، إجراء لها مجرى حرف المدّ، فأشبع مدّها للالتقاء الساكنين، وهو مذهب ابن مجاهد رحمه الله وجماعة⁽²⁾.

الوجه الثاني: المدّ توسطاً، رعاية لفتح أولها، وللجمع بين الساكنين، ولانحطاط رتبة حرف اللين عن حرف المد⁽³⁾، وهو مذهب عبد المنعم بن غلبون، وابنه طاهر، وجماعة⁽⁴⁾.

الوجه الثالث: المدّ قصراً، إجراء لها مجرى الحروف الصحيحة⁽⁵⁾.

أما الوجهان الأولان، فجائزان صحيحان، مقروء بهما لجميع القراء من طريق الشاطبية وأصلها - التيسير-، ومن طريق التحبير والطيبة⁽⁶⁾، قال ابن الجزري رحمه الله: "وهذان الوجهان مختاران لجميع القراء عند المصريين والمغاربة ومن تبعهم وأخذ بطريقهم"⁽⁷⁾.

واختار كل وجه منهما جماعة من أهل العلم، فاختار المدّ توسطاً العلامة الجعبري⁽⁸⁾ رحمه الله.

واختار المدّ المشبع غير واحد من الأئمة كمكي بن أبي طالب⁽⁹⁾،...

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (189-190).

(2) ابن الجزري، النشر، (348/1).

(3) الصفاقسي، غيث النفع، (320).

(4) ابن الجزري، المصدر السابق، (348/1).

(5) ابن الجزري، المصدر نفسه، (348/1-349).

(6) الصفاقسي، غيث النفع، (320).

المرصفي، المرجع السابق، (344).

(7) ابن الجزري، المصدر السابق، (348/1).

(8) الصفاقسي، غيث النفع، (320).

(9) ابن الجزري، المصدر السابق، (348/1).

والشاطبي⁽¹⁾، وابن بري⁽²⁾، وابن يالوشة⁽³⁾، والمارغني⁽⁴⁾، والمرصفي⁽⁵⁾، وغيرهم⁽⁶⁾.

وإلى اختيارهم مال الشيخ الحصري رحمه الله، فقال رحمه الله مُبَيِّنًا هذا الاختيار ومُوجِّهاً له: "وهذان الوجهان هما المختاران لجميع القراء... وفضَّل العلماء الإشباع، ووجهُ تفضيله على غيره أنَّه قياس مذهب أهل الأداء في الفصل بين الساكنين، وأنَّ فيه مجانسة لما جاوره من المد، وهو (صاد) في سورة مريم و(سين) في أول الشورى"⁽⁷⁾.

وأما الوجه الثالث فمقروء به من غير طريق الشاطبيَّة والتيسير، بل هو من طريق الطيبة، قال الصفاقسي رحمه الله: "... ذَكَرَهُ مع الاثنين قبله المحقق في نشره وطيبته، قال فيها: وأشبع المد لساكن لزم..... ونحو عين فالثلاثة لهم"⁽⁸⁾ " (9).

- (1) الشاطبي، حرز الأمان، (15)، قال رحمه الله: " ومد له عند الفواتح مشبعا
(2) ابن بري، الدرر اللوامع مع شرحه، (49)، قال: " ومد للساكن في الفواتح
(3) ابن يالوشة، الأوجه المقدمة في الأداء، (82).
(4) المارغني، المرجع السابق، (50).
(5) المرصفي، المرجع السابق، (344).
(6) كالجزموري رحمه الله في تحفة الأطفال (19).
(7) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (189-190).
(8) ابن الجزري، طيبة النشر، (43).
(9) الصفاقسي، غيث النفع، (464).
المرصفي، المرجع السابق، (344).

قال الضباع رحمه الله في كتابه (القول الأصدق فيما خالف فيه الأصهباني الأزرق) ما نصه: " وجاء عنه في "عين" من ﴿كَهَيْعَصَ﴾ فاتحة مريم، و﴿حَمْدٌ﴾ فاتحة الشورى ثلاثة أوجه:
الإشباع وهو أحد الوجهين في الكامل وأحد الثلاثة في الإعلان.

والتوسط وهو الذي في المصباح والتذكار وروضة المالكي وهو الثاني في الكامل والإعلان وأحد الوجهين في كفاية أبي العز.
والقصر وهو الذي في الغايتين والمستنير والمفتاح والجامع والتجريد والتلخيص والمبهبج وروضة المعدل وهو طريق أبي اليمن الكندي وهو الثاني في الكفاية والثالث في الإعلان" (7).

الفرع الثاني: حكم الوقف على مد اللين.

ومن المسائل التي ذكرها الشيخ رحمه الله في باب المدود⁽¹⁾، حكم مدّ حرفي اللين عند الوقف عليهما⁽²⁾، ولأئمة الأداء رحمهم الله في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: قالوا إن الوقف عليهما يكون بالمدّ المشبع، وهو مذهب أبي الحسن علي بن بشر، وجماعة⁽³⁾.

المذهب الثاني: قالوا إن الوقف عليهما يكون بالمدّ توسطاً، وهو مذهب أكثر المحققين، واختاره الداني، وبه كان يُقرئ الإمام الشاطبي⁽⁴⁾، واختاره الصفاقسي أيضاً⁽⁵⁾، رحم الله الجميع.

المذهب الثالث: قالوا إن الوقف عليهما يكون بالقصر، إجراء لهما مجرى الحروف الصحيحة، وهو مذهب أبي بكر الشذائي⁽⁶⁾، والحسن بن داود النّقار⁽⁷⁾، وأبي الفتح بن شيطا⁽⁸⁾، وغيرهم من حدّاق القراء⁽⁹⁾.

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (196).

(2) أي حال الوقف عليهما بالإسكان، أو بالإشمام فيما يصح فيه الإشمام، لأنّ الإشمام إشارة بعد سكون.

(3) ابن الجزري، النشر، (349/1).

(4) ابن الجزري، المصدر نفسه، (349/1).

الصفاقسي، تنبيه الغافلين، (111).

(5) الصفاقسي، المصدر نفسه، (111).

(6) أحمد بن نصر بن منصور بن عبد المجيد بن عبد المنعم أبو بكر الشذائي البصري إمام مشهور، أخذ القراءات على الأئمة، ورويت عنه، توفي رحمه الله في ذي القعدة سنة 373هـ وقيل سنة 376هـ.

ابن الجزري، غاية النهاية، (144/1 - 145).

(7) الحسن بن داود بن الحسن بن عون بن منذر بن صبيح، أبو النّقار الكوفي القرشي مولا هم المعدل النحوي مُصدّر حاذق، إمام مشهور توفي رحمه الله سنة 350هـ.

ابن الجزري، غاية النهاية، (212/1).

(8) عبد الواحد بن الحسين بن أحمد بن عثمان بن شيطا، أبو الفتح البغدادي الأستاذ الكبير الكامل الثقة الرضي صاحب كتاب (التذكار في القراءات العشر)، ولد رحمه الله سنة 370هـ، أخذ القراءات على الأئمة، ورويت عنه أيضاً، وكان عالماً بالقراءات والوجوه بصيراً بالعربية، توفي رحمه الله سنة 405هـ.

ابن الجزري، غاية النهاية، (473/1 - 474).

(9) ابن الجزري، النشر، (349/1)، وذكر رحمه الله وكذا الصفاقسي في التنبيه (111) أنّ بعضهم حكى الإجماع عليه.

وهذه المذاهب الثلاثة جائزة لجميع القراء⁽¹⁾، ذكرها لهم الشاطبي⁽²⁾ وغيره، والخلاف إنما هو في المُقدِّم أداء.

ومال المحقق ابن الجزري رحمه الله في هذه المسألة إلى التفصيل في حكم الوقف عليهما، باعتبار الاختلاف في مقدار المدِّ العارض للسكون العارض نحو (أَلْتَلَيْمَاتِ) و(عَفُورٌ) و(وَأَلْمُرْسَلَاتِ)، فقال رحمه الله مُبيناً هذا التفصيل وذاك الاختيار، قال: " قلت والتحقيق في ذلك أن يقال:

إنَّ هذه الأوجه الثلاثة لا تسوغ إلا لمن ذهب إلى الإشباع في حروف المد من هذا الباب.

وأما من ذهب إلى القصر فيها - أي حروف المد - فلا يجوز له إلا القصر فقط.

ومن ذهب إلى التوسط فيها فلا يسوغ له هنا إلا التوسط والقصر، اعتدَّ بالعارض أم لم يعتد، ولا يسوغ له هنا الإشباع، فلذلك كان الأخذ به في هذا النوع قليلاً."⁽³⁾

وعلى تفصيل ابن الجزري رحمه الله هذا، سار الشيخ الحصري رحمه الله في تقرير هذه المسألة، فقد نقل رحمه الله بعد بيانه لها وذكره أقوالها، ومذاهب أهل الأداء فيها، نقل كلام ابن الجزري هذا وتحقيقه وأقره⁽⁴⁾، ثم استطرد في بيان وجه هذا التحقيق وسبب ذلك التفصيل، وأنَّ مبناه على قاعدة (عدم جواز زيادة مدِّ السبب الضعيف أكثر من السبب القوي)، وحرفا المدِّ أقوى من حرفا اللين، ورجح هذا القول نفسه في كتابه (القراءات العشر)⁽⁵⁾، والله أعلم.

(1) إلا ورشاً رحمه الله من طريق الأزرق في نحو (شيء، وسوء)، فليس له إلا التوسط والطول، كما نبه على ذلك، ابن الجزري في النشر (349/1)، والصفاقسي في التنبيه (111)، والمارغني في النجوم الطوالع (51).

(2) الشاطبي، حرز الأمان، (15)، قال: " وإن تسكن اليا بين فتح وهمزة بكلمة أو واو فوجهان جملاً بطول وقصر وصل ورش ووقفه وعند سكون الوقف في الكل أعمالاً ووافقهم في حيث لا همز مدحلاً ".
وعنه سقوط المد فيه وورشهم

(3) ابن الجزري، النشر، (350/1).

المرصفي، المرجع السابق، (332 - 333).

(4) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (196).

(5) الحصري، القراءات العشر، (52).

الفرع الثالث: مسألة كلمتي (إِسْرَائِيل) (كائِن) والمد فيهما.

قرأ الإمام أبو جعفر رحمه الله الكلمة الأولى (إِسْرَائِيلَ) بتسهيل الهمزة الثانية بين يَيْن⁽¹⁾، وله في المدِّ قبلها وجهان، أمَّا الكلمة الثانية فأصلها (وَكَايْنُ)، يقرأها أبو جعفر رحمه الله (كائِن)، بكاف مفتوحة بعدها ألف مدية فهزمة مكسورة مسهلة بين يَيْن⁽²⁾، وله في المدِّ قبلها وجهان أيضا.

أمَّا الوجهان الجائزان في حرف المد قبل هاتين الهمزتين المسهلتين فهما (المد والقصر)⁽³⁾، وأصل هذه المسألة مسألة أخرى، وهي (مسألة المد بسبب الهمز المغير)⁽⁴⁾، وهذه الأخيرة اختلف فيها أهل الأداء على مذاهب:

المذهب الأول: مذهب من أخذوا بالمد مراعاة للأصل وإلغاء لما عَرَض من التغيير.

وهو المرجح عند جمع من الأئمة كالداي، وابن شريح، وأبي العزِّ القلانسي، والجعبري⁽⁵⁾، وابن بري⁽⁶⁾ والشاطبي⁽⁷⁾، وغيرهم.

المذهب الثاني: مذهب من أخذوا بالقصر اعتدادا بالعارض، وهو تغير السبب الموجب للمد، وأخذ بهذا المذهب جماعة من أهل الأداء رحمهم الله⁽⁸⁾.

(1) ابن الجزري، النشر، (400/1).

ابن الجزري، تحبير التيسير، (60).

الحصري، السبيل الميسر، (22 - 23).

(2) ابن الجزري، النشر، (400/1).

ابن الجزري، تحبير التيسير، (60).

الحصري، المرجع نفسه، (23).

(3) أي بحسب مذهب الإمام أبي جعفر في المدِّ المتصل، وله فيه ثلاثة أوجه، فويق القصر، والتوسط وزاد له في الطيبة الطول بست حركات، انظر: الحصري، المرجع نفسه، (11).

(4) بأي نوع من أنواع التغيير بالتسهيل - كما هو الحال في هاتين الكلمتين -، وبالإسقاط، وبالإبدال، وبالنقل، انظر:

المارغني، النجوم الطوالع، (40).

(5) ابن الجزري، النشر، (354/1).

(6) ابن بري، الدرر اللوامع مع شرحه، (40)، حيث يقول: "والخلف في المد لما تغيرا ولسكون الوقف والمد أرى".

(7) الشاطبي، حرز الأمان ووجه التهاني، (17)، حيث يقول: "وإن حرف مد قبل همز مغير يجوز قصره والمد مازال أعدلا".

وعزه له ابن الجزري رحمه الله من اختياره كما في النشر (354/1)، والله أعلم.

(8) ابن الجزري، النشر، (354/1).

قال ابن الجزري رحمه الله: "والمذهبان قويّان والتّظنران صحيحان مشهوران، معمول بهما نصا وأداء قرأت بهما جميعا"⁽¹⁾، وعليه فالخلاف هنا في المقدم أداء لا غير.

المذهب الثالث: مذهب من قالوا بالتفصيل:

فأخذوا بالمد إذا بقي أثر للهمز بعد تغييره، أي إذا تغيرت بتسهيل أو بإبدال.

وأخذوا بالقصر إذا لم يبق أثر يدل على أصله - وهو الهمز-، أي إذا تغير بإسقاط أو بنقل.

ترجيحا لما بقي فيه أثر يدل لأصله، على ما لم يبق فيه أثر يدل له، أو بعبارة أخرى ترجيحا للموجود على المعدوم.

وهذا التفصيل هو تحقيق ابن الجزري رحمه الله ومذهبه في هذه المسألة⁽²⁾، وتبعه عليه من جاء بعده⁽³⁾.

أمّا شيخنا الحصري رحمه الله فظاهر كلامه في كتابه (السيبيل الميسر) اختيار مذهب الشاطبي وغيره، فقال بعد ذكره لوجه المد: "وهو الراجح..."⁽⁴⁾، إلا أنّه مال إلى مذهب ابن الجزري رحمه الله وتفصيله في كتابه (القراءات العشر)⁽⁵⁾، فبعد ذكر الخلاف في هذه المسألة - كما تقدم - ختمها بنقل كلام الإمام ابن الجزري رحمه الله وتحقيقه فيها، بما يدل على أخذه به وميله إليه، وكتابه هذا آخر الكتابين⁽⁶⁾، وكلامه فيه النَّاسخ من القولين، وهو دليل على أنّ ما ذهب إليه فيه هو آخر ترجيحاته في المسألة، والله أعلم.

(1) ابن الجزري، النشر، (354/1).

(2) ابن الجزري، المصدر نفسه، (354/1 - 355).

(3) كالمارغني في النجوم الطوالع (40 - 41).

(4) الحصري، السبيل الميسر، (23).

(5) الحصري، القراءات العشر، (53).

(6) وهذا الكتاب ألفه الشيخ رحمه الله بعد كتابه (السيبيل الميسر)، كما تقدم في الصفحة (58 - 59، 63) من المذكرة.

المطلب الرابع: في الهمز المزدوج المختلف في الحركة من كلمتين (أ.إ).

أي حال كون الهمزة الأخيرة من الكلمة الأولى مضمومةً، والهمزة الأولى من الكلمة الثانية مكسورةً، وهي من المسائل المختلف فيها بين القراء والنُّحاة⁽¹⁾، في حكم الهمزة الثانية منهما على مذهبين:

المذهب الأول: قالوا إنَّها تبدل واوا خالصة مكسورة، وهو مذهب جمهور القراء من أئمة الأمصار قديماً⁽²⁾، وقال الدايني: " هذا مذهب أكثر أهل الأداء"⁽³⁾، وهو قول الأخفش من النُّحاة⁽⁴⁾.

المذهب الثاني: قالوا إنَّها تُسهَّل بين الهمزة المكسورة المحققة، وبين الياء، وهو مذهب جمهور القراء حديثاً، وأئمة النُّحو كالخليل وسيبويه⁽⁵⁾.

ذكر الشيخ رحمه الله هذا الخلاف في هذه المسألة في أول كتابه (السبيل الميسر)⁽⁶⁾، وعزا القول الأول للجمهور، ولم يرجح أحد القولين، وإنَّما رجح في موضع آخر، فقال في فرش سورة التور: " ﴿شَهَادَاتٍ إِلَّا﴾ [النور 6]، فيه تسهيل الثانية أو إبدالها واوا خالصة وهذا هو الأرجح"⁽⁷⁾، وهذا الترجيح لا يعني ضعف وجه التسهيل، بل الوجهان صحيحان⁽⁸⁾، فالمقصود أنَّه المقدم أداء، وكذا أخذ بتقديم وجه الإبدال غير واحد من أهل العلم، كابن يالوشة⁽⁹⁾، والمارغني⁽¹⁰⁾، وابنه⁽¹¹⁾، وغيرهم مع تصحيح الوجهين.

(1) الخلاف إنَّما هو في المقدم مع صحة الوجهين كما سيأتي.

(2) ابن الجزري، النشر، (388/1).

(3) الدايني، جامع البيان في القراءات السبع، ت محمد صدوق الجزائري، دار الكتاب العلمية، ط1، (1426هـ - 2005م)، (227).

(4) المارغني، المرجع السابق، (60).

(5) ابن الجزري، النشر، (388/1).

ابن الجزري، تخبير التيسير، (55).

ابن الدمياطي، إتحاف الفضلاء، (197/1).

المارغني، المرجع نفسه، (60).

وقال الدايني في التيسير: " والأول مذهب القراء وهو الآثر والثاني مذهب النحويين وهو أقيس" (34).

(6) الحصري، السبيل الميسر، (14).

(7) الحصري، المرجع نفسه، (97).

(8) ذكرهما الأئمة كما سبق نُقل الخلاف عنهم، وبكل منهما قرأ جمع من الأئمة، والوجهان في الشاطبية (17)، والطبية (45).

(9) ابن يالوشة، الأوجه المقدمة عند القراء، (45).

(10) المارغني، النجوم الطوالع، (60).

(11) عبد الواحد المارغني، توضيحات وتنمة على الأوجه المقدمة (مطبوع بحاشية الأوجه المقدمة)، إ عبد الحلیم قابة وسمیر جاب الله، دار

البلاغ، ط1، (1422هـ - 2001م)، (45).

المطلب الخامس: باب الوقف على أواخر الكلم.

أورد الشيخ رحمه الله تحت هذا الباب من كتابه (أحكام قراءة القرآن)⁽¹⁾، مسألة هاء الضمير، من حيث جواز دخول الروم والإشمام عليها، وعدمه، وقد اختلف أهل العلم رحمهم الله في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب كالآتي :

المذهب الأول: قالوا بجواز دخول الروم والإشمام عليها مطلقا، وهو مذهب ابن مجاهد رحمه الله⁽²⁾، والدَّاني في (التيسير)⁽³⁾، وفي (الجامع)⁽⁴⁾، وعليه جماعة من أهل العلم⁽⁵⁾.

المذهب الثاني: قالوا بجمع الروم والإشمام فيها مطلقا، وهو ظاهر كلام الإمام الشاطبي رحمه الله في منظومته حرز الأمان⁽⁶⁾.

المذهب الثالث: قالوا بالتفصيل في هذه المسألة كالآتي:

يُمتنع الإشارة إليها بالروم أو الإشمام إذا سبقت الهاء بضممة أو واو ساكنة، أو كسرة أو ياء ساكنة، نحو (يَعْلَمُهُ، خُذُوهُ)، و(بِرَبِّهِ، عَلَيَّهِ).

ويجوز الإشارة إليها بالروم أو الإشمام فيما سوى ذلك نحو (عنه، اجتباه، هداه، لن تخلفه...).

وهذا التفصيل هو مذهب جماعة من المحققين كمكي بن أبي طالب القيسي، وابن شريح، وأبي العلاء الهمداني رحم الله الجميع⁽⁷⁾، واختاره المحقق ابن الجزري رحمه الله⁽⁸⁾،...

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (213 - 214).

(2) ابن الجزري، النشر، (124/2).

(3) الداني، التيسير في القراءات السبع، (58 - 59).

(4) الداني، جامع البيان في القراءات السبع، (386).

(5) قال العلامة المارغني رحمه الله في النجوم الطوالع: " وإلى الجواز ذهب الداني في التيسير... وبالجواز أخذت على شيخنا " (127)، يقصد شيخه محمد بن علي بن يالوشة الشريف رحمه الله تعالى.

(6) الشاطبي، حرز الأمان، (30 - 31).

قال المارغني رحمه الله في النجوم الطوالع: " وظاهر كلام الشاطبي المنع " (127).

(7) ابن الجزري، النشر، (124/2).

(8) ابن الجزري، المرجع نفسه، (124/2)، قال: " وهو أعدل المذاهب عندي ".

، تقريب النَّشر في القراءات العشر، ت إبراهيم عطوة عوض، دار الحديث، (1425هـ - 2004م)، (158)، ويقول في

ذلك: " والمختار منعها فيما إذا كان قبلها ضم أو واو ساكنة أو كسرة أو يا ساكنة... وجوازها إذا لم يكن قبلها ذلك ".

والحقوق الصفاقسي رحمه الله في (غيث النفع)⁽¹⁾، وفي (تنبيه الغافلين)⁽²⁾.

وقد سار شيخنا الحصري رحمه الله في هذه المسألة على ما أخذ به المحققون، واختار مذهبهم ورجح رأيهم، فبعد ذكره رحمه الله للمذهبيين الأولين، نقل المذهب الثالث وعزاه إلى جماعة المحققين، وختم المسألة بذكر كلام الإمام ابن الجزري رحمه الله⁽³⁾، ومذهبه المتقدم، وهو ما يدل على اختياره لرأيه وميله إليه، وكذلك كان صنيعه في كتابه (القراءات العشر)⁽⁴⁾، والله أعلم.

وهذا آخر ما أردت ذكره واستطعت جمعه من ترجيحات للشيخ رحمه الله في مسائل من علم القراءات، متعلقة بمباحث أصول القراء، لنصرف القول بعدها إلى ذكر جملة من الاختيارات في باب فرش الحروف، والله وحده المستعان، وعليه التكلان.

(1) الصفاقسي، غيـث النفع، () .

(2) الصفاقسي، تنبيه الغافلين، (144)، قال: " وبهذا نأخذ مع روايتنا للجميع " .

(3) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (213 - 214) .

(4) الحصري، القراءات العشر، (157) .

المطلب السادس: في بعض الفرشيات.

الفرع الأول: باب (ذَكَرًا) وأخواتها.

نَبَّه رحمه الله في كتابه (رواية ورش)، في فرش سورة الكهف، عند ذكره لفظة (ذَكَرًا) و(سَتْرًا)، أن لورش رحمه الله فيهما وجهين:
الوجه الأول: الترفيق للراء.

الوجه الثاني: والتفخيم، وقال الشيخ رحمه الله: "والتفخيم أرجح"⁽¹⁾.

وذكرهما لورش أيضا الشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه الله في كتابه (البدور الزاهرة)⁽²⁾، ورجح التفخيم فيهما أيضا، وأطال ابن الجزري رحمه الله بحث هذه المسألة في (النشر)⁽³⁾، وعزا وجه التفخيم فيهما للجمهور، الشيء الذي يدل على قوته وكثرة الآخذين به من الأئمة.

الفرع الثاني: من سورة الحاقة.

ذكر رحمه الله في فرش سورة الحاقة ﴿كُنِّيَّةٌ ﴿١٩﴾ إِنِّي طَنَنْتُ﴾ [الحاقة 19 - 20]، ذكر أن لورش رحمه الله وجهين وصلا:

الأول: إسكان الهاء وتحقيق الهمزة بعدها.

والثاني: نقل حركة الهمزة إلى الهاء.

ورجح وجه الإسكان⁽⁴⁾، وكذا رجحه غيره، كالشيخ عبد الفتاح القاضي في (البدور الزاهرة)⁽⁵⁾، والعلامة الصفاقسي رحمه الله، وقال: "اختلف فيه عن ورش فروى الجمهور عنه إسكان الهاء وترك النقل كالجماعة وهو الأصح القوى في الرواية والعربية ... وذهب جماعة إلى النقل كسائر الباب..."⁽⁶⁾، وفي كلام العلامة الصفاقسي رحمه الله ما يدل على ترجيحه وجه الإسكان، والله أعلم.

(1) الحصري، رواية ورش، (118 - 119).

(2) عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، (283).

(3) ابن الجزري، النشر، (95 - 94 / 2).

(4) الحصري، المرجع السابق، (202).

(5) عبد الفتاح القاضي، المرجع السابق، (445).

(6) الصفاقسي، غيث النفع، (541).

الفرع الثالث: من سورة الكهف.

ذكر رحمه الله في فرش سورة الكهف⁽¹⁾، في باب المقلل لفظة (كَلَّتَا) (الآية 33)، أنه اختلفَ فيها، ولأهل الأداء فيها وجهان:

الأول: أن الألف فيها للتأنيث، فهي بوزن (فَعْلَى)، ففيها التقليل.

الثاني: أن الألف فيها للتثنية، فهي على الأصل، وهو الفتح.

نصَّ على الوجهين فيها غير واحد من أهل العلم، كابن الجزري⁽²⁾، والصفاسي⁽³⁾، وعبد الفتاح القاضي⁽⁴⁾، وغيرهم⁽⁵⁾.

قال الشيخ الحصري رحمه الله بعد ذكر الوجهين فيها: "... والوجهان صحيحان وإن كان الأرجح الفتح."⁽⁶⁾، فاختار الشيخ رحمه الله ورجح وجه الفتح على وجه التقليل، وهو اختيار المحقق ابن الجزري رحمه الله في (النَّشْر)⁽⁷⁾.

(1) الحصري، رواية الدوري، (67).

(2) ابن الجزري، النشر، (79/2).

(3) الصفاسي، غيث النفع، (312).

(4) عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، (280).

(5) ذكر الصفاسي رحمه الله أنه نص على الوجهين في ألفها غير واحد من الأئمة كسيبويه، والدَّانِي رحمهم الله، انظر غيث النفع (312).

(6) الحصري، المرجع السابق، (67).

(7) ابن الجزري، النشر، (79/2).

واختار الصفاسي رحمه الله الإمامة فيها للبصريّ - أبي عمرو وراويهِ الدوري تبعٌ له - وورشٍ، وعدمها لغيرهما، انظر غيث النفع (312).

الفرع الرابع: من سورة الفجر.

ذكر رحمه الله في كتابه (رواية الدوري)، في فرش سورة الفجر لفظة ﴿أَكْرَمَنَ﴾ ﴿أَهْنَنَ﴾ ﴿١٦﴾

(الآية 15، 16)⁽¹⁾، ذكر أنه اختلف عن الدوري رحمه الله في ياءيهما الزائدتين على وجهين:

الأول: إثباتهما.

الثاني: حذفهما.

نصَّ له على الوجهين فيهما غير واحد من أهل العلم⁽²⁾، قال الشيخ الحصري بعد بيانه للوجهين: "...والوجهان عنه صحيحان والحذف أشهر."⁽³⁾، فكأنَّ الشيخ رحمه الله رجح الحذف لشهرته، ولابن الجزري رحمه الله كلامٌ في هذا المعنى إذ يقول: "والوجهان مشهوران... والحذف أشهر"⁽⁴⁾، وهي - بمعناها - عبارة الصفاقسي في الغيث⁽⁵⁾، رحمهم الله جميعاً.

وهذا آخر ما يسر الله جمعه من اختيارات للشيخ رحمه الله في علم القراءات، لأعرض بعد ذلك جملة من الاختيارات الأخرى في علم التجويد، والله ولي التوفيق.

(1) الحصري، رواية الدوري، (135).

(2) كابن الجزري في النشر (191/2)، والصفاقسي في غيث النفع (571)، وعبد الفتاح القاضي في البدور الزاهرة (477)، وأشار ابن الجزري رحمه الله إلى قول آخر وهو التخيير بين الحذف والإثبات.

(3) الحصري، المرجع السابق، (135).

(4) ابن الجزري، النشر، (191/2).

(5) الصفاقسي، غيث النفع، (571).

المبحث الثاني: اختياراته وترجيحاته في علم التجويد.المطلب الأول: في مسائل متنوعة.الفرع الأول: مسألة طريقة الأخذ على الشيوخ.

لطالب علم التجويد والقراءات طريقتان في أخذ هذا العلم عن أهله وشيوخه:

الطريقة الأولى: استماع التلميذ لفظ الشيخ المعلم.

الطريقة الثانية: استماع الشيخ المعلم قراءة التلميذ الطالب.

ذكر الشيخ رحمه الله هاتين الطريقتين في التلقي، والأخذ على الشيوخ، ثم أشار إلى اختياره فيها فقال: "...الأفضل الجمع بين الطريقتين، فإن لم يتسع الوقت لهما، أو كان هناك مانع من الجمع بينهما، فليقتصر على الثانية، لأنها أعظم أثراً، وأجل فائدة، في تقويم لسان الطالب وتمرينه على القراءة السليمة، من الأولى..."⁽¹⁾، وهو في معنى ما ذكره العلامة محمد مكي نصر الجريسي عند كلامه في هذه المسألة⁽²⁾، وقال العلامة ملا علي القاري بعدما ذكر هاتين الطريقتين: " والأظهر أن الطريقة الثانية بالنسبة إلى أهل زماننا أقرب إلى الحفظ، نعم الجمع بينهما أولى"⁽³⁾.

وذلك منهم رحمهم الله وجه نظر دقيق، فيه الجمع بين الخيرين حال الإمكان، وترجيح أكثرهما مصلحة ونفعاً حال التزاحم، أخذاً بالمصالح جميعها، فإن تعذر فالإقتصار على أرجحها، وواضح منه اختيار الشيخ رحمه الله وصوابه، وموافقته لمن تقدمه من أهل العلم، والله أعلم.

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (18).

وانظر أيضاً:

ملا علي القاري، المنح الفكرية، ت محمد بن عيد الشعباني، دار الصحابة للتراث، ط1، (1427هـ-2006م)، (55).

محمد مكي نصر، نهاية القول المفيد في علم تجويد...، إ عبد الله محمود محمد، دار الكتب العلمية، ط1، (1424هـ-2003م)، (17).

(2) محمد مكي نصر، المرجع نفسه، (17).

(3) ملا علي القاري، المصدر السابق، (55).

الفرع الثاني: مسألة أقسام اللحن وأحكامه.

كلام الشيخ رحمه الله في هذه المسألة، مقسم على فصلين (الأول: اللحن)⁽¹⁾، (الثاني: الواجب في علم التجويد)⁽²⁾، ففي الفصل الأول ذكر تحته تعريف اللحن لغة واصطلاحاً، وتقسيمه إلى قسمين (جلي، وخفي)، وحكم كل قسم منهما، والذي يهمننا الكلام فيه هو القسم الثاني، وهو اللحن الخفي⁽³⁾، فقد عرفه رحمه الله بأنه: "خطأ يعرض للألفاظ فيُخَلَّ بقواعد التجويد، ولكن لا يخل باللغة والإعراب ولا بالمعنى"⁽⁴⁾.

كإظهار ما يجب إدغامه والعكس، أو ترقيق ما يجب تفخيمه والعكس، ومدّ ما يتعين قصره والعكس.

وحتى في هذا القسم خلاف أهل العلم في حكمه:

فقد ذهب ملا علي القاري رحمه الله في شرحه على الجزرية⁽⁵⁾، إلى أنّ حكم هذا القسم إنّما هو خوف العتاب والتهديد، وليس بفرض عين يترتب عليه العقاب الشديد.

وذهب البركوي⁽⁶⁾ رحمه الله في شرحه على (الدر اليتيم) إلى تحريم ذلك⁽⁷⁾.

ولبيان المسألة بشكل أوضح عقد الشيخ رحمه الله الفصل الثاني، فقسّم فيه الواجب في علم التجويد إلى

قسمين:

القسم الأول: الواجب الشرعي، وهو ما كان الإخلال به يعتبر لحناً جلياً يحرم تعمده.

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن، (19 - 20).

(2) الحصري، المرجع نفسه، (21 - 28).

(3) أضربت عن القسم الأول (اللحن الجلي)، لوضوح حكمه، فقد ذكر الشيخ رحمه الله وغيره الاتفاق على حرمة، كما في كتابه أحكام قراءة القرآن (19)، وانظر للكلام في مبحث اللحن وأحكامه:

محمد بن أبي بكر المرعشي، جهد المقل، (12 - 14).

عبد الفتاح المرصفي، هداية القاري، (53 - 57).

محمد موسى نصر، القول المفيد في وجوب التجويد، دار الإمام أحمد مصر، ط3، (1425هـ - 2004م)، (22 - 24).

(4) الحصري، أحكام قراءة القرآن، (19).

(5) ملا علي القاري، المصدر السابق، (22).

(6) البركوي: هو تقي الدين محمد بن بير علي البركوي الرومي الحنفي، عالم متفنن ولد سنة (929هـ - 1521م) بباليكسر، له عدة مؤلفات في اللغة والتجويد والفقه والتجويد، منها: انقاد الهالكين في الفقه، شرح لب الألباب في علم الإعراب، الدر اليتيم في التجويد، توفي رحمه الله سنة (981هـ - 1573م).

عمر رضا كحاله، معجم المؤلفين، (3/176).

(7) المرصفي، المرجع السابق، (2/713 - 714).

(7) الحصري، المرجع السابق، (20).

القسم الثاني: الواجب الصناعي، وهو ما يجسن فعله أو يقبح، عند علماء التجويد، من مراعاة الكيفيات، والقواعد المنصوص عليها في كتب الفن.

وعلى هذا التقسيم أعاد الشيخ رحمه الله عرض المسألة السابقة، فذكر:

أن مذهب المتأخرين من أهل الأداء، أن الإخلال بهذا إخلال بالواجب الصناعي، وإنما فيه مجرد التأنيب والتعنيف والتفريع، وهو ما يوافق مذهب ملا علي القاري رحمه الله كما تقدم.

وأما مذهب المتقدمين من الصدر الأول من السلف الراشد، أن مراعاة هذه القواعد والكيفيات من الواجب الشرعي، الذي يثاب فاعله ويعاقب تاركه، وهو ما يوافق ما نقل عن البركوي رحمه الله كما سبق، وجنح إليه العلامة ناصر الدين الطبلاوي في فتوى له (1).

وبعد هذا العرض الموجز لمذاهب العلماء رحمهم الله في هذه المسألة، ذكر الشيخ رحمه الله ما يراه راجحاً، وصواباً فقال: "...والحق الذي لا معدل عنه، ولا يجوز الأخذ بخلافه إنما هو مذهب المتقدمين." (2)، ثم استطرده بعد ذلك في البيان، ودلّل لهذا الترجيح بأن هذه الكيفيات، والقواعد حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، الذي تلقاها عن جبريل عليه السلام، الذي سمعها عن رب العزة جل جلاله كذلك، وتناقلها عنه صلى الله عليه وسلم الصحابة والتابعون والأئمة من بعدهم، حتى بلغتنا بشكل متواتر قطعي، لا يجوز العُدول عنها، ولا الإخلال بها، وذلك من تمام حفظ الله تعالى لكتابه، ودليلاً لصدق وعده إذ قال سبحانه ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر 9].

وفي هذا يقول الشيخ رحمه الله: "إن أعظم دليل على أن التجويد فرض عين على جميع المكلفين، أن الله تعالى أنزل القرآن إلى جبريل على هذه الكيفية، وأن جبريل علّمه النبي صلى الله عليه وسلم على هذه الكيفية، ثم تلقاه الصحابة عن الرسول الكريم، وتلقاه التابعون عن الصحابة، ثم تلقاه الأئمة القراء، ثم تلقاه عن الأئمة أمم وطوائف جيلاً بعد جيل، حتى وصل إلينا بهذه الصفة، بطريق التواتر الذي يفيد القطع واليقين... وإذا كانت هذه الكيفيات متواترة، كان العمل بها والمحافظة عليها ومراعاتها في التلاوة واجباً شرعاً، وكان الإخلال بها والتهاون في أدائها محرماً شرعاً، يَأْتُمُّ فاعله، ويعاقب عليه يوم القيامة." (3).

(1) ذكرها له محمد مكي نصر الجريسي في نهاية القول المفيد (26-27)، ونقلها الشيخ رحمه الله في كتابه (22-24).

(2) الحصري، أحكام قراءة القرآن، (26).

(3) الحصري، المرجع نفسه، (26-27)، ويجدر بي التنبيه هاهنا إلى أن حكم الوجوب الشرعي للتجويد، كغيره من الواجبات الشرعية، مشروط بشروطه من القدرة، وتوفر المعلم وغيرها، وانظر لذلك كتاب (النشر) لابن الجزري (210/1-211)، والله أعلم

وبعد هذا التقرير كأنَّ الشيخ رحمه الله تزوَّر في نفسه سؤال سائل يقول له، إذا كان الإخلال بهذه القواعد من اللحن الجلي، فما هو اللحن الخفي إذا وما حكمه؟.

فُجِيب رحمه الله وموضحا اختياره في معنى اللحن الخفي قائلا: " ورأيت أن اللحن الخفي إنما هو عدم إحكام التلاوة، وترك الإتيان بها في أدق صورها وأروع مظاهرها..."⁽¹⁾، كالتقص في مقدار الغنات، أو الزيادة فيه، والتقص في مقادير المدود بأنواعها أو الزيادة فيها، والتفاوت في مقادير النوع الواحد من أنواع المد، والمبالغة في تفخيم المفخم، أو المبالغة في ترقيق المرقق، إلى غير ذلك من الأمور التي لا يتنبه لها إلا المهرة الخذاق - علما وعملا - من القراء والمجوِّدين.

وأما عن حكمه فيقول رحمه الله: "...وارتكابها - أخطاء اللحن الخفي - لا يخل بالقراءة الصحيحة... بل يكون خلاف الأولى والأفضل والأكمل، والله تعالى أعلم."⁽²⁾ (3).

وفي ختام هذا التقرير لمسألة اللحن وأقسامه وأحكام ذلك، واختيار الشيخ رحمه الله فيها، يجدر بي التنبيه على أمرٍ مهمٍّ ذكره هاهنا، إظهارا لوجهة نظر الشيخ في اختياراته هذه، وذلك أن لهذه المسألة علاقة وطيدة بمسألة (حكم التجويد)، الذي هو في حقيقة أمره التزام لما قرره أئمة الفن من قواعد، وهذه الأخيرة هي التي يُدرَسُ الإخلالُ بها في مبحث اللحن وأحكامه، ولما قرر الشيخ رحمه الله أنَّ حكم التجويد - أي العمليَّ منه - هو الوجوب العيني⁽⁴⁾، جاء اختياره في هذه المسألة فرعا عن حكم تلك، وبناء هذا على ذلك في غاية الوضوح والصحة، والله أعلم.

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن، (27).

وانظر لزاما كتاب (الوجيز في حكم تجويد الكتاب العزيز)، لمحمد بن محمد الأمين الشنقيطي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، (1422هـ - 2002)، (62-66)، فقد ذكر فصلا مفيدا في أقسام اللحن، وحكم كل قسم، ورجح ما رجحه الشيخ الحصري رحمه الله، مع أنه لم يظهر لي من خلال قراءتي للكتاب، وإحالاته، اعتماد مؤلفه على كتاب الشيخ رحمه الله.

(2) الحصري، المرجع نفسه، (27).

(3) خالف في هذا الحكم الشيخ عبد الفتاح المرصفي رحمه الله في كتابه (هداية القاري) (54/1)، فقد نصَّ على حرمة هذا النوع من اللحن أيضا، ويلزم عن قول العلامة المرصفي رحمه الله تأييم عموم المسلمين، بل وطائفةٍ غير قليلة من المقرئين، الذين عانوا هذه الأحكام فلم يبلغوا النهاية في إتقانها، فما يسلم من المقرئين إلا قلةٌ يعدون على الأصابع، ولذا لم يرتض الدكتور محمد موسى نصر في كتابه (القول المفيد في وجوب التجويد) في الصفحة (23-24)، قول شيخه المرصفي وخالفه في ذلك فانظره للفائدة.

(4) وذكر على ذلك عدة أدلة، من الكتاب والسنة والإجماع، كما في الصفحة (12-17) من الكتاب.

ولزيد البيان في هذه المسألة راجع الكتب التالية:

محمد مكي نصر، المرجع السابق، (11-14).

محمد بن محمد الأمين، المرجع السابق، (28 وما بعدها).

محمد بن موسى نصر، المرجع السابق، (17 وما بعدها).

الفرع الثالث: مسألة كيفية قراءة القرآن الكريم.

تكلم الشيخ رحمه الله آخر كتاب (أحكام قراءة القرآن)⁽¹⁾، في مسألة كيفية قراءة القرآن الكريم، وقد اختلفت تقسيمات العلماء في هذا الباب:

فبعضهم قسم هذه الكيفيات إلى ثلاثة أقسام : التحقيق، والتدوير، والحدرد⁽²⁾.

وبعضهم قسم هذه الكيفيات إلى أربعة أقسام : التحقيق، والترتيل، والتدوير، والحدرد⁽³⁾.

أما شيخنا الحصري رحمه الله فأخذ بالتقسيم الرباعي، وسار عليه في كتابه هذا، فعَدَّد مراتب القراءة الأربعة⁽⁴⁾، وعزا كل كيفية لمن اشتهر بها من القراء، ونَبَّه رحمه الله في الأخير أن تخصيص كل كيفية أو مرتبة ببعض القراء، هو باعتبار الغالب على قراءتهم، وإلا فكلُّ يُجيز كلُّ كيفية من الكيفيات والمراتب الأربعة⁽⁵⁾، والعلم عند الله تعالى.

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن، (287 - 289).

(2) وهو ظاهر مذهب ابن الجزري رحمه الله في طبيته حيث قال: " وقرأ القرآن بالتحقيق مع حدر وتدوير وكل متبع"، وكذا في النشر(1/205)، حيث صدَّر كلامه في هذه المسألة بهذا التقسيم الثلاثي، غير أنه ذكر بعد هذا الموضوع مرتبة الترتيل والفرق بينه وبين التحقيق(1/209)، وانظر لذلك أيضا كتاب المنح الفكرية (55 - 65).

(3) وهو مذهب ابن الجزري رحمه الله في التمهيد (19 - 21)، فقد ذكر الفرق بين الترتيل والتحقيق.

(4) الحصري، المرجع السابق، (287 - 289).

ومال إلى هذا الرأي وهذا التقسيم الرباعي، الشيخ محمد صادق قمحاوي رحمه الله في كتابه (البرهان في تجويد القرآن) (12)، وذكر العلامة محمد مكي نصر عن صاحب كتاب (شرح القول المفيد)، واستطرد رحمه الله في شرح كل مرتبة، وذكر آخر البحث أن بعضهم زاد رتبة أخرى هي (الزمزمة) وهي القراءة في النفس خاصة (17 - 19).

ولعل الملاحظ يُلحظ تبايناً بين المعتبر في ذلك التقسيم الثلاثي أو الرباعي، وبين المعتبر في مرتبة الزمزمة، فالمعتبر في التقسيم الأول هو سرعة القراءة، وفي الأخرى المعتبر كون القراءة لإسماع النفس أو لإسماع الغير، والله أعلم (5) الحصري، المرجع نفسه، (289).

المطلب الثاني: في مسائل الأحرف.

الفرع الأول: مسألة الأحرف الفرعية⁽¹⁾.

ذكر الشيخ رحمه الله هذه المسألة في فصل الحروف من كتاب (أحكام قراءة القرآن)⁽²⁾، وبعد أن ذكر تعريف الحرف لغة واصطلاحاً، قسّم الحروف إلى أصليّة⁽³⁾ وفرعيّة، وعرف الفرعي منها بقوله: "هي التي تخرج من مخرجين وتتردد بين حرفين."⁽⁴⁾، وبعد نقله رحمه الله بعض التّقول في معناها، ذكر عدّها وأنّها سبعة أحرف، وفيما يأتي عرض لها:

أولاً: (الهمزة المسهلة بين بين، والألف الممالئة، والألف المفخمة، والصاد المشمّة صوت الزاي)، وهذه الأحرف الأربعة متفق في عدّها⁽⁵⁾.

ثانياً: (اللام المفخّمة)، لم يذكره في الأحرف الفرعية من الأئمة الذين وقفت على أقوالهم، إلا ابن الجزري⁽⁶⁾، ومحمد مكي نصر⁽⁷⁾، والصفاقسي حيث يقول: "الرابع اللام المفخمة في قراءة ورش نحو (الصلاة، مصلى)،..."

(1) أشار إلى هذه المسألة غير واحد من الأئمة، في كتب اللغة والتجويد، على اختلاف بينهم في تعدادها، منهم إمام النحو سيبويه في (الكتاب)، ومكي القيسي في (الرعاية)، وابن الجزري في (التمهيد) و(النشر)، والصفاقسي في (تنبيه الغافلين)، ومحمد مكي نصر في (نهاية القول)، مع اختلافهم رحمهم الله في تسميتها، فبعضهم يسميها (الأحرف الفرعية)، كالشيخ الحصري تبعاً لسيبويه، وآخرون يسمونها (الأحرف الزائدة) كمكي رحمه الله، وآخرون يسمونها (الأحرف المخالطة أو المخالطة) كابن الجزري والصفاقسي وغيرهم، رحم الله الجميع.

(2) الحصري، أحكام قراءة القرآن، (29).

(3) وهي حروف المعجم التسع والعشرون المعروفة.

(4) الحصري، المرجع السابق، (29)، هذا من جهة تعريفها، أمّا من جهة سبب ذكرها، فلكونها حروفاً قرئ القرآن الكريم وصحت عربيةً.

(5) انظر لذلك:

سيبويه، الكتاب، (4/432).

مكي بن أبي طالب القيسي، الرعاية لتجويد القرآن، (34، 32 - 33).

ابن الجزري، النشر، (1/201 - 202).

التمهيد في علم التجويد، (56 - 57).

الصفاقسي، تنبيه الغافلين، (19 - 20).

محمد مكي نصر، نهاية القول المفيد، (32 - 34).

الحصري، المرجع السابق، (29 - 31).

فقد ذكروا تعريف كل حرف وصورته، إلا الألف المفخمة فلم يذكرها الصفاقسي رحمه الله، وزاد محمد مكي نصر تبعاً للطبي رحمه الله الميم الساكنة حال الإدغام والإخفاء، فعِدّها عندهُ حائز ثمانية أحرف.

(6) ابن الجزري، النشر، (1/202).

(7) محمد مكي نصر، المرجع السابق، (34).

ويصلى، وطلّقتم، وأظلم) إذ بتفخيمه يتوسع في مخرجه حتى يصل إلى مخرج غيره⁽¹⁾.

ثالثاً: (الياء المشمّمة صوت الواو) في مثل (قيل وغيض) في قراءة الكسائي وغيره⁽²⁾، نَبّه على هذا الحرف، وذكره من الأحرف الفرعية العلامة محمد مكي نصر، وتبعه على ذلك الشيخ رحمه الله، ورأيهما في هذا صواب وحق بلا شك، لانطباق تعريف الأحرف الفرعية الذي ذُكر عليه، فقد قال العلماء في هذا الإشمام هنا أنّه: " خلط الحركة بالحركة، والحرف بالحرف، فيُنحى بالكسرة نحو الضمّة، وبالياء بعدها نحو الواو.."⁽³⁾، ويقول الصفاقسي رحمه الله: " وكيفية ذلك أن تُحرّك القاف - في قيل - بحركة مركبة من حركتين، ضمّة وكسرة، وجزء الضمّة مُقدّم ويليه جزء الكسرة"⁽⁴⁾.

فعُدّ الشيخ رحمه الله هذا الحرف من الأحرف الفرعية قول صحيح ورأي صائب، والله تعالى أعلم.

رابعاً: (الثون الساكنة والتنوين، حال إخفائهما أو إدغامهما)، وسمّاهما بعضهم الثون الخفيفة، وآخرون الثون المخفأة، وقد ذكرها من الأحرف الفرعية، جمع من الأئمة كسيبويه⁽⁵⁾، ومكي بن أبي طالب⁽⁶⁾، وابن الجزري⁽⁷⁾، والمرعشي⁽⁸⁾، ومحمد مكي نصر⁽⁹⁾، وتبعهم في ذلك شيخنا الحصري⁽¹⁰⁾ رحمهم الله جميعاً.

وخالف في ذلك الصفاقسي رحمه الله، فقال متعقبا مكي بن أبي طالب في عدّها: "وزاد مكي الثون المخفأة، وفيه نظر لأنّها بالإخفاء لا تخرج عن كونها نونا، ولم تقع بين مخرجين وإنّما تنتقل إلى مخرج آخر وهو الخيشوم... ولو قلنا بهذا لورد علينا الواو والياء المدّيتان، لأنّهما ينتقلان عن مخرج المتحركة إلى مخرج آخر..."⁽¹¹⁾.

(1) الصفاقسي، تنبيه الغافلين، (20).

(2) قرأ به الكسائي ورويس وهشام، انظر:

ابن الجزري، النشر، (208/2).

أحمد بن الجزري (ابن الناظم)، شرح الطيبة، إ. أنس مهرة، دار الكتب العلمية، ط2، (1420هـ - 2000م)، (168 - 169).

(3) ابن الناظم، المصدر نفسه، (169).

(4) الصفاقسي، تنبيه الغافلين، (48).

(5) سيبويه، المصدر السابق، (432/4).

(6) مكي القيسي، المصدر السابق، (32).

(7) ابن الجزري، التمهيد، (56).

(8) المرعشي، المرجع السابق، (20).

(9) محمد مكي نصر، المرجع السابق، (34).

(10) الحصري، أحكام قراءة القرآن، (31).

(11) الصفاقسي، المصدر السابق، (20).

والذي اطمأنت له نفس الشيخ رحمه الله ورآه راجحاً، عدُّ هذا الحرف من الأحرف الفرعية، ولعل بيان ذلك من وجهين:

1. لذكر أكثر الأئمة له منها، كما تقدم.
2. ولكونهم - والله أعلم - راعوا في إدراجها ضمن الأحرف الفرعية، مطلق التفرُّع، فلما كانت النون الساكنة والتنوين حال إدغامهما أو إخفائهما، خرجتا عن أصلهما - الإظهار - إلى حال أخرى، اعتبرت هذه الحال المغايرة فرعاً، كما هو الحال في اعتبارهم اللام المفخَّمة حرفاً فرعياً، لخروجها عن الأصل وهو اللام المرققة، والله تعالى أعلم.

الفرع الثاني: مسألة عدد مخارج الحروف.

وهي من مسائل علم التجويد المهمة، وما مؤلف من مؤلفات علم التجويد إلا وُذِّكرت فيه، ولكل مؤلف بعد ذلك وجهةٌ هو مُؤلِّفها، ورأي هو مُرَجِّحُه، وقد قرر الشيخ رحمه الله هذه المسألة في هذا الكتاب تقريراً جيداً، وفيما يأتي عرض لها قبل ذكر ترجيحه فيها.

ذكر الشيخ رحمه الله في هذه المسألة أربعة مذاهب:

المذهب الأول: قالوا إنَّ عدد المخارج هي تسعة وعشرون مخرجاً، بعدد حروف المعجم⁽¹⁾.

المذهب الثاني: قالوا عدد مخارج الحروف ستة عشر مخرجاً، موزعةً على الحلق، واللسان، والشفَتين، والخيشوم، وهذا مذهب إمام النَّحو سيبويه⁽²⁾، وابن الباذش⁽³⁾، ومكي بن أبي طالب⁽⁴⁾، والشاطبي⁽⁵⁾، وابن بري⁽⁶⁾، ونُسب إلى الشافعي⁽⁷⁾ رحم الله الجميع.

(1) لم يعز الشيخ هذا القول إلى قائل، وردَّه وضعفه رحمه الله.

(2) سيبويه، الكتاب، (433/4)، قال: " ولحروف العربية ستة عشر مخرجاً "

(3) ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، (60).

(4) مكي القيسي، الرعاية لتجويد القرآن، (116)، فقد ذكر مذهب سيبويه ومخالفه، ثم نقل كلام النَّحوي ابن كيسان في انتصاره لقول سيبويه، غير أنَّ ابن الجزري عدَّ الإمام مكي القيسي من جملة الأئمة الذين اختاروا أنَّ عدد المخارج سبعة عشر كما في النشر (198/1)، وهو أمر يستدعي مزيداً من البحث، والله أعلم.

(5) الشاطبي، حرز الأمان ووجه التهاني، (91 - 92).

(6) ابن بري، الدرر اللوامع، (157).

(7) عبد الرزاق علي إبراهيم، الفوائد التجويدية، (30).

المذهب الثالث: قالوا إنَّ عدد المخارج هو أربعة عشر مخرجاً، وهو مذهب الفراء، والجرمي، وقطرب، وابن دُرَيْد، وابن كيسان رحم الله الجميع⁽¹⁾.

المذهب الرابع: قالوا إنَّ عدد المخارج سبعة عشر مخرجاً، وهو مذهب إمام التُّحَاة الخليل بن أحمد، وأبي القاسم الهذلي، وأبي الحسن شُريح، وغيرهم⁽²⁾، واختاره المحقق ابن الجزري⁽³⁾، والصفاقسي⁽⁴⁾، والمارغني⁽⁵⁾، وغيرهم.

وإلى المذهب الرابع مال الشيخ رحمه الله، واختارَه تبعاً لمن اختاره ورجحه من الأئمة رحمهم الله فقال في ذلك: "...مذهب الأكثرية من التَّحويين والقراء، وعلى رأسهم المحقق الإمام ابن الجزري، وهو المذهب المختار المعمول به أنَّها سبعة عشر مخرجاً"⁽⁶⁾، فيظهر من هذا موافقة الشيخ رحمه الله في اختياره الأئمة المحققين في هذا الفن، واقتباسه من علومهم، وسيره في ركبهم.

(1) ابن الجزري، النشر، (198/1 - 199).

الصفاقسي، تنبيه الغافلين، (9).

المرصفي، هداية القاري، (63).

عبد الرزاق علي، الفوائد التجويدية، (30).

غير أن ما نقله مكِّي رحمه الله عن ابن كيسان من انتصاره لقول سيبويه يخالف هذا العزو، انظر الرعاية (116).

(2) ابن الجزري، النشر، (198/1).

(3) ابن الجزري، المصدر نفسه، (198/1)، قال: "...فالصحيح المختار عندنا وعند من تقدمنا من المحققين... سبعة عشر مخرجاً..."، وقال

رحمه الله في طبيته (35)، وفي المقدمة الجزرية (25): "مخارج الحروف سبعة عشر على الذي يختاره من اختيار".

(4) الصفاقسي، تنبيه الغافلين، (9)، وقال: "والصواب الأول - مذهب الخليل - والحس شاهد له".

(5) إبراهيم المارغني، النجوم الطوالع، (157).

ومشئ عليه العلامة محمد مكِّي نصر في كتابه (نهاية القول المفيد) (35)، لدى تقريره الكلام في المخارج والصفات.

(6) الحصري، أحكام قراءة القرآن، (34).

واختار هذا المذهب من المتأخرين العلامة المرصفي في هداية القاري (63).

ثم يقال بعد ذلك، قال المرصفي رحمه الله في الموضوع المشار إليه آنفاً: "...ثم إنَّ حصر المخارج فيما تقدم إنما هو على وجه التقريب، وإلا فالتحقيق أن لكل حرف مخرجاً يخالف مخرج الآخر، وإلا لكان إياه، وفي هذا المعنى يقول العلامة ابن عبد الرزاق في (تذكرة القراء):

والحصر تقريب وبالْحَقِيقَةَ لكل حرف بُقْعَةٌ دَقِيقَةٌ

إذ قال جمهور السورى ما نصه لكل حرف مخرج يخصه" (64)

ويقول في ذلك أيضاً الصفاقسي في التنبيه: "فهذه سبعة عشر مخرجاً على جهة التقريب وإدراكنا الضعيف الناقص، وإلا ففي الحقيقة لكل حرف مخرج وانحصرت في الجوف والحلق واللسان والشفيتين والخيشوم..." (13)، وللعلامة المارغني كلام في هذا المعنى في النجوم الطوالع (157)، وكذا العلامة المرعشي في جهد المقل (20 - 21).

الفرع الثالث: مسألة الأحرف النَّطْعِيَّة.

تكلم الشيخ رحمه الله في معنى الأحرف النَّطْعِيَّة، ومعنى النَّطْع⁽¹⁾، وتعداد هذه الأحرف - وهي الطاء والذال والتاء -، وما نبّه عليه أيضا سبب تسمية هذه الأحرف بالنطعية، وللعلماء في ذلك رأيين:

الرأي الأول: قالوا لُقِّبَت هذه الأحرف بذلك لخروجها من نَطْعِ الفم، ذكر هذا جمع من أهل العلم كمكي القيسي⁽²⁾، وابن الجزري⁽³⁾، والصفاسي⁽⁴⁾، وغيرهم رحمهم الله.

الرأي الثاني: قالوا لُقِّبَت هذه الأحرف بذلك لمجاورة مخرجها نَطْعِ غار الحنك الأعلى، لا لخروجها منه، وهو اختيار المارغني⁽⁵⁾، وغيره.

وهو أيضا ما اختاره شيخنا الحصري رحمه الله ومال إلى ترجيحه، فقال في ذلك: "وُنُسِبَت إلى النَّطْعِ... لمجاورة مخرجها النَّطْعِ"⁽⁶⁾، وقال أيضا: "وقال بعض الكتّابين سُمِّيت بذلك لخروجها من نطع - أي جلد - غار الحنك الأعلى... وقال بعضهم لخروجها من اللثة المجاورة لنطع الفم، وهذا أحسن ما قيل"⁽⁷⁾.

ويقول العلامة المارغني رحمه الله في ذلك "وتسمى هذه الأحرف الثلاثة نَطْعِيَّةً لمجاورتها نطع غار الحنك الأعلى، وهو سقفه، لا لخروجها منه كما قيل"⁽⁸⁾، واختار هذا الرأي أيضا العلامة المرصفي رحمه الله⁽⁹⁾.

ولعل نسبة أولئك الأئمة هذه الأحرف إلى نَطْعِ الفم، وتلقيبهم لها بذلك، من باب التجوز، تسمية للشيء باسم ما يقرب منه، فسَمَّوْا ما قرب من النَّطْعِ نَطْعًا، ولقبوا حروفه به، كما أن الخلاف في ذلك سهل، ولا أثر له، إذا روعي النطق الصحيح للأحرف، والله أعلم.

(1) النَّطْعُ، بوزن العَنَبِ، هو ما ظهر من الغار الأعلى فيه آثار كالتحزيز. انظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مكتبة النوي دمشق، (89/3).

الحصري، أحكام قراءة القرآن، (47).

(2) مكّي القيسي، الرعاية، (49).

(3) ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، (49).

، النشر، (200/1).

(4) الصفاسي، تنبيه الغافلين، (12).

(5) المارغني، النجوم الطوالع، (164).

(6) الحصري، المرجع السابق، (47).

(7) الحصري، المرجع نفسه، (47 - 48).

(8) المارغني، المرجع السابق، (164).

(9) المرصفي، هداية القاري، (73).

المطلب الثالث: في مسائل الصفات.الفرع الأول: مسألة عدد صفات الحروف.

اختلف العلماء رحمه الله قديما وحديثا في مسألة عدد صفات الحروف، على أقوال كثيرة:

فجعلها بعضهم أربع عشرة صفة⁽¹⁾.

وجعلها البعض الآخر خمس عشرة صفة⁽²⁾.

وبعضهم ست عشرة صفة⁽³⁾.

وزاد آخرون فكان عددها تسع عشرة صفة⁽⁴⁾.

وزاد على ذلك ابن الجزري رحمه الله في التمهيد⁽⁵⁾ فأوصلها إلى أربع وثلاثين صفة.

وانتهى بها الإمام مكي بن أبي طالب إلى أربع وأربعين صفة⁽⁶⁾.

غير أن القول المشهور الذي استقر عليه الأمر في عدد الصفات، هو الاقتصار على سبعة عشر صفة، وهو اختيار الشاطبي⁽⁷⁾، والمحقق ابن الجزري في مقدمته⁽⁸⁾، وطيبته⁽⁹⁾.

وتبعه على ذلك من جاء بعده من شراح المقدمة⁽¹⁰⁾، والطيبة⁽¹¹⁾، وغيرهم من الأئمة كالمارغني⁽¹²⁾،.....

(1) نسبه محمد مكي نصر إلى البركوي في نهاية القول المفيد (46)، وكذا الشيخ عبد الرزاق على إبراهيم في الفوائد التجويدية (42).

(2) كابن بري رحمه الله في نظمه الدرر اللوامع (166-172)، قال المارغني رحمه الله في شرحه عليه لما تكلم في باب الصفات: "ذكر النَّاطِم منها - أي الصفات - هنا ثلاث عشرة صفة، وذكر اللين في باب المد والقصر،.... وزاد هنا صفة الغنة." (167).

(3) كابن الباذش رحمه الله في كتابه الإقناع (61).

(4) كالصفاقسي رحمه الله في تنبيه الغافلين (14-19).

(5) ابن الجزري، التمهيد، (49-60).

(6) مكي القيسي، الرعاية، (36-48).

(7) وهو ظاهر كلامه في حرز الأمان ووجه التهاني، (92-93)

(8) ابن الجزري، المقدمة الجزرية، (28-29).

(9) ابن الجزري، الطيبة، (35-36)، غير أن بين كلامه وكلام الشاطبي فرقا في تعدادها، فلم يذكر الشاطبي صفتي (الإذلاق والإصمات) اللتين ذكرهما ابن الجزري، وذكر - الشاطبي - مكانهما صفتي (الهوي والعلة).

كما يجدر التنبيه هاهنا أيضا أن ابن الجزري عدّد في النشر (1/ 202-205) الصفات السبعة عشر، فذكر صفتي (المد والخفاء)، بدل (الإذلاق والإصمات).

(10) كشرح طاش كبرى زاده عليها (64)، وشرح زكريا الأنصاري (6)، وشرح عبد الرزاق علي إبراهيم (42)، وغيرها.

(11) كشرح ابنه رحمه الله عليها، (30-33).

(12) المارغني، النجوم الطوالع، (167)

ومحمد مكّي نصر⁽¹⁾، والمرصفي⁽²⁾ رحمهم الله جميعاً.

وهذا القول هو الذي اختاره شيخنا الحصري رحمه الله، ومال إليه ورجحه من أقوال هذه المسألة، وفي ذلك يقول: " فأما الصفات الذاتية، فقد اختلف العلماء قديماً وحديثاً في عددها على مذاهب متعدّدة، والذي جنح إليه إمام الفنّ العلامة ابن الجزري أنّها سبع عشرة صفة، واقتفى أثره جمهور من أتى بعده من العلماء فعُدّوها سبع عشرة أيضاً"⁽³⁾، فكلامه هذا فيه دلالة على أخذه بقولهم، واقتفائه أثرهم.

وهذه الصفات هي الخمسة المعروفة (الجهر، والشدة، والاستعلاء، والإطباق، والإذلاق)، وأضدادها (الهمس، والرّخاوة، والاستفال، والانفتاح، والاصمات) فتلك عشرة كاملة، مع سبع صفات أخرى هي (الصفير، والقلقلة، واللّين، والانحراف، والتكرير، والتفشي، والاستطالة)، وهي الصفاتُ غيرُ متضادّة.

(1) محمد مكّي نصر، المرجع السابق، (46).

(2) المرصفي، هداية القاري، (78).

(3) الحصري، أحكام قراءة القرآن، (52).

على أنّه سيأتي في ما بعد اختيارات أخرى للشيخ رحمه الله في بعض الصفات، خالف فيها ابن الجزري رحمه الله.

الفرع الثاني: مسألة صفة التوسط أو (البينية).

ذكر الإمام ابن الجزري رحمه الله ومن تبعه على اختياره في المسألة السابقة، ذكروا في الصفات المتضادة (الرّخاوة وضِدّها الشدّة والتوسط)⁽¹⁾، وجعلوا جملة الصفات سبع عشرة صفة، ما يدل على أنّهم جعلوا صفة التوسط صفة تابعة لصفة الشدّة، ولم يجعلوها صفة مستقلة.

واختار شيخنا الحصري رحمه الله أن صفة البينية أو التوسط، صفة مستقلة، ذات حقيقة مُغايرة لصفتي الرّخاوة والشدّة، فقال رحمه الله في سياق ذكره للصفات المتضادة "...وعلى هذا لا يكون التوسط بين الشدّة والرّخاوة صفة، وهذا مذهب ابن الجزري ومن حدا حدوه،.."، ثم قال رحمه الله مبينا اختياره ورأيه: "والذي أراه أن التوسط صفة مستقلة لأنّ حقيقته تغاير حقيقة غيره من الصفات."⁽²⁾، وذلك أنّهم عرفوا صفة التوسط بأنّها (اعتدال الصوت عند النطق بالحرف)⁽³⁾، وعرفوها أيضا بأنّها (كون الحرف بين الصفتين، أي بين صفة الشدّة وصفة الرّخاوة)⁽⁴⁾.

يقول العلامة المارغني رحمه الله شارحا هذا المعنى: " والتوسط بين الرّخاوة والشدّة أن يكون الحرف بين الصفتين، بحيث أنّه عند النطق به ينحبس بعض الصوت معه ويجري بعضه، ألا ترى أنّك إذا وقفت على الباء والداد فقلت: أب، أذ انحبس الصوت لكون الباء والداد من الحروف الشديدة، وإذا وقفت على السين والفاء فقلت: أس، أف جرى الصوت جريانا كثيرا لكون السين والفاء من الحروف الرّخوة، وإذا وقفت على النون واللام فقلت: أم، أل لا ينحبس الصوت عند النطق بالنون واللام انحباسه مع الشديدة، ولم يجر معهما جريانه مع الرّخوة، ولهذا تسمى الحروف البينية نسبة إلى (بين) وهي محل التوسط بين الشيتين."⁽⁵⁾.

وقد تكلم الشيخ رحمه الله في شرح هذه الصفة بكلام في معنى ما ذكره المارغني رحمه الله، تدليلا على تغاير حقائق هذه الصفات الثلاثة، الأمر الذي لأجله اختار الشيخ رحمه الله كون التوسط صفة مستقلة.

(1) ابن الجزري، النشر، (202/1).

(2) الحصري، أحكام قراءة القرآن، (52-53).

(3) الحصري، المرجع نفسه، (57).

(4) المرصفي، هداية القاري، (80).

عبد الرزاق على إبراهيم، الفوائد التجويدية، (45).

(5) المارغني، المرجع السابق، (168)، وانظر لذلك أيضا كتاب:

المرصفي، المرجع السابق، (80-81).

وفي الأخير يمكن أن يقال إنَّ مثل هذا الخلاف، إنَّما هو خلاف لفظي لعدم ترتب أيِّ أثر عملي تطبيقي حال النطق بالحروف وتجويدها، وغاية ما بعده وقوع الخلاف في عدد الصفات، وتصنيفها بين صفات قوة وصفات ضعف⁽¹⁾، وفي تمييز كل صفة وما يُضادها⁽²⁾، وهذا وذاك ليسا من الأمور العمليَّة، والله أعلم.

الفرع الثالث: حروف صفة التوسط.

بعد ما ذكر الشيخ رحمه الله اختياره في صفة التوسط، وأنَّها صفة مستقلة لها حقيقة تغاير حقيقة الصفات الأخرى، ذكر الشيخ رحمه الله بعد ذلك حروف هذه الصفة، وهذه الأخيرة اختلف العلماء من أهل الأداء في تحديدها على مذاهب ثلاثة:

المذهب الأول: أنَّ أحرف صفة التوسط ثمانية أحرف، يجمعها قولك (لم يرعوننا)، وهو مذهب مكِّي القيسي⁽³⁾، وابن بري⁽⁴⁾، وابن الجزري في التمهيد⁽⁵⁾، وظاهر كلام سيويوه⁽⁶⁾ رحم الله الجميع.

المذهب الثاني: أنَّ أحرف التوسط سبعة أحرف، يجمعها قولك (نولي عمر)، ذكره ابن الجزري والمارغني رحمهما الله مذهبا لبعضهم من غير تسمية⁽⁷⁾.

المذهب الثالث: أنَّ أحرف التوسط خمسة أحرف، يجمعها قولك (لن عمر) أو (عمر نل)، وعلى هذا مذهب أكثر أهل العلم، وهو مذهب الشاطبي⁽⁸⁾، وابن الجزري في غير التمهيد⁽⁹⁾، والصفافسي⁽¹⁰⁾،

(1) انظر ما سيأتي في الصفحة (261) من المذكرة.

(2) إذ جعلها صفة تابعة للشدة يقتضي أنَّ ضدهما الرخاوة، أما جعلها صفة مستقلة فذلك يجعلها ضدا للرخاوة والشدة معا، وانظر ما سيأتي في الصفحة (361-363) من ملاحق المذكرة.

(3) مكِّي القيسي، الرعاية، (38).

(4) ابن بري، الدرر اللوامع - مع شرحه -، (167)، حيث يقول: ".....والشدة في أجدت قطبك ثمان أحرف وما عداها رخوة لكنا يقل في هجاء لم يرعوننا".

(5) ابن الجزري، التمهيد، (51).

(6) سيويوه، الكتاب، (436-434/4).

(7) ابن الجزري، النشر، (202/1)، قال: "...قولك لن عمر وأضاف بعضهم إليها الياء والواو".

المارغني، النجوم الطوالع، (168).

(8) الشاطبي، حرز الأمان ووجه التهاني، (92)

حيث يقول: "وما بين رخو والشديدة عمر نل وواي حروف المد والرخو كملا".

(9) ابن الجزري، المقدمة الجزرية، (28).

، طيبة النشر، (36).

، النشر، (202/1)، يقول: "والتوسطة بين الشدة والرخاوة خمسة يجمعها قولك لن عمر".

(10) الصفافسي، تنبيه الغافلين، (15).

والمرصفي⁽¹⁾ رحم الله الجميع.

واختار شيخنا الحصري رحمه الله المذهب الثالث، وسار عليه في كتابه، ورجحه وفي ذلك يقول:
"وحروفه خمسة جمعها بعضهم (لن عمر) ..."⁽²⁾.

واقصارهم رحمهم الله على هذه الأحرف إنما هو لوجود حقيقة الصفة فيها دون غيرها من الأحرف
الزائدة في المذهب الأول والثاني، وهي (الياء، والواو، والألف)، والله أعلم.

(1) المرصفي، هداية القاري، (80).

(2) الحصري، أحكام قراءة القرآن، (57).

الفرع الرابع: مسألة صفتي الإذلاق والإصمات.

عدّد غير واحد من أهل العلم في الصفات المتضادة صفتي (الإذلاق والإصمات)، كمكي بن أبي طالب⁽¹⁾، وابن الجزري في بعض كتبه⁽²⁾، والصفاقسي⁽³⁾، وغيرهم رحمهم الله.

في حين لم يذكرها غيرهم من الأئمة والمحققين، كالشاطبي⁽⁴⁾، وابن الباذش⁽⁵⁾، وابن بري⁽⁶⁾، وابن الجزري في النّشر⁽⁷⁾، وهو ظاهر كلام الإمام سيويوه⁽⁸⁾.

وهو ما ذهب إليه الشيخ الحصري رحمه الله ورجحه قال: "واعلم أنّ هاتين الصفتين لا دخل لهما في تجويد الحروف فكان الأولى عدم عدّهما من الصفات"⁽⁹⁾، واستطرد رحمه الله بعد ذلك مُبيّناً تعليل ذلك ووجهه فقال: "لأنّ الكلام في الصفات إنّما يعني الصفات التي يطلب من القارئ مراعاتها عند النطق بالحروف، لما يترتب على مراعاتها من تحقيق التلاوة وجودة الأداء، ومراعاة هاتين الصفتين لا يترتب عليه شيء من ذلك"⁽¹⁰⁾، ومن أجل هذا أهمل ذكرهما كثير من المحققين منهم الإمام الولي الشاطبي رضي الله عنه.⁽¹¹⁾

(1) مكّي، المصدر السابق، (47).

(2) ابن الجزري، المقدمة الجزرية، (28، 29).

طيبة النشر، (35، 36).

(3) الصفاقسي، تنبيه الغافلين، (16).

(4) الشاطبي، حرز الأمان، (92-93).

(5) ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، (61-62).

(6) ابن بري، الدرر اللوامع - مع الشرح، (166-170).

(7) ابن الجزري، النشر، (202/1-203).

(8) سيويوه، الكتاب، (434/4-436).

(9) الحصري، أحكام قراءة القرآن، (67).

(10) ذلك لأنّ معنى هاتين الصفتين متعلق بتركيب الكلمات العربية من حيث حروفها، فالحروف المُصمّنة أصمّت، ومنعت من أن تختص ببناء كلمة عربية رباعية الأصل فأكثر، إلا أن يقرن معها حرف أو أكثر من الحروف المذلقة، فظهر بهذا أنّ هذا المعنى متعلق بعلوم اللغة أكثر من تعلقه بعلم التجويد.

راجع لهذا المعنى: الخليل بن أحمد، كتاب العين، دار إحياء التراث، ط1، 1421هـ - 2001م، (7-8).

مكي القيسي، الرعاية، (47)

الصفاقسي، تنبيه الغافلين، (16).

(11) الحصري، المرجع السابق، (67).

ومال إلى هذا الرأي والاختيار من المعاصرين أيضا العلامة المرصفي رحمه الله، ويقول في ذلك: " واعلم أن صفة الإذلاق وضدّها صفة الصمت لا دخل لها في تجويد الحروف "(1).

ومع وجاهة وقوة ما رجّحه الشيخ رحمه الله، تبعا لغيره من الأئمة والمحققين، إلا أنّه يمكننا القول إنّ الخلاف في هذه المسألة خلاف لا أثر له في الواقع العملي حال تجويد الحروف والقراءة، ذلك أنّ من ذكرها من أهل العلم فذلك منه زيادة علم محمود، ومن لم يذكرها فليس ذلك منه إنكارا لمعناها أو لبطلانها، ولكن لعدم علاقته بعلم التجويد، وقد علم أنّ المذكور في أبواب صفات الحروف من كتب التجويد، هو ما يطلب مراعاته حال النطق بالحرف، لا ما يطلب مراعاته حال تركيب الكلمة، فذلك شأن علوم العربية، والله أعلم.

(1) المرصفي، المرجع السابق، (83)

الفرع الخامس: مسألة كيفية أداء القلقلة.

ذكر الشيخ رحمه الله ضمن الصفات السبع التي لا ضد لها، صفة القلقلة، فعرّفها، وبين حقيقتها، ومراتبها، وذكر ضمن ذلك أيضا مسألة متعلقة بالقلقلة اختلف فيها أهل الأداء من أئمة التجويد، وهي مسألة كيفية أداء القلقلة، وطريقة الإتيان بها، فذكر الشيخ رحمه الله فيها مذهبين⁽¹⁾:

المذهب الأول: قالوا أداء القلقلة يكون بحسب حركة الحرف قبلها، فإن كان ما قبلها مضموما كانت القلقلة مائلة إلى الضّم، أو كان ما قبلها مفتوحا فتكون مائلة إلى الفتح، أو كان ما قبلها مكسورا فتكون مائلة إلى الكسر، واختار هذا المذهب جمع من أهل العلم، كالسّمْنُودِي⁽²⁾، والمرعشي⁽³⁾، وذكر المرصفي أنّ القول المشهور وعليه الجمهور⁽⁴⁾.

المذهب الثاني: قالوا أداء القلقلة يكون مائلا إلى الفتح، سواء كان ما قبلها مضموما، أم مفتوحا، أم مكسورا، وعزا الشيخ رحمه الله هذا القول إلى الجمهور⁽⁵⁾.

واختار شيخنا الحصري رحمه الله القول الثاني فقال: "والذي عليه معظم أهل الأداء هو المذهب الأول - أي هذا المذهب - وهو الذي عليه العمل"، ثم استشهد رحمه الله بقول بعضهم في بيت نظم في هذه المسألة قال: "قال بعضهم (قلقلة قرب إلى الفتح مطلقا ولا تتبعنها بالذي قبل تقبلا)"⁽⁶⁾. واختار هذا القول أيضا جمع من المعاصرين⁽⁷⁾.

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن، (71).

(2) قال رحمه الله في منظومته (لآلئ البيان): "قلقت قطب جد وقربت للفتح والأرجح ما قبل اقتفت". انظر لذلك: عبد الرزاق علي إبراهيم، الفوائد التجويدية، (52).

(3) قال المرعشي (بيان جهد المقل): "إنّ الظاهر من الامتحان أنّ صوت القلقلة يشبه تحريكه بحركة ما قبله".

الحصري، أحكام قراءة القرآن، ت محمد طلحة بلال منيار، (102) حاشية (1).

(4) المرصفي، المرجع السابق، (87)

(5) الحصري، المرجع السابق، (71).

كما عزا الشيخ رحمه الله، ولم يرتض ذلك محقق كتاب الشيخ محمد طلحة منيار (102)، واعتراض على ذلك بما ذكر من الخلاف، فيقال: وكذلك يُعترض على غير الشيخ رحم الله الجميع، ممّن عزا قوله إلى الجمهور بما ذكر من الخلاف، كالمرصفي رحمه الله فيما تقدم، والله أعلم.

(6) الحصري، المرجع السابق، (71).

(7) كالغرياني في كتابه العقد الفريد، ومحمود علي بسة في كتابه العميد في علم التجويد، نقله عنهما محقق الكتاب محمد طلحة منيار

(102).

وهذان القولان اللذان ذكرهما الشيخ رحمه الله هما أشهر الأقوال في هذه المسألة، وقد ذُكرت أقوال أخرى في ذلك⁽¹⁾، وإنَّما القصد هاهنا بيان بعض الأقوال وأشهرها، و ما اختاره الشيخ منها، أما الترجيح فيها فعسر، خاصة وأنَّ هذه المسألة لم يتعرض لها الأئمة المتقدمون في كتبهم⁽²⁾، والله أعلم.

ومن مجموع ما تقدم ذكره من اختيارات للشيخ رحمه الله في باب صفات الحروف، من مجموع ذلك يمكننا تلخيص ما يأتي:

أولاً: أنَّ الشيخ رحمه الله اختار ابتداءً مذهب الإمام ابن الجزري وغيره، من أنَّ عدد الصفات سبع عشرة.

ثانياً: أنَّ الشيخ رحمه الله اختار بعد ذلك كون صفتي (الإذلاق والإصمات) لا علاقة لهما بعلم التجويد، واختار عدم ذكرهما ضمن الصفات المراعاة حال تجويد الحروف، كما نصَّ عليه غير واحد من المحقِّقين قبله.

ثالثاً: أنَّ الشيخ رحمه الله اختار أنَّ صفة التوسط صفة مستقلة بذاتها، ولها حقيقة تغاير بها صفتي الشدَّة والرِّخاوة، وعدَّها صفة مفردة ولم يُلحقها بأيِّ من الصفتين، ويتبع هذا الاختيار أنَّ تكون هذه الصفة لا من صفات القوة، ولا من صفات الضعف قال الشيخ رحمه الله: "...وأما الإصمات والذلاقة، والبينيَّة، فلا دخل لها في قوة ولا في ضعف"⁽³⁾، وبيان ذلك أنَّ مغايرة صفة البينيَّة لصفة الشدَّة جعلها صفة غير قوية، إذ الشدَّة صفة قوة، وكذا مغايرتها لصفة الرِّخاوة جعلها صفة غير ضعيفة، إذ الرِّخاوة صفة ضعف، فكانت بذلك في وصف بين الوصفين، ومترلة بين المترلتين.

فيكون عدد الصفات بحسب ما خلصت إليه ترجيحات الشيخ رحمه الله واختياراته، ست عشرة صفة، السبع عشرة صفة المعروفة مع حذف صفتي (الإذلاق والإصمات)، وإضافة صفة التوسط كصفة مستقلة، والله أعلم.

(1) ذكر منها المرصفي رحمه الله قولاً ثالثاً: أنَّ القلقلة تتبع حركة ما بعدها من الحروف، لتناسب الحركات، هداية القاري، (87).

وذكر المحقق محمد طلحة منيار، قولاً رابعاً: أنَّ صوت القلقلة لا يشبه أيّاً من الحركات الثلاثة، (102).

(2) من كلام محقق الكتاب محمد طلحة منيار (102).

(3) الحصري، أحكام قراءة القرآن، (81).

وفي ذلك أيضاً يقول العلامة السَّمُودِي في منظومته:

"ضعيفها همس ورخو وخفا لين انفتاح واستفال عرفا
وما سواها وصفه بالقوة لا الذلق والإصمات والبينية".

عبد الرزاق علي إبراهيم، المرجع السابق، (57).

المطلب الرابع: في مسائل الإدغام والإخفاء.

الفرع الأول: مسألة تعريف الحرفين المتماثلين.

اختلف العلماء رحمهم الله في تعريف الحرفين المتماثلين على قولين مشهورين:

القول الأول: عرفوا الحرفين المتماثلين بأنهما (الحرفان اللذان اتحدا في المخرج وفي جميع الصفات)⁽¹⁾، أو هما (الحرفان اللذان اتحدا مخرجا وصفة)⁽²⁾.

القول الثاني: عرفوهما بأنهما (الحرفان اللذان اتحدا ذاتا أو اندرجا في الاسم)⁽³⁾، ويقرب منه قولهم (الحرفان اللذان اتحدا في الاسم والرسم)⁽⁴⁾.

نقل الشيخ رحمه الله التعريف الأول ومثل له، ثم ذكر اعتراض العلماء عليه بأنه تعريف غير جامع، لخروج بعض صور التماثل عنه، الشيء الذي جعله تعريفا قاصرا غير مقبول، ثم ذكر التعريف الثاني وعزاه إلى الإمام الجعبري رحمه الله وارتضاه، قال الشيخ رحمه الله: "وقد اعترض على هذا التعريف - الأول - بأنه غير جامع، لأنه لا يشمل الواوين من نحو (ءَامِنُوا وَعَمَلُوا)، والياءين من نحو (فِي يُوسُفَ)، لعدم الاتفاق في المخرج، إذ مخرج الواو والياء الأوليين الجوف، ومخرج الواو الثانية الشفتان، ومخرج الياء الثانية وسط اللسان، مع أن الواوين في نحو (ءَامِنُوا وَعَمَلُوا) متماثلان، والياءين في نحو (فِي يُوسُفَ) متماثلان أيضا"⁽⁵⁾⁽⁶⁾، ثم تكلم الشيخ رحمه الله مبينا اختياره للتعريف الثاني فقال: "فالأحسن والأجمع ما قاله الإمام الجعبري في تعريف المتماثلين..."⁽⁷⁾، ثم استطرد في بيان تعريفه، وكونه أجمع من الأول، فقد دخل فيه ما خرج من

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن، (89).

(2) عبد الرزاق علي إبراهيم، الفوائد التجويدية، (98).

(3) الحصري، المرجع السابق، (90).

(4) المارغني، النجوم الطوالع، (80).

المرصفي، هداية القاري، (217).

(5) الحصري، المرجع السابق، (90).

وقد اعترض كل من المارغني والمرصفي رحمهما الله على التعريف الأول. يمثل هذا الاعتراض.

(6) وعلى هذا التعريف المختار في حقيقة الحرفين المتماثلين، دخلت فيه حروف المد، الشيء الذي جعل العلماء بعد ذلك يستثنون بعض الحالات من حكم الإدغام، ومنها إذا كان أول المثليين حرف مد، قال ابن بري رحمه الله في منظومته:

(وساكنُ المثليين إن تقدَّما
وكان غير حرفٍ مدًّا أدغما).

ومقتضى الاستثناء دخول حرف المد في الحكم قبل استثنائه، وقد نبه الشيخ رحمه الله على هذا المعنى قال: "فالاستثناء دليل دخولهما - حرفا - في المتماثلين فلو لم يكونا متماثلين لما صح استثنائهما."، أحكام قراءة القرآن، (91).

(7) الحصري، المرجع السابق، (90).

التعريف الأول، فدخل في الشطر الثاني منه (أو اندرجا في الاسم)، الواو والياء في المثالين المعترض بهما، وإنما دخلا لاندرجيهما في اسم (الواو والياء).

ولقوة هذا الرأي ووضوح رُجحانه، اختاره غير واحد من الأئمة كالمارغني⁽¹⁾، والمرصفي⁽²⁾ رحم الله الجميع، والله أعلم.

الفرع الثاني: مسألة محل الغنة في الإدغام الناقص لحرف الميم.

هذه المسألة من المسائل التي اختلف فيها العلماء في باب إدغام الثون الساكنة والتنوين، وصورة المسألة حال إدغام الثون الساكنة أو التنوين في الميم، هل الغنة في هذا الإدغام الناقص هي غنة المدغم أو غنة المدغم فيه؟، وللعلماء في هذه المسألة قولان:

القول الأول: أن الغنة في ذلك غنة المدغم، وهو الثون الساكنة والتنوين، وهو قول ابن كيسان النحوي، وابن مجاهد، وغيرهما⁽³⁾ رحمهم الله.

القول الثاني: أن الغنة في ذلك غنة المدغم فيه وهو الميم، وهو قول الجمهور من أهل الأداء⁽⁴⁾، وعللوا ذلك بأن الثون الساكنة والتنوين حال إدغامهما في الميم تقلبان قبل الإدغام ميمًا ثم تدغم الميمان⁽⁵⁾.

واختار الأئمة من أهل العلم القول الثاني وصححوه، وهو قول غير واحد من المحققون، كالإمام الداني، وابن الجزري⁽⁶⁾، والمسعدي⁽⁷⁾، ...

(1) المارغني، النجوم الطوالع، (80)، قال: " وهو - أي التماثل - على التحقيق أن يتحد الحرفان في الاسم والرسم".

(2) المرصفي، هداية القاري، (217-218).

(3) ابن الجزري، النشر، (25/2)، وعزاه محمد مكي نصر في (نهاية القول المفيد) (119) إلى مكي بن أبي طالب القيسي رحمه الله، وهو اختيار العلامة الضبّاع رحمه الله في شرحه على تحفة الأطفال (49).

(4) ابن الجزري، المصدر نفسه، (25/2)، وكذا عزاه للجمهور محمد مكي نصر في (نهاية القول المفيد) (119).

(5) المرصفي، المرجع السابق، (165).

(6) ابن الجزري، التمهيد، (110)، قال: " وذهب الداني وغيره إلى أنها غنة الميم وبه أقول"، وانظر أيضا النشر (26/2).

(7) عبد الرزاق علي إبراهيم، المرجع السابق، (168)،

والمسعدي هو عمر بن إبراهيم علي بن أحمد بن علي السعدي الحموي الأصل الدمشقي المولد، المعروف بابن كاسوجه، ولد في أواخر رجب سنة 974هـ، واعتنى به والده فأشغله بالعلم منذ نعومة أظفاره، وأجلسه إلى الأئمة، منهم الشمس الرّملي، وابن غانم المقدسي والسنباطي، عبد الرحمن بن الخطيب الشريبي، ولازم البرهان بن كيسان في القراءات حتى صار أمثل جماعته، تصدر للإقراء وكان حسن التلاوة والأداء، متقنا مُجودًا، توفي يوم الأحد 10 جمادى الأولى سنة 1017هـ، ومن مؤلفاته شرحه النفيس على الجزرية المسمى بـ (الفوائد المسعدية شرح المقدمة الجزرية).

المرصفي، المرجع السابق، (770-769/2).

والصفاقسي⁽¹⁾، والبنا الدمياطي⁽²⁾، والمارغني⁽³⁾، ومحمد مكي نصر⁽⁴⁾، والمرصفي⁽⁵⁾، وغيرهم رحم الله الجميع.

قال ابن الجزري رحمه الله عقب ذكره للقول الثاني: " وهو اختيار الداني والمحققين، وهو الصحيح لأنَّ الأول - وهو الحرف المدغم - قد ذهب بالقلب فلا فرق في اللفظ بالنُّطق بين (مِن مَّن وإن مَّن)، وبين (هم مَّن وأم مَّن)"⁽⁶⁾، وعدم الفرق في اللفظ ظاهر جدًّا، وعليه فإذا قلب الحرف المدغم - التُّون الساكنة أو التنوين - من جنس ما بعده فقد ذهبت حقيقته، وذاته التي ركبت فيها الغنة، فإذا أدغم بعد ذهاب حقيقته، فالغنة المتولدة هي غنة الحرف الباقي، لا غنة الذاهب.

وإلى هذا القول الثاني مال شيخنا الحصري رحمه الله واختاره، ومشى فيه على قول المحققين، فبعد أن نقل كلام ابن الجزري في هذه المسألة قال: "والخلاصة أنَّ الغنة... في الميم غنة المدغم فيه على الصحيح"⁽⁷⁾، واتفق بعد ذلك ترجيح شيخنا رحمه الله وكلام الأئمة المحققين من أهل العلم، والله تعالى أعلم.

(1) الصفاقسي، تنبيه الغافلين، (99).

(2) البنا الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، (145/1).

(3) المارغني، المرجع السابق، (86).

(4) محمد مكي نصر، نهاية القول المفيد، (120).

(5) المرصفي، المرجع السابق، (165).

(6) ابن الجزري، النشر، (26/2).

(7) الحصري، أحكام قراءة القرآن، (143 - 144).

الفرع الثالث: مسألة الإخفاء الشفوي.

وهي من مهمات مسائل باب الميم الساكنة، ولذا فقد صدّره الشيخ رحمه الله بها، والإخفاء الشفوي يكون حال وقوع الميم الساكنة قبل حرف الباء، وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين مشهورين⁽¹⁾:

القول الأول: قالوا بإظهار الميم الساكنة والباء، إظهارا تاما من غير إخفاء، وهو مذهب أبي الحسن بن المنادي وجماعة، وهو الذي كان عليه أهل الأداء بالعراق وسائر البلاد الشرقية، وحكى بعضهم الإجماع عليه⁽²⁾، وهو اختيار مكّي القيسي⁽³⁾ رحمهم الله.

وعلّلوا مذهبهم أنّ إظهارهما إنّما هو لِخَوْفِ إخفائهما أو إدغامهما لاتحاد المخرج⁽⁴⁾.

القول الثاني : قالوا بإخفاء الميم الساكنة مع الباء مع الغنة، وهو المذهب الذي كان عليه أهل الأداء بمصر والشام والأندلس وسائر البلاد العربية، وهو اختيار الأئمة المحققين، والمقدّم عندهم، كابن مجاهد، وابن بشير، والداني، وابن الجزري⁽⁵⁾، والصفاقسي⁽⁶⁾، ومحمد مكّي نصر⁽⁷⁾، والضّبّاع⁽⁸⁾، والمرصفي⁽⁹⁾، وغيرهم.

(1) حكى ابن الجزري في التمهيد (99)، والمرصفي في هداية القاري (195-196)، قولاً ثالثاً في المسألة وهو القول بالإدغام، وذكر المرصفي عن العلامة الضّبّاع تضعيفه في حاشيته على شرح الحمزوري لنظمه (تحفة الأطفال).

(2) ابن الجزري، النشر، (222/1).

(3) مكّي بن أبي طالب، الرعاية، (109)، قال: " وإذا سكنت الميم وجب أن يتحفّظ بإظهارها ساكنة عند لقائها باء أو فاء أو واو... لا بد من بيان الميم الساكنة في هذا كلّ ساكنة من غير أن يحدث فيها شيء من الحركة...".

(4) مكّي القيسي، المصدر نفسه، (109)، بالمعنى.

(5) ابن الجزري، النشر، (222/1).

، التمهيد، (99)، قال هنا: " وإلى الإدغام ذهب ابن المنادي وغيره.."، وهذا العزو مخالف لعزوه في النشر كما تقدم، ولما سبق ذكره أنّ القول بالإدغام قول ضعيف.

(6) الصفاقسي، غيث النفع، (47).

، تنبيه الغافلين، (70)، وقال: " والوجهان صحيحان مقروء بهما إلا أن الإخفاء أظهر وأشهر".

(7) محمد مكّي نصر، المرجع السابق، (126).

(8) الضّبّاع، منحة ذي الجلال شرح تحفة الأطفال، إ. أشرف عبد المقصود، أضواء السلف، ط1، (1418هـ-1997م)، (41).

(9) المرصفي، المرجع السابق، (195-196).

ومع تصحيحهم رحمهم الله للوجهين قال ابن الجزري رحمه الله في ذلك: " والوجهان صحيحان مأخوذ بهما إلا أن الإخفاء أولى، للإجماع على إخفائها عند القلب، وعلى إخفائها في مذهب أبي عمرو حالة الإدغام في نحو (بِأَعْلَمَ بِالشَّكْرِينَ) [الأنعام 53]"⁽¹⁾.

واختار شيخنا الحصري رحمه الله المذهب الثاني، وقال في ذلك: " والصحيح المذهب الثاني وعليه العمل في سائر الأعصار والأمصار، وهذا الحكم - وهو الإخفاء على المذهب الصحيح - ثابت للميم الساكنة التي بعدها الباء مطلقاً"⁽²⁾.

فظهر مما تقدم مذهب الشيخ رحمه الله، واختياره فيها، الذي وافق فيه المعمول به عند أئمة الأداء إلى يومنا هذا، وهو مذهب المحققين كما تقدم، والله أعلم.

(1) ابن الجزري، النشر، (222/1)، وقرأ ما سبق في الحاشية قبل السابقة كلام الصفاقسي رحمه الله في ذلك.

(2) الحصري، أحكام قراءة القرآن، (155).

تنبيه: قال الشيخ عبد الرزاق علي إبراهيم في كتابه الفوائد التجويدية: " والمعمول به هو الإخفاء لعدم العمل بالإظهار من عصر ابن الجزري إلى الآن " (159)، وهذا يقتضي كون وجه الإخفاء مقدما في الأداء كما ذكر، ولا يعني إلغاء ما في المسألة من الخلاف، فضلا عن تخطئة القول بالإظهار، والله أعلم.

المطلب الخامس: في مسائل المقطوع والموصول، ومرسوم الخط.

الفرع الأول: مسائل باب المقطوع والموصول.

تناول الشيخ رحمه الله كلمات هذا الباب وأوردها كلمة كلمة⁽¹⁾، مُبيِّنا مواضعها المتفق على وصلها، ومواقعها المتفق على فصلها، والمواقع التي اختلف فيها وصلا وقطعا، وفي غالب الأحيان يعقب الشيخ رحمه الله هذه الأخيرة بما يدل على رأي واختياره فيها، وعلى مثل هذه يكون اقتصاري في هذا العرض:

أولا: الكلمة الأولى (أَنْ) مع (لا).

اختلف فيها في قوله تعالى ﴿أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ﴾ [الأنبياء 87]، بين الوصل والقطع، واختار الشيخ الحصري رحمه الله فيها الفصل، لكونها كتبت كذلك في أكثر المصاحف قال في ذلك: "ففي أكثر المصاحف مفصولة وفي بعضها موصولة"⁽²⁾، وهي عبارة ابن الجزري رحمه الله نفسُها في (النَّشْر)⁽³⁾، وأخذ بالفصل فيها أيضا جمع من العلماء، كأبي داود سليمان بن نجاح⁽⁴⁾، والمارغني⁽⁵⁾، والمرصفي⁽⁷⁾، رحم الله الجميع.

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن، (234 - 253).

الحصري، القراءات العشر، (170)، تكلم عليها باختصار.

(2) الحصري، المرجع نفسه، (236).

(3) ابن الجزري، النشر، (148/2).

(4) المارغني، دليل الحيران على مورد الظمان في فن الرسم والضبط، إزكريا عميرات، دار الكتب العلمية، ط1، (1415هـ - 1995م)، (182).

(5) هو أبو داود سليمان بن نجاح بن أبي القاسم الأموي، مولى المؤيد بالله، شيخ القراء وإمام الإقراء في وقته، أخذ القراءات عن الإمام الداني رحمه الله، وأخذ عليه سائر مصنفاته، وهو أجل أصحابه، وأخذ عليه جماعة من أهل العلم منهم أبو الحسن بن هذيل، وأبو علي الصديقي، وخلق كثيرون، له العديد من المؤلفات الدالة على علو كعبه في العلم، منها: البيان الجامع لعلوم القرآن، التبيين لهجاء التثنية، توفي رحمه الله في 16 من شهر رمضان سنة 496هـ.

الذهبي، معرفة القراء الكبار، (450/1).

ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، (403/3).

ابن الجزري، غاية النهاية، (317/1).

(6) المارغني، المرجع السابق، (182).

، النجوم الطالع، (132).

(7) المرصفي، هداية القاري، (418).

قال الشيخ محمد مكي نصر رحمه الله في (نهاية القول المفيد): "وفي الجوهر الفريد نقلا عن شرح الرائية أن المختار فيه القطع" (193).

ثانياً: الكلمة الثانية (أَنْ) مع (لَوْ).

اختلف فيها في قوله تعالى ﴿وَأَلْوَأَسْتَقَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾ [الجن 16]، بين الوصل والقطع، واختار الشيخ الحصري فيه القطع، فقال في ذلك إن هذا الموضوع: "...مختلف فيه... والراجح فيه القطع."⁽¹⁾، وهو اختيار العلامة المارغني⁽²⁾ وحمهم الله.

وأما العلامة المرصفي رحمه الله فله فيها توجيه آخر، فقد ذَكَرَ أَنَّ الخِلافَ في هذا الموضوع اختلاف في المشهور، فالمشهور عند المغاربة في مصاحفهم هو القطع وعليه العمل عندهم، والمشهور عند المشاركة الوصل وعليه العمل في مصاحفهم، فلا وجه لإطلاق شهرة القطع⁽³⁾.

ثالثاً: الكلمة الثالثة (أَنْ) مع (لَنْ).

اختلف فيها في قوله تعالى ﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ﴾ [المزمل 20]، بين الوصل والقطع، واختار الشيخ الحصري فيها القطع قال: "...والمختار فيه القطع."⁽⁴⁾، وهو مفهوم كلام الإمام الخراز⁽⁵⁾، وفي ذلك يقول:

" كذاك في المزمل الوصل ذكر في مُقَنِّعٍ عن بعضهم وما شُهر."
وواختاره أيضا المارغني⁽⁶⁾، والمرصفي⁽⁷⁾، رحمهم الله جميعا.

وقال العلامة محمد مكي نصر: "...ولعل الشيخ ابن الجزري اختار الفصل الذي هو الأصل، ولهذا لم يتعرض لبيان الخلاف"⁽⁸⁾، والله أعلم.

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن، (237).

(2) المارغني، دليل الحيران، (189)، وقال رحمه الله بعد أن أشار إلى أن الإمام الخراز - الناظم - سكت عن هذا الموضوع قال: "وعلى قطع (أَنْ لَوْ) في السور الأربع العمل".

(3) المرصفي، هداية القاري، (451-452) بالمعنى.

(4) الحصري، المرجع السابق، (238).

(5) الخراز، مورد الظمان (مع شرحه دليل الحيران)، (192)، ومفهوم كلامه أن القطع هو المشهور.

(6) المارغني، دليل الحيران، (192).

(7) المرصفي، المرجع السابق، (443).

(8) محمد مكي نصر، المرجع السابق، (194).

رابعا: الكلمة الرابعة (أَنَّ) مع (ما).

اختلف فيها في قوله تعالى ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنفال 41]، بين الوصل والقطع، واختار شيخنا الحصري رحمه الله فيها الوصل، ونقل في ذلك كلام العلامة محمد مكي نصر رحمه الله قال: " قال في (نهاية القول المفيد) والوصل فيها أقوى وأشهر"⁽¹⁾، وهو اختيار المارغني⁽²⁾، ونقله عن أبي داود ابن نجاح والداني⁽³⁾، واختاره المرصفي⁽⁴⁾ أيضا، رحم الله الجميع.

خامسا: الكلمة الخامسة (إِنَّ) مع (ما).

اختلف فيها في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لِّكُمْ﴾ [النحل 95]، بين الوصل والقطع، واختار شيخنا رحمه الله فيها الوصل وقال في ذلك: "والوصل أقوى وأشهر"⁽⁵⁾، وهو اختيار العلامة محمد مكي نصر⁽⁶⁾، والمارغني⁽⁷⁾، وقال في دليل الحيران: "رجح فيها الشيخان الوصل وبه العمل عندنا"⁽⁸⁾، واختاره المرصفي⁽⁹⁾ رحم الله الجميع.

سادسا: الكلمة السادسة (أَيِّنَ) مع (ما).

اختلف فيها في ثلاثة مواضع من القرآن:

الأول: في قوله تعالى ﴿أَيِّنَّمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء 78].

الثاني: في قوله تعالى ﴿وَقِيلَ لَهُمْ أَيَّنَمَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ [الشعراء 92].

الثالث: في قوله تعالى ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثِقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِلُوا تَفْتِيلًا﴾ [الأحزاب 61].

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن، (241)، وانظر:

محمد مكي نصر، نهاية القول المفيد، (196).

(2) المارغني، دليل الحيران، (192).

، النجوم الطوالع، (132).

(3) أمَّا أبو داود فلم يذكر فيه إلا الوصل، أما الداني فذكر الوجهين ورجح الوصل.

(4) المرصفي، المرجع السابق، (429).

(5) الحصري، المرجع السابق، (241).

(6) محمد مكي نصر، المرجع السابق، (195).

(7) المارغني، النجوم الطوالع، (132).

(8) المارغني، دليل الحيران، (185).

(9) المرصفي، هداية القاري، (428).

وقد اختلف العلماء رحمهم الله في المشهور في رسم هذه المواضع على أقوال ثلاثة:

القول الأول: أن القطع والوصل في موضعي الشعراء والأحزاب سواء، وأن القطع في موضع النساء أشهر.

وهو قول العلامة محمد مكي نصر⁽¹⁾، وعليه اقتصر العلامة المرصفي رحمه الله، وذكر أنه أولى الأقوال واستدل له فقال: " وهذا هو المفهوم من قول الإمام الشاطبي في العقيلة:

والخلف في سورة الأحزاب والشعرا وفي النساء يقل الوصل معتمرا⁽²⁾.

وقد مشى على هذا القول بعض شراح المقدمة الجزرية وغيرهم.⁽³⁾

القول الثاني: أن القطع في الشعراء، والوصل في موضعي النساء والأحزاب أشهر، وهو اختيار العلامة المارغني⁽⁴⁾.

القول الثالث: أن القطع في موضعي الشعراء والأحزاب سواء، والوصل في موضع النساء أرجح.

وهو القول الذي اختاره الشيخ الحصري⁽⁵⁾، إلا أنني لم أطلع فيما تحت يدي من المراجع على من رجح ما رجحه الشيخ رحمه الله، ومع هذا فهو أهل للترجيح، والله الموفق.

(1) محمد مكي نصر، نهاية القول المفيد، (196).

(2) الشاطبي، عقيلة أتراب القصاصد في أسنى المقاصد في رسم المصحف، ت أيمن سويد، دار الغوثاني للدراسات القرآنية دمشق، ط1، (1427هـ-2006)، (26).

(3) المرصفي، هداية القاري، (441).

(4) المارغني، النجوم الطوالع، (132).

، دليل الحيران، (190).

(5) الحصري، أحكام قراءة القرآن، (242).

سابعاً: الكلمة السابعة (في) مع (ما).

ذكر الشيخ رحمه الله في بداية عرضه لمواضع هذا الكلمة أن قوله تعالى ﴿ أَتُرْكُونَ فِي مَا هَاهُنَا آمِنِينَ ﴾ [الشعراء 146]، متفق على فصله⁽¹⁾، ليدكر بعد ذلك المواضع المختلف فيها وهي عشرة مواضع⁽²⁾، واختار الشيخ رحمه الله فيها القطع والفصل قال: " والقطع فيه أكثر"⁽³⁾، وهو اختيار ابن الجزري⁽⁴⁾، والمارغني⁽⁵⁾، رحم الله الجميع.

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن، (247).

كذا قال الشيخ رحمه الله والصواب أنه مختلف فيه كغيره من المواضع العشرة، كما ذكره الأئمة رحمهم الله، كما أن الشيخ رحمه الله سار في تقسيم المواضع - مواضع الاتفاق والخلاف - على ما ذكره ابن الجزري رحمه الله في النشر (149/2)، واستقصى غيره كالعلامة المرصفي رحمه الله المذاهب في تقسيمها، وفصل الكلام عليها في هداية القاري (437-439)، ثم قال بعد ذكره للخلاف: "وهذه الأقوال كلها صحيحة فاختر لنفسك أيها القارئ ما يروق لك" (439/1).

(2) ﴿ فِي مَا قَلَّبْتَ ﴾ [البقرة 240]، ﴿ فِي مَا آتَيْنَاكَ ﴾ [المائدة 48]، ﴿ فِي مَا أَوْحَى ﴾ [الأنعام 145]، ﴿ فِي مَا آتَيْنَاكَ ﴾ [الأنعام 165]، ﴿ وَهُمْ فِي مَا أَشْتَهَتْ ﴾ [الأنبياء 102]، ﴿ فِي مَا أَفْضَيْتُمْ ﴾ [النور 14]، ﴿ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ [الروم 28]، ﴿ فِي مَا هُمْ فِيهِ ﴾ [الزمر 3]، ﴿ فِي مَا كَانُوا فِيهِ ﴾ [الزمر 46]، ﴿ فِي مَا لَا تَمْلِكُونَ ﴾ [الواقعة 61].

(3) الحصري، المرجع السابق، (247)، وهي عبارة العلامة محمد مكي نصر في (نهاية القول المفيد) (198).

(4) ابن الجزري، النشر، (149/2).

(5) المارغني، النجوم الطوالع، (132)، قال " وموضع الشعراء مقطوع باتفاق، والعشرة الباقية مختلف فيها والأكثرون على الفصل" ، دليل الحيران، (189)، قال " وبالقطع في جميعها جرى العمل "، إلا أنه رحمه الله في هذا الموضوع ذكر خلاف العلماء في موضع سورة الشعراء، الذي ذكر في النجوم الطوالع الاتفاق فيه - كما ذكر الحصري - فدل ذلك على عدوله ورجوعه عن ذكر ذلك الاتفاق. يعلم هذا من تاريخ الكتابين، فقد ألف المارغني رحمه الله كتاب النجوم الطوالع قبل كتابه دليل الحيران، فالأول انتهى من تأليفه سنة 1320هـ كما هو مثبت في الصفحة (176) منه، والثاني ألفه سنة 1325هـ كما هو مثبت في الصفحة (278) منه، فأخر الكلامين ناسخ لأولهما، كما أن كلامه هنا يدل على مزيد بحث تحرره له، وقبل هذا قد عُلِمَ أن كتاب دليل الحيران كتاب خاص يمثل هذه المسائل، الشيء الذي اقتضى من مؤلفه التحري ومزيد بحث وتنقيب حال تأليفه، والله أعلم

ثامنا: الكلمة الثامنة (ولات حين).

وهي موضع واحد في قوله تعالى ﴿فَنَادَوْا وَوَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص 3]، واختار الشيخ رحمه الله بعد ذكره ما في الكلمة من الخلاف القطع والفصل قال: "اختلف في قطع التاء عن كلمة حين ووصلها بها والصحيح قطعها عنها وأنَّ (وَوَلَاتَ) كلمة مستقلة و(حِينَ) كلمة أخرى"⁽¹⁾، وهذا القول هو الصحيح المشهور عند الأئمة قديما وحديثا، كابن الأنباري والدايني⁽²⁾، والشاطبي رحم الله الجميع، وفي ذلك يقول في عقيلته:

"أبو عبيد وولات حين واصله ال إمام والكلُّ فيه أعظم التُّكْرَا"⁽³⁾.

وعليه مصاحف الأمصار السبعة كما ذكر ابن الجزري⁽⁴⁾، واختاره المارغني⁽⁵⁾، والمرصفي⁽⁶⁾، رحم الله الجميع.

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن، (249).

(2) المارغني، دليل الحيران، (158).

(3) الشاطبي، عقيلة أتراب القصائد، (26).

(4) ابن الجزري، النشر، (150/2)، وذكر رحمه الله كلاما قويا وبجنا مطولا، في التذليل على صحة كلام الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام فيما ذهب إليه من الوصل في هذه الكلمة، وانظر في ذلك أيضا ما كتبه العلامة محمد مكي نصر رحمه الله في (نهاية القول الفيد) (201).

(5) المارغني، دليل الحيران، (159).

(6) المرصفي، هداية القاري، (447).

الفرع الثاني: مسألة ما اختلف في رسمه بالتاء المفتوحة أو المربوطة.

اختلفت المصاحف الشريفة في رسم لفظة (كَلِمَتُ) في موضعين من القرآن الكريم :

أولهما: قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس 96].

ثانيهما: قوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [غافر 6].

فأمّا موضع سورة يونس⁽¹⁾، فرسّمت فيه في المصاحف العراقية بالهاء⁽²⁾، وفي الشامية والمدنية بالتاء⁽³⁾.

وأمّا موضع سورة غافر، فرسّمت فيه في أكثر المصاحف بالتاء، وفي أقلها بالهاء⁽⁴⁾.

واختار الشيخ الحصري رحمه الله أن رسم هذين الموضعين بالتاء، والوقف عليهما كذلك، فقال رحمه الله بعد ذكر للخلاف: " والراجح الوقف على الموضعين بالتاء كما ذهب إليه المحققون."⁽⁵⁾، وهو كما ذكر الشيخ رحمه الله اختيار المحققين، كمحمد مكي نصر، فقد قال في (نهایة القول المفید): " وقطع ابن الجزري وغيره بأنّهما بالتاء وعلى ذلك شرّاح الجزرية"⁽⁶⁾.

وقال العلامة المرصفي رحمه الله: " والأولى والقياس رسم موضع غافر والثاني من يونس بالتاء كما قال به الجمهور، وإليه أشار الشاطبي رحمه الله في العقيلة بعدما أورد الخلاف في الموضعين بقوله " وفيهما الخلاف أولى " اهـ "⁽⁷⁾.

وهذا آخر ما يسر الله جمعه من اختيارات للشيخ رحمه الله في علم التجويد، لنعرض بعد ذلك جملة من الاختيارات الأخرى، في علم الوقف والابتداء، والله ولي التوفيق.

(1) يقيّدونه بالثاني احترازاً من الموضع الأول في قوله تعالى ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا﴾ [يونس 33].

(2) ابن الجزري، النشر، (131/2)، قال الداني رحمه الله: " تأملته في مصاحف أهل العراق فرأيت مرسوماً بالهاء ".

(3) المرصفي، المرجع السابق، (473-474).

(4) المرصفي، المرجع نفسه، (473)، من قول العلامة ابن يالوشة الشريف رحمه الله.

(5) الحصري، أحكام قراءة القرآن، (469).

(6) محمد مكي نصر، نهایة القول المفید، (217).

(7) المرصفي، المرجع السابق، (474).

الشاطبي، عقيلة أتراب القصائد، (28).

عبد الرزاق علي إبراهيم، الفوائد التجويدية، (232-233).

المبحث الثالث: اختياراته وترجيحاته في علم الوقف والابتداء

المطلب الأول: في تقسيم الأوقاف.

سبقت من الشيخ رحمه الله الإشارة إلى أن علماء الوقف والابتداء اختلفوا في عدد أقسام الوقف، وتسمية كل قسم⁽¹⁾، وحقاً فقد اختلف أهل العلم في ذلك مذاهب عديدة، أوصلها الشيخ علي محمد الضباع في كتابه (الإضاءة في أصول القراءة)⁽²⁾ إلى عشرة مذاهب - وقد تزيد - فمنهم من قسم الوقف إلى قسمين (تام، وقبيح)⁽³⁾.

ومنهم من قسمه إلى ثلاثة أقسام، كما هو مذهب ابن الأنباري، والسخاوي رحمهما الله⁽⁴⁾.
ومنهم من قسمه إلى أربعة أقسام، كما هو مذهب الداني⁽⁵⁾ وابن الجزري⁽⁶⁾ واختاره الصفاقسي⁽⁷⁾، وغيره.

ومنهم من قسمه إلى خمسة أقسام، كما هو مذهب ابن النحاس⁽⁸⁾، والسجاوندي⁽⁹⁾ والأشموني⁽¹⁰⁾.
ومنهم من قسمه إلى ثمانية أقسام، كالسيوطي⁽¹¹⁾، ونقله زكريا الأنصاري عن البعض⁽¹²⁾.

- (1) الحصري، معالم الاهتداء، (10-11)، وراجع ما تقدم في الصفحة (133) من هذه المذكرة.
(2) علي محمد الضباع، الإضاءة في أصول القراءة، إجمال الدين محمد شرف وعبد الله علوان، دار الصحابة للتراث، طنطا مصر، ط2، (1422هـ - 2002م)، (40-45).
(3) عزاه زكريا الأنصاري في المقصد (6) لبعضهم ولم يبين قائله.
(4) انظر: الأشموني، منار الهدى، مطبعة مصطفى بابي الحلبي، ط2، (1393هـ - 1973م)، (9).
(5) الداني، المكتفى في الوقف والابتداء، ت يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، ط2، (1407هـ - 1987م)، (56).
(6) الداني، المصدر نفسه، (138، 140-154).
(7) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (226/1).
(8) التمهيد في علم التجويد، (117).
(9) الصفاقسي، تنبيه الغافلين، (128).
(10) ابن النحاس، القطع والائتناف، ت أحمد خطاب العمر، منشورات وزارة الأوقاف العراقية، ط1، (1398هـ - 1978م)، (47).
(11) الأشموني، المرجع السابق، (9)، وانظر أيضاً مقدمة تحقيق كتاب المكتفى للداني، ليوسف المرعشلي، (56).
(12) الأشموني، المرجع نفسه، (9 - 10).
هو أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني الشافعي، فيقه مقرئ، من علماء القرن السابع عشر الميلادي، من مؤلفاته: القول المتين في بيان أمور الدين، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتداء.
عمر رضا كحاله، معجم المؤلفين، (275/1).
(11) السيوطي، الإقتان في علوم القرآن، (264/1).
(12) زكريا الأنصاري، المقصد، مطبعة مصطفى بابي الحلبي، ط2، (1393هـ - 1973م)، (5-6).

فهذه بعض مذاهب الأئمة كمثل على اختلافهم، مع ما بين أهل كل مذهب من التباير في تسمية هذه الأوقاف، وقد اختار الشيخ الحصري رحمه الله في هذا الكتاب المبارك⁽¹⁾ تقسيم الأوقاف تقسيماً آخر، فجعل عدّة الأقسام تسعة كما يأتي:

القسم الأول: وقف السنة، أو ما يسمى (وقف جبريل)، أو (وقف الإتياع).

القسم الثاني: الوقف اللازم.

القسم الثالث: الوقف التام.

القسم الرابع: الوقف الكافي.

القسم الخامس: الوقف الحسن.

القسم السادس: الوقف الصالح.

الوقف السابع: الوقف الجائز.

القسم الثامن: وقف المعانقة، أو ما يسمى وقف المراقبة.

القسم التاسع: الوقف القبيح.

فيكون الشيخ رحمه الله بذلك قد استقصى جميع ما ذكر من أنواع الوقف المذكورة في كتب الأئمة، مع مغايرة يسيرة في التسمية.

إذاً أهملنا بعد ذلك القسم الأول لكونه لم يذكره أكثر المؤلفين - كما سيأتي -⁽²⁾ وكذا القسم الثامن لعدم اختلاف الأئمة رحمهم الله في عدّه من الأوقاف، ومن لم يذكره من جملة الأقسام، فإمّا للعلم به، أو لقلّة مواضعه، فلم يجعله قسماً خاصاً، بل اكتنّفى بالتنبيه عليه في مواضعه من المصحف الشريف⁽³⁾.

فحذف هذين القسمين، يصفو لنا من الأقسام التي ذكرها الشيخ رحمه الله السبعة الباقية، ثم قد سار رحمه الله في تعاريف الثلاثة الأولى (اللازم والتام والكافي)، والأخير منها (القبيح)، سار على ما ذكره عموم المؤلفين في هذا الفن:

(1) احترازاً مما سيأتي ذكره آخر هذه المسألة.

(2) في المسألة الموالية كما في الصفحة (280 - 283) من المذكرة.

(3) وقد استقصى مواضعه ودرس معانيه، الدكتور عبد الكريم إبراهيم عوض، في كتابه الوقف والابتداء وصلتهما، (246 - 267).

فالوقف اللازم (هو الوقف على كلمة لو وصلت بما بعدها لأوهم وصلها معنى غير المعنى المراد)⁽¹⁾.
 وأما الوقف التام (فهو الوقف على كلمة لم يتعلق ما بعدها بها ولا بما قبلها لا لفظا ولا معنى)⁽²⁾.
 وأما الوقف الكافي (فهو الوقف على كلمة لم يتعلق ما بعدها بها ولا بما قبلها لفظا وتعلق بها معنى)⁽³⁾.
 وأما الوقف القبيح (فهو الوقف على لفظ لا يفهم السامع منه معنى، ولا يستفيد منه فائدة، لتعلق ما بعده به لفظا ومعنى)⁽⁴⁾.

وأما الأوقاف الثلاثة الباقية (الحسن والصالح والجائز)، فقد كان للشيخ رحمه الله في تقسيمها على هذا النحو ملحظ لغوي دقيق جداً، وعلى ضوءه عرّفها على النحو التالي:

الوقف الحسن (هو الوقف على كلمة تعلق ما بعدها بها أو بما قبلها تعلقاً معنوياً، ولم يتعلق تعلقاً لفظياً على الراجح)⁽⁵⁾.

الوقف الصالح (هو الوقف على كلمة تعلق ما بعدها بها أو بما قبلها تعلقاً معنوياً، وتعلق بها أو بما قبلها

(1) ابن الجزري، النشر، (232/1).

الحصري، معالم الاهتداء، (14).

(2) الداني، المكتفى، (140).

ابن الجزري، المصدر نفسه، (226/1).

، والتمهيد في علم التجويد، (118).

الصفاقسي، تنبيه الغافلين، (129).

الحصري، المرجع نفسه، (16).

(3) الداني، المصدر نفسه، (143).

ابن الجزري، النشر، (228/1).

، التمهيد في علم التجويد، (122).

الصفاقسي، المرجع نفسه، (132).

الحصري، المرجع نفسه، (25).

(4) الداني، المصدر نفسه، (148).

ابن الجزري، النشر، (229/1).

، والتمهيد في علم التجويد، (126).

الصفاقسي، المرجع نفسه، (135).

الحصري، المرجع نفسه، (39).

(5) الحصري، المرجع نفسه، (28).

تعلقاً لفظياً على الراجح⁽¹⁾.

الوقف الجائز (هو الوقف على كلمة تعلق ما بعدها بما أو بما قبلها تعلقاً معنوياً، وتعلق بما أو بما قبلها تعلقاً لفظياً على سبيل الجواز)⁽²⁾.

فحيث كان التعلق اللفظي بالكلمة أو بما قبلها مرجوحاً فهو الوقف الحسن، ويكون إذ ذاك عدم التعلق راجحاً، وحيث كان التعلق اللفظي راجحاً فهو الوقف الصالح، ويكون إذ ذاك عدم التعلق مرجوحاً، وحيث يكون التعلق اللفظي وعدمه - بالكلمة الموقوف عليها أو بما قبلها - متساويين من غير ترجيح، فالوقف على الكلمة جائز، مع ملاحظة اشتراك الأقسام الثلاثة في وجود التعلق المعنوي.

وتبعاً لذلك ذكر الشيخ أنواع تلك التعلقات اللفظية، والراجح منها والمرجوح والمساوي، وسبيل معرفة ذلك بتأمل الجملة الموالية للكلمة الموقوف عليها، وموضعها الإعرابي:

فإمّا أن تكون الجملة استئنافية لا محل لها من الإعراب.

وإما أن يكون لها موضع من الإعراب على الخبر أو الصفة أو الحال.

فإذا كان الراجح في الجملة التي تلي الكلمة الموقوف عليها أنّها استئنافية، لا موضع لها من الإعراب، كان عدم التعلق اللفظي راجحاً - وكان التعلق مرجوحاً -، والوقف على الكلمة حسن⁽³⁾.

وإذا كان الراجح في الجملة التي تلي الكلمة الموقوف عليها أنّ لها موضعاً من الإعراب، كان التعلق اللفظي راجحاً - وكان عدم التعلق مرجوحاً -، والوقف على الكلمة وقف صالح.

وإذا كانت الجملة بعد الكلمة الموقوف عليها يحتّم أن تكون استئنافية، ويحتّم أن تكون جملة لها موضع من الإعراب، على سبيل التساوي من غير مرجح بين الوجهين، فالتعلق اللفظي وعدمه - حينئذ - بين الجملة والكلمة متساويان، فالوقف عليها جائز، وعدم الوقف أيضاً جائز، مراعاة للوجهين.

وقد مثل الشيخ رحمه الله لكل قسم من هذه الأقسام بأمثلة كثيرة، أقتصر منها على مثال واحد من كل قسم رغبة في الاختصار واكتفاء بالإشارة عن الإكثار:

(1) الحصري، معالم الاهتداء، (32).

(2) الحصري، المرجع نفسه، (35).

(3) الحصري، المرجع نفسه، (28، 32).

أمَّا الوقف الحسن: فمثل له رحمه الله بقوله تعالى ﴿ أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصْبَعَهُمْ فِيٓءَآذَانِهِمْ ﴾ [البقرة 19]، فالوقف على كلمة (وَبَرْقٌ) حسن، لكون جملة (يَجْعَلُونَ) بعدها استئنافية لا موضع لها من الإعراب على ما رجحه المحققون من المفسرين (1) (2).

وأمَّا الوقف الصالح: فمثل له رحمه الله بقوله تعالى ﴿ وَقُلْنَا أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ [البقرة 36]، فالوقف على كلمة (أَهْبِطُوا) صالح، لكون جملة (بَعْضُكُمْ) في محل نصب على الحال من الواو في (أَهْبِطُوا) على ما رجحه العلامة السمين الحلبي رحمه الله (3) (4).

وأمَّا الوقف الجائز: فمثل له رحمه الله بقوله تعالى ﴿ يَسْؤُمُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُدَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ ﴾ [البقرة 49]، فالوقف على كلمة (الْعَذَابِ) جائز لكون جملة (يُدَبِّحُونَ) احتملت الوجهين، أن تكون استئنافية، أو أن تكون في محل نصب على الحال من الفاعل في (يَسْؤُمُونَكُمْ)، وحيث لا مرجح لأحد الوجهين على الآخر، فالوقف على الكلمة جائز وكذا عدم الوقف جائز (5).

وبهذا يظهر لنا بوضوح وجهة نظر الشيخ الحصري رحمه الله فيما اختاره من تقسيم وتسمية لأنواع الوقف، وهي وجهة نظر قويّة أخذ فيها -بعين الاعتبار- المعاني اللغوية من حيث قوة تعلقها، وعدمه، كما أنّ الأمر قبل ذلك وبعده اصطلاحى لا مشاحة فيه عموماً.

(1) أبي حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ت عادل أحمد عبد الموجود وجماعة، دار الكتب العلمية، ط1، (1413هـ - 1993م)، (223/1).

الآلوسي، روح المعاني، (173/1).

(2) الحصري، معالم الاهتداء، (29 - 30).

(3) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ت علي محمد معوض وجماعة، دار الكتب العلمية، ط1، 1414هـ - 1994م، () .

والسمين الحلبي، هو أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبي، شهاب الدين المقرئ النحوي نزيل القاهرة، المعروف بـ (السمين الحلبي)، مهرا في التفسير والنحو والفقاه والقراءات والأدب، أخذ العلوم على الأعيان من علماء عصره كأبي حيان ولازمه، وسمع الحديث، وأخذ القراءات على التقى الصائغ، وتصدى للإقراء وولي القضاء، وألف التأليف الحسان منها: أحكام القرآن، شرح الشاطبية، والدر المصون وغيرها، توفي في جمادى الآخرة سنة 756هـ، وقيل في شعبان.

ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، إ سالم الكرنكوي، دار الجيل بيروت، (1414هـ - 1993م)، (339/1) - 340.

عمر رضا كحاله، معجم المؤلفين، (329/1).

(4) الحصري، معالم الاهتداء، (33).

(5) الحصري، المرجع نفسه، (35 - 36).

وفي آخر هذا التقرير ينبغي أن يشار إلى أن الشيخ رحمه الله نفسه سار في كتاب (أحكام قراءة القرآن الكريم)⁽¹⁾ على نهج مغاير لما اختار في هذا الكتاب⁽²⁾، والذي يظهر والله أعلم، أن ما سار عليه في كتاب (أحكام قراءة القرآن الكريم) كلامه ومذهبه المتقدم على ما ذكره هاهنا، فيكون تقريره وترجيحه في كتاب (معالم الاهتداء) آخر المذهبين وناسخ الكلامين.

ذلك أن تفصيل الشيخ رحمه الله في هذا الكتاب - بحكم اختصاصه بهذا العلم - واستطراده في تقرير مسأله، بشكل لم يكن منه في ذلك الكتاب، دليل على مزيد علم ظهر له، ومزيد بحث تقرر لديه في هذا المبحث، كما أنه قد تقدم الدليل على أن كتاب (معالم الاهتداء) جاء بعد كتاب (أحكام قراءة القرآن الكريم)، لدى كلامنا في تاريخ مؤلفات الشيخ رحمه الله⁽³⁾، فبان المطلوب، والله أعلم.

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (221 - 231).

(2) قسم رحمه الله الوقف إلى أربعة أقسام: الوقف الاضطراري، والانتظاري، والاختباري، والاختياري، وقسم هذا الأخير إلى خمسة أقسام (لازم وتام وكاف وحسن وقبيح)، ويظهر - والله أعلم - أنه تبع في هذا التقسيم ما ذكره الإمام ابن الجزري في النشر (1/225 وما بعدها)، مع إضافة نوعي الاختباري والانتظاري.

(3) راجع ما تقدم ذكره في الفصل الثاني من المذكرة في الصفحة (61 - 62).

المطلب الثاني: في وقف السنّة، أو وقف جبريل.

عُرِّفَ وقفُ السنّةِ أو وقف جبريل بأنّه (مجموعة من الأوقاف التي ذُكِرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يتحرى الوقف في هذه المواضع دائماً)⁽¹⁾، وَعَدَّدُوا مواضعها، وممن ذكر هذا النوع من الأوقاف العلامة عبد الكريم الأشموني في (منار الهدى)⁽²⁾، عَدَّدَ منها عشرة أوقاف نقلها الشيخ رحمه الله عنه، وأضاف عليها سبعة مواضع آخر من بعض كتب التجويد⁽³⁾.

كما ذكرها أيضا العلامة محمد بن عيسى البريلي⁽⁴⁾، في كتابه (وقوف النبي صلى الله عليه وسلم في القرآن)، نقلها عنه وذكرها له العلامة حاجي خليفة في (كشف الظنون)⁽⁵⁾، ومع اتفاقهم على أنّها سبعة عشر وقفا، إلا أنّهم اختلفوا في تحديدها اختلافا ظاهرا، وقبل ذكر اختيار الشيخ رحمه الله رأيت من المناسب التنبيه على تلك الأوقاف ومواقعها، والمتفق عليه والمختلف فيه منها فيما يأتي:

أما الأوقاف التي ذكرها الشيخ رحمه الله نقلا عن الأشموني وغيره رحمهم الله هي:

الموضع الأول والثاني: قوله تعالى ﴿فَأَسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ [البقرة 148]، [المائدة 48].

الموضع الثالث: قوله تعالى ﴿قُلْ صَدَقَ اللَّهُ﴾ [آل عمران 95].

الموضع الرابع: قوله تعالى ﴿أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ﴾ [المائدة 116].

الموضع الخامس: قوله تعالى ﴿أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف 108].

الموضع السادس: قوله تعالى ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾ [الرعد 17].

الموضع السابع: قوله تعالى ﴿وَاللَّاتُ خَلَقَهَا﴾ [النحل 5].

الموضع الثامن: قوله تعالى ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا﴾ [السجدة 18].

(1) الحصري، معالم الاهتداء، (13)

(2) الأشموني، منار الهدى، (8).

(3) الحصري، المرجع السابق، (13-14).

(4) هو محمد بن عيسى البريلي الأندلسي المعروف بالمغربي، أبو عبد الله فاضل من آثاره (وقوف النبي صلى الله عليه وسلم) توفي سنة

400هـ.

عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، (573/3).

(5) حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لإحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، (1413هـ-1993م)،

(2025/2).

الموضع التاسع: قوله تعالى ﴿ فَحَشَرَ ﴾ [النازعات 23].

الموضع العاشر: قوله تعالى ﴿ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴾ [القدر 3]⁽¹⁾.

الموضع الحادي عشر: قوله تعالى ﴿ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ ﴾ [يونس 2].

الموضع الثاني عشر: قوله تعالى ﴿ وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ ﴾ [يونس 65].

الموضع الثالث عشر: قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا يَعْلَمُهُ بِشَرُّ ﴾ [النحل 103].

الموضع الرابع عشر: قوله تعالى ﴿ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ ﴾ [لقمان 13].

الموضع الخامس عشر: قوله تعالى ﴿ أَنْتُمْ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ [غافر 6].

الموضع السادس عشر: قوله تعالى ﴿ مِّنْ كُلِّ أَمْرٍ ﴾ [القدر 4].

الموضع السابع عشر: قوله تعالى ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ ﴾ [النصر 3].

أما المغربي رحمه الله فلم يذكر من هذه الأوقاف الموضع الثالث والثامن والثاني عشر والثالث عشر، وذكر مكانها أربعة مواضع آخر هي:

الموضع الأول: قوله تعالى ﴿ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمَهُ اللَّهُ ﴾ [البقرة 197].

الموضع الثاني: قوله تعالى ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [آل عمران 7].

الموضع الثالث: قوله تعالى ﴿ فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ ﴾ [المائدة 31].

الموضع الرابع: قوله تعالى ﴿ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ ﴾ [يونس 53].

وأضاف العلامة المرصفي⁽²⁾ موضعا آخر فيما نقله عن صاحب الرحلة العياشية، هو:

قوله تعالى ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ ﴾ [المائدة 32].

فمجموع هذه المواضع اثنان وعشرون موضعا، هي جملة ما ذكر من مواضع هذا النوع من الأوقاف،

⁽¹⁾ هذه المواضع العشرة هي التي اقتصر عليها الأشموي نقلا عن السخاوي رحمه الله في (جمال القراء)، انظر: الأشموي، منار الهدى، (8).

⁽²⁾ المرصفي، هداية القاري، (379-380).

التي كان الرسول صلى الله عليه وسلم يتحرى الوقف عليها⁽¹⁾.

وبعد هذا التقرير من الشيخ رحمه الله لهذا النوع من الوقف وعرض مواضعه، أردف ذلك بكلام علمي رزين، يوضح اختياره رحمه الله في هذه المسألة وترجيحه، كما يدل أيضا على سعة اطلاعه رحمه الله، ويُعدُّ أُنْقَهَ العلمي فقال: "... ولكن مع التنقيب البالغ والبحث الفاحص في شتى الأسفار ومُختلف المراجع، من أمهات الكتب في علوم القرآن والتفسير والسنة والشمائل والآثار، لم أعثر على أثر صحيح أو ضعيف يدل على أن الوقف على جميع هذه المواضع أو بعضها من السنة العملية أو القولية..."⁽²⁾.

فمن كلام الشيخ رحمه الله هذا نَلْحَظُ مَيْلَهُ وترجيحه لعدم ثبوت شيء من الأدلة في هذا النوع من الوقف بخصوصه، ولما كان أمرُ العبادات في الدين تَوْقِيفِيَا، وكان أمر نسبة شيء من الأقوال والأفعال إلى السنة المحمدية موقوفا على ثبوت الدليل به، كان التَّرك لتعمد الوقف عليها، وعدم التزامها شيئا واجبا أكيدا.

ويبقى أمرُ جواز الوقف على هذه المواضع وَعَدَمِهِ، هو الأمر نفسه المرعِيُّ في غيرها من المواضع، وذلك بحسب التعلق اللفظي و المعنوي كما علم مما تقدم في المسألة السابقة.

واختيارُ الشيخ رحمه الله وجيه، وزيادة في التدليل عليه أقول:

أولا: إِنَّ مَنْ ذَكَرَ هذا النَّوعِ مِنَ الوقفِ مِنَ الأئمةِ رَحِمَهُمُ اللهُ - مع عدم الدليل الواضح عليه - أهملوا ذكر ما دلَّ الدليل أَنَّهُ من وقفه صلى الله عليه وسلم، وهو الوقف على رؤوس الآي من سورة الفاتحة كما جاء في حديث أم سلمة رضي الله عنها⁽³⁾.

فإن قيل لم يذكر ذلك للعلم به وذكر ما تقدم لعدم العلم به.

يقال أين دليله ليصح لكم به إظهاره، كما هو الحال في سورة الفاتحة.

(1) علل الأشموني رحمه الله وجه وقفه صلى الله عليه وسلم على مثل هذه المواضع فقال: " وما ذلك إلا لعلم لَدُنِّي عِلْمَهُ مَنْ عِلْمَهُ وجهله من جهله فاتباعه سنة في أقواله وأفعاله " منار الهدى (8).

(2) الحصري، معالم الاهتداء، (13).

(3) سيأتي تخريجه والكلام فيه رواية ودراية في المسألة التالية إن شاء الله.

ثانياً: إن هذه الأوقاف لو صح عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها شيء من ذلك لعظم اهتمام الأئمة المؤلفين في هذا العلم بها، إلا أن الملاحظ أنهم رحمهم الله لم يعنوا بذكرها، سواء المتقدمون منهم كابن الأنباري⁽¹⁾ وابن النحاس⁽²⁾ والدايني⁽³⁾، أم المتأخرون كابن الجزري وزكريا الأنصاري وغيرهم، فهؤلاء الجلة من الأئمة مع وفرة علمهم، وسعة حفظهم، وكثرة مروياتهم، لم يذكروا شيئاً من ذلك ولو إلماحاً، مع أنهم ذكروا وضمّنوا كتبهم جملة من الفوائد المتعلقة بعلوم أخرى، كالتفسير، وشرح الحديث، واللغة وعلومها، فكان ذكر مثل هذه الفوائد المتعلقة بالوقف والابتداء أولى وأحرى.

ثالثاً: أن اختلافهم في تعددها مع قلة مواضعها دال على اضطراب في نقلها، فلو صح نقلها بيقين لما اختلف في تحديدها بالتعيين، وقد سبق بيان ما اختلف فيه منها آنفاً.

فإن قيل إن كل واحد منهم ذكر ما انتهى إليه علمه وحفظه، ومن علم حجة على من لم يعلم⁽⁴⁾.

فيقال هذا صحيح، ولكن أين الأصل الأول الكامل الثابت الذي أخذ عنه وحفظ منه.

رابعاً: لو ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتحرى الوقف عليها، ولم تنقل ذلك كتب السنة والآثار، لتناقلها القراء رحمهم الله بالتلقي في الأداء، إذ قد حرصوا على نقل ما قاله وقرأه رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة أو مرتين، فكيف يغفلون عما فعله على مر السنين.

فظهر مما تقدم صحة اختيار الشيخ رحمه الله، وصواب رأيه في هذه لمسألة، والله أعلم.

(1) راجع مواضع تلك الأوقاف من كتابه الإيضاح في الوقف والابتداء، (546، 535، 566 - 568، 580، 617، 618، 622، 627 - 628، 728 - 729، 702، 707، 746، 750، 837، 840، 870، 965، 981، 990)، ثم يشار هنا إلى أنه رحمه الله لم يذكر بعض هذه الأوقاف مطلقاً، وما أشار إليه منها فكغيرها من الأوقاف، ولا خصوصية لها بحكم معين، بل قد ضعف رحمه الله الوقف في بعضها.

(2) راجع مواضع تلك الأوقاف من كتابه القطع والانتشاف (167، 179، 212 - 213، 230، 286، 290، 299، 372، 377، 405، 409، 433، 567، 571، 625، 762، 781، 786).

(3) راجع مواضع تلك الأوقاف من كتابه المكتفى (177، 183، 195 - 197، 205، 238 - 239، 241، 245، 331، 335، 347، 456، 607، 625، 303، 309، 356، 452، 491، 625، 634).

(4) المرصفي، هداية القاري، (382/1).

المطلب الثالث: مسألة الوقف على رؤوس الآي⁽¹⁾.

وهذه المسألة من المسائل المهمة في هذا العلم الجليل، لذا فقد اعتنى بها الشيخ رحمه الله في كتابه (معالم الاهتداء)⁽²⁾، ففصّل القول فيها واستقصى بحثها ومذاهبها وأدلتها، وفيما يأتي عرض مفصل - بإيجاز - لهذه المسألة، مع بيان ترجيح الشيخ رحمه الله فيها، وتدليله عليه، وشيء من المناقشات فيها، وبالله التوفيق:

ذكر رحمه الله أن العلماء اختلفوا في هذه المسألة على أربعة أقوال:

القول الأول: قالوا بسنية الوقف على رؤوس الآي مطلقاً، مهما كان تعلّق رأس الآية الموقوف عليها بالتي بعدها، واختار هذا القول الإمام البيهقي⁽³⁾ رحمه الله، وتبعه على ذلك جمع من أهل العلم⁽⁴⁾.

القول الثاني: قالوا بجواز الوقف على رؤوس الآي حال وجود التعلّق اللفظي والمعنوي بين الآيتين، لكن لا يسوغ البدء بما بعدها حتى يُعيد رأس الآية الموقوف عليها، فإن كان في الوقف على رأس الآية إيهاً معني فاسد مُنِع الوقف⁽⁵⁾.

القول الثالث: قالوا بجواز السكت على رؤوس الآي، بناءً على أن السكت يجوز في رؤوس الآي مطلقاً، سواء صححت به الرواية أم لم تصح، وذلك حال الوصل لقصد بيان أنّها رأس آية⁽⁶⁾.

القول الرابع: قالوا إن حكم الوقف على رؤوس، كحكم الوقف على غيرها من المواضع، مما ليس برأس آية، يُرَاعَى في جميع ذلك التعلّق من حيث اللفظ والمعنى، وهو مذهب أئمة هذا الفن كالسجّاوندي،....

(1) رأس الآية هو (آخر كلمة فيها) ويسمى الفاصلة أيضاً، يقول الشيخ طاهر الجزائري رحمه الله في كتابه (التبيان لبعض مباحث علوم القرآن) (198) (247) "الفاصلة هي الكلم التي تكون آخر الآية"، وانظر لذلك أيضاً: الحصري، معالم الاهتداء، (49).

(2) الحصري، المرجع نفسه، (49-68).

(3) البيهقي، شعب الإيمان، ت محمد السعيد بسيوني، دار الكتب العلمية، ط1، (1410هـ)، (520/2).

(4) كابن الجزري، والملا على القاري، وزيني دحلان، والنور الشيراملسي، والمتولي، والألباني وغيرهم، انظر لذلك:

علي محمد الضباع، الإضاءة في أصول القراءة، (45-46).

محمد ناصر الدين الألباني، صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم، مكتبة المعارف الرياض، ط2، (1417هـ-1996م)، (96).

(5) لم يعز الشيخ رحمه الله هذا القول إلى قائله.

(6) لم يعز الشيخ هذا القول إلى قائله، وفي كتاب النشر لابن الجزري (243/1) إشارة إلى هذا القول دون عزو أيضاً.

والعماني، وزكريا الأنصاري، والأشموني، وغيرهم⁽¹⁾.

وبعد ما تقدّم، إذا أهملنا القول الثالث لضعفه - لتضعيف الشيخ رحمه الله له⁽²⁾ -، وكذلك القول الثاني لاتفاقه مع القول الرابع في مراعاة المعنى، ومع القول الأول في مراعاة رؤوس الآي، وذلك يجعله قولاً لا يخرج عنهما، وإنّما هو توفيق بينهما حال القراءة والأداء، كما أنّه يتفق والقول الرابع في حكم الوقف على الآيات التي هي محل التزاع - كما سيأتي -.

فإذا ألغينا هذا القول وذاك، بقي البحث دائراً بين قولين - الأول والرابع -، واختار شيخنا الحصري رحمه الله منهما القول الرابع ويقول رحمه الله في ذلك: "... وأرجح المذاهب في نظري هو المذهب الرابع..."⁽³⁾، ثم دَلّل لهذا الاختيار، وعلّل هذا الترجيح، وقوّاه بجملة من الأدلة والتعليقات نعرضها فيما يأتي:

أولاً: معاني الآيات وسُمُو بلاغتها ورصانة أساليبها وقوة عباراتها، لا يَسْتَبِين ذلك فيها إلا برَبط حُمَلها، وجمع شَمَلها وعدم فصلها، وتعمُّد الوقف على رؤوس الآي مطلقاً، كثيراً ما يترتب عليه فصل بين المترابط من الجمل بما يعود على المعاني بالخلل⁽⁴⁾.

ثانياً: مناقشة ما استدل به أصحاب القول الأول، وردُّ وجهة استدلالهم، ذلك أنّه إذا ظهر ضعف أحد القولين، بان في مقابله قوة القول الآخر.

ولما كان غاية ما استدل به أصحاب القول الأول حديث أمّ سلمة رضي الله عنها، لما قالت وهي تصف قراءة النبي صلى الله عليه وسلم: " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قرأ يقطع قراءته آية

آية يقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ثم يقف، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ثم يقف، ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

(1) استنبط الشيخ رحمه الله هذا العزو من صنيع هؤلاء الأئمة في كتبهم، حيث وضعوا علامات الوقف على رؤوس الآي، كما وضعوها على غيرها، فرخصوا فيه أحياناً ومنعوا منه أخرى، يقول زكريا الأنصاري رحمه الله: " والناس مختلفون في الوقف فمنهم من جعله على مقاطع الأنفاس، ومنهم من جعله على رؤوس الآي، والأعدل أنه قد يكون في أواسط الآي وإن كان الأغلب في أواخرها، وليس آخر كل آية وقفا بل المعاني معتبرة والأنفاس تابعة... "، وقال بعد ذلك: " ويسن للقارئ أن يتعلم الوقوف وأن يقف على أواخر الآي إلا ما منها شديد التعلق بما بعده".

أما العلامة الأشموني فله رحمه الله كلام في هذا المعنى في منار الهدى (9)، غير أنّ له كلاماً آخر في (12) يقرر فيه سُنّة الوقف على رؤوس الآي، وعليه فعُدّه من أصحاب هذا المذهب قد يكون محل نظر، والله أعلم.

(2) الحصري، معالم الاهتداء، (53).

(3) الحصري، المرجع نفسه، (62).

(4) الحصري، المرجع نفسه، (62 - 63).

ثم يقف، ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾⁽¹⁾ الحديث.

لما كان غاية استدلالهم هذا الحديث، فقد ناقش الشيخ رحمه الله الاستدلال به من عدة وجوه نعرضها فيما يأتي:

أولاً: من حيث إسناده، فذكر رحمه الله أن في إسناده علةً وغرابةً، وأن صحته من بعض طرقه لا تنفي عنه الغرابة والعلة من باقي الطرق، والحديث لا ينهض للاحتجاج إلا إذا سلم من جميع العلة والغرابة⁽²⁾ (3).

ثانياً: من حيث المعنى، ذكر رحمه الله أن وقفه صلى الله عليه وسلم على رؤوس الآي يحتمل، إما أنه لقصد بيان أن الوقف على رؤوس الآي سنة يثاب عليها، كما يحتمل أن وقفه صلى الله عليه وسلم كان لبيان جواز الوقف عليها فقط، كما يحتمل أن وقفه صلى الله عليه وسلم كان لتعليم الصحابة رضي الله عنهم رؤوس الآي.

(1) الحديث: أخرجه أبو داود (4001)، والترمذي (2927)، وأحمد (26625)، والحاكم (2909) (2910)، والدارقطني (37)، والطبراني (603)، وأبو يعلى (7022)، والبيهقي في السنن (2212)، وفي شعب الإيمان (2319) (2587)، جميعهم من طرق عن يحيى بن سعيد الأموي.

وأخرجه الحاكم أيضاً (847)، والطبراني (937)، وأبو يعلى (6920)، وابن أبي شيبه (8729)، والطحاوي في شرح معني الآثار (1087)، جميعهم من طرق عن حفص بن غياث. وأخرجه البيهقي في السنن أيضاً (2213)، من طريق همام بن يحيى.

ثلاثتهم (يحيى بن سعيد، وحفص، وهمام)، عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة رضي الله عنها به. قال الحاكم رحمه الله عقب إخراج الحديث من طريقين: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي. وقال الدارقطني رحمه الله: "إسناده صحيح وكلهم ثقات"، وصحح الحديث النووي رحمه الله في المجموع شرح المذهب (333/3)، وصححه أيضاً الألباني في إرواء الغليل (61/2)، وذكر لرواية ابن جريج متابعة عند أحمد في المسند (26494)، من طريق نافع عن ابن أبي مليكة عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم.

وقد أعل الترمذي رحمه الله الحديث عند إخرجه بالانقطاع، وفي الموضع المشار إليه من كتاب إرواء الغليل جواب عن ذلك. وأخرج الحديث أيضاً ابن خزيمة (493)، والحاكم (848)، والدارقطني (21)، والبيهقي في السنن (2214)، وفي الشعب (2318) (2320) من طرق عن عمر بن هارون عن ابن جريج به مع زيادة في لفظه.

قال الدارقطني "قال لنا عبد الله بن محمد ورواه عمر بن هارون عن ابن جريج فزاد فيه كلاماً". وقال البيهقي "ورواه عمر بن هارون وليس بالقوي عن ابن جريج فزاد فيه".

وعمر بن هارون هذا هو ابن يزيد الثَّقَفِيُّ البُلْحِيُّ أبو حفص، قال الذهبي في الكاشف: "واه أتمه بعضهم" (70/2)، وقال الحافظ ابن حجر في التقریب: "متروك وكان حافظاً كبيراً" (417)، وضعفه أيضاً العجلي في ثقاته (171/2)، وراجع لذلك كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (140/6).

(2) الحصري، معالم الاهتداء، (63).

(3) لم يتضح لي بجلاء كلام الشيخ رحمه الله، ووجه هذه المناقشة، ومع ذلك فهذه المناقشة - في سند الحديث - محل نظر، فالحديث صحيح صالح للاحتجاج، سواء أصح بسند واحد أم بمجموع الطرق، والله أعلم.

فلما تطرقت هذه الاحتمالات إلى معنى الحديث، لم يَصِحَّ به الاستدلال على أحد هذه الاحتمالات دون الأخرى من غير مُرَجِّح، على القاعدة (الدليل إذا طرقه الاحتمال اكتساه الإجمال وسقط به الاستدلال)، كما هو مقرر في علم أصول الفقه⁽¹⁾.

ثالثاً: من حيث المعنى أيضاً، ذكر رحمه الله أنه حتى على فرض التسليم بأن الحديث دليل على أن وقفه صلى الله عليه وسلم سنة مُتَّبَعَة، فليس فيه ما يدل على أنه صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك في القرآن كله، ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم شيء في ذلك، بل قد جاء في بعض روايات الحديث ما يفيد أن ذلك خاص بسورة الفاتحة⁽²⁾، فأفادت هذه الرواية أن المقصود بالقراءة في الروايات الأخرى، قراءة سورة الفاتحة بخصوصها⁽³⁾.

ثم استطرد رحمه الله في التدليل على خصوصية الفاتحة دون غيرها⁽⁴⁾، وذلك لمزيد فضلها، وعظيم رفعتها، وسُمُو ومكانتها، واشتمالها على معاني القرآن الكريم، وتضمنها علومه ومقاصده.

هذا جملة ما ناقش به الشيخ رحمه الله القول الأول ودليلهم، ليظهر بذلك رجحان القول الرابع على غيره من الأقوال، وأنَّ المعبر في رؤوس الآي مراعاة المعاني، كغيرها من المواضع مما ليس برأس آية.

وقد ردَّ أصحاب القول الأول على ما تقدم بجملة ردود:

أولاً: بأنَّ مقتضى قول أم سلمة رضي الله عنها: " يقطع قراءته "، دالٌّ على أنها أرادت قراءته صلى الله عليه وسلم بعامته⁽⁵⁾، وخصَّصت الفاتحة بالتمثيل لعظم مقامها في الصلاة.

ثانياً: كما أنَّ الاحتمالات التي ذكرها الشيخ رحمه الله، يقوى منها احتمال كون الوقف لبيان السُّنَّة، ذلك أنَّ بيان الجواز لا ينافي السُّنَّة مع ضَمِيمَة المواظبة المستفادة من لفظ (كان)، قال العلامة المتولي: "إن

(1) الشوكاني، إرشاد الفحول، (159/1).

(2) وهي رواية عمر بن هارون التي تقدم ذكرها عند تخريج الحديث، وفي استدلال الشيخ رحمه الله بها نظر فهي رواية ضعيفة، والزيادة الواردة فيها - والتي هي موضع الاستدلال - منكورة لمخالفتها لرواية الثقات كما تقدم، والله أعلم.

(3) الحصري، معالم الاهتداء، (64-66) (68)، وقد عُلِّمَتْ حكم تلك الرواية، والاستدلالُ بما تبع لحكمها، والله أعلم.

ومع ذا يذكر هنا ما يلي:

قال الداني رحمه الله في المكتفى (157) بعد ذكر ما في سورة الفاتحة من الأوقاف قال: "... وإنَّ وقفت على رأس كل آية من هذه السورة على مراد التقطيع والترتيل فحسن وقد وردت السنة بذلك..."، ثم أسند رحمه الله حديث أم سلمة رضي الله عنها، ففي قوله: " من هذه السورة " دليل قوي من هذا الإمام على سلامة ما ذهب إليه الشيخ رحمه الله في معنى هذه المناقشة، دون دليلها، والله أعلم.

(4) الحصري، معالم الاهتداء، (66-68).

(5) علي محمد الضباع، الإضاءة، (46).

من المنصوص المقرر أن (كان إذا) تفيد التكرار...⁽¹⁾، أما احتمال كونه لبيان رؤوس الآي فيقول العلامة المتولي أيضا: " وظاهر أن الإعلام يحصل بمرة، ويبلغ الشاهد منهم الغائب، فليكن الباقي تعبدا وليس كله للإعلام... " ⁽²⁾.

ثالثا: إن الكلام في هذه المسألة هو في حكم الوقف على رأس الآية، مع العزم على إتمام قراءة ما بعدها، الشيء الذي يُزيل المعنى الفاسد المترتب من الوقف على رأس الآية⁽³⁾ إذا وجد.

ولعله يقال جوابا عن هذا:

إنّ المعبر هو وجود المعنى الفاسد في الوقف وعدمه، أمّا التفرقة بين الوقف والقطع، وتجويز ذلك في الوقف دون القطع استدلال غير ظاهر، بل يمنع ذلك في الوقف كما مُنع في القطع بجامع الخلل والفساد في المعنى الناتج منهما، وأمّا الاختلاف بينهما فهو في زمن الإحلال، فالقطع إحلال وقته طويل، وأمّا الوقف فهو إحلال بحسب مدته قبل استئناف القراءة، فهذا التفريق غير منضبط، والله أعلم.

هذا، ويقال زيادة على ما ذكره الشيخ رحمه الله، وغيره مما تقدّم:

من المعلوم أنّ المعبر في كل خلاف هو محلّ النزاع فيه، والأثر المترتب عليه، ومحلّ النزاع في مسألتنا هذه (هو حال الوقف على رأس آية يوهم معنى فاسدا، أو يوهم البدء بما بعده ذلك، أو يقتضي خللا لغويا يؤدي إلى ذلك أيضا)⁽⁴⁾، كالوقف على قوله تعالى ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون 4]، أو البدء بقوله تعالى ﴿وَلَدَّ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [الصافات 152]، أو الفصل بين المبتدأ وخبره، أو الحال وصاحبه، أو

(1) علي محمد الضباع، المرجع السابق، (46).

(2) علي محمد الضباع، المرجع نفسه، (46).

(3) إذ من المعلوم أنّ بين الوقف والقطع فرقا، ذلك أنّ الوقف قطع مؤقت مع نية استئناف القراءة، أمّا القطع فهو من غير نية الاستئناف، انظر لذلك: ابن الجزري، النشر، (1/239-240).

الحصري، معالم الاهتداء، (182-183).

ويشهد لمنع القطع على المعنى الفاسد ما جاء في الحديث الذي رواه مسلم (48)، وأحمد (19401)، وأبو داود (1099)، الذي فيه أنّ خطيبا خطب بمحضر النبي صلى الله عليه وسلم فقال: " من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما "، وقطع كلامه، فقال صلى الله عليه وسلم: " قم - واذهب - ببس الخطيب أنت ".

قال الداني رحمه الله بعد ذكره لهذا الحديث: " ففي هذا الخبر إيذانٌ بكراهة القطع على اللفظ المستبشع من اللفظ المتعلق بما يُبين حقيقته ويدل على المراد منه، لأنه عليه السلام إنّما أقام الخطيب لما قطع على ما يقبح، إذ جَمَعَ مقطعه بين حال من أطاع ومن عصى، ولم يفصل بين ذلك... وإذا كان مثل هذا مكروها مستبشعا في الكلام الجاري بين المخلوقين، فهو في كلام الله عز وجل الذي هو كلام رب العالمين أشد كراهة واستبشعا، وأحق وأولى أن يجتنب " المكتفى (134).

(4) ذلك أنّ الوقف على رأس آية لا تعلق لها بما بعدها محل اتفاق بين القولين على جوازه، والله أعلم.

النعته وصاحبه، أو المستثنى منه دون المستثنى، وغيرها مما يعتبر فصله خللا لغويا مؤثرا في المعنى.

فإذا علمنا أن حديث أم سلمة رضي الله عنها بحسب استدلال أصحاب القول الأول دال على جواز الفصل بين النعته وصاحبه، والبدل والمبدل منه⁽¹⁾، كما في قوله تعالى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٣﴾ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿٤﴾﴾ [الفاتحة 1-4]، وفي قوله تعالى ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴿٧﴾﴾ [الفاتحة 6-7].

إذا علم هذا، فليس في حديث أم سلمة - حقيقة - ما يدل على جواز الوقف⁽²⁾ على ما يفيد معنى فاسد، أو ما الابتداء بما بعده ابتداء قبيح، هذا إذا اعتبرنا حديث أم سلمة دالاً على سنية الوقف على رؤوس الآي مطلقاً، فأما إن اعتبرناه سنة في سورة الفاتحة فقط فالاستدلال به حينئذ أولى بالمنع، وعلى كلا صورتين لا دلالة في الحديث على جواز الوقف على رأس آية يوهم معنى فاسداً، أو يوهم البدء بما بعده معنى فاسداً، وليس في الفاتحة شيء من ذلك، فكان الاستدلال بهذا الحديث، استدلالاً لدعوى عريضة بدليل أضيق منها، وهو استدلال بالأخص على الأعم وهو غير صحيح في لغة الاستدلال.

والقصد من جميع ما تقدم أن هذه المسألة، من المسائل التي تحتمل بسطاً أكثر، لِمَا فيها من ردود ومناقشات، لا تستوعبها هذه العجالة، إلا أنه يكمن القول:

إن من الواجب في دراسة هذه المسألة، والحال أنها مسألة تطبيقية عملية، أن يُتَّبَعَ في القرآن الكريم، مواضع رؤوس الآي التي يورث الوقف عليها خللاً أو معنى غير لائق، وبحسب تبعية مواضع رؤوس الآي التي رسمت عليها علامة المنع من الوقف، كما هي في بعض نسخ المصاحف، يبلغ عددها أربعة وتسعين موضعاً، والتي يورث الوقف عليها، أو الابتداء بها معنى فاسداً منها موضعان فقط، موضع بسورة الصافات، وموضع بسورة الماعون، فإذا وُقِّقَ القارئ في طريقة قراءة هذه المواضع، فالأمر بعد ذلك سهل فيما بقي من رؤوس الآي، للاتفاق على جواز الوقف فيها، والله أعلم.

(1) وقد تلحق بذلك بقية القواعد التي يذكرها العلماء في هذا الباب إلخافاً قياسياً، كالمضاف مع المضاف إليه، والفعل مع الفاعل، والفاعل مع المفعول، والمبتدأ مع الخبر، ونحوها والله أعلم.

(2) تنبيه: الجواز والمنع في هذه المسألة إنما هو الجواز الصناعي الأدائي، وكذا المنع الصناعي الأدائي، لا الشرعي منهما.

انظر لذلك:

الحصري، معالم الاهتداء، (72، 94-95).

المطلب الرابع: في الوقف على الاستثناء المنقطع.

تكلم الشيخ رحمه الله في هذه المسألة، تحت المسألة السادسة من مسائل كتابه (معالم الابتداء)، في حكم الوقف على الاستثناء عموماً، فقسم رحمه الله ابتداء الاستثناء - كما هو معروف - إلى (متصل ومنفصل)، وعرف كل واحد منهما⁽¹⁾، ثم بدأ رحمه الله ببيان حكم الوقف على استثناء المتصل لكونه محل اتفاق بين أهل العلم، وأنه لا يجوز الوقف فيه على المستثنى إلا موصولاً بالمستثنى منه، لعدم تمام المعنى دونه⁽²⁾.

ثم أردف ذلك يبحث مسألة الوقف على الاستثناء المنقطع، فذكر في حكم الوقف عليه ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: قالوا بجواز الوقف على المستثنى منه دون المستثنى مطلقاً.

المذهب الثاني: قالوا بمنع الوقف على المستثنى منه دون المستثنى مطلقاً.

المذهب الثالث: قالوا بالتفصيل،

فإذا صُرح بالخبر في جملة المستثنى، جاز الوقف على المستثنى منه دون المستثنى، لتمام جملة المستثنى بعده بالخبر المصريح به فيها.

وإذا لم يُصرح بالخبر في جملة المستثنى، لم يجز الوقف على المستثنى منه، لأن جملة المستثنى حينئذ متعلقة به. وهذا المذهب هو اختيار العلامة ابن الحاجب رحمه الله⁽³⁾.

(1) الاستثناء المتصل: هو الذي يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه.

والاستثناء المنقطع: هو الذي يكون فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه، انظر لذلك:

ابن هشام، أوضح المسالك إلى شرح ألفية، إ. أحمد بن إبراهيم المعيني، دار ابن القيم ودار ابن عفا، ط1، (1422هـ - 2001م)، (184/2).

ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، (ت محمد محي الدين عبد الحميد)، مكتبة المعارف، (1420هـ - 1999م)، (209/2 - 211).

الزركشي، البرهان في علوم القرآن، (236/4).

الحصري، معالم الاهتداء، (97).

(2) الزركشي، المصدر نفسه، (236/4).

السخاوي، جمال القراء وكمال الإقراء، ت علي حسين البواب، مطبعة المدني والمؤسسة السعودية القاهرة، ط1، 1408هـ - 1978م، (556/2).

الحصري، المرجع نفسه، (97 - 98).

(3) نقل الشيخ رحمه الله هذه المسألة من كلام الزركشي رحمه الله في البرهان، الذي نقلها بدوره من كتاب (الألمالي) لابن الحاجب رحمه الله، ولم يصرحاً فيها بعزو واضح للقولين الأولين.

وانظر لذلك أيضاً: الأشموني، منار الهدى، (17).

والأمثلة على ذلك في القرآن الكريم كثيرة منها على سبيل التمثيل:

قوله تعالى ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي ﴾ [البقرة 78].

فعلى القول الأول يجوز للقارئ الوقف على كلمة (الْكِتَابَ)، لكون الاستثناء بعدها منقطعاً⁽¹⁾، أمّا على القول الثاني فيُمنع من ذلك، وعلى القول الثالث فيُمنع من الوقف أيضاً لكون جملة المستثنى لم يُصرّح فيها بالخبر، بل خبرها محذوف، تقديره (ولكن أمانى وأكاذيب أخذوها تقليداً للمُضِلِّينَ والمُحْرِفِينَ)⁽²⁾، ولذا يُمْنَع من الوقف على جملة المستثنى منه، لتعلق جملة المستثنى بها لفظاً ومعنى.

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ٢٤ ﴿ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴾ ٢٥ [الانشقاق 24 - 25].

فعلى القول الأول يجوز الوقف على كلمة (أَلِيمٍ)، لكون الاستثناء منقطعاً⁽³⁾، وعلى القول الثاني يُمْنَع من ذلك، أمّا على القول الثالث فيجوز هاهنا الوقف على هذه الكلمة، لكون الاستثناء منقطعاً، ولكون جملة المستثنى لا تعلق لها بما قبلها لفظاً، لتماثل تركيبها اللغوي، للتصريح فيها بالخبر وهو جملة (لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ)، فهي خبر المبتدأ (الَّذِينَ) في أول الجملة.

وقد أوضح الشيخ رحمه الله⁽⁴⁾ لدى ذكره لمذاهب أهل العلم في هذه المسألة وجهة نظر كل مذهب، وتعليل مذهبهم، ودليل قولهم، ولم يذكر رحمه الله عبارة صريحة في ترجيح أحد الأقوال، إلا أن تقريره للقول الثالث، وذكره لأمثله، والكلام فيها شرحاً وبياناً، يشير بقوة إلى ميله رحمه الله إلى هذا القول، خاصة إذا علمنا أنه اختيار العلامة ابن الحاجب رحمه الله، والله أعلم.

(1) لأن (أمانى) من غير جنس الكتاب - الذي هو القرآن -، فالأمانى هي الأكاذيب، وليست آيات الكتاب كذلك.

وانظر لذلك: الألوسي، روح المعاني، (301/1 - 302).

الحصري، معالم الاهتداء، (100).

(2) الحصري، المرجع نفسه، (101).

(3) لأن المؤمنين ليسوا من جنس الكافرين المبشرين بالعذاب الأليم، انظر لذلك:

القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (282/19).

الحصري، المرجع نفسه، (101).

(4) نقلاً عن كتاب (البرهان) للزركشي كما سبق.

المطلب الخامس: في الوقف على (بلى) في القرآن الكريم.

بحث رحمه الله هذه المسألة بحثاً مستفيضاً، فيه بيان منعاها اللغوي، وتحديد مواضعها في القرآن الكريم، ثم الكلام عليها في كل موضع، وفي كل آية بيان أوجه إعرابها، ومعانيها، وما يجوز معه الوقف عليها، وما لا يجوز فيه ذلك، فكان له رحمه الله في ثنايا ذلك إشارة إلى بعض اختياراته رحمه الله في كل موضع من مواضعها، من حيث الوقف وعدمه، وفيما يأتي الكلام في ترجيحاته رحمه الله في هذه المسألة بشيء من البسط فيقال :

حرف (بلى) حرف جواب، يجب بها كلام قبلها، وتختص بما كان نفياً لتنفيذ إبطال ذلك النفي وإثبات نقيضه⁽¹⁾، وقد وقعت في القرآن الكريم في اثنين وعشرين موضعاً⁽²⁾، قسمها بعض العلماء⁽³⁾ من حيث جواز الوقف عليها وعدمه إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المختار فيه الوقف عليها لأنها جواب لما قبلها، لا تعلق لها بما بعدها، وذلك في عشرة مواضع.

الموضع الأول: قوله تعالى ﴿تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ﴿٨٠﴾ بَلَى ﴿البقرة 80 - 81﴾.

الموضع الثاني: قوله تعالى ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ﴿١١١﴾ بَلَى ﴿البقرة 111 - 112﴾.

الموضع الثالث: قوله تعالى ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ ﴿٧٥﴾ بَلَى ﴿آل عمران 75 - 76﴾.

الموضع الرابع: قوله تعالى ﴿يُمَدِّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ﴾ ﴿١١٤﴾ بَلَى ﴿آل عمران 124 - 125﴾.

(1) ابن الحاجب، متون في اللغة العربية (الكافية)، دار ابن حزم، ط1، (1426هـ - 2005م)، (42).

ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، (134).

الحصري، معالم الاهتداء، (105).

(2) ابن الجزري، المصدر نفسه، (135).

الأشموني، منار الهدى، (19 - 20).

الحصري، المرجع نفسه، (105).

(3) كالأشموني في منار الهدى (20)، والسيوطي في الإتقان (275/1)، وفي كلام السيوطي بعض التقديم والتأخير.

الموضع الخامس: قوله تعالى ﴿وَأَشْهَدُهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسَتْ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾ [الأعراف 172]⁽¹⁾.

الموضع السادس: قوله تعالى ﴿فَأَلْفَوْا السَّمْعَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءِ بَلَىٰ﴾ [النحل 28].

الموضع السابع: قوله تعالى ﴿بِقَدْرِ عَلَيَّ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ﴾ [يس 81].

الموضع الثامن: قوله تعالى ﴿قَالُوا أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمُ رُسُلُكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [غافر 50].

الموضع التاسع: قوله تعالى ﴿بِقَدْرِ عَلَيَّ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ بَلَىٰ﴾ [الأحقاف 33].

الموضع العاشر: قوله تعالى ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ ﴿١٤﴾ بَلَىٰ﴾ [الانشقاق 14 - 15].

القسم الثاني: المختار عدم جواز الوقف عليها، لتعلق ما بعدها بها وبما قبلها، وذلك في سبعة مواضع.

الموضع الأول: قوله تعالى ﴿قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ [الأنعام 30].

الموضع الثاني: قوله تعالى ﴿لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَىٰ وَعَدَّا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ [النحل 38]⁽²⁾.

الموضع الثالث: قوله تعالى ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عِلْمُ الْغَيْبِ﴾ [سبأ 3].

الموضع الرابع: قوله تعالى ﴿بَلَىٰ قَدْ جَاءَ تَكَ ءَايَتِي﴾ [الزمر 59].

الموضع الخامس: قوله تعالى ﴿قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ [الأحقاف 34].

الموضع السادس: قوله تعالى ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثَ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي﴾ [التغابن 7].

الموضع السابع: قوله تعالى ﴿بَلَىٰ قَدَرِينَ عَلَيَّ أَنْ تُسَوَّىٰ بَنَانُهُ، ﴿٤﴾﴾ [القيامة 4].

القسم الثالث: ما اختلفوا فيه وقفا ووصلا، والأرجح منع الوقف لتعلق ما بعدها بها وبما قبلها، وذلك

في خمسة مواضع:

الموضع الأول: قوله تعالى ﴿قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة 260].

⁽¹⁾ تعقب الشيخ رحمه الله ذَكَرَ هذا الموضع في هذا القسم، فقد ذكر في الصفحة (115) بعد تقريره الكلام في هذا الموضع أن الأول جعله في القسم الثالث - الآتي - المختلف فيه وقفا ووصلا، والراجح منع الوقف.

⁽²⁾ تعقب الشيخ رحمه الله ذَكَرَ هذا الموضع في هذا القسم، فقد ذكر في الصفحة (121) بعد تقريره الكلام في هذا الموضع أن الأول جعله في القسم الثالث - الآتي - المختلف فيه وقفا ووصلا، والراجح منع الوقف.

الموضع الثاني: قوله تعالى ﴿ قَالُوا بَلَىٰ وَلَٰكِنَّ حَقَّتْ لِكَلِمَةِ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ (٧١) [الزمر 71].

الموضع الثالث: قوله تعالى ﴿ وَنَجَّوْنَهُمْ بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَهُمْ يَكْتُمُونَ ﴾ (٨٠) [الزخرف 80] ⁽¹⁾.

الموضع الرابع: قوله تعالى ﴿ قَالُوا بَلَىٰ وَلَٰكِنَّكُمْ فَتَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [الحديد 14].

الموضع الخامس: قوله تعالى ﴿ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا ﴾ [الملك 9].

وبعد استعراض الشيخ رحمه الله لهذا التقسيم، تكلم على مواضع حرف (بَلَىٰ) في القرآن الكريم موضعاً موضعاً، بحسب ترتيبها المصحفي، وأوضح معانيها، وذكر الراجح فيها إمّا موافقة لهذا التقسيم أو معارضة، وخُصَّصَ من جملة هذا البحث المانع الرائع إلى تقسيم هذه المواضع إلى قسمين، قال رحمه الله: " فالحق الذي يجب أن يُؤخَذَ به ولا يُعدَّلَ عنه، أنّه لا يجوز الوقف على (بَلَىٰ) في المواضع الخمسة - مواضع القسم الثالث -، كما لا يجوز الوقف عليها في المواضع السبعة - مواضع القسم الثاني -، وبناء على هذا تُقسَّم (بَلَىٰ) إلى قسمين فقط، قسم يجوز الوقف عليه وقسم يمتنع ⁽²⁾، ثم نقل رحمه الله عن السيوطي رحمه الله آياتاً في تقسيمه الوقف على (بَلَىٰ) إلى الثلاثة أقسام السابقة، ثم عقب عليها بقوله: "...وقد عرفت أنّ الصواب تقسيمها إلى قسمين فحسب، قسم يجوز عليه الوقف، وقسم لا يجوز والله تعالى أعلم ⁽³⁾."

فهذا التقسيم الذي أشار إليه الشيخ رحمه الله هو اختياره في هذه المسألة وترجيحه فيها، فقد جعله تقسيماً ثنائياً كالآتي:

القسم الأول: ما يجوز الوقف فيه على (بَلَىٰ) لعدم تعلقها بما بعدها أو بما قبلها.

وذلك في تسعة مواضع، وهي العشرة المتقدمة في القسم الأول من التقسيم الثلاثي السابق، مع حذف موضع سورة الأعراف، فقد جعله الشيخ رحمه الله من المواضع المختلف فيها ورجح فيه منع الوقف.

القسم الثاني: ما لا يجوز الوقف فيه على (بَلَىٰ) لتعلق ما بعدها بها أو بما قبلها.

⁽¹⁾ تعقب الشيخ رحمه الله ذكر هذا الموضع في هذا القسم فقد ذكر في الصفحة (127) بعد تقريره الكلام في هذا الموضع أنّ الأولى جعله في القسم الثاني - السابق - الذي لا يجوز الوقف فيه عليها.

⁽²⁾ الحصري، معالم الاهتداء، (130).

⁽³⁾ الحصري، المرجع نفسه، (131).

وذلك في بقية المواضع الثلاثة عشر، سواء منها ما اتفق على عدم جواز الوقف عليها فيه، أم ما اختلف فيه والراجح المنع، وهي مواضع القسمين الثاني والثالث من التقسيم الثلاثي السابق، مع ضم موضع الأعراف إلى هذا القسم.

فهذا بيان لترجيح الشيخ رحمه الله في هذه المسألة على وجه الإجمال، أمّا بيان ترجيحه في كل موضع على حدة، فذلك تفصيلاً يفتضي منّا تطويلاً لا يَسْمَحُ به هذا المقام، وليس هو محلّه ولا هو مقصده، وإنّما القصد هنا الإشارة إلى مجمل ذلك دون تطويل، ومن أراد هذا الأخير فلا يَنخَلُ على نفسه بجولة مائعة في ثنايا هذا البحث من كتابه (معالم الاهتداء)⁽¹⁾، يستفيد فيها القارئ علوماً كثيرة في التفسير واللغة والبيان، وغيرها من العلوم القرآنية العظيمة، والله الموفق.

(1) الحصري، معالم الاهتداء، (105-131).

المطلب السادس: في وقف الازدواج.

لتقرير هذه المسألة بوضوح، عرف الشيخ رحمه الله في مُستهلِّها ويُن معني (الوقف الازدواجي)، فقال رحمه الله في تعريفه: " هو أن يجتمع في الآية جملتان تكون كل واحدة منهما مستقلة عن الأخرى في المعنى ولا يكون بينهما ارتباط في اللفظ، ولكن بينها ازدواج، وهو تقابل أو تعادل"⁽¹⁾.
ويُمثِّل لذلك:

بقوله تعالى ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَىٰ﴾ [البقرة 203].

وقوله تعالى ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة 286].

وقوله تعالى ﴿تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾ [آل عمران 27].

وقوله تعالى ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت 46].

ثم أشار رحمه الله إلى اختلاف العلماء في طريقة قراءة هذا النوع من الوقف، فذكر أن لهم رحمهم الله فيه مذهبان، كالآتي:

المذهب الأول: قالوا يقرأ بوصل الجملة الأولى بالثانية، دون وقف أو فصل، وهو مذهب يحيى بن نصير النحوي⁽²⁾، ونصير بن محمد، وابن الجزري رحمهم الله⁽³⁾.

المذهب الثاني: قالوا يقرأ بفصل كل جملة على حدة وهو مذهب الأشموني رحمه الله⁽⁴⁾.

واختار الشيخ الحصري رحمه الله في هذه المسألة مذهباً وسطاً، وقولا جامعا بين القولين، فقال رحمه الله: "والرأي عندي، أن الجملتين إذا كانتا قصيرتين يحسن وصل الأولى والوقف على الثانية، أمّا إذا كانتا طويلتين فيحسن الوقف على كل منهما، لأن نفس القارئ قد لا يتسع لكلا الجملتين فيقف في أثناء الثانية، وقد يفضي ذلك إلى تغيّر المعنى..."⁽⁵⁾.

ومثل رحمه الله ببعض الأدلة على اختياره هذا بقسميه:

(1) الحصري، معالم الاهتداء، (168).

ابن الجزري، النشر، (237/1).

(2) الأشموني، منار الهدى، (19، 73، 344).

(3) ابن الجزري، المصدر نفسه، (237/1).

(4) الأشموني، المرجع نفسه، (344).

(5) الحصري، المرجع نفسه، (170).

أما ما كان من الجمل قصيرا فقد تقدم مثاله أول المسألة، كقوله تعالى ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة 286]، وقوله تعالى ﴿تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾ [آل عمران 27]، فهذه يحسن فيهما الوصل.

وأما ما كان من الجمل طويلا فمثل له بقوله تعالى ﴿الْمُحَيِّثَاتُ لِلْحَيِّثِينَ وَالْحَيِّثُونَ لِلْحَيِّثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ﴾ [النور 26]، فقد يضيق نفس القارئ عن إتمامها، فيقف على (وَالْحَيِّثُونَ لِلْحَيِّثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ) وفي ذلك فساد واضح للمعنى، وقلب للمعنى المراد من الآية.

واختيار الشيخ رحمه الله في غاية الدقة والحسن، إذ فيه الأخذ بالقول الأول حال تيسر ذلك، ليظهر كمال المعاني وانسجامها، حال ازدواج الجمل وتقابلها وتعادها، كما يُراعى حرمة المعاني القرآنية عن الإخلال بها، فيأخذ بالقول الثاني حال عدم إمكان الجمع بين الجملتين، دفعا لمفسدة الوقف على موضع قد يفسد المعنى، فله دره ما أدق نظره، والله يرحمنا ويرحمه.

وهذا آخر ما يسر الله جمعه من اختيارات للشيخ رحمه الله في علم الوقف والابتداء، لعرض بعد ذلك جملة من الاختيارات الأخرى، في علم عد الآي، وعلوم القرآن عموما، وبعض المسائل الفقهية، والله ولي التوفيق.

المبحث الرابع: اختياراته في علم عد الآي، علوم القرآن، ومسائل فقهية.المطلب الأول: في المذهب المعتبر لورش والدوري رحمهما الله، في عدّ الآي.الفرع الأول: في المذهب المعتبر لورش رحمه الله في عدّ الآي.

أشار رحمه الله عند ذكره للكلمات المقلّلة وجها واحدا لورش رحمه الله، في (سورة طه) لوقوعها رأس آية منها، والحال أنّها إحدى السور الإحدى عشر، أشار رحمه الله إلى أنّه قد اختلف في المعتبر لورش رحمه الله في عدّ الآي هل هو المدني الأول أو المدني الأخير⁽¹⁾ ؟

وقد اختلف العلماء قبل ذلك، في الأئمة المنسوب إليهم كل من العدّين:

قال العلامة الجعبري رحمه الله: "...فإذا اتفق أبو جعفر وشيبة ونافع وإسماعيل قلت: مدني، فإن خالفهم⁽²⁾ قلت: مدني أول، وإن انفرد عنهم قلت: مدني أخير"⁽³⁾.

وذكر الصفاقسي رحمه الله⁽⁴⁾، أنّ العدّ المدني الأول هو مذهب - أو العدّ المنسوب ل- أبي جعفر، وشيبة، ونافع، وإسماعيل بن جعفر رحمهم الله، أما المدني الأخير فهو مذهب - أو العدّ المنسوب ل- هؤلاء الأئمة دون أبي جعفر رحمهم الله.

أمّا الشيخ طاهر الجزائري رحمه الله⁽⁵⁾، فنصّ على أنّ العدّ المدني الأول غير منسوب لأحد من الأئمة، أمّا العدّ المدني الأخير فهو مذهب - أو المنسوب ل- أبي جعفر، وشيبة بن ناصح، كما نبه رحمه الله أيضا

(1) اختلف العلماء في عدّ أي المصحف الشريف، ولهم في ذلك مذاهب معروفة بحسب بلدانهم هي (العدّ المكي، والعدّ المدني، والعدّ الكوفي، والعدّ البصري، والعدّ الشامي)، والعدّ المدني بخصوصه على ضربين (المدني الأول، والمدني الأخير)، انظر لذلك: الصفاقسي، غيث النفع، (26).

إبراهيم الجعبري، حسن المدد في فن العدد، ت جمال السيد رفاعي، مكتبة أولاد الشيخ مصر، (28).

(2) أي أبو جعفر رحمه الله.

(3) إبراهيم الجعبري، المصدر السابق، (28).

(4) الصفاقسي، المصدر السابق، (26).

(5) هو الشيخ العلامة طاهر بن محمد بن صالح بن أحمد بن موهوب السّمّوعي الجزائري الأصل، الدمشقي المولد والوفاء، فقد ولد بها سنة ربيع الثاني 1268هـ، أخذ العلوم على والده والشيخ عبد الرحمن البوشناققي، والشيخ عبد الغني الغنيمي، عمل في الجمعيات الخيرية، وفي ديوان المعارف، ثم عين مفتشا عاما للمدارس الابتدائية، كما كانت له الإعانة الكبيرة في إنشاء المكتبة الظاهرية، توفي رحمه الله في 14 من شهر ربيع الثاني 1338م، عن سبعين عاما، له العديد من المؤلفات المشهورة منها: أمثال العرب، وخلاصة النظر في علم الأثر وغيرها. الزركلي، الأعلام، (221/3 - 222).

عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، (11/2).

وتوسع في ترجمته سلمان بن عبد الفتاح أبي غدة، في مقدمته على كتاب التبيان، في الطبعة التي اعتنى بها والده كما في الحاشية الآتية.

على أن نسبة العدّ المدني الأول إلى أبي جعفر وشيبة، والعدّ المدني الأخير إلى إسماعيل وهم⁽¹⁾.
وظاهر من خلال كلام هؤلاء الأئمة، الاختلاف في عزو كلّ مذهب إلى أصحابه، وهو الأمر الذي يحتاج إلى تحرير، ومزيد بحث.

ومهما يكن من أمر في اختلاف العزو، فقد اختلف في المعبر لورش رحمه الله من العدّين، ورجح الشيخ الحصري رحمه الله أن المعبر لورش منهما هو العدّ المدني الأخير⁽²⁾، وهو ما ذكره المالقي رحمه الله في شرحه على (التيسير)⁽³⁾، ولم يذكر ابن الجزري رحمه الله في (النشر) له غيره⁽⁴⁾، ورجحه غيرهم من الأئمة، وذكروا أن العمل عليه⁽⁵⁾.

في حين أنه رحمه الله يقول في كتابه (القراءات العشر) ما نصه: "وأبو عمرو وورش يعتبرون المدني الأول، لعرضه على أبي جعفر..."⁽⁶⁾، بما يدلّ على اختلاف رأيه رحمه الله في هذه المسألة بين ما ذكره في الكتابين.

ثم إذا كان كتابه (القراءات العشر) المتأخر تأليفاً، يجعلنا نقدم كلامه فيه على كلامه في كتابه (رواية ورش)⁽⁷⁾، إلا أن الحسّم في هذه المسألة تابعٌ للحسّم في الاختلاف الواقع في عزو كل من مذهبي العدّ (المدني الأول، والمدني الأخير) لأئمتهم، وهو ما لم يتيسر لي إلى حد الآن؟...

(1) طاهر الجزائري، التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريقة الإتقان، إ عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط4، 1425هـ، (205 - 206).

(2) الحصري، رواية ورش، (127).

(3) المالقي، الدر الثمر والعذب النмир في شرح التيسير، ت عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ-2003م، () .
الصفاسي، غيث النفع، (329).

(4) ابن الجزري، النشر، (80/2).

(5) الصفاسي، المصدر السابق، (329).

الضباع، إرشاد المرید إلى مقصود القصيد، المطبعة العربية لمحمود علي صبيح وأولاده مصر، (1381هـ - 1961م)، (107).

وقد خالف في هذا آخرون من الأئمة كاللداني والجعبري، فجعلوا المعبر له العدّ المدني الأول، ذكره عنهم الصفاسي في الغيث (329)، والشيخ طاهر الجزائري رحمه الله في التبيان (211) ثم قال " والخطب في ذلك سهل."، فيبقى أن على كل من اختار مذهباً أن يلتزم ما يترتب عليه، من أحكام إمالة، أو عدّ آي، أو رسم للمصحف وغيرها، والله أعلم.

(6) الحصري، القراءات العشر، (124).

(7) راجع الصفحة (63) من المذكرة.

فهذه باختصار جملة ما تيسر ذكره في هذه المسألة، ولم أقصد بذكرها الفصل فيها - وأنى لمثلي ذلك - بل إشارة إليها، بتوثيقها وبيان رأي الشيخ واختياره فيها، والله الموفق⁽¹⁾.

الفرع الثاني: في المذهب المعترف للدوري رحمه الله في عدّ الآي.

عند ذكر الشيخ رحمه الله لمنهجه في التعامل مع الممال والمقلل، في رواية الدوري عن أبي عمرو رحمهما الله، في السور الإحدى عشر⁽²⁾، نبّه رحمه الله على مسألة المعترف عند الإمام أبي عمرو، والمأخوذ به له من المذاهب في عدّ الآي، هل هو العد المدني الأول⁽³⁾، أو العدّ البصري⁽⁴⁾؟

فجعل بعضهم المعترف له هو العد المدني الأول⁽⁵⁾.

وجعل آخرون المعترف عنده العد البصري.

أشار الشيخ رحمه الله إلى المذهبين⁽⁶⁾، ثم قال: "... وهو يعتبر العد البصري على الصحيح"⁽⁷⁾، ولم يذكر له ابن الجزري من المذاهب غيره⁽⁸⁾، واختار المذهب الثاني أيضا آخرون من أهل العلم كالمالقي⁽⁹⁾، وغيره⁽¹⁰⁾.

(1) تنبيه: قد علم أن الاختلاف لورش رحمه الله إنما هو في المعترف له من العدّين المدني الأول أو الأخير، فكان من الواجب التزام أحد هذين القولين في المصاحف المطبوعة برواية ورش رحمه الله، فإذا وجدنا بعض المصاحف التي طبعت برواية ورش رحمه الله اعتمدت في وضع رؤوس الآي على العدّ الكوفي، فذلك الذي يستغرب ابتداء، ولا يقبل انتهاء، لأنه من التخليط في المسائل، والله أعلم.
إبراهيم الدوسري، الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات، (320 - 321)، بتصرف، وقد طبع بإحدى الدور المصرية وفق العد المدني الأخير سنة 2006م، بإذن من لجنة مراجعة المصاحف بمصر، برئاسة الدكتور أحمد عيسى المعصراوي حفظه الله.
(2) الحصري، رواية الدوري، (71).

(3) راجع ما تقدم في الفرع السابق في الصفحة (298) من المذكرة.

(4) أما العدّ البصري فهو المنسوب إلى الإمام عاصم الجحدري رحمه الله، انظر لذلك:

إبراهيم الجعبري، المصدر السابق، (27).

الصفاقسي، غيث النفع، (26).

(5) كالإمام الداني، والجعبري رحمهما الله، انظر التبيان لطاهر الجزائري (211)، ولم أجد ما يفيد هذا للجعبري في كتابه حسن المدد، فلعله في غيره، والله أعلم.

(6) الحصري، المرجع السابق، (71).

الصفاقسي، المصدر السابق، (331 - 332).

(7) الحصري، المرجع السابق، (71).

(8) ابن الجزري، النشر، (82/2).

(9) المالقي، الدر الثبير، ().

(10) كعبد الفتاح القاضي رحمه الله في الدور الزاهرة (297) (471).

وفي الأخير يشار إلى أن الشيخ طاهر الجزائري بعد نقله للخلاف قال: "...والخطب في ذلك سهل." (211)، فيبقى على أهل كل مذهب التزام مذهبه في ما يترتب عليه من أحكام في الفتح والتقليل والإمالة، وأحكام عد الآي، ورسم المصاحف، والله أعلم.

في حين أنّه رحمه الله يقول في كتابه (القراءات العشر) ما نصه: "وأبو عمرو وورش يعتبرون المدني الأول، لعرضه على أبي جعفر..."⁽¹⁾، بما يدل على اختلاف رأيه رحمه الله في هذه المسألة بين ما ذكره في الكتابين.

ولما لم يتحرر لي يبين أي كتابي الشيخ رحمه الله أسبق، كتابه (القراءات العشر) أو كتابه (رواية الدوري)⁽²⁾، فذلك ما يجعلني متوقفا غير جازم أي أقوال الشيخ رحمه الله كان آخرها، إلا أنّ من المهم التنبيه إلى أن ما سارت عليه اللجنة القائمة على طبع المصحف الشريف، بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف هو اعتبار العد المدني الأول⁽³⁾، والله أعلم.

(1) الحصري، القراءات العشر، (124).

(2) راجع الصفحة (59، 61، 63) من المذكرة.

(3) راجع ما ذكر في التعريف بمصحف رواية الدوري المطبوع بالمجمع، في الصفحات (ب - ج) آخره.

تنبيه: إذا علم ما تقدم فلا ينبغي الخروج عن هذين المذهبين حال طباعة مصحف برواية الدوري رحمه الله، لذا اعتمدت اللجنة القائمة على طباعة المصاحف، بمجمع الملك فهد رحمه الله لطباعة المصحف الشريف، على أحد هذين العدين، ولم تخرج عنهما، واختارت العدّ المدني الأول، كما تبين.

المطلب الثاني: في معنى الأحرف السبعة.

وهذه المسألة من أهم مسائل علوم القرآن والقراءات، التي تكلم فيها الأئمة العلماء على اختلاف علومهم، وتباين تخصصاتهم، قراء كانوا أو نحويين أو فقهاء أو مفسرين أو غيرهم، وكثر كلامهم رحمهم الله فيها، واختلفت مذاهبهم فيها اختلافا شديدا، بل إنك لا تكاد تجد مسألة من مسائل علوم القرآن تباينت فيها أقوال العلماء كهذه المسألة، وتعددت آراؤهم وأنظارهم وترجيحاتهم، وألفت فيها المؤلفات الخاصة، والبحوث المتعددة.

ولا أدعي أنني سأتى فيها بشيء جديد، ولا أن أطيل المقام هاهنا بذكر تفاصيل مذاهبها، وإنما القصد بيان اختيار الشيخ رحمه الله فيها، والاقتصار على ما ذكره من الأقوال، وما يتبع ذلك.

وقد ذكر الشيخ رحمه الله هذه المسألة كتابه (مع القرآن الكريم)⁽¹⁾، وأشار إليها إشارة خفيفة، من غير إطالة، فنَبّه على اختلاف العلماء رحمهم الله فيها، وما يراه راجحا.

وتكلم فيها رحمه الله أيضا في كتابه (القراءات العشر)⁽²⁾، ونَبّه أيضا على الاختلاف الكبير الواقع فيها وكثرة أقولها، غير أنه رحمه الله رجح في هذا الكتاب غير ما رجحه في الكتاب الأول.

فاختار في كتابه (مع القرآن الكريم) ما اختاره الإمام أبو الفضل الرازي⁽³⁾ في كتابه (اللوامح)، وأن الأحرف السبع هي سبعة أوجه من أوجه التغاير والاختلاف الواقعة في القرآن:

الوجه الأول: اختلاف الأسماء، من أفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث.

الوجه الثاني: اختلاف تصريف الأفعال، من ماض ومضارع وأمر.

الوجه الثالث: اختلاف وجوه الإعراب.

الوجه الرابع: الاختلاف بالزيادة والنقص.

(1) الحصري، مع القرآن الكريم، (55-57).

(2) الحصري، القراءات العشر، (13-14).

(3) هو أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن العجلي الرازي، الإمام المقرئ الثقة الورع، ولد بمكة سنة 321هـ، طلب العلم وسافر في البلدان، له العديد من المؤلفات منها كتاب جامع الوقوف، وفضائل القرآن، واللوامح في القراءة، وله شعر رائق وكان إماما مبجلا لدى العامة والخاصة، توفي سنة 454هـ.

ابن الجزري، غاية النهاية، (361/1-363).

الذهبي، سير أعلام النبلاء، ت شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط3، (1406هـ-1986م)، (135-138).

الوجه الخامس: الاختلاف بالتقديم والتأخير.

الوجه السادس: الاختلاف بالإبدال.

الوجه السابع: الاختلاف في اللهجات.

ومثل الشيخ رحمه الله على كل وجه، وقال في ذلك رحمه الله: " وقد اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة اختلافا كثيرا...والذي نختاره من بين هذه المذاهب هو ما ذهب إليه الإمام أبو الفضل الرازي في كتابه (اللوائح)⁽¹⁾، وهو أن المراد بهذه الأحرف الأوجه التي يقع بها التغيرات والاختلاف... " ⁽²⁾.

واختار في كتابه (القراءات العشر)، أن الأحرف السبعة هي سبع لغات من لغات العرب، التي نزل بها القرآن الكريم، قال رحمه الله: " وقد اختلفت أقوال العلماء في المراد بهذه الأحرف السبعة على نحو من أربعين قولاً، أصحها وأولها بالصواب، وهو الذي عليه أكثر العلماء...أن المراد بالأحرف أوجه من اللغات " ⁽³⁾، ثم أردف شارحاً فقال: " بمعنى أن القرآن لا يخرج عن سبعة لغات من لغات العرب "، ثم ذكر السبع لغات المقصودة وعيّنّها فقال: " وهي : لغة قريش، وهذيل، وثقيف، وهوازن، وكنانة، وتميم، واليمن. " ⁽⁴⁾.

ولما كان كتاب (القراءات العشر) آخر الكتابين⁽⁵⁾، كان مذهب الشيخ رحمه الله فيه آخر المذهبيين، وكلامه فيه ناسخ الكلامين، وظهر بذلك اختياره في هذه المسألة، وأن الأحرف السبعة هي سبع لغات لا يخرج نظم القرآن عنها.

وبكلا القولين اللذين ذكرهما الشيخ رحمه الله - سواء قوله المتقدم أم المتأخر - قال جمع من أهل العلم.

(1) كذا سماه الشيخ رحمه الله، وقبله الشيخ الزرقاني في مناهل العرفان (1/132)، وسماه غيرهما كتاب (اللوائح في القراءة) بالميم بدل الهمزة، كحاجي خليفة في كشف الظنون (2/1567)، والسيوطي في الإتقان (1/147)، والبغدادي في هداية العارفين (1/267)، والآلوسي في مواضع كثيرة من تفسيره روح المعاني (12/25، 192، 200،...)، ولعل هذا الأخير هو الصواب، لكثرة ذاكريه، ولاختصاص كتبهم بعناوين المؤلفات، ومن راجع المواضع الكثيرة جداً التي نصّ فيها الآلوسي رحمه الله على هذه التسمية جزم بصواب ذلك دون غيره، والله أعلم.

(2) الحصري، مع القرآن الكريم، (55).

(3) الحصري، القراءات العشر، (13-14).

(4) الحصري، المرجع نفسه، (14).

(5) كما سبق تقريره لدى ذكر تواريخ مؤلفات الشيخ رحمه الله، راجع ما تقدم في الصفحة (58-59) من المذكرة.

فقال بالأول منهما - أنّها سبعة أوجه من التغيرات - أبو حاتم السّجستاني، وابن قتيبة، وأبو طاهر بن أبي هاشم، وأبو بكر الباقلاني، وأبو الفضل الرازي، وأبو الحسن السّخاوي، وابن الجزري⁽¹⁾، وغيرهم ممن تبعهم على هذا القول.

وقال بالقول الثاني منهما - أنّها سبع لغات - جمهور أهل العلم، وهو مذهب الزُّهري، سفيان بن عُيينة، وابن وهب، والطحاوي، وأبي عبيد القاسم بن سلام، واختاره جمع من أهل العلم كالبيهقي، وابن جرير الطبري، وابن عبد البر، والقرطبي⁽²⁾، وغيرهم رحم الله الجميع.

وكل من القولين قوي، له حظ من الدليل، والقصد هاهنا بيان اختيار الشيخ رحمه الله، وسلفه فيه، ومن قال بقوله، أمّا الفصل في مثل هذه المسائل، والبتُّ فيها بحكم فاصل، فذاك شأن آخر، ومظانه الكتب والبحوث المطولة الخاصة بهذه المسألة، والعلم عند الله تعالى.

(1) عبد الحلیم قابة، القراءات القرآنية، (112)، على ما بينهم من التغيرات في تعداد هذه الأوجه السبعة.

(2) عبد الحلیم قابة، المرجع نفسه، (127-133)، مع بعض التغيرات في تحديد اللغات السبعة المرادة في الحديث، ومع بعض التفاصيل الواجب مراجعتها في الكتاب المحال عليه.

المطلب الثالث: هل القراءات القرآنية المختلفة مأذون فيها أو أنها نازلة؟.

هذه المسألة من المسائل التي اختلف فيها أهل العلم، وهي عندهم على ثلاثة أقوال، أشير إليها باختصار هنا⁽¹⁾:

القول الأول: أن القراءات كلها نازلة من عند الله جل وعلا، على رسوله صلى الله عليه وسلم.

القول الثاني: أن القرآن نزل بقراءة واحدة، وأذن أن يُقرأ بأكثر من ذلك.

القول الثالث: أن اختلاف القراءات إذا كان له أثر من جهة اختلاف المعنى فهي نازلة من عند الله جل وعلا، أما إن كان الاختلاف فيها لا أثر له في المعنى فالنازل منها قراءة واحدة، وباقي القراءات مأذون فيها⁽²⁾.

وقد صحح كل قول من هذه الأقوال جماعة من أهل العلم، فمال إلى القول الثاني العلامة أبو شامة والقسطلاني رحمهما الله، وصحح القول الثالث الفقيه أبو الليث السمرقندي رحمه الله⁽³⁾ ⁽⁴⁾.

أما الشيخ الحصري رحمه الله فاختار القول الأول ومال إليه ورجحه، وقال رحمه الله في سياق ذكره لجملة من الفوائد المستفادة من الروايات الواردة في أحاديث الأحرف السبع قال: " إنَّ القراءات كلها على اختلافها كلام الله تعالى لا دخل للبشر فيها، بل كلها نازلة من عنده، مأخوذة بالتلقي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم." ⁽⁵⁾.

واستدل على ذلك بجملة من الأدلة تُلخصها فيما يأتي⁽⁶⁾:

(1) انظر هذه الأقوال في كتاب: القراءات القرآنية، عبد الحلیم قابة، (47-48)، بتصرف.

(2) وعلى هذا التفصيل يكون القرآن ابتداءً قد نزل بلغة قريش، ثم أُذِنَ بقراءته بعد ذلك ببقية اللغات.

عبد الحلیم قابة، القراءات القرآنية، (48).

(3) نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الليث السمرقندي، إمام الهدى، رحالة حافظ مشهور، من أهل طرطوشه، رحل في البلدان وسمع الحديث من الأئمة، وجمع علما عظيمًا، وحدث في البلدان وأخذ عنه العلم والحديث، وكان رحمه الله صحيح الكتاب، حلِيمًا كريمًا جوادًا صوامًا دينًا، من مؤلفاته: تفسير القرآن وكتاب النوازل في الفقه وخزانة الأكمَل، وتنبیه الغافلین وبستان العارفين، وله من المصنفات أخرى، اختلف في وفاته فقيل توفي ببَلْخ في رجب سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة، وقيل في جمادى الآخرة سنة خمس وسبعين .

الذهبي، سير أعلام النبلاء، (322/16-323).

أحمد بن محمد الأذروي، طبقات المفسرين، ت سليمان بن صالح الحزري، مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة، ط 1، 1997م، (91)

(4) عبد الحلیم قابة، المرجع السابق، (48-49).

(5) الحصري، مع القرآن الكريم، (57).

(6) الحصري، المرجع نفسه، (58) بتصرف.

الأول: ما جاء في بعض الأحاديث من رجوع الصحابة حال اختلافهم في القراءة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، لكونه مصدر التعليم، والحكم في اختلافهم، وليس مرجع ذلك الرأي⁽¹⁾.

الثاني: قوله صلى الله عليه وسلم للصحابة المختلفين، لما عرضوا قراءاتهم عليه صلى الله عليه وسلم "كذلك أنزلت"⁽²⁾، ففي قوله صلى الله عليه وسلم هذا أكبر دليل على كون تلك القراءات مُتَرَلَّة.

الثالث: إن أمر القراءات لو كان موكولاً في اختلافه لإرادة القارئ وهو، لبطلت قرآنية هذا النظم وذهبت قَدَاسَتُهُ، ولَمَّا صار كلامَ الله جل جلاله، ولذهب إعجازه، ولما تحقَّق فيه وعد الله سبحانه ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر 9]، لكونه صار عرضة لهذا التغيير البشري.

وقد أشار الأستاذ عبد الحلیم قابة في خاتمة بحثه لهذه المسألة، أنَّ لها علاقة كبيرة وطيدة - من حيث الترجيح - بمسألة (معنى الأحرف السبع)⁽³⁾ ⁽⁴⁾.

واختيار الشيخ رحمه الله في هذه المسألة، تابع لما اختاره في هذا الكتاب، في مسألة (الأحرف السبع)، وأنها سبعة أوجه من أوجه الخلاف⁽⁵⁾، وهو اختيار ظاهر الصحة من حيث تفریع القولین بعضهما على بعض، فتلك الأوجه السبعة على اختلافها، لا يمكن أن يكون الأمر مأذوناً فيه للقارئ، وذلك بأن يؤذن له بجمع الاسم أو إفراده، أن تكبيره وتأنينه، وغيرها كالزيادة والنقصان، والتقديم والتأخير، فهي جميعها أوجه لا تقبل تغييراً، وإلا فقد القرآن الكريم قدسيته، وصار ألعبوبة بين الألسن، فمن هذا يظهر صواب تفریع هذه المسألة على ما سبق من اختيار للشيخ رحمه الله في مسألة الأحرف السبعة، والله أعلم.

(1) جاء دليل ذلك في العديد من الأحاديث:

كحديث عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم رضي الله عنهما، الذي أخرجه البخاري (برقم 2287، 4706، 4754)، ومسلم (818)، وغيرهما.

وحديث أبي بن كعب وقصته مع ذينك الصحابين رضي الله عن الجميع، كما عند مسلم (820)، وغيره.

(2) وهذه اللفظة قطعة من حديث عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم، وقد تقدم هاهنا تخریجها.

(3) عبد الحلیم قابة، المرجع السابق، (49-50).

(4) وقد سبق بحث هذه المسألة وبيان اختيار الشيخ رحمه الله فيها، وسقت الإشارة إلى أن الشيخ رحمه الله اختلف ترجيحه فيها، والذي استقر عليه رأيه أن الأحرف السبع هي سبع لغات نزل القرآن الكريم بها، راجع لذلك ما تقدم في المسألة السابقة.

(5) الحصري، مع القرآن الكريم، (58).

المطلب الرابع: في جمع القراءات حال الدرس، وحال التلاوة في المحافل العامة.

الفرع الأول: مسألة جمع القراءات في ختمة واحدة حال الدرس والتلقي على الشيوخ.

وهي من مسائل علم القراءات المعروفة المشهورة المعلومة، وقد سُبِّتَ - ولا شك - إلى بحثها، والكلام فيها، وجمع أقوالها وأدلة كل قول⁽¹⁾، فرأيت من المناسب عرضها بشكل مختصر، لقصد إظهار اختيار الشيخ رحمه الله فيها، كما يأتي:

أشار الشيخ رحمه الله أوّل تقريره لهذه المسألة إلى أصلها وصورتها، وما كان عليه هدي السلف رحمهم الله فيها، ثم ما ظهر بعد على يد جمع من الأئمة، وبتأمل ذلك يظهر أنّ في المسألة قولين:

القول الأول: القول بالمنع من جمع القراءات في حال الدرس في ختمة واحدة.

وعليه جرى عمل السلف الصالح من الصحابة والتابعين والأئمة من بعدهم⁽²⁾، ومال إلى هذا القول جمع من المحققين كابن الجوزي⁽³⁾، والصفاسي⁽⁴⁾، وجماعة من المعاصرين⁽⁵⁾.

القول الثاني: القول بجواز جمع القراءات في ختمة واحدة حال الدرس.

(1) من ذلكم ما بحثه الأستاذ عبد الحلّيم قابة في كتابه (القراءات القرآنية) (235 - 255).

(2) ابن الجزري، النشر، (195/2).

الصفاسي، غيث النفع، (15).

الحصري، مع القرآن الكريم، (71 - 72)، ذلك أنّهم كانوا يقتصرون في جمع القراءات على طريقة واحدة، وهي أفراد كل رواية بختمة، حتى يتم جميع الروايات، ولم يكن يُعرف عندهم غير هذه الكيفية في الجمع.

(3) ابن الجوزي، تلبّيس إبليس، مؤسسة الكتب الثقافية، ط4، (1417هـ - 1997م)، (101 - 102).

(4) الصفاسي، غيث النفع، (15). فقد قال رحمه الله بعد ذكره مذهب المجيزين: "وكان بعض الأئمة ينكره من حيث إنه لم يكن عادة السلف، قلت وهو الصواب..."، وعبارته هذه صريحة في إنكار هذا النوع من الجمع، إلا أنّ الأستاذ عبد الحلّيم قابة ذكر في كتابه القراءات القرآنية (238 - 239) ثلاثة أوجه من كلام الصفاسي رحمه الله نفسه يمكن من خلالها عدّه من المجيزين:

أولها: قوله بعد سوجه لأدلة المنع "إذا قلنا بهذا الجمع على ما فيه فقال في النشر... (16) ونقل ما ذكره ابن الجزري من شروط لهذا الجمع. ثانيها: قوله لما ذكر مذاهب الجمع "...ولو أمكن لأحدهم الجمع على غير هذه المذاهب الثلاثة التي ذكرناها مع مراعاة شروط الجمع... لما منع" (18).

ثالثها: قوله لما ذكر الطريقة الثالثة من طرق الجمع "وبهذا قرأت على جميع شيوخي، وبه أقرئ غالباً" (18).

والذي يظهر والله أعلم أنّ هذه الكلمات لا تقوم في التصريح بمقام الكلمة الأولى، ذلك أنّ ما نُقِلَ عنه في الوجهين الأول والثاني ظاهر منه أنّه مذكور على فرض التسليم بهذا الجمع وقبوله على ما فيه، أمّا ما نُقِلَ في الوجه الثالث فقراءته رحمه الله على شيوخه ليس بيده أمرها، كما أنّها كانت قبل أن يكون هو الإمام الصفاسي صاحب كتاب (غيث النفع)، أمّا إقراؤه به فهو الوجه الذي يظهر معه الإشكال، وقد يجاب عنه بأنّ وجه ذلك الحفاظ على الرواية وطريق التلقي، فهو رحمه الله يُقرئ كما قرأ، والله أعلم.

(5) كأبي بكر بن محمد بن علي الحسيني، ومحمد أزهران، وغيرهما، انظر لذلك كتاب القراءات القرآنية (235 - 238).

وهو مذهب جماعة من الأئمة ابتداء من المائة الخامسة، كمكي بن أبي طالب القيسي، والدايني، وابن شريح، وابن شیطا، والأهوازي، والهذلي، وابن مهران، والشاطبي، ومن المتأخرين الإمام أبي شامة، والإمام علي السُّبكي، والجَعبري وغيرهم⁽¹⁾، وتبعهم على ذلك جمع من الأئمة، كالإمام ابن تيمية⁽²⁾، وابن الجزري⁽³⁾، وغيرهما، واستمر العمل في الإقراء على ذلك⁽⁴⁾.

والظاهر من كلام الشيخ رحمه الله في هذا الكتاب، أنه اختار مذهب المنع من الجمع حال التلقي في ختمة واحدة، قال رحمه الله: "والجمع بِقِسْمِيهِ - حال الدرس وفي الجامع العامة - مبتدعٌ مستحدثٌ، لم يكن في العصر النبوي ولا في عهد الخلفاء الراشدين، ولا في الصدر الأول ولا في عصر الأئمة المجتهدين"⁽⁵⁾.

وقال رحمه الله أيضا بعدما ذكر تاريخ ظهور هذا النوع من الجمع، وعلى يد مَنْ مِنْ الأئمة قال: "وكان الحافظ على إحدائه وابتداعه.." ثم قال، " فرأوا تيسيرا على الطالب ... أن يَخْتَرَعُوا هذا الجمع "⁽⁶⁾، وهي كلُّها عبارات تدل - في أقل الأحوال - على عدم القبول له، وعدم الرضا به.

كما أنه رحمه الله أطل في نقل كلام العلامة الصفاقسي رحمه الله، في تقريره كَوْن هذا النوع من الجمع محدثا لم يكن عليه عمل السلف، الشيء الذي يدلُّ ولو إشارة إلى ميل الشيخ رحمه الله إلى قوله، فقال: "...ومنهم من منعه وكرهه لمخالفته ما كان عليه السلف الصالح، وممن صوب كراهته ومنعه الصفاقسي صاحب (غيث النفع) وعبارته صريحة في ذلك"⁽⁷⁾.

هذا ظاهر كلام الشيخ رحمه الله في كتابه هذا، إلا أنه رحمه الله في كتابه (القراءات العشر من الشاطبية والدررة)، ذكر الخلاف في هذه المسألة بشكل مُختصر، ثم قال: "وعلى القول به - أي القول بجواز الجمع - مع ما فيه فقال في النشر..."⁽⁸⁾، وساق كلام ابن الجزري رحمه الله في شروط الجمع وطرقه، وهذا الكلام

(1) ابن الجزري، منجد المقرئين، (34).

عبد الحليم قاية، المرجع السابق، (250 - 251).

(2) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (404/14).

(3) ابن الجزري، النشر، (201/2) وما بعدها.

(4) الصفاقسي، غيث النفع، (15).

(5) الحصري، مع القرآن الكريم، (71 - 72).

(6) الحصري، المرجع نفسه، (72 - 73).

(7) الحصري، المرجع نفسه، (77).

(8) الحصري، القراءات العشر، (21 - 22).

قد علم مما تقدم أن كتاب (القراءات العشر) متأخر على كتاب (مع القرآن الكريم) في تاريخ التأليف، راجع ما تقدم في الصفحة (58-59) من المذكرة.

يوضح أن الشيخ رحمه الله ذكر كلام ابن الجزري رحمه الله على وجه التَّنَزُّل في قبول القول بالجواز، والتسليم به، ومُراعاة لقدر الأئمة القائلين به، واعتباراً لخلافهم، ولاشتهار قولهم ومذهبهم، ولما استقر عليه العمل في البلدان الإسلامية اليوم، من الأخذ بمذهبهم، على ما فيه من مخالف لما كان عليه سلف الأمة والصدر والأول.

فإذا كان كذلك، وأخذنا بقول المجيزين للمصلحة المرجوة منه، فلا أقل من أن نأخذ به بشروطه وضوابطه، التي نصَّ عليها الأئمة القائلون به أنفسهم، من أفراد كل رواية قبل الجمع، ومراعاة الوقف والابتداء، وحسن الأداء، وعدم التركيب، فإذا وُفق مُريدُ الجمع لهذه الشروط، رُحِّصَ له في الجمع في ختمة واحدة حال الدرس على ما في هذا المذهب من مخالفة لهدي السلف، نُزولا عند قول من أجازته، وتحصيلاً للمصلحة المترتبة عليه، والله أعلم.

الفرع الثاني: مسألة جمع القراءات حال التلاوة في المحافل وأمام العامة.

وهذه المسألة من المسائل التي قررها الشيخ رحمه الله وبجتها في كتابه المبارك (مع القرآن الكريم)⁽¹⁾، ولما كان سيأتي لها عرض خاص إن شاء الله تعالى⁽²⁾، فسأقتصر هاهنا على عرض مختصر مع التنبيه على ما فيها من أقوال أحر.

وبتأمل ما كُتِبَ في هذه المسألة، يمكن القول إنَّ فيها قولين رئيسين، نعرضهما فيما يأتي:

القول الأول: قالوا بالمنع من هذه الطريقة من الجمع.

وعليه عمل السلف الصالح من الصحابة والتابعين والأئمة من بعدهم، وهو مذهب من تقدم عزو مذهب المنع من الجمع حال التلقي والدرس إليهم، كابن الجوزي، والصفاقسي⁽³⁾، و مذهب الإمام ابن تيمية⁽⁴⁾،

(1) الحصري، مع القرآن الكريم، (77-82).

وكذا الأستاذ عبد الحلیم قابة في كتابه (القراءات القرآنية) (235-255)، وقد استقصى حفظه الله أدلة كل قول بشكل جيد ملم، يكفي القارئ مشقة تطلبها من مظانها، وسأعتمد عليه في عزوها، مع شيء من التصرف اليسير زيادة ونقصا.

(2) انظر ما سيأتي في الصفحة (323-324) من المذكرة.

(3) راجع ما تقدم في المسألة السابقة في الصفحة (307) من المذكرة.

(4) وهو ظاهر كلامه في الفتاوى (404/13) حيث يقول: " أمَّا جمعها في الصلاة أو في التلاوة بدعة مكروهة، وأمَّا جمعها لأجل الحفظ والدرس فمن الاجتهاد الذي فعل طوائف....".

وغير واحد من العلماء وأئمة القراءة المعاصرين⁽¹⁾، كأبي بكر بن محمد بن علي الحسيني، ومحمد أزهران، ومحمد نجيت المطيعي، وعلي محمد الضباع، وغيرهم⁽²⁾.

القول الثاني: قالوا بجواز الجمع في المحافل العامة والمجالس المحترمة شرعا.

قال به بعض المتأخرين على رأسهم خليل بن غنيم الجنائني⁽³⁾، وأجازه أيضا المارغني⁽⁵⁾ رحمهما الله.

وقد استقصى الأستاذ عبد الحلیم قابة أدلة الفريقين، ومناقشة أدلة كل فريق في كتابه (القراءات القرآنية)⁽⁶⁾، واستطرد حفظه الله في ذكرها، وبيان وجه دلالتها بطول وتوسّع، يضيق عنهما مثل هذا المقام، ويطول بذكر ذلك الكلام، وليس ذلك مقصودا في هذه العجالة، فليستفدها منه مُريد الزيادة.

كما ستأتي الإشارة إلى شيء من أدلة القائلين بالمنع، فيما نُخصّصه من عرض لتقرير الشيخ رحمه الله في هذه المسألة⁽⁷⁾، والتي يظهر فيها بوضوح ترجيح الشيخ رحمه الله لمذهب القائلين بالمنع من الجمع في المحافل العامة، ويقول في ذلك رحمه الله: "وأما القسم الثاني من الجمع - وهو الذي يكون في المحافل، مع كونه مخترا مبتدعا كالقسم الأول - فلم يُنقل جوازه وإباحته عن أحد من علماء القرآن في جميع الأعصار والأمصار، وبين أيدينا معظم كتب القراءات مطبوعها ومخطوطها... لكن لم نَظفر فيها بنص واحد عن أحد من العلماء يبيح الجمع في المحافل"⁽⁸⁾.

(1) عبد الحلیم قابة، القراءات القرآنية، (235 - 237).

(2) ذكر الأستاذ عبد الحلیم قابة في الكتاب المشار إليه أنفا (236)، أن للشيخ أبي بكر بن محمد بن علي الحسيني كتابا في الردّ على من قال بجواز هذا النوع من الجمع عنوانه (الآيات البيّنات في حكم جمع القراءات) قرظه جمهرة كثيرة من قراء وعلماء مصر في زمانه، بلغ عددهم تسعة وثلاثين عالما، يمكن عددهم جميعا من أصحاب هذا القول، والله أعلم.

(3) وألف في ذلك رسالة خاصة بعنوان (هداية القراء والمقرئين)، دلل فيها على مذهبه، انظر لذلك:

عبد الحلیم قابة، المرجع السابق، (242).

(4) خليل بن محمد بن غنيم الجنائني، من قراء مصر المقدمين والمشهورين في المحافل، أخذ القراءات عن خاتمة المحققين الإمام المتولي، وأخذ عنه جماعة كثيرة من القراء منهم... له العديد من المؤلفات منها: هداية القراء والمقرئين في حواز القراءة بجميع الروايات في المحافل وغيرها، والبرهان الوقاد، وغيرها، توفي رحمه الله سنة (1347هـ - 1928م).

الزركلي، الأعلام، (323/2).

عمر رضا كحاله، معجم المؤلفين، (689/1).

(5) إبراهيم المارغني، تحفة المقرئين والقارئ في بيان حكم جمع القراءات في كلام الله رب العالمين، إ عبد الحلیم قابة، دار المصحف الشريف الجزائر، (29).

(6) عبد الحلیم قابة، المرجع السابق، (241 - 242، 245 - 249، 253 - 254).

(7) انظر ما سيأتي الصفحة (323 - 324) من المذكرة.

(8) الحصري، مع القرآن الكريم، (77 - 78).

وقال رحمه الله أيضا مؤكداً حكم المنع من هذا النوع من الجمع: "فحيث إنَّ الجمع في المحافل لم يكن في الصدر الأول، ولم يُؤثر عن أحد من العلماء في أي عصر من العصور إباحته وجوازه، وليس هناك ما يُبرِّره ويُسيِّغه، تَعَيَّنَ أن يكون من البدع الضارَّة، والسُّنن المحدثَّة الممقوتة" (1).

وقال رحمه الله أيضا: "فلو لم يكن في هذا النوع من الجمع إلاَّ أنَّه مخالف لما ورد عن الرسول وصحابته، وعن التابعين، بل وعن علماء القرآن في جميع العصور، لكان ذلك كافياً في ردِّه ومنعِه، على أنَّه قد ورد عن العلماء التصريح بإنكاره ورفضه... " (2).

وهي كلها أقوال صريحة في المنع، يظهر بها اختيار الشيخ رحمه الله وترجيحه في هذه المسألة، وأخذه رحمه الله بالقول بالمنع من مثل هذه الطريقة من الجمع، لافتقارها إلى الدليل القوي المُسنَد، ولعدم المصلحة الواضحة منها، التي تُسَعِف في التَّرخُّص فيها، كما هو الحال في مسألة (الجمع حال الدرس) السابق ذكرها، والله أعلم.

(1) الحصري، مع القرآن الكريم، (78).

(2) الحصري، المرجع نفسه، (79).

المطلب الخامس: في التغني بالقرآن وتحسين الصوت به، وفي حكم قراءته بالألحان.

الفرع الأول: مسألة حكم التغني بالقرآن وتحسين الصوت به.

أفرد الشيخ رحمه الله هذه المسألة بأطول مبحث في كتابه (مع القرآن الكريم)⁽¹⁾، استعرض الأقوال فيها وأدلة كل قول، ومناقشات أهل العلم لأدلة كل فريق، وفيما يأتي عرض موجز لها يُوفِّقها حقها، ويوضح للقارئ تأصيلها، والقصد قبل ذلك وبعده بيان اختيار الشيخ رحمه الله، فأقول:
ذكر الشيخ رحمه الله أنَّ في المسألة قولين.

القول الأول: قول المانعين من التغني بالقرآن والتطريب به.

وهو قول جماعة من السلف والأئمة، كأنس بن مالك رضي الله عنه، وسعيد بن المسيَّب، وسعيد بن جبير، والحسن البصري، وابن سيرين، ومالك بن أنس، وأحمد بن حنبل، وغيرهم⁽²⁾، واختاره القرطبي رحم الله الجميع⁽³⁾.

واستدلوا على ذلك بجملة من الآثار عن هؤلاء الأئمة وغيرهم أنَّهم كرهوا القراءة بالتطريب والألحان⁽⁴⁾.
القول الثاني: قول المجيزين والمستحبين لقراءة القرآن بتحسين الصوت والتغني به.

وهو قول جمهور أهل العلم سلفاً وخلفاً، كابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما، وعطاء بن أبي رباح، وأبي حنيفة وأصحابه، والشافعي وأصحابه، وابن المبارك، واختاره ابن جرير الطبري وابن العربي وغيرهما رحمهم الله جميعاً⁽⁵⁾، وذكر الإجماع عليه غير واحد من أهل العلم، كابن قدامة والنووي والسَّفَّاريني وغيرهم.

ولعل القول الثاني هو القول الأوفر حظاً من حيث الأدلة، سواء من حيث كثرتها، أم من حيث صحتها، أم من حيث قوة دلالتها، وقد أطل الشيخ رحمه الله في استقصائها وعرضها، وأكتفي من ذلك بما يأتي:

(1) الحصري، مع القرآن الكريم، (83-107).

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (39/1).

الحصري، المرجع نفسه، (83).

(3) القرطبي، المصدر نفسه، (39/1).

(4) انظر شيئاً منها فيما ذكره القرطبي رحمه الله في الجامع (39/1)، وما ذكر الشيخ رحمه الله في (مع القرآن الكريم) (38-84).

(5) القرطبي، المصدر السابق، (39/1).

الحصري، المرجع السابق، (85).

الأول: قوله صلى الله عليه وسلم (ما أذن الله لشيء أذنه لنبي حسن الصوت يتغني بالقرآن يجهر به)⁽¹⁾.
 الثاني: وعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال (سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في العشاء بالطور فما سمعت أحدا أحسن صوتا أو قراءة منه)⁽²⁾.
 الثالث: قوله صلى الله عليه وسلم (حسنوا القرآن بأصواتك فإن الصوت الحسن يزيد القرآن حسنا)⁽³⁾.
 الرابع: وعن جبير بن مطعم رضي الله عنه قال (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور فما سمعت أحدا أحسن صوتا أو قراءة منه)⁽⁴⁾.
 الخامس: وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له (لو رأيتني وأنا أستمع لقراءتك البارحة)، فقال أبو موسى (لو علمت أنك تسمع قراءتي لخبرته لك تحييرا)⁽⁵⁾.
 وغيرها من الأدلة أكثر، أكتفي منها بما ذكر، وعلى طالب الاستزادة مراجعة ما جمعه الشيخ رحمه الله منها.
 وقد ذكر جمع من الأئمة الإجماع على هذا القول، منهم:

الإمام ابن قدامة المقدسي رحمه الله قال: " واتفق العلماء على أنه يُستحب قراءة القرآن بالتَّحزِين والتَّرتِيل والتَّحْسِين "⁽⁶⁾.

والإمام النووي رحمه الله قال: " أجمع العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار وأئمة المسلمين على استحباب تحسين الصوت بقراءة القرآن، وأقوالهم وأفعالهم مشهورة غاية الشهرة "⁽⁷⁾.

(1) أخرجه البخاري (5023، 5024، 7482، 7544)، ومسلم (792)، والنسائي (1017، 1018)، وأبو داود (1473).

(2) أخرجه البخاري (767، 769)، ومسلم (464)، والنسائي (1000، 1001)، والترمذي (310)، وابن ماجه (834).

(3) أخرجه الدارمي (3501)، والبيهقي في شعب الإيمان (2141)، وصحح إسناده محقق سنن الدارمي (565/2)، والألباني في صحيح الجامع (3145)، وفي تخريج المشكاة (2208).

(4) أخرجه البخاري (765، 4023، 4854)، ومسلم (463)، ومالك (172)، والنسائي (987)، وأبو داود (811)، وابن ماجه (156).

(5) أخرجه البيهقي (4484، 20843)، وفي شعب الإيمان (2149)، وابن حبان (7197)، والنسائي في الكبرى (8058).

وأخرجه البخاري (4761)، ومسلم (793)، والنسائي (1019)، والترمذي (3855)، وغيرهم من دون قول أبي موسى رضي الله عنه في آخر الحديث، وذكر الحافظ ابن حجر هذه الرواية في الفتح (93/9) وسكت عنها.

(6) ابن قدامة، المغني في فقه الإمام أحمد، ت عبد المحسن التركي وعبد الفتاح حلو، دار عالم الكتب الرياض، ط3، (1417هـ - 1997م)، (168/14).

(7) النووي، التبيان في آداب حملة القرآن، إغالب كريمة، دار البلاغ الجزائر، (106).

الإمام السِّفَّاريني رحمه الله قال: "...وأقول أمّا تحسين الصوت بالقراءة، فقد أجمع العلماء رحمهم الله من السلف والخلف من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من علماء الأمصار وأئمة المسلمين، على استحباب تحسين الصوت بالقرآن، وأقوالهم وأفعالهم بذلك في غاية الشهرة، ودلائل هذا من الأحاديث كثيرة جداً" (1)(2).

ولما كان هذا قول جمهور الأئمة وعليه إجماعهم، حذا الشيخ الحصري رحمه الله حذوهم، ومال إلى قولهم، وسار في ركب إجماعهم، وفي ذلك يقول رحمه الله: " تحسين الصوت والتطريب به حال القراءة مستحب ومطلوب شرعاً، والقارئ الذي لا يكون حسن الصوت بطبعه ينبغي أن يجتهد في تحسينه في حدود استطاعته، وينبغي ألا يكون هذا موضع نزاع بين العلماء، لأن الأحاديث الكثيرة والآثار الشهيرة المستفيضة قد دلت على هذا دلالة واضحة لا إمام فيها ولا غموض" (3).

وما تقدّم نقله من إجماع أهل العلم رحمهم الله على القول الثاني، وما ذكر من كثرة أدلتهم، يشير إلى ما ذكره الشيخ رحمه الله أخيراً، وأنه ينبغي ألا تكون هذه المسألة موضع خلاف، وأمّا من نُقل عنهم خلاف هذا، وهم أئمة ولا شك، فيمكن تخريج أقوالهم تخريجات عدّة، وحملها محامل لا تُعارض صحيح الأحاديث والآثار، ولا تخالف ما نقل من الإجماع، والله أعلم.

(1) السِّفَّاريني، غذاء الألباب بشرح منظومة الآداب، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، (175/1).

(2) وانظر لذلك أيضاً كتاب فتح الباري لابن حجر (91/9).

(3) الحصري، مع القرآن الكريم، (108).

الفرع الثاني: مسألة حكم قراءة القرآن بالألحان.

نَقَلَ الشيخ رحمه الله آخر مبحث (حكم التغمي بالقرآن وتحسين الصوت به) من كتابه المبارك (مع القرآن الكريم)، نَقَلَ جُمْلَةً من أقوال العلماء رحمهم الله في حكم القراءة بالألحان، وقبل عرض اختيار الشيخ رحمه الله فيها، يجدر بي أن أقدِّم لذلك بعرض لهذه المسألة واختلاف العلماء والفقهاء فيها فيما يأتي، ليكون القارئ على بَيِّنَةٍ، ويتضح مع ذلك ما سيذكر من ترجيح الشيخ رحمه الله، فأقول وبالله التوفيق:

بِحَثِّ العلماء والفقهاء هذه المسألة على صورتين:

الصورة الأولى: أن يكون التَّلْحِينُ مُفْرَطًا، يترتب عليه إخراج للقرآن عن صيغته، والخروج بالقراءة عن قواعد التجويد، وأحكام التلاوة المقررة في كتبها المعروفة.

حكم هذه الصورة: وهذه الصورة مما اتفق وأجمع العلماء قاطبة على تحريمها والمنع منها⁽¹⁾.

الصورة الثانية: أن يكون التَّلْحِينُ غَيْرَ مُفْرَطٍ، بحيث لا يُخْرَجُ به عن دائرة القواعد المعروفة، والأحكام المقررة، التي وضعها علماء التجويد.

حكم هذه الصورة: هذه الصورة اختلف فيها أهل العلم الفقهاء على ثلاثة أقوال كالاتي:

القول الأول: قالوا بإباحة ذلك وجوازه، وهو قول أبي حنيفة⁽²⁾، والشافعي وأصحابه⁽³⁾، ووجه عند الحنابلة⁽⁴⁾، وهو اختيار الحافظ ابن حجر⁽⁵⁾ رحمه الله، بل قال ابن العربي رحمه الله باستحباب ذلك⁽⁶⁾.

(1) انظر لذلك:

خليل بن أحمد السهاري، بذل الجهود في حل أبي داود، إمام الكاندهلوي، دار اللواء للنشر والتوزيع الرياض، (307/7).

أحمد بن محمد الدردير، الشرح الكبير على مختصر خليل، بهامش حاشية الدسوقي، دار الفكر، (308/1).

النووي، التبيان في آداب حملة القرآن، (106-107).

ابن قدامة، المغني، (168/14).

المرصفي، هداية القاري، (53-54).

الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (19-20).

(2) الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، الفتاوى الهندية، دار إحياء التراث العربي، ط3، (1400هـ-)، (317/5).

(3) النووي، التبيان في آداب حملة القرآن، (106-107).

، روضة الطالبين، المكتب الإسلامي دمشق، (227/11).

(4) ابن قدامة، المغني، (167/14).

(5) ابن حجر، فتح الباري، (91/9).

(6) ابن العربي، أحكام القرآن، ت على محمد البحوي، دار المعرفة بيروت، (1596/4-1597).

القول الثاني: قالوا بکراهة ذلك، وهو قول مالك وأصحابه⁽¹⁾، والظاهر من قول أحمد وأخذ به بعض أصحابه⁽²⁾.

القول الثالث: قالوا بالتحريم والمنع من ذلك، وهو ظاهر كلام بعض الأئمة، كالقسطلاني⁽³⁾، وابن كثير⁽⁴⁾ رحمهم الله، ولعل وجه حملهم ما ذكر عن الأئمة من الكراهة على التحريم.

وقد بين الشيخ رحمه الله صور هذه المسألة وأحكام كل صورة، فقال رحمه الله في بيان اختلاف الفقهاء فيها: " القراءة بالألحان مختلف فيها، فمن العلماء من ذهب إلى حرمتها، ومنهم من ذهب إلى كراهتها، ومنهم من ذهب إلى جوازها واستحبها..."⁽⁵⁾.

ثم ذكر رحمه الله محل الخلاف والصورة المختلف فيها فقال: "...ومحل اختلاف العلماء في القراءة بالألحان إذا كانت في دائرة القواعد المحددة والأحكام المقررة، التي وضعها علماء التجويد..."⁽⁶⁾، الشيء الذي يدل على أن غير هذه الصورة ليست محل الدراسة والبحث، للاتفاق على المنع منها وتحريمها، كما تقدم.

وبعد ذلك يتكلم رحمه الله موضحاً اختياره وترجيحه فيقول: "...ومحل اختلاف العلماء في القراءة بالألحان إذا كانت في دائرة القواعد المحددة والأحكام المقررة، التي وضعها علماء التجويد...والذي أراه أنه يجوز للقارئ أن يقرأ بأي نغمة من النغمات الموسيقية: الحجاز والنهوند والعشاق والصبا والعجم والرست، إلى غير ذلك من النغمات، بشرط أن يحافظ كل المحافظة على قواعد التجويد، ولا ينحرف عنها يمنة ولا يسرة، بحيث يجعل هذه القواعد في المحل الأول، ويؤثر رعايتها على رعاية قواعد الموسيقى...، أما إذا كانت القراءة بهذه النغمات تؤدي إلى الإخلال بأصول التلاوة وأحكام الأداء، فإن القراءة بها تكون محرمة بإجماع المسلمين، يأثم القارئ بقراءتها، ويأثم المستمع بسماعها"⁽⁷⁾.

(1) ابن رشد، البيان والتحصيل، دار المغرب الإسلامي، بيروت، (1398هـ)، (275/1).

(2) ابن قدامة، المغني، (167/14).

(3) القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، دار الكتاب العربي، (481/7).

(4) ابن كثير، فضائل القرآن الكريم، (195-196).

(5) الحصري، مع القرآن الكريم، (108).

(6) الحصري، المرجع نفسه، (108).

(7) الحصري، المرجع نفسه، (108-109)، وسار على اختياره هذا في كتابه أحكام قراءة القرآن الكريم (15) أيضا.

وهذا القول نفسه والاختيار عينه، هو ما اختاره غير الشيخ رحمه الله من المحققين قبله، كالحافظ ابن حجر رحمه الله فيقول بعد بحثه لهذه المسألة وذكر مذاهبها: "...فإن وُجِدَ من يُراعيهما - الأنغام والأداء - فلا شك أنه أرجح من غيره لأنه يأتي بالمطلوب من تحسين الصوت، ويجتنب الممنوع من حرمة الأداء، والله أعلم."⁽¹⁾.

وبهذا العرض الموجز لهذه المسألة واختيار الشيخ رحمه الله فيها يكون هذا الفصل الأخير من هذه المذكرة قد قارب انتهاءه، ولم يبق منه إلا مطلبه السادس والأخير، رأيت من المناسب أن أضمنه عرضاً لمسألتين هامتين، كانتا السبب في تأليف الشيخ رحمه الله لأحد أهم كتبه ألا وهو كتابه (مع القرآن الكريم)، رجاء إظهار شيء من جهود الشيخ رحمه الله فيها، وتعميماً لنفعها، وإيضالاً لخيرها إلى من لم يظفر بذاك الكتاب، والله الموفق.

⁽¹⁾ ابن حجر، فتح الباري، (91/9).

ووجه رحمه الله قول المانعين والكارهين توجيهها جميلاً، وأن قولهم ذلك لعل مُسْتَنَدَه كَوْنُ الغالب على من يقرأ بهذه الألحان يُهْمِلُ جانب الأداء قال رحمه الله: "ولعل مُسْتَنَدَ مَنْ كَرِهَ القراءة بالأنغام لأن الغالب على من راعى الأنغام أن لا يراعى الأداء..." (91/9).

المطلب السادس: عرض لمسألتي كتاب (مع القرآن الكريم).

لما كان مقصودُ كتاب (مع القرآن الكريم) للشيخ رحمه الله بيان الحق في مسألتين مهمتين من المسائل الحادثة، المتعلقة بعلم التجويد وقراءة القرآن الكريم، فقد حَظَّيتا من الشيخ رحمه الله ببالغ الاهتمام، في التَّقرير والبَسْط والاستدلال، بما هو كفيل بإظهار الحق فيهما، فجاءت بعد ذلك تقارير العلماء رحمهم الله تقريراً لمضمونه - أي الكتاب -، وإشادة لصاحبه بعمله.

وإذا كان أمر الكتاب وما تضمنه على النحو الذي وُصِفَ، فقد رأيت أنه من المناسب عرض هاتين المسألتين، ودينك المبحثين، بشيء من التفصيل والبسط اللائقين بالمقام، مقتصرين في ذلك على ما أورده الشيخ رحمه الله من الأدلة والأحكام، لِيَسْتَفِيدَ قارئ هذه المذكرة، مِمَّنْ لم يسعفهم الحظ في الاطلاع على الكتاب، ومع اقتصاري على ما سَطَّرَته يد الشيخ رحمه الله من تفاصيل وأدلة، إلا أنني غايرت في أسلوب عرضها وطَبَّقَ تقديمها، على نَمَطِ اختَرته - تسهيلاً وتيسيراً - كالآتي:

الفرع الأول: المسألة الأولى.

حكم ما يفعله بعض القراء من ترك بعض الآيات، وقراءة أخرى، أثناء التلاوة.

صورة المسألة : أن يُخالف القارئ حال قراءته ترتيب الآيات، فيبدأ بقراءة سورة مُعَيَّنة، أو جزء مُعَيَّن، ثم لا يستمر في قراءته على ترتيب الآيات، بل يقرأ بعضاً ويترك بعضاً، وينتقي آيات معينة ويترك أخرى بحسب رأيه⁽¹⁾.

حكم المسألة: هذه الطريقة في القراءة، بدعة ضالة سيئة، وطريقة مَقِيَّنة مُسْتَهْجَنَة، سواء أكان له قصد من وراء ذلك، أم لم يكن له من وراء ذلك قصد، غير التنقل والقفز في القراءة⁽²⁾.

أدلة حكم المسألة : والأدلة على حكم هذه المسألة كثيرة جداً، من القرآن والسنة والإجماع والعقل، نورد آحادها على هذا الترتيب في ما يأتي:

(1) الحصري، مع القرآن الكريم، (65).

(2) الحصري، المرجع نفسه، (65)، قد ذكر الشيخ رحمه الله أن بعض هؤلاء القراء صرح بأنه يترك آيات التهديد والوعيد مراعاة لمشاعر السامعين، وهو كما يقال "عذر أفتح من ذنب".

الأول: الأدلة من القرآن الكريم.

1. قوله تعالى: ﴿ وَمَا آتَيْنَاكُمْ إِلَّا مِمَّا كَانَتْ لِلنَّاسِ فَاذْكُرُونَهُمْ فَآذَوْهُ وَمَا تَنْهَكُم عَنْهُ فَأَنْهَوْهُ ﴾ [الحشر 7]، وحيث لم تكن هذه الطريقة في القراءة من هدي النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه رضي الله عنهم، تَعَيَّنَ النَّهْيُ عنها بصريح هذه الآية⁽¹⁾.
2. قد أنزل الله جل ذكره القرآن الكريم وتكفل بحفظه، إلى يوم رفعه ورجوعه إليه، مُرتبَ الآيات على النَّسْقِ الذي يوافق حكمته، ولم يترك ذلك لأحد من خلقه، فقد أجمع أهل العلم رحمهم الله قاطبةً على أن أمر ترتيب الآيات توقيفي⁽²⁾، ولما كان الأمر كذلك، كان العدول عن هذا الترتيب الرباني الحكيم، إلى ذلك القفز البشري المقيت، شيئاً مَمَقُوتاً مَمْنُوعاً مُحَرَّمًا⁽³⁾.

الثاني: الأدلة من السنة.

1. عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرَّ على بلال وهو يقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة فقال له: "اقرأ السورة على وجهها"⁽⁴⁾، وفي رواية: "إذا قرأت السورة فأنفذها"⁽⁵⁾، (كما أنزلها الله تعالى ولا تترك من آياتها شيئاً).

(1) الحصري، مع القرآن الكريم، (67).

ويمكن أن يضاف من الأدلة على ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَذَكَرْ اللَّهَ وَاسْمِعْ يَسْمِعُ سَمْعًا مَسْمُوعًا ﴾ [البقرة 18]، فإذا كان الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم مأمور بقراءة القرآن على الوجه الذي أنزل به عليه، مُرتبَ الآيات والسور - على قول -، فنحن بذلك الأمر مأمورون أيضا، بل وأولى، والله أعلم.

(2) حكى الإجماع على ذلك غير واحد من أهل العلم، كالبيهقي في شعب الإيمان (431/2)، والباقلاني والزرکشي وأبو جعفر بن الزبير، انظر لذلك: السيوطي، الإتقان، (189/1 - 190)،.

(3) الحصري، المرجع السابق، (62 - 64).

(4) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن، (ص 180)، قال ثنا يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن حرمة عن سعيد بن المسيب به، مرسلا. أما يحيى بن سعيد فهو القطان الإمام المعروف، وكذا سعيد بن المسيب فهو إمام التابعين، أما عبد الرحمن بن حرمة فقد اختلف فيه الأئمة جرحا وتعديلا، روى له الجماعة إلا البخاري، وقال في التقريب: "صدوق ربما أخطأ" (3840/339)، ونقل في تهذيب التهذيب عن ابن عدي قال: "لم أر في حديثه حديثا منكرا"، قال السيوطي في الإتقان: "مرسل صحيح" (341/1).

(5) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص 188)، ولكن بسند آخر غير سند الرواية الأولى، قال ثنا حجاج عن الليث بن سعد عن عمر مولى غفرة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وحجاج هو بن محمد المصيصي، ثقة ثبت اختلط آخر عمره لما قدم بغداد، كما في التقريب (1135/153).

وعمر مولى غفرة ضعيف كثير الإرسال، كما في تهذيب التهذيب (414/7)، (447/7)، وما بين قوسين من الكلام لم أجده في رواية من الروايات، فلعله من زيادة الشيخ رحمه الله للبيان والشرح، فكان الأولى منه رحمه الله أن يُبين ذلك حتى لا يلتبس على القارئ غير العارف، والله أعلم.

وهو ظاهر الدلالة، وذلك من منعه صلى الله عليه وسلم بلالا عن ذلك الفعل، وأمره له بتركه، وإرشاده إلى غيره⁽¹⁾.

2. وقال صلى الله عليه وسلم: " اقرؤوا القرآن كما علمتم "⁽²⁾.

لما أمر صلى الله عليه وسلم بأن يُقرأ القرآن كما عَلَّمْنَاهُ، وكان تَعَلَّمُ القرآن على وفق ترتيب آياته، لِمَا عُلِّمَ مِنْ حِكْمِهِ الْعَظِيمَةِ، وَأَسْرَارِهِ الْبَاهِرَةِ، لَمَّا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ دَلَّ الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ مِنَ الْقَفْزِ الْعَشْوَائِيِّ، خِلَافَ هَذَا الْأَمْرِ النَّبَوِيِّ.

الثالث: الأدلة من الآثار.

عن ابن مسعود رضي الله عنه أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَنكُوسًا فَقَالَ: " ذَلِكَ مَنكُوسُ الْقَلْبِ "⁽³⁾.
فَلَمَّا ذَمَّ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ مَنكُوسًا مَقْلُوبًا غَيْرَ مَرْتَبٍ، لِمُخَالَفَتِهِ تَرْتِيبَ آيَاتِهِ، دَلَّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْقَفْزَ وَالتَّنْقُلَ فِي الْقِرَاءَةِ مِنْ جِنْسِ ذَلِكَ فِي الذَّمِّ.

الرابع: الأدلة من الإجماع.

نقل القاضي أبو بكر ابن العربي الإجماع على عدم جواز قراءة آية آية من كل سورة⁽⁴⁾.

(1) تنبيه: ذكر أبو عبيد رحمه الله رواية أخرى لهذا الحديث، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " كل ذلك حسن "، ثم قال رحمه الله مرجحا للرواية الأولى: " وذلك - ما في الرواية الأولى - أثبت عندني لأنه أشبه بفعل أهل العلم " (190).

وقد تُرَجِّحُ أيضًا مِنْ جِهَةِ أُخْرَى، وَذَلِكَ أَنَّ الرِّوَايَةَ الثَّانِيَةَ مِنْ مَرَاثِيلِ عَطَاءٍ، وَسِوَاءِ أَكَّانِ هُوَ ابْنُ أَبِي رَبَاحٍ أُمِ الْخُرَّاسَانِيِّ، فَكُلُّ مَنِهْمَا كَانَ يُرْسَلُ، وَكُلُّ مَنِهْمَا شَيْخُ لِعَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ جَرِيحِ الرَّاوِي عَنْهُ هُنَا، وَأَمَّا الرِّوَايَةُ الْأُولَى فَهِيَ مِنْ مَرَاثِيلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَمَرَاثِيلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ مُقَدِّمَةً عِنْدَ الْعُلَمَاءِ عَلَى مَرَاثِيلِ غَيْرِهِ مِنَ التَّابِعِينَ، بَلْ نَصَّ جَمْعٌ مِنَ الْأُمَّةِ كَالْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى أَنَّهَا أَصَحُّ الْمُرْسَلَاتِ، قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: "مرسلات سعيد بن المسيب أصح المرسلات"، وقال أيضا "مرسلات سعيد صحاح لا نرى أصح من مرسلاته" انظر:

ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ت كمال بن علي بن علي الجميل، دار الكلمة مصر، (1418هـ - 1998م)، (233).

(2) لم أجده بهذا اللفظ، وفي معناه حديث على رضي الله عنه قال: " إن رسول الله يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما علم ".

أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن، (ص 961)، والحاكم (2885)، وابن حبان (747)، وقال الذهبي: " صحيح "، وحسن إسناده محقق صحيح ابن حبان شعيب الأرناؤوط.

(3) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص 119)، وعبد الرزاق في المصنف (7947)، وابن أبي شيبة في المصنف أيضا (30307)، والبيهقي في شعب الإيمان (2312) (2313)، والطبراني في الكبير (8846)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد: " رجاله ثقات " (348/7)، ووجود إسناده السيوطي في الإتيان (341/1).

(4) السيوطي، الإتيان، (342/1)، ولم أهدئ إلى موضعه من كتب ابن العربي رحمه الله، والله الموفق.

الخامس: الأدلة من العقل.

1. إنَّ القارئ الذي يقتصر على بعض الآيات دون بعض، أو على آيات الوعد دون آيات الوعيد، كأنه بفعلته هذه يستدرك على الله سبحانه، ويدّعي بواقع حاله أنه أكثر حكمة فيما قرأه على خلاف الترتيب الربّاني الحكيم، وكفى بذلك قُبْحًا وجرْمًا، فقد جمع الله سبحانه في آيات كثيرة بين الوعد والوعيد كما في قوله تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة 98]، وقوله تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر 3]، فهل بعد تلك الفعلة الآثمة يقتصر على قراءة بعض من الآية وترك بعضها الآخر؟!.

ثم إنَّ الله سبحانه ذو الحكم الباهرة، الذي أحسنَ كلَّ شيءٍ خلقه، قد أودع كتابه الحكيم على ما هو عليه من الترتيب، من الأسرار والغايات ما يكون به كفيلاً يحسن تأديب النَّاس جميعاً على اختلاف استعداداتهم، وتباين غرائزهم، فمنهم من علاجه الوعد والترغيب، ومنهم من علاجه الوعيد والتهديد⁽¹⁾.

2. إنَّ هذه الطريقة من القراءة تُذهبُ بناحية هامة من إعجاز القرآن الكريم، وهي العلاقة الوطيدة بين سوره وآياته، حيث إنَّ جميع آياته بمثابة الحلقة المُفرَّغة لا يدرى أين طرفها، لقوة وانسجام الترابط بينها⁽²⁾.

3. إنَّ هذه الطريقة تُشوِّش على السامع، وتحوّل دون فهمه لكتاب الله تعالى وتدبُّره، والانتفاع بهديه وإرشاده، لما فيه من تفكيك الآيات، ونقض تناسقها، وتمزيق ارتباطها، فتكون النتيجة الحتمية لذلك، التشويش على القارئ، وبلبلة فكره وتشتيت فهمه⁽³⁾.

4. قد يكون فهم الآية متوقفاً على سابقتها أو لاحقتها، وترك شيء من ذلك حال التنقل في القراءة، لاشكَّ أنه يجعل السامع حائر الذهن، عقيم الفهم، بعيداً عن الصواب في إدراك المعنى المراد⁽⁴⁾.

فهذه الأمور جميعها، مفاصدٌ مترتبة على هذه الطريقة من القراءة، ووُجودٌ إحداها يقتضي المنع من ذلك، سداً للذريعة الموصلة إلى هذه المفسدة، فكيف وهي جملةٌ مفاصدٍ اجتمعت في منكر واحد، فهو بالمنع - حينئذ - أولى وأحرى.

(1) الحصري، مع القرآن الكريم، (65- 66) بتصرف.

(2) الحصري، المرجع نفسه، (66).

(3) الحصري، المرجع نفسه، (66- 67).

(4) الحصري، المرجع نفسه، (67).

السادس: أقوال العلماء والأئمة في ذلك.

1. قال ابن سيرين رحمه الله حينما سئل عن رجل يقرأ من السورة آيتين ثم يدعها ويأخذ في أخرى قال: " ليتق الله أحدكم أن يأثم إنما كبيرا وهو لا يشعر"⁽¹⁾.
 2. قال أبو عبيد رحمه الله: " الأمر عندنا على كراهة قراءة الآيات المختلفة، كما أنكر رسول الله صلى الله عليه وسلم على بلال ولكراهة ابن سيرين... فأما من ابتداء القراءة وهو يريد التنقل من آية إلى آية وترك التأليف لآي القرآن، فإثما يفعل من لا علم له، لأن الله لو شاء أنزله على ذلك."⁽²⁾.
 3. قال الحكيم الترمذي رحمه الله: " إن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر هذا الصحابي السالف الذكر - بلالا - أن يقرأ السورة كما جاءت مُتَمَزِّجَةً، وكما أنزل الله تعالى، فإنه أعلم بدواء العباد وحاجتهم، ولو شاء الله لصنعها أصنافا كل صنف على حدة، ولكنه مزجها لتصل القلوب بنظام لا يُملُّ"⁽³⁾.
 4. قال البيهقي رحمه الله: " وأحسن ما يُحتجُّ به أن يقال إن هذا التأليف لكتاب الله تعالى مأخوذ من جهة النبي صلى الله عليه وسلم، وأخذ النبي عن جبريل، فالأولى بالقارئ أن يقرأ على التأليف المنقول المُجمَع عليه"⁽⁴⁾.
- وبعرض كلام أهل العلم في هذه المسألة، يتم بحمد الله عرض المسألة الأولى من مسألتي الكتاب، وسأسير على هذا النسق في عرض المسألة الثانية، والله الموفق.

(1) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص 189)، قال ثنا معاذ عن ابن عون سألت ابن سيرين فذكره.

وهذا إسناد صحيح، فشيخ الإمام أبي عبيد هو الإمام معاذ بن معاذ العنبري وهو ثقة متقن كما قال الحافظ في التقريب (6740/536)، وابن عون هو عبد الله بن عون بن أرطبان المزني، إمام مجمع على جلالته، قال في التقريب: " ثقة ثبت فاضل " (3519/317).

(2) أبو عبيد القاسم بن سلام، فضائل القرآن، ت مروان عطية، محسن خرابة، وفاء تقي الدين، دار ابن كثير، دمشق، ط2، (1420هـ - 1999م)، (190).

(3) محمد الحكيم الترمذي، نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول، ت مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1، (1413هـ - 1992م)، (43/2).

(4) البيهقي، شعب الإيمان، (431/2).

الفرع الثاني: المسألة الثانية.

حكم جمع القراءات في المحافل العامة.

صورة المسألة: أن يقرأ القارئ الآية برواية، ثم يعيدها برواية أخرى حتى يستوعب جميع الروايات الواردة فيه، ثم يفعل الفعل نفسه في الآية الموالية، وهكذا الأمر حتى ينهي تلاوته، حال كون ذلك أمام الناس في المحافل العامة⁽¹⁾ ⁽²⁾.

حكم المسألة: هذا النوع من الجمع مبتدع مستحدث، وبدعة ضالة منكرة، وسنة محدثة ممقوتة⁽³⁾.

أدلة حكم المسألة: والأدلة على هذا الحكم من الكتاب والسنة، ومن العقل كما يأتي:

الأول: الأدلة من الكتب والسنة.

لم ينقل جواز هذا النوع من الجمع أحدٌ من علماء في جميع الأعصار، "وبين أيدينا معظم كتب القراءات مطبوعها ومخطوطها، وقد حكت الخلاف في القسم الأول - الجمع بين يدي المعلم وحال الدرس - ...، ولكن لم نظفر فيها بنص واحد عن أحد من العلماء يُبيح الجمع في المحافل، لأنَّ العلة التي من أجلها أُبيح القسم الأول⁽⁴⁾، لا تتحقق في هذا القسم"⁽⁵⁾، ولما كان من وصف تلك الكيفية ما ذُكر، تعيَّن أن تكون هذه الطريقة من التلاوة - وتلاوة القرآن من أعظم العبادات - من أقبح البدع، ويكون هذا الفعل المنكر مندرجا في النهي عنه، والحكم ببدعيته تحت الأدلة العامة النَّاهية عن البدع والمحدرة منها⁽⁶⁾.

كقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر 7].

وقوله صلى الله عليه وسلم: (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد)⁽⁷⁾.

(1) سبقت الإشارة لدى الكلام في المبحث الثامن من الكتاب - كما في الصفحة (158) من المذكرة -، أن الشيخ رحمه الله قسم الجمع في القراءة إلى قسمين، الأول ما يكون حال الدرس على الشيوخ المقرئين والتلقي عنهم، والثاني ما يكون في المحافل العامة، والثاني منهما هو محل البحث في هذه المسألة.

(2) الحصري، مع القرآن الكريم، (71).

(3) الحصري، المرجع نفسه، (71، 77، 80).

(4) وهي قصر مدة التلقي على الشيخ، وسرعة التحصيل، ولشجذ هم الطلاب القاصرة، وإيقاظها.

(5) الحصري، المرجع السابق، (77-78).

(6) الحصري، المرجع نفسه، (78-79).

(7) أخرجه البخاري (2697)، ومسلم (1718)، وأبو داود (4606)، وابن ماجه (14)، وغيرهم.

وقوله صلى الله عليه وسلم (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي ... وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة...) (1).

الثاني : الأدلة من العقل.

1. هذه الطريقة من الجمع تقطع على السامع سلسلة تتابع المعاني، ويشغل ذهنه تعاقب الروايات، فيحول ذلك بينه وبين الفهم والتدبر والانتفاع بما في الآيات من الهدى والرشاد (2).
2. في هذه الطريقة من الجمع آفات أخرى ومثالب عديدة، كالعجب، والخيلاء، والفخر، وحب الظهور، والقصد إلى التفوق على الأقران (3).
3. بعض من يجمع يقصد من هذا الجمع التفتن في توقيع الآيات القرآنية على قواعد الموسيقى، فتسمعه يقرأ الآية بنغم خاص، ثم يعيدها برواية أخرى على نغمة أخرى، فخرجت القراءة بذلك عن مقصودها (4).

الثالث: الأدلة من أقوال أهل العلم.

1. قال الإمام ابن الجوزي رحمه الله: "... إن من تلبسه عليهم أن منهم من يجمع القراءات: ملك، مالك، ملاك، وهذا لا يجوز لأنه إخراج للقرآن عن نظمه" (5).
2. وقال الإمام ابن تيمية رحمه الله: "أما جمعها في الصلاة أو في التلاوة بدعة مكروهة، وأما جمعها لأجل الحفظ والدرس من الاجتهاد الذي فعله طوائف، وأما الصحابة ..." (6).

وهذا تمام ما أرادت بيانه من اختيارات الشيخ محمود خليل الحصري رحمه الله، في مختلف المسائل المتعلقة بعلم القراءات، وعلومه المكملة، وما اتصل به من مسائل علوم القرآن، والله أسأل آخر ذلك أن يجعل ما قلته وذكرته صوابا، وأن يأجرني عليه ثوابا، وأن يعفو عن زلّسه، ويستترنا من إثمه، إنّه جواد كريم.

(1) أخرجه أبو داود (4607)، والترمذي (2676)، وقال: "حديث حسن صحيح"، وابن ماجه (42، 43، 44)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (2735/238/6).

(2) الحصري، مع القرآن الكريم، (80).

(3) الحصري، المرجع نفسه، (80).

(4) الحصري، المرجع نفسه، (80 - 81).

(5) ابن الجوزي، تلبس إبليس، (101 - 102).

(6) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (404/13).

ملخص الفصل الخامس:

لقد حوت كتب الشيخ رحمه الله على اختلافها، تقريراً جيداً لعلومها ومضامينها، كما تناول رحمه الله فيها العديد من المسائل العلمية الهامة بالبحث والدراسة، كان له ترجيحات واختيارات في بعضها، أوضحها في هذا الفصل، مرتبة معزوة موثقة محررة، بينت فيها الأقوال المختلفة في كل مسألة، والقائلين بها، واختيار الشيخ رحمه الله فيها، ودليله وسلفه في ذلك من الأئمة رحمهم الله.

مقتصرًا في جميع ذلك على المسائل التي صرح فيها باختياره وترجيحه، دون تلك التي اقتصر فيها على مجرد ذكر الأقوال.

كما قدمت منها اختياراته في علم القراءات، وأردفتها باختياراته في علومه المكملة، وقدمت منها اختياراته في علم التجويد، ثم اختياراته في علم الوقف والابتداء، ثم اختياراته في علم عد الآي، ثم في علوم القرآن عموماً، ثم في بعض المسائل الفقهية.

وهي بعد ذلك شاهد بحق على مرتبة الشيخ رحمه الله العلمية المتقدمة، في العلوم الشرعية عموماً، وجهد مبارك من جهوده المتنوعة في علم القراءات وعلومه المكملة، والله ولي التوفيق.

إِلْتِمَاعٌ:

وآخر هذا المذكرة خاتمة تُسدل الستار مُعلنة عن انتهائه، حاملة في ثناياها جملة من نتائجه وتوصياته، أعرضها في شكل نقاط مختصرة فيما يأتي:

فمن نتائج هذا البحث، وهذه الدراسة المتواضعة أن:

أولاً: كشفت عن هذه الشخصية العلمية، المُمثلة في الشيخ محمود خليل الحصري رحمه الله، هذا الإمام العَلم الذي لا يكاد يُعرف إلا في تلاواته وقراءته للقرآن الكريم، وغابت عن الكثيرين جوانبٌ أخرى هامة من حياته، العلميَّة والعملية، تناولتها هذه الدراسة بالبيان بقدر الإمكان.

ثانياً: قدَّمت هذه المذكرة دراسة متواضعة مقبولة، لثراث الشيخ رحمه الله ومؤلفاته، على اختلاف علومها، سواء من حيث الدراسة العامة، لعناوينها وتواريخها وطبعاتها، أم من حيث الدراسة الخاصة بكل كتاب، من حيث مضمونه وعلومه وميزاته والملاحظات عليه، وغير ذلك.

ثالثاً: ما حملها فصلها الرابع، من تذكير بواحد من أهم الأعمال المعاصرة الخالدة، في حقل القرآن الكريم والمحافظة عليه، ألا وهو الجمع الصوتي للقرآن الكريم، بذكر ما كان من أوَّل أمره، وأيامه، ورجاله، وما حققه، وأهدافه، ومستقبلاته.

رابعاً: ما قدمته هذه الدراسة المتواضعة، من جمع لما تفرق في كتب الشيخ رحمه الله من ترجيحات واختيارات له في علم القراءات وعلومه المكملة، مبحوثةً محررةً موثقةً معزوةً، تُبيِّن اختياراته وسلفه فيها من الأئمة، وتظهر مدى علميته وتفوقه.

خامساً: ما حملته هذه المذكرة في جميع فصولها من بيان لما كان للشيخ رحمه الله من جهود عظيمة مباركة في علم القراءات وعلومه المكملة، تعلمًا وتعليمًا، محاضرةً وتأليفًا، حضراً وسفراً، وإقامةً وطقناً.

سادساً: كما أن من أبرز نتائج هذه المذكرة، ما تضمَّنته ملاحقها المختلفة، من فوائد وزوائد، وملاحظات وتعقبات، مكَّمةً لجهود الشيخ رحمه الله في بعض كتبه، ومتممة الفائدة بها، مدافعة عن علمه، شاهدة بفضلها، مبقية لذكوره في العالمين.

ثم هاهنا أردف هذه النتائج بجملة من التوصيات التي نتجت عن هذه الدراسة، مرتبة فيما يأتي:

أولاً: ضرورة العناية بالمعاصرين من الأئمة والعلماء، على اختلاف علومهم وتخصصاتهم، بذكر تراجمهم، وتدوين أخبارهم ومآثرهم وأعمالهم ومؤلفاتهم وجهودهم، فإن عصراً غلبت وطغت فيه الماديّات، حرىُّ بكل سوء وقبح، وما هذا التفريط في تراثنا وعلماؤنا إلا صورة من صورته.

ثانياً: ضرورة العناية بتراث الأمة الإسلامية، ومؤلفات علمائها، ومنهم الشيخ الحصري رحمه الله، فالكثير من مؤلفاته رحمه الله تنتظر من يزيح عنها غبار النسيان، بإخراجها مُحَقَّقَةً مدقَّقَةً محرَّرةً مكَمَّلَةً، سليمة من كل سقط وخطأ، فهي إلى حد الآن لم تنل من الخدمة والعناية ما هي أهله.

ثالثاً: على مختلف اللجان والهيئات الدينية الإسلامية السعي في إنجاح كل مشروع علميٍّ ساع في سبيل نشر القرآن الكريم، والرسالة المحمدية، وبالأخص ما يتعلق بالجمع الصوتي للقرآن الكريم، فيا حبذا قلوب غيرورة تسعى ذلك السعي، وتتم ذلك الجهد.

هذا آخر ما يسر الله ذكره في هذه المذكرة المتواضعة، بما حملت فصولها ومباحثها، وأسأل الله سبحانه أن يوفقنا لخير القول وخير العمل، وأن يُرِينَا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه، وأن يُرِينَا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه، إنَّه على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ملحق

الملحق الأول: ما فات الشيخ رحمه الله ذكره في كتاب (السبيل الميسر).

الملحق الثاني: ما فات الشيخ رحمه الله ذكره في كتاب (نور القلوب).

الملحق الثالث: ما فات الشيخ رحمه الله ذكره في كتاب (رواية قالون).

الملحق الرابع: ما فات الشيخ رحمه الله ذكره في كتاب (رواية ورش).

الملحق الخامس: ما فات الشيخ رحمه الله ذكره في كتاب (رواية الدوري).

الملحق السادس: نظرات في تعليقات محقق كتاب (أحكام قراءة القرآن الكريم).

الملحق الأول: ما فات الشيخ رحمه الله ذكره في كتاب (السبيل الميسر).

قد فات الشيخ رحمه الله ذكر بعض الأحكام الفرشية، التي خالف في قراءتها أبو جعفر حفصاً رحمه الله، وتكميلاً للفائدة وتتميماً لكتاب الشيخ رحمه الله رأيت التنبيه عليها هاهنا كالاتي:

أولاً: سورة البقرة: قوله تعالى (مُصَدِّقًا لِّمَا) (الآية 91) قرأها بالإدغام من غير غنة، وزاد في الطيبة الإدغام بغنة.

قوله تعالى (مُؤْمِنِينَ) (الآية 91) قرأها بالإبدال⁽¹⁾.

ثانياً: سورة النساء: قوله تعالى ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ (الآية 49-50) قرأ بضمّ التنوين وصلًا⁽²⁾.

ثالثاً: سورة المائدة: قوله تعالى ﴿وَأَكْلِهِمُ السُّحْتِ﴾ (الآية 63) قرأ بضمّ الحاء⁽³⁾.

رابعاً: سورة طه: قوله تعالى ﴿وَوَعَدْنَاكَ جَانِبَ الطُّورِ﴾ (الآية 80) قرأ بحذف الألف بعد الواو⁽⁴⁾.

خامساً: سورة الشعراء: قوله تعالى ﴿وَأَغْرَلَآبِي إِنَّهُ كَانَ﴾ (الآية 86) قرأ بفتح ياء الإضافة⁽⁵⁾.

(1) الحصري، السبيل الميسر، (41)، وهاتان الكلمتان ذكرتا في الكتاب وفات الشيخ التنبيه على حكمهما.

(2) ابن الجزري، النشر، (225/2).

عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، (141).

وقد ذكر الشيخ رحمه الله نظيره في مواضع أخرى من سور أخرى كما في الصفحة (60) (62) (65) (67)، وغيرها فكان لزاما التنبيه عليها هاهنا.

(3) هذا هو ثاني موضع لهذه الكلمة في سورة المائدة، والأول منهما قوله تعالى: ﴿أَكَلُوا لِّلشُّحْتِ﴾ في الصفحة (42)، وقد تبّه رحمه الله على حكم هذا الموضع الأول، فكان لزاما عليه التنبيه على الموضع الثاني لئلا يظن أنه محل اتفاق بين القارئین، تبعاً لما أخذه على نفسه من المنهج، وانظر النشر (216/2-217)، والبدور الزاهرة (156) (158).

(4) ابن الجزري، المصدر السابق، (212/2)، (321/2).

عبد الفتاح القاضي، المرجع السابق، (295).

(5) ابن الجزري، المصدر نفسه، (167/2).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (328).

سادسا: سورة الأحقاف: قوله تعالى ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ (الآية 10) قرأ بتسهيل الهمزة مع الوجهين المد والقصر في ألف المد قبلها⁽¹⁾.

هذا ما أثمره الجهد، من تكميل لمواضع فات الشيخ رحمه الله ذكرها وبيان حكمها، ذكرتها مرتبة السور، مبيّنة الحكم، على وفق ما سار عليه الشيخ رحمه الله في كتابه في عرض أحكام الفرش، رجاء اكتمال الفائدة، والله الموفق والهادي للصواب.

⁽¹⁾ ذكر الشيخ رحمه الله حكمها فقال (فيه التسهيل) (120)، ولو أكمل حكمها بذكر الوجهين الجائزين في ألف المد قبل الهمزة، كما فعل في مثيلاتها في المواضع الأخرى لكان أولى وأحسن، وانظر على سبيل المثال الصفحة (120) نفسها، (119) (100) وغيرها كثير.

الملقبة الثالثة: ما فات الشيخ رحمه الله ذكره في كتاب (نور القلوب).

سبقت الإشارة إلى أن الشيخ رحمه الله فاته التنبيه على جملة من فرش قراءة يعقوب رحمه الله، وأمور أخرى، وأرجأت ذكرها إلى حين⁽¹⁾، وها أنا ذا أذكرها كملحق للمذكرة تكميلاً لفائدة الكتاب، مرتباً ذلك وفق ترتيب سور القرآن، والله المستعان:

أولاً: ما فاته من الفرشيات.

سورة البقرة: قوله تعالى ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ﴾ (الآية 167) قرأ (يُرِيهِمُ) من بضم الهاء والميم وصلاً، وقرأ بضم الهاء وقفاً⁽²⁾.

سورة الكهف: قوله تعالى ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ۗ﴾ (الآية 1-2) لم يشر الشيخ رحمه الله فيها إلى حكم السكت فيها لحفص رحمه الله وعدمه ليعقوب رحمه الله⁽³⁾، مع أن الشيخ رحمه الله أشار لمثل هذا الحكم في غير هذا الموضع من مواضع السكت المعروفة لحفص رحمه الله⁽⁴⁾.

سورة طه: قوله تعالى ﴿وَوَعَدْنَاكَ جَانِبَ الطُّورِ﴾ (الآية 80) قرأ بحذف الألف بعد الواو⁽⁵⁾.

سورة الحج: قوله تعالى ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾ (الآية 26) قرأ يعقوب بإسكان ياء الإضافة⁽⁶⁾.

سورة القصص: قوله تعالى ﴿وَيَكَاثُ اللَّهُ وَيَكَاتُهُ﴾ (الآية 82) يقف يعقوب رحمه الله على الكلمة كلها، وهذا في وقف الاختبار - بالوحدة التحتية - أو الاضطرار، أما في الوقف الاختياري - بالثناة

(1) راجع الصفحة (94-95) من المذكرة.

(2) عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، (97).

(3) عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (276).

(4) الحصري، نور القلوب، (136)(173)(177).

(5) عبد الفتاح القاضي، المرجع السابق، (295).

(6) عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (306).

الحصري، المرجع السابق، (20)، حيث ذكر رحمه الله هو نفسه أن مذهب يعقوب رحمه الله في هذا النوع من بائات الإضافة الإسكان إلا في موضعين وليس هذا أحدهما.

تنبيه: إذ أذكر هذا الحكم فقد يسأل سائل ويقول: وهل قصد الشيخ والتزم بيان جميع بائات الإضافة؟، وأجيب نعم قد التزم الشيخ رحمه الله ذلك وراجع لذلك الصفحة (20) من الكتاب، والله أعلم.

التحتية - فَيَتَعَيَّنُ الوقف على آخر الكلمة، واختار المحقق ابن الجزري في (النشر)⁽¹⁾، الوقف على الكلمة بأسرها لسائر القراء لاتصالها رسماً بالإجماع⁽²⁾.

ثانياً: اللكمات التي يوقف عليها بماء السكت وفات الشيخ رحمه الله التنبيه عليها.

كما قد فات الشيخ رحمه الله التنبيه على بعض الكلمات التي يلحقها في الوقف هاء السكت - جمع المذكر السالم والملحق به - عند يعقوب رحمه الله، وفيما يلي ذكر لها وفق ترتيب سورها:

سورة الأنعام: قوله تعالى (مُقْتَرِفُونَ) (الآية 113)، (بِالْمُهْتَدِينَ) (الآية 117)، (عَافِلُونَ) (آية 131)⁽³⁾.

سورة الأعراف: قوله تعالى (الشَّاكِرِينَ) (الآية 144)، (الْفٰسِقِينَ) (الآية 145)، (غٰفِلِينَ) (الآية 146)، (ظٰلِمِينَ) (الآية 148)، (الْخٰسِرِينَ) (الآية 149)⁽⁴⁾.

سورة إبراهيم: قوله تعالى (الظَّالِمِينَ) (الآية 13)⁽⁵⁾.

سورة الأنبياء: قوله تعالى (عٰبِدِينَ) (الآية 73)⁽⁶⁾.

سورة المؤمنون: قوله تعالى (عٰلِينَ) (الآية 46)، (سٰبِقُونَ) (الآية 61)⁽⁷⁾.

سورة العنكبوت: قوله تعالى (الصَّٰلِحِينَ) (الآية 9)⁽⁸⁾.

سورة الروم: قوله تعالى (مُبْطِلُونَ) (الآية 58)⁽⁹⁾.

(1) ابن الجزري، النشر، (152/1).

(2) عبد الفتاح القاضي، الدور الزاهرة، (343).

تنبيه: ذكرت هذه الكلمة هنا مع اتفاق يعقوب وحفص رحمهما الله في حكمها، لكون الشيخ رحمه الله التزم بيان حكمها في مواضعه، كما في الصفحة (17)، من الكتاب إلا أنه لم يذكر حكمها في موضعها من سورة القصص في الصفحة (122-123)، فاقضى ذلك التنبيه، والله أعلم.

(3) الحصري، نور القلوب، (58).

(4) الحصري، المرجع نفسه، (64).

(5) الحصري، المرجع نفسه، (85).

(6) الحصري، المرجع نفسه، (103).

(7) الحصري، المرجع نفسه، (108).

(8) الحصري، المرجع نفسه، (123).

(9) الحصري، المرجع نفسه، (127).

سورة الصفات: قوله تعالى (لَشَرِيحِينَ) (الآية 46)⁽¹⁾.

سورة الزمر: قوله تعالى (أَلْمُتَكَبِّرِينَ) (الآية 72)⁽²⁾.

سورة المرسلات: قوله تعالى (مُجْرِمُونَ) (الآية 46)⁽³⁾.

هذه هي جملة الكلمات التي تلحقها هاء السكت وقفاً، في قراءة الإمام يعقوب رحمه الله، وفات الشيخ رحمه الله التنبيه عليها، والله الموفق.

ويشار هنا أيضاً إلى أن الشيخ رحمه الله، سار في ذكر ما يوقف عليه بهاء السكت من الكلمات وفق منهج معين، سبقت الإشارة إليه⁽⁴⁾، ولا بأس بإعادة ذكر شيء منه هنا تذكيراً.

فالشيخ رحمه الله لدى بيانه لذلك يُردف الكلمة التي تكررت في الربع — (معا)، إشارة إلى تكررها مرتين، ويردفها بكلمة (جميعاً) إذا تكررت في الربع أكثر من مرتين.

غير أن الشيخ رحمه الله فاته أن يُنبّه على مواضع كثيرة في الكتاب من هذا النوع، رأيت أن أذكرها هاهنا تميماً للفائدة، وتكميلاً لجهد الشيخ رحمه الله المبارك، أوردتها فيما يأتي، مرتبة بحسب ترتيب سورها، على وفق منهجه في كتابه لتسهيل الاستفادة منها:

سورة آل عمران:

الصفحة (41-42) يضاف لما ذكره الشيخ (للمتقين معا) ليشمل الموضوعين بالربع (الآية 133، 138)، ويضاف أيضاً (المحسنين معا) ليشمل الموضوعين بالربع (الآية 134، 148).

سورة الحجر:

الصفحة (86) يضاف لما ذكره الشيخ (أجمعين معا) ليشمل الموضوعين بالربع (الآية 39، 43).
ويضاف لما ذكره الشيخ (الأولين معا) ليشمل الموضوعين بالربع (الآية 10، 13).
الصفحة (87) يضاف لما ذكره الشيخ (المرسلون معا) ليشمل الموضوعين بالربع (الآية 57، 61).
ويضاف لما ذكره الشيخ (أجمعين معا) ليشمل الموضوعين بالربع (الآية 59، 92).

(1) الحصري، نور القلوب، (138).

(2) الحصري، المرجع نفسه، (142).

(3) الحصري، المرجع نفسه، (175).

(4) راجع ما تقدم في الصفحة (93) من المذكرة.

ويضاف لما ذكره أيضا (مصباحين معا) ليشمل الموضوعين بالرُّبع (الآية 66، 83).

سورة الأنبياء:

- الصفحة (101) يضاف لما ذكره الشيخ (معرضون معا) ليشمل الموضوعين بالرُّبع (الآية 1، 24).
 الصفحة (102) يضاف لما ذكره الشيخ (معرضون معا) ليشمل الموضوعين بالرُّبع (الآية 32، 42).
 الصفحة (103) يضاف لما ذكره الشيخ (عالمين معا) ليشمل الموضوعين بالرُّبع (الآية 51، 81).
 الصفحة (104) يضاف لما ذكره الشيخ (خالدون معا) ليشمل الموضوعين بالرُّبع (الآية 99، 102).

سورة الشعراء:

- الصفحة (115) يضاف لما ذكره الشيخ (الآخرين معا) ليشمل الموضوعين بالرُّبع (الآية 64، 66).
 ويضاف لما ذكره (مؤمنين معا) ليشمل الموضوعين بالرُّبع (الآية 67، 103).
 ويضاف أيضا (العالمين جميعا) ليشمل مواضع الرُّبع الثلاثة (الآيات 77، 98، 109).
 الصفحة (116) يضاف لما ذكره الشيخ (المؤمنين معا) ليشمل الموضوعين بالرُّبع (الآية 114، 118).
 ويضاف (مؤمنين جميعا) ليشمل المواضع الأربعة بالرُّبع (الآيات 121، 139، 158، 174).
 ويضاف أيضا (المُرسلين جميعا) ليشمل المواضع الأربعة بالرُّبع (الآيات 123، 141، 160، 176).
 ويضاف أيضا (العالمين جميعا) ليشمل المواضع الخمسة بالرُّبع (الآيات 127، 145، 164، 165، 180).
 الصفحة (117) يضاف لما ذكره الشيخ (الأوليين معا) ليشمل الموضوعين بالرُّبع (الآية 184، 196).
 ويضاف لما ذكره (مؤمنين معا) ليشمل الموضوعين بالرُّبع (الآية 190، 199).

سورة النمل:

- الصفحة (119) يضاف لما ذكره الشيخ (مسلمين جميعا) ليشمل المواضع الثلاثة بالرُّبع (الآيات 31، 38، 42).

الصفحة (120) يضاف لما ذكره (صادقين معا) ليشمل الموضوعين بالرُّبع (الآية 64، 71).

سورة العنكبوت:

- الصفحة (123) يضاف لما ذكره الشيخ (العالمين معا) ليشمل الموضوعين بالرُّبع (الآية 6، 10).

الصفحة (124) يضاف لما ذكره (العَابِرِينَ معاً) ليشمل الموضوعين بالرُّبْع (الآية 32، 33).

سورة يس:

الصفحة (136) يضاف لما ذكره الشيخ (مُحَضَّرُونَ معاً) ليشمل الموضوعين بالرُّبْع (الآية 32، 53).

سورة الصافات:

الصفحة (139) يضاف لما ذكره الشيخ (المُحْسِنِينَ جميعاً) ليشمل المواضع الأربعة بالرُّبْع (الآيات 105، 110، 121، 131).

ويضاف أيضاً (المؤمنين جميعاً) ليشمل المواضع الثلاثة بالرُّبْع (الآيات 111، 122، 132).

ويضاف (المُرْسَلِينَ جميعاً) ليشمل المواضع الثلاثة بالرُّبْع (الآيات 123، 133، 139).

ويضاف (الآخِرِينَ جميعاً) ليشمل المواضع الثلاثة بالرُّبْع (الآيات 108، 119، 129).

الصفحة (140) يضاف لما ذكره الشيخ (المُخْلِصِينَ معاً) ليشمل الموضوعين بالرُّبْع (الآية 169، 160).

ويضاف أيضاً (المُرْسَلِينَ معاً) ليشمل الموضوعين بالرُّبْع (الآية 171، 181).

سورة ص:

الصفحة (141) يضاف لما ذكره الشيخ (أَجْمَعِينَ معاً) ليشمل الموضوعين بالرُّبْع (الآية 82، 85).

سورة الزمر:

الصفحة (142) يضاف لما ذكره الشيخ (الكَافِرِينَ معاً) ليشمل الموضوعين بالرُّبْع (الآية 59، 71).

سورة غافر:

الصفحة (144) يضاف لما ذكره الشيخ (العَالَمِينَ معاً) ليشمل الموضوعين بالرُّبْع (الآية 64، 65).

سورة الزخرف:

الصفحة (147) يضاف لما ذكره الشيخ (الأَوَّلِينَ معاً) ليشمل الموضوعين بالرُّبْع (الآية 6، 8).

الصفحة (148) يضاف لما ذكره (كَافِرُونَ معاً) ليشمل الموضوعين بالرُّبْع (الآية 24، 30).

الصفحة (149) يضاف لما ذكره (خَالِدُونَ معاً) ليشمل الموضوعين بالرُّبْع (الآية 71، 74).

سورة الذاريات:

الصفحة (157) يضاف لما ذكره الشيخ (المؤمنين معا) ليشمل الموضوعين بالرُّبع (الآية 35، 55).

سورة الواقعة:

الصفحة (161) يضاف لما ذكره الشيخ (الأوليين معا) ليشمل الموضوعين بالرُّبع (الآية 13، 39).

ويضاف أيضا (الآخرين جميعا) ليشمل المواضع الثلاثة بالرُّبع (الآية 14، 40، 49).

سورة القلم:

الصفحة (170) يضاف (مُصْبِحِينَ معا) ليشمل الموضوعين بالرُّبع (الآية 17، 21).

سورة المرسلات:

الصفحة (175) يضاف لما ذكره الشيخ (لِلْمُكَدِّبِينَ جميعا) ليشمل المواضع التسعة بالرُّبع (الآيات 15، 19، 24، 28، 34، 37، 40، 47، 49).

ويضاف (الأوليين معا) ليشمل الموضوعين بالرُّبع (الآية 16، 38).

وفي الأخير أذكر تنبيهها آخر:

قد ذكر الشيخ رحمه الله في سورة التور وبالضبط في (الآية 31)⁽¹⁾، الكلمات التي ختمت في الآية بضمير جمع الغائبات (هنّ)، فعَدَّدَ منها ثلاث عشرة كلمة، وفاته رحمه الله التَّنْبِيه على كلمة منهن وهي (نِسَائِهِنَّ)، في قوله تعالى ﴿أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ﴾ ، فعَدَّدَهَا إذا أربع عشرة كلمة.

هذا - والله أعلم - جملة ما وقفت من الكلمات التي فات الشيخ رحمه الله، التَّنْبِيه على أحكامها، أو ذِكْرُهَا ضمن ما يوقف عليه بماء السكت، والله المسؤول أن يوفقنا ويصلح أعمالنا.

(1) الحصري، نور القلوب، (110)، وهي قوله تعالى ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَعْضَضْنَ..... لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور 31].

الملحق الثالث: ما فات الشيخ رحمه الله ذكره في كتاب (رواية قالون).

سبقت الإشارة لدى الكلام في كتاب (رواية قالون) للشيخ رحمه الله، أن جملة من الكلمات الفرشية فاتت التنبيه عليها وذكرها⁽¹⁾، لكونها مما اختلف فيه قالون وحفص رحمهما الله، فهي من مقصود الكتاب، وفيما يأتي بيان لتلك الفرشيات تتميمًا لجهد الشيخ المبارك:

أولاً: من تلك الفرشيات كلمات مطّرد حكمها لقالون رحمه الله، يخالف بها حفصا رحمه الله، في القرآن كله، ولما لم يذكرها الشيخ رحمه الله في قسم الأصول، كان لزاماً أن يكون المنهج فيها على أحد وجهين:

1. إما أن يُنبّه على حكمها في أول موضعها، ويشير إلى عموم هذا الحكم في جميع المواضع في القرآن الكريم⁽²⁾.

2. وإما أن يُنبّه عليها في كل موضع من مواضعها.

وعدم هذا وذاك يوهم القارئ اتفاق حفص وقالون رحمهما الله في الحكم، لكون منهج الشيخ في كتابه ذكراً ما اختلف فيه بينهما⁽³⁾.

فمن ذلك قوله تعالى (أَيَحْسَبُونَ) [المؤمنون 55]، وقوله (تَحْسَبَهَا) [النمل 88]، وقوله (وَيَحْسَبُونَ) [الزخرف 37]، [المجادلة 18]، وقوله تعالى (تَحْسَبُهُمْ) [الحشر 14].

فالشيخ رحمه الله لم يُنبّه على أحكامها في مواضعها من سورها، ولا ذكر اتحاد حكمها في جميع مواضعها من القرآن الكريم كله⁽⁴⁾، ولا نبّه عليها في قسم الأصول المطّرد حكمها، فافتضى جميع ذلك ضرورة أن يُبينها خشية اللبس، وبيانا أن قالون خالف فيها حفصا رحمه الله، فقد قرأ قالون جميع تلك المواطن بكسر السين، خلافاً لحفص الذي قرأها جميعاً بفتح السين⁽⁵⁾.

(1) راجع ما تقدم في الصفحة (101) من المذكرة.

(2) من ذلك مثلاً لفظ (أَرَأَيْتَ)، لم يذكر حكمها في بعض مواضعها، [كالشعراء 75]، و[فاطر 40]، و[فصلت 52]، و[الأحقاف 4]، وغيرها، وذكر حكمها في مواضع أخرى قبل وبعد هذه، ولم يورث فعله رحمه الله خلافاً، لكونه نبّه في أول موضع لهذا الحكم، في الصفحة (26) على عمومته في سائر القرآن الكريم، والله أعلم.

(3) الحصري، رواية قالون، (3).

(4) أي فيما تقدم هذه المواضع مما يشابهها من نظيراتها كما في الصفحات (16، 18، 28، 43، 47، 56) من الكتاب وغيرها.

(5) الصفاقسي، غيث النفع، (355، 388، 473، 521، 524).

ثانياً: كلمات فرشية لم يذكر الشيخ رحمه الله أحكامها في مواضعها من القرآن الكريم، الأمر الذي قد يُوهم اتفاق قالون وحفصا فيها، وحقيقة الأمر خلاف ذلك، وفيما يأتي عرض لها بحسب ترتيب سُورها، بشكل يُسهّل الوقوف عليها لتكميل جهد الشيخ بها، والله الموفق:

سورة الأنعام: قوله تعالى (وَحَرِّقُوا لَهُ) (الآية 100) قرأ بتشديد الراء⁽¹⁾.

سورة الأعراف: قوله تعالى ﴿قُلْ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ﴾ (الآية 95) قرأ (قُل) بضم اللام وصلًا⁽²⁾.

سورة الكهف: قوله تعالى ﴿وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ﴾ (الآية 59) قرأ بضم الميم وفتح اللام⁽³⁾.

سورة المؤمنون: قوله تعالى ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ (الآية 32) قرأ بضم النون وصلًا⁽⁴⁾.

سورة الفرقان: قوله تعالى ﴿وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾ (الآية 67) قرأ (يُقْتِرُوا) بضم الياء وكسر التاء⁽⁵⁾.

سورة سبأ: قوله تعالى ﴿كِسْفًا مِّنْ﴾ (الآية 9) قرأ (كِسْفًا) بسكون السين⁽⁶⁾.

سورة يس: قوله تعالى ﴿سَكِّدًا وَمِنْ حَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ (الآية 9) قرأ (سُدًّا) بضم السين فيهما⁽⁷⁾.

سورة الجاثية: قوله تعالى ﴿سَوَاءٌ نَّحْيَاهُمْ﴾ (الآية 21) قرأ (سواءً) بضم الهمز منونا⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ الصفاقسي، غيث النفع، (184).

عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، (175).

⁽²⁾ الصفاقسي، المصدر نفسه، (216).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (198).

⁽³⁾ الصفاقسي، المصدر نفسه، (313).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (280 - 281).

⁽⁴⁾ الصفاقسي، المصدر نفسه، (353 - 354).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (310).

⁽⁵⁾ الصفاقسي، المصدر نفسه، (370).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (324).

⁽⁶⁾ الصفاقسي، المصدر نفسه، (421).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (362).

⁽⁷⁾ الصفاقسي، المصدر نفسه، (431).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (370).

⁽⁸⁾ الصفاقسي، المصدر نفسه، (480).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (407).

سورة الأحقاف: قوله تعالى ﴿كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾ (الآية 15) قرأهما بفتح الكاف⁽¹⁾.

سورة ق: قوله تعالى ﴿يَوْمَ تَشَقَّقُ الْأَرْضُ﴾ (الآية 44) قرأ (تَشَقَّقُ) بتشديد الشين والقاف⁽²⁾.

سورة المرسلات: قوله تعالى ﴿أَوْ نُذَرًا﴾ (الآية 6) قرأ بضم الذال⁽³⁾.

ثالثاً: كما فات الشيخ رحمه الله التنبية على بعض ياءات الإضافة في مواضعها، مع التزامه رحمه الله ببيانها جميعها⁽⁴⁾، فلزم من ذلك وجوب إلحاقها وتتميم العمل بذكرها، وفيما يأتي ذكر لها وتنبيه عليها:

سورة يونس: قوله تعالى ﴿نَفْسِي إِنَّ﴾ (الآية 15) قرأ بفتح ياء الإضافة⁽⁵⁾.

سورة هود: قوله تعالى ﴿فِي ضَيْفِي أَلَيْسَ﴾ (الآية 78) قرأ بفتح ياء الإضافة⁽⁶⁾.

قوله تعالى ﴿وَإِنِّي أَخَافُ﴾ (الآية 84) قرأ بفتح ياء الإضافة⁽⁷⁾.

سورة سبأ: قوله تعالى ﴿رَبِّتْ إِنَّهُ﴾ (الآية 50) قرأ بفتح ياء الإضافة⁽⁸⁾.

سورة يس: قوله تعالى ﴿إِنِّي إِذَا﴾ (الآية 24) قرأ بفتح ياء الإضافة⁽⁹⁾.

(1) الصفاقسي، غيث النفع، (482).

عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، (408).

(2) الصفاقسي، المصدر نفسه، (498).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (420).

(3) الصفاقسي، المصدر نفسه، (558).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (467).

(4) الحصري، رواية قالون، (7).

(5) الصفاقسي، المصدر السابق، (235).

عبد الفتاح القاضي، المرجع السابق، (217).

(6) الصفاقسي، المصدر نفسه، (257).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (235).

(7) الصفاقسي، المصدر نفسه، (258).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (236).

(8) الصفاقسي، المصدر نفسه، (425).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (366).

(9) الصفاقسي، المصدر نفسه، (432).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (370).

قوله تعالى ﴿إِنِّي أَمِنْتُ﴾ (الآية 25) قرأ بفتح ياء الإضافة⁽¹⁾.

سورة ص: قوله تعالى ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ﴾ (الآية 32) قرأ بفتح ياء الإضافة⁽²⁾.

قوله تعالى ﴿مَنْ بَعْدِي إِنَّكَ﴾ (الآية 35) قرأ بفتح ياء الإضافة⁽³⁾.

سورة الزمر: قوله تعالى ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ﴾ (الآية 11) قرأ بفتح ياء الإضافة⁽⁴⁾.

قوله تعالى ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ﴾ (الآية 13) قرأ بفتح ياء الإضافة⁽⁵⁾.

سورة غافر: قوله تعالى ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ﴾ (الآية 36) قرأ بفتح ياء الإضافة⁽⁶⁾.

سورة الزخرف: قوله تعالى ﴿يَنْعَبِدُونَ لِمَا خَوْفٌ﴾ (الآية 68) قرأ بإثبات الياء (عِبَادِي) وأسكنها في الحالين⁽⁷⁾.

هذا جملة ما أورثه الجهد من تتبع ما ذكره الشيخ رحمه الله في كتابه، ومقارنة ذلك بما جاء في الكتب الأخرى، وأسأل الله سبحانه أن أكون موفقاً في ذلك، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

(1) الصفاقسي، غيث النفع، (432).

عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، (370).

(2) الصفاقسي، المصدر نفسه، (442).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (379).

(3) الصفاقسي، المصدر نفسه، (442).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (379).

(4) الصفاقسي، المصدر نفسه، (447).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (383).

(5) الصفاقسي، المصدر نفسه، (447).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (383).

(6) الصفاقسي، المصدر نفسه، (454).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (388).

(7) الصفاقسي، المصدر نفسه، (475).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (475).

الملحق الرابع: ما فات الشيخ رحمه الله ذكره في كتاب (رواية ورش).

سبقت الإشارة لدى دراسة كتاب (رواية ورش عن الإمام نافع)، أنه قد فات الشيخ رحمه الله التنبيه على جملة من الفرشيات، التي خالف فيها ورش حفصاً، وأمور أخرى⁽¹⁾، وفيما يأتي بيان لها على وفق منهج عرض الشيخ لها في كتابه:

أولاً: ما فاته رحمه الله من الفرشيات.

سورة النحل:

قوله تعالى ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ (الآية 36) قرأ بضم النون وصلماً⁽²⁾.

قوله تعالى ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (الآية 90) قرأ بتشديد الذال⁽³⁾.

سورة الإسراء:

قوله تعالى ﴿يَصَلِّهَا مَذْمُومًا﴾ (الآية 18) قرأ بالوجهين تغليظ اللام مع الفتح، وترقيقها مع التقليل، والأول مقدم⁽⁴⁾.

قوله تعالى ﴿بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ﴾ (الآية 35) قرأ (القُسْطِ) بضم القاف⁽⁵⁾.

قوله تعالى ﴿إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾ (الآية 47-48) قرأ بضم التنوين وصلماً⁽⁶⁾.

(1) راجع ما تقدم في الصفحة (108، 109) من المذكرة.

(2) الصفاقسي، غيث النفع، (292).

عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، (262).

(3) الصفاقسي، المصدر نفسه، (297).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (266).

(4) الصفاقسي، المصدر نفسه، (301).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (269).

(5) الصفاقسي، المصدر نفسه، (302).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (270).

(6) الصفاقسي، المصدر نفسه، (302).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (271).

قوله تعالى ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ (الآية 110) قرأ بضم اللام والواو وصلاً⁽¹⁾.

سورة الكهف:

قوله تعالى ﴿وَحَيْرٌ عُمَّبًا﴾ (الآية 44) قرأ بضم القاف⁽²⁾.

قوله تعالى ﴿قَالَ أَرَأَيْتَ﴾ (الآية 63) قرأ بالوجهين الإبدال والتسهيل وصلاً، وقرأ بالإبدال وجهها واحداً وقفاً⁽³⁾.

قوله تعالى ﴿عَلَيْكُمْ مِّنْهُ ذِكْرًا﴾ (الآية 83) قرأ بالتفخيم، والترقيق للراء، والأول مقدم⁽⁴⁾.

سورة النور:

قوله تعالى ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (الآية 27) قرأ بتشديد الذال⁽⁵⁾.

سورة الفرقان:

قوله تعالى ﴿مَسْحُورًا﴾ (الآية 8-9) قرأ بضم التنوين وصلاً⁽⁶⁾.

قوله تعالى ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا﴾ (الآية 38) قرأ (ثَمُودًا) بالتنوين⁽⁷⁾.

(1) الصفاقسي، المصدر نفسه، (307).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (275).

(2) الصفاقسي، غيث النفع، (312).

عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، (279).

(3) الصفاقسي، المصدر نفسه، (313-314).

تنبيه: تقدم في الكتاب ذكر الشيخ رحمه الله لحكم ما هو منها كـ (أرأيتم، أرأيتمكم)، لكن اقتضى المقام التنبيه عليها بخصوصها لتفردا بحكم خاص في حال الوقف، والله أعلم.

(4) الصفاقسي، المصدر نفسه، (316)، وقد نبه الشيخ رحمه الله على نظير لهذا الحكم في الآية (70)، لكنّه لم يشر إلى عموم حكمها في سائر مواضعها، فاقترض ذلك التنبيه على غيره من المواضع.

(5) الصفاقسي، المصدر نفسه، (361).

عبد الفتاح القاضي، المرجع السابق، (316).

(6) الصفاقسي، المصدر نفسه، (367).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (321).

(7) الصفاقسي، المصدر نفسه، (369).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (322).

سورة لقمان:

قوله تعالى ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِلَّهِ﴾ (الآية 12) قرأ بضم النون وصلاً⁽¹⁾.

سورة سبأ:

قوله تعالى ﴿عَيْنَ الْقَطْرِ﴾ (الآية 12) له في الوقف على الراء الترقيق، والتفخيم، والأول مقدم⁽²⁾.

سورة يس:

قوله تعالى ﴿ءَأَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ﴾ (الآية 23) قرأ (أأخذ) بالتسهيل أو الإبدال طولاً⁽³⁾.

سورة ص:

قوله تعالى ﴿ذِكْرَى الدَّارِ﴾ (الآية 46) له في الوقف على (ذِكْرَى) التقليل وجهها واحداً مع الترقيق، وله في الوصل الترقيق والتفخيم، والأول مقدم⁽⁴⁾.

سورة الحاقة:

قوله تعالى ﴿قَلِيلًا مَّا نَذْكُرُونَ﴾ (الآية 42) قرأ بتشديد الذال⁽⁵⁾.

ثانياً: ما فاته من الكلمات المقللة.

ومما فات الشيخ رحمه الله التنبيه عليه أيضاً - من الفرشيات - بعض الكلمات المقللة لورش رحمه الله، التي أخذ الشيخ رحمه الله على نفسه أن يذكرها جميعها آخر كل ربع⁽⁶⁾، وفيما يأتي تكميل لها:

(1) الصفاقسي، غيث النفع، (408).

عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، (352).

(2) الصفاقسي، المصدر نفسه، (421-422).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (363).

(3) الصفاقسي، المصدر نفسه، (432).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (370)، اقتصر الشيخ رحمه الله على الوجه الأول فقط والصواب ذكرهما معاً.

(4) الصفاقسي، المصدر نفسه، (379).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (441).

(5) الصفاقسي، المصدر نفسه، (542).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (456).

(6) الحصري، رواية ورش، (13).

- سورة البقرة: كلمة (الذُّنْيَا) (الآيات 204، 212، 217) بخلاف عنه في الفتح والتقليل⁽¹⁾.
- كلمة (النَّارِ) (الآية 217) بلا خلاف عنه في التقليل⁽²⁾.
- سورة آل عمران: كلمة (يَحْفَى) (الآية 5) بخلاف عنه فتحاً وتقليلاً⁽³⁾.
- كلمة (أَنْصَارٍ) (الآية 192) قرأ بالتقليل وجهها واحداً⁽⁴⁾.
- سورة النساء: كلمة (أَلْهُوَيَّ) (الآية 135) بخلاف عنه فتحاً وتقليلاً⁽⁵⁾.
- سورة المائدة: كلمة (الْكَافِرِينَ) (الآية 54) بالتقليل وجهها واحداً⁽⁶⁾.
- سورة الأنعام: كلمة (أَنْئ) (الآية 101) بخلاف عنه فتحاً وتقليلاً⁽⁷⁾.
- كلمة (الْقُرَى) (الآية 131) بالتقليل وجهها واحداً⁽⁸⁾.

(1) الصفاقسي، غيث النفع، (96).

عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، (103).

(2) الصفاقسي، المصدر نفسه، (96).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (103 - 104).

(3) الصفاقسي، المصدر نفسه، (115).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (116).

تنبيه: زاد الشيخ رحمه الله في قسم المقلل (النار) في الصفحة (43) من الكتاب، والصواب حذفها إذ لا وجود لهذه الكلمة في هذا الربع، لذا لم يذكرها الصفاقسي في الغيث (126)، ولعل الشيخ تبع في هذا صاحب البدور الزاهرة (124)، وهو خلاف الصواب ولا شك، والله أعلم.

(4) الصفاقسي، المصدر نفسه، (139).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (134).

(5) الصفاقسي، المصدر نفسه، (154).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (149).

(6) الصفاقسي، المصدر نفسه، (168).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (159).

(7) الصفاقسي، المصدر نفسه، (185).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (175).

(8) تنبيه: اشترك في الكتب الثلاثة غيث النفع (193)، والبدور الزاهرة (179)، ورواية ورش (68)، اشترك فيها الخطأ نفسه فقد ذكروا لفظ (قربى) الذي لا وجود له في هذا الربع إطلاقاً، وأهملوا الكلمة المشار إليها، فالظاهر أنه خطأ مشترك، نقله بعضهم عن بعض، والله أعلم.

- سورة الأعراف: كلمة (تَرَبَّنِي) (الآية 143) قرأ الموضوعين بالتقليل وجها واحدا⁽¹⁾.
- كلمة (التَّوْرَانَةِ) (الآية 157) قرأ بالتقليل وجها واحدا⁽²⁾.
- سورة يوسف: كلمة (فَأَدْلَى) (الآية 19) بخلاف عنه فتحا وتقليل⁽³⁾.
- سورة المؤمنون: كلمة (وَنَحْيَا) (الآية 37) بخلاف عنه فتحا وتقليل⁽⁴⁾.
- سورة النور: كلمة (ءَاتَانِكُمْ) (الآية 33) بخلاف عنه فتحا وتقليل⁽⁵⁾.
- سورة غافر: كلمة (وَذِكْرِي) (الآية 54) قرأ بالتقليل وجها واحدا⁽⁶⁾.
- سورة فصلت: كلمة (وَالنَّهَارِ) (الآية 38) قرأ بالتقليل وجها واحدا⁽⁷⁾.
- سورة الجاثية: كلمة (وَتَرَى) (الآية 28) قرأ بالتقليل وجها واحدا⁽⁸⁾.
- سورة الحجرات: كلمة (الْآخِرَى) (الآية 9) قرأ بالتقليل وجها واحدا⁽⁹⁾.

(1) الصفاقسي، غيث النفع، (212).

عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، (194).

(2) الصفاقسي، المصدر نفسه، (214).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (196).

(3) الصفاقسي، المصدر نفسه، (267).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (241).

تنبية: تصحفت هذه الكلمة في كتاب الشيخ رحمه الله إلى (فأولى)، والصواب ما ذكرت إذ لا وجود لهذه الكلمة في هذا الرُّبع.

(4) الصفاقسي، المصدر نفسه، (354).

(5) الصفاقسي، المصدر نفسه، (361).

عبد الفتاح القاضي، المرجع السابق، (317).

(6) الصفاقسي، المصدر نفسه، (456).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (390).

(7) الصفاقسي، المصدر نفسه، (460).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (395).

(8) الصفاقسي، المصدر نفسه، (489).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (407).

(9) الصفاقسي، المصدر نفسه، (494).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (417).

سورة ق: كلمة (أَلْفَى) (الآية 37) قرأ بالوجهين الفتح والتقليل لدى الوقف⁽¹⁾.

سورة الذاريات: كلمة (ءَانَهُمْ) (الآية 16) قرأ بالوجهين الفتح والتقليل⁽²⁾.

كلمة (أَنَّكَ) (الآية 24) قرأ بالوجهين الفتح والتقليل⁽³⁾.

سورة الإنسان: كلمة (تُسَمَّى) (الآية 18) قرأ بالوجهين الفتح والتقليل⁽⁴⁾.

سورة النازعات: كلمة (طَوَّى) (الآية 16) قال الشيخ رحمه الله: "... فإنَّها غير معدودة عند المدنيين وفيها الوجهان..."⁽⁵⁾، والصواب أن كلمة (طَوَّى) (رأس آية باتفاق⁽⁶⁾)، فيها التقليل لورش رحمه الله وجهها واحدا، لوقوعها رأس آية من سورة النازعات التي هي إحدى السور الإحدى عشر.

وإنما يصح كلام الشيخ رحمه الله بإبدال كلمة (طَوَّى)، بكلمة (طَغَى) (الآية 37)، فقد نبّه على الخلاف في عدّها والخلاف المترتب على ذلك من تقليلها وجهها واحدا، أم قراءتها بالوجهين فتحا وتقليلًا، الصفاقسي⁽⁷⁾، وعبد الفتاح القاضي⁽⁸⁾ رحمهما الله.

كلمة (الدُّنْيَا) (الآية 38) قرأها بالتقليل وجهها واحدا لوقوعها رأس آية⁽⁹⁾.

(1) الصفاقسي، غيث النفع، (499).

عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، (421).

(2) الصفاقسي، المصدر نفسه، (499).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (421).

(3) الصفاقسي، المصدر نفسه، (499).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (421).

(4) الصفاقسي، المصدر نفسه، (556).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (466).

(5) الحصري، رواية ورش، (209).

(6) عبد الرزاق على إبراهيم موسى، المحرر الوجيز في عد آي الكتاب العزيز، (180).

(7) الصفاقسي، المصدر السابق، (561-562).

(8) عبد الفتاح القاضي، المرجع السابق، (471).

(9) الصفاقسي، المصدر نفسه، (561).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (471).

سورة الانشقاق: كلمة (وَيَصَلِّي) (الآية 12) له فيها الوجهان تغليظ اللام مع الفتح، وترقيقها مع التقليل⁽¹⁾.
ثالثا: ما فاته من الكلمات المدغمة.

سبقت الإشارة لدى دراسة كتاب الشيخ رحمه الله⁽²⁾، أنه قد فاته التنبية على بعض الكلمات المدغمة،
وفيما يأتي لتلك الكلمات مرتبة بحسب سور القرآن الواقعة فيها:

سورة النساء: قوله تعالى (فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿١١٦﴾) (الآية 116).

سورة المائدة : قوله تعالى (فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴿١٢﴾) (الآية 12)، وقوله تعالى (قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ)
(الآية 77).

قرأ ورش رحمه الله في هذه المواضع بإدغام الدال في الضاد⁽³⁾، زيادة على المواضع التي ذكرها الشيخ
رحمه الله، في مواضعها من الكتاب.
رابعا: ما فاته من ياءات الإضافة.

كما أنه مما فات الشيخ رحمه الله التنبية عليه في هذا الكتاب، بعض ياءات الإضافة التي أخذ الشيخ على
نفسه بيانها جميعها⁽⁴⁾، وفيما يأتي تكميل لها:

سورة يوسف:

قوله تعالى (إِخْوَتِي إِنِّي) (الآية 100) قرأ بفتح ياء الإضافة⁽⁵⁾.

(1) الصفاقسي، غيث النفع، (568).

عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، (475).

(2) راجع الصفحة (108-109) من المذكرة.

(3) الصفاقسي، المصدر السابق، (152، 163، 169).

عبد الفتاح القاضي، المرجع السابق، (148، 154، 160).

(4) الحصري، رواية ورش، (9).

(5) الصفاقسي، المصدر السابق، (272).

عبد الفتاح القاضي، المرجع السابق، (247).

سورة الإسراء:

قوله تعالى (رَبِّ إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ) (الآية 100) قرأ بفتح ياء الإضافة⁽¹⁾.

سورة الكهف:

قوله تعالى (قُلْ رَبِّيَ أَعْلَمُ) (الآية 22) قرأ بفتح ياء الإضافة⁽²⁾.

قوله تعالى (مِن دُونِ أَوْلِيَاءٍ) (الآية 102) قرأ بفتح ياء الإضافة⁽³⁾.

سورة القصص: قوله تعالى (رَبِّتَ أَنْ) (الآية 22) قرأ بفتح ياء الإضافة⁽⁴⁾.

قوله تعالى (عِنْدِي أَوْلَمُ) (الآية 78) قرأ بفتح ياء الإضافة⁽⁵⁾.

سورة الزخرف: قوله تعالى (تَحَيَّ أَفَلَا) (الآية 51) قرأ بفتح ياء الإضافة⁽⁶⁾.

سورة الجن: قوله تعالى (رَبِّيَ أَمَدًا) (الآية 25) قرأ بفتح ياء الإضافة⁽⁷⁾.

هذا آخر ما أردت تسطيره مما فات الشيخ رحمه الله ذكره، والله الموفق لكل خير.

(1) الصفاقسي، غيث النفع، (306).

عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، (275).

(2) الصفاقسي، المصدر نفسه، (310).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (277).

(3) الصفاقسي، المصدر نفسه، (319).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (284).

(4) الصفاقسي، المصدر نفسه، (391).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (339).

(5) الصفاقسي، المصدر نفسه، (396).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (343).

(6) الصفاقسي، المصدر نفسه، (474).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (402).

(7) الصفاقسي، المصدر نفسه، (548).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (461).

تنبية: ذكر الشيخ رحمه الله بدلا من هذا الموضع موضعا آخر قوله تعالى (رَبِّيَ وَلَا أُشْرِكُ) (الآية 20)، وذكر أن ورشا فتح الياء فيه، والصواب ما ذكرته، فما ذكره موضع اتفق ورش وحفص على إسكان الياء فيه، والله أعلم.

الملحق الخامس: ما فات الشيخ رحمه الله ذكره في كتاب (رواية الدوري).

سبقنا الإشارة عند دراسة كتاب (رواية الدوري عن أبي عمرو البصري)⁽¹⁾، أنه قد فات الشيخ رحمه الله التنبيه على جملة من الأحكام الفرشبية، وغيرها، التي خالف فيها الدوري حفصا رحمه الله، وفيما يأتي بيانٌ وعرضٌ لها وتكميلٌ بذكرها، والله المستعان:

أولاً: ما فاتته من الفرشيات.

سورة البقرة: قوله تعالى (عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴿٧٤﴾) (الآية 74) آخر الربع.

الممال: النصارى.

المقلل: موسى، الموتى.

قوله تعالى (تَظْهَرُونَ عَلَيْهِمْ) (الآية 85) روى بتشديد الظاء.

قوله تعالى (أَسْكِرَى تُفَدُّوهُمْ) (الآية 85) روى (تَفَدُّوهُمْ) بفتح التاء وسكون الفاء وحذف الألف⁽²⁾.

سورة آل عمران: قوله تعالى (وَكَايْنِ) (الآية 146) يقف فيها على الياء (كأي) على الأصل⁽³⁾.

قوله تعالى (عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ) (الآية 154) روى بكسر الهاء والميم وصلاً⁽⁴⁾.

سورة النساء: قوله تعالى (فَمَالِ) (الآية 78) يقف فيها على (فَمَا) دون اللام⁽⁵⁾.

(1) راجع ما تقدم في الصفحة (115) من المذكرة.

(2) هذه الفرشيات سَقَطَ من الكتاب ذكرُ حكمها، والتنبيه عليها، جميعها بما فيها التنبيه على آخر الربع وما فيه من الممال والمقلل، والظاهر أنه سقط طبع، والله أعلم، انظر لهذه الأحكام غيث النفع (133)، البدور الزاهرة (87) (88-89).

(3) الصفاقسي، غيث النفع، (133)

عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، (129).

ومعنى كلمة (على الأصل) أي بحذف التنوين وقفاً، إذ الكلمة مركبة من كاف التشبيه، و (أي) المنونة المكسورة، والتنوين يحذف وقفاً.

(4) الصفاقسي، المصدر نفسه، (134)

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (131).

(5) الصفاقسي، المصدر نفسه، (148)

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (143).

سورة الأعراف: قوله تعالى (يَأْمُرُهُمْ) (الآية 157) روى بإسكان الراء بخلاف عنه، والوجه الثاني له اختلاس ضمة الراء⁽¹⁾.

سورة التوبة: قوله تعالى (رءُوفٌ) (الآية 128) رواها بحذف الواو بعد الهمزة⁽²⁾.

سورة هود: قوله تعالى (سُعْدُوا) (الآية 108) رواها بفتح السين⁽³⁾.

سورة يوسف: قوله تعالى (حَشَّ) (الآية 51) رواها بألف بعد الشين وصلًا، وحذفها وقفًا⁽⁴⁾.

سورة النحل: قوله تعالى (أَفَلَا تَذَكَّرُونَ) (الآية 17) رواها بتشديد الذال⁽⁵⁾.

سورة طه: قوله تعالى (وَوَعَدْنَاكُمْ) (الآية 80) رواها (وَوَعَدْنَاكُمْ) بحذف الألف بعد الواو⁽⁶⁾.

سورة الأنبياء: قوله تعالى (مَنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ مِنْ قَبْلِي) (الآية 24) رواها بإسكان الياء⁽⁷⁾.

قوله تعالى (أَفِي) (الآية 67) روى بكسر الفاء من غير تنوين⁽⁸⁾.

(1) الصفاقسي، غيث النفع، (212)

عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، (195).

(2) الصفاقسي، المصدر نفسه، (233)

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (215)، وهو ثاني الموضعين في السورة، والأول منها في (الآية 117).

(3) الصفاقسي، المصدر نفسه، (259)

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (237).

(4) الصفاقسي، المصدر نفسه، (269)

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (244)، وقد نبه الشيخ على الموضع الأول في السورة (الآية 31)، فلزم هاهنا التنبيه لئلا يظن

الاتفاق.

(5) الصفاقسي، المصدر نفسه، (291)

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (261)، في هذا الموضع من كتاب الشيخ الصفحة (60) خطأ طبع فقد رقمت هذه الآية برقم

(13)، فالتبس الأمر مع موضع (لقوم يذكرون) (الآية 13)، مع أن هذا الأخير متفق في حكمه.

(6) الصفاقسي، المصدر نفسه، (334)

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (295).

(7) الصفاقسي، المصدر نفسه، (339)

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (300).

(8) الصفاقسي، المصدر نفسه، (341)

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (302).

قوله تعالى (أَيِّمَةً) (الآية 73) روى بتسهيل الثانية من غير إدخال⁽¹⁾.

سورة الحج: قوله تعالى (فَكَأَيِّنْ وَكَأَيِّنْ) (الآية 45، 48) يقف عليهما (فَكَأَيِّنْ)، (وَكَأَيِّنْ)، على الأصل⁽²⁾.

سورة النور: قوله تعالى ﴿وَالْخَمْسَةَ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ﴾ [النور 9]، روى بضم التاء⁽³⁾.

قوله تعالى ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ (الآية 27) رواها بتشديد الذال⁽⁴⁾.

سورة النمل: قوله تعالى ﴿مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ (الآية 25) روى (يُخْفُونَ، يُعْلِنُونَ)، بالياء التحتية المثناة على الغيب⁽⁵⁾.

قوله تعالى (فَالْقَهْ) (الآية 28) روى بإسكان الهاء⁽⁶⁾.

سورة العنكبوت: قوله تعالى (وَكَأَيِّنْ) (الآية 60)، وقف عليها (وَكَأَيِّنْ) على الأصل⁽⁷⁾.

(1) الصفاقسي، غيث النفع، (342)

عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، (302).

(2) الصفاقسي، المصدر نفسه، (349)

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (307).

(3) الصفاقسي، المصدر نفسه، (359).

ابن الجزري، النشر، (331/2)، ووقع خطأ مشترك بين كتاب الشيخ الصفحة (80)، وكتاب البدور الزاهرة (315)، حيث جعلوا

الموضع المختلف فيه هو الموضع الأول ﴿وَالْخَمْسَةَ أَنْ لَعْنَتَ﴾ (الآية 7)، وما ذكرته هو الصواب، لتقييد ابن الجزري والصفاقسي رحمهما الله الموضع المختلف فيه بالأخير وهو ما في (الآية 9)، قال الصفاقسي: "ولا خلاف في الأولى أنها بالرفع..".

(4) الصفاقسي، المصدر نفسه، (361)

عبد الفتاح القاضي، المرجع السابق، (316).

(5) الصفاقسي، المصدر نفسه، (384)

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (333).

(6) الصفاقسي، المصدر نفسه، (384)

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (333)، هذا الفرش وإن كان قد اتفق عليه، إلا أن منهج الشيخ في هاءات الضمير التنبيه على جميعها،

المتفق عليه، والمختلف فيه، كما في الصفحة (5) من الكتاب.

(7) الصفاقسي، المصدر نفسه، (400)

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (347).

سورة لقمان: قوله تعالى (يَبْنِيَّ) (الآية 13، 16، 17)، روى بكسر الياء وصلًا⁽¹⁾.

سورة الأحزاب: قوله تعالى (لَا يَجِلُّ) (الآية 52) روى (تَجِلُّ) بالتاء المفتوحة⁽²⁾.

سورة فاطر: قوله تعالى (وَلَوْلَوْأُ) (الآية 33) رواها (لُؤْلُؤًا) بكسر الهمزة الثانية وله في الهمزة الأولى وجهان⁽³⁾:

(لُؤْلُؤًا) إبدالها واوا مدية أخذ له به الجمهور.

(لُؤْلُؤًا) تحقيقها أخذ له به البعض.

سورة يس: قوله تعالى (نُنَكِّسُهُ) (الآية 68) "روى بفتح الأولى وإسكان الثانية وضم الكاف"⁽⁴⁾، وتخفيفها.

سورة الصافات: قوله تعالى (تُكَذِّبُونَ) (الآية 21) آخر الرُّبع.

الممال: الكافرين.

المقلل: فأتى، الدنيا.

قوله تعالى (أَيُّنَا) (الآية 36) روى بتسهيل الهمزة الثانية مع الإدخال.

قوله تعالى (الْمُخْلِصِينَ) (الآية 40-74) روى بكسر اللام فيهما.

قوله تعالى (أَيُّدَا مِنَّنَا) (أَيُّنَا) (الآية 53) تسهيل الهمزة الثانية مع الإدخال فيهما، وروى (مُنَّنَا) بضم الميم⁽⁵⁾.

(1) الصفاقسي، غيث النفع، (408)

عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، (352).

(2) الصفاقسي، المصدر نفسه، (418)

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (360).

(3) الصفاقسي، المصدر نفسه، (427-428)،

وقد ذكر الشيخ رحمه الله هذا الحكم في موضعه لكنه فاتته التنبيه على الوجهين المذكورين.

(4) الحصري، رواية الدوري، (100).

كذا ذكره الشيخ رحمه الله وهو واضح، لكن الصواب تقييد ضم الكاف بتخفيفها، كما هي عبارة الصفاقسي في الغيث (435).

(5) هذه الأحكام جميعها هي أحكام الرُّبع الأول من سورة الصافات (الآيات من 21-82)، ساقطة من كتاب الشيخ رحمه الله.

سورة الزخرف: قوله تعالى (يَتَأْتِيهِ) (الآية 49) يقف عليها بالألف (يَتَأْتِيهَا) على الأصل⁽¹⁾.

سورة الجاثية: قوله تعالى (هُزُّوْا) (الآية 35) رواها بالهمز (هُزُّوْا)⁽²⁾.

سورة الرحمن: قوله تعالى (أَيُّه) (الآية 31) يقف عليها بالألف (أَيُّهَا) على الأصل⁽³⁾.

سورة المرسلات: قوله تعالى (جَمَلَكْتُ) (الآية 33) روى بألف بعد اللام على الجمع⁽⁴⁾.

ثانيا: ومما فاتته من الكلمات الممالة، والمقللة.

سورة آل عمران: قوله تعالى (النَّاسِ) (الآية 68) رواها بالإمالة⁽⁵⁾.

سورة النساء: قوله تعالى (النَّاسِ) (الآية 38) رواها بالإمالة⁽⁶⁾.

سورة المائدة: قوله تعالى (وَعِيسَى ابْنِ) (الآية 78) رواها بالتقليل وقفا⁽⁷⁾.

(1) الصفاقسي، غيث النفع، (474)

عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، (402).

(2) الصفاقسي، المصدر نفسه، (480)

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (407).

(3) الصفاقسي، المصدر نفسه، (511)

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (431).

(4) الصفاقسي، المصدر نفسه، (558)

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (467).

(5) الصفاقسي، المصدر نفسه، (126)

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (124)، وقع في كتاب الشيخ رحمه الله في هذا الموضوع تصحيف، حيث ذكر في قسم الممال لفظ (النار)، ولا وجود له في هذا الرُّبْع، والصواب ما ذكرته.

(6) الصفاقسي، المصدر نفسه، (145)

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (142).

(7) الصفاقسي، المصدر نفسه، (169)

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (160)، ذكر الشيخ رحمه الله هذا اللفظ بقسم الممال، والصواب ذكره في قسم المقلل لأنه على وزن (فَعْلَى) والدوري رحمه الله يقلله، كما أن الشيخ رحمه الله نفسه ذكره في قسم المقلل في مواضع أخر كما في الصفحة (28)(29)(31) من الكتاب.

سورة الأنعام: قوله تعالى (الْقُرَى) (الآية 131) رواها بالإمالة⁽¹⁾.

سورة الأعراف: قوله تعالى (مُوسَى) (الآية 117، 122، 128، 131) رواها بالتقليل.

قوله تعالى (يَمُوسَى) (الآية 134، 138) رواها بالتقليل وقفا⁽²⁾.

سورة هود: قوله تعالى (النَّاسِ) (الآية 17) رواها بالإمالة⁽³⁾.

سورة يوسف: قوله تعالى (أَشْتَرْنَهُ) (الآية 21) رواها بالإمالة⁽⁴⁾.

قوله تعالى (النَّاسِ) (الآية 38، 46) رواها بالإمالة⁽⁵⁾.

قوله تعالى (يَتَأَسَفْنَ) (الآية 84) له فيها الوجهان، الفتح والتقليل، وكلاهما صحيح، إلا أن الفتح أصح⁽⁶⁾.

سورة الرعد: قوله تعالى (النَّاسِ) (الآية 6) رواها بالإمالة⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ لم يذكر الشيخ هذا اللفظ وذكر لفظ (القرى)، وهذا الخطأ وقع في عدة كتب، في الغيث (193)، وفي البدور الزاهرة (179)، والصواب ما ذكرته - والله أعلم -، لكون كلمة (القرى) غير موجودة في هذا الرُّبْع (الآيات 127 - 140) من سورة الأنعام، بل الموجود كلمة (القرى) فقط.

⁽²⁾ الصفاقسي، غيث النفع، (210).

عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، (193)، ذكر الشيخ في هذا الرُّبْع كلمة (الناس)، في قسم الممال ولا وجود لها في هذا الرُّبْع (الآيات 117 - 141).

⁽³⁾ الصفاقسي، المصدر نفسه، (251)

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (229).

⁽⁴⁾ الصفاقسي، المصدر نفسه، (267)

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (242).

⁽⁵⁾ الصفاقسي، المصدر نفسه، (269)

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (244).

⁽⁶⁾ الصفاقسي، المصدر نفسه، (272)

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (248)، وقد ذكر الشيخ حكمها، إلا أنه لم يبينه على ما فيها من الأوجه والراجح منهما.

⁽⁷⁾ الصفاقسي، المصدر نفسه، (278)

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (250).

سورة إبراهيم: قوله تعالى (النَّارِ ﴿٣٠﴾) (الآية 30) رواها بالإمالة⁽¹⁾.

سورة الكهف: قوله تعالى (وَتَرَى الْأَرْضَ) (فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ) (الآية 47، 49) رواهما بالإمالة حال الوقف⁽²⁾.

سورة الروم: قوله تعالى (وَالنَّهَارِ) (الآية 23) رواها بالإمالة⁽³⁾.

سورة ص: قوله تعالى (لُؤْلُؤًا) (الآية 40) رواها بالتقليل⁽⁴⁾.

سورة الأحقاف: قوله تعالى (النَّارِ) (الآية 34) رواها بالإمالة⁽⁵⁾.

سورة ق: قوله تعالى (بِحَبَابٍ) (الآية 45) رواها بالإمالة⁽⁶⁾.

سورة الحاقة: قوله تعالى (صَرَغِي) (الآية 7) رواها بالتقليل وليست برأس آية⁽⁷⁾.

ثالثاً: ما فاتته من الكلمات المدغمة⁽⁸⁾.

سورة هود: قوله تعالى (أَرْكَبَ مَعَنَا) (الآية 42) رواها بإدغام الباء في الميم⁽⁹⁾.

(1) الصفاقسي، غيث النفع، (285)

عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، (256).

(2) الصفاقسي، المصدر نفسه، (310)

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (279 - 280)، ذكرهما الشيخ رحمه الله ولم يقيد حكمهما بحال الوقف.

(3) الصفاقسي، المصدر نفسه، (404)

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (349)، ووقع خطأ في هذا الموضوع فقد وقع في الكتاب بدله لفظ (النار)، ولا وجود له في هذا الرُّبُع

(الآيات 1 - 30) الروم، والموجود به ما ذكرت.

(4) الصفاقسي، المصدر نفسه، (443)

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (380).

(5) الصفاقسي، المصدر نفسه، (486)

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (411).

(6) الصفاقسي، المصدر نفسه، (499)

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (421).

(7) الصفاقسي، المصدر نفسه، (544)

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (457).

(8) فإن قيل لعل الشيخ رحمه الله لم يمه عليه لاتفاقهما في حكمه؟ فيقال لم يلتزم الشيخ رحمه الله ذلك وظاهر كلامه العموم في كل ما اتفقا

أو اختلفا فيه، كما في الصفحة (8) من الكتاب، والله أعلم.

(9) الصفاقسي، المصدر السابق، (254)

عبد الفتاح القاضي، المرجع السابق، (233).

سورة لقمان: قوله تعالى (أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ) (الآية 12) رواها بالإدغام بخلاف عنه⁽¹⁾.

سورة الزخرف: قوله تعالى (إِذْ ظَلَمْتُمْ) (الآية 39) رواها بالإدغام⁽²⁾.

سورة القمر: قوله تعالى (وَلَقَدْ جَاءَهُمْ) (الآية 4) رواها بالإدغام⁽³⁾.

هذا جملة ما رأيت إلحاقه وتكميله على كتاب الشيخ رحمه الله، عسى الله جل وعلا أن ينفع بأصله، ويتمم بتكميله، والله الموفق.

⁽¹⁾ الصفاقسي، غيث النفع، (544)، ذكر الشيخ رحمه الله في الكتاب الصفحة (92) ((اشكر لي (معا)، مما يدل على أنهما موضعان، وهو الخطأ نفسه في البدور الزاهرة (353)، والصواب أنه موضع واحد في (الآية 14)، واللفظ الثاني هو ما فات الشيخ رحمه الله ذكره ونبهت عليه هنا.

⁽²⁾ الصفاقسي، المصدر نفسه، (475)

عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، (402).

⁽³⁾ الصفاقسي، المصدر نفسه، (509)

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (429).

المللّة الساسية: نظرات في تعليقات محقق كتاب (أحكام قراءة القرآن الكريم).

طبع كتاب الشيخ رحمه الله (أحكام قراءة القرآن) طبعةً جميلةً أنيقةً متقنة، في ثوبٍ مُجلّدٍ لائقٍ بمقام كتاب الشيخ، بتحقيق الأستاذ محمد طلحة بلال منيار⁽¹⁾، اعتنى فيه بخدمة كتاب الشيخ رحمه الله، فقدّم له بمقدمة عرّف فيها بالمؤلّف الشيخ رحمه الله، وبالكتاب المؤلّف، وذكر فيها ما له حفظه الله في هذا الكتاب من العمل، ملخصه ما يأتي :

أولاً: ضبط نصّ الكتاب بالشكل.

ثانياً: تخريج نصوص الكتاب من آيات وأحاديث، وتوثيق للأقوال، وعزوها إلى مصادرّها.

ثالثاً: ترجمة لبعض الأعلام المذكورين في الكتاب.

رابعاً: زاد بعض الجداول والرسوم الميسّرة لفهم كلام الشيخ رحمه الله، الموضحة له.

خامساً: وضع فهرساً تفصيلياً للمباحث المذكورة في الكتاب.

سادساً: التعليق على بعض المسائل تميماً للفائدة، وتّعقباً عليها في بعض الأحيان.

وهذه الأخيرة هي المقصودة في هذا الملحق بالبيان والذكر والمناقشة، وبعد جمعها وتتبّعها يمكن أن أصنّفها، إلى ثلاثة أنواع:

الأول: مُسلّم ومقبولٌ لا غبار عليه، قد وُفق المحقق حفظه الله فيها، فجزاه الله خيراً.

الثاني: هو محل نقاش، وللشيخ رحمه الله في ذكرها، والأخذ بها وجهٌ من النّظر قويّ.

الثالث: ظهر لي مجانبته للصواب، والله أعلم.

ويقتصر الأمر فيما سأذكره من ملاحظات على التّوعين الأخيرين فقط، كما أنّي سأسير في ذكرها

وفق ترتيبها الذكري عند المحقق حفظه الله، فأقول وبالله التوفيق:

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، ت محمد طلحة بلال منيار، المكتبة المكية، دار البشائر، بيروت، ط4، (1420هـ - 1999م)، وسأعتمد على هذه الطبعة فيما يأتي من العزو في هذا الملحق.

أولاً: قال المحقق تعليقا على كلام الشيخ رحمه الله في عدّه التّون الساكنة والتنوين من الأحرف الفرعية " تعريف الحروف الفرعية غير منطبق على اللّام المُفخّمة والتّون الساكنة والتنوين، لأنّها لا تتردد بين حرفين، أو مخرجين أصليين، فتأمل." (1).

إن كان قصد المحقق أنّهما من الأحرف الفرعية، إلا أنّ التعريف غير منطبق، لكونه أغلبيّاً، فالنّقاش بعد ذلك في التعريف، لإعادة صياغته صياغة شاملة (2).

أما إن كان القصد نفياً كونهما من الأحرف الفرعية، وهو ظاهر كلامه فيقال:

1. قد عدّهما من الأحرف الفرعية غير واحد من الأئمة، كمكي القيسي، وابن الجزري، والصفاقسي، والمرعشي، وغيرهم (3).

2. كما يمكن أن يقال إنّ القصد من وصف هذه الأحرف بالفرعية، هو **مطلق التفرع**، أي تفرّعها ومغايرتها لأصل مُعين، وهو متحقق في هذين الحرفين، فاللام المغلّظة فرع عن المرققة التي هي الأصل، كما أنّ النون الساكنة والتنوين حال إدغامهما أو إخفائهما، فرع عن التّون الساكنة والتنوين المظهرين وهما الأصل، وقد أشار الشيخ رحمه الله إلى مثل هذا المعنى آخر هذا الفصل فقال: " وهذه اللام المفخّمة فرع عن المرققة... وكل من الإخفاء والإدغام فرع الإظهار." (4)، وقد أشار إلى هذا المعنى أيضاً العلامة المرعشي رحمه الله في بعض كلامه في كتابه الموسوم بـ (جهد المقل) (5).

فعلل للشيخ الحصري رحمه الله كل الحجّة في عدّهما من الأحرف الفرعية، والله أعلم.

ثانياً: علق المحقق حفظه الله على كلام الشيخ رحمه الله في أحرف أقصى الحلق، لما ذكر الشيخ أنّهما حرفان (الهمزة والهاء)، علق فقال " وحكى الأهوازي عن الخليل أنّه جعل حروف أقصى الحلق ثلاثة : الألف والهمزة والهاء... وأما إسقاط الألف من هذه الأحرف فهو قول سيبويه، انظر (القصد النفع) للخراز ص 356، ووافق الخليل مكي في الرّعاية." (6).

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (48)، الحاشية (2).

(2) كأن يضاف فيه (... أو يكون فرعاً عن أصل)، هذا إذا عرفنا (الأحرف المخالطة)، لا (الأحرف الفرعية) حتى لا نقع في الدور وهو غير مقبول في صياغة الحدود، والله أعلم.

(3) راجع ما تقدم ذكره في هذه المسألة في الصفحة (245 - 247) من المذكرة.

(4) الحصري، المرجع السابق، (48).

(5) (20)، حيث يقول: " والخامس النون المخفّاة... ووجه تفرّعها أنّها في الأصل صفة النون المظهرة".

(6) الحصري، المرجع السابق، (57)، حاشية (1).

فيقال:

1. قد عُلم أن مذهب سيبويه رحمه الله في عدد المخارج، أنها ستة عشر مخرجاً، بإسقاط مخرج الجوف، وتوزيع حروفه على الحلق ووسط اللسان والشفتين، كما ذكر ذلك الشيخ رحمه الله في فصل (مخارج الحروف)⁽¹⁾، وغيره، فَجَعَلَ سيبويه رحمه الله مخرج الألف المدية، من أقصى الحلق من مخرج الهمزة والهاء⁽²⁾.
2. قال سيبويه رحمه الله في (الكتاب): " والحروف العربية ستة عشر مخرجاً، وللحلق منها ثلاثة فأقصاها مخرجاً الهمزة والهاء والألف..."⁽³⁾، فهذا كلام الإمام سيبويه نفسه، فكيف يقال إنَّه أسقط الألف من أحرف أقصى الحلق؟.
3. وأما ما ذكره حفظه الله عن الإمام مكِّي القيسي رحمه الله، فهو كما قال، وانظر كلامه في الرعاية⁽⁴⁾.
4. أما ما ذكره عن الخليل من حكاية الأهوازيِّ عنه رحمهما الله، فلعله رواية من الروايات عنه، وإلا فقد عُلم أن الخليل رحمه الله، أول من يُعدُّ من الأئمة، الذين جعلوا مخارج الحروف سبعة عشر، أولها مخرج الجوف، وتخرج منه الأحرف المدية، وهو مخرج مغاير لمخرج الحلق⁽⁵⁾، والله أعلم.

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (52 - 53).

(2) انظر لذلك : الصفاقسي، تنبيه الغافلين، (9).

المرصفي، هداية القاري، (63).

(3) سيبويه، الكتاب، (4/433).

(4) (61)، فقد رتب رحمه الله حروف المعجم في ذكرها والكلام فيها على ترتيب مخرجها، فبدأ بباب الهمزة ثم باب الهاء ثم باب الألف،

وقال فيه " الألف مخرجها من مخرج الهمزة والهاء من أول الحلق... "، (61).

(5) ابن الجزري، النشر، (1/198 - 199)، وراجع ما تقدم في الصفحة (248) من المذكرة.

ثالثاً: تكلم المحقق حفظه الله في فصل تقسيم الصفات، في مذهب الشيخ رحمه الله فيها، وعدد ما عدده من الصفات قال " وعددها الإمام الشاطبي 16 صفة، لأن صفتي الإذلاق والإصمات لا دخل لهما في تجويد الحروف، كما أوضحه المصنّف -أي الشيخ الحصري- فيما سيأتي ص 97، وجعل الإمام الشاطبي صفة التوسط صفة مستقلة، وهذا ما ذهب إليه المصنّف هنا ص 86-، وعليه فتكون عدد الصفات الذاتية عند المؤلف 20 صفة على الصحيح، وهي الإحدى عشر المتضادة، وتسع من غير المتضادة، بزيادة الغنة والخفاء." (1).

فيقال:

1. سبق بيان أن الشيخ رحمه الله اختار أن صفتي (الإذلاق والإصمات) لا علاقة لهما بعلم التجويد (2)، وأن صفة البينية والتوسط صفة مستقلة قائمة بذاتها، معدودة بمفردها (3) (4).

وعليه فعدد الصفات المتضادة على اختيار الشيخ رحمه الله، ثمان صفات بحذف صفتي الإذلاق والإصمات من العشر صفات المتضادة، ثم يضاف إلى هذه الثمان صفة البينية، باعتبارها صفة مستقلة، فصارت المجموع تسع صفات.

2. ثم ذكر الشيخ رحمه الله السبع صفات غير المتضادة المعروفة (5)، فصارت العدة بذلك ست عشرة صفة.

3. وبعدها أضاف رحمه الله سبع صفات أخرى غير متضادة عن الإمام مكّي رحمه الله (6).

فإذا عدّنا هذه الصفات السبع جميعاً، التي ذكرها عن الإمام مكّي - وهو ظاهر صنيع الشيخ - صارت العدة ثلاثاً وعشرين صفة، ولا معنى لتخصيص صفتي الغنة والخفاء بالعدّ دون الأخرى، كما فعل المحقق، فالجرس والهتف أيضاً صفات ملازمة للهزمة، والتفخيم ملازم لحروف الاستعلاء، ولغيرها أحياناً.

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (81)، حاشية (2).

(2) الحصري، المرجع نفسه، (97).

(3) الحصري، المرجع نفسه، (86) (97).

(4) راجع ما تقدم في الصفحة (255 - 256، 258 - 259) من المذكرة.

(5) الحصري، المرجع السابق، (98 - 108).

(6) الحصري، المرجع نفسه، (109 - 110).

ومن جميع ما تقدم، يظهر - والله أعلم - عدم صحة ما ذكره المحقق حفظه الله، من أن عدد الصفات 20 صفة، لكون الشيخ رحمه الله لم يجعل الصفات المتضادة 11 صفة، ولا اقتصر من الصفات التي لا ضد لها على ما كمل المحقق به العدد، والله أعلم.

رابعا: قال المحقق حفظه الله معلقا على الكتاب، لَمَّا قال الشيخ رحمه الله: " والشدة وضدها الرخاوة"⁽¹⁾، قال المحقق: "وبين الشدة والرخاوة صفة البينية وهي التوسط، فهي مضادة لطرفيها على قول صاحب (هداية القاري) ص 80، ومضادة للرخاوة فقط على قول المؤلف هنا ص 117، وهو الأصح."⁽²⁾.

وقبل الكلام في ما ذكره المحقق هنا يجدر بنا جمع كلام الشيخ رحمه الله في كتابه في هذا الموضوع:

قال رحمه الله: " والشدة وضدها الرخاوة "، وهو ما ذكره المحقق وعلق عليه.

وقال رحمه الله أيضا: "واعلم أن كل صفة من هذه الصفات الإحدى عشر تضاداً الأخرى... والشدة تضاداً التوسط والرخاوة..."⁽³⁾.

وقال رحمه الله: "...ثم يبحث عنه - أي الحرف - بعد ذلك في حروف الشدة فإن وجد فيها فهو شديد وصفته الشدة، وإن لم يوجد فيها فيبحث عنه في حروف التوسط، فإن وجد فيها فهو متوسط وصفته التوسط، وإن لم يوجد في حروف الشدة ولا في حروف التوسط، فيكون في حروف ضدهما وهي الرخاوة، فيكون حرفاً رخوا وصفته الرخاوة..."⁽⁴⁾.

فتحصل من كلامه رحمه الله ما يأتي:

1. أن الشدة ضد الرخاوة كما في قوله الأول، وهو أمر متفق عليه.
2. أن الشدة تضاد التوسط، كما في القول الثاني، لما جعل الشدة ضداً لتوسط والرخاوة معا.
3. أن الشدة والتوسط ضدان للرخاوة كما في قوله الأخير.

فلا وجه لما ذكره المحقق حفظه الله من أن التوسط صفة ضد للرخاوة فقط، ونسبته للشيخ رحمه الله، بل التوسط صفة مضادة للشدة والرخاوة على حد سواء، كما يستفاد من مجموع كلام الشيخ رحمه الله، فصار كلامه وكلام العلامة المرصفي على وفاق، والله أعلم.

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (82).

(2) الحصري، المرجع نفسه، (82)، حاشية (2).

(3) الحصري، المرجع نفسه، (97).

(4) الحصري، المرجع نفسه، (117).

بقي أن يقال أخيراً إنَّ المرصفي رحمه الله قال: " ليس في الصفات صفة لها ضدٌّان إلا هذه الصفة "(1)، أي صفة التوسُّط.

فإذا كان الأمر كذلك، ألا نقول إنَّه ما دامت صفة الشدة ضدُّ للرِّخاوة، وصفة التوسُّط ضدُّ لهما، فتكون كل صفة من هذه الصفات الثلاث ضدُّ للأخرى؟، فليست صفة التوسط فقط التي لها ضدٌّان، بل كل صفة من هذه الصفات الثلاث لها ضدٌّان هما الصفتان الباقيتان(2)، والله أعلم.

خامساً: نقل الشيخ رحمه الله لدى كلامه في صفة الاستعلاء كلاماً عن مكِّي القيسي قال: " وأشدّها استعلاء القاف"(3)، فقال المحقق: " وفيه نظر وعبرة مكّي لا تفيد هذا وإنّما تفيد أنّ القاف أقواها قلقله... فالصواب أنّ أشدَّ الحروف استعلاءً وإطباقاً الطاء، وأشدَّ حروف القلقلة القاف لشدة ضغط الصوت فيه "(4).

أقول والله الموفق:

1. كان على المحقق حفظه الله أن يُنبّه على أن هذا النقل عن مكّي رحمه الله إنّما هو بالمعنى، ولفظه كما في الرعاية: "والقاف أبيتها صوتاً في الوقف، لقربها من الحلق، وقوتها في الاستعلاء"(5)، وإلا فلو كان العبارة بلفظها لأفادت ما ذكره الشيخ رحمه الله بلا شك، ويبقى أن ذلك هو رأي الإمام مكّي القيسي رحمه الله.

2. ثم يقال ذكر الشيخ رحمه الله لهذا الكلام لا يعني الأخذ به على إطلاقه، فقد ذكر رحمه الله كلاماً صريحاً في كون الطاء هي أقوى الحروف على الإطلاق، وأقواها استعلاءً أيضاً، قال في ذلك: "الحرف الذي صفاته كلها قوية وهو الطاء فهو أقوى الحروف على الإطلاق"(6)، وقال: "وحروف الاستعلاء في القوة على هذا الترتيب الطاء، فالضاد، فالصاد، فالطاء، فالقاف..."(7)، فوضح بذلك صنيع الشيخ رحمه الله، وظهر رأيه، وما ذكر أولاً إمّا أنّه سبق قلم، أو له معنى أراد، والله أعلم.

(1) المرصفي، هداية القاري، (80).

(2) ثم وجدت المرعشي رحمه الله أشار إلى هذا المعنى فقال في كتابه جهد المقل (38): " الشدة والرِّخاوة والتوسط بينهما وهي أضداد".

(3) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (90) وهذا النقل من الرعاية كما سيأتي ذكره.

(4) الحصري، المرجع نفسه، (90)، حاشية (3).

(5) مكّي ابن أبي طالب القيسي، الرعاية، (41).

(6) الحصري، المرجع السابق، (116).

(7) الحصري، المرجع نفسه، (149).

سادسا : قال الشيخ رحمه الله: " وذكر ابن الجزري في كتابه التمهيد أنّ اللام والراء في حال تفخيمها يُشبهان الحروف المستعلية"⁽¹⁾، قال المحقق حفظه الله: " ولم أجد قوله عن اللام"⁽²⁾.

أقول:

وهو والحمد لله موجود لكن الظاهر أنّ الشيخ رحمه الله نقله بالمعنى، فقد قال ابن الجزري في كلامه في صفة الحروف وعلل ذلك قال: "...حروف التفخيم وهي حروف الإطباق، وقد يفخم مثلها لبعض الحروف في كثير من الكلام (اللام، والراء)، نحو (أَطْلَقَ)، و(الصَّلَوَة) في قراءة ورش"⁽³⁾، فلما شبههما - اللام والراء - ابن الجزري بحروف الإطباق، التي هي حروف استعلاء وزيادة، دل على أنّ شبهها بحروف الاستعلاء من باب أولى، والله أعلم.

أما كلام ابن الجزري رحمه الله في حرف الراء فهو صريح في ذلك قال: " وهي - الراء - مجهورة بين الشدّة والرّخاوة مُنْفَتِحَةٌ مُسْتَفِلَّةٌ مُتَكَرِّرَةٌ، ضارعت بتفخيمها الحروف المستعلية"⁽⁴⁾.

سابعا: علق المحقق على كلام الشيخ رحمه الله في تعريفه لصفة الذلاقة والإصمات قال: " وهو أحد التفسيرين لصفة الإذلاق... ووجَّح بعض المتأخرين... إلى تفسير الإذلاق بأنّه: خروج الحرف من مخرجه بسهولة وخفة من غير كلفة، والإصمات بأنّه خروج من مخرجه بتمكن مع الكلفة"⁽⁵⁾.

فكأنّ هذين التعريفين يدخلان هاتين الصفتين في جملة صفات التجويد، خلاف ما اختاره الشيخ الحصري رحمه الله فيهما كما تقدم⁽⁶⁾، فيقال:

1. لا يعلم لهاذين التعريفين سلفٌ من كلام الأئمة المتقدمين، بل الموجود من كلامهم خلافة، أو غيره⁽⁷⁾.

2. ثم على فرض التسليم بصحّة التعريفين وقبولهما، فلا خلل بعد ذلك، ولا محلّ للاستدراك على كلام الشيخ الحصري رحمه الله واختياره عدم اعتبار هاتين الصفتين من صفات علم التجويد،

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (92).

(2) الحصري، المرجع نفسه، (92)، حاشية (3).

(3) ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، (56).

(4) ابن الجزري، المصدر نفسه، (81).

(5) الحصري، المرجع السابق، (95)، حاشية (1).

(6) راجع الصفحة (258 - 259) من المذكرة.

(7) راجع الصفحة (258) من المذكرة.

ذلك أن اختياره وكلامه مبنيٌّ على كلام الأئمة المتقدمين فيها، واصطلاحهم، أما تقرير المسألة على هذا الاصطلاح المعاصر، فذاك شأن آخر، وبمبحث آخر.

ثامنا: قال الشيخ رحمه الله لما ذكر أن ألف المد تابعة في صفتها لما قبلها من الحروف، قال: "بخلاف العُنة فإنها تابعة لما بعدها تفخيما وترقيقا، فإن فُخِّم فُخِّمَتْ، وإن رُقِّق رُقِّقَتْ"⁽¹⁾، قال المحقق حفظه الله معقبا وموضحا: "لكن إذا كان حرف الاستعلاء بعدها مكسورا فإنَّ العُنة تُفخِّم تفخيما نسبيا، انظر هداية القاري ص 188."⁽²⁾.

وهو كذلك، فالعُنة بعد حرف الاستعلاء إذا كسر تُفخِّم نسبيا، وهذا معنى كلام الشيخ رحمه الله، لأنَّ حرف الاستعلاء لم يذهب عنه وصف الاستعلاء مطلقا، ولم يبق فيه بالقوة التي كان عليها حال الضمِّ والفتح، وعليه فاستعلاؤه حال الكسر نسبيٌّ وسطيٌّ، ولم يقصد أن حرف الاستعلاء إذا كسر بقي فيه وصف الاستعلاء، على الحال الذي كان فيه حال ضمِّه وفتحه، وقد سبق في كلام الشيخ رحمه الله ما يدل على هذا قال: "وينبغي أن يُعلم أن الغين المكسورة والساكنة المكسور ما قبلها، والخاء المكسورة والساكنة المكسور ما قبلها، مُفخِّمَتان أيضا ولكن تفخيمهما في الحالين المذكورتين ضعيف يسمى تفخيما نسبيا، أي بالنسبة لحروف الاستفال، إذ ليس فيها تفخيم أصلا، ومن الخطأ أن يُقال أن هذين الحرفين في الحالات السابقة مُرقَّقان، كما أن من الخطأ أن يُنطق بهما في الحالات السابقة مُفخِّمين تفخيما قويا، كتفخيمهما مفتوحين أو مضمومين أو ساكنين بعد فتح أو ضم"⁽³⁾.

تاسعا: ذكر الشيخ رحمه الله في باب الإظهار، أن له مراتب ثلاث (العليا والدنيا والوسطى)⁽⁴⁾، ونقل المحقق عن ابن الباذش رحمه الله كلاما في ذكر الإظهار واختلاف مراتبه، ثم قال: "وأقول إن ما ذكره من تفاضل مراتب الإظهار هو شيء نظري وليس له أثر في الأداء ولا في السمع"⁽⁵⁾.

وفي ذلك يُقال:

ألا يُقال إنَّ لذلك أثرا من جهة واقع الحال، والأداء، والنطق السليم، ذلك أن القارئ حال الإظهار العالي، يجد الإظهار سهلا ميسورا، لكِبَر البُعدِ بين مخرج الحرفين، وأقل منه يُسرا وسُهولة الإظهار المتوسط

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (152).

(2) الحصري، المرجع نفسه، (152)، حاشية (1).

(3) الحصري، المرجع نفسه، (151).

(4) الحصري، المرجع نفسه، (171).

(5) الحصري، المرجع نفسه، (171)، حاشية (1).

أو الوسطي، لتوسط البعد بين مخرجي الحرفين، وأقلُّ مِنْهُمَا يُسْرًا وسُهولةً، بل هو إلى العسر والصعوبة أقرب، حال الإظهار الأدني، للتقرب بين المخرجين، وهو ما حَمَلَ بعض القراء - تبعاً للغة بعض العرب - كأبي جعفر رحمه الله على إدغامهما⁽¹⁾، فلو لم يكن هذا التباين بين هذه المراتب لما كان هذا الاختلاف في الأداء، والله أعلم.

عاشراً: ذكر الشيخ رحمه الله حكم القلب، وذكر أن بعض الكاتبين يسميه الإقلاب⁽²⁾، قال المحقق حفظه الله: " وهو تعبير خطأ ففي (القصْد النَّافِع) ص 230، (ولا يقال: إقلاب كما يقوله بعض عوام الطلبة، لأن إفعال لا يأتي إلا من أفعل مثل: أظْهَرَ وَأَخْفَى ولا يقال: أَقْلَبَ فلا يقال إقلاب) انتهى"⁽³⁾. ويمكننا القول:

1. إن تقرير الشيخ رحمه الله كان على التسمية الصحيحة ابتداءً، ثم ذكر التسمية الأخرى، على ما جرى عليه بعض المؤلفين، ليعلم اتفاق ما يُراد من الكلمتين، واللّقيين، والاصطلاحين.
2. أمّا لفظ الإقلاب فهو موقوف على صحّة ووجود لفظ وفعل (أَقْلَبَ) في اللغة، كما ذكر الخرزّ رحمه الله فيما نقله عنه المحقق حفظه الله.

فيقال:

قال الفيروز أبادي رحمه الله: " قَلْبُهُ يَقْلِبُهُ حَوَّلَهُ عن وجهه كَأَقْلَبُهُ وَقَلْبَهُ...والله فلاناً إليه توفاه كَأَقْلَبُهُ ..."⁽⁴⁾.

وجاء في لسان العرب لابن منظور رحمه الله: " القَلْبُ تحويل الشيء عن وجهه قَلْبَهُ يَقْلِبُهُ قَلْبًا وَأَقْلَبَهُ، الأخيرة عن اللحياني وهي ضعيفة..."⁽⁵⁾.

فالفعل (أَقْلَبَ) الذي يشتق منه (الإقلاب) لغة ضعيفة، كما في لسان العرب، ومشتقه بعد ذلك (إقلاب) أيضاً لغة ضعيفة، فإذا دار الأمر بين لغتين، لغة قوية مستعملة، وأخرى ضعيفة مذكورة تبعاً لاشتغالها عند

(1) ابن الجزري، النشر، (22/2).

الصفاقسي، تنبيه الغافلين، (96).

واقراً في معنى هذا الكلام ما ذكره العلامة الضبّاع رحمه الله في شرحه على تحفة الأطفال (45).

(2) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (179).

(3) الحصري، المرجع نفسه، (179) حاشية (1).

(4) الفيروز أبادي، القاموس، مكتبة النووي، دمشق، (119/1).

(5) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت، (685/1).

البعض، فالأمر بعد ذلك سهل إذا نُبِّه على ضعفها حال ذكرها، وإن اقتصرَ على القوي منها فذاك خير، والله أعلم.

حادي عشر: مثل الشيخ رحمه الله لدى كلامه وشرحه لقاعدة تقديم أقوى سبي المد حال اجتماع أكثر من سبب في الكلمة الواحدة، مثل رحمه الله بكلمتي (جَانُّ)، و(مُضَكَّارٍ)، فعلق المحقق حفظه الله قائلاً "لا يسلم للمؤلف قوله: (عند الوقف عليها يجتمع فيها سببان)، لأنَّ هنا راءان الأولى ساكنة سكونا لازماً، والثانية ساكنة سكونا عارضاً لأجل الوقف، فلم يجتمع السببان في الحرف الموقوف عليه، ولذلك قال ابن الجزري في النَّشر (362/1) (لا فرق في قدر هذا المد وقفًا ووصلًا) يعني بمد ست حركات في الحالين ومثل هذا يقال في كل مشدد وقف عليه نحو (جَانُّ، صَوَافٌ، الدَّوَابِّ)."⁽¹⁾.

فيقال:

1. إنَّه قد ذكر غير واحد من أهل العلم قاعدة اجتماع السببين في الكلمة الواحدة مع تقديم أقواهما، ومثلوا بمثل ما ذكره الشيخ رحمه الله.

منهم العلامة المارغني رحمه الله فقد مثل على ذلك بكلمة (يُشَاقِّ)، ثم قال: " وإن وقفت على نحو (يُشَاقِّ) تعين المدُّ المشبع ولا يجوز توسطٌ ولا قصرٌ لما ذكرنا "⁽²⁾، أي لما سبق أن ذكره من قاعدة تقديم أقوى السببين، فيُقدِّم المد بسبب السكون على المد العارض للسكون.

ومنهم العلامة المرصفي رحمه الله حيث قال: " ومن ذلك كلمة (صَوَافٌ) فقد اجتمع فيها سبب المد اللازم وهو السكون الأصلي المدغم بعد حرف المدِّ، كما اجتمع فيها سبب مدُّ العارض للسكون وهو الساكن العارض في الوقف، وهنا يعمل بسبب المد اللازم لقوته، فيمدُّ طويلاً ويلغى سبب المدِّ العارض للسكون فيمتنع قصره وتوسطه، عملاً بأقوى السببين أيضاً "⁽³⁾.

2. إنَّ قوله " ..هنا راءان... الوقوف عليه "، غير مُسلم ذلك أنَّ الرءين أدغمتا فصارتا حرفاً واحداً، تُمدُّ الكلمة لأجله وقفًا واجتماع السواكن (الألف المدية، والراء الساكنة المدغمة، والراء الساكنة عروضا المدغم فيها)⁽⁴⁾، وتُمدُّ وصلًا لأجل سكون الراء المدغمة، وهو حقيقة الحدِّ

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (230)، حاشية (2).

(2) المارغني، النجوم الطوالع، (43).

(3) المرصفي، هداية القاري، (352).

(4) انظر ما سيأتي من كلام ابن الجزري رحمه الله.

المعروف للمد اللازم الكلمي المثقل، بخلاف المد اللازم الكلمي المخفف، الذي لم يدغم فيه الحرف الساكن في الذي بعده كـ (وَمَحْيَايَ)، وغيرها.

قال العلامة الصفاقسي رحمه الله بيانا لسبب المدِّ في مثل هذه الكلمة، وأَنَّه الساكن المدغم قال: "جَنَّ" كَلَّهُ مَدَّهُ لَأَزْمَ لَأَنَّ سَبَبَهُ السَّاكِنُ الْمَدْغَمُ"⁽¹⁾، ولم يقل إنَّ سبب مَدَّهُ هو الساكن بمفرده قبل الإدغام.

ويشار هنا إلى أَنَّ العلماء رحمهم الله اعتبروا الحرفين المدغمين حرفا واحدا في مقامات أخرى، وأبواب أخرى من أبواب علم القراءات، كاللام المشددة المغلظة عند ورش رحمه الله، في نحو كلمة (طَلَّقْتُمْ)، فلم يُجْعَلْ الحرف الساكن فاصلا مانعا من تغليظ اللام، لكونه أدغم في الذي بعده فصار حرفا واحدا، قال الصفاقسي رحمه الله: "فخم ورش كل لام مفتوحة مخففة أو مشددة، متوسطة أو متفرقة إذا..."⁽²⁾، وقال المارغني رحمه الله: "وليس من محل الخلاف اللام المشددة في نحو (طَلَّقْتُمْ) و(يُصَكِّبُونَ) و(ظَلَّ)، لأن الفاصل لام مدغمة في مثلها فصار كحرف واحد، فلم يخرج حرف الاستعلاء عن كونه ملاصقا لها، فتغلظ وجها واحدا"⁽³⁾، ثم ذكر بقية شروط تغليظ اللامات عند ورش رحمه الله المعروفة، فكذا الأمر هنا لا يُجْعَلُ الحرفان المدغمان حرفان مُتغايَران، ليصحَّ لنا أن نقول بعد ذلك، إنَّ سَبَبِيَّ المدِّ لم يجتمعا في الحرف نفسه.

3. أما كلام ابن الجزري رحمه الله فهو بتمامه كالاتي، قال رحمه الله: "إذا وُفِّ على المشدد بالسكون نحو (صَوَافٍ، الدَّوَابِّ، بُشْرُونَ) عند من شدَّ التَّون... فمقتضى إطلاقهم لا فرق في قدر هذا المد وقفا ووصلا، ولو قيل بزيادته في الوقف على قدره في الوصل لم يكن بعيدا، فقد قال كثير منهم بزيادة ما شدد على غير المشدَّد، وزادوا مد (لام) من (آل) من أجل التَّشديد فهذا أولى لاجتماع ثلاث سواكن..."⁽⁴⁾.

وكلامه رحمه الله واضح منه أنَّ الأئمة رحمهم الله لم يُفرقوا في مدِّ هذا النوع بين الوصل والوقف، فِيمدُّ (ست حركات)⁽⁵⁾، ولو أنَّهم قالوا بزيادة مده على ست حركات حال الوقف،

(1) الصفاقسي، غيث النفع، (512).

(2) الصفاقسي، المصدر نفسه، (41).

(3) المارغني، النجوم الطوالع، (119).

(4) ابن الجزري، النشر، (362/1).

(5) قال ابن الجزري رحمه الله في موضع آخر: "فإن القراء مجمعون على مده مدا مشبعا قدرا واحدا من غير إفراط لا أعلم في ذلك بينهم

خلافًا سلفًا وخلفًا... النشر (317/1).

لكان لهم وجهٌ في ذلك، من خلال التوجيه الذي ذكره بعدُ، لكنَّ إجماعهم رحمهم الله، وإطلاقهم وعدم تفريقهم، دلَّ على تساو المد في الحالين، فلا يدل هذا على عدم اجتماع سببين للمد في هذه الكلمات ونحوها، والله أعلم.

ثاني عشر: ذكر الشيخ رحمه الله أنَّ من أقسام الوقف (الوقف اللازم)، فعلق المحقق على ذلك وقال: "الوقف اللازم ليس قسماً مستقلاً، بل هو نوع من أنواع الوقف التام والكافي، وربما يجيء في الوقف الحسن، انظر الأمثلة في النشر (232/1 - 233) (1)".

فيقال:

الأمر كما ذكر المحقق ولا شك، والشيخ رحمه الله ليس ممن يَعْلَمُ عن هذا، إلا أنَّ ذَكَرَهُ رحمه الله له كقسم مستقل له وجه من النظر، ذلك أنَّه خصه بالذكر لخصوص حكمه دون بقية أقسام الوقف الأخرى، فحكمه كما هو معلوم أشدُّ تأكيداً وأكَّد استحباباً، حتى سَمَّاه بعضهم الوقف الواجب، وجعل الوقف عليه واجباً، لثلاثي تَوَهَّم السامع المعنى الغير مراد إذا وصل طرفاه، وفي هذا يقول ابن الجزري رحمه الله: "من الأوقاف ما يتأكد استحبابه لبيان المعنى المقصود، وهو ما لو وصل طرفاه لأوهم معنى غير المراد، وهذا هو الذي اصطُح على السجائوندي لازم وعبر عنه بعضهم بالواجب، وليس معناه الواجب عند الفقهاء..." (2).

فعلى سبيل المثال:

في قوله تعالى ﴿وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس 65].

وقوله تعالى ﴿وَجَعَلُوا أَعِزَّةً أَهْلَهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل 34].

فمع تمام الوقف في كلا المثالين على كلمتي (قَوْلُهُمْ) و(أَذِلَّةً)، إلا أنَّ الوصل فيهما يختلف، فالوصل في الأول موهوم للمعنى الفاسد، بخلاف الوصل في المثال الثاني، فلا يترتب عليه أيُّ معنى فاسد.

فهذا الفرق بين الوقفين، جعل الأئمة رحمهم الله وشيخنا الحصري تبع لهم ومنهم، يُفردون هذا النوع بحكم خاص، ويخصُّونه بقسم خاص، والله تعالى أعلم.

ثالث عشر: ذكر الشيخ رحمه الله من أنواع الوقف الاختياري الوقف القبيح قال: "النوع الخامس: الوقف القبيح" (3)، فقال المحقق متعباً: "عَدُّه الوقف القبيح نوعاً من أنواع الوقف الاختياري عجيب، فإنَّ

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (245)، حاشية (1).

(2) ابن الجزري، النشر، (232/1).

(3) الحصري، المرجع السابق، (259).

المعروف أن القبيح وقف اضطراري، لا يجوز تعمد الوقف عليه إلا لضرورة من انقطاع نفس ونحوه راجع النشر (226/1) " (1).

والأمر كما ذكر المحقق، غير أنه يمكن أن يقال إن الشيخ الحصري رحمه الله ذكره في هذا المقام على ما جرت عليه عادة الأئمة رحمهم الله في مؤلفاتهم، من ذكر هذه الأقسام بعضها مع بعض (التام، الكافي، الحسن، القبيح) (2)، لبيان ضابط كل قسم وأمثله، فيعلم من ذلك ضابط الوقف القبيح فيجتنب، إلا أنه فات الشيخ رحمه الله أن يعنون له بعنوان (الوقف الاضطراري).

وقد أشار الشيخ رحمه الله آخر كلامه في هذا الفصل إلى ما ذكره المحقق من المعنى فقال: " فالوقفُ على ذلك اختياراً بدون قصدٍ قبيحٍ، فعلى القارئ أن يرجع إلى استئناف الكلام بما يفيد المعنى التام... " (3)، بمعنى أن الوقف عليه اضطراراً غير قبيح، والله أعلم.

رابع عشر: تكلم الشيخ رحمه الله في قوله تعالى ﴿ مَا لِيَآئِنِّي مَالِيَةً هَلَكْتُ عَنْتِ ﴾ [الحاقة 28 - 29]، وذكر أن لحفص رحمه الله في هاء (مَالِيَةً) وجهين عند الوصل، قال المحقق: " لا يختص حفص بهذين الوجهين بل هما لجميع القراء ما عدا حمزة ويعقوب.... " (4).

أقول:

لم يدع الشيخ رحمه الله خصوصية هذا الحكم لحفص رحمه الله دون غيره من القراء، ليصح للمحقق حفظه الله ذكر هذا الكلام، إلا إذا كان كلام المحقق حفظه الله خرج مخرج التنبية والفائدة، أما أن يكون تعقباً، فلا يُسلم له ذلك، إذ نسبة هذين الوجهين لحفص لا يعني اختصاصه بهما:

لكون الشيخ رحمه الله لا يعزب عن علمه مثل هذا، إضافة إلى أن الشيخ رحمه الله خص هذا الكتاب لبيان أحكام التجويد على رواية حفص عن عاصم رحمهما الله، ويظهر ذلك جلياً لمن قرأ الكتاب، وإن كانت جُلِّ مباحث علم التجويد مُشتركة بين جميع القراء، فعزوه هذا إنما لبيان أن حفصاً رحمه الله قرأ بذلك، لا لخصوصيته بذلك، والله أعلم.

(1) الحصري، المرجع نفسه، (259)، حاشية (3).

(2) ابن الجزري، التمهيد، (117).

الصفاقسي، تنبيه الغافلين، (128).

مع التنبية على أنهما وغيرهما لم يوردوا هذا تحت قسم الوقف الاختياري كما ذكر الشيخ رحمه الله، وإنما عنوا ذكر أقسام الوقف عموماً.

(3) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (260).

(4) الحصري، المرجع نفسه، (263)، حاشية (1).

خامس عشر: قال الشيخ رحمه الله بعد تعريف السكت وبيان مواضعه عند حفص رحمه الله قال: "فحينئذ تكون المواضع التي يسكت عليها حفص خمسة"⁽¹⁾، فقال المحقق حفظه الله: "بل هي ست سكتات فإن له السكت على الميم من (عَلِيمٌ ﴿٧٥﴾) في آخر الأنفال والابتداء بأول براءة وهو أحد الأوجه الثلاثة لحفص حال وصل هاتين السورتين كما سيأتي ص 335"⁽²⁾.

أقول، وبالله التوفيق:

1. إن الشيخ رحمه الله خصَّ حفصاً رحمه الله بالذكر، لكون هذا الكتاب مُخصَّصاً لبيان أحكام التجويد على رواية حفص عن عاصم رحمهما الله كما سبق ذكره، وقد اختص من بين القراء حفص رحمه الله بالسكت في هذه المواضع الخمس دون غيره، إلا في موضع سورة الحاقة⁽³⁾، فقد وافقه غيره من القراء، كما ذكر فيما تقدم نقله عن المحقق في الملاحظة السابقة.
2. فلمقام هذه الخصوصية ناسب ألا يذكر حكم السكت بين سورتي الأنفال وبراءة، لكونه متفقاً عليه بين القراء جميعاً⁽⁴⁾.
3. ولكون موضعه لم يأت بعد، أخرَّ الشيخُ رحمه الله ذكره إلى حين⁽⁵⁾، تركاً للتكرار، وبعداً عن الاجترار.
4. ثم ما جواب المحقق حفظه الله إن قيل له في قوله: "...وهو أحد الأوجه الثلاثة لحفص..."، لا بل هو حكم مجمع عليه بين القراء جميعاً. فالجواب أن المحقق حفظه الله - يقينا - لا يريد أن حفصاً اختص بهذا الحكم، فكذلك الجواب فيما ذكره الشيخ رحمه الله، فهذه بتلك، والله تعالى أعلم.

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (263).

(2) الحصري، المرجع نفسه، (263)، حاشية (2).

(3) الصفاقسي، غيث النفع، (308، 433، 554، 566).

عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، (275، 372، 455، 464، 474).

(4) انظر لهذا الإجماع: ابن الجزري، النشر، (1/269).

الصفاقسي، المصدر نفسه، (224).

عبد الفتاح القاضي، المرجع نفسه، (206).

(5) الحصري، المرجع السابق، (335).

سادس عشر: ذكر الشيخ رحمه الله تحت عنوان (ما تلزم معرفته من مذهب حفص)، الكلمات التي له فيها الإظهار والإدغام، قال المحقق: "وجه الإدغام هو من طريق الشاطبية، والوجهان من طريق الطيبة، هذا في الأولين كما ذكره المؤلف، أما فاتحة يس والقلم، فليس لحفص فيهما إلا الإظهار قولاً واحداً من طريق الشاطبية، والوجهان من طريق الطيبة، انظر هداية القاري ص 255 - 256" (1).

فيقال:

لم يعز الشيخ رحمه الله كل وجه إلى طريقه، لعدم قصده رحمه الله إلى التفصيل والتعسير على القارئ، لعدم الاستفادة الكبيرة من هذه التفاصيل لعامة الناس، وإنما يكون ذلك لطائفة خاصة من المتخصصين، ومع هذا وبعد عزو كل وجه إلى طريقه، لم يخرج الأمر فيها أن يكون لحفص فيها الوجهان، من الشاطبية أو من الطيبة، أو منهما وهو مقصود الشيخ رحمه الله، والعلم الذي ينفع عموم المسلمين، ممن وُجّه إليهم هذا الكتاب النافع المبارك، والله أعلم.

سابع عشر: تكلم الشيخ رحمه الله تحت هذا الفصل في الكلمات التي يجوز لحفص رحمه الله فيها قراءتها (بالسين، أو الصاد)، وذكرها جميعاً (2)، وتعقبه المحقق حفظه الله في ذلك فقال: "هذا على إطلاقه غير صحيح ... " (3)، ثم أردف المحقق يذكر كل كلمة، مع عزو كل وجه فيها إلى طريقه، من الشاطبية أو من الطيبة.

ويجاب عن هذه الملاحظة بما تقدم في الملاحظة السابقة، من كون الشيخ رحمه الله لم يقصد في كتابه هذا إلى ذكر التفصيلات والتدقيقات، التي قد لا تفيد إلا طائفة خاصة، وزمرة ضيقة من الناس، فأعرض رحمه الله عن ذكرها، اقتصاراً منه على ما يهم ويعم نفعه، والله أعلم.

ثامن عشر: ذكر الشيخ رحمه الله في الفصل نفسه أنه "يجوز له - أي حفص - السكت وتركه" (4)، قال محققنا حفظه الله: "عدم السكت لحفص هو من طريق الطيبة وفيه تفصيل يراجع من هداية القاري ص 413" (5).

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (327)، حاشية (1).

(2) الحصري، المرجع السابق، (327 - 328).

(3) الحصري، المرجع السابق، (335)، حاشية (6).

(4) الحصري، المرجع السابق، (328).

(5) الحصري، المرجع السابق، (328)، حاشية (5).

فيقال جواباً عن هذه الملاحظة ما قيل في الملاحظتين السابقتين، وكما أن محققنا حفظه الله أضرب عن ذكر التفصيل الذي ذكره المرصفي لضيق مقام الحواشي عن بسطه، فكذلك عذر شيخنا رحمه الله، أن مثل هذه المؤلفات الميسرة الموجهة إلى عامة الناس، لا يُحسُن فيها مثل ذلك التفصيل، والبسط والتطويل، والله تعالى أعلم.

فهذا باختصار جملة ما أردت التّنبية عليه من ملاحظات على كلام المحقق حفظه الله تعالى، سائلاً المولى عز وجل التوفيق والسداد، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

فهرس الإعلم المترجم لهم.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

فهارس الآيات القرآنية.

المذكورة في البحث

السورة والآية ورقمها:

سورة الفاتحة :

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿١﴾ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿٢﴾ مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ ﴿٣﴾ [7 - 1] 285 - 286 ، 289

﴿٤﴾ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٥﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ﴿٦﴾ [6 - 7] 289

سورة البقرة :

﴿١﴾ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَّرَعْدٌ وَرِقْقٌ يَجْعَلُونَ أَصْوَعَهُمْ فِيءَآذَانِهِمْ ﴿٢﴾ [19] 278

﴿٣﴾ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴿٤﴾ [36] 278

﴿٥﴾ يُسْأَلُونَكَ سُوءَ الْعَذَابِ يُدَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ ﴿٦﴾ [49] 278

﴿٧﴾ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي ﴿٨﴾ [78] 291

﴿٩﴾ أَمْ نَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٠﴾ بَلَى ﴿١١﴾ [80 - 81] 292

﴿١٢﴾ يَتَسَاءَلُونَ أَشْرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴿١٣﴾ [90] 129

﴿١٤﴾ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٥﴾ بَلَى ﴿١٦﴾ [111 - 112] 292

﴿١٧﴾ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَّلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٨﴾ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ ﴿١٩﴾ [120 - 121] 143

﴿٢٠﴾ إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٢١﴾ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ ﴿٢٢﴾ [145 - 146] 144

﴿٢٣﴾ فَاسْتَبِقُوا الْحَيْرَاتِ ﴿٢٤﴾ [148] 212 ، 280

﴿٢٥﴾ وَمَا تَفْعَلُوا مِن خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ﴿٢٦﴾ [197] 282

﴿٢٧﴾ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى ﴿٢٨﴾ [203] 296

﴿٢٩﴾ فِي مَا فَعَلْتَ ﴿٣٠﴾ [240] 271

﴿٣١﴾ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٣٢﴾ [258] 146

- ﴿ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِنَّ لِيُطْمِئِنَّ قَلْبِي ﴾ [260] 293
- ﴿ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ ﴿٧٦﴾ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا ﴿ [274 - 275] 144
- ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ [286] 297، 296
- ﴿ وَأَعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا ﴾ [البقرة 286] 134
- سورة آل عمران :
- ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [7] 281
- ﴿ تُؤَلِّجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُؤَلِّجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ ﴾ [27] 297، 296
- ﴿ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ ﴿٧٥﴾ بَلَىٰ ﴿ [75 - 76] 292
- ﴿ قُلْ صَدَقَ اللَّهُ ﴾ [95] 280، 212
- ﴿ بِثَلَاثَةِ آفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ ﴾ ﴿١١٤﴾ بَلَىٰ ﴿ [124 - 125] 292
- ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ [185] 48
- سورة النساء :
- ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا ﴾ [19] 41
- ﴿ فَمَنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ [25] 128
- ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ ﴾ [43] 41
- ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقْبَلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [76] 143
- ﴿ آئِنَّمَا تَكُونُوا يَدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [78] 269
- سورة المائدة :
- ﴿ فَأَصْبَحَ مِنَ التَّائِبِينَ ﴾ ﴿٣١﴾ [31] 281
- ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ ﴾ [32] 281، 213
- ﴿ فِي مَا ءَاتَيْنَاكُمْ ﴾ [48] 271
- ﴿ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ﴾ [48] 280، 212
- ﴿ أَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ﴿١٨﴾ [98] 321

- ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا ﴾ [64] 41
- ﴿ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّهِ ﴾ [116] 280 ، 213
- سورة الأنعام :
- ﴿ وَإِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ ﴿١٩﴾ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ ﴾ [19 - 20] 144
- ﴿ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا ﴾ [30] 293
- ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ ﴿٥٣﴾ ﴾ [53] 265
- ﴿ مَا لَئِكَرِينَ ﴾ [143 ، 144] 210
- ﴿ فِي مَا أُوحِيَ ﴾ [145] 271
- ﴿ فِي مَا آتَاكُمْ ﴾ [165] 271
- سورة الأعراف :
- ﴿ يَخْرُجُ نِبَاتُهُ ﴾ [58] 88
- ﴿ ءَأَمِنْتُمْ بِهِ ﴾ [123] 219 ، 209
- ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسَيْنِ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا ﴾ [137] 130
- ﴿ قَالَ يُسْمَأُ حَلْفَتُو فِي مِنْ بَعْدِي ﴾ [150] 129
- ﴿ وَأَشْهَدُهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا ﴾ [172] 293
- سورة الأنفال :
- ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [41] 269
- سورة التوبة :
- ﴿ سِقَابَةَ الْحَاجِّ ﴾ [19] 88
- ﴿ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿١٩﴾ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [19 - 20] 144
- سورة يونس :
- ﴿ أَنْ أَنْذِرَ النَّاسَ ﴾ [2] 281 ، 213 ، 146
- ﴿ أَخَذَتْ ﴾ [24] 101

- 273 ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا﴾ [33]
- 281 ، 213 ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [53]
- 281 ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [65]
- 273 ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [96]
- سورة هود :
- 20 ﴿وَقَالَ أَرْكَبُوا فِيهَا بِاسْمِ اللَّهِ حَجَّاجًا وَمُرْسِلًا﴾ [41]
- 106 ﴿تُوَادَّكَ﴾ [120]
- سورة يوسف :
- 210 ﴿يَا لَسَوْءَ مَا آلَا﴾ [53]
- 280 ﴿أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ﴾ [108]
- 99 ﴿تُزْقَانِيهِ﴾ [37]
- سورة الرعد :
- 280 ، 212 ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾ [17]
- سورة الحجر :
- 306 ، 245 ، 221 ، 184 ، 181 ، 11 ﴿إِنَّا نَحْنُ نُزَلِّلُ الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [9]
- سورة النحل :
- 280 ﴿وَالأَنْعَمَ خَلَقَهَا﴾ [5]
- 293 ﴿فَأَلْقُوا السَّارَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءِ بَلَى﴾ [28]
- 293 ﴿لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَى وَعَدَا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ [38]
- 179 ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [90]
- 269 ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [95]
- 281 ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُهُ بَشَرٌ﴾ [103]
- سورة الإسراء :
- 88 ﴿فَيَغْرِقُكُمْ بِمَا كَفَرْتُمْ﴾ [69]

سورة الكهف :

212 ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِجَابًا ۗ قِيمًا﴾ [2 - 1]

241 ﴿كُنَّا﴾ [33]

210 ﴿عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا ۗ﴾ [83]

سورة مريم :

231، 99 ﴿كَهَيَعَصَّ ۗ﴾ [1]

سورة طه :

220، 209 ﴿قَالَ آمَنْتُمْ ۗ﴾ [71]

سورة الأنبياء :

267 ﴿أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ ۗ﴾ [87]

271 ﴿وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ ۗ﴾ [102]

سورة النور :

237 ﴿وَلَوْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ۗ﴾ [6]

271 ﴿فِي مَا أَفَضْتُمْ ۗ﴾ [14]

297 ﴿الْحَيِّثُ لِلْحَيِّثِينَ وَالْحَيْثُورُ لِلْحَيْثِثِ وَالطَّيِّبُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبِ ۗ﴾ [26]

سورة الفرقان :

144 ﴿بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ۗ﴾ [33 - 34] ﴿عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ۗ﴾

سورة الشعراء :

220 ﴿ءَامَنْتُمْ ۗ﴾ [49]

269 ﴿وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ۗ﴾ [92]

271 ﴿أَتُرَكُونَ فِي مَا هُنَّآءَ آمِنِينَ ۗ﴾ [146]

سورة النمل :

220 ﴿أَيُّكُمْ ۗ﴾ [55]

220 ﴿أُولَٰئِكَ ۗ﴾ [60، 61، 62، 63، 64]

سورة القصص :

﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ [68] 32

﴿وَيَكَاتِبُ اللَّهُ وَيَكَاتِبُكُمْ﴾ [82] 130

سورة الروم :

﴿هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [28] 128

﴿فِي مَا رَزَقْتَكُمْ﴾ [28] 271

سورة لقمان :

﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [13] 281، 213

السجدة :

﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا﴾ [18] 280

سورة الأحزاب :

﴿أَيُّنَمَا تُفْقَهُوا أَحْذُوا وَفَتَلُوا تَفْتِيلًا﴾ [61] 269

سورة سبأ :

﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ﴾ [3] 293

سورة فاطر :

﴿كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [28] 146

﴿وَلَوْلَا﴾ [فاطر 33] 112

سورة يس :

﴿يَقْدِرُ عَلَيَّ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ﴾ [81] 293

سورة الصافات :

﴿إِلَّا بِإِذْنِ﴾ [130] 130

﴿أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ﴾ [151] و﴿وَلَدَّ اللَّهُ وَلِيَهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [152] 288، 211

سورة ص :

﴿فَنَادُوا وَوَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [3] 272

- 106 ﴿وَالْإِشْرَاقِ ﴿١٨﴾﴾ [18] سورة الزمر :
- 271 ﴿فِي مَا هُمْ فِيهِ﴾ [3]
- 271 ﴿فِي مَا كَانُوا فِيهِ﴾ [46]
- 293 ﴿بَلَىٰ قَدْ جَاءَ تَكَءَايَاتِي﴾ [59]
- 294 ﴿قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنَّ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴿٧١﴾﴾ [71] سورة غافر :
- 321 ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [3]
- 273 ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [6]
- 281 ، 212 ، 144 ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ ﴿٦﴾ الَّذِينَ يَجْمَلُونَ الْعَرْشَ﴾ [6 - 7]
- 293 ﴿رُسُلُكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [50] سورة فصلت :
- 219 ﴿أَيُّكُمْ﴾ [9]
- 296 ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [46] سورة الشورى :
- 231 ، 130 ﴿حَمْرَ ﴿١﴾ عَسَقٍ﴾ [2 - 1] سورة الزخرف :
- 220 ، 209 ﴿ءَا إِلَهُنَا﴾ [58]
- 294 ﴿وَيَجْعَلُهُم بِرَىٰ ۖ وَرُسُلْنَا لَهُمْ يَكْتُمُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [80] سورة الأحقاف
- 293 ﴿يَقْدِرِ عَلَيَّ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ بَلَىٰ﴾ [33]
- 293 ﴿قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ [34] سورة محمد :
- 143 ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَالُهُمْ ﴿١﴾﴾ [1]

سورة ق :

﴿أَذَا﴾ [3] 220

سورة الواقعة :

﴿فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [61] 271

سورة الحديد :

﴿قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنَّكُمْ فَتَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [14] 294

سورة الحشر :

﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [7] 323, 319

سورة المنافقون :

﴿وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [10] 129

سورة التغاين :

﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ بِمَا كَفَرُوا﴾ [7] 293

سورة الملك :

﴿قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا﴾ [9] 294

سورة الحاقة :

﴿كُنِّيَّةٌ﴾ [19 - 20] 240

سورة الجن :

﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْجَوْنَ عَلَىٰ الظَّرِيفَةِ﴾ [16] 268

سورة المزمل :

﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ﴾ [20] 268

سورة القيامة :

﴿بَلَىٰ قَدَرِينَ عَلَىٰ أَنْ تُسْوِيَ بَنَانَهُ﴾ [4] 293

﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاسْتَمِعْ قُرْآنَهُ﴾ [18] 319

سورة المرسلات :

228 ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَّاءٍ مَهِينٍ ﴿٢٠﴾﴾ [20]

سورة النازعات :

220 ﴿أَيْنَا ﴿١٠﴾﴾ [10]

281، 213 ﴿فَحَشَرَ فَنَادَى ﴿٣٣﴾﴾ [23]

سورة الانشقاق :

293 ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ ﴿١٤﴾ بَلَى ﴿١٥﴾﴾ [15 - 14]

291 ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢٤﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴿٢٥﴾﴾ [25 - 24]

سورة الفجر :

145 ﴿فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ ﴿١٦﴾ كَلَّا بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ ﴿١٧﴾﴾ [16 - 15]

242 ﴿أَكْرَمِنَ ﴿١٥﴾ أَهْنَنِ ﴿١٦﴾﴾ [16، 15]

سورة القدر :

281 ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴿٣﴾﴾ [3]

281 ﴿مِنْ كُلِّ أَمْرٍ ﴿٤﴾﴾ [4]

سورة الماعون :

288، 211 ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴿٤﴾ الَّذِينَ هُمْ ﴿٥﴾﴾ [5 - 4]

سورة النصر :

281، 212 ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ ﴿٣﴾﴾ [3]

فهرس الأناكب النبوة والآثار .

فهرس الأناكب .

طرف الحديث : الصفحة

- 179 – 178 (أتاني جبريل فأمرني أن أضع هذه الآية هذا الموضع من هذه السورة).
- 320 (إقرؤوا القرآن كما علمتم).
- 313 (حسنوا القرآن بأصواتكم فإن الصوت الحسن يزيد القرآن حسناً).
- 191 (الدين النصيحة ، لله ولكتابه).
- 313 (سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في العشاء بالطور).
- 313 (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور..).
- 178 (ضعوا هؤلاء الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا).
- 324 (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي..).
- 288 (قم – واذهب – بنس الخطيب أنت).
- 286 – 285 (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قرأ يقطع قراءته آية آية...).
- 178 (كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم نؤلف القرآن في الرقاع).
- 178 (لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحاه).
- 184 (لا يزال الله سبحانه يغرس في هذا الدين غرساً).
- 185 (لا يشكر الله من لا يشكر الناس).
- 313 (لو رأيته وأنا أستمتع لقراءتك البارحة).
- 313 (ما أذن الله لشيء أذنه لنبي حسن الصوت يتغني بالقرآن يجهر به).
- 323 (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد).

- 64 (من رد عن عرض أخيه رد الله عن وجهه النار يوم القيامة).
- 33 (هكذا أخذته عن جبريل عن ميكائيل عن اللوح الخفوظ).

فهارس الآثار

- طرف الأثر:**
- 319 (إذا قرأت السورة فأنفذها... اقرأ السورة على وجهها).
- 121 (الترتيل تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف).
- 320 (ذلك منكوس القلب).
- 322 (ليتق الله أحدكم أن يأثم إنما كبيرا وهو لا يشعر).

الصفحة

فهرس الأعمام المترجم لهم.

الصفحة	العالم المترجم له :
128	(المارغني) إبراهيم بن أحمد بن سليمان.....
25	إبراهيم بن بدوي العبيدي.....
153	إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري.....
28	(السنباطي) أحمد بن أحمد بن عبد الحق.....
24	(التهامي) أحمد الدرري.....
28	(الإسقاطي) أحمد بن عمر المصري.....
7	(الملك فؤاد) أحمد فؤاد بن إسماعيل الخديوي.....
28	(البنا الدمياطي) أحمد بن محمد.....
209	(أبو جعفر الفيل) أحمد بن محمد بن حميد.....
229	أحمد بن محمد بن الجزري.....
274	(الأشموني) أحمد بن محمد بن عبد الكريم.....
25	(سلمونه) أحمد بن محمد.....
233	(أبو بكر الشذائي) أحمد بن نصر بن منصور.....
278	(السمين الحلبي) أحمد بن يوسف بن عبد الدائم.....
8	جمال عبد الناصر.....
233	(النقار) الحسن بن داود بن الحسن.....
29	(الجريسي الكبير) حسن بن محمد بدير.....
24	(صهر المتولي) حسن بن يحيى الكتيبي.....
125	(خالد الأزهرري) خالد بن عبد الله بن أبي بكر.....
310	(الجنائبي) خليل بن محمد بن غنيم.....
26	رضوان العقيبي.....
26	زكريا الأنصاري.....
30	سالم النبتيتي.....
11	سقلاب بن شنيئة أبو سعيد المصري.....
27	(سلطان المزاحي) سلطان بن أحمد بن سلامة.....
267	(ابن نجاح) سليمان بن نجاح بن أبي القاسم.....

- 80 السيد بن هاشم بن محمد المغربي.
- 302 (أبو الفضل الرازي) عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن.
- 10 عبد الرحمن بن جبير المصري.
- 25 (الأجهوري) عبد الرحمن بن حسن بن عمر.
- 24 عبد الرحمن بن الحسين الخطيب الشعار.
- 26 (اليمني) عبد الرحمن بن شحادة.
- 199 عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ.
- 23 عبد العزيز بن محمد عيون السود.
- 27 (يوسف أفندي زاده) عبد الله حلمي.
- 233 (أبو الفتح بن شيطا) عبد الواحد بن الحسين بن أحمد.
- 27 (علي المنصوري) علي بن سليمان بن عبد الله.
- 126 (الغرياني) علي بن صبره.
- 30 (الميهي الكبير) علي بن عمر بن أحمد العوفي.
- 125 (الملا علي القاري) علي بن محمد سلطان.
- 215 (ابن غانم المقدسي) علي بن محمد بن علي.
- 28 (الشيراملسي) علي بن علي.
- 263 (المسعودي) عمر بن إبراهيم بن علي.
- 10 عمرو بن الحارث بن يعقوب بن عبد الله الأنصاري.
- 209 عمرو بن الصباح النهشلي.
- 7 (الملك فاروق) فاروق بن أحمد فؤاد.
- 10 قباث بن رزين بن حميد بن صالح.
- 24 (المتولي) محمد بن أحمد بن الحسن بن سليمان.
- 140 (الخطيب الشرييني) محمد بن أحمد.
- 203 (أبو زهرة) محمد بن أحمد.
- 126 (شعلة) محمد بن أحمد أبو عبد الله الموصللي.
- 8 محمد أنور السادات.
- 26 ناصر الدين الطبلاوي) محمد بن سالم.
- 244 (البركوي) محمد بن بير علي.
- 193 محمد بن سليمان بن صالح.
- 141 (السجاوندي) محمد بن طيفور.
- 229 (ابن يالوشة) محمد بن علي بن يوسف.

280 (المغربي) محمد بن عيسى البريلي.
25 (البقري) محمد بن قاسم بن إسماعيل.
81 (الإيباري) محمد بن محمد.
128 (الخراز) محمد بن محمد.
126 (ساحقلي زاده) محمد المرعشي.
126 (الجريسي) محمد مكّي نصر.
7 محمد نجيب.
193 محمود حافظ برانق.
37 محمود شلتوت.
30 (الميهي الصغير) مصطفى بن علي.
10 (أبو دحية) معلّى بن دحية المصري.
305 (أبو الليث السمرقندي) نصر بن محمد بن أحمد.
38 أبو العينين شعيشع.
27 (سيف الدين الفضالي) أبو الفتوح بن عطاء.

فهارس المصاحف والمراجع.

القرآن الكريم

مصحف رواية حفص، ومصحف رواية ورش، ومصحف رواية الدوري.

﴿حرف الهمزة﴾

(الآلوسي) محمود شكري، أبو الفضل:

روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ت عادل أحمد عبد الموجود وجماعة، دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ - 1993م.

إبراهيم بن سعيد الدوسري :

الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات، مكتبة الرشد الرياض، ط1، 1420هـ - 1999م.

(ابن أبي حاتم) عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي :

الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1271هـ - 1952م.

(ابن أبي عاصم) أحمد بن عمرو بن الضحاك :

الآحاد والمثاني، ت باسم فيصل الجوابرة، دار الراجعية الرياض، ط1، 1411هـ - 1991م.

(ابن الأثير) نصر الله بن محمد بن محمد، أبو الفتح :

المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ت محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، 1995م.

(ابن الأثير) علي بن محمد بن محمد :

اللباب في تهذيب الأنساب، دار صادر بيروت، 1400هـ - 1980م.

(الأدنروي) أحمد بن محمد :

طبقات المفسرين، ت سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة، ط1، 1997م.

أحمد بن محمد بن الجزري :

شرح الطيبة، إ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، ط2، 1420هـ - 2000م.

أحمد بن حنبل :

مسند الإمام أحمد، مؤسسة قرطبة القاهرة.

مسند الإمام أحمد، ت أحمد شاكر.

مسند الإمام أحمد، ت شعيب الأرنؤوط.

(الأشعري) أحمد بن محمد عبد الكريم :

منار الهدى في الوقف والابتداء، مطبعة مصطفى بابي الحلبي، ط2، 1393هـ - 1973م.

(الألباني) محمد ناصر الدين :

إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، ط2، 1405هـ - 1985م.

سلسلة الأحاديث الصحيحة، مكتبة المعارف.

سلسلة الأحاديث الضعيفة، مكتبة المعارف.

صحيح وضعيف الجامع الصغير وزياداته، مكتبة المعارف .

صحيح سنن الترمذي، مكتبة المعارف.

صحيح سنن ابن ماجه، مكتبة المعارف.

صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم، مكتبة المعارف الرياض، ط2، 1417هـ - 1996م.

إلياس بن أحمد حسين سليمان البرماوي :

إمتاع الفضلاء بتراجم القراء، دار الندوة العالمية، ط1، 1421هـ.

(ابن الأنباري) محمد بن أبي القاسم :

الإيضاح في علم الوقف والابتداء، ت محي الدين رمضان، ضمن منشورات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1391هـ -

1971م.

﴿حرف الباء﴾

(ابن الباذش) أحمد بن علي بن أحمد الأنصاري :

الإقناع في القراءات السبع، ت جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة لإحياء التراث.

(البخاري) محمد بن إسماعيل :

الأدب المفرد، ت محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية بيروت، ط3، 1409هـ - 1989م.

الجامع الصحيح (مع شرحه الفتح)، إ.علي بن عبد العزيز الشبل، دار السلام، الرياض، ط1، 1421هـ - 2000م.

(ابن بري) علي بن محمد بن علي، أبو الحسن :

الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع (مع شرحها النجوم الطوالع)، دار الفكر، 1424هـ - 2004م.

(البغدادي) إسماعيل باشا :

هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، دار الكتب العلمية، 1413هـ - 1993م.

(البقري) محمد بن قاسم :

القواعد المقررة والفوائد المحررة، ت محمد بن إبراهيم المشهداني، مكتبة الرشد الرياض، ط1، 1426هـ - 2005م.

(البنا الدمياطي) أحمد بن محمد :

إتحاف فضلاء البشر، ت شعبان محمد إسماعيل، دار عالم الكتب، ط1، 1407هـ - 1987م.

(البهقي) أحمد بن الحسين بن علي :

السنن الكبرى، ت محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز مكة المكرمة، 1414هـ - 1994م.

شعب الإيمان، ت محمد السعيد بسيوي، دار الكتب العلمية، ط1، 1410هـ.

(التبريزي) محمد بن عبد الله الخطيب :

مشكاة المصابيح، ت محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط3، 1405هـ - 1985م.

(الترمذي) محمد بن عيسى، أبو عيسى :

سنن الترمذي، ت أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي بيروت.

(التنسي) محمد بن عبد الله :

الطراز شرح ضبط الخراز، ت أحمد أحمد شرشال، صدر عن مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط1،

(1420هـ - 2000م).

(ابن تيمية) أحمد بن عبد الحلیم :

مجموع الفتاوى، ج ت عبد الرحمن القاسم وابنه محمد، مكتبة المعارف المغرب.

﴿حرف الجيم﴾

(الجبري) عبد الرحمن بن حسن :

عجائب الآثار في التراجم والأخبار، إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ - 1997م.

(الجرجاني) علي بن محمد :

التعريفات، مؤسسة الحسين، الدار البيضاء المغرب، ط1، 1427هـ-2006م.

(الجريسي) محمد مكّي نصر :

نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن الجيد، إ عبد الله محمود محمد، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ-2003م.

(ابن الجزري) محمد بن محمد :

تخبير التيسير في القراءات السبع، إ جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، ط1، 1404هـ-1983م.

التمهيد في علم التجويد، إ الحسين بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، ط1.

طيبة النشر في القراءات العشر، إ محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى المدينة المنورة، ط3، 1426هـ-2005م.

غاية النهاية في أسماء رجال القراءات أولي الرواية والدراية، إ برجستراسر، مكتبة ابن تيمية مصر.

المقدمة في ما على قارئ القرآن أن يعلمه، دار الإمام مالك الجزائر، ط1، 1424هـ-2003م.

منجد المقرئين، إ عبد الحلّيم قابة، دار البلاغ الجزائر، ط1، 1424هـ-2003م.

النشر في القراءات العشر، إ علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي بيروت.

(الجعبري) إبراهيم بن عمر :

حسن المدد في فن العدد، ت جمال السيد رفاعي، مكتبة أولاد الشيخ مصر.

الجمزوري سليمان :

تحفة الأطفال، دار الإمام مالك الجزائر، ط1، 1424هـ-2003م.

(ابن الجوزي) عبد الرحمن بن علي، أبو الفرج :

تلييس إبليس، مؤسسة الكتب الثقافية، ط4، 1417هـ-1997م.

(الجزائري) محمد بن حسين بن حسن :

معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، دار ابن الجوزي، ط2، 1419هـ-1998م.

﴿حرف الحاء﴾

(ابن الحاجب) عثمان بن عمر، أبو عمرو :

متون في اللغة العربية (الكافية)، دار ابن حزم، ط1، 1426هـ-2005م.

(حاجي خليفة) مصطفى بن عبد الله القسطنطيني :

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، إ أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ - 1992م.

(الحاكم) محمد بن عبد الله :

المستدرک علی الصحیحین، ت مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ - 1990م.

(ابن حبان) محمد بن حبان البستي :

صحيح ابن حبان (بترتيب ابن بلبان)، ت شعيب الأرنؤوط، دار مؤسسة الرسالة، ط2، 1414هـ - 1993م.

(ابن حجر) أحمد بن علي، العسقلاني :

إنباء الغمر بأبناء العمر، ت حسن حبشي، لجنة إحياء التراث، القاهرة، 1415هـ - 1994م.

تقريب التهذيب، ت محمد عوامة، دار الرشيد سوريا، ط1، 1406هـ - 1986م.

تهذيب التهذيب، دار الفكر، ط1، 1404هـ - 1984م.

فتح الباري شرح صحيح البخاري، إ علي بن عبد العزيز الشبل، دار السلام، الرياض، ط1، 1421هـ - 2000م.

نزهة الألباب في الألقاب، ت عبد العزيز بن محمد السديري، مكتبة الرشد الرياض، ط1، 1409هـ، 1989م.

الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، إ سالم الكرنكوي، دار الجيل بيروت، 1414هـ - 1993م.

(الحُصْرِي) علي بن عبد الغني :

القصيدة الحصرية، ت توفيق بن أحمد العبقري، مكتبة أولاد الشيخ، مصر، ط1، 1423هـ - 2002م.

(الحُصْرِي) محمود خليل :

أحسن الأثر في تاريخ القراء الأربعة عشر، مكتبة السنة القاهرة، ط1، 1424هـ - 2003م.

أحكام قراءة القرآن الكريم، مكتبة السنة القاهرة، ط1، 1423هـ - 2002م.

أحكام قراءة القرآن الكريم، دار البشائر الإسلامية، ط4، 1420هـ - 1999م.

أحكام قراءة القرآن الكريم، بمكتب التراث الإسلامي القاهرة، ط1، 1422هـ - 2002م.

رواية الدوري، مكتبة السنة القاهرة، ط1، 1425هـ - 2004م.

رواية قالون، مكتبة السنة القاهرة، ط1، 1424هـ - 2003م.

رواية ورش، مكتبة السنة القاهرة، ط1، 1423هـ، 2003م.

السييل الميسر، مكتبة السنة القاهرة، ط1، 1425هـ، 2004م.

فتح الكبير، مكتبة السنة القاهرة، ط1، 1425هـ، 2004م.

القراءات العشر، مكتبة السنة القاهرة، ط1، 1424هـ، 2003م.

معالم الاهتداء، مكتبة السنة القاهرة، ط1، 1423هـ، 2002م.

مع القرآن الكريم، مكتبة السنة القاهرة، ط1، 1423هـ، 2002م.

نور القلوب، مكتبة السنة القاهرة، ط1، 1425هـ، 2004م.

(الحكيم الترمذي) محمد بن علي :

نوادير الأصول في معرفة أحاديث الرسول، ت مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ - 1992م.

(أبو حيان الأندلسي) محمد بن محمد بن يوسف :

البحر المحيط في التفسير، ت عادل أحمد عبد الموجود وجماعة، دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ - 1993م.

﴿حرف الخاء﴾

(الخزاز) محمد بن محمد بن إبراهيم:

مورد الظمان في فن الرسم والضبط (مع شرحه دليل الحيران)، إ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ - 1995م.

(ابن خزيمة) أبو بكر محمد بن إسحاق :

صحيح ابن خزيمة، ت محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، 1390هـ - 1970م.

(الخطيب القزويني) محمد بن سعد الدين بن عمر :

الإيضاح في علوم البلاغة، دار إحياء العلوم بيروت، ط4، 1998م.

(ابن خلكان) أحمد بن محمد بن إبراهيم :

وفيات الأعيان ، ت إحسان عباس، دار صادر بيروت.

الخليل بن أحمد الفراهيدي :

كتاب العين، دار إحياء التراث، ط1، 1421هـ - 2001م.

خليل بن أحمد السهاري نفوري :

بذل المجهود في حل أبي داود، إ محمد الكاندهلوي، دار اللواء للنشر والتوزيع الرياض.

﴿حرفا الدال والذال﴾

(الدارقطني) علي بن عمر، أبو الحسن :

سنن الدارقطني، ت السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة بيروت، 1386هـ - 1966م.

(الدارمي) عبد الله بن عبد الرحمن :

سنن الدارمي، ت فواز أحمد زمري وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1407هـ.

(الداني) عثمان بن سعيد، أبو عمرو:

التيسير في القراءات السبع، إ أوتويرتزل، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط 1، 1426هـ - 2005م.

جامع البيان في القراءات السبع، ت محمد صدوق الجزائري، دار الكتاب العلمية، ط 1، 1426هـ - 2005م.

المكتفى في الوقف والابتداء، ت يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، ط 2، 1407هـ - 1987م.

(أبو داود) سليمان بن الأشعث :

سنن أبي داود، ت محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

(الدردير) أحمد بن محمد :

الشرح الكبير على مختصر خليل، بهامش حاشية الدسوقي، دار الفكر.

(الذهبي) محمد بن أحمد بن عثمان:

سير أعلام النبلاء، ت شعيب الأرنؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة، ط 3، 1406هـ - 1986م.

معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ت بشار عواد معروف، وشعيب الأرنؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، ط 2، 1408هـ - 1988م.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ت محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو حدة، ط 1، 1413هـ - 1992م.

﴿حرفا الراء والزاي﴾

(ابن رجب الحنبلي) عبد الرحمن بن أحمد، أبو الفرج :

شرح علل الترمذي، ت كمال بن علي بن علي الجمل، دار الكلمة مصر، 1418هـ - 1998م.

(ابن رشد) محمد بن أحمد، أبو الوليد:

البيان والتحصيل، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 1398هـ.

(الزبيدي) عثمان بن عمر الناشري :

الإيضاح على متن الدرّة، ت عبد الرزاق علي إبراهيم موسى، دار الضياء طنطا، 1423هـ-2003م.

(الزرقاني) محمد بن عبد العظيم :

مناهل العرفان في علوم القرآن، ت فواز أحمد زمري، دار الكتاب العربي، ط4، 1423هـ-2002م.

(الزركشي) محمد بن عبد الله، بدر الدين :

البرهان في علوم القرآن، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط3، 1400هـ-1980م.

(الزركلي) خير الدين :

الأعلام، دار العلم للملايين، ط16، 2005م.

(زكريا الأنصاري) زكريا بن محمد بن أحمد أبو يحيى :

المقصد لتلخيص ما في المرشد، مطبعة مصطفى بابي الحلبي، ط2، 1393هـ-1973م.

الدقائق المحكمة في شرح المقدمة، إ عبد الفتاح القاضي، قصر الكتب البلدية الجزائر.

﴿حرفا السين والشين﴾

(السّخاوي) محمد بن عبد الرحمن :

الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، إ عبد اللطيف حسن، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ-2003م.

(السّخاوي) علي بن محمد بن عبد الصمد، علم الدين :

جمال القراء وكمال الإقراء، ت علي حسين البواب، مطبعة المدني والمؤسسة السعودية القاهرة، ط1، 1408هـ-1978م.

(السّفاريني) محمد بن أحمد بن سالم، أبو العون :

غذاء الألباب بشرح منظومة الآداب، مكتبة الرياض الحديثة الرياض.

(السمعاني) عبد الكريم بن محمد، أبو سعد :

الأنساب، إ عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط1، 1408هـ-1988م.

(السمين الحلبي) أحمد بن يوسف بن محمد، أبو العباس :

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ت علي محمد معوض وجماعة، دار الكتب العلمية، ط1، 1414هـ-1994م.

(سبويه) عمرو بن عثمان بن قنبر :

الكتاب، ت عبد السلام هارون، دار الجيل، ط1.

(السيوطي) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين:

الإتقان في علوم القرآن، إ مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، ط5، 1422هـ - 2002م.

(الشاطبي) القاسم بن فيره :

حز الأمان ووجه التهاني، ت محمد تميم الزعي، دار الهدى المدينة المنورة، ط4، 1425هـ - 2004م.

عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد في رسم المصحف، ت أيمن سويد، دار الوثائقي للدراسات القرآنية دمشق، ط1،

1427هـ - 2006م.

(الشوكاني) محمد بن علي :

البدر الطالع في محاسن من بعد القرن السابع، إ خليل المنصور، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ - 1998م.

إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول.

الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند :

الفتاوى الهندية، دار إحياء التراث العربي، ط3، 1400هـ.

﴿أحرف الصاد والضاد والطاء والظاء﴾

(الصفارسي) علي النوري :

غيث النفع في القراءات السبع، ت جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، 1425هـ - 2004م.

تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين، ت جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، 1426هـ - 2005م.

(الضباع) علي بن محمد :

إرشاد المرید إلى مقصود القصيد، المطبعة العربية لمحمود علي صبيح وأولاده مصر، 1381هـ - 1961م.

الإضاءة في أصول القراءة، إ جمال الدين محمد شرف و عبد الله علوان، دار الصحابة للتراث، ط2، 1422هـ -

2002م.

منحة ذي الجلال شرح تحفة الأطفال، إ أشرف عبد المقصود، أضواء السلف، ط1، 1418هـ - 1997م.

القول الأصدق فيما خالف فيه الأصبهاني الأزرق.

(طاش كبرى زاده) أحمد بن مصطفى :

شرح المقدمة الجزرية، ت محمد بن سيدي محمد الأمين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف المدينة النبوية، 1421هـ.

طاهر الجزائري:

التبيان لبعض مباحث علوم القرآن، إ عبد الفتاح أبو غدة وولده سلمان، دار البشائر الإسلامية، ط4، 1425هـ.

(الطبراني) أبو القاسم سليمان بن أحمد:

المعجم الكبير، ت حمدي بن عبد المجيد السلفي مكتبة العلوم والحكم الموصل، ط2، 1404هـ - 1983م.

(الطحاوي) أحمد بن محمد بن سلامة:

شرح معاني الآثار، ت محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، ط1، 1399هـ.

(الطيالسي) أبو داود سليمان بن داود:

المسند، دار المعرفة بيروت.

﴿حرفا العين والغين﴾

عبد الحلیم قابة:

القراءات القرآنية تاريخها ثبوتها حجيتها أحكامها، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط1، 1999م.

(ابن العماد الحنبلي) عبد الحي بن أحمد، أبو الفلاح:

شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الكتب العلمية.

عبد الرحمن العدوي ومحمد سالم محيسن:

زاد المستفيد في علم التجويد، القاهرة، 1971م.

عبد الرزاق علي إبراهيم:

الفوائد التجويدية في شرح المقدمة الجزرية، دار ابن القيم ودار ابن عفان، ط1، 1426هـ - 2005م.

المحرر الوجيز في عد آي الكتاب العزيز، مكتبة المعارف، ط1، 1408هـ - 1988م.

عبد الرزاق بن همام الصنعاني:

مصنف عبد الرزاق، ت حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي بيروت، ط2، 1403هـ.

عبد الفتاح القاضي:

القراءات في نظر المستشرقين والملحددين، دار السلام، ط1، 1426هـ - 2005م.

الوافي شرح الشاطبية، دار السلام، ط2، 1425هـ - 2004م.

البدور الزاهرة في القراءات العشرة المتواترة، دار السلام، ط2، 1426هـ - 2005م.

عبد الكريم إبراهيم عوض :

الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم، دار السلام، ط1، 1428هـ - 2006م.

عبد الواحد بن إبراهيم المارغني :

توضيحات وتممة على الأوجه المقدمة، إ عبد الحلیم قابة وسمیر جاب الله، دار البلاغ، ط1، 1422هـ - 2001م.

أبو عبيد القاسم بن سلام :

فضائل القرآن، ت مروان عطية ومحسن خرابة ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير، دمشق، ط2، 1420هـ - 1999م.

(العجلي) أحمد بن عبد الله، أبو الحسن:

معرفة الثقات، ت عبد العليم عبد العظيم، مكتبة الدار المدينة المنورة، ط1، 1405هـ - 1985م.

(ابن العربي) محمد بن عبد الله، أبو بكر :

أحكام القرآن، ت علي محمد البجاوي، دار المعرفة بيروت .

(ابن عصفور) علي بن مؤمن الإشبيلي :

المتع الكبير في التصريف، ت فخر الدين قباوه، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996م.

(ابن عقيل) عبد الله بن عبد الرحمن :

شرح ابن عقيل على الألفية، ت محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة المعارف، 1420هـ - 1999م.

(العكبري) عبد الله بن الحسين، أبو البقاء :

التبيان في إعراب القرآن، ت علي محمد البجاوي، دار الجيل بيروت، ط2، 1407هـ - 1987م.

عمر رضا كحالة :

معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة، ط1، 1414هـ - 1993م.

﴿أحرف الفاء والقاف والكاف واللام﴾

(الفيروز أبادي) محمد بن يعقوب، أبو طاهر:

القاموس المحيط، مكتبة النووي، دمشق.

(ابن قدامة) عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي:

روضة الناظر وجنة المناظر مع شرحه (نزهة الخاطر العاطر)، دار الكتب العلمية.

المغني في فقه الإمام أحمد، ت عبد المحسن التركي وعبد الفتاح حلوة، دار عالم الكتب الرياض، ط3، 1417هـ - 1997م.

(القرطبي) محمد بن أحمد بن أبي بكر :

الجامع لأحكام القرآن، ت أحمد البردوني.

(القسطلاني) أحمد بن محمد الخطيب، المصري :

إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، دار الكتاب العربي.

(ابن القيم) محمد بن أبي بكر أيوب الدمشقي الحنبلي :

إعلام الموقعين عن رب العالمين، إ طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل بيروت، 1973م.

مفتاح دار السعادة، دار الكتب العلمية - بيروت.

(ابن كثير) إسماعيل بن عمر الدمشقي، أبو الفداء :

فضائل القرآن، ت أبي إسحاق الحويني، مكتبة ابن تيمية، ط1، 1416هـ.

تفسير القرآن العظيم، (إ محمد أنس مصطفى الخنّ)، مؤسسة الرسالة، ط1، 1422هـ - 2002م.

البداية والنهاية، إ عبد الرحمن اللادقي ومحمد غازي بيضون، دار المعرفة، ط2، 1417هـ - 1997م.

ليبي السعيد :

الجمع الصوتي الأول للقرآن الكريم أو المصحف المرتل، دار المعارف، القاهرة، ط2.

﴿حرف الميم﴾

(ابن ماجه) محمد بن يزيد القزويني :

سنن ابن ماجه، ت محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر.

(المارغني) إبراهيم بن أحمد بن سليمان :

النجوم الطوالع على الدرر اللوامع، دار الفكر، 1424هـ - 2044م.

تحفة المقرئين والقارئ، ت عبد الحليم قابة، دار المصحف الشريف ومكتبة التوفيق الجزائر العاصمة.

دليل الحيران على مورد الظمان في فن الرسم والضبط، إ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ -

1995م.

(المالقي) عبد الواحد بن محمد بن أبي السداد :

الدر الثبير والعذب النمير في شرح التيسير، ت أحمد عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ - 2003م.

مالك بن أنس :

الموطأ، إصدقي جميل العطار، دار الفكر، ط3، 1422هـ - 2002م.

(المتولي) محمد بن أحمد بن عبد الله :

الروض النضير في أوجه الكتاب المنير، ت خالد حسن أبو الجود.

فتح المعطي وغنية المقرئ في شرح منظومة رسالة ورش، ت إبراهيم المناوي، دار البيان للطباعة القاهرة.

مسلم بن الحجاج :

الجامع صحيح، ت محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي بيروت.

محمد خير رمضان يوسف :

تنمة الأعلام للزركلي، دار ابن حزم، ط2، 1422هـ - 2002م.

محمد صادق قمحاوي :

البرهان في تجويد القرآن، دار عمر بن الخطاب القاهرة، ط1، 1428هـ - 2007م.

محمد بن عمر بازمول :

القراءات القرآنية وأثرها في التفسير والأحكام، دار الهجرة، ط1، 1417هـ - 1996م.

محمد بن محمد الأمين الشنقيطي :

الوجيز في حكم تجويد الكتاب العزيز، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، 1422هـ - 2002م.

محمد بن محمد هلالى الإبياري :

منحة مولى البر فيما زاد كتاب النشر للقراء العشر على الشاطبية والدرة، ت محمود الحصري، مكتبة السنة، ط1، 1423هـ - 2002م.

محمد موسى نصر :

القول المفيد في وجوب التجويد، دار الإمام أحمد مصر، ط3، 1425هـ - 2004م.

محمود شاکر :

التاريخ الإسلامي، المكتب الإسلامي، ط1، 1411هـ - 1991م.

(المرصفي) عبد الفتاح السيد عجمي:

هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، دار الفجر الإسلامية المدينة المنورة، ط1، 1421هـ - 2001م.

(المرعشي) أبو بكر محمد :

جهد المقل، ت جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، 1426هـ - 2005م.

(مكي) بن أبي طالب القيسي:

شرح كلا وبلى ونعم، ت أحمد حسن فرحات، دار عمار، دمشق، ط1، 1423هـ - 2003م.

الرعاية لتجويد القراءة، إ جمال محمد شرف وعبد الله علوان، دار الصحابة للتراث، 1422هـ - 2002م.

(ملا علي القاري) :

المنح الفكرية، ت محمد بن عيد الشعباني، دار الصحابة للتراث، ط1، 1427هـ - 2006م.

(ابن منظور) محمد بن مكرم المصري :

لسان العرب، دار صادر بيروت.

﴿أحرف النون والهاء والواو والياء﴾

(ابن النحاس) أحمد بن محمد بن إسماعيل :

القطع والانتناف، ت أحمد خطاب العمر، ضمن منشورات وزارة الأوقاف العراقية، سلسلة إحياء التراث الإسلامي، ط1، 1398هـ - 1978م.

(النسائي) أحمد بن شعيب :

السنن الكبرى، ت عبد الغفار البنداري وسيد كسروي، دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ - 1991م.

سنن النسائي، ت عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية حلب، ط3، 1406هـ - 1986م.

(النووي) يحيى بن شرف بن مري، أبو زكريا:

المجموع شرح المهذب، ت محمد نجيب المطيعي، دار إحياء التراث، ط1، 1422هـ - 2001م.

التبيان في آداب حملة القرآن، إ غالب كريم، دار البلاغ الجزائر.

روضة الطالبين، المكتب الإسلامي دمشق.

(النويري) محمد بن محمد بن علي المالكي :

شرح طيبة النشر، ت عبد الفتاح السيد سليمان أبو سنة، دار الصحابة للتراث، طنطا القاهرة.

(ابن هشام) عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري :

أوضح المسالك إلى شرح ألفية، إ أحمد بن إبراهيم المغيني، دار ابن القيم ودار ابن عفان، ط1، 1422هـ - 2001م.

(الميثمي) علي بن أبي بكر :

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الفكر، 1412 هـ.

(ابن يالوشة) محمد بن علي بن يوسف، أبو عبد الله :

الأوجه المقدمة أداء، إ عبد الحليم قابة وسمير جاب الله، دار البلاغ، ط1، 1422هـ - 2001م.

(أبو يعلى) أحمد بن علي بن المثنى :

مسند أبي يعلى، ت حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث دمشق، ط1، 1404هـ - 1984م.

وليد بن أحمد الحسين الزبيري وجماعة :

الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، دار الحكمة، ط1، (1424هـ، 2003م).

المجلات

حاتم صالح الضامن :

تحقيق كتاب الإنشاء في تجويد القرآن لابن الطحان السماتي، مجلة الأحمدية، العدد الرابع، جمادى الأولى، 1420هـ.

(الحصري) محمود خليل :

القراءات السبع، لواء الإسلام، مصر، العدد 12، 1965م.

مداومة استذكار القرآن، لواء الإسلام، مصر، العدد 5-6، 1980م.

محمد بن محمد الأمين الشنقيطي :

الأخذ والتحمل عند القراء، مجلة البحوث الإسلامية، العدد السبعون (رجب، شعبان، رمضان، شوال)، (1424هـ).

مواقع الإنترنت

موقع : (<http://www.qquran.com>).

موقع : (<http://islamophile.com>).

موقع : (<http://www.ahlalhdeeth.com>).

موقع : (<http://feddan.maktoobblog.com>).

موقع : (<http://quran.maktoob.com>).

موقع : (<http://www.sharei.net>).

موقع : (<http://www.koraa-alquran.com>).

موقع : (<http://www.qquran.com>).

موقع : (<http://tafsir.org>).

فهارس الموضوعات

		المقدمة:
أ- ي	
3-1	تمهيد:
		<u>الفصل الأول: التعريف بالشيخ محمود خليل الحصري رحمه الله.</u>
12-6	<u>المبحث الأول: عصر الشيخ الحصري.</u>
7-6	المطلب الأول: الحال الاجتماعية والاقتصادية.
9-7	المطلب الثاني: الحال السياسية.
9-7	الفرع الأول: السياسة على الصعيد الخارجي.
9	الفرع الثاني: السياسة على الصعيد الداخلي.
12-10	المطلب الثالث: الحال العلمية.
18-13	<u>المبحث الثاني: اسمه، ونسبه، ونشأته، وسيرته بعد ذلك.</u>
14-13	المطلب الأول: اسمه ونسبه، وولادته ونسبته.
13	الفرع الأول: اسمه، ونسبه.
14	الفرع الثاني: ولادته ونسبته.
16-15	المطلب الثاني: نشأته في أول حياته.
18-16	المطلب الثالث: سيرته بعد ذلك.
34-19	<u>المبحث الثالث: مشايخه، وسنده في القراءة، ومذهبه الفقهي والعقدي.</u>
23-19	المطلب الأول: مشايخه الذين أخذ عنهم.
19	الفرع الأول: الشيخ إبراهيم سَلام.
21-19	الفرع الثاني: الشيخ عامر بن السيد بن عثمان.
22-21	الفرع الثالث: الشيخ عبد الفتاح عبد الغني القاضي.
23-22	الفرع الرابع: الشيخ علي بن محمد الضباع.
30-24	المطلب الثاني: سنده في القراءة.

28 - 24 الفرع الأول: سنده عن الشيخ علي بن محمد الضباع رحمه الله
29 الفرع الثاني: سنده عن الشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه الله
29 الفرع الثالث: سنده عن الشيخ عامر بن السيد بن عثمان رحمه الله
30 الفرع الرابع: سنده عن الشيخ إبراهيم بن أحمد سَلَامَ رحمه الله
34 - 31 المطلب الثالث: مذهبه الفقهي والعقدي.
32 - 31 الفرع الأول: مذهبه الفقهي.
34 - 32 الفرع الثاني: مذهبه العقدي.
38 - 35 <u>المبحث الرابع: وظائفه، ومكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.</u>
36 - 35 المطلب الأول: الوظائف التي تقلدها.
37 - 36 المطلب الثاني: مكانته العلمية.
38 - 37 المطلب الثالث: ثناء العلماء عليه.
50 - 39 <u>المبحث الخامس: عائلته، رحلاته، تأثيره وتأثيره، وفاته ومآثره.</u>
43 - 39 المطلب الأول: عائلته، رحلاته في البلدان.
40 - 39 الفرع الأول: عائلته.
43 - 40 الفرع الثاني: رحلاته في البلدان.
48 - 44 المطلب الثاني: تأثيره بمن قبله، وأثره رحمه الله فيمن بعده.
46 - 44 الفرع الأول: تأثيره بمن قبله.
48 - 46 الفرع الثاني: أثره فيمن بعده.
50 - 48 المطلب الثالث: وفاته ومآثره.
51 ملخص الفصل الأول.

الفصل الثاني - جهوده من خلال مؤلفاته في علم القراءات.

98 - 54 <u>المبحث الأول: مدخل إلى كتب الشيخ رحمه الله.</u>
57 - 54 المطلب الأول: مجمل مؤلفات الشيخ رحمه الله، وعناوينها، وطباعتها.
55 - 54 الفرع الأول: مجمل مؤلفات الشيخ رحمه الله.

- 57-55..... الفرع الثاني: عناوين مؤلفات الشيخ، وطبعاتها.
- 64-58 المطلب الثاني: تواريخ المؤلفات وترتيبها.
- 69-64 المطلب الثالث: شبهة حول كتب الشيخ رحمه الله وجوابها.
- 82-70 المبحث الثاني: مؤلفاته الجامعة للقراءات العشر المتواترة.
- 80-70 المطلب الأول: كتاب (القراءات العشر من الشاطبية والدررة).
- 75-70 الفرع الأول: وصف عام لكتاب (القراءات العشر).
- 78-75 الفرع الثاني: منهج الشيخ رحمه الله في الكتاب، وأهم ميزاته.
- 80-78 الفرع الثالث: المصادر والمراجع التي المعتمد عليها في الكتاب.
- 81 المطلب الثاني: تحقيق نظم (منحة مولى البر).
- 82 المطلب الثالث: جهوده في علم القراءات، من خلال هذه المؤلفات.
- 96-83 المبحث الثالث: مؤلفاته المفردة لقراءات متواترة.
- 89-83..... المطلب الأول: كتاب (السبيل الميسر في قراءة الإمام أبي جعفر).
- 85-83..... الفرع الأول: وصف عام لكتاب (السبيل الميسر).
- 88-85 الفرع الثاني: منهج المؤلف رحمه الله في الكتاب، وأهم ميزاته.
- 89-88..... الفرع الثالث: الملاحظات على الكتاب.
- 95-90 المطلب الثاني: كتاب (نور القلوب في قراءة الإمام يعقوب).
- 92-90 الفرع الأول: وصف عام لكتاب (نور القلوب).
- 94-92 الفرع الثاني: منهج المؤلف رحمه الله في الكتاب، وأهم ميزاته.
- 95-94 الفرع الثالث: الملاحظات على الكتاب.
- 96 المطلب الثالث: جهوده في علم القراءات من خلال هذه المؤلفات.
- 116-97 المبحث الرابع: مؤلفاته المفردة لروايات متواترة.
- 102-97 المطلب الأول: كتاب (رواية قالون عن نافع).
- 98-97 الفرع الأول: وصف عام لكتاب (رواية قالون عن نافع).
- 100-98 الفرع الثاني: منهج المؤلف رحمه الله في الكتاب، وأهم ميزاته.

- 102 - 101 الفرع الثالث: ملاحظات على الكتاب.
- 109 - 103 المطلب الثاني: كتاب (رواية ورش عن نافع).
- 105 - 103 الفرع الأول: وصف عام لكتاب (رواية ورش عن الإمام نافع المدني).
- 108 - 105 الفرع الثاني: منهج المؤلف رحمه الله في الكتاب وأهم ميزاته.
- 109 - 108 الفرع الثالث: ملاحظات على الكتاب.
- 115 - 110 المطلب الثالث: كتاب (رواية الدوري عن أبي عمرو البصري).
- 112 - 110 الفرع الأول: وصف عام لكتاب (رواية الدوري عن أبي عمرو).
- 114 - 112 الفرع الثاني: منهج المؤلف رحمه الله في الكتاب، أهم ميزاته.
- 115 - 114 الفرع الثالث: ملاحظات على الكتاب.
- 116 المطلب الرابع: جهوده في علم القراءات من خلال هذه المؤلفات.

الفصل الثالث: جهوده من خلال مؤلفاته في العلوم المكملة، ومؤلفات أخرى.

- 131 - 119 المبحث الأول: مؤلفه في علم التجويد كتاب (أحكام قراءة القرآن الكريم).
- 122 - 119 المطلب الأول: وصف عام لكتاب (أحكام قراءة القرآن الكريم).
- 124 - 122 المطلب الثاني: منهج الشيخ في الكتاب وأهم ميزاته.
- 122 الفرع الأول: منهج الشيخ رحمه الله في الكتاب.
- 124 - 122 الفرع الثاني: أهم ميزات الكتاب.
- 127 - 125 المطلب الثالث: المصادر والمراجع المعتمد عليها في الكتاب.
- 131 - 128 المطلب الرابع: ملاحظات على الكتاب.
- 131 المطلب الخامس: جهوده في علم القراءات من خلال هذا الكتاب.
- 147 - 132 المبحث الثاني: مؤلفه في علم الوقف والابتداء، كتاب (معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء).
- 135 - 132 المطلب الأول: وصف عام لكتاب (معالم الاهتداء).
- 138 - 136 المطلب الثاني: منهج الشيخ في الكتاب وأهم ميزاته.
- 136 الفرع الأول: منهج الشيخ رحمه الله في الكتاب.
- 138 - 136 الفرع الثاني: أهم ميزات الكتاب.

140 - 139	المطلب الثالث: المصادر والمراجع المعتمد عليها في الكتاب.
147 - 141	المطلب الرابع: ملاحظات على الكتاب.
147	المطلب الخامس: جهوده في علم القراءات من خلال هذا الكتاب.
156 - 148	<u>المبحث الثالث: مؤلفه في تاريخ القراء، كتاب (أحسن الأثر في تاريخ القراء الأربعة عشر).</u>
152 - 148	المطلب الأول: وصف عام لكتاب (أحسن الأثر).
153 - 152	المطلب الثاني: المصادر والمراجع المعتمد عليها في الكتاب.
155 - 153	المطلب الثالث: ملاحظات على الكتاب.
156 - 155	المطلب الرابع: جهود الشيخ رحمه الله في علم القراءات من خلال هذا الكتاب.
174 - 157	<u>المبحث الرابع: كتاب (مع القرآن الكريم)، وكتاب (فتح الكبير) الأخرى، ومقالاته.</u>
164 - 157	المطلب الأول: كتاب (مع القرآن الكريم).
159 - 157	الفرع الأول: وصف عام لكتاب (مع القرآن الكريم).
162 - 160	الفرع الثاني: منهج الشيخ رحمه الله في الكتاب وأهم ميزاته.
164 - 163	الفرع الثالث: المصادر والمراجع المعتمد عليها في الكتاب.
168 - 165	المطلب الثاني: كتاب (فتح الكبير في أحكام الاستعاذة والتكبير).
166 - 165	الفرع الأول: وصف عام لكتاب (فتح الكبير في أحكام الاستعاذة والتكبير).
168 - 167	الفرع الثاني: مسلك الشيخ رحمه الله في تأليف الكتاب.
173 - 169	المطلب الثالث: مقالاته في المجالات والدوريات.
172 - 169	الفرع الأول: المقال الأول (القراءات السبع).
173 - 172	الفرع الثاني: المقال الثاني (مداومة استذكار القرآن الكريم).
174 - 173	المطلب الرابع: جهوده في علم القراءات من خلال هذين الكتابين.
175	ملخص الفصل الثاني والثالث.
	<u>الفصل الرابع: جهوده في الجمع الصوتي للقراءان الكريم.</u>
183 - 178	<u>المبحث الأول: تاريخ جمع المصحف الشريف.</u>
179 - 178	المطلب الأول: جمع القرآن الكريم في عهد النبوة.

181 - 180	المطلب الثاني: جمع القرآن الكريم في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه.
183 - 182	المطلب الثالث: جمع القرآن الكريم في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه.
194 - 184	<u>المبحث الثاني : تاريخ الجمع الصوتي للقراءان الكريم.</u>
186 - 184	المطلب الأول: مدخل إلى الجمع الصوتي.
191 - 187	المطلب الثاني: تاريخ الجمع الصوتي للقرآن الكريم.
194 - 192	المطلب الثالث: المنهجية العامة المتبعة في المشروع.
205 - 195	<u>المبحث الثالث: بواعث ومخططات الجمع الصوتي، وآفاقه المستقبلية، ومشروعية.</u>
198 - 195	المطلب الأول: بواعث ومخططات وأهداف الجمع الصوتي للقرآن الكريم.
201 - 199	المطلب الثاني: آفاق ومستقبلات الجمع الصوتي للقرآن الكريم.
205 - 202	المطلب الثالث: مشروعية الجمع الصوتي للقرآن الكريم.
221 - 206	<u>المبحث الرابع: جهود الحصري في الجمع الصوتي للقراءان الكريم.</u>
207 - 206	المطلب الأول: مصاحف الشيخ رحمه الله المسجلة.
220 - 208	المطلب الثاني: دراسة مختصرة لطريقة أداء الشيخ رحمه الله فب الصاحف المرتلة.
210 - 209	الفرع الأول: الروايات والطرق والأوجه التي سجلت بها المصاحف، والكلام فيها.
214 - 211	الفرع الثاني: علم الوقف والابتداء، في التسجيل الصوتي.
220 - 214	الفرع الثالث: مسائل تجويدية خاصة، في التسجيل الصوتي.
221	المطلب الثالث: جهوده في علم القراءات من خلال الجمع الصوتي للقرآن الكريم.
222	ملخص الفصل الرابع.
		<u>الفصل الخامس: جهوده من خلال اختياراته وترجيحاته .</u>
225	<u>توطئة:</u>
242 - 226	<u>المبحث الأول: اختياراته وترجيحاته في علم القراءات.</u>
228 - 226	المطلب الأول: في الاستعاذة والبسملة.
227 - 226	الفرع الأول: مسألة في الاستعاذة.
228 - 227	الفرع الثاني: مسألة في البسملة.

- 230 - 228 المطلب الثاني: في إدغام القاف في الكاف في (نخلقكم).
- 237 - 231 المطلب الثالث: في باب المدود.
- 232 - 231 الفرع الأول: المد في حرف (العين).
- 234 - 233 الفرع الثاني: حكم الوقف على مد اللين.
- 236 - 235 الفرع الثالث: مسألة كلمتي (إسرائيل) (كائن) والمد فيهما.
- 237 المطلب الرابع: في الهمز المزدوج من كلمتين (أ.إ.).
- 239 - 238 المطلب الخامس: باب الوقف على أواخر الكلم.
- 243 - 240 المطلب السادس: في بعض الفرشيات.
- 240 الفرع الأول: باب (ذُكراً) وأخواتها.
- 240 الفرع الثاني: من سورة الحاقة.
- 241 الفرع الثالث: من سورة الكهف.
- 242 الفرع الرابع: من سورة الفجر.
- 273 - 243 المبحث الثاني : اختياراته وترجيحاته في علم التجويد.
- 247 - 243 المطلب الأول: في مسائل متنوعة.
- 243 الفرع الأول: مسألة طريقة الأخذ على الشيوخ.
- 246 - 244 الفرع الثاني: مسألة أقسام اللحن وأحكامه.
- 247 الفرع الثالث: مسألة كيفية قراءة القرآن الكريم.
- 252 - 248 المطلب الثاني: في مسائل الأحرف.
- 250 - 248 الفرع الأول: مسألة الأحرف الفرعية.
- 251 - 250 الفرع الثاني: مسألة عدد مخارج الحروف.
- 252 الفرع الثالث: مسألة الأحرف النَّطْئِيَّة.
- 261 - 253 المطلب الثالث: في مسائل الصفات.
- 254 - 253 الفرع الأول: مسألة عدد صفات الحروف.
- 256 - 255 الفرع الثاني: مسألة صفة التوسط أو (البيئَة).

- 257 - 256 الفرع الثالث: حروف صفة التوسط.
- 259 - 258 الفرع الرابع: مسألة صفتي الإذلاق والإصمات.
- 261 - 260 الفرع الخامس: مسألة كيفية أداء القلقلة.
- 266 - 262 المطلب الرابع: في مسائل الإدغام والإخفاء.
- 263 - 262 الفرع الأول: مسألة تعريف الحرفين المتماثلين.
- 264 - 263 الفرع الثاني: مسألة محل الغنة في الإدغام الناقص لحرف الميم.
- 266 - 265 الفرع الثالث: مسألة الإخفاء الشفوي.
- 273 - 267 المطلب الخامس: في مسائل المقطوع والموصول، ومرسوم الخط.
- 272 - 267 الفرع الأول: مسائل باب المقطوع والموصول.
- 273 الفرع الثاني: مسألة ما اختلف في رسمه بالتاء المفتوحة أو المربوطة.
- 297 - 274 المبحث الثالث: اختياراته وترجيحاته في علم الوقف والابتداء
- 279 - 274 المطلب الأول: في تقسيم الأوقاف.
- 283 - 280 المطلب الثاني: في وقف السنة، أو وقف جبريل.
- 289 - 284 المطلب الثالث: في الوقف على رؤوس الآي.
- 291 - 290 المطلب الرابع: في الوقف على الاستثناء المنقطع.
- 295 - 292 المطلب الخامس: في الوقف على (بلى).
- 297 - 296 المطلب السادس: في وقف الأزواج.
- 324 - 298 المبحث الرابع: اختياراته وترجيحاته في علم عد الآي، وعلوم القرآن، ومسائل فقهية
- 301 - 298 المطلب الأول: في المذهب المعتبر لورش والدوري رحمهما الله، في عدّ الآي.
- 300 - 298 الفرع الأول: في المذهب المعتبر لورش رحمه الله في عدّ الآي.
- 301 - 300 الفرع الثاني: في المذهب المعتبر للدوري رحمه الله في عدّ الآي.
- 304 - 302 المطلب الثاني: في معنى الأحرف السبعة.
- 306 - 305 المطلب الثالث: هل القراءات القرآنية المختلفة مأذون فيها أو أنها نازلة.
- 311 - 307 المطلب الرابع: في جمع القراءات حال الدرس، وحال التلاوة في المحافل العامة.

- 309 – 307 الفرع الأول: مسألة جمع القراءات في ختمة واحدة حال الدرس والتلقي على الشيخ.
- 311 – 309 الفرع الثاني: مسألة جمع القراءات حال التلاوة في المحافل وأمام العامة.
- 317 – 312 المطلب الخامس: في التغني بالقرآن وتحسين الصوت به، وفي حكم قراءته بالألحان.
- 314 – 312 الفرع الأول: مسألة حكم التغني بالقرآن وتحسين الصوت به.
- 317 – 315 الفرع الثاني: مسألة حكم قراءة القرآن بالألحان.
- 324 – 318 المطلب السادس: عرض لمسألتي كتاب (مع القرآن الكريم).
- 322 – 318 الفرع الأول: المسألة الأولى.
- 324 – 323 الفرع الثاني: المسألة الثانية.
- 325 ملخص الفصل الخامس.
- 327 – 326 الخاتمة.
- 372 – 329 ملاحق:
- 330 – 329 الملحق الأول: ما فات الشيخ رحمه الله ذكره في كتاب (السيبل الميسر).
- 336 – 331 الملحق الثاني: ما فات الشيخ رحمه الله ذكره في كتاب (نور القلوب).
- 340 – 337 الملحق الثالث: ما فات الشيخ رحمه الله ذكره في كتاب (رواية قالون).
- 348 – 341 الملحق الرابع: ما فات الشيخ رحمه الله ذكره في كتاب (رواية ورش).
- 356 – 349 الملحق الخامس: ما فات الشيخ رحمه الله ذكره في كتاب (رواية الدوري).
- 372 – 357 الملحق السادس: نظرات في تعليقات محقق كتاب (أحكام قراءة القرآن الكريم).
- 411 – 373 الفهارس.
- 382 – 374 فهرس الآيات القرآنية.
- 384 – 383 فهرس الأحاديث النبوية والآثار.
- 387 – 385 فهرس الأعلام المترجم لهم.
- 403 – 388 فهرس المصادر والمراجع.
- 412 – 404 فهرس الموضوعات.
- 416 – 413 ملخصات البحث.

ملخص البحث بالترتيب:

هذا البحث المعنون بـ (جهود الشيخ محمود خليل الحصري في علم القراءات)، يظهر ما كان لهذا العلم من بذل وسعي في خدمة علم القراءات، وعلومه المكملة.

والشيخ هو محمود خليل الحصري رحمه الله، أحد أعيان المشاهير في علم القراءات والتجويد، بحاضرة مصر الخروسة، ولد رحمه الله (في غرة ذي الحجة سنة (1335هـ) الموافق للسابع عشر من شهر سبتمبر سنة (1917م))، بقرية شبرا النملة بمدينة طنطا، نشأ بها وترى في ربوعها، وأخذ العلوم الشرعية في بداية نشأته على يد علماء وشيوخ، المسجد الأحدي الذي كان محلة للعلماء.

وتخرج رحمه الله على يد كثير من الشيوخ في مختلف العلوم الشرعية، وتخصص رحمه الله بعد ذلك في علم القراءات والتجويد، فتلقنه، ودارسه ودرسه، وبرع فيه، حتى نال في ذلك شهادة التخصص من جامع الأزهر الشريف.

وكان من أجل العلماء الذين أخذ رحمه الله عنهم القراءات، شيخه إبراهيم سلام رحمه الله، وشيخه علي بن محمد الضباع رحمه الله، وشيخه عبد الفتاح القاضي رحمه الله، وشيخه عامر السيد عثمان رحمه الله.

اشتهر أمره، وذاع صيته رحمه الله، بحسن التلاوة، وجمال الصوت، ودقة الأداء، والبراعة في التجويد، فكانت تلاوته هي التلاوة - بحق - التي تعطي القرآن الكريم حقه، وتفتح للسامع أبواب فهمه وتدبره.

كما قد تبوأ رحمه الله مكانة علمية مرموقة، جعلته يتولى العديد من المناصب الهامة في خدمة علم القراءات والتجويد، ويتفانى رحمه الله في أدائها على أكمل وجه، كان من أهمها، توليه رحمه الله لمشيخة عموم المقارئ المصرية، سنة 1960م، ثم رئاسته لاتحاد قراء العالم (إقرأ) سنة 1966م، ومنها رئاسته للجنة تصحيح المصاحف ومراجعتها بالأزهر الشريف، وغيرها من المهام الأخرى.

وقد حفلت سني عمره (63) المباركات بالكثير من الأسفار الدعوية، إلى العديد من البلدان الإسلامية العالمية، سعياً في تبليغ رسالة القرآن والأيمان، واستمر رحمه الله في البذل والعطاء، وفي نشر هذه الرسالة العظيمة الجليلة، تدريسا وقراءة وإقراء، إلى أن توفاه الله تعالى إلى جواره، في يوم (يوم الاثنين الرابع والعشرون من نوفمبر عام 1980م)، فنسأل الله تعالى أن يغفر له ويرحمه، ويجازيه الخير على كل ما قدم، من بر وصالح عمل.

ثم إن الشيخ رحمه الله قد تنوعت جهوده في خدمة علم القراءات، وهي مقصود بحثنا، فكان من صور ذلك:

ما كان له رحمه الله من مؤلفات في علوم القراءات، وعلومها المكملة، التي دلت بحق على علو كعبه في هذا العلم، وهو ما طرقته في الفصلين الثاني والثالث من فصوله هذه المذكورة، فذكرت علومها، عناوينه، ومضامينها، وأهم ميزاتهما.

كما كان من جهوده رحمه الله في علم القراءات، جهده الكبير في سبيل إنجاح مشروع الجمع الصوتي للقرآن الكريم، وهو المشروع الذي كان له كبير النفع، وبالغ الأثر، وعظيم النفع، في الذب عن مقدسات الأمة، والحفاظ على القرآن الكريم من التحريف والتلاعب، وذاك ما طرقته في الفصل الرابع من المذكرة، فذكرت نشأة الجمع القرآني، وتاريخ الجمع الصوتي، وبواعثه ومخططاته، وما سجله الشيخ رحمه الله من مصاحف مرتلة فيه، وذيلت ذلك بدراسة عامة لها.

ثم تمت بعد ذلك بيان جهود الشيخ رحمه الله في علم القراءات، باستقصاء وذكر ما كان له رحمه الله من ترجيحات واختيارات، في المختلف فيه من مسائل هذا العلم، وما تعلق به من علوم أخرى، لما تدل عليه من مستوى علمي راق، وهذا ما طرقته في الفصل الخامس من المذكرة.

وجعلت آخر ما في هذه المذكرة المتواضعة، جملة من الملاحق التي تمت بها جهد الشيخ رحمه الله في بعض كتبه، عسى الله أن ينفع بها، كما نفع بأصلها.

وأسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت في ذلك، وحسبي الله ونعم الوكيل.

Concis thèse :

Ce thème intitulé « Efforts du maitre Mahmoud Khalil El Hossari dans les lectures coraniques » fait apparaitre l'apport considérable de cet érudit au savoir et technique de la lecture.

La maitre que dieu ait son âme est l'un des éminents savants de la lecture et de la psalmodie en Egypte, nu en 1335 de l'hégire correspondant au 17 Septembre 1917 dans le village de Tanta où il s'est initié aux sciences juridiques au sein de la mosquée El Ahmadi.

Disciple de plusieurs érudits et juristes, il s'est spécialisé dans les lectures coraniques où il a reçu la plus haute distinction de l'université d'El Azhar. Les plus illustres maitres sont les Cheikhs : Ibrahim Sellam, Ali Ben Mohamed Eddabaa, Amer Sayed Othman, Abdelfatah El Kad.

Réputé par sa belle voix et la musicalité de sa psalmodie, sa lecture incite vraiment au recueillement.

Comme il s'est distingué par la qualité de son savoir il a été affecté à plusieurs postes de responsabilité dont : la Générale Egyptienne des lectures en 1960 puis président de l'union générale des lectures en 1966 comme il a présidé le comité pour la correction et la révision du coran à El Azhar.

Il a entrepris beaucoup de voyages dans différents pays musulmans en vue des échanges culturelles et faire profiter les étudiants et universitaires de son style jusqu'à son extinction un certain lundi du 24 Novembre 1980 que dieu ait son âme.

Le but de recherche de ce thème est d'illustrer les divers efforts du maitre au service de ce savoir dont nous citons : Les nombreux ouvrages de la lecture du coran où il démontre un haut talent tel indiquée dans le CHAPITRE 2 et 3 où j'ai cité leurs intitulés, contenus et caractéristiques.

Entre autres efforts louables celui de l'enregistrement du coran oh combien bénéfique et a permis la conservation et la propagation du coran mentionné dans le CHAPITRE 4, où j'ai signalé l'origine de la collection et l'histoire de l'enregistrement phonique du coran ainsi que les psalmodies du maitre. Et finalement ses efforts dans la lecture et ses techniques qu'il a marqué de sa haute classe dans le CHAPITRE 5.

L'ultime phase fut consacrée aux annexes de quelques ouvrages.

J'implore le tout puissant être à la hauteur de ma tâche et dieu soit loué.

Thesis summary

This thesis entitled: « endeavours of Sheikh Mohamed Al Hosari in reciting science » shows the considerable contribution of the scholarly man in the knowledge and techniques of reciting.

The Sheikh, may God have mercy of him, is one of the greatest scholar leaders of the reciting of Koran in Egypt. He was born in 1335 of the hegira, i.e. the 17th of September 1917 in the village of Chobra Enamla, in the district of Tanta where he was initiated to religious science at Al Ahmadi mosque.

He was the disciple of many great religion scholars; he specialized in the reciting knowledge in which he received the highest distinctions of Al Azhar University.

Among his great teachers, we find Sheikh Ibrahim Selam, Ali ben Mohamed Edabaa, Amer Sayed Othman, Abdelfatah Kadi.

Known by his beautiful voice, his accuracy and his tune of reciting, his reading lead the listeners to deep contemplation and meditation.

As he was known by the high quality of his knowledge, he was appointed to many positions of responsibilities as the president of General Egyptians of reciting in 1960, then the president of the General union of reading in 1966. He also had been the president of the committee of collection and revision of the Koran at Al Azhar.

Sheikh used to travel a lot to different Muslim countries in the aim of cultural exchanges and to other university students to benefit from his style, till his death on November 24th 1980.

This thesis is aimed to illustrate the great deal of endeavours of the Sheikh in the service of the knowledge of reciting. We can mention some of them like: A great deal of works concerning the reading of the Koran where he showed an elaborated talent and skills, referred to in CHAPTER 2 and 3 in which I mentioned the titles, the continents and the characteristics.

Among his praise worthy endeavours is the recording of the Koran, which allowed the saving and the spreading of the Koran as mentioned in CHAPTER 4. In which I showed the origin of the collection and the story of the sound recording of the Koran as well as the reciting of the Sheikh.

Finally, I mentioned his endeavours in the reciting and his techniques printed by his outstanding performance in CHAPTER 5.

The last part was reserved to mention the different references relied on in this thesis.

I pray the Almighty God to be successful in this task and in God I trust and on God I rely.